جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف –الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي

–حالة دول شمال إفريقيا–

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية

تخصص نقود ومالية

إعداد الطالب

مراد جبارة

إشراف الأستاذ الدكتور

أ.د. محمد راتول

لجنة المناقشة

د. مزريق عاشور	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشلف	رئيسا
أ.د. راتول محمد	أستاذ التعليم العالي جامعة الشلف	مشرفا
أ.د. زبيري رابح	أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر3	ممتحنا
أ.د. بويهي محمد	أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر3	ممتحنا
أ.د. رميدي عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي جامعة المدية	ممتحنا
د. مطاي عبد القادر	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشلف	ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

تشكرات

أشكر الله جلت قدرته الذي وفقني لما استطعت القيام به، كما أقدم جزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور راتول محمد الذي قبل الإشراف على سير هذا البحث ولم يبخل علي بتوجيهاته وخبرته وبذل قصارى جهده من أجل أن يصل هذا العمل إلى هذه المرحلة.

كما أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أوبعيد.

الإهداء

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

زوجتي التي قاسمتني متاعب هذا العمل،

وإلى قرة عيني آلاء ومحمد

إلى كل الأهل والأصدقاء، إلى كل موحد

متبع محب لهذا الدين.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الموضوع

الفهارس.....I . IX -
فهرس المحتويات..... I
فهرس الجداول.....V
فهرس الأشكال.....IX
مقدمة عامة.....**أ–ل**

الفصل الأول

التنمية الزراعية وأدوارها المتطورة

تمهيد.....**2**
المبحث الأول: ماهية التنمية الإقتصادية.....**3**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية وعلاقتها بالنمو.....**3**
المطلب الثاني: أبعاد، حدود ومستلزمات التنمية الاقتصادية.....**8**
المطلب الثالث: نظريات التنمية.....**17**
المطلب الرابع: الزراعة في النظريات الاقتصادية.....**25**
المبحث الثاني: التنمية الزراعية وسياساتها.....**31**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الزراعية..... **31**
المطلب الثاني: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية.....**35**
المطلب الثالث: السياسات الزراعية.....**41**
المبحث الثالث:دور الزراعة في تحقيق أهداف الألفية النمو، تخفيض الفقر والجوع.....**53**
المطلب الأول: الأدوار الجديدة للزراعة في التنمية.....**53**
المطلب الثاني: الأدوات الفعالة في استغلال الزراعة من أجل التنمية.....**65**
المطلب الثالث: التطبيق الأمثل لجداول أعمال الزراعة من أجل التنمية.....**69**
خلاصة الفصل.....**78**

الفصل الثاني

التنمية الزراعية المستدامة وعوامل تفعيلها

تمهيد.....**80**
المبحث الأول: الإطار الفكري للتنمية المستدامة.....**81**
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة.....**81**
المطلب الثاني: خصائص، أهداف وأبعاد التنمية المستدامة.....**89**
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.....**95**
المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة.....**103**
المطلب الأول:إخفاقات الثورة الخضراء وظهور نموذج فكري جديد للزراعة.....**103**
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة.....**109**
المطلب الثالث:نماذج لزراعات مستدامة.....**120**
المبحث الثالث: مقومات وسياسات التنمية الزراعية المستدامة.....**132**
المطلب الأول: دور المناخ في التنمية الزراعية المستدامة.....**132**
المطلب الثاني: دور الماء والأرض في التنمية الزراعية المستدامة.....**139**
المطلب الثالث: دور الموارد البشرية والمالية في التنمية الزراعية المستدامة.....**144**
المطلب الرابع: دور المبيدات الكيميائية والأسمدة وبدائلها في التنمية الزراعية المستدامة..... **147**
المطلب الخامس: دور التقنيات والبحوث الزراعية في التنمية الزراعية المستدامة.....**149**
المطلب السادس: السياسات الزراعية المستدامة.....**157**
خلاصة الفصل.....**165**

الفصل الثالث

الأمن الغذائي وتحدي الأزمات الغذائية

تمهيد.....**167**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي.....**168**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وإطاره القانوني والمؤسسي.....**168**
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المرتبطة به.....**179**
المبحث الثاني: محددات العرض والطلب العالميين على الغذاء.....**193**
المطلب الأول: محددات الطلب العالمي على الغذاء.....**193**
المطلب الثاني: محددات العرض العالمي على الغذاء.....**202**
المبحث الثالث: الأزمة الغذائية العالمية وتهديد استدامة الأمن الغذائي.....**215**

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الغذائية.....215
المطلب الثاني: الأزمة الغذائية العالمية 2006 /2008.....222
المطلب الثالث: تحليل الأسواق الدولية للسلع الغذائية ما بعد الأزمة الغذائية.....231
خلاصة الفصل.....241

الفصل الرابع

التنمية الزراعية المستدامة في شمال إفريقيا

تمهيد.....244
المبحث الأول: مقومات وموارد التنمية الزراعية المستدامة في دول شمال إفريقيا.....245
المطلب الأول: الموارد الأرضية، الموارد المائية والموارد البشرية.....245
المطلب الثاني: الموارد المالية، التأثيرات المناخية والتقانة الزراعية.....254
المطلب الثالث: البحوث الزراعية، الجوانب البيئية والمرأة الريفية.....264
المبحث الثاني: سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة في دول شمال إفريقيا.....274
المطلب الأول:استراتجيات التنمية الزراعية المستدامة في مصر.....274
المطلب الثاني:السياسات الزراعية المستدامة في الجزائر.....287
المطلب الثالث: السياسات الزراعية المستدامة في المغرب وتونس.....299
المبحث الثالث: تحديات التنمية الزراعية المستدامة في شمال إفريقيا.....312
المطلب الأول: الفجوة التقنية والعجز المائي وموروثات النظم الزراعية.....313
المطلب الثاني: زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية.....319
المطلب الثالث: المواءمة مع التغيرات الدولية وتوازن تخطيط وتنفيذ السياسات الزراعية.....324
المطلب الرابع:زيادة فاعلية صغار المزارعين وزيادة تنافسية المنتجات في الأسواق العالمية..... 328
خلاصة الفصل.....332

الفصل الخامس

انعكاس استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة على إتاحة الغذاء في دول شمال إفريقيا

تمهيد.....**334**

المبحث الأول : إتاحة الغذاء من خلال الإنتاج الغذائي لدول شمال إفريقيا.....**335**

المطلب الأول:الإنتاج الغذائي في مصر 2001-2012.....**335**

المطلب الثاني: الإنتاج الغذائي في الجزائر 2001- 2012.....**345**

المطلب الثالث:الإنتاج الغذائي في تونس 2001-2012.....**352**

المطلب الرابع: الإنتاج الغذائي في المغرب2001-2012.....**361**

المبحث الثاني:إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية الغذائية (تحليل معادلة الغذاء لدول شمال إفريقيا).....**370**

المطلب الأول: تحليل معادلة الغذاء في مصر 2001-2012.....**370**

المطلب الثاني: تحليل معادلة الغذاء في الجزائر 2001-2012.....**384**

المطلب الثالث: تحليل معادلة الغذاء في المغرب 2001-2012.....**397**

المطلب الرابع: تحليل معادلة الغذاء في تونس 2001-2012.....**410**

خلاصة الفصل.....**423**

خاتمة عامة.....**426**

المراجع.....**436**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1–1)	مقارنة بين رأسمالية المركز ورأسمالية المحيط	24
الجدول رقم (1–2)	خصائص الأنماط الثلاثة للبلدان سنة 2005	58
الجدول رقم (2–1)	تكامل الأوجه المختلفة للاستدامة	94
الجدول رقم (2–2)	النموذج الجديد للزراعة العالمية	109
الجدول رقم (2–3)	أشكال الزراعة العضوية في العالم	125
الجدول رقم (2–4)	أسباب ومنافع الزراعة الحافظة	129
الجدول رقم (2–5)	الفرق بين الزراعة التقليدية والزراعة الحافظة	129
الجدول رقم (2–6)	إجمالي السحب السنوي للمياه لمختلف القطاعات الأساسية في مناطق العالم	140
الجدول رقم (2–7)	العمالة في قطاع الزراعة في العالم 1980و2010	145
الجدول رقم (2–8)	رأس المال الزراعي: الإجمالي ولكل عامل1980–2007	146
الجدول رقم (2–9)	تقديرات الفقد لثمانية محاصيل خلال 1988–1990 الخاصة بالآفات والأقاليم العالمية	148
الجدول رقم (2–10)	الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي (2010)	156
الجدول رقم (3–1)	الاتجاهات الديموغرافية مابين 1997–2025	195
الجدول رقم (3–2)	حجم السكان وتقديرات نموهم بحسب الأقاليم النامية (1965، 1998، 2020)	196
الجدول رقم (3–3)	مبيعات أكبر عشر شركات في سوق البذور عام 2007	212
الجدول رقم (3–4)	مبيعات أكبر عشر شركات في سوق المبيدات عام2007	213

الجدول رقم (3–5)	الشركات الكبرى في مجال الأسمدة	213
الجدول رقم (3–6)	ترتيب العوامل المحددة لأسعار السلع الغذائية حسب درجة تأثيرها	227
الجدول رقم (3–7)	تطور مؤشر أسعار الغذاء 2000–2014	233
الجدول رقم (3–8)	السوق العالمي للحبوب 2012–2015	234
الجدول رقم (3–9)	السوق العالمية للقمح 2012–2015	236
الجدول رقم (3–10)	السوق العالمية للبذور الزيتية ومشتقاتها 2012–2015	237
الجدول رقم (3–11)	السوق العالمية للحوم 2012–2015	238
الجدول رقم (3–12)	السوق العالمية للألبان 2012–2015	239
الجدول رقم (3–13)	السوق العالمي للسكر 2012–2015	240
الجدول رقم (4–1)	المساحة الكلية والمساحة المزروعة في دول شمال إفريقيا 2012	246
الجدول رقم (4–2)	استخدام الأراضي في دول شمال إفريقيا 2012	247
الجدول رقم (4–3)	الموارد المائية المتجددة في إفريقيا	250
الجدول رقم (4–4)	استخدام الماء حسب القطاع في بعض دول شمال إفريقيا لسنة 2009	251
الجدول رقم (4–5)	عدد السكان الريفيين في دول شمال إفريقيا سنة 2011	253
الجدول رقم (4–6)	تطور المزارعون واليد العاملة الزراعية في دول شمال إفريقيا	254
الجدول رقم (4–7)	القروض الزراعية الإجمالية في دول شمال إفريقيا	255
الجدول رقم (4–8)	الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي في بعض دول شمال إفريقيا	267
الجدول رقم (4–9)	المؤشرات البيئية الرئيسية في منطقة شمال إفريقيا	268
الجدول رقم (4–10)	الإنتاجية الحالية والمتوقعة لأهم المحاصيل الزراعية	283

الجدول رقم (4–11)	توقع الإنتاج والواردات من المنتجات الحيوانية في إطار الإستراتجية حتى 2030	284
الجدول رقم (4–12)	متوسط إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى للفترة 2011/1990	313
الجدول رقم (4–13)	قيمة الإقراض الزراعي وفقا للنوع (مليون دولار)	322
الجدول رقم (5–1)	مؤشر إنتاج الغذاء في دول المنطقة خلال الفترة (2000–2012)	336
الجدول رقم (5–2)	نسبة الإنتاج الزراعي من الإنتاج الوطني 2003–2012	337
الجدول رقم (5–3)	تطور الإنتاج النباتي في مصر 2001–2012	337
الجدول رقم (5–4)	تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في مصر 2001–2012	341
الجدول رقم (5–5)	نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الرئيسية في مصر2001 – 2012	344
الجدول رقم (5–6)	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر للفترة 2001–2012	346
الجدول رقم (5–7)	تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر للفترة (2001–2012)	348
الجدول رقم (5–8)	الحريرات المتوفرة – المجموعة لكل نسمة	351
الجدول رقم (5–9)	معدلات الإكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر 2001–2012	351
الجدول رقم (5–10)	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي 2003 –2012	353
الجدول رقم (5–11)	تطور الإنتاج النباتي في تونس2001–2012	354
الجدول رقم (5–12)	تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في تونس 2001–2012	356
الجدول رقم (5–13)	تطور المعدل السنوي للإنتاج خلال المخطط العاشر 2002–2006	357
الجدول رقم (5–14)	معدل الإنجاز لأهم المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2007–2009	358

	مقارنة بالتوقعات	
الجدول رقم (5–15)	معدل الإنجازات والتوقعات لأهم المنتجات خلال المخطط 2010–2014	359
الجدول رقم (5–16)	معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في تونس 2001–2012	360
الجدول رقم (5–17)	تطور الإنتاج النباتي بالمغرب خلال الفترة 2001–2012	363
الجدول رقم (5–18)	تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في المغرب 2001–2012	366
الجدول رقم (5–19)	معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في المغرب 2001 –2012	368
الجدول رقم (5–20)	تطور المتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية في مصر 2001–2012	370
الجدول رقم (5–21)	نصيب الفرد السنوي من استهلاك بعض المنتجات الغذائية (2008–2012)	373
الجدول رقم (5–22)	تطور الصادرات والواردات من المجموعات الغذائية الرئيسية في مصر 2001–2012	377
الجدول رقم (5–23)	الفجوة الغذائية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية في مصر 2001–2012	380
الجدول رقم (5–24)	تطور المتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية في الجزائر2001 –2012	386
الجدول رقم (5–25)	معدل النمو السكاني في الجزائر2000–2012	388
الجدول رقم (5–26)	تطور الصادرات والواردات لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر2001 –2012	391
الجدول رقم (5–27)	الفجوة التجارية الغذائية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية في	395

	الجزائر2001–2012	
الجدول رقم (5–28)	تطور المتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية في المغرب 2001–2012	399
الجدول رقم (5–29)	تطور الصادرات والواردات للسلع الغذائية الرئيسية في المغرب 2001–2005	402
الجدول رقم (5–30)	الفجوة الغذائية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية في المغرب 2001–2012	407
الجدول رقم (5–31)	تطور المتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية في تونس 2001–2012	410
الجدول رقم (5–32)	تطور متوسط الاستهلاك السنوي للفرد بالكلغ حسب المواد 2000–2009	413
الجدول رقم (5–33)	تطور الصادرات و الواردات لمجموعات السلع الغذائية في تونس 2001–2012	414
الجدول رقم (5–34)	الفجوة التجارية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية في تونس 2001–2012	419

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1–1)	الدائرة المفرغة	19
الشكل رقم (1–2)	دور الزراعة في التنمية الاقتصادية	40
الشكل رقم (1–3)	الشكل الهرمي لأهداف السياسية الزراعية	45
الشكل رقم (1–4)	ارتفاع عدد الفقراء في جنوب آسيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء 1993 – 2002 بمعدل (دولار واحد يوميا عند الخط الفقر)	56
الشكل رقم(1–5)	أثر النمو الزراعي على دخل الفقراء في 42 بلد (1981 –2003)	62
الشكل رقم (1–6)	ارتفاع الإنفاق العام على الزراعة وارتفاع نصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي في الدول المتحولة	64
الشكل رقم(1–7)	الأهداف الأربعة الأساسية لجدول أعمال الزراعة من اجل التنمية	70
الشكل رقم(1–8)	ارتفاع تباين الدخل الحضري والريفي في معظم البلدان المتحولة للزراعة	73
الشكل رقم(1–9)	تقييم السلطة في البلدان القائمة على الزراعة والبلدان المتحولة	74
الشكل رقم (2–1)	أهم المؤتمرات المتعلقة بالتنمية المستدامة	84
الشكل رقم(2–2)	أهداف التنمية المستدامة	91
الشكل رقم(2–3)	مجالات تحقيق التنمية المستدامة	91
الشكل رقم(2–4)	سلسلة الإنتاج الزراعي وعلاقاتها بعامل البيئة	122
الشكل رقم(2–5)	الترابط بين الاتفاقيات الثلاث الخاصة بالبيئة	136
الشكل رقم(2–6)	طرق تحسين كفاءة استخدام المياه	164
الشكل رقم(3–1)	أسباب انعدام الأمن الغذائي	191

الشكل رقم(3–2)	محددات فجوة الأمن الغذائي	193
الشكل رقم(3–3)	العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان	194
الشكل رقم (3–4)	ارتفاع الطلب على استهلاك الأغذية مع زيادة الدخل	200
الشكل رقم (3–5)	عدد ناقصي التغذية في العالم النامي	217
الشكل رقم (3–6)	التقدم والنكسات في مجال تخفيض الجوع في الفترة 1990–1992و2001–2003	217
الشكل رقم (3–7)	معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية 2001–2006	223
الشكل رقم (3–8)	الأسعار العالمية للسلع الأساسية خلال (2000–2008).	224
الشكل رقم (3–9)	نقص التغذية في العالم: اتجاهان مختلفان اختلافا كبيرا	229
الشكل رقم (4–1)	أسباب التصحر وتدهور التربة وتأثيراتها ونتائجها	248
الشكل رقم (4–2)	تأثر الزراعة بتغيرات المناخ	261
الشكل رقم (4–4)	ركائز سياسة التجديد الريفي	294
الشكل رقم (5–1)	تطور نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الرئيسية في مصر 2001–2012	344
الشكل رقم (5–2)	تطور معدلات الإكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الغذائية في الجزائر 2001–2012	352
الشكل رقم (5–3)	تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في تونس 2001–2012	360
الشكل رقم (5–4)	تطور الإنتاج الفلاحي في المغرب خلال الفترة 1998- 2014	362
الشكل رقم (5–5)	بنية التشغيل حسب النشاط الإقتصادي 2014	362

الشكل رقم (5–6)	معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في المغرب 2001–2012	368
الشكل رقم (5–7)	تطور مجموع الإنتاج الغذائي والمتاح للاستهلاك في مصر خلال الفترة 2001–2012	371
الشكل رقم (5–8)	تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية في مصر 2001–2012	372
الشكل رقم (5–9)	تطور الصادرات و الواردات لمجموع السلع الغذائية الرئيسية في مصر2001–2012	378
الشكل رقم (5–10)	تطور الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية في مصر للفترة(2001–2012)	381
الشكل رقم (5–11)	تطور إجمالي الإنتاج والمتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية في الجزائر2001 –2012	386
الشكل رقم (5–12)	تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية في الجزائر2001 –2012	387
الشكل رقم (5–13)	تطور الصادرات و الواردات لمجموع السلع الغذائية في الجزائر2001–2012	392
الشكل رقم (5–14)	تطور الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية في الجزائر للفترة(2001–2012)	395
الشكل رقم (5–15)	تطور إجمالي الإنتاج والمتاح للاستهلاك في المغرب 2001–2012	399
الشكل رقم (5–16)	تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية في المغرب 2001–2012	400
الشكل رقم (5–17)	تطور الصادرات والواردات لمجموع السلع الغذائية الرئيسية في المغرب	

	2001 –2012	403
الشكل رقم (5–18)	تطور صادرات الحوامض في المغرب	405
الشكل رقم (5–19)	صادرات الطماطم و حصتها حسب الأسواق	405
الشكل رقم (5–20)	تطور صادرات زيتون المائدة وزيت الزيتون	406
الشكل رقم (5–21)	تطور الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية في المغرب للفترة 2001–2012	407
الشكل رقم (5–22)	تطور إجمالي الإنتاج والمتاح للإستهلاك لمجموع السلع الغذائية الرئيسية في تونس2001–2012	411
الشكل رقم (5–23)	تطور الإنتاج والمتاح للإستهلاك للسلع الغذائية الرئيسية في تونس2001 –2012	411
الشكل رقم (5–24)	تطور الصادرات و الواردات لمجموع السلع الغذائية الرئيسية في تونس2001–2012	415
الشكل رقم (5–25)	الفجوة التجارية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية في تونس2001–2012	419

مقدمة عامة

لا زالت قضيا التنمية تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار، وحتى شعوب العالم النامي التي فقدت الأمل في كل سياسات التنمية المتعاقبة التي حملتها الكثير من الألم والحرمان والفقر والجوع؛ إذ مع نيل كثير من الدول النامية استقلالها مع منتصف القرن العشرين، ظهرت طروحات نظرية حديثة للتنمية (نظرية روزستين – رودان 1943، نظرية لبنستاين 1937، نظرية هيرشمان 1958، نظرية بريبش 1950، نظرية نيركسه 1953، نظرية لويس 1954، وغيرهم) تنص في جوهرها على أن الاستثمار في التصنيع وحماية الصناعات الوليدة وتطويرها هو سر التطور والتقدم؛ وهي بذلك أهملت دور الزراعة في التنمية، على الرغم من أن النمو الزراعي كان هو النذير ببدء الثورات الصناعية التي انتشرت عبر بلدان العالم، بدءا من انجلترا في منتصف القرن الثامن عشر وحتى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر، وحديثا جدا كان النمو الزراعي السريع في الصين والهند وفيتنام هو النذير بنهوض الصناعة.

رغم كون الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1973 كانت العهد الذهبي للنمو الاقتصادي (42 دولة من 50 دولة حسب قاعدة بيانات البنك الدولي شهدت معدلات نمو لم يسبق لها مثيل في التاريخ)، إلا أن هذا العهد لم يدم طويلاً؛ إذ حلت كارثة النمو الاقتصادي بدول العالم النامي ابتداءً من سنة 1973 وعادت معدلات النمو للتراجع*، وتفاقمت أزماتها (فلا تصنيع حققوا ولا زراعة حافظوا) فزاد الفقر والجوع والبطالة خاصة في الريف، وفي هذه الظروف كان هناك عدد من الاقتصاديين بحثوا عن بدائل للتنمية تلائم العالم النامي مستثمرين في إخفاقات النظرية التقليدية الحديثة، سواءً في جانبها البنائي أو التطبيقي.

ويعتبر "أمارتيا سن"** ومن قبله "محبوب الحق"*** من أهم المنتقدين لنظرية الرفاه الاجتماعي التقليدية الحديثة، في إطار بديل فلسفي مقنع؛ حيث اكتشفوا القضايا الرئيسية لاقتصاديات التنمية وطوروا

---

*شهدت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعامل 3.4% و0.4%، 0.1%، خلال سنوات (1960-1973)، (1973-1984)و(1984-19) على التوالي.

** – **أمارتيا كومار سن،** ولد 3 نوفمبر 1933، عالم إقتصاد وفيلسوف هندي، يعمل بالتدريس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، قدم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ونظريات اقتصادية حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 لعمله عن اقتصاد الرفاه.

*** – **محبوب الحق،** ولد في 22 فبراير 1934 في مدينة جامو،كشمير، هو عالم اقتصاد شهير من باكستان، اهتم بنظريات تطور المجتمع الإنساني، وساهم مساهمة كبيرة في إنشاء مؤشر التنمية البشرية النابع من الأمم المتحدة، وكانت أفكاره واقتراحاته الأساس الذي أنشئ علية المجلس الاستشاري للاقتصاد والمجتمع في الأمم المتحدة.

مفاهيم عملية للتنمية، وهكذا ظهر فكر تنموي حديث يجعل أولويات القضاء على الفقر وتوفير الحاجات الأساسية (مثل الغذاء والماء ...الخ) والترتيبات الاجتماعية (مثل الصحة والتعليم والمشاركة السياسية والحقوق المدنية...الخ)، وبصفة عامة توسيع خيارات البشر أو كما عبَّر عنها "أمارتيا صن" بـ "الحرية صنو التنمية" محددات تقوم عليها التنمية، بدلاً من المحددات التقليدية مثل نمو الناتج الوطني الإجمالي أو نمو نصيب الفرد من الدخل أو التصنيع و التقدم التقني.

هذا الفكر التنموي الجديد وجد بالفعل من يسانده ويتبناه ويضيف إليه وينشره، ولكن بمفهوم جديد سمي "التنمية المستدامة"، والتي تدعو إلى الاهتمام بالعنصر البشري خارج حدود الزمان والمكان، بناءً على نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي الذي تحقق كان معادياً للبيئة (المصادر الطبيعية للنمو الاقتصادي تتناقص)، ولم يكن عادلاً سواءً بين الجيل الواحد (فقر في غنى) أو بين الأجيال، وهذا ما جعل مفهوم الاستدامة يأخذ حيزاً كبيراً في النقاشات والكتابات منذ نشر تقرير بروتلاند (مستقبلنا المشترك) 1987.

إن التنمية المستدامة لا تهتم بالجانب الاقتصادي فقط، بل تتعداه إلى الجانب الاجتماعي الذي تتقاسمه مع نظرية الحاجات الأساسية، والذي يأتي في مقدمته بل لا يمكن الحديث عن الحاجيات الأخرى دون تحقيقه، وهو الحق في الغذاء أو تأمين غذاء الشعوب والقضاء على الجوع والفقر*، بعدما عجزت سياسات التنمية السابقة في القضاء عليه؛ إذ أصبح الأمن الغذائي يشكل تحديا لكثير من الدول النامية.

ورغم الاهتمام الكبير الذي يحظى به الأمن الغذائي على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، إلا أن أغلب الدول – منها دول شمال إفريقيا – عجزت عن تأمين الغذاء لشعوبها، وتعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية، حتى تلك التي تمتلك إمكانيات زراعية هائلة.

وبالقدر الذي توليه التنمية المستدامة للجانب الاجتماعي، فهي تهتم بالجانب البيئي، بل فلسفتها تنبني على ضرورة مراعاة الجوانب البيئية، بعدما تبين أن الممارسات الاقتصادية ونماذج التنمية كانت معادية للبيئة في كثير من تطبيقاتها، فقد أضرت بالموارد الطبيعية وبالمناخ وبالتنوع البيولوجي، ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات تضررا بالممارسات المعادية للبيئة، فنظرا لتغليب السياسات الزراعية التقليدية للجوانب المادية على الجوانب البيئية أدى إلى إلحاق أضرار بليغة بالموارد الطبيعية، خاصة الأرض والماء وبالنظم الإيكولوجية، بالإضافة إلى الآثار التي مست المناخ.

ونتيجة لما سبق، تدهورت الأراضي الزراعية وتقلصت مساحتها (انجراف، تملح وقلة الخصوبة، البناء ...) نتيجة الممارسات الزراعية غير المستدامة، وتلوث الماء وزادت ندرته، وتغير المناخ وانعكست آثاره في

* تخفيض عدد الجوعى إلى النصف والقضاء على الفقر هو من الأهداف الإنمائية للألفية.

زيادة حالات الجفاف والتصحر والفيضانات؛ وفي ظل هذه الواقع، كانت مراجعة نماذج التنمية التي أضرت بالبيئة ضرورة لابد منها، وأصبح استبدالها بسياسات ونماذج زراعية مستدامة أمراً لا يمكن تأخيره، خاصة وأن تحقيق أمنٍ غذائي مستدامٍ يرتبط ارتباطاً عضوياً بوجود تنمية زراعية مستدامة.

وفي هذا الشأن، وتزامناً وتماشيا مع التوجه العالمي في تبني فلسفة الاستدامة في سياسات التنمية، ونظراً لفشل سياسات واستراتجيات التنمية الزراعية المتبعة في دول شمال إفريقيا عن تحقيق الأمن الغذائي لشعوب المنطقة، وأن الممارسات الزراعية التقليدية كانت في معظمها غير مستدامة، قامت دول شمال إفريقيا بتنفيذ حزمة من السياسات والاستراتجيات التنموية الزراعية تأخذ بعين الاعتبار الاستدامة والتسيير الفعال للموارد الطبيعية كأولوية، بغية تحقيق أمنٍ غذائي مستديم وتحافظ فيه على الموارد. وقد باشرت كثير من هذه الدول تنفيذ هذه السياسات مع مطلع الألفية الجديدة.

بناءً على ما سبق، لمعرفة مدى قدرة سياسات التنمية الزراعية المستدامة – التي باشرتها معظم دول شمال إفريقيا– في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الواردات الغذائية، نطرح **التساؤل الرئيسي** التالي:

إلى أي مدى استطاعت السياسات والاستراتجيات الزراعية المستدامة المنفذة من طرف دول شمال أفريقيا أن تحقق أمناً غذائياً لشعوب المنطقة ؟

الأسئلة الفرعية

للإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بتفكيك السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ما هي الأدوار الجديدة للزراعة في التنمية الاقتصادية الشاملة؟
- ✓ما هي التنمية الزراعية المستدامة وما علاقتها بالتنمية المستدامة الشاملة ؟
- ✓ما هو مفهوم الأمن الغذائي الذي تسعى كل الدول لتحقيقه خاصةً بعد ظهور مبادئ الاستدامة ؟
- ✓ما مدى توافر عوامل تفعيل تنمية زراعية مستدامة في دول شمال إفريقيا ؟
- ✓هل حسنت سياسات واستراتجيات التنمية الزراعية المستدامة –بعد بدء تطبيقها– أوضاع الأمن الغذائي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2001–2012؟

الفرضيات

للإجابة على الأسئلة الفرعية اعتمدنا الفرضيات التالية:

- ✓يُنتظر من الزراعة أن تؤدي أدوار غير تقليدية خاصة في ظروف أزمات الغذاء وزيادة الفقر والجوع؛
- ✓التنمية الزراعية المستدامة نموذج تنموي زراعي جديد، وهي جوهر التنمية المستدامة الشاملة؛
- ✓لقد تطور مفهوم الأمن الغذائي بتطور مؤشراته وأبعاده؛ كما أصبح الأمن الغذائي المستدام من المفاهيم الجديدة التي تضمنت مبادئ الاستدامة والذي تسعى كل الدول لتحقيقه؛

- ✓ تتوفر دول شمال إفريقيا على عوامل تفعيل تنمية زراعية مستدامة؛
- ✓ ساهمت السياسات والاستراتيجيات الزراعية المستدامة في تحسين أوضاع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2001-2012؛

أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة سياسات واستراتجيات التنمية الزراعية المستدامة المطبقة في دول شمال إفريقيا في تحسين أوضاع الأمن الغذائي.

بالإضافة إلى هذا الهدف الرئيسي نسعى إلى تحقيق بعض الأهداف الفرعية التالية:

- ✓ تحديد أسباب إخفاق السياسات الزراعية التقليدية في الدول النامية ودول شمال إفريقيا في تحقيق أهدافها؛
- ✓ بيان دور الزراعة في دعم النمو والإقلال من الفقر والتخفيف من الجوع في العالم؛
- ✓ تحديد ماهية التنمية المستدامة وموقع التنمية الزراعية المستدامة فيها وكذا عوامل تفعيلها؛
- ✓ معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي ومؤشراته وأبعاده؛
- ✓ معرفة محددات العرض والطلب على الغذاء في العالم، وتحديد أسباب مشكلة الغذاء والأزمة الغذائية 2006-2008؛
- ✓ معرفة أوضاع الأسواق الدولية للسلع الغذائية الرئيسية خاصة بعد الأزمة الغذائية 2006-2008؛
- ✓ معرفة مدى توفر مقومات التنمية الزراعية المستدامة في دول شمال إفريقيا؛ والتحديات التي تواجهها؛
- ✓ عرض مختلف سياسات التنمية الزراعية المستدامة في بعض دول منطقة شمال إفريقيا،
- ✓ إبراز آثار الأزمة الغذائية على بعض دول منطقة شمال إفريقيا؛
- ✓ عرض بعض آثار التنمية الزراعية المستدامة على بعض المتغيرات الأخرى التي لها علاقة بالأمن الغذائي؛
- ✓ معرفة حجم الإنتاج الزراعي الغذائي في دول شمال إفريقيا وتحديد نسب الإكتفاء الذاتي وكذا الواردات والصادرات الغذائية ومعرفة حجم الفجوة الغذائية.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته مما يلي:

- ✓ ظهور مفهوم التنمية المستدامة وكذا مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، وتبني الكثير من الدول لهذه النماذج الحديثة للتنمية خاصة الزراعة العضوية وتضمين سياساتها الزراعية هذه النماذج؛
- ✓ العودة إلى الزراعة وتعليق الآمال بها، واعتبارها القطاع الوحيد القادر الآن على تقليل الفقر، خاصة وأن الفقر منتشر في الريف والزراعة هي أهم نشاط سكان الريف. وهذا ما تضمنه تقرير التنمية الذي أصدره

البنك الدولي سنة 2008 والموسوم "الزراعة من أجل التنمية" الذي ضمنه الدور المنتظر للزراعة في الدول النامية كقطاع اقتصادي قادر على تحقيق النمو وانتشال الفقر؛

- ✓الآثار البيئية السلبية التي تركتها نماذج التنمية الزراعية التقليدية، خصوصاً فيما يتعلق بتدهور الموارد (الأرض والماء)؛ خاصة وأن منطقة شمال إفريقيا تصنف ضمن مناطق الفقر المائي؛
- ✓تزايد حدة الفقر والجوع، وانعدام الأمن الغذائي في العالم، وارتفاع أسعار الغذاء والأزمات الغذائية خاصةً أزمة 2008/2006؛ مما يجعل الأمن الغذائي قضية مصيرية وتحقيقه أكثر من ضرورة حتى تضمن الدول استقرارها وأمنها من أجل تنمية شاملة ومستدامة؛
- ✓تضخم فاتورة الواردات في دول شمال إفريقيا خاصة في الفترة التي أعقبت الأزمة الغذائية وارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية؛ مما يجعل المسؤولية على عاتق الزراعة في المنطقة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير أموال الواردات الغذائية واستخدامها في مجالات التنمية المختلفة؛
- ✓اعتبار هدف القضاء على عدد الجوعى إلى النصف بحلول 2015 إحدى أهداف الألفية، وانخراط جميع الدول من أجل تحقيق هذا الهدف؛ ومنها دول شمال إفريقيا؛
- ✓انعكاس الأزمة الغذائية على أوضاع الأمن الاجتماعي والسياسي في المنطقة، حيث كان لارتفاع أسعار الغذاء دورا كبيرا في ظهور الاحتجاجات وما تبعها من ثورات ما سمي بالربيع العربي؛ الأمر الذي هدد استقرار المنطقة؛
- ✓العودة إلى العصر الذهبي للزراعة في المنطقة التي كانت سلة العالم في كثير من السلع الغذائية.

الدراسات السابقة

يعتبر موضوع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية من المواضيع التي تناولها الكثير من الباحثين والدارسين ومراكز البحوث والمنظمات الدولية والإقليمية، غير أن إدراج مفهوم الاستدامة هو الذي أضفى عليه طابع الحداثة، أي أن الربط بين الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة هو أمر حديث نسبيا ولم تتناوله الكثير من الدراسات خاصة في منطقة شمال إفريقيا في حدود علمنا، باعتبار أن الاستدامة مفهوم حديث في الأدبيات الاقتصادية، وعموماً، وفي خضم البحث عن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل مستقل أو تناولته كجزئية ضمن دراسة في نفس السياق، والتي نرى أنها تتقاطع مع دراستنا في بعض عناصرها، نذكر الدراسات التالية:

الدراسة الأولى: ***تركي فيصل الرشيد، ترجمة علي عبد العزيز صالح، استراتيجيات التنمية الزراعية التجربة السعودية، دور الزراعة في تدعيم الأمن الغذائي، التخفيف من الفقر ودعم النمو الاقتصادي، أطروحة***

دكتوراه، كلية إدارة الأعمال، جامعة ليفربول جون مورس، ألمانيا، 2012. (قام مركز دراسات الوحدة العربية بطبعه في شكل كتاب سنة 2013).

حاولت الرسالة أن تجيب عن سؤال رئيسي ومحوري هو: كيف يمكن لاستراتيجيات التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية أن تعزز الأمن الغذائي وتخفف من الفقر وتدعم النمو الاقتصادي في إطار التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، قام الباحث بعرض ممارسات المسؤولية المؤسسية في السعودية والصين ومالاوي ودول أخرى، من أجل معرفة المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، بعدها تطرق الباحث إلى النموذج الجديد للتنمية الزراعية في إطار الاستراتجيات المختلفة للتنمية الزراعية، وأخيرا عرض سياسات التنمية الزراعية في السعودية وقام بتحليلها وتقويم آثاراها في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، مستعملا أسلوب الاستقصاء بأداته الاستبيان لمعرفة:

- ✓ طبيعة التصرفات والآراء حول مفهوم المسؤولية المؤسسية في التنمية الزراعية المستدامة؛
- ✓ دور أصحاب المصلحة الأساسيين في تحقيق إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة؛

وذلك بهدف بلورة الإطار الفكري الذي يبين الصلة بين استراتجيات التنمية الزراعية والتنمية الاقتصادية المستدامة الشاملة في المملكة العربية السعودية.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك عدة طرق لبناء السياسات والاستراتيجيات الزراعية (استراتجيات تبدو مفيدة اليوم لكن غير مفيدة في أوقات أخرى) واقتراح أكثرها فاعلية، والتي من شأنها أن تزيد من الرفاه الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة (الأمن الغذائي، تقليل الفقر، النمو)، وزيادة الدخل والتوظيف، وتحافظ على الموارد الطبيعية وتصونها.

الدراسة الثانية: ***الأمن الغذائي في شمال إفريقيا– تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية– الرباط، 2012***. هي دراسة قامت بها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (مكتب شمال إفريقيا) التابعة للأمم المتحدة.

حاولت الدراسة أن تقف على أوضاع الأمن الغذائي في منطقة شمال إفريقيا بعد الأزمة الغذائية العالمية، وكيفية تعامل دول منطقة شمال إفريقيا مع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع الأسعار في الأسواق الزراعية. وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

- ✓ عرض موجز لأوضاع الأسواق العالمية للسلع الغذائية المتسمة بالاضطراب المستمر؛
- ✓ عرض عام لأوضاع الأمن الغذائي في شمال إفريقيا من خلال التطرق لأداء القطاع الزراعي في العقد الأول من الألفية وأهم معوقاته؛

- ✓ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية؛
- ✓ التدابير العاجلة والمتوسطة وطويلة الأجل المتخذة من طرف دول المنطقة للتخفيف من الآثار السابقة؛

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أن هناك اتجاها يتسم بالاضطراب المستمر في أسعار الأغذية في الأسواق الدولية، وأن هذا الاتجاه يتوقع استمراره حتى سنة 2020؛
- ✓ تزخر المنطقة بإمكانات زراعية ضخمة، إلا أن استغلال هذه الإمكانات لا يزال دون المستوى المطلوب،كما يعاني القطاع الزراعي مجموعة من المعوقات منها الاعتماد على الأمطار في الري، عدم مراعاة النماذج الزراعية السابقة للقيود البيئية، الاعتماد المتعاظم على المزارع الصغيرة التي تفتقر إلى الدعم والتوجيه الملائم بالإضافة إلى تعقد نظام حيازة الأراضي، وتراجع الاستثمار الخاص...الخ؛
- ✓ أن المنطقة تعرف عجزا هيكليا في إنتاج الحبوب وبالتالي هناك اعتماد متزايد على الواردات الغذائية؛
- ✓ لقد كانت دول منطقة شمال إفريقيا أكثر عرضة وضعيفة جدا جراء ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، وظهر ذلك جليا في ارتفاع تكاليف الواردات الغذائية، العجز في الميزان التجاري الغذائي، تضخم أسعار المواد الغذائية، تفاقم الفقر وسوء التغذية؛
- ✓ لقد كانت ردة فعل دول المنطقة للتخفيف من ارتفاع أسعار الغذاء أن قامت باتخاذ جملة من السياسات، سواء السياسات المستعجلة مثل الرعاية الاجتماعية أو الإعانات الغذائية الحكومية أو التدابير الرامية إلى دعم المنتجين، أو السياسات طويلة الأجل وتتمثل في السياسات والاستراتيجيات التي قامت بتنفيذها دول المنطقة كالمخطط الأخضر بالمغرب وسياسة التجديد الريفي والزراعي في الجزائر واستراتيجية التنمية الزراعية حتى 2017 في مصر والخطط الزراعية في تونس، ووضع استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي موريطانيا...

الدراسة الثالثة: ***سيدار زوبيدة، دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2014/2013.***

حاولت الدراسة أن تجيب عن إشكالية جوهرية هي: مدى قدرة وفعالية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، وللإجابة على هذه الإشكالية، تطرقت الباحثة إلى المحاور التالية:

- ✓ أساسيات حول التنمية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة؛
- ✓ أداء القطاع الزراعي العربي وأهم تحدياته؛
- ✓ تحليل ظاهرة الفقر في الوطن العربي؛
- ✓ الاستراتجيات الزراعية للحد من الفقر في الوطن العربي.

وبعد معالجة هذه العناصر المهمة التي شكلت هيكل الدراسة، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر الفقر أهم تحدي تواجهه الدول العربية، وكثيرا ما ارتبط الفقر بمسألة الأمن الغذائي؛
- ✓ بدأ تركيز المنظمة العربية للتنمية الزراعية على الأمن الغذائي، حيث ربطت بين مسألتي الأمن الغذائي والفقر في إطار التنمية الزراعية المستدامة، وتدعيما لمسارات التكامل الزراعي العربي لمواجهة أزمة الغذاء أطلقت المنظمة مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي، حيث يساهم المشروع على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في أفق 2025؛
- ✓ في إطار برنامج الحد من الفقر في المناطق الريفية قامت المنظمة بمساعدة منظمات إقليمية ودولية بتسطير عدة مشاريع إقليمية للإقلال من الفقر الريفي خصوصا؛
- ✓ في إطار المشاريع الوطنية التي كرست لصالح الأقاليم الريفية، قامت الجزائر بإطلاق مجموعة من المشاريع للنهوض بالريف وتقليل الفقر فيه.

الدراسة الرابعة: ***أوزال عبد القادر، العولمة والأمن الغذائي العربي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010/2009.***

ركز الباحث إشكاليته حول الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن للعولمة أن تحدثها في مجال الأمن الغذائي العربي، ولمعاجلة هذه الإشكالية تطرق الباحث إلى النقاط التالية:

- ✓ العولمة والنظام الاقتصادي العالمي؛
- ✓ واقع الأمن الغذائي العالمي والأمن الغذائي العربي؛
- ✓ الأمن الغذائي في الجزائر.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تبعية وهشاشة من حيث الأمن الغذائي وبالتالي الأمن القومي؛
- ✓ يملك العالم غذاء كافيا، وقد أظهر إنتاج الغذاء العالمي نموا أعلى من نمو السكان، وقد ارتفعت أسعار الحبوب في الأسواق العالمية نتيجة المنافسة والمناورات التجارية بين قلة من المحتكرين والمتمثلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؛
- ✓ إن الحاجة إلى توطين الفوائض المالية العربية أصبحت الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، بعد أن ثبت مدى تعرضها للمخاطر في العالم الخارجي؛
- ✓ سيشكل الأمن المائي العربي في المرحلة القادمة أحد أهم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة؛
- ✓ تمثل الزارعة قطاعا استراتيجياً في معظم البلدان العربية مع أكثر من 40% من أسباب العيش في المنطقة تعتمد عليها؛

- ✓تعاني المنطقة العربية بوضعها التنموي والاستهلاكي الراهن، عجزاً غذائياً خطيراً، وهي حالياً تستهلك من الغذاء أكبر بكثير مما تنتج.

الدراسة الخامسة: ***بوزيان فتيحة، واقع وآفاق التنمية الزراعية المستديمة بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2013/2012.***

حاولت الدراسة أن تقف على مدى مساهمة البرامج والسياسات الفلاحية في الجزائر في تحقيق تنمية زراعية مستدامة وكذا العوامل التي يمكن من خلال تعزيز وتفعيل هذه التنمية.

ولتحقيق هدف الدراسة عالجت الباحثة الموضوع من خلال تناول العناصر التالية:

- ✓ مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة وأساسيات التنمية الزراعية المستدامة؛
- ✓ عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة؛
- ✓ التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر.

وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- ✓لا يزال القطاع الفلاحي لم يصل إلى المكانة التي يستحقها من حيث أهميته في التنمية، بسب قلة الوعي سواء من طرف أفراد المجتمع أو إطارات القطاع، رغم كل البرامج والسياسات التي وضعت لتطويره؛
- ✓لا تزال المساحة المزروعة ضعيفة مقارنة بالمساحة الإجمالية للجزائر، والتعويل على الزراعة الصحراوية يكلف كثيرا ويستنزف الموارد المائية؛
- ✓الموارد الوراثية والجينية في الجزائر ما زالت طبيعية لم تتحور ولم تتلوث؛
- ✓المنتجات الزراعية في الجزائر توصف بأنها ذات جودة ونوعية عالية حيث تصنف بأنها بيولوجية؛
- ✓تعاني الزراعة في الجزائر في نقص اليد العاملة، وضعف الاستثمار مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الدراسة السادسة: ***بن خزناجي أمينة، دور التكامل الإقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف1، 2012-2013.***

حاولت هذه الدراسة أن تستشرف دور التكامل الإقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي. ولمعالجة هذا الموضوع تناولت الدراسة العناصر التالية:

- ✓ الإطار النظري للأمن الغذائي المستدام ودور التنمية الزراعة المستدامة في تحقيقه؛
- ✓ تحليل واقع الأمن الغذائي المستدام في الدول المغاربية؛
- ✓ آفاق الأمن الغذائي المستدام في إيطار التكامل الاقتصادي المغاربي.

وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- ✓ بإمكان الدول المغاربية أن تحقق اكتفاء ذاتيا نسبيا بناء على ما تتمتع به من مقومات، غير أن واقع الزراعة لم يرق إلى المستوى المطلوب، تجلى ذلك من خلال تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي وارتفاع حجم الفجوة الغذائية؛
- ✓ فشلت البلدان المغاربية في تحقيق الأمن الغذائي باعتمادها على السياسات والبرامج الزراعية بصفة قطرية؛
- ✓ يعكس تأسيس اتحاد اقتصادي مغاربي سنة 1990، إرادة الدول المغاربية لتحقيق تنمية شاملة في مختلف المجالات، وخاصة في مجال الأمن الغذائي، هذا الأخير اعتبر ضرورة لتفعيل التكامل المغاربي؛
- ✓ رغم الجمود الذي يسود التكامل الاقتصادي المغاربي، إلا أن اعتماد أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي من شأنه أن يساهم في تحسين مستوى الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية.

وقد تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة المذكورة وأخرى لم نذكرها، بأنها حاولت أن تبين مدى توفر دول منطقة شمال إفريقيا على مقومات وعوامل تفعيل تنمية زراعية مستدامة، وكذا تقييم مدى قدرة هذه الإستراتيجية الجديدة للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في دول المنطقة.

حدود البحث

تبحث هذه الدراسة في آثار سياسات التنمية الزراعية المستدامة على أوضاع الأمن الغذائي من خلال مؤشر الإتاحة عن طريق الإنتاج الغذائي أو الواردات الغذائية، وبالتالي لا نتطرق إلى الآثار الأخرى لهذه السياسات ولا المؤشرات الأخرى للأمن الغذائي إلا ما استدعت إليه ضرورة البحث في الموضوع، أما الحدود الزمنية فتتمثل في بداية الألفية حتى سنة 2012 حسب ما توافرت الإحصاءات والمعطيات، أما الحدود المكانية وإن كانت دراستنا تتناول دول منطقة شمال إفريقيا في كثير من نقاط الدراسة، إلا أن تركيزنا سينصب على أربع دول هي :الجزائر، المغرب، تونس، ومصر.

المنهج المتبع وأدوات البحث

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة عن كل التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي سواء عند التعرض لمفاهيم التنمية الاقتصادية والزراعية المستدامة والأمن الغذائي والأزمات الغذائية وفي عرض مقومات التنمية المستدامة في بعض دول منطقة شمال إفريقيا وكذا السياسات الزراعية المستدامة المنفذة في هذه الدول، بالإضافة إلى دراسة حركة البيانات والأرقام المتعلقة بالظاهرة المدروسة (تطور أو تراجع) وتحليلها من أجل إصدار أحكام دقيقة عنها وكذا تقييمها، كما اضطررنا أحيانا وفي حدود ضيقة جدا لاستخدام المنهج المقارن عند المقارنة بين دول شمال إفريقيا وبعض مناطق العالم أو بين المنطقة العربية وباقي دول العالم.

أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث فهي البيانات والإحصاءات والجداول الصادرة في معظمها عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمصادر القطرية للإحصائيات، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية التي تهتم بالأوضاع الاقتصادية في المنطقة، وكذا الندوات والمؤتمرات التي عقدت خصيصا في الموضوع من طرف منظمات أو مراكز بحوث أو جامعات، فضلاً عن الكتب والمراجع والمجلات التي تناولت الموضوع أو أحد جوانبه.

صعوبات الدراسة

لقد اعترضتنا ونحن بصدد إنجاز هذا البحث مجموعة من الصعوبات، كان أهمها قلة المراجع المتخصصة في التنمية الزراعية المستدامة رغم وفرتها الغزيرة في المفهوم العام للتنمية المستدامة، مما اضطرنا إلى جمع شتات هذا المفهوم من خلال المراجع التي تناولت التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، أما الصعوبة الثانية فتتمثل في كثرة التعاريف والمفاهيم والمحددات والأبعاد التي وسعت الموضوع وشتته سواء لموضوع الأمن الغذائي أو التنمية الزراعية المستدامة، الأمر الذي جعلنا نجد صعوبة بالغة في التحكم في الموضوع، أما الصعوبة الثالثة فتتعلق بالإحصائيات فلا تدري أي من الإحصائيات صحيحة خاصة وأن هناك تضارب كبير في هذه الإحصائيات سواء في الجزائر أو تونس أو المغرب أو مصر، وهو ربما المبرر الذي جعلنا نعتمد في كثير من الأحيان على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

محتوى الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف البحث تم تناول الموضوع في خمسة فصول، تتقدمها مقدمة عامة تتضمن الإشكالية الرئيسية المطروحة والعناصر الأخرى، وتنتهي بخاتمة عامة تحوي أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات.

ففي الفصل الأول والمعنون بـ "التنمية الزراعية وأدوارها المتطورة" والذي تضمن ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى المفاهيم العامة للتنمية الإقتصادية وتضميناتها الزراعية، أما الثاني فتعرضنا من خلاله لمفهوم التنمية الزراعية وأهم سياساتها، وتم في المبحث الأخير معالجة الأدوار الجديدة للزراعة التي تناولها تقرير البنك الدولي سنة 2008.

أما الفصل الثاني والمعنون بـ"التنمية الزراعية المستدامة وعوامل تفعيلها" وهو الآخر عولج من خلال ثلاث مباحث فقد خصصنا المبحث الأول لعرض المفاهيم العامة للتنمية المستدامة، أما المبحث الثاني فكان خاصا بمفهوم التنمية الزراعية المستدامة من خلال التطرق إلى كيفية ظهور المفهوم وأهم تعريفاته ثم إعطاء بعض النماذج الحية لهذا النموذج التنموي الحديث، وأخيرا تناول المبحث الثالث العوامل الفاعلة في التنمية الزراعية المستدامة.

الفصل الثالث والذي عنون بـ"الأمن الغذائي وتحدي الأزمات الغذائية" ففي المبحث الأول منه تطرقنا إلى المفاهيم العامة للأمن الغذائي وأطره القانونية والمؤسسية ومؤشرات قياسه بالإضافة تحديد بعض المفاهيم المرتبطة به، أما المبحث الثاني فخصصناه للعوامل المحددة للعرض والطلب على الغذاء في العالم وكيفية نشوء أزمات الغذاء، وفي المبحث الثالث وتتمة للموضوع فقد تطرقنا للأزمة الغذائية العالمية 2008/2006 من خلال التطرق إلى أسبابها وآثارها وطرق علاجها، وكذا أوضاع الأسواق الدولية للسلع الغذائية للفترة التي تلت الأزمة، بغية الوقوف على أوضاعها وتوجهات الأسعار فيها وكذا معرفة العرض والطلب العالميين لأهم المجموعات السلعية الغذائية.

الفصل الرابع المعنون بـ" التنمية الزراعية المستدامة في شمال إفريقيا" والذي عالجناه من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول خصصناه لعرض مقومات وعوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة في شمال إفريقيا، بينما المبحث الثاني عرضنا فيه السياسات والاستراتيجيات الزراعية المستدامة لـ مصر، الجزائر، تونس والمغرب، أما المبحث الثالث فوقفنا فيه على أهم تحديات التنمية الزراعية المستدامة في منطقة شمال إفريقيا.

الفصل الخامس والأخير والمعنون بـ" انعكاس استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة على إتاحة الغذاء في دول شمال إفريقيا" والذي تناولناه من خلال مبحثين، المبحث الأول عالجنا فيه وحللنا بيانات الإنتاج الغذائي للدول الأربعة (الجزائر، المغرب، تونس ومصر) من أجل معرفة مدى قدرة الزراعة في هذه الدول على تحقيق الإكتفاء الذاتي، أما المبحث الثاني فخصصناه لأوضاع التجارة الخارجية للسلع الغذائية من خلال تحليل بيانات وإحصائيات الواردات والصادرات للوقوف على حجم الفجوة الغذائية في دول المنطقة ومدى قدرة الزراعة في الدول الأربع على تقليصها.

الفصل الأول

التنمية الزراعية وأدوارها المتطورة

تمهيد

يزخر الفكر التنموي بحجم لابأس به من النظريات والطروحات التي حاولت في الأساس أن تُسوَق إلى العالم المتخلف بغية تطويره وتحسين مستوى معيشة سكانه، وقد ركزت معظم هذه النظريات على التصنيع (الصناعة) باعتباره مرادفا للتطور والتقدم، وأهملت دور الزراعة باعتبارها نشاطا تقليديا عقيما، كما أن الاهتمام بها في المراحل الأولى للتنمية غير كاف لتحقيق تنمية شاملة كما زعموا.

لقد انساقت الكثير من الدول النامية وراء هذا الطرح* وقامت بتجريب هذه النماذج التنموية التي كانت هي الأخرى متأثرة بأكثر من فلسفة اقتصادية، فانقسمت دول العالم النامي بعد الحرب العالمية الثانية إلى نمطين مختلفين في مساراتها الأيديولوجية، فاعتمدت الأولى فلسفة اقتصاد السوق في النشاط الاقتصادي، بينما اعتقدت الثانية أن التخطيط المسبق للنشاط الاقتصادي أكثر عدالة في توزيع عوائد الإنتاج.

وهكذا انتظرت هذه الدول أكثر من عقدين لتحصد ثمار التنمية، غير أن الثمار لم تكن صالحة للاستهلاك، ففي الوقت الذي كان ينتظر تحسين مستوى معيشة السكان؛ ازداد وضعهم سوءا وزاد الفقر والجوع وانتشرت الأمراض وتراجعت المداخيل خاصة في المناطق الريفية في هذه الدول.

ونتيجة لهذه النتائج الوخيمة لنماذج التنمية التي أهملت الزراعة، تعالت الأصوات في أكثر من أفق تنادي بضرورة العودة إلى الزراعة من أجل التنمية وعلى رأسها البنك الدولي الذي قدم تقرير سنة 2008 للزراعة وكان موسوما بـ"الزراعة من أجل التنمية"، بعد ما أبانت الزراعة أنها لم تكن سببا في يوم من الأيام عن هذه الأوضاع، بل أثبتت النتائج التجريبية العكس أي أن الزراعة كانت صديقة للجوعى والفقراء في كثير من مراحل تطور البشرية، كما أنها لم تكن مسؤولة عن الأزمات التي مرت بها الكثير من هذه الدول.

ونظرا لماسبق، عادت الكثير من الدول النامية إلى الاهتمام بالريف وبالزراعة خصوصا، على الرغم من أن مساهمتها لازالت متواضعة في النمو الاقتصادي مقارنة بالصناعة والخدمات مثلا، نظرا لطبيعة هذا النشاط والخصائص الذي يتميز بها.

ولأهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي والتنمية الإقتصادية الشاملة وكذا دورها في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في كثير من الدول النامية خاصة الفقيرة منه (إفريقيا جنوب الصحراء)، خصصنا هذا الفصل لمعالجة كل هذه النقاط وأخرى.

* يقول ميردال (Myrdal) في إحدى دراساته أنه على الاقتصاديين في الدول النامية دراسة مشكلات بلادهم، وأن لا يلتفتوا إلى النظريات الأجنبية والتي كثيرا ما تكون فارغة المعنى بل ومضللة لأفكارهم.

المبحث الأول: ماهية التنمية الإقتصادية

يمثل موضوع التنمية الإقتصادية مطلبا ومطمحا تناولته الأدبيات الإقتصادية واحتل حيزا كبيرا في كتابات الإقتصاديين واهتمام السياسيين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومما نشير إليه بداية أن هناك اختلافا بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهومه، نظرا للاختلافات الفكرية والفلسفية، فقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية وعلاقتها بالنمو

يعتبر مصطلح التنمية الاقتصادية من المصطلحات التي لم يرسو لها تعريف موحد من طرف الاقتصاديين، لأنها تعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأشخاص، لذا يجمع الكثير من المهتمين بموضوع التنمية على أنه من الصعوبة الاتفاق على تحديد دقيق وعلمي لمفهوم التنمية، خاصة وأن أدبياتها تنص على أن مفهومها هو مفهوم التغيير الذي يشمل الإنسان والمجتمع ويتغلغل في جميع مناشط الحياة الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، الثقافية، ونتيجة لخضوع هذا المفهوم للطبيعة البشرية وضغط التحولات العالمية ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية مثل الخيرات العامة العالمية، الحوكمة، الاستدامة ...الخ.

لقد كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل وارتفاع مستوى دخل الأفراد، حيث يكاد هذا المفهوم الضيق للتنمية يماثلها بالنمو الإقتصادي ويرادفها له، وقد شق على الإقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول إلى تفرقة واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة لتحديد أهداف التنمية بتحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي بالنسبة المئوية المتصاعدة، وجعل الرئيس الأمريكي جون كنيدي (John Kennedy) يتقدم باقتراح إلى الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة باعتبار عقد الستينات من القرن الماضي "العقد الأول للتنمية"، وأنه على كل الدول النامية أن تضع لنفسها مهمة زيادة النمو في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة تصل إلى 5%[1].

---

[1]- للمزيد انظر:

-كميل حبيب وحازم البنى، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص ص17-18.

- الإمام محمد محمود، السكان والموارد والبيئة والتنمية، التطور التاريخي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم –ناشرون، بيروت، ط1، 2006، ص ص352-353.

لقد فشل هذا المنهج من التنمية – الذي اقتصر فقط على استهداف زيادة الإنتاج أو النمو الإقتصادي –في التوفيق بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية مما أفضى إلى تنمية معوجة (Distored Development) سواء في الدول النامية أو المتقدمة، تتسم بتباين شديد في توزيع الدخل والثروة والفقر المطلق وعدم ملائمة الإسكان وسوء الأوضاع الصحية واستبعاد شرائح من السكان من المشاركة في التنمية[1].

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

كما نوهنا سابقا فقد تعددت تعاريف التنمية، لذا سنتناول بعض التعاريف التي وقفنا عليها:

التعريف الأول: تعرف على أنها عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الإجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما [2].

التعريف الثاني: تمثل التنمية ذلك التطور البنياني أو التغيير البنياني للمجتمع بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[3]

أما **التعريف الثالث** فالتنمية حسبه لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب بل إنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع[4]

التعريف الرابع: يرى بأنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وتسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه [5]

تبين التعاريف السابقة بوضوح بأن التنمية ليست فقط نمو اقتصادي وتحسين الأحوال المعيشية للسكان والحريات الأساسية كما نص عليه تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بل لها أبعاد أشمل من

---

[1]– زواوية حلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2014، ص250.

[2]– رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991، ص ص197– 108.

[3]– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات، موضوعات)، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1،2007، ص122

[4] –Edgar Owen, The future of freedom in the devlopping world, (economic development and political reform), new York نقلا عن : نفس المرجع السابق، ص 123

[5]– أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية، إدارة التنمية في الوطن العربي و النظام العالمي الجديد، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2003، ص17.

مجرد تحسين الأحوال المعيشية، وإن كان ذلك ضمن محصلتها، ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنمو والارتقاء، وإذا كانت محاور التنمية وأبعادها متداخلة ومتفاعلة ومتشابكة ومتلاحمة مع بعضها البعض فإنه لا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو تقني[1] .

وعليه فالتنمية هي هذا الإطار التفاعلي التشابكي، الذي يمثل نسيج من الروابط بالغة التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعيةّ، وكذا الاستفادة العادلة من ثمار التنمية للجيل الحاضر والأجيال القادمة، وهو ما يعني أن التنمية عملية مستمرة وعجلة دائبة الدوران ومحصلة متعاظمة ونقلة نوعية ضمن إطار تصاعدي مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال في الدول المتقدمة.

رغم أن التعاريف السابقة للتنمية تنطبق على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن هناك اتجاه آخر يرفض النماذج والنظريات الغربية للتنمية، ويقترح منهجا مختلفا عن النماذج الغربية، وهو ما يعرف بالرؤية الجديدة للتنمية (التنمية المستقلة)، التي تعرف (التنمية بأنها تهدف إلى تحقيق رفاهية إنسان العالم الثالث، ويتطلب تحقيق هذا الهدف نفي التبعية الاقتصادية، وسيطرة الدولة على مواردها وتوجيه الفائض الإقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع مستوى معيشة الشعوب)[2].

وفقا للتعريف السابق فإن التنمية المستقلة تبدو مطلبا طبيعيا، لكن لا ينسجم مساره مع واقع الدول النامية، لأن التنمية المستقلة تعتمد على قاعدة اقتصادية إنتاجية معطاء معتمدة على معرفة تقنية متطورة في إطار مجتمعي تتحقق فيه العدالة، وإطار سياسي تتحقق فيه المشاركة، وفي إطار إداري تتحقق فيه الكفاءة والإنتاجية، وإطار ثقافي يحفظ الهوية ويتفاعل مع الثقافات الأخرى، مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية مادية وبشرية من خلال إرادة مستقلة وأسلوب مستقل في التعامل مع العالم الخارجي[3].

وعليه فإن التنمية بالمعنى السابق ماهي إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، لكنه لا يمكن فصل التنمية عن أهدافها، ولا بد من التأكيد هنا بأن عملية التنمية لا تتم بالشكل المطلوب إلا بمجهودات جميع أفراد المجتمع وتتطلب تفاعل الفرد معها لغرض إنجاحها، ويأتي دور الإعلام وأهميته في توعية الفرد وترشيده وخلق الدوافع لديه والإحساس بأن دوره في العملية التنموية ضروري لإنجاحها، وفي هذا الصدد

---

[1]- علي الخليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع فرص التنمية؟ محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص260.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 123.

[3]- أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص23.

يمكن أن نشير أن التنمية الإقتصادية تتضمن العديد من التغيرات سواء في جانب العرض أو جانب الطلب[1].

إذن التنمية الإقتصادية هي كل ما سبق، باعتبار الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإدارية والمشاركة السياسية...كلها عوامل تمثل خيوط في نسيج التنمية.

الفرع الثاني: النمو والتنمية

لقد استخدم مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات خاصة في الأدبيات الإقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، لكن هناك فروق أساسية بينهما، على الرغم من أنه شرط ضروري لعملية التنمية وحكم عليها لكنه غير كافي لتحسين مستوى معيشة الأفراد؛ فبينما أشرنا لتعريف التنمية مقدما، فإن هناك العديد من التعاريف للنمو الإقتصادي يمكن أن نذكر بعضا منها من أجل إبراز أهم الفروق بين النمو والتنمية.

التعريف الأول: "الزيادة المطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2]

التعريف الثاني: يعرف "سمون كوزنتس" النمو" بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها".[3]

من خلال التعريفين السابقين يمكن أن نستنتج ما يلي:

حتى يكون هناك نمو يجب ما يلي:

- الزيادة مضطردة وبالتالي الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نموا؛
- الزيادة حقيقية وليست نقدية (اسمية)، وذلك من خلال استبعاد أثر تقلبات الأسعار (التضخم)؛
- الزيادة حقيقية وأكبر من معدل نمو السكان؛
- التقدم التكنولوجي هو الأساس لاستمرار النمو الاقتصادي؛
- وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية مصاحبة للتكنولوجيا المتقدمة ضرورة لتحقيق نمو اقتصادي.

---

[1]- مدحت القرشي ، مرجع سابق ، ص123.

[2]- مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي:النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص455 .

[3]- ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص175 .

إذن النمو الاقتصادي كما يقول "ملتون فريدمان" يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي تغييرات في الهيكل الاقتصادي[1].

وقد أوضح كزينتس ستة(6) خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة هي: المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني وارتفاع معدلات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ومرونة التحول الهيكلي في الاقتصاد وارتفاع معدلات التحول الأيدلوجي والاجتماعي بالإضافة إلى ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام واشتراكها في اقتصار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم(دول المركز) الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم دون الثلثين الآخرين المتمركزة في الأطراف[2].

إذن فالنمو هو عملية غير مقصودة (تلقائية)، تركز على التغير في الكم وليس النوع ويرتبط بالدول المتقدمة، ويقاس بمؤشر واحد هو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كما أنه لا يعبر بدقة عن رفاهية السكان، لهذا فإن التنمية الاقتصادية أشمل وأعمق من النمو فهي تعني النمو زائد التغيير وأنها ظاهرة اقتصادية تتضمن محتوى اجتماعي.

إن مظاهر التخلف استمرت حتى بعد نيل الدول النامية استقلالها، رغم تحقيقها معدلات نمو عالية نسبيا في الناتج الوطني، حيث استمرت مشاكل البطالة، الفقر، سوء توزيع الدخل، كما أن دولا لم تستطع تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي على الرغم من تحقيق معدلات نمو سريعة مرتفعة، والعكس من ذلك هناك دولا حققت معدلات نمو متوسطة في الدخل قد حققت تقدما ملحوظا في المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية.

ولهذا فإن التغير الكمي في الناتج الوطني الإجمالي لا يعبر عن التغيرات النوعية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وأن المطلوب بالنسبة للدول النامية هو التأكيد على هذه التغيرات النوعية إلى جانب التغير الكمي

ما سبق كله أدى إلى تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخول (عدالة توزيع الدخل) والقضاء على الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية زائد النمو الاقتصادي، وهكذا تعالت الأصوات سواء من الاقتصاديين أو صانعي السياسات إلى إعادة تعريف التنمية في سبعينات القرن الماضي لتعني " تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر في النمو"، وقد دعم هذا الاتجاه البنك الدولي بالإضافة إلى جهات أخرى ...، إذ أدركوا أن التنمية

---

[1]- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص281.

[2]- للتفصيل انظر: ميشال تودارو، مرجع سابق، ص175.

ليست مسألة اقتصادية فحسب وإنما مرتبطة بالأفكار السياسية وشكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع، مما جعل البنك الدولي يعدل نظريته للتنمية في تقريره لسنة 1991 حيث يؤكد أن تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة والتي تعني أكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل تعليما أفضل ومستوى أعلى من الصحة والتغذية، وفقرا أقل، وبيئة أنظف، وتكافؤ للفرص، وحرية فردية أكبر، وحياة ثقافية أغنى[1].

وهكذا تطور مفهوم التنمية فظهر مفهوم التنمية البشرية، والتنمية المستقلة، والتنمية المستدامة... انعكس هذا في مبادرة البنك الدولي سنة (1996) التي سميت بمبادرة الإطار الشامل للتنمية، حيث تضمنت هذه المبادرة بلورة إطار عام كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري.

المطلب الثاني: أبعاد، حدود ومستلزمات التنمية الإقتصادية

وفقا للتعاريف السابقة للتنمية يتضح أن مفهومها يتضمن أبعاد مختلفة، تحتوي عناصر متعددة، ولها عدة استراتجيات.

الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية

لقد تم استنتاج هذه الأبعاد من إعلان البنك الدولي لمبادرة الإطار الشامل للتنمية سنة 1996، ووفقا لهذه المبادرة ينظر إلى التنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات وطرق التفكير والإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، وفيما يلي هذه الأبعاد:

أولا: البعد المادي للتنمية: يستند هذا البعد على حقيقة مفادها أن التنمية نقيض التخلف وحتى تنجح التنمية وتحقق أهدافها فلا بد من تحديد أسباب ومظاهر التخلف*، وبالتالي تتحقق التنمية من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.

لقد أدى الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية لغالبية الدول النامية، إلى قول بعض الاقتصاديين أن سياسات التنمية التي اتبعت في تلك الدول لم تؤدي إلا إلى "تحديث الفقر"، ولقد أرجع العديد من

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص127.

*- يأخذ التخلف معنيين المعنى الأول هو التخلف النسبي حيث يتعدد مفهومه بالمقارنة بالدول المتقدمة (نمط الحياة الغربية)، أما المعنى الثاني فهو التخلف المطلق حيث يكون هناك تخلف أساسي حيث ينعدم فيه الحد الأدنى اللازم لمعيشة السكان ربما يصل إلى أقل من خط الفقر.

الاقتصاديين فشل تجارب التنمية إلى عدم الإدراك الكافي لواقع هذه الدول ولطبيعة التخلف الذي تحى في أغلاله، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي[1]:

- تحقيق التراكم الرأسمالي؛
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- سيادة الإنتاج السلعي؛
- عملية تكوين السوق الوطنية.

نشير أن التصنيع–حسب نظريات التنمية– هو المحرك الأساسي للنمو وجوهر عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن القول أن من سمات التخلف اعتماد الاقتصاد الوطني على تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات الصناعية، مما يجعل الدخل الوطني منخفضا وهو ما يؤثر على باقي المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك والاستثمار، لذلك وللخروج من التخلف لا بد أن تتوجه جهود التنمية لإنشاء قطاع صناعي متقدم يساهم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية، وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغيير والبنيان الاجتماعي.

ثانيا:البعد الاجتماعي للتنمية: لا يمكن فصل الجانب الاقتصادي عن مناشط الحياة الأخرى الثقافية والاجتماعية والسياسية، وقد ترتب عن توسيع هذا المفهوم أمران[2]:

1. المرادفة بين التنمية والتحديث ويعني هذا الأخير التحول نحو أنماط الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، وهذا المفهوم الجديد للتنمية تعبر عنه مؤشرات* مادية وغير مادية، تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة السكان وزيادة

---

[1]– مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 132.

[2]–نفس المرجع السابق ، ص 132.

* توجد عادة ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية وهي معايير الدخل والتي تنطوي على أربع معايير فرعية وهي: معيار الدخل الوطني، ومعيار الدخل الوطني المتوقع ومتوسط الدخل، ومعدل النمو، ومعايير اجتماعية منها معايير صحية التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي مثل عدد الوفيات لكل ألف من السكان، معدل توقع الحياة عند الميلاد وكذا عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات ومعايير أخرى تعليمية انظر: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق(النظريات–الإستراتجيات– التمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص96 –103.

التحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

2. تحقق التنمية بالانتشار، حيث تهب رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة، وعليه فإن البعد الاجتماعي للتنمية يتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية وتقليل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق.

ثالثا: البعد السياسي للتنمية: لقد أدى انتشار فكرة التنمية على الصعيد العالمي إلى جعل خوضها معركة حلت محل معركة الاستقلال، إذ تشترط التنمية التحرر والاستقلال الاقتصادي، وهذا فعلا ما يتضمن البعد السياسي للتنمية إذ يجب التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التحرر من التبعية الاستعمارية، وعليه فإذا كان الواقع قد فرض على الدول النامية الاستعانة من المصادر الأجنبية من رأس مال وتكنولوجيا، فالواجب ألا تكون إلا مكملة للإمكانات المحلية الداخلية الذاتية.

رابعا: البعد الدولي للتنمية: لقد أدى البعد الدولي للتنمية إلى ظهور التعاون والتنسيق الدوليين وإلى إنشاء هيئات ومؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهذا ما جعل الأمم المتحدة تطلق سنة 1961 تسمية عقد التنمية الأول والذي كان يستهدف تحقيق معدل نمو يساوي 7% كما ظهرت في نفس العقد ظهور منظمة القات (GATT الاتفاقية العامة للتجارة والتنمية والتعريفة الجمركية) ، وكذا منظمة الاونكتاد (UNCTADمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ، ثم جاء بعده عقد التنمية الثاني في السبعينات وكان يستهدف معدل نمو6% غير أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، وهذا يظهر جليا من خلال زيادة اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والنامية.

خامسا: البعد الحضاري للتنمية: مفهوم التنمية مفهوم واسع كما أشرنا إليه سابقا بالإضافة إلى أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهو ينطوي على جانب حضاري مهم، حيث تعتبر التنمية وفقا لهذا المفهوم مشروعا حضاريا تثبت وتؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها، وبالنسبة للدول العربية فإن النهضة الحضارية تقوم على أساس تحديد مشروع حضاري يهدف إلى الإجابة عن إشكالية المدينة الفاضلة والإنسان الكامل من رؤية عربية تجمع بين الخصوصية الأصلية وبين الحياة المعاصرة في اتجاه مستقبلي متقدم.

الفرع الثاني: محددات التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الإقتصادية إلى القضاء على التخلف والوصول إلى مستوى معيشي مقبول حضاريا، وفي نفس الوقت العمل على تطوير هيكل الإقتصاد الوطني ليصبح من سماته التنوع والتشابك بين قطاعاته المختلفة من أجل الوفاء بحاجات المجتمع المتزايدة؛ ولكي يتحقق ذلك يجب تحديد تصور واضح لكفية التغيير وطبيعة النموذج المراد الوصول إليه*، وهذه المحددات التي تنبثق منها التنمية الاقتصادية والتي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق أهداف المجتمع هي[1]:

أولا: التنمية الاقتصادية لاتتمثل في التغير الكمي المتمثل في زيادة دخل الفرد بل تنطوي أيضا على تغيير كيفي في البنيان الاقتصادي، يؤدي إلى التأثير في تغيير نسبة الناتج الوطني إلى رأس المال الوطني ونسبة الناتج الصناعي إلى الناتج الوطني ، ونسبة العاملين إلى عدد السكان.

ثانيا: يجب إدراك أن معدل التزايد في الناتج الإجمالي و في متوسط دخل الفرد، لا يعبران عن التنمية الحقيقية ومدى نجاحها، فلا بد من إدراك أهمية موضوع التوزيع في التنمية، لتحديد من يستفيد من ثمار التنمية.

ثالثا: نظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف التي تعاني منها الدول المتخلفة، فلابد من المفاضلة بين الأهداف وترتيبها حسب الأولوية القصوى التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وفي ظل حالة التخلف المطلق يصبح هدف الوصول إلى نموذج الحياة الغربية هدفا غير ذي معنى قبل توفير الحد الأدنى اللازم لمعيشة الأفراد.

رابعا: لنجاح التنمية لابد من دراسة واقع المجتمع والقوى ذات السيطرة فيه، ومدى تطور مؤسساته ومستويات أدائها، سواء المؤسسات الاقتصادية أو الاجتماعية، وكذلك الإطار المؤسسي للمجتمع والذي يحدده الدستور والقوانين والنظم العامة، ومن خلال هذه الدراسة يمكن تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها وأيضا اختيار السياسات والأدوات اللازمة لتحقيق التنمية.

خامسا: تتطلب التنمية التساند الإجتماعي الواسع بين فئات الشعب والإتفاق على كيفية توزيع الأعباء المترتبة عن التنمية.

سادسا: للتنمية أساس مادي وآخر فكري، والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركيته، فمناهج العلم ومكتشفاته خلقت الجو المواتي للاختراع، ولكن تحويل الاختراعات إلى أدوات إنتاج تفسره ضرورات وقوى اجتماعية ذات مصلحة فيه، كما أن استمرار البحث العلمي التطبيقي مرتبط بتطور الإنتاج.

---

* – هل الهدف هو الوصول إلى نموذج الحياة الغربية وحضارتها أم الوصول إلى نهضة حضارية أصيلة تنطلق من تراثنا وتنظر إلى مستقبل مزدهر ومتقدم.

[1] – محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص68-71.

سابعا: الدعوة للقضاء على التبعية سواء الفكرية أو الاقتصادية لا يعني الدعوة للانغلاق وعدم الإفادة من إبداعات وتجارب الآخرين، فالحضارة الإنسانية ماهي إلا موجات متتابعة وهي ملك للبشرية جمعاء، ففي كل زمان هناك حضارة سائدة ومتسيدة دون أن يمنع ذلك من وجود التمايز الحضاري للمجتمعات المختلفة، فالتنمية تستفيد من تجارب الغير دون تقليد أعمى يمسخ الشخصية الوطنية.

ثامنا:ليست التنمية الحقيقية تلك التي توفر كما متزايدا من الرفاهية للطبقات القادرة في المجتمع، بل يمكن الحكم على مدى نجاح التنمية بمدى التغير في الواقع المعيشي للطبقات الفقيرة إلى الأفضل، بالإضافة إلى تنمية الفرد حضاريا وثقافيا، وبالتالي تسهم في جعل المجتمع ذو سمات حضارية خاصة به وليس مجرد ناقل لمنتجات حضارة أخرى(مشروع حضاري مستقل).

تاسعا: من العوامل الأساسية لنجاح أية تنمية نظرة الأفراد للعمل كقيمة اجتماعية وليس وسيلة للرزق فقط، لأنه إذا كان الاهتمام يتركز في الحصول على المال لكي يصل إلى مكانة اجتماعية أو يشبع احتياجاته، فقد لا يهتم بالعمل إذ وجد وسيلة لتحقيق ذلك (الريع العقاري، أعمال السمسرة) وهذه التصرفات بالإضافة كونها لا تؤدي إلى إحداث التنمية فإنها تشيع جوا من اللامبالاة بالعمل. وهذا هو حقيقة ما تعانيه الجزائر.

عاشرا: أهمية تحديد طبيعة السلطة الممسكة لزمام الأمور في المجتمع، فالعالم المتخلف يعاني من الاستبداد السياسي وعدم المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وغياب الديمقراطية، وفي ظل هذا الواقع لا يمكن الجزم بأن هذه التنمية تستهدف غالبية الشعب، بل تكون التنمية في هذه الحالة وفق نموذج الحياة الغربية وتستفيد منها الطبقات القادرة.

الفرع الثالث:مستلزمات التنمية الاقتصادية

لكي تتحقق تنمية اقتصادية حقيقية في أي مجتمع يجب توفر مجموعة من المتطلبات والعوامل الضرورية لإنجاح مهامها وهي عوامل الإنتاج التالية: رأس المال، الموارد البشرية، التقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية إضافة إلى عوامل أخرى مكملة تعرف بالإطار العام للتنمية.

أولا: تراكم رأس المال: عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة النسبية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج الوطني، أي أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية هو الإنفاق الاستثماري الضخم، لذا فتحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار يستلزم توفر أكبر حجم ممكن من المدخرات (الموارد الادخارية واستثمارها بدلا من توجيهها إلى مجالات الاستهلاك)،

وتكمن أهمية تراكم رأس المال في أنه يؤدي إلى بناء طاقات إنتاجية صناعية تعزز طاقة البلد على إنتاج السلع الرأسمالية، والسلع الرأسمالية تتوزع بين عدة أنواع، فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن، ومنها الاستثمارات المباشرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في (رصف الطرق، توفير الكهرباء المياه، الصرف الصحي، خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة...)، كما أن هناك نوع آخر من الإنفاق وهو الإنفاق على البحوث والتطوير(D& R) والذي يساهم في تحقيق إنتاجية العمل ورأس المال أو كلاهما، وأخيرا هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم والتي توفر منافع مباشرة ولكنها في نفس الوقت تجعل الأفراد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية.

ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال هما:

1: **رأس المال المالي**: والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك لاستخدامها في الأعمال (Business).

2: **رأس المال الحقيقي أو المادي**: الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات ومخزون المواد الخام، والذي بدوره يقسم إلى رأس مال ثابت ورأس مال متداول بالإضافة إلى نوع آخر يدعى رأس المال الفوقي الاجتماعي الذي يتمثل في الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل وليس لفرد معين مثل المدارس، المستشفيات، الطرق، الجسور.

ينطلق الاهتمام بتراكم رأس المال من قناعة مفادها أن بناء طاقة إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي، وعليه فعلى الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها نحو تحقيق النمو الاقتصادي، وغدا هذا الاعتقاد حقيقة مسلم بها وأصبحت المشكلة تتمثل في كيفية توفير ذلك القدر الكامل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة، ولقد أجمع وانعقد الرأي من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية وكذا خبراء الأمم المتحدة في الأربعينيات والخمسينيات بأن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية، وقد أكد "روستو" في نظرية مراحل النمو إلى أنه لكي تصل الدول النامية إلى مرحلة الانطلاق لابد وأن ترفع معدل تكوين رأس المال، لكي تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10% من ناجها القومي، كما أكد "آرثر لويس[*]" أن نجاح

---

[*]– ولد **سير آرثر لويس** (Sir Arthur Lewis) في سانت لوسيا في 23 يناير1915 ، وتوفى والده عندما كان في السابعة إلا أن لويس ترك المدرسة في سن 14 بعد استكمال المناهج الدراسية، وكانت وجهته المقبلة امتحان لحكومة سانت لوسيا الدراسية للجامعات البريطانية وفي عام 1932 فاز بالمنحة وفي النهاية قرر دراسة إدارة الأعمال فذهب إلى مدرسة لندن للاقتصاد وحصّل درجة بكالوريوس في التجارة والمحاسبة، في 1938 منح درجة الدكتوراه في الاقتصاد مع مرتبة الشرف الأول وقد تحول بعد أربع سنوات إلى أستاذ مساعد وفي عام 1948 كان أستاذا متفرغا في جامعة مانشستر، حتى ذهب إلى مانشستر في مجال

عملية التنمية يتوقف على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي، ولعل أهم نموذج يبين بوضوح الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية هو نموذج "هارود ودومار*" للنمو الذي يؤكد على العلاقة الطردية بين معدل نمو الدخل الوطني وبين معدل الاستثمار، كما ينظر إلى تراكم رأس المال على أنه الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر.

ثانيا: الموارد البشرية: يعني المورد البشري القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في الوقت نفسه، والعمل ليس هو عامل من عوامل الإنتاج فقط بل هو المستفيد من ثمار النمو والتنمية، حيث أصبح لتنمية الموارد البشرية ارتباطا وثيقا بتراكم رأس المال البشري والمرتبط أصلا بأشكال التعليم وبرامج التدريب وغيرها من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية التي تنعكس على العملية الإنتاجية، وكذلك الاستثمارات المباشرة في المباني والمعدات والأدوات(مثل الكتب، ووسائل العرض، والحاسب الشخصي، والتدريب المتقدم والمناسب للعاملين...)، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى الاختلاف الكبير في إنتاجية القوى العاملة، وعلى هذا فإن مفهوم الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأس المال البشري مشابه لتحسين الجودة وبالتالي الإنتاجية[1].

وعليه فإن عملية تخطيط التنمية يجب أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، وتتوزع الموارد البشرية إلى مجموعتين:[2]

1- مجموعة عرض العمل: والتي تتضمن أعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادي، فزيادة عدد العاملين يساهم في النمو، إلا أنه مع تقدم التنمية تنخفض مساهمة العاملين مقابل ارتفاع مساهمة التعليم والمهارات ورأس المال والتكنولوجيا، كما تزداد مساهمته مع تحسن المستوى المعيشي والتغذية، كما أن للعامل الماهر أهمية كبيرة في النمو خاصة في الأزمنة الحديثة وأن أهمية التحسن في رأس المال البشري تؤدي إلى تحقيق منافع منها:

- تمكن من استخدام كفء لرأس المال المادي (تمكن العامل الماهر من استيعاب أحدث وسائل الإنتاج)؛

دراسة الاقتصاد الصناعي ونشر سلسلة من المقالات حول الموضوع في كتاب عام 1949 وقدم البحث في ثلاثة مجالات: الاقتصاد الصناعي، وفي تاريخ الاقتصاد العالمي وفي اقتصاديات التنمية.

*- هارود روي فوبر(1900-1978) : اقتصادي إنجليزي من مقالاته" An Essay on Dynamique Theory " ، والذي اعتمد في إنجازها على أفكار النظرية العام للعمل لـ كينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسمه بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار(1914)، ومن ثمة سمي نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو.

[1]- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص171.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص138.

- يساعد على زيادة مستوى إنتاجية العمل (تمثل إضافة للإنتاج وزيادة لدخل العامل).

2- القدرات الإدارية: يتضح ذلك من خلال أثر القدرات الإدارية والتنظيمية على النمو، وما يعزز هذا القول ما ذهب إليه الإقتصادي النمساوي "شومبيتر[*]" في نظريته للتنمية إذ أعطى دورا رئيسيا ومتميزا للمنظم (المدير) (وهو دور الابتكار والتجديد) وذلك من أجل إدراك الفرص لتحقيق وسائل جديدة وطرق جديدة في الإنتاج وهو في كل الحالات يتحمل المخاطر، إلا أن ما يعاب على الدول النامية أنها اتجهت إلى الاستثمار المادي (تكوين رأس المال) دون الاهتمام المطلوب في رأس المال البشري.

ثالثا: التكنولوجيا: لم يعد يخفى على أحد في العصر الحديث ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات، أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير.

والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالمكائن و المعدات، أو قد تكون غير متضمنة في المعدات الرأسمالية بل قد تكون متضمنة في البشر.

وبقي أن نشير أن التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية تركز في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، وبدأت البلدان النامية منذ حصولها على الاستقلال السياسي تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستويات الدخول لأفرادها، والدارس لتاريخ الفكر الاقتصادي يتأكد أن التقدم التكنولوجي[**] السريع كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسن التقدم المادي إلا أنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لو كان كذلك

---

[*] - جوزيف ألويس شومبيتر (Joseph Alois Schumpeter 1883 - 1950)عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي-هنغاري، اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

[**] - يأخذ التقدم التكنولوجي أشكالا متعددة منها:1- التقدم التكنولوجي المحايد 2- التقدم التكنولوجي الموفر للعمل3- التكنولوجيا الموسعة للعمل أو رأس المال، ويستخدم مصطلح التقدم التكنولوجي بمعاني عديدة منها: الإشارة إلى تأثيرات التغيرات التكنولوجية على عملية النمو، ويستخدم أيضا لوصف طبيعة التحسينات التكنولوجية التي تتوفر في العمل أو رأس المال أو المحايدة ويستخدم للإشارة إلى التغيرات في التكنولوجيا نفسها، باعتبارها معرفة مفيدة تخص الإنتاج.

انظر: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص172-173.

لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، إلا أن هناك إمكانيات كبيرة للحصول على أنواع عديدة من التكنولوجيا الملائمة وبشروط ميسرة، خاصة في مجال الصناعات التقليدية والتي تمتاز بوجود قدر كبير من المنافسة من العديد من المجهزين في الأسواق الدولية، ويبقى في الأخير فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي اختيار الأسلوب الفني للإنتاج الذي يتناسب مع طبيعة البلد.

رابعا:المورد الطبيعي: رغم الاختلاف السائد بين الاقتصاديين حول أهمية الموارد الطبيعية في عملية التنمية، إلا أنه يمكن القول أن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخصوصا في المراحل الأولى للتنمية، إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا تعتبر قيدا على التنمية وخير مثال على ذلك اليابان حيث استطاعت أن تحقق تقدما اقتصاديا دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: نظريات التنمية

إذا كانت التنمية تتضمن التغيير البنياني في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وكذلك في المواقف الشعبية والعادات والتقاليد، فلابد أن تكون مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات وتتخلص من كل القيود، والأهم من ذلك لا بد لها من إطار نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية، وعموما فإن الفكر التنموي يحتوي على مجموعتين من النظريات، الأولى هي للدول المتقدمة وكيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما الثانية فهي تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة، وفيما يلي عرض مختصر لأهم نظريات التنمية.

الفرع الأول: نظرية النمو المتوازن

تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية الدفعة القوية لصاحبها (روزنشتاين – رودان)* الذي يؤكد أن الدول تعاني مجموعة من القيود تمثل عوامل مقاومة لها، ولا يمكن للوسائل الهزيلة مواجهة مثل هذه العقبات، ولذا يجب على الدول النامية (حسبه) حشد كل إمكانياتها وطاقاتها نظرا لعدم نجاعة أساليب التدرج البطيئة في تحقيق الهدف، وهي بذلك (الدفعة القوية) تقتضي القيام بحجم كبير من الاستثمارات المتكاملة حتى يمكن التغلب على التخلف الاقتصادي[1] والخروج من طوق الركود والوصول إلى حالة من النمو، وهذا يتطلب حسبه حجما معين من الاستثمار .

* روزنشتاين – رودان، اقتصادي بولوني، عرف بنظريته الدفعة القوية المطورة من طرف نيركسة، نشر مضمونها سنة 1943. نشير أنه أول من استخدم فكرة الدفعة القوية دون استخدام لفظ النمو المتوازن.

[1]– انظر: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات–الإستراتجيات– التمويل)، مرجع سابق، ص ص172–174.

وهذا الحجم من الاستثمار يسميه (رودان) الدفعة القوية والتي تقدر بـ 13.2% من حجم الدخل الوطني خلال السنوات الخمسة الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا، وينطلق "رودان" في تبريره لنظرية الدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق (رأس المال) الاجتماعي*، وهذه المشروعات الضخمة غير قابلة للتجزئة من شأنها أن تحدث وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات[1].

فالحل حسب "رودان" يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب، تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا كبيرا* بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدولة النامية، ويعلل مؤيدو هذه النظرية أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة، والتي تساعد على إنشاء سوق واسعة لتلك الصناعات، فالاستثمار حسب رأي "نيركسه" –الذي صاغ جوهر الدفعة القوية في صيغة حديثة متكاملة التي سميت "نظرية النمو المتوازن" – يجب أن يشمل الإقتصاد الوطني ككل لأن الإقتصاد الوطني وحدة واحدة يتألف من أجزاء عديدة مترابطة[2].

وحسب "رودان" فإن هناك أسلوبان للتصنيع يتم الأسلوب الأول بتوجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة والاستهلاكية، إلا أنه أسلوب مكلف يحمل الأجيال تضحية ضخمة ويبتعد عن التشغيل الأمثل للموارد، أما الأسلوب الثاني فهو بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر في الدول المتخلفة وهو مفيد للدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

كما يبرر "رودان" تبني الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية الناجمة عن الاستثمار الضخم في كل من مشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال الإنتاجي المباشر، وهذه الوفورات الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها البعض إذا ما أريد للدول

---

* – تشمل الطرق المواصلات وسائل النقل وقوى محركة وخدمات التعليم وتدريب القوى العاملة...الخ

[1] – مدحت القرشي، مرجع سابق، ص88.

* – يرى "رودان" أن ضيق السوق من أهم العقبات التي تقف على طريق التنمية، ويرجع ضيق السوق إلى انخفاض القدرة الشرائية الناتجة أساسا عن انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يسهم بدوره في انخفاض الإنتاجية.

[2] – خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط1، 2014، ص ص54-55.

النامية تحقيق عمليات التنمية بها وهي[1] :تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة وتكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة وأخيرا تكامل دالة الادخار وعدم قابلية المدخرات للتجزئة.

يعتبر "رودان" أول من تناول فكرة الدفعة القوية، دون أن يستخدم لفظ النمو المتوازن، إلا أن هذه النظرية "نظرية النمو المتوازن" تنسب إلى "راغنر نيركسه" كما أشرنا سابقا، حيث يرى أن الدول النامية تواجه مجموعة من الحلقات المفرغة لتلتقي فيها الأسباب مع النتائج وتعيق عمليات التنمية في هذه الدول، وتعاني الدول النامية من حلقتين أحدهما في جانب العرض والأخرى في جانب الطلب مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): الدائرة المفرغة

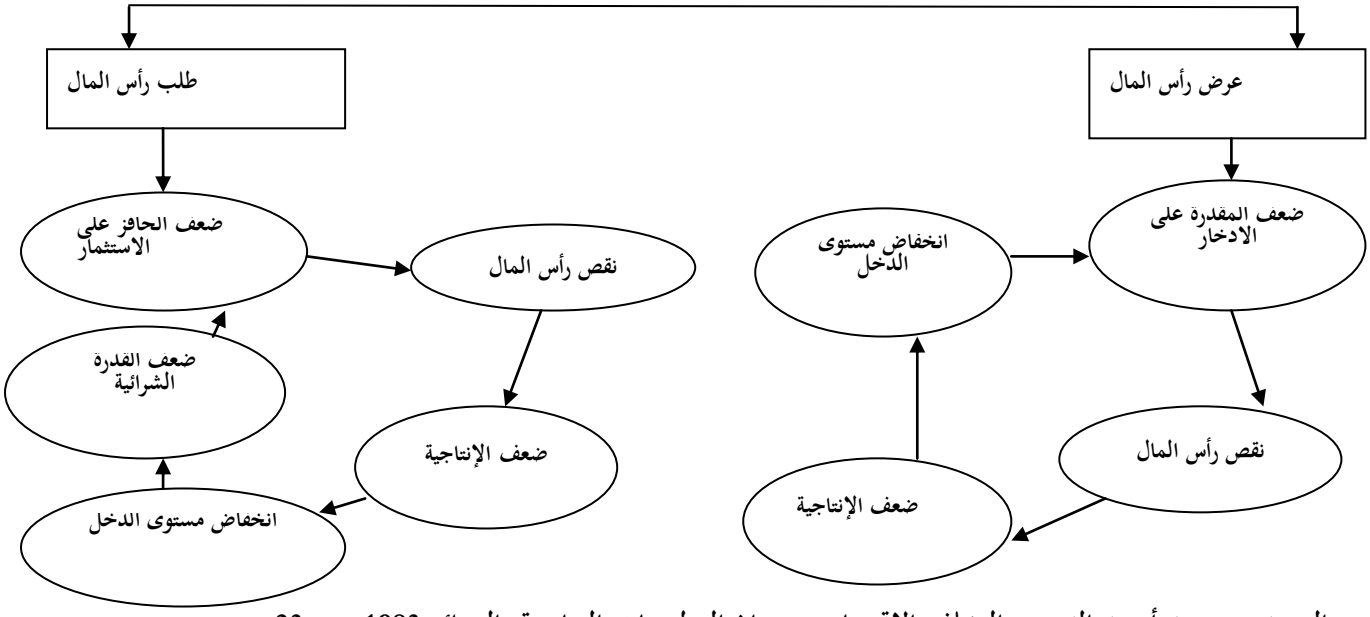

المصدر: محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 23.

وتتمثل الحلقة المفرغة من جانب الطلب في أن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم ضيق نطاق السوق مما يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار وبدوره يؤدي إلى انخفاض حجم رأس المال والتراكم الرأسمالي بالمجتمع، وبالتالي انخفاض إنتاجية عنصر العمل، ويسفر ذلك في النهاية عن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد حتى تكتمل الحلقة.

وتتمثل الحلقة المفرغة من جانب العرض في أن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد يؤدي إلى انخفاض القدرة على الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار الذي يؤدي إلى انخفاض حجم رأس المال، في صورة معدات وتجهيزات إنشائية مما يؤدي بدوره إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل، مما يسفر في النهاية عن

[1]- للتفصيل انظر: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص ص166-168.

انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد حتى تكتمل الحلقة، ويرى "نيركسه" أنه لا يمكن كسر هذه الحلقات المفرغة التي تعيق التنمية إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني، حتى يجد كل قطاع سوقا واسعا لمنتجاته، مما يسمح له بخلق التراكم الذي يؤدي إلى المزيد من التوسع.

رغم وجاهة تحليل رواد هذه النظرية إلا أنها كانت عرضة لمجموعة من انتقادات يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- عدم واقعية افتراضاتها الخاصة بجانب العرض؛
- تعمل هذه النظرية على إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية؛
- عدم واقعيتها لظروف الدول النامية؛
- انتقدت في أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية على الاقتصاد الدولي؛
- انتقدت من جانب أنها لا تسهم في عمليات الإنماء طويلة الأجل؛
- انتقدت من جانب أنها يترتب عليها ارتفاع معدلات التضخم؛
- هي عبارة عن أفكار عامة لم تتعرض لمنهج تفصيلي لكيفية هذا التدخل الحكومي الذي تتضمنه النظرية لضمان توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة؛
- تفرض النظرية أن الدول النامية تنطلق من الضعف وهو افتراض خاطئ.

الفرع الثاني: نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت هذه النظرية (نظرية النمو غير المتوازن) بالاقتصادي "هيرشمان" وقد سبقه في ذلك الاقتصادي الفرنسي"فرانسو بيرو" والذي صاغ هذه الفكرة تحت ما يسمى بأقطاب النمو، و"روستو" في نظريته عن مراحل النمو بتركيزه على الأنشطة التي تلزم لتحول المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق مرورا بمرحلة توفير الشروط اللازمة لعملية الانطلاق نحو النمو المستدام، وقد انطلق "هيرشمان" من الانتقادات الموجهة لنظرية النمو المتوازن وخاصة انتقاد "سنجر" لإستراتيجية النمو المتوازن[2].

وترى هذه النظرية عدم واقعية نظرية النمو المتوازن، ذلك أن عدم التوازن هو الذي يغير قوى التغيير، وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات ذات الأثر الحاسم في تحفيز استثمارات أخرى

---

[1]- للتفصيل انظر: - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص ص 178-181.

- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص ص 93-95.

[2]- للمزيد انظر: محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص ص 40-45.

مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى لكن إلى مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.[1]

كما ترى هذه النظرية (الإستراتيجية) أن عدم القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار السليمة هو من أهم ما تفتقر إليه البلدان النامية (الدول المتخلفة)، وعليه يجب أن يكون تركيز الدولة لبرامج التنمية على قطاع رئيسي رائد، ذلك ما يسمى بالقطاعات الرائدة "أقطاب النمو" نظرا لقلة الموارد المالية، وهذا يوضح اعتراضهم الواضح على نظرية الدفعة القوية (النمو المتوازن)، وهم بذلك يرون أن الدفعة القوية يجب أن تتم ضمن قطاع أو صناعة رائدة في الاقتصاد الوطني.

ويستلزم منطق النمو غير المتوازن إعطاء الأولوية في قرارات الاستثمار للمشروعات التي تتميز بأعلى معدل كلي للترابط، وذلك لأن حجم معين من الاستثمار في هذه المشروعات سوف يتسبب في خلق اختلال في التوازن بدرجة أقوى من المشروعات الأخرى، ذلك أنه كلما ارتفعت درجة الترابط لمشروع ما كلما أدى حجم معين من الاستثمار في هذا المشروع في فترة ما إلى حفز الاستثمار وبأحجام أكبر في المشروعات التي ترتبط في الفترات الزمنية التالية. [2]

ويرى "هيرشمان" أن النمو غير المتوازن هو أفضل طريقة للنمو في الدول النامية لذا يجب أن تتركز الدفعة القوية حسبه في قطاعات أو صناعات إستراتيجية قائدة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها، فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وبالتالي فان كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة و تخلق حالة لا توازن لاحقة، وهكذا بصورة متتالية[3].

وحسب "هيرشمان" كذلك، فإن نظرية النمو غير المتوازن أكثر واقعية وتتوافق والموارد المتاحة في الدول النامية وكذا فاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد، و أنه إذا أريد للاقتصاد الوطني أي يشق طريقه نحو الاستمرار إلى الأمام، فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد أن تبقي على الضغوط واختلال التوازن.[4]

---

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص60.

[2]- عبد الرحمان يسرى، دراسات في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1973، ص195، نقلا عن صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص78.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص 183.

[4]- نفس المرجع السابق، ص183.

وأيد "هيرشمان" ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري ومحبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى، لأن الاستثمار في صناعة في فترة ما سيجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات.

كما أيد "هيرشمان" ضرورة الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي، لأنها سوف تشجع وتحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر نظرا للكثير من الوفورات الخارجية التي تتيحها، حيث أن هذا النوع من المشروعات يقدم إعانة مالية غير مباشرة للقطاعات الأخرى نتيجة تخفيض تكاليف الإنتاج بها،

ويؤكد "هيرشمان" أن التنمية يمكن أن تحدث من خلال الاستثمار إما في رأس المال الاجتماعي أو في نشاطات إنتاجية مباشرة، فالأول يخلق وفورات خارجية والثاني يستفيد من هذه الوفورات، ذلك أن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يشجع الاستثمار الخاص.

ويؤكد هيرشمان أن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو من خلال مسارين أو مظهرين:[1]

1- اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر، ويتخلف وراءها قطاع رأس المال الاجتماعي في النمو، مما يولد اختناقا في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي و فائضا في قطاع الإنتاج المباشر.

2- اختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي، ويتخلف وراءه قطاع الإنتاج المباشر، وبخصوص الاختلال في التوازن داخل نشاطات الإنتاج المباشر تطرح قضية اختيار القطاع الإنتاجي الذي يجب توجيه الاستثمارات إليه، وهذا يطرح مفهوم قوة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف.

ويعطي "هيرشمان" أهمية خاصة للترابط الخلفي على حساب الترابط الأمامي، وللاستثمارات المنتجة مباشرة قبل الاستثمارات القاعدية، إلا أنه رغم واقعية هذه النظرية وأخذها كل أوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبار، إلا أنه يؤخذ عليها على أنها:

- لم تبين كيفية اختيار القطاع الإستراتيجي؛
- نقص النمو في بعض القطاعات بسبب التركيز على قطاع واحد؛
- أن عدم التوازنات في الإقتصاد من خلال الإستثمار في قطاعات استراتيجية وفي ضوء شح الموارد قد يقود إلى ضغوط تضخمية ومشكلات في ميزان مدفوعات الدول النامية؛
- افتراضها بأن التنمية تتم من خلال المبادرات الفردية بعيدا عن خطط التنمية المدروسة الشاملة الذي يعتبر ضروريا في ظل محدودية الموارد؛

[1]- محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص39.

- إهمالها للمقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات التي تكون للتطور والتوسع؛
- لم توضح حجم الاختلال الأمثل الذي يسمح بتعويض التنمية، كما أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.

وفي سياق الحديث عن نظريات التنمية غير المتوازنة نشير إلى نظرية الصناعات المصنعة لـ"جيرار دو بيرنس" والتي سبقه إليها "فرانسوا بيرو" فيما يسمى بأقطاب النمو، ويركز "جيرار دو بيرنس" على نوع خاص من الصناعات الثقيلة تعرف باسم "الصناعات المصنعة" والتي حسبه يتمثل دورها الأساسي في إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين القطاعات المختلفة بفضل استخدام التجهيزات الحديثة في الاقتصاد الوطني، من أجل رفع إنتاجية العوامل أو إنتاجية الاقتصاد ككل، ويرى أن تحولات البنى الاقتصادية تنعكس على البنى الاجتماعية والثقافية.

الفرع الثالث: نظريات التبعية

بدأت نظريات التبعية تكتسب دعما متزايدا بداية من سبعينات القرن الماضي من مثقفي الدول النامية، كان ظهورها في فرنسا وأمريكا اللاتينية، تنظر هذه النظريات إلى البلدان النامية على أنها تعاني من حالة جمود شاملة سياسية ومؤسسية واقتصادية وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع الدول الرأسمالية، ويعرف "دوس سانتوس" التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع بالاقتصاد الآخر المهيمن، والعلاقة بينهما هو أن بعض البلدان يمكن أن تنمو وتتوسع ذاتيا بينما التابعون يمكن أن يتوسع الاقتصاد لديهم كانعكاس للتوسع الحاصل في الاقتصاد المهيمن[1].

وتعزو نظرية التبعية أسباب التخلف التي ترزح فيها البلدان النامية إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات الدول النامية مع الدول المتقدمة. ومن أبرز كتاب نظرية التبعية "دوس سانتوس" ، "بول باران" و"جندر فرانك" ، "سمير أمين"، "ايمانويل واللشتاين"...، رغم أن النظرية لا يمكن اختبارها عمليا إلا أنها تقدم إطارا فكريا يحتوي على الجوانب العديدة لوظائف وعمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن عدم التكافؤ بين أفراد النظام الرأسمالي أمر حتمي لأن تنمية بعض الأجزاء من النظام يكون على حساب الأجزاء الأخرى، وهو ما ذهب إليه صاحب نظرية المركز والمحيط (راؤول بريبش)، حيث أشار إلى العلاقة بين الطرفين (المركز والمحيط) يفترض أن تكون تكاملية، وهي كذلك حسب"سانتوس"

[1]- انظر: عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص ص 258-262.

ولكن ليس في صالح الدول المتخلفة (النامية) وذلك نظرا للاختلاف الموجود بين الطبقة الرأسمالية في المركز والطبقة الرأسمالية في المحيط، حيث يشير أن التخلف هو نتيجة طبيعية للنظام الرأسمالي العالمي، لأن التنمية في بعض البلدان تعني بالضرورة التنمية المشوهة أو التخلف للآخرين، أو كما يسميها "فرانك" تنمية التخلف. كما يظهر في الجدول الموالي.

الجدول رقم(1-1) :مقارنة بين رأسمالية المركز ورأسمالية المحيط

رأسمالية المركز	رأسمالية المحيط
1 – رأسمالية مبدعة ومجردة.	**1 – رأسمالية محاكية.**
2 – رأسمالية المركز طبقة مدخرة.	**2 – رأسمالية المحيط مستهلكة.**
3 – بنت قوتها الاقتصادية واعتمدت عليها في الاستيلاء على السلطة.	**3 – تستولي على السلطة ثم تستخدمها لبناء، قوتها الاقتصادية.**
4 – حاملة فكر وحضارة وعلم وثقافة.	**4 – تقتنع بمحاولة نقل المدنية، وتظل عقيما لا تلد فكرا أصيلا ولا تحمل أي مشروع حضاري**

المصدر: محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 46، استنادا إلى: نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 87.

وعموما فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أو مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر والمحيط، فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة معتمدة على ذاتها تصبح صعبة، وبل في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

وفي ضوء ذلك توجد مجموعات في الدول النامية تشتمل ملاك الأراضي المنظمين، الحكام العسكريين، التجار، الموظفين الحكوميين، وقائدي الاتحاد التجاري...) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة، مكانة اجتماعية مرموقة بالإضافة إلى تكوين طبقة سياسية مسيطرة ونخبة صغيرة من أصحاب المنفعة في النظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالح هؤلاء، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع جماعات المصالح الدولية التي تشمل على الجمعيات والشركات متعددة الجنسيات، ووكالات المساعدات الثنائية أو منظمات المساعدات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية.

و يمكن القول أن التخلف مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها. وبالتالي كما يرى "جندر فرانك" صاحب نظرية التخلف والذي يرى أن المفاهيم السائدة حول التخلف عقيمة ولا تستطيع أن تشرح لنا تاريخ وطبيعة الواقع الراهن في البلدان النامية،

ويرجع السبب إلى توسع النظام الرأسمالي العالمي، ذلك أن التخلف شرط لا غنى عنه لتطور بلدان المركز اقتصاديا، ويعود أصل العملية كما يرى "فرانك" إلى الكولونيالية، والتي بدأت كشكل من أشكال الاستغلال الاقتصادي، الذي شوه الهيكل الاقتصادي للعالم الثالث.

المطلب الرابع:الزراعة في النظريات الاقتصادية

لم تخل النظريات الإقتصادية من الإشارة للتنمية الزراعية، فتراوحت مكانتها مابين من أولاها مكانة رائدة ومن أهملها كلية وأعطى الأولوية للقطاعات الأخرى، وكذا الشأن بالنسبة للدول فبينما اهتمت الدول المتقدمة بالتنمية الزراعية وأولتها عناية خاصة، نجدها في الدول النامية لم تحظ بحماية الدولة ولم تعرف دعم المنتجين الذي عرفته اقتصاديات الدول المتقدمة حيث يقول (Pivot) أن القوة الزراعية لدولة ما لا ترتبط فقط بحجم إنتاجها الزراعي أو بمعدلات نموها، ولكنها ترتبط أيضا بمدى ما تقدمه هذه الدولة من دعم لمنتجيها الزراعيين.

الفرع الأول: الزراعة في المدارس الإقتصادية

بداية نشير أن الزراعة باعتبارها أول نشاط اقتصادي مارسه البشر منذ بدء الخليقة، فلم تخل اهتمامات الاقتصاديين في المدارس المختلفة[1] من الإشارة إلى الزراعة، فقد أولاها الطبيعيون (الفيزيوقراطيون) اهتماما كبيرا واعتبروها المكون الجوهري والرئيسي لثروة أي أمة وأنها وحدها (الزراعة) النشاط الاقتصادي المنتج و"الخلاق"، بخلاف القطاع الصناعي والتجاري فإنهما حسب الطبيعيون قطاعات عقيمة لأنها لا تسمح بخلق ناتج صاف، ولتحفيز الإنتاج من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي فمن الضروري تحديد سعر مرتفع للمحاصيل الزراعية، مما حدا بهم إلى الحديث عن الثمن المجزي الذي يتحقق عنده الناتج الصافي، أو كما قال أحد الاقتصاديين الطبيعيين "مارسي دولاريفير (dela riviere)"وحدة الناتج الصافي هو الثروة، لكن بدون سعر مجز لا يكون هناك ناتج صافي".

أما التجاريون فيتفقون كلهم على أن الزراعة تأتي آخر النشاطات الاقتصادية التي تخلق الثروة (تضيف الثروة)، نظرا لإيمانهم أن ثروة الأمة تتمثل فيما تملكه من (ذهب وفضة) باعتبارها تزيد في قوة الدولة وهيبتها، وهو ما جعلهم يهتمون بالتجارة والتصنيع، وفي إشارة منهم إلى الزراعة فهم يدعون إلى

[1]- للتفصيل أكثر انظر:

- محمد حامد دويدار وآخرون، الاقتصاد السياسي ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص ص107-223

- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من الطبيعيين إلى التجاريين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1989.

- عادل أحمد حشيش، أصول الإقتصاد السياسي-دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الإقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، 2007.

ضرورة بيع المنتجات الغذائية بأسعار رخيصة من أجل جعل أجور العمال تنخفض بشكل لا يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية التصديرية، وهذا حسبهم "أن الربح في الصناعة يتوقف على مدى إنتاجية العمل في الزراعة وما يترتب عليه من توفر هذه المواد وخاصة السلع الاستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة في الصناعة بأثمان منخفضة".

أما المدرسة الكلاسيكية فقد عبرت عن مخاوفها من عدم قدرة الأرض على مجابهة الحاجات المتزايدة للسكان المتزايدون، فقد أشار الاقتصادي البريطاني "مالتوس توماس" في دراسته الشهيرة أن قدرة السكان على التكاثر والزيادة أكبر بكثير من قدرة الأرض على إنتاج المواد الغذائية اللازمة لحياة البشر، وهو ربما ما عبر عنه: السكان يتزايدون بمتوالية هندسية وإنتاج الغذاء بمتوالية حسابية وهو ما يجعل حل مشكلة الغذاء مستحيلة مما جعله يقترح بإشاعة الأمراض والحروب للتقليل من زيادة السكان، إلا أن نظرته التشاؤمية هذه لم تتحقق ربما أنه كان يعتقد أن الزيادة في الإنتاج الزراعي تكمن في زيادة المساحة المزروعة فقط وهذه المساحة محدودة، غير أن الزراعة الحديثة تعتمد على زيادة الإنتاج في المساحة المزروعة باستعمال التكنولوجيا الحديثة والتقدم التكنولوجي.

ومع بداية سبعينات القرن الماضي وخلال الثمانينات ظهر اتجاه فكري جديد سمي بنظرية "الحاجات الأساسية"، وظهرت هذه النظرية كرد فعل منطقي ومتوقع نظرا لفشل استراتيجيات التنمية السابقة للقضاء على الفقر والبؤس العالميين، والتي تعود إلى الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" والتي تدعو إلى ضرورة إتباع استراتيجيات جادة للقضاء على الفقر وتحديد سلة احتياجات (حاجات) الفرد من الدول المتقدمة أو المتخلفة من أجل توفيرها كأولوية، وهي بذلك تنص على أن تُوجَه الجهود إلى إنتاج السلع الأساسية التي تحتاجها الطبقة الفقيرة وأهمها السلع الغذائية التي يحتاجها لفقراء.

نشير أن هذه الإستراتيجية (إستراتجية الحاجات الأساسية) بدأ الحديث عنها في مؤتمر العمل الدولي الذي نظمته منظمة العمل الدولي سنة 1976.

الفرع الثاني: الزراعة في الفكر التنموي الحديث

يعتبر إعادة صياغة مفهوم جديد للتنمية الزراعية أمر ضروري، كون الزراعة اعتبرت أضعف حلقات التنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية، كما أنها لم تحظ بالحماية اللازمة كتلك التي أولتها الدول المتقدمة لزراعاتها.

عموما التطور التاريخي لمفهوم التنمية الزراعية عبر بعض النظريات التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية، يمكن تلخيصه كما يلي[1]:

أولا: المدرسة الكلاسيكية للتنمية: قاد النظرية الكلاسيكية للتنمية عدد من الاقتصاديين مثل (نيركسه، لويس)، قامت هذه المدرسة بصياغة عدة أسس نظرية لعملية التنمية، وبعض هذه الأسس ظل فاعلا ومؤثرا في سياسات التنمية على مدى عقدين من الزمن، وهذه الأسس يمكن تلخيصها كما يلي :

- ✓ إعادة اكتشاف مفهوم الفائض الزراعي، ثم توظيفه كمحور ارتكازي لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، ومن ثم فإن القطاع الزراعي هو المحرك الأول لعملية التنمية؛
- ✓ إضفاء الصبغة الإرادية لعملية التنمية دون الرهان المطلق على علاقات السوق وإن استبقت هذه العلاقات كجزء من عملية التنمية؛
- ✓ ربط عملية التنمية بإعادة هيكلة اقتصادية للأوزان النسبية للقطاعات، بحيث يرجح الثقل النسبي للقطاع الصناعي؛
- ✓ طرح وبشكل غير مباشر معيار زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي كمعيار أساسي للتنمية؛
- ✓ التسليم مبدئيا بأن النشاط الزراعي يخضع لدالة إنتاجية متناقصة؛
- ✓ القبول ضمنيا والوفاء للمثال الكنزي بأن سياسات التنمية تستهدف التشغيل الكامل وبالتالي استبعاد كل أشكال البطالة (ماعدا البطالة الإرادية).

لقد اعتمدت هذه المدرسة على توظيف القطاع الزراعي كمولد للفائض واعتباره عنصر ارتكاز للتنمية الاقتصادية، بحيث ركزت على التنمية الزراعية الأفقية، ولم تعطى اهتماما للتنمية الزراعية الرأسية.

تقود النتائج التي توصلت إليها النظرية إلى عدد من التضمينات التحليلية:

- ✓ القطاع الزراعي فاعل رئيسي في عملية التنمية في مراحلها الأولى، ولكن دوره يتضاءل في مراحلها التالية، ومن ثم فإن التنمية الزراعية (ماعدا التوسع الأفقي في أراضي جديدة) ينبغي تأجيلها وإرجاءها حتى تكتمل مراحل التنمية الصناعية؛
- ✓ الاستقرار المطرد في عملية التنمية يسلك كدالة للاستثمار، وإذا كان القطاع الزراعي يوفر الاستثمارات الأولية من خلال الفرق بين الفائض الزراعي المحتمل والفائض الزراعي الفعلي، فإن الاستثمارات التراكمية في ما بعد ينبغي أن تتولد من خلال إدراج معدلات الأرباح، هذه التضمينات كانت عبارة عن نقاط ومؤشرات للإرتكازات التي دارت حولها التفرعات النظرية في فكر التنمية خلال العقدين (

[1] – للتفصيل حول مضامين هذه النظريات انظر: رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر 1998، ص ص11-38.

الخمسينات والستينات)، وحملت هذه التفرعات عدة توقعات انحصرت أساسا في نظرية النمو غير المتوازن وإرهاصات التنمية الزراعية الرأسية.

ثانيا: نظرية النمو غير المتوازن: لقد انطلقت نظرية النمو غير المتوازن لـ "هيرشمان" من مبدأ التشغيل الكامل والرهان على الاستثمار في القطاع الصناعي و إلى محدودية القطاع الزراعي في تطوير مراحل التنمية، وهي ما آلت إليه المدرسة الكلاسيكية كنتيجة، وقد أكدت نظرية "هيرشمان" ولمحت إلى زيادة متوسط إنتاجية عناصر الإنتاج كأحد معايير التنمية ولكنها ظلت أسيرة للعرض الكلاسيكي الخاص بإخضاع النشاط الزراعي لدالة إنتاجية متناقصة الغلة ومن هذا فلقد افترضت أن خفض حجم العمالة الزراعية هو أحد شروط التنمية الزراعية الرأسية.

هذه الفرضية عززها كل من "كلارك" و"فروكس" حيث أكد الأول على ضرورة خفض الحجم المطلق للعمالة الزراعية، بينما خلص الثاني إلى أن التنمية الاقتصادية في حاجة إلى قطاع قائد يلعب دور القاطرة من خلال تحقيق معدلات نمو متزايدة للناتج مع إنتاجية متوسطة متناسبة للعمل وهذا ما نجده يتحقق في قطاع الصناعة دون غيره من القطاعات الأخرى، ذلك لكون القطاع الصناعي يقبل بدالة إنتاجية متزايدة الغلة بينما قطاع الزراعة فهو عكس ذلك وبالتالي لابد من خفض حجم العمالة ترادفا مع نمو التراكم الرأسمالي داخله.

عموما اهتمت نظرية النمو غير المتوازن بالتنمية الزراعية الرأسية وربطها بثلاث شروط: التكثيف الرأسمالي، خفض عدد العمال الزراعيين، الحركة في إطار علاقات السوق في ظل انحياز معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية.

وفي مجمل القول فإن نظرية النمو غير المتوازن اعتمدت على دوال إنتاجية محايدة، ولهذا فإن هذه النظرية كان عرضة لمجموعة من الانتقادات و لم تلق قبولا لدى الجيل الثاني من الكنزيين المحدثين.

ثالثا: نظرية النمو المتوازن عند الكنزيون المحدثون: بالاعتماد على الانتقادات الموجهة لنموذج النمو غير المتوازن صاغ الكنزيون المحدثون نماذج النمو المتوازن، وكانت أبرز هذه النماذج نموذج "هارود–دومار" و"كالدور"، فقد قامت بصياغة مجموعة من الفرضيات وعمدت على تطبيقها ميدانيا، إلا أن تطبيق هذا النموذج أثر سلبا على التنمية الزراعية من خلال :

- ✓ إعادة توزيع الاستثمارات لغير صالح قطاع الزراعة؛
- ✓ نمو الناتج الزراعي بمعدل يكافئ تقريبا معدل نمو السكان؛
- ✓ زيادة متوسط الدخل الفردي للسكان الزراعيين بمعدل يقترب من حوالي 1.3% ، وهو معدل أقل من معدل النمو المقرر لمتوسط الدخل على المستوى الوطني والذي يعادل 2.2%.

ولقد جاءت الإحصائيات والدراسات لتؤكد حقائق معاكسة، فلم يتجاوز متوسط نسبة الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الكلي في بلدان العالم الثالث حوالي 12.3% في مقابل حوالي 35% للاستثمار الصناعي، وظل نمو الناتج الزراعي متأرجحا في المتوسط العام حوالي 3% في هذه البلدان لتزداد وارداتها الزراعية بحوالي 5% سنويا خلال الفترة 1964 إلى غاية 1979، وفي الوقت نفسه اتسعت الهوة بين متوسط الدخل في المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

وبهذا فإن تجارب التنمية التي اعتمدت على نماذج النمو المتوازن، أدى إلى التضحية بالتنمية الزراعية بحيث تشكلت بؤر البطالة والفقر في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وبدا القطاع الصناعي عاجزا عن تحقيق التشغيل الكامل لقوة عرض العمل، هذا ما عجّل بظهور إستراتيجية جديدة لتلبية الاحتياجات الأساسية، كرد فعل خلال فترة السبعينات وأطلق عليها نظرية التنمية المستقلة.

رابعا:نظرية التنمية المستقلة: تناولت استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية الزراعية عدة مفاهيم وارتكزت على:

- ✓ التأكيد على التكثيف الرأسمالي وبصفة خاصة في مجالات التكنولوجيا البيولوجية؛
- ✓ نفي شرط خفض عدد العمال الزراعيين كشرط مسبق للتنمية الزراعية الرأسية؛
- ✓ اعتماد الجهد التطوعي للسكان الريفيين ورفع مستوى معيشتهم كأحد أشكال الاستثمار الزراعي غير المباشر.

لقد ساهمت هذه النظرية في طرح قضايا أخرى مثل :

- ✓ إعادة طرح جديد للعلاقة بين الاستثمار والاستهلاك وبالذات في القطاع الزراعي؛
- ✓ إعادة طرح جديد لقضية الفقر في المناطق الريفية التي طبقت بها تجارب التنمية؛
- ✓ إعادة صياغة واكتشاف مفهوم التنمية الريفية من خلال الربط بين البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي للتنمية في اتجاه رفع معدلات استهلاك الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، المواصلات...) للسكان الريفيين.

قدمت هذه النظرية إسهامات إيجابية في فكر التنمية الزراعية، إلا أنها لم تصمد كإجراء تطبيقي في الواقع العملي لعدة أسباب ومن أهمها :

- ✓ لكون إستراتيجية تلبية الحاجيات الأساسية، هو مفهوم واسع وغير محدود. وهنا نتساءل كيف يمكن تحديد المقننات المعيارية لهذه الاحتياجات والتي يمكن الاحتكام إليها؟
- ✓ إن محاولة الإستراتيجية لإعادة اكتشاف مصادر جديدة للاستثمارات وخاصة في القطاع الزراعي، قد دفع ببعض أنصارها إلى الدعوة للقطيعة بين اقتصاديات بلدان العالم الثالث والاقتصاد العالمي؛

✓ كما أن الإستراتيجية راهنت على النتائج التقنية للثورة الخضراء، دون أن تعير اهتماما كافيا لشروطها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

وفي الأخير نشير أنه لم تخل تضمينات النظريات الحديثة التي ارتبطت بأسماء مثل "بارو" و"رومر" و"لوكاس" وآخرون منذ مطلع التسعينات من الاهتمام بالزراعة، فأعادت تعديل المؤشرات المعيارية للتنمية الزراعية، بمنح أولوية لزيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي كمعيار ارتكاز، بمعدل لا يقل عن 2.7% سنويا وفتح أسواق جديدة للتصدير وهو شكل من أشكال التنمية الزراعية الرأسية والأفقية، ودونها قد يتعثر أداء المزارع الصغيرة مما يؤثر سلبا على مجمل نتائج التنمية الزراعية مثل تسعير المياه وبناء تعاونيات حرة واحترام قواعد السوق مع تصميم برامج تدريب تحويلي لإعداد حرفيين مؤهلين من الريفيين.

المبحث الثاني: التنمية الزراعية وسياساتها

تحتل التنمية الزراعية مكانة هامة في اقتصاديات الدول خاصة النامية منها، نظرا لدورها في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب الشغل ومساهمتها في النمو الاقتصادي، كما أن التنمية الزراعية هي إحدى جوانب التنمية الاقتصادية فمفهومها يكاد لا يختلف من حيث الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الزراعية

لقد أجمع كل المهتمين بقضايا التنمية أنه لا يمكن فصل تعريف التنمية الزراعية عن المفهوم العام للتنمية الاقتصادية، لما تتضمنه من نشاطات إنتاجية زراعية ولا زراعية، على الرغم من أن العمل الزراعي يتسم ببعض الخصائص والسمات متضمنة في طبيعته البنائية لا توجد بالنسبة لغيره من القطاعات الاخرى.

الفرع الأول: تعريف التنمية الزراعية

من خلال ما تطرقنا إليه في المبحث السابق حول التنمية الاقتصادية، ومن خلال التعاريف المقدمة لها التي تنص على أنها عملية متعمدة (إرادية) يحدث خلالها الكثير من التغيرات التي تهدف إلى زيادة دائمة ومستمرة في متوسط دخل الفرد من السلع والخدمات بشكل مستمر وأهم شيء تهدف إليه التنمية الاقتصادية هو التكوين الرأسمالي المادي. نجد التعريف نفسه ينطبق على مفهوم التنمية الزراعية الذي تناوله العديد من المفكرين الإقتصاديين:

" فعرّفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الإرتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع"[1].

كما عرفت التنمية الزراعية بأنها" العملية التي من خلالها يتم تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن"[2]

و يعرّفها آخرون بأنها " عملية إدارة لمعدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية بإستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، وقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال التوسع في تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والإستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الإستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد إستغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية[3] .

كما عرفت التنمية الزراعية بأنها تنصرف إلى كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية.

من التعاريف السابقة نجد أن مفهوم التنمية الزراعية يتفق مع مفهوم التنمية الإقتصادية فكل منهما يركز على الجانب المادي المتمثل في إتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، دون التركيز على الجانب الاجتماعي.

رغم اتفاقنا مع التعاريف السابقة إلى حد ما، إلا أن الفقراء ازداد عددهم في بلدان العالم الثالث وخاصة في المناطق الريفية، إن التنمية الزراعية في معظم بلدان العالم الثالث لم تحض بحماية الدولة ولم تعرف دعم المنتجين الذي عرفته اقتصاديات الدول المتقدمة، لقد كانت التنمية الزراعية هي أضعف حلقات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، خاصة وأن التطور الاجتماعي والاقتصادي بهذه البلدان مرهونا بواقع زراعتها وريفها سيما وأن غالبية السكان يعيشون لحد الآن في الوسط الريفي.

---

[1]- عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967 ، ص22 .

[2]- خلف بن سليمان بن صالح بن خطر النمري، التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، والمملكة الهاشمية، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، الجزء الأول،1995م/ 1416هـ، ص16-17.

[3]- رفعت لقوشة، مرجع سابق ، ص11 .

وعليه فإن وصف التنمية الزراعية بأنها مجرد نشاط اقتصادي يركز على الجانب المادي هو إدعاء مضلل للغاية حيث أن الزراعة ليست مهنة أو حرفة كبقية المهن والحرف التي يعمل فيها الإنسان وقتا محددا وتدر عليه عائدا محددا، بل هي في الواقع طريقة حياة متكاملة تستغرق اليوم كله*كما لا ننسى أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي للمجمعات الريفية.

فالزراعة إذا ثقافة معينة ترتبط ارتباطا عضويا بالطبيعة، وارتباطا وثيقا بالقيم الدينية، وترتبط بحياة بسيطة تسودها العلاقات الاجتماعية الأولية، وترتبط بالمنظمات والنظم القروية التقليدية والمستحدثة، وترتبط بعادات وتراث تقليدي ينفر من حياة المدينة المتسمة بالضجيج والأنانية والمصالح الخاصة[1].

فهي طريقة حياة للمجتمع الريفي فهي بالنسبة للمجتمع ككل ريفه وحضره مصدر استمرار لبقائه في هذا الكون، نظرا لإمدادها المجتمع بالغذاء والكساء والشراب والزينة، والمسكن والمستحضرات الطبية والدوائية والأوكسجين و.... وغير ذلك من متطلبات البقاء والحياة.

يبين ما سبق بوضوح قصور نظر من اعتبروا أن هدف التنمية الزراعية هو زيادة الإنتاجية فقط، هذا هو السائد في عرف الاقتصاد لكن العرف الصحيح والمنطق السليم فلا ينظر إلى الزراعة من زاوية المال فقط (الإنتاج)، وإنما هي الزراعة من أجل البشر وبواسطتهم كما أن البشر المزارعون ليسوا أغنياء ولا كبار رجال الأعمال، إنما هم الفقراء والرعاة والصيادون والنساء الريفيات، لذا فإن الزراعة ليست مجرد أداة للتنمية ولكنها بالنسبة لملايين المزارعين طريقة حياة، لذا فلابد من مخاطبة حاجات هؤلاء البشر وليس فقط النظر إلى إنتاجية المزرعة*.

كما أن النظر إلى الزراعة أنها المسؤولة عن الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لابد من النظر في الوقت نفسه إلى العدالة وليس فقط للإنتاجية والنمو الذي يمكن أن يحدث بيد الأقلية على حساب الأغلبية الغائبة[2].

الفرع الثاني: الجوهر المفقود في مفهوم التنمية الزراعية

بالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك جوهرا مفقودا في التنمية الزراعية في الدول النامية ومنها دول شمال إفريقيا شأنها شأن التنمية بصفة عامة، ويتمثل هذا الجوهر في الطبيعة المؤسسية للتنمية الزراعية والمقصود

---

* – قد يضطر الفلاح أن يقطع نومه (راحته) من أجل أن يقوم بإنقاذ حيوان يلد في منتصف الليل أو نبات يتجمد من الجليد.

[1]– محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، ط1، 2010، الباب الحادي عشر، ص1.

*– وهذا هو الاتجاه الحديث الذي تضمنه تقرير البنك الدولي "الزراعة من أجل التنمية" 2008.

[2]– محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص2.

بذلك وجود رؤية واضحة صالحة للتنمية الزراعية من خلال سيادة القيم والمعايير والتنظيم في التنمية الزراعية وتتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ حركة مقصودة، يشترك ويندمج ويتحمل مسؤوليتها الشعب كله وخاصة المجتمع الريفي وتقوم الدولة بدور فاعل ونشيط سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ أو الرقابة أو الدعم الفني والمادي؛
- ✓ ارتقائية، بمعنى ضرورة تحويل الوضع الحالي نحو وضع مستقبلي محدد يرجى تحقيقه ويكون أكثر رقيا وأفضل حالا من الوضع الحالي، وهنا يتضح الدور الفعلي للدولة إلى جانب القطاع الخاص؛
- ✓ مخططة، بمعنى وجود تخطيط طويل ومتوسط وقصير المدى لتحقيق الوضع المستقبلي المرغوب وهنا أيضا يبرز دور الدولة في التنمية الزراعية؛
- ✓ متكاملة وشاملة ومتوازية، بمعنى التكامل بين جوانب التنمية الزراعية المختلفة مثل الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي والصناعة الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية؛ وشاملة للجوانب الاجتماعية والزراعية والجوانب التقنية الزراعية، واعتماد كلاهما على قيم ومعايير وتنظيمات زراعية؛ ومتوازية بمعنى التركيز المتوازن على مختلف الجوانب المذكورة وعلى كل من جوانب رأس المال البشري الزراعي ورأس المال المادي الزراعي والبيئة،
- ✓ التغيير الجذري في حركة التنمية، بمعنى التركيز على العناصر البنائية والوظيفية للزراعة وليس فقط الحفاظ على الأوضاع القائمة أو محاولة حل المشكلات الناجمة عن سوء الأوضاع الزراعية مثل مقاومة الري بمياه الصرف أو محاربة التعدي على الأراضي الزراعية (بالبناء .....)؛
- ✓ الاهتمام بكل الجوانب المادية والجوانب الاجتماعية والرضا النفسي لأعضاء المجتمع الريفي على السواء وليس على العوائد المادية للتنمية فقط؛
- ✓ تغطية العوائد التنموية للسواد الأعظم من السكان الريفيين والزراعيين وليس الانحياز لقطاع صغير من المستثمرين الكبار بحجة تمثيلهم للقطاع الخاص ذي القدرة الاستثمارية؛
- ✓ الاهتمام بالبيئة والاستدامة والمحافظة على الموارد الزراعية وحفظ حق الأجيال القادمة فيها؛

أما الجوانب المؤسسية للتنمية الزراعية فتتمثل في البيئة القيمية والأخلاقية والمعيارية والتنظيمية والتشريعية التي تحيط بالإنتاج الزراعي ومن أمثلتها:

- ✓ الإيمان بما يسمى بالعقيدة الزراعية وهي مستمدة من دعوة الرئيس الأمريكي "توماس جيفرسون" الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1809/1801 التي تعتمد على القيم الأساسية التالية:
  - أولا: الزراعة هي المهنة الأساسية للجنس البشري؛

[1]- نفس المرجع السابق، ص9.

- ثانيا: الحياة الريفية تسود فيها الأخلاق والقيم السامية بدرجة تتفوق على الحياة في البيئة الحضرية؛
- ثالثا: الحياة المكونة من مزارعين صغار مستقلين تمثل القاعدة الأساسية للمجتمع؛
- رابعا: الزراعة من خلال استمرار المزرعة العائلية هي أحد المجالات القليلة الباقية التي يمكن من خلالها أن يعمل أعضاء الأسرة جنبا إلى جنب في علاقة خاصة كسدنة للبيئة وكحراس للأرض وللحيوانات الزراعية؛

✓ ضرورة الاهتمام الحقيقي بالتنمية وإزالة جميع مظاهر الإهمال وعدم التوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية، باعتبار أن الحياة الريفية والمجتمعات الصغيرة هي صورة من صور اللامركزية الديموغرافية التي تعتبر ملاذا من التحضر وآثامه التي تتصاعد بمتوالية هندسية؛

✓ التنمية الريفية والزراعية يجب أن لا تنحصر في المناطق التي تتوفر على الأرض الخصبة والمياه وإنما يجب أن تشمل كل المناطق بما فيها المناطق الصحراوية والجبلية؛

✓ الإيمان بأن الربح (الاقتصادي) ليس هو المعيار الوحيد للتنمية الزراعية، لأن الزراعة ليست أكثر الأنشطة ربحية والدليل على ذلك حال الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حيث يشغل المزارعون السلم الأدنى للأجور بل ويرتفع بينهم مستوى الفقر، ومع ذلك لا يهجرون مزارعهم باعتبار أن الزراعة تمثل لهم طريقة حياة ومن مقومات سعادتهم مما يجعلهم يتشبثون بمهنتهم، لذلك يجب أن تتدخل الدولة من أجل الحفاظ على نمط حياة هؤلاء من خلال دعم المزارعين، فلولا ذلك لما استمرت الزراعة الولايات المتحدة الأمريكية على الإطلاق، وكما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المصدرين للمنتجات الزراعية؛

لذلك يجب مراعاة العمل على تحقيق تلك المطالب المؤسسية من خلال مجموعة من الإجراءات.

المطلب الثاني: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

لقد تناول الكثير من الاقتصاديين أهمية دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، ومن هؤلاء الاقتصاديين "***كوزنتس، جونستن، كريستن، ميلر***" وآخرون غيرهم، وقد أشاروا إلى العديد من المجالات التي يمكن أن تسهم فيها الموارد الإنتاجية الزراعية في التنمية الاقتصادية، غير أن هذه الأهمية تختلف باختلاف الطبيعة الموردية وأهميتها النسبية مقارنة بالموارد الاقتصادية الوطنية، وكذا مدى تخلف أو تقدم القطاع الزراعي، وعموما يمكن تحديد دور الزراعة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية بالمتغيرات التالية[1]:

الفرع الأول: توفير الاحتياجات الغذائية والموارد النقدية

[1]- سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، (بدون دار نشر)، 1982، ص ص 19-25.

أولا: توفير الاحتياجات الغذائية

تتنوع السلع الغذائية التي ينتجها القطاع الزراعي كمحاصيل الحبوب والخضروات والفاكهة وكذا المنتجات الحيوانية كاللحوم والألبان والبيض والأسماك، كما أن المنتجات الزراعية كلها موجهة للاستهلاك، سواء استهلاكا مباشرا أو استهلاكا وسيطا للصناعات الغذائية، وقد أخذ هذا التنوع بالزيادة من ناحية وارتفاع الطلب على السلع المذكورة بصورة عامة من ناحية أخرى مع مرور الزمن، وقد نتج هذا الارتفاع في الطلب المتزايد عن مجموعات من المتغيرات هي:

- ✓ النمو السكاني المتسم بالارتفاع في معظم الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة؛
- ✓ المرونة الدخلية: بحيث تتسم الدول النامية بانخفاض المداخيل ويقترب أحيانا إلى مستوى الكفاف، وهذا يعني أن الزيادة في المداخيل ستؤول مباشرة إلى زيادة الاستهلاك (ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك) وهو ما يعني أن مرونة الطلب الدخلية مرتفعة؛
- ✓ النمط الغذائي: عموما يمكن تقسيم سكان العالم إلى ثلاث أنماط من الناحية الغذائية: الأولى هي المجتمعات المتقدمة حيث تسود أنماط متقدمة من الاستهلاك نظرا لتحضر المجتمع وسيادة التكنولوجيا المتقدمة مما جعلها تتسم باستهلاك بنسبة عالية من البروتين بينما تستهلك الدول الآخذة بالنمو نسبة عالية من الحبوب، أما المجتمعات التي لا تزال في المراحل الأولى من التنمية فإنها تعتمد على جذور المحاصيل والسلع الزراعية الدنيا.

هذا ما يجعل مسؤولية التنمية الزراعية كبيرة في توفير السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية البروتينية، سواء بالارتقاء في مستوى الإنتاجية (تحسين السلالات واستعمال طرق حديثة) أو من خلال التوسع الرأسي والأفقي في المساحة المزروعة، إذ أن ما سبق يؤدي إلى زيادة حجم الناتج من السلع الزراعية لمقابلة الطلب المتزايد عليها سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الزراعية.

كما أن هذه المسؤولية أكبر في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص لمواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد، نتيجة العولمة في نشر ثقافة استهلاكية بين قطاعات واسعة من الأفراد والشعوب في دول العالم كافة والنامية خاصة، حيث أصبحت تستهلك السلع والمأكولات والملبوسات وأغلبها من مصدر واحد، كما أن السلوك الاستهلاكي لدى الكثيرين اليوم والذي لا يكاد يختلف عليه اثنان أن اعتياد السوق والشراء لحاجة أو بدون حاجة، صار سلوكا لا ينكر، وأن ما يشتريه المستهلكون فوق ما يحتاجونه وهذا ما يتوجب على التنمية الزراعية أن تستجيب لهذه الطلبات المتزايدة من الاستهلاك، وبذلك فإن تحديد معدلات ملائمة من التنمية الزراعية سيؤدي إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما أن تحقيق

تلك الاحتياجات يترتب عليها رفع كفاءة العمل المزرعي، وهكذا نجد أن كلا المتغيرين مؤثر ومتأثر بالمتغير الآخر.

ثانيا: توفير الموارد النقدية

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، يتم ذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية المختلفة بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير، وهذه الوسيلة من أشد الوسائل فعالية في توفير الموارد الاستثمارية وتعتبر هذه الأخيرة من أهم الموارد بالنسبة للنمو الاقتصادي للدول النامية خاصة تلك الموارد المتمثلة بالتقدم التكنولوجي في المجالات الإنتاجية المختلفة.

رغم أهمية الزراعة في توفير العملة الصعبة إلا أن الملاحظ هو انخفاض حصتها في بعض الدول النامية، خاصة تلك التي تعتمد على الموارد (بترول مثلا) مقارنة بإجمالي الصادرات، مما يقلل من أهميتها كمصدر للعملات النقدية الأجنبية وذلك لعدة أسباب:

- ✓ قلة الكفاءة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية من ناحيتها النوعية حتى يمكن لها المنافسة بجدارة السلع المثيلة لها في أسواق الدول الأجنبية؛
- ✓ عدم الاعتماد على الصناعة الغذائية أي تحويل السلع الزراعية إلى سلع غذائية مصنعة كتحويل محصول الطماطم الطازجة إلى مادة معجون مركزة، مما يزيد من قيمتها النقدية ويزيد الطلب عليه كما يمكن حفظه مدة أطول من حفظ المحاصيل الزراعية، كما يتطلب أيضا من الدول النامية تعديل سياستها الزراعية لمقابلة التراخي في الطلب على المنتجات الزراعية، بتعديل سياستها التصديرية للسلع الزراعية بما يزيد من أهميتها بالنسبة لدورها في مجال توفير العملات النقدية كصورة من صور الموارد الاستثمارية، ومن ثم زيادة دورها في التنمية الاقتصادية؛

كما تعمل التنمية الزراعية على تزويد الاقتصاد بالتمويل المالي كإحدى مصادر التمويل الداخلي، خاصة وأن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات اللازراعية في بداية الفترة الزمنية، وتشير الكثير من التجارب التنموية في القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين في العالم الثالث، أن للزراعة الدور الأساسي والرئيسي في تحقيق نسب مرتفعة من التمويل الوطني للتنمية الاقتصادية وخاصة في النمط الأوروبي والنمط الياباني للتنمية، وأن هناك العديد من الوسائل والتشريعات لإحداث هذا النوع من التمويل من خلال القطاع الزراعي[1].

[1]– سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، مرجع سابق، ص 22.

الفرع الثاني: توفير العمل للقطاعات الإنتاجية اللازراعية

يعتبر تنفيذ سياسة زراعية فعالة من خلال برامج التنمية الاقتصادية الزراعية أهم المتغيرات التي تؤثر في مستوى العمالة تأثيرا فعالا، إذ يمكن أن تحقق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية وتعمل على توفير حجم مناسب من العمل للقطاعات الإنتاجية اللازراعية كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي من ناحية أخرى، وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين نوعين من المجتمعات يمكن أن تؤثر فيها السياسة الزراعية لتوفير قدر ملائم من العمل وفق متطلبات التنمية الاقتصادية الوطنية.

- ✓ المجموعة الأولى: الدول أو المجتمعات التي تتصف بكثافة سكانية عالية في القطاع الزراعي ومن ثم تتسم بوجود بطالة موسمية ومقنعة، وتؤدي الكثافة السكانية إلى الحاجة الملحة لتطبيق برامج التنمية الاقتصادية، والتي من خلالها يتم تنظيم نقل ملكية الأرض الزراعية من الملاك الكبار إلى المزارعين الصغار، أو تحويل تلك الاقتطاعات إلى أشكال حيازية أكثر كفاءة وعدالة كالتعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية وفق أحجام مزرعية تحقق مستوى مناسب من الكفاءة الإنتاجية الزراعية، وفي ضوء هذه الحجوم المزرعية فإن القطاع الزراعي سوف يعمل على تشغيل ذلك الحجم من العمل الزراعي الذي تتساوى أجوره مع الإنتاجية الحدية للعمل، ويترتب على ذلك الاستغناء عن حجم من العمل الزراعي كان يعمل في مجال الإنتاج الزراعي، إلا أن خروجه من هذا القطاع لا يؤثر في حجم إجمالي الناتج الزراعي، ويلزم أن يوافق هذه المرحلة عمل تخطيط للقطاعات الاقتصادية الأخرى غير الزراعية، وبذلك يجب أن تعمل برامج التنمية الوطنية على التشغيل الكامل للعمل بالقطاع الزراعي، ثم امتصاص ذلك الجزء الفائض من العمل إلى القطاعات اللازراعية وفق برنامج متكامل على الصعيد الوطني، كما أن التوسع في استصلاح الأراضي وإنشاء شبكات الري...، ستؤدي إلى تشغيل جزء كبير من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي بصورة تنتفي البطالة المقنعة، إذ أنه لا يمكن تحقيق نمو سريع ومرضي في القطاع الزراعي أو القطاعات الاقتصادية الأخرى في ظروف تسودها البطالة الواسعة سواء ظاهرية أو مقنعة في العمل الزراعي؛
- ✓ المجموعة الثانية: فهي الدول التي تقل فيها الكثافة السكانية على الأرض الزراعية، ففي حالة من هذا النوع يوصى باستخدام المكننة والتكنولوجيا الزراعية، ومن ثم يعدل النمط المزرعي وفقا للاستخدام الحديث في الإنتاج الزراعي، باستخدام المزارع الإنتاجية المتخصصة ذات السعات الكبيرة مما يوفر ذلك جزءا من العمل الزراعي يمكن تحويله للاستخدام في التنمية للقطاعات الاقتصادية اللازراعية؛

وعموما سواء أكانت الدول النامية ذات كثافة سكانية عالية أم منخفضة، فيعتبر توفير فائض في العمل الزراعي وتوجيهه إلى القطاعات الأخرى (صناعية، خدمية، تجارية) أمرا ضروريا، لأن عدم توفيره

يترتب عليه ارتفاعا في مستوى الأجور خاصة أن القطاعات الزراعية تتطلب في مراحلها الأولى مزيد من اليد العاملة.

الفرع الثالث: العلاقة التكاملية بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى

أولا:اعتبار بعض المحاصيل الزراعية مدخلات في الصناعات الغذائية

تحتل المحاصيل الزراعية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية لما تقدمه كمدخلات في العمليات الإنتاجية التصنيعية، وتوفير ذلك القدر الذي تحتاجه الصناعات المحلية وتوسعاتها المنتظرة، إذ تعتمد أهم الصناعات المحلية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية على المنتجات السلعية الزراعية فصناعة السكر التي تعتبر من أهم السلع الغذائية وذات الطلب الدولي الكبير عليها وهو من الصناعات الإستراتيجية، يعتمد بصورة أساسية على محصولي قصب السكر وبنجر السكر، وعليه فإن التوسع في التنمية الصناعية في مجال تصنيع السكر تكون محدودة جدا إذا لم توضع برامج زراعية تتضمن التوسع في الرقعة الزراعية للمحاصيل الزراعية، وكذلك الأمر بالنسبة للصناعات النسيجية يتطلب الأمر التوسع في إنتاج محاصيل القطن والألياف الأخرى، كما تعتمد صناعة الدهون والزيوت على حجم إجمالي الناتج من المحاصيل الزيتية كبذور عباد الشمس والسمسم وفول الصويا والمحاصيل الزيتية الأخرى.

وهكذا فإن التوسع في الصناعات الغذائية ونموها وفق معدلات النمو الاقتصادي والمحدد بالخطة الوطنية، يعتمد ويرتبط بصورة أساسية بمقدار النمو المحقق في إنتاج المحاصيل السابق ذكرها، ومن هنا تظهر مدى الأهمية النسبية التي تمثلها التنمية الزراعية في مجال التنمية الاقتصادية، إذ يتوقف النمو في مجالات الصناعات الغذائية على مقدار النمو المتحقق في المحاصيل المرتبطة بها.

ثانيا: القطاع الزراعي سوق للسلع اللازراعية

هذا الدور مرتبط بالدور السابق، إذ أن تحقيق معدلات مناسبة من النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية سيترتب عليها زيادة دخول المزارعين، ومن ثم فإن التنمية الزراعية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع اللازراعية مما يؤدي إلى توسيع السوق، وباعتبار السوق في القطاع الزراعي في الدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية فإن ذلك يترتب عليه أيضا نموا في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وأخرى غيرها.

وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى سبيل المثال فإن نموا مناسبا في القطاع الزراعي يترتب عليه استخداما أوسع للمواد السمادية والآلات والمكائن الزراعية، مما يعني أن نمو القطاع الزراعي يترتب عليه نموا في الصناعات السمادية والصناعات الآلية الزراعية وتوسعا في البنية التسويقية للحاصلات الزراعية، سواء تلك الخاصة بالأسواق المحلية أو المتخصصة في تسويق الحاصلات التصديرية، وبمعنى آخر فإن تطبيق برامج الإصلاح الزراعي بصورة جذرية يترتب عليه

توزيعا أفضل للناتج الزراعي بتحرير ذلك الجزء من الفائض الزراعي الذي كان متوزعا بين الإقطاعيين والرأسمالية الزراعية وتوجيهه وفق برامج التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مستوى ملائم من تراكم رأس المال لأغراض الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة، خاصة إذا كانت برامج الإصلاح الزراعي مرافقة لسلسلة من الإجراءات الإضافية والمكملة للبرامج التنموية للقطاع الزراعي.

عموما فللزراعة دور أساسي في تنشيط الاقتصاد الوطني والنهوض به إلى مراحل متقدمة كما بينا سابقا، والشكل رقم (1-2) يوضح الآثار الاقتصادية التنموية المباشرة وغير المباشرة، التقليدية والغير تقليدية للزراعة.

الشكل رقم (1-2): دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

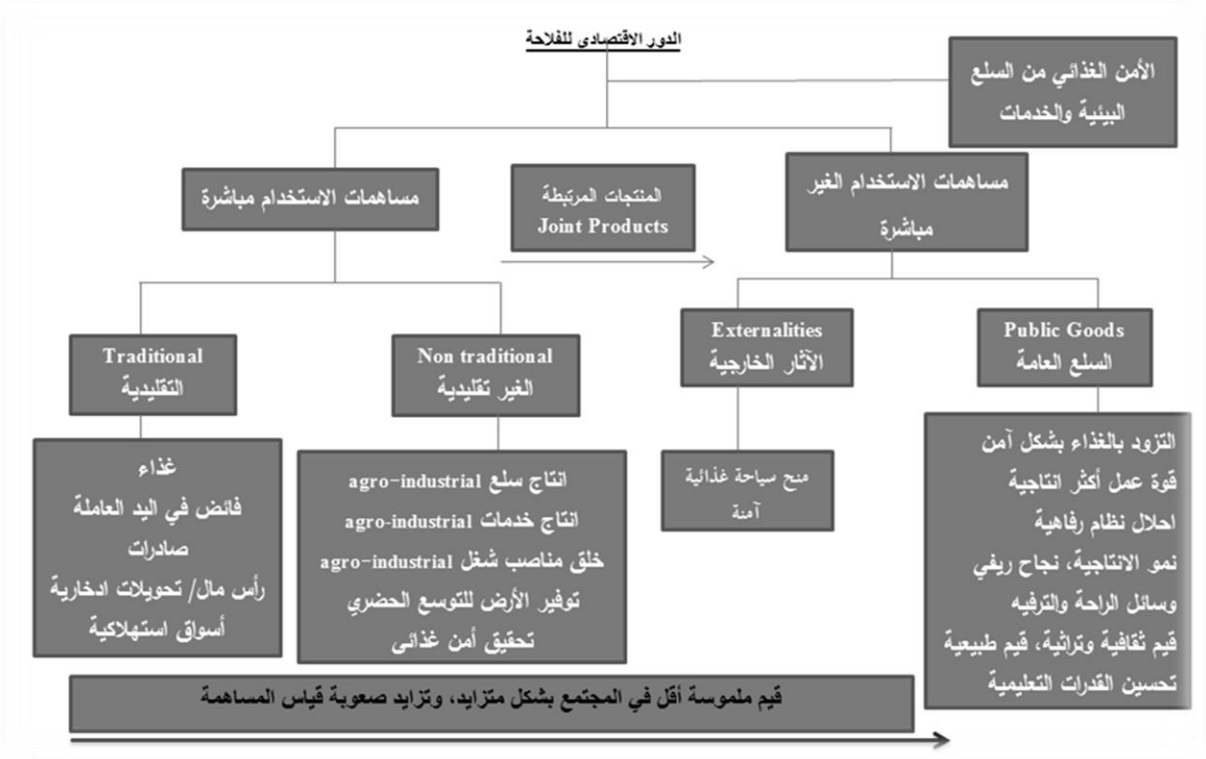

Source: Randy Stringer, " How important are the 'non-traditional' economic roles of agriculture in development?", Center For International Studies, No. 0118, Adelaide University, AUSTRALIA, May 2001,p 28.

من الشكل يتضح أن الدور الجوهري والذي يأتي في المقام الأول هو تحقيق الأمن الغذائي والذي يشكل الركيزة الأهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لأي بلد، وحسب الشكل أعلاه فإن للزراعة دور مباشر يمكن أن نميز من خلاله مساهمة تقليدية للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية تتمثل في توفير الغذاء، توفير مناصب شغل لامتصاص البطالة، إضافة إلى استخدام الفائض الإنتاجي في العملية التصديرية مما يحقق مداخيل من شأنها رفع الاحتياطي المالي وزيادة الدخل الوطني بصفة عامة، وبالتالي زيادة متوسط

نصيب الفرد من الدخل مما يؤدي إلى تطوير وتوسيع الأسواق الاستهلاكية، أما بالنسبة للاستخدامات غير المباشرة فتتعلق بالآثار الخارجية، حيث أن تطوير القطاع الزراعي من شأنه خلق قيمة جمالية وتشجيع ما يعرف بالسياحة الغذائية، إضافة إلى ذلك، فمن الأدوار غير المباشرة للزراعة ما يعرف بالسلع العامة أو المصلحة العامة، والمتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى ظهور آثار الرفاهية في المجتمع[1].

المطلب الثالث: السياسات الزراعية

ينظر عادة إلى السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة من الطرق والأساليب والتوجيهات والقرارات والتشريعات والبرامج التي تستخدمها الحكومات بقصد التأثير على مستوى متغيرات اقتصادية (الأسعار، الدخل الوطني، سعر الصرف...)، ومن فروعها السياسة الزراعية التي ترتبط بها ارتباطا وثيقا ومهما من خلال تأثيرها في نمو وتطور القطاع الزراعي في البلدان النامية، وكذا تأثير إجراءاتها في تخصيص الموارد واستخدامها في ظل ندرة الموارد وكذا إعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر...

الفرع الأول:مفهوم السياسة الزراعية، مضمونها وأهدافها

أولا: مفهوم السياسة الزراعية

كما أشرنا سابقا فإن السياسة الزراعية هي إحدى فروع السياسة الاقتصادية الكلية، وتشمل السياسات الزراعية مجموعة من الأساليب التي تستخدمها الحكومات لتغيير البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يتم فيها الإنتاج الزراعي من خلال تغيير أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية أو إدخال تكنولوجيات جديدة في الزراعة.[2]

كما تعرف أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تناول التركيب المحصولي، والبنية الحيازية المزرعية والفن الإنتاجي، وهيكل الصادرات الزراعية وأخرى ...، وهي بذلك تعمل على إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية[3].

---

[1]- شريفة بوالشعور، أثر القطاع الزراعي على التنمية الاقتصادية في الجزائر:دراسة قياسية (نموذج تصحيح الخطأ ECM)، الملتقى الدولي الثاني حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية –عرض وتقييم السياسات واستشراف المستقبل–كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 07 و 08 ماي 2014، ص9.

[2]- قاسم محمد أبو دست، السياسات الزراعية في الدول النامية، نموذج سوريا، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 21.

[3]- سالم التوفيق النجفي وعبد الرزاق الحميد شريف، السياسة الاقتصادية الزراعية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص 95.

كما ينظر إلى السياسات الزراعية تلك الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية من جهة وتعظيم الربح للمنتجين الزراعيين من جهة أخرى.

كما تمثل السياسات الزراعية تدخل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف محددة، ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة التامة وفي حالة الأسواق المشوهة، إذ في الحالة الأولى تتدخل الدولة لعدم الرضا عن حصيلة أداء السوق اقتصاديا واجتماعيا، خاصة لما نعلم أن جهاز السوق لا يحتوي على آليات الضبط التلقائية لتعديل الأوضاع السائدة وبوجه الخصوص توزيع الدخل، أما الحالة الثانية فتتدخل لتصحيح انحراف السوق عن مزاياها وإعادتها للاقتراحات من ظروف المنافسة التامة.[1]

إن نمط السياسات الزراعية المنتهجة في أي دولة أو مجتمع، يجب أن تراعي وتعتمد على مجموعة من المعطيات والفروض تتعلق بمنظومة القيم الخاصة بالمجتمع ومبادئه الفكرية والإيديولوجية، كما يتأثر بالجغرافيا الاقتصادية وطبيعة الموارد الموجودة فيه (من حيث الوفرة والتنوع)، وكذا بجغرافيته السياسية وعلاقاته الدولية، وطبيعتها ومستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع.

رغم أنها تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب المذكورة سابقا، إلا أنها قابلة للتعديل والتغيير لأسباب عديدة منها المستجدات الدولية أو الإقليمية أو حتى المحلية (انخفاض وارتفاع الإنتاج العالمي من محصول ما)، أو ظروف طبيعية أو سياسة غير مواتية (الفيضانات، الحروب، تغير الحكومات...الخ)، أو ظهور متغيرات تقنية وعلمية جديدة يمكن إدخالها في الزراعة، أما السمات العامة للسياسة الزراعية –كجزء من السياسة الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة– هي[2]:

- **الكفاءة:** وتعني:

✓ تنمية الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل؛

✓ مراعاة الجدوى الاقتصادية والميزة التنافسية في الاستفادة من هذه الموارد.

- **الديمومة:** وتعني:

✓ إدارة الموارد الزراعية وخاصة التربة، المياه والغطاء النباتي بطريقة تضمن حمايتها وتنميتها حيثما كان ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية، واستدامة إنتاجها على المدى البعيد؛

✓ أن تكون الإجراءات الهادفة إلى تعزيز التنمية الزراعية قابلة للاستمرار على المدى البعيد دون أن تشكل عبئا على موازنة الدولة؛

---

[1]– رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012، ص 36.

[2]– المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الزراعة، وثيقة السياسات الزراعية، 1995، ص 6.

✓ توفر الاستقرار والمناخ الاستثماري الملائم للقطاعين العام والخاص، من خلال التطوير والتجديد المستمر؛ للتشريعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بما يلبي الاحتياجات المتغيرة للتنمية الزراعية؛

✓ تأمين السلع الغذائية للمستهلكين باستمرار وبكميات كافية ونوعيات مناسبة.

- **العدالة**: وتعني:

✓ تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ما بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وداخل القطاع الزراعي نفسه؛

✓ توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة لجميع العاملين في النشاطات الاقتصادية الزراعية، خاصة أولئك العاملين في مجال الإنتاج الزراعي وبالتحديد صغار المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر أساسي لدخولهم؛

✓ زيادة دخول المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، ورفعها لمستويات تتحقق فيها العدالة، وتكفل بالتالي تحسين مستوياتهم المعيشية.

ثانيا:مضمون السياسة الزراعية وأهدافها

كما هو معروف –وكما أشرنا إليه سابقا– فإن مفهوم السياسة الزراعية من المفاهيم المعقدة، إذ من الطبيعي أن يُختلف في تعريفها، سواء من بلد إلى بلد أو من فترة زمنية إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها: اختلاف أداء القطاع الزراعي، اختلاف أهداف ووسائل السياسات الزراعية المتبعة، كما ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها المنصوصة.

تظهر صياغة السياسة الزراعية كعملية صعبة، ولا يمكن القول أن هناك سياسة زراعية أفضل من غيرها، والواقع أن الحكم عليها يتعلق بنتائجها التي يمكن تقويمها وفق المعايير الأساسية التالية[1]:

- تحسين الإنتاجية الزراعية بزيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف؛
- التوزيع الجيد للموارد التي تمتلكها المجتمعات بين مختلف القطاعات الإنتاجية وتوجيه الإنتاج حسب الحاجات؛
- تقليص التفاوت داخل المجتمع؛
- معالجة المشاكل الطارئة التي يمكن أن يسببها النشاط الزراعي للبيئة.

وبناء على هذه المعايير يمكن أن تأخذ السياسات الزراعية بالاعتبار الأهداف التالية[2]:

- الإستقرار السياسي والاجتماعي؛

---

[1]– منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراة، بيروت، 2000، ص 12.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدورة القومية، تحليل السياسات الزراعية، الخرطوم ،ط1،1999، ص 31.

- زيادة حصيلة الصادرات؛
- خلق فرص عمل؛
- تحقيق الأمن الغذائي؛
- توفير عوائد حكومية؛
- مكافحة سوء التغذية؛
- تنويع وتكامل الاقتصاد الوطني وتنشيطه.

على الرغم من ترابط الأهداف إلا أنها لا تسير في اتجاه واحد، وتبقى متلازمة مع بعضها البعض كأجزاء لهدف نهائي واحد، وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية بطريقة لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة؛

وينظر إلى صلاحية الأهداف من عدمها من خلال [1]:

- اتفاق الهدف مع نوعية الإنتاج ونمطه، والتوزيع وعدالته بما يؤدي إلى الوصول إلى مستوى أفضل من الرفاهية؛
- عدم تعارض الأهداف مع الخيار الاقتصادي للدولة.

كما يمكن تقسيم أهداف السياسة الزراعية إلى مجموعتين[2]:

أهداف مباشرة وتتمثل فيما يلي:

- تحقيق توازن الأسعار الزراعية الحقيقية؛
- تنمية الإنتاج الزراعي؛
- الرفع من حجم الصادرات الزراعية.

وأهداف غير مباشرة تتمثل فيما يلي:

- تلبية الاحتياجات الغذائية واحتياجات أخرى مادية داخل المناطق الريفية والحضرية؛
- المساهمة في الرفع من إنتاجية القطاعات الأخرى (الصناعية والخدماتية)؛
- تحسين القدرة الشرائية للعائلات الريفية.

والشكل الموالي يوضح أهداف السياسات الزراعية.

---

[1] – رقية خلف حمد الجبري، مرجع سابق، ص 36.

[2] – Roger d.norton, politique de développement agricole, concepts expériences, Rome, 2005, P 26.

الشكل رقم(1-3): الشكل الهرمي لأهداف السياسية الزراعية

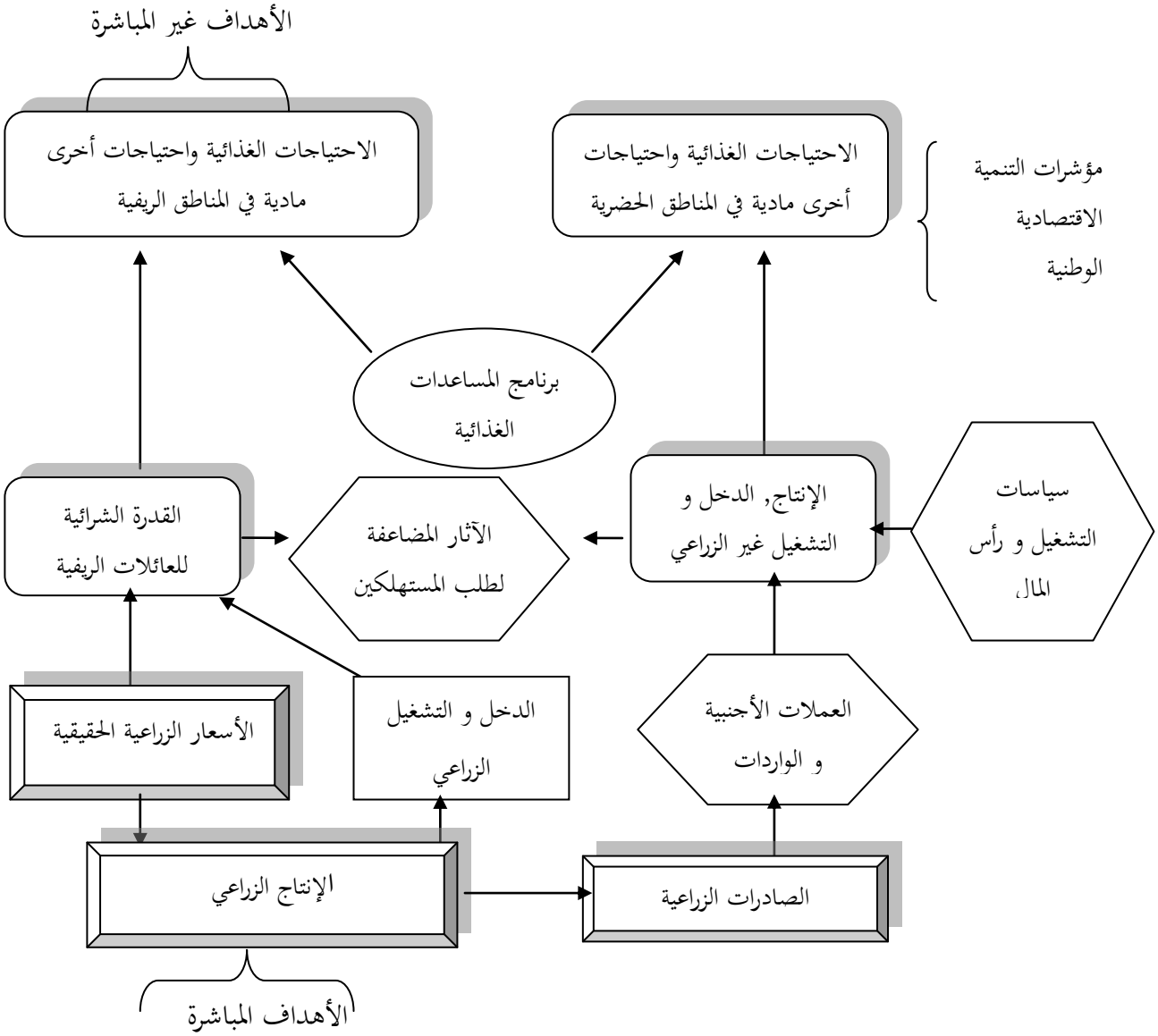

Source :**Roger D.Norton, politique de développement agricole, concepts et expériences ,Rome, 2005, P27**

الفرع الثاني: أنواع (فروع) السياسات الزراعية

تقسم السياسات الزراعية إلى مجموعة من السياسات الفرعية يمكن إيرادها كما يلي[1]:

- سياسات تؤثر على مستويات أسعار مدخلات الزراعة ومنتجاتها، منها السياسات السعرية (أسعار المنتجات) وسياسة المدخلات فيما يتعلق بتحديد أسعار هذه المدخلات، السياسة الائتمانية من خلال

[1]- قاسم محمد أبو دست، مرجع سابق، ص 24. نقلا عن شهاب إبراهيم، السياسات الزراعية في البلدان النامية، منشورات دار الثقافة، سورية، دمشق، 1998، ص ص 20-21.

تحديدها لسعر الفائدة على القروض الزراعية، سياسة المكننة الزراعية من خلال تأثيرها على أسعار الآلات والمعدات الميكانيكية الزراعية؛

- سياسات تؤثر على المؤسسات ذات الصلة بالقطاع الزراعي، وتشمل السياسات التسويقية، سياسة المدخلات فيما يتعلق بتنظيم عملية توريد المدخلات إلى المزارعين، السياسة الائتمانية فيما يتعلق بنمط المؤسسات التي تتولى مسؤولية الائتمان الزراعي، سياسة الإصلاح الزراعي، سياسة الري فيما يتعلق بطبيعة المؤسسات التي تتولى قطاع الري؛
- سياسات تؤثر على التكنولوجيا الخاصة بالإنتاج الزراعي، سياسة البحوث الزراعية، سياسة المدخلات في جانبها المتعلق بنمط التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي (من خلال تحديدها لأنماط المدخلات المتكاملة مع بعضها البعض)، سياسة المكننة في جانبها المتعلق باختيار نمط الآلات المستخدمة في المزرعة؛

نشير ابتداء أن هذه السياسات الزراعية تحمل حتما طابع الأنظمة القائمة بها من سياسات ليبرالية جمعت بين مبدأ الحرية الاقتصادية وتضاؤل الدخل الحكومي، وكانت أهدافها تحسين فعالية استغلال الأراضي وزيادة إنتاجية العمل ورفع الفائض الاقتصادي الزراعي، وبين سياسات في اقتصاد موجه تستهدف تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل، وتقليل التباين بين الريف والحضر فيغلب عليها الطابع الايدولوجي أحيانا على حساب الضرورة الاقتصادية. وفيما يلي عرض مختصر لهذه السياسات.

أولا:السياسة السعرية الزراعية

هي السياسة التي تصمم للتأثير على مستوى واستقرار الأسعار التي يحصل عليها المنتجون الزراعيون مقابل بيع منتجاتهم[1]، وهي أداة من الأدوات الاقتصادية التي تمارس دورا مهما وحيويا في التنمية الزراعية لاسيما توزيع الموارد، فهي شديدة التأثير في المتغيرات الموردية التي تؤثر سلبا أو إيجابا في مستوى دالة الإنتاج الزراعي ومعدلات نموها، وبالتالي الدخل الزراعي ومدى إمكانية زيادة معدل نموه، وكذا تحقيق استقرار الأسعار والأجور وهو ما ينعكس على معيشة ورفاهية الأفراد[2]، كما تقوم السياسة السعرية بتوجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، بالإضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد، ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها أيضا على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية، كما تلعب دورا مهما في معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، وعليه فإن السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج اتجاه تغيرات الأسعار[3].

---

1 - نفس المرجع السابق، ص 10 .

2- رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سابق، ص 40.

3- صالح العصفور، السياسات الزراعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 09.

و عموما تهدف السياسات السعرية المنتهجة في أغلبها إلى ما يلي:

- توفير الحوافز الإنتاجية التي تعمل على رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية؛
- توفير الاستقرار السعري محليا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء؛
- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة، وهو ما يمكن وصفه بهدف الإيرادات؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتحسين توزيع الدخول في قطاع الزراعة من ناحية وبين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى من ناحية أخرى وهو ما يمكن وصفه بالعدالة الاجتماعية؛
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير؛
- الحفاظ على البيئة وصيانة الموارد في إطار الاستدامة[1].

وتعتبر سياسة تحديد الأسعار الزراعية، سياسة الدعم، وسياسة الإعانة المالية وسياسة الأسعار التشجيعية، سياسة الأسعار الجبرية، سياسة ضريبة الدخل من أهم أنواع السياسة السعرية[2].

ثانيا: السياسة التسويقية والتجارة الخارجية

يتضمن التسويق جميع الخدمات والعمليات المرتبطة بنقل ملكية السلع من المنتج إلى المستهلك زمانيا ومكانيا، وغالبا ما يرافق الخدمات التسويقية تكاليف مضافة إلى سعر إنتاج السلعة المدفوعة من قبل المنتج، يطلق عليها التكاليف التسويقية التي ترتفع عند زيادة الخدمات والعمليات التسويقية التي يطلبها المستهلك، وعن زيادة عدد القائمين بهذه الخدمات ومحاولتهم الحصول على أرباح عالية وكذلك في حالة بعد الإنتاج عن المراكز الاستهلاكية مكانيا أو زمانيا.

نلاحظ أن الانتقال المادي للسلعة ينطوي على ثلاث أبعاد، بعد مكاني، بعد زماني و بعد المواصفات، فالسياسة التسويقية تهتم بانتقال المنتجات الزراعية من باب المزرعة وصولا إلى المستهلك النهائي أو موانئ التصدير.

وتهدف السياسة التسويقية إلى ما يلي[3]:

- استقرار أسعار باب المزرعة أو زيادتها؛

---

[1]- مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية- بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط-، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر، ط2، 2005، ص ص102-103.

[2]- للتفصيل أكثر انظر: - صالح العصفور، مرجع سابق، ص ص 10- 13.

- رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سابق، ص ص 39- 44.

[3]- للتفصيل أكثر حول هذه الأهداف انظر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات، التقرير الشامل، الخرطوم، السودان 2000، ص ص 38- 39.

- حماية المزارعين والمستهلكين من التجار الطفيليين؛
- تحسين الجودة ومعايير الحد الأدنى؛
- تطبيق هامش التسويق؛
- زيادة الأمن الغذائي.

نظرا لأهمية التسويق ودوره المحوري في تحقيق أهداف الإنتاج والأمن الغذائي والتجارة وتدعيم القدرة التنافسية، فقد أولته سياسات الإصلاح الاقتصادي اهتماما متزايدا إذ تم التركيز على تحرير الأسواق والأسعار والتجارة الداخلية بالاعتماد على آليات السوق وإعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص، وتقليل تدخل الدولة المباشر في التسويق وخوصصة المؤسسات الحكومية العاملة في مجال التسويق[1].

أما التجارة الخارجية الزراعية فلها دور مهم وفعال في الأمن الغذائي، إذ يظهر تأثيرها من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج واحتياجات الاستهلاك، وتقليل التفاوت في الإمدادات الغذائية وتعطي قوة دافعة للنمو الاقتصادي وتسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

ويمكن للسياسة الزراعية الخارجية أن تؤثر بشكل مباشر في القطاع الزراعي باستخدام الأدوات التالية[2]: التعريفة الجمركية، الإعانات، القروض، القيود على الكميات، الإنفاق الحكومي، الضرائب.

كما نشير أن المتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية كانت لها انعكاسات واضحة في تشكيل سياسات التجارة الخارجية، خاصة في برامج الإصلاحات الخارجية وما تضمنته من تحرير كلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية استيرادا وتصديرا، إذ تضمنت هذه الإصلاحات في بعض الدول العربية تخفيضات في الضرائب والرسوم الجمركية وتقليل التدخل الحكومي المباشر في التجارة وإعطاء دور رئيس للقطاع الخاص، واستهدفت سياسات التجارة الخارجية تنمية وتطوير الصادرات وترشيد الاستيراد والنفاذ إلى أسواق جديدة، والتوسع في الأسواق التقليدية وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى والتكتلات الإقليمية والالتزام بالاتفاقيات الإقليمية والدولية والثنائية[3]، وأصدرت التشريعات والقوانين المنظمَة للتجارة والمتلائمة مع الاتفاقيات التجارية الدولية.

ثالثا:سياسة الدعم والإعانات

تلجأ الحكومات أحيانا إلى سياسات لخفض أسعار الغذاء والسلع الزراعية إلى أقل من أسعارها السوقية المفترضة، بغية مساعدة محدودي الدخل والطبقة الهشة في المجتمع (السلع ذات الاستهلاك الواسع)، مع مراعاة مصلحة المنتجين من خلال تقديم تعويض لهم يغطي تكاليفهم الإنتاجية.

---

[1]- صالح العصفور، مرجع سابق، ص 88.

[2]- للتفصيل انظر: رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سابق، ص ص55-58.

[3]- أنظر: رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سابق، ص 46.

على الرغم من أن سياسة الدعم تعد حافزا سعريا للنشاط الزراعي لأنه يعوضها على الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك، ويمثل حافزا إنتاجيا يتعلق بالعمالة الزراعية وتوفيرها بأجور مناسبة، كما أن لسياسة الدعم بعد اجتماعي من خلال مقدرته على الارتفاع بالمستويات المعيشية للفئات ذات الدخل المنخفض فضلا عن عمله على تحسين القدرات الصحية للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي.

إلا أنه ينظر إليه كانحراف عن مفهوم السوق إلى حد بعيد فضلا عن النسبة الكبيرة التي يمتصها من ميزانيات الدول، مما حدا ببعض الدول إلى إلغاء أو التخفيض منه باعتباره مستنزفا للموارد وعبئا على الميزانية، كما يولد تشوهات في الأسعار النسبية، كما أنه أيضا يتأثر بمتغيرات خارجية مثل القمح في الدول العربية حيث ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية يؤدي إلى زيادة الدعم لتبقى الأسعار المحلية ثابتة، ويتخذ الدعم أشكالا متعددة منها ما هو صريح كتخفيض الهامش بين أسعار المنتجين والمستهلكين من خلال الإنفاق الحكومي أو ضمني عند تخفيض أسعار المنتجين دون المستويات التوازنية التي يمكن أن تسود عن طريق فرض ضرائب ضمنية على المنتجين، والواقع أن هذين الشكلين يطبقان في مختلف البلدان بالإضافة إلى الإعانات التي تستخدم في تمويل جزء من تكاليف الدعم الصريح.[1]

رابعا:سياسة البحوث الزراعية وسياسة المكننة[2]

تشير سياسة البحوث الزراعية إلى دور الدولة في توليد تكنولوجيا زراعية حديثة ونشرها بين الأسر الزراعية وحول المناهج البديلة للقيام بذلك، والبحوث الزراعية سلعة عامة تتطلب تمويلا من الدولة حتى في الدول التي تتبنى فلسفة اقتصاد السوق، وتنقسم البحوث الزراعية إلى بحوث زراعية رسمية التي تنقسم بدورها إلى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية وبحوث التكيف (تعديل التكنولوجيا لتتلاءم مع الظروف الزراعية)، أما مستويات تنظيمها فهي تشمل المستوى الدولي والوطني.

بالإضافة للبحوث غير الرسمية التي يقوم بها المزارعون أنفسهم، والتي تتضمن عمليات المواءمة التي ينجزها نظام البحوث الزراعية الرسمية والانتشار غير المخطط لأصناف نباتية التي لم تطلقها محطات البحوث، ابتكارات المزارعين الخاصة بهم فيما يتعلق باختيار الصنف، الممارسات الزراعية وكذا تصميم معدات المزرعة.

تستهدف سياسة البحوث الزراعية كأهداف عامة: زيادة الناتج (النمو)، العدالة والأمن الغذائي وأهداف وسيطية مثل زيادة غلة محصول الغذاء الأساسي، زيادة استقرارية الغلة، تأمين الاستدامة البيئية، التشغيل...

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 46.

[2]- قاسم محمد أبو دست، مرجع سابق، ص ص 23،29.

أما سياسة المكننة فتعرف بأنها إحلال قوة الجر الآلي محل القوة البشرية وهناك ثلاث أنواع من التقنيات الميكانيكية:

- استخدام معدات وآلات تزيد فعالية الطاقة البشرية أثناء أداء الأعمال والأنشطة الزراعية؛
- استخدام طاقة الحيوانات لأداء أعمال وأنشطة زراعية؛
- استخدام طاقة ميكانيكية (كهرباء، ديزل) لتشغيل معدات زراعية.

وتتميز المعدات والآلات (المكننة) بمجموعة من الخصائص تميزها عن المدخلات الأخرى كعدم قابليتها للتجزئة، كما تمثل خدماتها كتدفقات من استثمار رأس مال أولي ثابت (لا تستنفذ في دورة إنتاجية واحدة).

خامسا:سياسة الائتمان والري[1]

يقصد بالسياسة الائتمانية الزراعية هي تلك السياسة المتعلقة بتوفير القروض التي تستخدم لشراء المدخلات الزراعية وخصوصا المتغيرة منها، ويوجه هذا القرض لتعديل رأس المال العامل في الزراعة، وقد يأخذ شكلا عينيا أو نقديا وقد يكون عادة رسميا (الدولة) أو غير رسمي (مزارعون أغنياء، تجار).

أما الجهات المخول لها منح الائتمان الزراعي البنوك الزراعية التابعة للدولة أو الخاصة، التعاونيات ومجموعات المزارعين، هيئات التنمية الزراعية، هيئات المحاصيل والمشاريع...، وتستخدم في ذلك عدة أدوات منها تقليدية مثل معدلات الفائدة المنخفضة للقطاع الزراعي، توجيه الائتمان وأنظمة القروض المستندية، وأخرى حديثة مثل بناء مؤسسات ائتمانية ريفية ذات تمويل ذاتي مبني على تعبئة المدخرات الريفية واعتماد سعر فائدة على القروض يسمح للمؤسسات الائتمانية الريفية باجتذاب المدخرات الريفية وتغطية تكاليف معاملاتها، وتحسين معدلات استرداد القروض . وتهدف السياسة الائتمانية الزراعية إلى:

- تخفيف العقبات الحرجة التي تعيق نمو الناتج الزراعي (مثل نقص تمويل الاستثمارات)؛
- استبدال السوق المالية الريفية غير المكتملة والمجزأة (المتمثلة في المرابين)؛
- زيادة وتيرة تبني الفلاحين للتكنولوجيا الحديثة؛
- مساعدة صغار المزارعين في الحصول على القروض الزراعية؛
- تقديم قروض قصيرة الأجل بهدف سد الفجوة الموسمية أو المؤقتة في السيولة لدى صغار المزارعين (نظرا لأن البنوك التجارية تفضل تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل)،
- استخدام القروض الزراعية لتحقيق أهداف المساواة سواء داخل الريف أو بين الريف والمدينة، أو بين المناطق،

[1]– قاسم محمد أبو دست، مرجع سابق، ص 30–34.

- كسب ود المزارعين لأغراض انتخابية؛
- الاستفادة من سخاء الجهات الأجنبية المانحة للمساعدات؛
- إيجاد نظام مالي ريفي يتميز بالاكتفاء الذاتي، يعتمد على تحفيز الادخار لدى صغار المزارعين.

أما سياسة الري فتعرف بكيفية استعمال التكنولوجيا لزيادة الموارد المائية أو السيطرة عليها من أجل إنتاج المحاصيل، وتعاني إدارة المياه في البلدان النامية من سوء وتخلف الكادر العلمي والتقني.

لسياسة الري علاقة وطيدة بإدارة المياه من جانبي العرض والطلب، فإدارة العرض تشمل كافة الأنشطة اللازمة لتحديد مواقع المصادر الجديدة وتنميتها واستغلالها، وإدارة الطلب تشمل كافة الآليات اللازمة لتحقيق المستويات والأنماط الأفضل لاستعمال المياه.

إن عملية اختيار تكنولوجيا الري الملائمة تنبع من نمط الري المتبع وتتأثر بالعوامل التالية:

- إتباع تكنولوجية ري كثيفة العمل على تكنولوجية ري كثيفة رأس المال في الدول التي فيها وفرة نسبية في اليد العاملة؛
- استخدام تكنولوجية ري منخفضة التكلفة تستخدم الموارد المحلية وتتلاءم مع الاحتياجات المحلية؛
- لا يمكن النظر إلى الري السطحي والجوفي كبديلين تامين؛
- يواجه الري الجوفي معضلة تتعلق بالعلاقة بين معدل السحب من الطبقة المائية الجوفية ومعدل حقن الطبقة المائية الجوفية (تغذيتها)؛
- تأثير طبيعة المياه الجوفية على إمكانية اختيار تكنولوجيا الري المناسبة، وظهور الحاجة لخلط المياه الجوفية ذات الملوحة المرتفعة بمصادر مياه الري من القنوات للتغلب على مشكلة الملوحة التي تؤثر سلبا على غلة المحاصيل؛

وتهدف سياسة الري إلى تحقيق أهداف عامة تتمثل في:

- ✓ تنمية الناتج الزراعي؛
- ✓ تحقيق عدالة التوزيع لعوائد التنمية؛
- ✓ تحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ الاستدامة طويلة الأجل للمياه كمورد.

نشير في الأخير أن هناك مجموعة من السياسات الفرعية أو الإجراءات ذات العلاقة بأهداف السياسة الزراعية نذكرها فيما يلي[1]:

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، 2009، ص 76.

- سياسة الإصلاح الزراعي؛
- سياسات إدارة الموارد الطبيعية؛
- سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر؛
- سياسات حماية البيئة؛
- سياسات خدمات وقاية النبات؛
- سياسات الرعاية البيطرية وصحة الحيوان؛
- سياسات التأمين الزراعي؛
- سياسات تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

المبحث الثالث: دور الزراعة في تحقيق أهداف الألفية– النمو، تخفيض الفقر والجوع

بعد آخر تقرير للبنك الدولي حول الزراعة سنة 1983، وبعد25 سنة خصص تقريره لسنة 2008 للزراعة وكان موسوما بالزراعة من أجل التنمية (agriculture for development) ، في ظرف استثنائي يتسم بارتفاع الفقر وانعدام الأمن الغذائي(الجوع) وجاء استكمالا للجهود الدولية لتخفيض الفقر والجوع في حدود النصف حتى سنة 2015. إذ حسب التقرير فإن من كل 4 فقراء ثلاثة منهم يعيشون في الريف– ويعيش 2.1 مليار شخص بأقل من دولارين في اليوم و 880 مليون بأقل من 1 دولار يوميا، يعيش معظمهم على الزراعة لكسب العيش، هذه الحقائق جعلت البنك الدولي[1] يعيد تعريف كيفية استغلال الزراعة من أجل التنمية، من خلال تناول الفرص والتحديات المختلفة والمتنوعة التي تواجه الزراعة.

المطلب الأول: الأدوار الجديدة للزراعة في التنمية

[1]– لا يعتبر تقرير البنك الدولي 2008 هو الأول الذي أشار إلى الأدوار غير التقليدية للزراعة في التنمية، بل أن هناك دراسات أخرى تناولت الموضوع على غرار الدراسة التي قام بها Stringer (2001)، حيث عرضت هذه الدراسة تجارب واقتراحات وبعض الطرق الممكنة والوسائل التي توثق وتقيس وتحدد الدوال والقيم للدور الاقتصادي " غير التقليدي" الذي تلعبه الزراعة في عمليات التنمية، وقد تم عرضه للمناقشة خلال فعاليات ملتقى منظم بروما حول "الدور الاقتصادي للزراعة"، وكان هدفه إثارة النقاش للإجابة حول مجموعة من التساؤلات، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها في: الدور الاقتصادي للزراعة يكمن في مساهمة الأعمال الزراعية في التجارة المحلية وشركات الخدمات، والبنية الاجتماعية للتجمعات الريفية، التأثير المحتمل للتقنيات الحديثة، والتوتر الاقتصادي على المنظمات وسيطرة الموارد الزراعية، انظر :

-Randy Stringer, " How important are the 'non-traditional' economic roles of agriculture in development?", Center For International Studies, No. 0118, Adelaide University, AUSTRALIA, May 2001.

تزايد الاهتمام خلال السنوات القليلة الماضية من قبل الاقتصاديين وصناع السياسات بخصوص الدور الذي تلعبه الزراعة في التنمية الاقتصادية، على عكس ما كان ينظر لها في الماضي على أنها شريك سيئ في عملية التنمية، حيث أصبح اليوم ينظر لها على أنها أحد أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية في العوالم الثلاثة للزراعة التي يمكن تجليتها فيما يلي:

الفرع الأول: مبررات ضرورة اهتمام الدول النامية بالزراعية

لقد كان نمو القطاع الزراعي بمثابة نقطة البدء للثورة الصناعية التي انتشرت في البلدان من انجلترا في منتصف القرن الثامن عشر إلى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر، وفي السنوات الأخيرة، كان النمو الزراعي في الصين والهند وفييتنام بمثابة الشرارة التي انطلقت منها النهضة الصناعية، ويمكن تأكيد التجارب الناجحة لهذا التحول الهيكلي بالشواهد الدالة على ارتفاع الإنتاجية الزراعية الذي نجم عنه فائض في الإنتاج الزراعي (الذي ارتبط جزئيا بتمويل التنمية الصناعية)، وتهيئة الأسباب التي أدت إلى خفض أسعار المواد الغذائية. وفي سياق هذا التحول، تكمن المفارقة في أن ارتفاع نمو قطاع الزراعة كان أمراً ضرورياً لتحفيز نمو الاقتصاد الكلي، وهو ما أدى بدوره لاحقاً إلى انخفاض نصيب قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي[1].

ومن الناحية التقليدية تبين أن دور الزراعة كان سلبيا في الدول النامية وذلك استنادا على تجارب الدول المتقدمة، إذ أن عملية التنمية تحتاج إلى تحول هيكلي من النشاط الزراعي إلى أنشطة أكثر تعقيدا أي أنشطة مجتمع الصناعة والخدمات، حيث أسعار السلع الزراعية منخفضة مقارنة مع أسعار السلع الصناعية[2].

للزراعة*مقومات كثيرة تجعلها أداة فريدة للتنمية إذ يمكنها أن تعمل بتوافق مع قطاعات أخرى لتحقيق نمو أسرع والحد من الفقر والحفاظ على البيئة، إذ تساهم في التنمية كنشاط اقتصادي ومصدر دخل لكثير من سكان الريف خاصة وكمورد لخدمات حماية البيئة. فالزراعة باعتبارها نشاط اقتصادي يمكن أن تكون مصدرا لنمو الاقتصاد الوطني ومورد لفرص استثمار القطاع الخاص وحافز رئيسي للصناعات التابعة للزراعة والاقتصاد غير الزراعي الريفي، خاصة لما نعلم أن بلدان العالم النامي تنتج ثلثي القيمة المضافة الزراعية في العالم، حيث تساهم الزراعة في البلدان القائمة على الزراعة** بحوالي 29% من إجمالي الناتج

---

[1]- البنك الدولي، موجز السياسات، الزراعة والنمو والاقتصادي، تقرير التنمية في العالم 2008، ص 1 .

[2]- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ط1، ص400.

*- في هذا التقرير تتكون الزراعة من محاصيل ومواشي وحراجة زراعية وزراعات مائية.

**- تؤثر الزراعة في ثلاثة عوالم بارزة عالم قائم على الزراعة وعالم متحول وعالم قائم على اقتصاد المناطق الحضرية، وفي كل عالم منهم يختلف جدول أعمال التنمية من اجل الزراعة في ملاحقة النمو المستمر والحد من الفقر.

الوطني وتوظيف 65% من القوى العاملة، كما أن الإنتاج الزراعي مهم لتحقيق الأمن الغذائي لأنه مصدر دخل أغلبية فقراء الريف.

رغم ما سبق، إلا أن الوضع جد سيئ خاصة في عشرات البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، التي تجاوز عدد سكانها 200 مليون نسمة ولديهم إنتاج محلي متنوع إلى حد كبير وقدرة على التجارة، إلا أن السلع الغذائية القابلة للتبادل التجاري محدودة، كما أن هناك قيود على العملات الأجنبية لتلبية احتياجاتهم من خلال الصادرات، هذه البلدان معرضة لحالات نقص غذائي متكررة ومعونة غذائية مشكوك فيها ومن الضروري بالنسبة لهم زيادة وتوازن الإنتاج المحلي لتحقيق الأمن الغذائي[1].

أما الزراعة باعتبارها مصدر دخل، فنجد حوالي 86% من سكان الريف في العالم تعتمد مصادر دخلهم على الزراعة، كما أن 1.3 مليار من مناصب الشغل توفرها الحيازات الصغيرة والعمال المستأجرين ويطلق على ذلك "الرفاهية الاجتماعية الممولة من الزراعة"، ويحدث ذلك عندما يكون هناك تكدسات حضرية ومؤسسية تخدم المجتمعات الريفية القابلة للنمو، فمن إجمالي 5.5 مليار من سكان العالم النامي يعيش 3مليار في المناطق الريفية أي ما يقرب من نصف البشرية، ومن هؤلاء السكان الريفيين تقدر نسبة بحوالي 2.5 مليار من الأسر العاملة بالزراعة و1.5 مليار من أسر أصحاب الحيازات الصغيرة .

إن انخفاض معدلات الفقر في البلدان النامية من 28 % سنة 1993 إلى 22 % سنة 2002 كما يوضحه الشكل الموالي(1-4)، كان نتيجة أساسية لهبوط معدل الفقر الريفي(من 37% إلى 29%) بينما الفقر الحضري بقي تقريبا ثابتا عند نسبة 13%، وأن 80% من انخفاض معدلات الفقر الريفي مرتبطة بالظروف الأفضل في المناطق الريفية عن الهجرة الخارجية للفقراء، لذا وبالتناقض مع المفاهيم العامة لم تكن الهجرة إلى المدن هي الأداة الرئيسية للحد من الفقر الريفي العالمي[2]، علما أن هجرة السكان بشهادة أو بدون شهادة دراسية أو تعليم إلى المدن في دول إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية هو انتقال بمعدلات لم يسبق لها مثيل في التاريخ في أماكن أخرى في العالم، رغم ذلك فإن الحجم المطلق لسكان المناطق الريفية في معظم دول العالم الثالث سوف يستمر في الزيادة ليصبح أكبر من عدد السكان في الحضر، على الأقل خلال العقد القادم[3].

[1]- world bank, Agriculture for Development, world development report 2008 ,p 03

[2] - ibid, p03.

[3]- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص399.

الشكل رقم (1–4): ارتفاع عدد الفقراء في جنوب آسيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء 1993 – 2002 بمعدل (دولار واحد يوميا عند الخط الفقر)

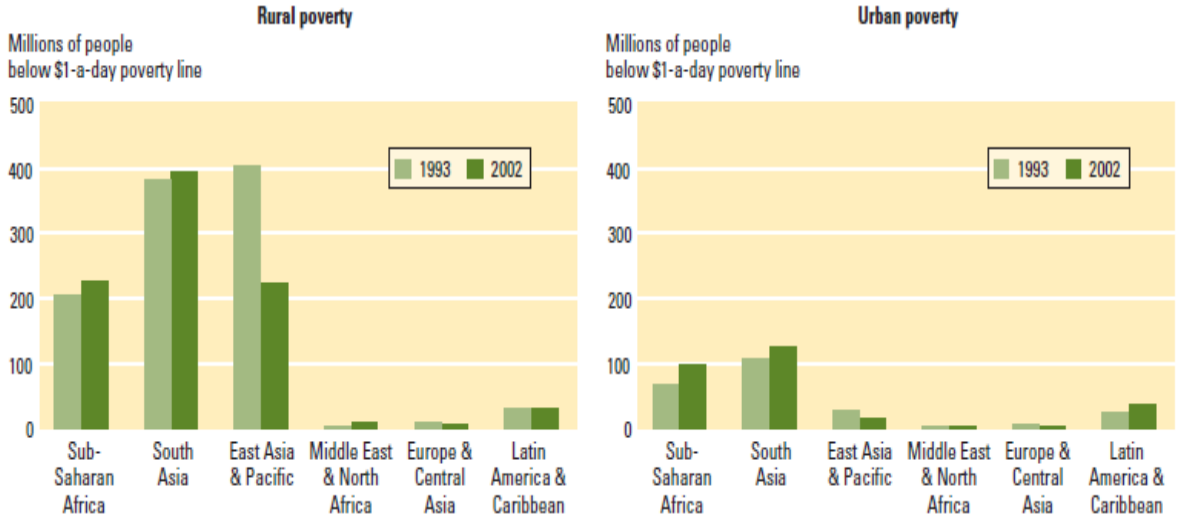

source: world bank, Agriculture for Development, world development report 2008,p:03

ومن المحتمل أن يتجاوز عدد الفقراء الحضر حتى عام 2040 في هذه الأقاليم التي تتركز فيها الأولوية الأساسية في توجيه الزراعة نحو الحد من الفقر[1].

أم الزراعة وحماية البيئة[*] فحتى وإن كانت مشاركة في التدهور البيئي من خلال الإستغلال السيئ للموارد الطبيعية – خاصة وأنها المستخدم الأكبر للمياه الذي تساهم في ندرته، كما لها دور أساسي في استنزاف المياه الجوفية وتغير المناخ في العالم مما يتسبب في ما يزيد عن 30 % من انبعاث الغازات من الصوبات الزراعية–، إلا أنها يمكن أن تساهم في حماية البيئة مثل عزل الكاربون غير المعترف به وغير المكافئ وإدارة مستجمعات المياه والحفاظ على التنوع الحيوي، ومع ازدياد الموارد وتغير المناخ والاهتمام بتكاليف حماية البيئة فالعمل كالمعتاد بالطريقة التي تستنزف فيها الزارعة الموارد الطبيعية ليس خيارا[2]، لذا فإنه من الضروري تصميم الأنظمة الزراعية لجعل فقراء الريف أقل عرضة لتغير المناخ، كما يجب إدارة العلاقة بين الزراعة وصيانة الموارد الطبيعية والبيئية بطريقة متكاملة لاستخدام الزراعة من أجل التنمية.

الفرع الثاني: مساهمة الزراعة في العوالم الثلاثة الريفية

كما أشرنا سابقا فإن الزراعة تؤثر في ثلاثة عوالم أساسية عالم قائم على الزراعة وعالم متحول وعالم قائم على اقتصاد المناطق الحضرية، وفي كل عالم منها يختلف جدول أعمال التنمية من أجل الزراعة في ملاحقة النمو المستمر والحد من الفقر، فالبلدان القائمة على الزراعة تمثل الزراعة المصدر الرئيسي للنمو،

[1] – world bank, Agriculture for Development, op.cit,p 04

[*] – سيتم تناول هذه النقطة بالتفصيل في الفصل الثاني.

[2] - world bank, Agriculture for Development, op.cit, p 04.

فهي تساهم بـ 32 % من نمو إجمالي الناتج المحلي في المعدل الطبيعي ومعظم الفقراء في المناطق الريفية (نسبة 70%)، هذه المجموعة من البلدان يسكنها 417 مليون من سكان الريف يتركزون بشكل رئيسي في إفريقيا جنوب الصحراء، تعيش نسبة 82% من سكانها في البلدان القائمة على الزراعة، فعلى الرغم من أن معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الزراعي كان قريبا من الصفر في أوائل فترة السبعينيات ثم ظل سلبيا حتى فترة الثمانينيات ومطلع التسعينيات، إلا أنه عرف نموا إيجابيا في السنوات العشر الماضية مما يوحي بانتهاء الركود الزراعي في إفريقيا جنوب الصحراء وتشير إلى إمكانية أن تصبح الزراعة محرّكاً دافعاً للنمو السريع وتقليص الفقر في هذه المنطقة[1].

أما البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول فلم تعد الزراعة مصدرا أساسيا للنمو الاقتصادي فهي تساهم بـ 7 % من نمو إجمالي الناتج المحلي، غير أن الفقر يبقى ريفي الأصل بشكل كبير (82 % من كل الفقراء)، تتمثل هذه المجموعة في الصين، الهند، أندونيسيا، المغرب ورومانيا ويسكنهم 202 مليون من سكان الريف، كما أن نسبة 98% من سكان الريف في جنوب آسيا 96% في شرق آسيا ودول الباسيفك و92% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يكوّنوا مجموعة البلدان السائرة على طريق التحول.

وأخيرا البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية تساهم الزراعة فيها بدرجة أقل في النمو الاقتصادي بنسبة 5% في المعدل الطبيعي، ومعظم الفقراء من الحضر ومع ذلك مازالت المناطق الريفية بها 45% من الفقراء، أما الأعمال الزراعية والصناعة الغذائية والخدمات فهي تساهم بما يعادل ثلث إجمالي الناتج المحلي، تشمل هذه المجموعة على 255 مليون من سكان الريف الفقراء الذين يتوزعوا على أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي والعديد من بلدان أوروبا وآسيا الوسطى.

نشير أن الدول يمكن أن تنتقل من نمط إلى نمط آخر، فالصين والهند انتقلوا من نمط البلدان القائمة على الزراعة إلى نمط مجموعة البلدان المتحولة في الـ 20 عام الماضية، بينما انجذبت اندونيسيا نحو النمط الحضري، كما أن بعض البلدان تتميز تباينات جغرافية حادة ومنها على سبيل المثال العديد من البلدان المتحولة والبلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية بهم مناطق قائمة على الزراعة (مثل بيمار في الهند وشيباس في المكسيك)، وتصنيف هذه الأقاليم الزراعية داخل البلدان يتم طبقا لمقوماتهم الزراعية وإمكانية دخولهم للأسواق.

وهكذا، فإن دور الزراعة في دفع النمو الاقتصادي إلى الأمام يتباين من بلد إلى آخر حسب العوالم الثلاثة، وهو دور تكون له أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقرا، أما في الاقتصاديات المتقدمة كاقتصادات

[1]– البنك الدولي، موجز السياسات ، الزراعة والنمو والاقتصادي، مرجع سابق، ص 1.

بلدان منظمة التعاون والتنمية يبلغ نصيب الزراعة أقل من 1.5 % من الناتج الاقتصادي الإجمالي . ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(1–2): خصائص الأنماط الثلاثة للبلدان سنة 2005

البيان	البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية	البلدان المتحولة	البلدان القائمة على الزراعة
سكان الريف (ملاين) 2005	255	2.220	417
نسبة السكان الريفيين (%)2005	26	63	68
إجمالي الناتج المحلي للفرد (2000) دولار 2005	3.489	1.068	379
نصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي (%) لعام 2005	6	13	29
النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الزراعي السنوي من عام 1993 – 2005 (%)	2.2	2.9	4.0
النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي غير الزراعي السنوي، من عام 1993– 2005 (%)	2.7	7.0	3.5
عدد فقراء الريف (ملايين) عام 2002	32	583	170
معدل الفقر الريفي لعام 2002 (%)	13	28	51

source: **world bank**, **Agriculture for Development**, **op.cit** ,**p:05**

ملاحظة: معدل خط الفقر هو 1.08 دولار في اليوم و حسب تكافؤ القوة الشرائية للدولار عام 1993.

الفرع الثالث: دور الزراعة في النمو الاقتصادي

علاقة الزراعة بالنمو الاقتصادي تناولته الكثير من الدراسات، وقد أبانت هذه الدراسات على وجود العلاقة في الاتجاهين، فالاتجاه الأول وهو دور الزراعة في النمو الاقتصادي فقد أثبتته النظرية الاقتصادية إذ أن تحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يؤدي إلى تحسن أداء القطاع الزراعي مما يجعله يساهم في زيادة النمو، أما الاتجاه الثاني وهو أثر النمو الاقتصادي عل القطاع الزراعي فيظهر من خلال تأثير أداء القطاع الصناعي، من خلال امتصاص فائض البطالة الناتج عن عصرنة قطاع الزراعة والطلب على المنتجات الغذائية.

وبالعودة إلى أهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني فنجدها تتباين تباينا واسعا، إذ أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(PIB) وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي، ونقصد به إعادة توزيع النشاط الاقتصادي من القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة إلى قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة، فيسمح ذلك بنمو اقتصادي أقوى مستدام وشامل، وما سبق ينتج عنه على الأقل أثرين هما:[1]

[1]– مختاري فيصل، مولاي علي هواري، أثر النمو الاقتصادي على أداء القطاع الفلاحي–حالة الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الثالث حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية "، 28/29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المدية، ص 2، نقلا عن:

- ارتفاع حصة القطاع الصناعي والخدمات من الناتج الداخلي الإجمالي، ما يترافق مع انخفاض مستمر لحصة الفلاحة.
- انخفاض حصة الفلاحة من العمالة وتحول العمال إلى القطاعات الأخرى الأكثر إنتاجية، وهو ما يعني أن التقدم الاقتصادي يؤدي حتما إلى انخفاض حصة الفلاحة في العمل والناتج الداخلي الخام، وسبب ذلك أن مرونة الطلب للدخل أكبر في حالة السلع والخدمات غير الفلاحية، أي أن ارتفاع الدخل سيمنح المستهلكون الأولوية للسلع والخدمات الصناعية وليس السلع الغذائية. وبشكل متناقض، هذا المسار يترافق مع ارتفاع في الدخل والانخفاض في الفقر لمن يعتمدون على الفلاحة في معيشتهم، ويعتبر الاقتصادي " arthum Lewis " من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا شرح هذا التناقض، حيث رأى التنمية الاقتصادية كمسار لتحرك عوامل الإنتاج من القطاع الزراعي الذي يتميز بالإنتاجية المنخفضة واستخدام تقنيات تقليدية نحو قطاع صناعي عصري يتميز بإنتاجية مرتفعة[1].

وحسب لويس "Lewis " فإن العلاقة بين الزراعة والنمو الاقتصادي تكمن في توفير العمالة ورأس المال للقطاعات غير الزراعية الناتجة عن زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي، وبهذا اعتبرت نظرية "لويس" كنداء للتصنيع لتبرير السياسات الحكومية التي فضلت حماية الصناعة الوطنية، وترجمت بصفة ضمنية أو صريحة بفرض ضرائب على القطاع الزراعي، إلا أن هذه النظرية فقدت مصداقيتها في التطبيق في كثير من الدول.[2]

ترجمت الأفكار السابقة في إطار سياسات حكومية، كان همها الوحيد تطوير القطاع الصناعي، دون مراعاة تأثيراتها على بقية قطاعات الاقتصاد، وحسب دراسة كان لها صدى واسع (Sachs 1985)، أرجع الجانب الأكبر في الفشل الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية في سنوات الثمانينات إلى التحيز في المصالح الحضرية والصناعية على حساب المصالح الزراعية في السياسة الاقتصادية لهذه الدول، علما أن الفلاحة لم تساهم أبدا ولم تكن سببا في الأزمة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية في سنوات الثمانينات، وكان أداؤها جيدا في السنوات التي سبقت الأزمة، وقدمت نتائج ممتازة في سنوات السبعينات إن لم تكن أفضل من

-La Transformation Structurelle En Afrique Centrale, Revue Thématique, Département Régional Centre (ORCE) Édition n° 2, Août 2013.

[1]- Cervantes-Godoy, D. et J. Dewbre, Importance Economique de l'agriculture dans la lutte contre la pauvreté, Éditions OCDE , 2010.

[2]- مختاري فيصل ومولاي علي هواري، مرجع سابق، ص 3 .

نظيرتها في الدول الآسيوية، وكانت النتائج الاقتصادية الكلية جيدة في دول آسيا حسب تفسير Sachs ، لأن المصالح الزراعية كانت تزن أكبر في الدول الأسيوية.[1]

عموما الحساسية بين الصناعة والفلاحة تظهر خلال المنافسة بين القطاعين والدور الممكن أن تلعبه كل واحدة في التنمية الاقتصادية بالإضافة، إلى الإمدادات التي يوفرها كل قطاع للآخر وانعكاساتها على كل قطاع وانعكاساتها على النمو الاقتصادي[2].

وحسب تقرير المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (1996 IFPRI Report) فقد وجد أن النمو الزراعي يعمل على تنمية الاقتصاد الوطني بكليته، فعندما يرتفع دخل المنتجين الزراعيين يقوموا حينئذ بالإنفاق على البنود غير الزراعية، وبالتالي يساعد على إنشاء فرص عمل في قطاعات أخرى بما فيها العاملون في المدن والمناطق الحضرية (القطاع الصناعي والخدمي)، وقد وجدت دراسات هذا المعهد أنه أمام كل دولار واحد زيادة في الإنتاج الزراعي في الدول النامية ينمو الاقتصاد الوطني كله بمقدار 2.32 دولار، كما يؤدي النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي إلى الإقلال من هجرة سكان الريف الفقراء والعاطلين إلى المدينة بحثا عن العمل، ويقلل الضغط على المناط الحضرية وبنيتها التحتية، كما يؤدي أيضا النمو الاقتصادي الزراعي إلى انخفاض أسعار الكساء والغذاء للسكان الحضريين[3]

وفي هذا السياق ومن أجل تحقيق التنمية الحضرية يستطيع واضعو السياسات أن يقوموا ببعض الإجراءات من أجل تدعيم النمو الاقتصادي الزراعي والغذائي وربط الحضر بالريف من خلال مسارين أساسيين[4]:

- ✓ إزالة السياسات التي تفضل المستهلكين الحضريين على المستهلكين الريفيين وعلى حساب المناطق الريفية مثل تضخم معدلات التبادل، وتضخم الضرائب على تصدير المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى القيود التجارية الأخرى، والسياسات الخاصة بالدعم الذي قد يؤدي إلى بيع السلع الزراعية بأسعار أقل من قيمتها السوقية؛
- ✓ مراعاة قضية التحول في الطلب على الغذاء الناتج عن ظاهرتي التصنيع والتحضر، وهنا يجب على واضعي السياسات أن يساعدوا المنتجين الزراعيين على تعديل إنتاجهم ليقابل الطلب الحضري من خلال تحسين الطرق الريفية والأسواق الريفية ووسائل الاتصال وبالاستثمار في التعليم والصحة، كما يجب التأكيد على أن برامج الدعم لا يمكنها أن تزيل الفقر المستديم في الحضر، وإنما يتم إزالتها من

---

[1]- للمزيد انظر: مختاري فيصل ومولاي علي هواري، مرجع سابق ، ص ص 3-4.

[2]- للتفصيل أكثر انظر: منظمة الأغذية والزراعة، انعدام الأمن الغذائي في العالم، أثر الزراعة على النمو، 2012.

[3]- محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 16.

[4]- نفس المرجع السابق، ص 16.

خلال السياسات التي تشجع النمو الشامل و التشغيل وزيادة الدخول في المناطق الريفية والحضرية على السواء مع مراعاة المزايا الهائلة التي توفرها المناطق الريفية بنظمها الزراعية والغذائية للمناطق الحضرية .وهو ما يعزز طرح أن التنمية الزراعية هي أساس أي تنمية اقتصادية شاملة لما تحققه من عدالة توزيع المداخيل.

الفرع الرابع: دور الزراعة في الحد من الفقر

للنمو الزراعي القوي ميزة في الحد من الفقر عبر كل أنماط البلدان، حيث تشير التقديرات عبر البلدان إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن الزراعة هو على الأقل ذو تأثير مضاعف في الحد من الفقر مثل نمو الناتج المحلي الناشئ خارج الزراعة.

وقد أظهر تحليل تفصيلي أُجري لبيانات تتعلق بتجربة النمو على سبيل المقارنة بين البلدان، أن النمو الزراعي يحد من الفقر في أوساط أفقر فئات الفقراء شريطة ألا يكون عدم المساواة في المداخيل مفرطا، وفي بلدان الدخل المنخفض فقيرة الموارد(باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) يؤدي وجود معدل معين لنمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة النمو الزراعي إلى خفض الفقر بقدر أكبر خمس مرات مما تُحدثه جرعة مماثلة من نمو الناتج المحلي الإجمالي ناجمة عن نمو القطاعات غير الزراعية، وفي أفريقيا جنوب الصحراء تكون فعالية النمو الزراعي أكبر 11 مرة؛ وهكذا، تظل زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية أمرا حاسم الأهمية للحد من الفقر بطريقة فعالة من حيث التكاليف، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل[1].

بالنسبة للصين إجمالي النمو الناشئ عن الزراعة يقدر بـ 3.5 (ثلاثة أضعاف ونصف) في فاعلية الحد من الفقر عنه في النمو الناشئ خارج الزراعة، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية قدر النمو بزيادة قدرها 2.7 مرة أكثر، أما النمو الزراعي السريع الذي يتبع الابتكارات التكنولوجية في الهند (والذي أظهر انتشار في تنوع العائدات المرتفع) وفي الصين تبع النمو الزراعي تطورات مؤسساتية (مثل نظام تحديد مسؤولية الأسرة وتحرير السوق)، وتبع كل هذا انخفاضات كبيرة في الفقر الريفي، وحديثا جدا في غانا ساهمت الأسر الريفية بنسبة كبيرة في هبوط حاد في الفقر حدث تدريجيا من خلال النمو الزراعي[2].

وعموما يُحتمل أن يكون دور النمو الزراعي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ذلك أن نصيب القوة العاملة الزراعية أكبر بكثير من نصيب الناتج الاقتصادي الذي يتأتي من الزراعة، وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا كان نصيب مجموع السكان النشطين اقتصاديا في الزراعة 66% في

[1] – منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، ص30.

[2] – world bank, Agriculture for Development, op.cit, p6.

عام 2009، أي أكثر من ضعف نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، معنى ذلك وجود ميل إلى أن يكون للناس الذين يعملون في الزراعة ذوو مداخيل أدنى، وهو ما يتسق مع حقيقة أن الفقر يتركز في المناطق الريفية، ولأن الكثير من الفقراء يعملون في الزراعة، فإنه يُحتمل بدرجة أكبر أن يشمل النمو الزراعي الفقراء ويفيدهم أكثر من النمو في القطاعات غير الزراعية[1]. كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم(1-5): أثر النمو الزراعي على دخل الفقراء في 42 بلد (1981 – 2003)

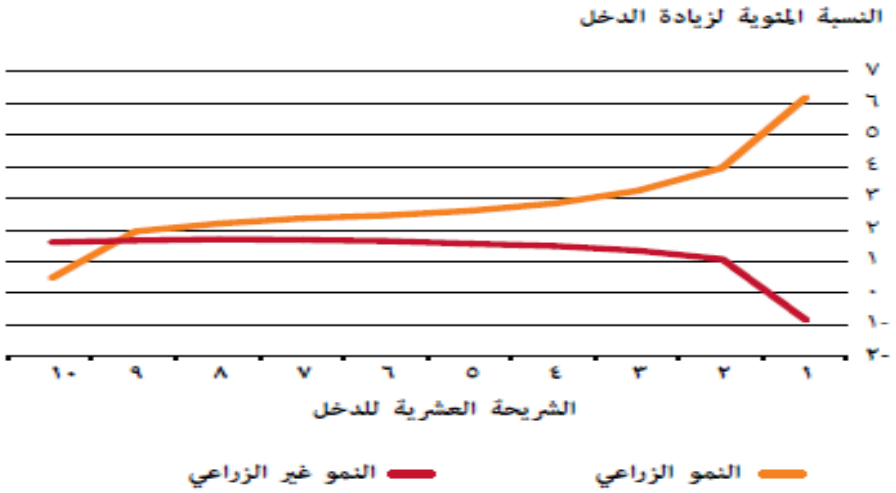

المصدر:منظمة الزراعة والتغذية، إنعدام الأمن الغذائي في العالم،كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي،2011 ، ص42.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الزيادة في النمو الزراعي على دخل الفقراء أقوى وأكثر إيجابية من الزيادة المماثلة في النمو غير الزراعي، وهذا يمكن للزراعة أن تكون القطاع الرائد للنمو ككل في البلدان القائمة على الزراعة، وما يدعم وجهة النظر هذه – أن للزراعة سجل قوي كأداة للحد من الفقر، خاصة في البلدان القائمة على الزراعة في المنطقة الإفريقية جنوب الصحراء– حجتان:

أولا: في العديد من هذه البلدان، يبقى الغذاء قابل للتجارة بشكل غير كامل بسبب التكلفة المرتفعة للتعاملات وبسبب سيطرة السلع الغذائية التي يتم الاتجار فيها بشكل طفيف مثل الجذور والدرنيات والحبوب المحلية، لذلك فالعديد من هذه البلدان توفر غذائها لنفسها بكمية كبيرة، حيث يحدد الإنتاج الزراعي سعر الغذاء والذي بدوره يحدد تكاليف الأجور والتنافس بين القطاعات القائمة على التعاملات التجارية، بهذا يصبح إنتاج السلع الغذائية هو مفتاح النمو.

[1]– منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، مرجع سابق، ص30.

ثانيا: الميزة النسبية في القطاعات الفرعية القائمة على التعاملات التجارية سوف تظل في نطاق الأنشطة الأولية (وهي الزراعة والتعدين)، والمعالجة الزراعية لسنوات عديدة بسبب منح المصدر ومناخ الاستثمار الصعب للمصنعين.

لهذا السبب يجب أن تكون استراتيجية النمو لمعظم الاقتصاديات القائمة على الزراعة مستمرة في دفع الزراعة للأمام لعدة سنوات قادمة، فالتاريخ يعج بقصص نجاح الزراعة كأساس للنمو، فكان النمو الزراعي هو النذير ببدء الثورات الصناعية التي انتشرت عبر بلدان العالم بدءا من انجلترا في منتصف القرن الثامن عشر وحتى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر، وحديثا جدا كان النمو الزراعي السريع في الصين والهند وفيتنام هو النذير بنهوض الصناعة، وبالمثل للفقر فالقوى الخاصة بالزراعة كعنصر أساسي للنمو المبكر تعد جيدة[1].

ومع ذلك كانت الزراعة تستغل بشكل بسيط من أجل التنمية بالتوازي مع تلك النجاحات،كان هناك العديد من تجارب الفشل في استغلال الزراعة من أجل التنمية، فمازالت العديد من البلدان القائمة على الزراعة يظهر لديها ضعف في معدل النمو الزراعي للفرد وتحول هيكلي بسيط (ويعني ذلك نصيب متدني للزراعة في إجمالي الناتج المحلي ونصيب متزايد في الصناعة والخدمات مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي للفرد).

ويسري نفس الشيء على المناطق الشاسعة داخل البلدان من كل الأنماط، فالنمو السكاني السريع قلص حجم الرقعة الزراعية وخفض معدل خصوبة التربة، كما أن الفرص الضائعة من تنوع الدخل والهجرة تسببوا جميعا في حجز جبري حيث تبقى قوى الزراعة من أجل التنمية خاملة، كما يقع اللوم على السياسات التي تفرض ضرائب مفرطة على الزراعة، ويعكس هذا الاقتصاد السياسي الذي تظهر فيه اليد العليا للمصالح الحضرية؛ ومقارنة مع البلدان الناجحة في التحول في الوقت الذي يتوفر فيه لديها نصيب كبير للزراعة في إجمالي الناتج المحلي، يظهر لدى البلدان القائمة على الزراعة انخفاض الإنفاق العام في الزراعة كنصيب من إجمالي الناتج المحلي الزراعي (بمعنى أن هناك 4% في البلدان القائمة على الزراعة في عام 2004 مقارنة بـ 10% في عام 1980 في البلدان المتحولة كما يوضحه الشكل الموالي(1-6).

كما أن ضغوط الأزمات الغذائية المتكررة أيضا تجعل الميزانيات العامة وأولويات المتبرعين تميل مباشرة نحو توفير احتياطي من الغذاء، بدلا من الاستثمارات في النمو وتحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع الدخول، وحيثما تشكل النساء أغلبية أصحاب الحيازات الصغيرة يظهر الفشل في إطلاق مقوماتهم الكاملة في الزراعة ويصبح عامل مساعد على انخفاض النمو والأمن الغذائي.

[1] - world bank, Agriculture for Development, op.cit, p07

الشكل رقم (1-6): ارتفاع الإنفاق العام على الزراعة وارتفاع نصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي في الدول المتحولة.

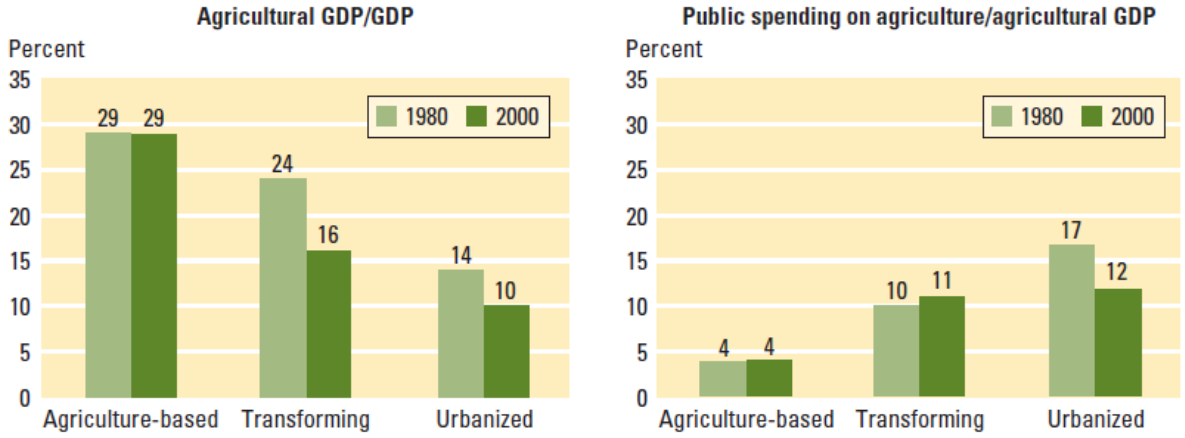

source: world bank, Agriculture for Development, op.cit ,p7

هناك رؤية جديدة للزراعة من أجل التنمية تعيد تعريف أدوار المنتجين بشكل رئيسي، من خلال المنتجين الذين يبقون في الغالب أكثر المنتجين فاعلية وبالأخص عند تآزرهم وانتظامهم، ولكن عندما لا تستطيع تلك المنظمات أن توازن بين الإنتاج والتوزيع فإن الزراعة التجارية كثيفة العمالة يمكنها أن تكون أفضل شكل للإنتاج، كما أن معارض أسواق العمل الفعالة هي الأداة المفتاحية للحد من الفقر الريفي، أما القطاع الخاص فيقود منظمة سلاسل القيمة التي تجلب السوق لصغار المزارعين والمزارع التجارية، أما الدولة ومن خلال دعمها للأشكال الجديدة للسلطة، تصحح إخفاقات السوق وتنظم التنافس وتشارك بشكل إيجابي استراتيجي في الشركات العامة والخاصة لتنمية التنافس في قطاع الأعمال الزراعية وتدعم التضامن الأكبر لأصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الريفيين، وهذه الرؤية الجديدة تجعل للزراعة دور مهم في جدول أعمال التنمية.

المطلب الثاني: الأدوات الفعالة في استغلال الزراعة من أجل التنمية[1]

يمكن للزراعة أن تكون المصدر الرئيسي للنمو في البلدان القائمة على الزراعة ويمكنها أن تحد من الفقر وتحسن التنمية في كل الأنماط الثلاثة للبلدان ولو بطرق مختلفة، ويتطلب كل هذا تحسين وضعية الأصول لفقراء الريف، من خلال التنافس بين صغار المزارعين والإبقاء عليهم وتنويع مصادر دخلهم وتحسين سوق العمل والاقتصاد غير الزراعي الريفي وتسهيل الهجرة الناجحة خارج الزراعة.

[1] – للتفصيل أكثر انظر: - world bank, Agriculture for Development, op.cit, chapters(4 -9)
.

إن زيادة إمكانية حصول الأسر على مختلف الأصول من المعايير الرئيسية للقدرة على المشاركة في الأسواق الزراعية لتأمين مصادر الرزق في الزراعة التي توفر الطعام، والأصول المحورية الثلاثة هي الأرض والماء ورأس المال البشري، ومع ذلك غالبا ما تتقلص أصول فقراء الريف بسب النمو السكاني، التدهور البيئي والتجريد من الملكية بسبب المصالح المسيطرة، والتحيزات الاجتماعية في السياسات وفي توزيع السلع العامة.

الفرع الأول: الأرض والماء

أولا: الأرض: يمكن لأسواق الأراضي وبالأخص أسواق الإيجارات أن تزيد من الإنتاجية وتساعد الأسر على توزيع دخولهم وتسهل لهم الخروج من أعباء الزراعة، ومع تقدم المزارعون في العمر تتنوع الاقتصاديات الريفية، ومع زيادة الهجرة تصبح هناك حاجة لأسواق فعالة للأراضي لنقل الأرض إلى المزارعين المنتجين، وتسهل المشاركة في القطاع غير الزراعي الريفي والهجرة بعيدا عن الزراعة، ولكن في العديد من البلدان التي بها حقوق ملكية غير مؤمنة وتنفيذ ضعيف للعقود والقيود القانونية الصارمة، يُقوض أداء أسواق الأراضي ويسبب إخفاقات كبيرة في إعادة توزيع كلا من الأرض والعمالة، مما يؤدي إلى عدم المساواة في الحصول على قطعة أرض، لذلك هناك حاجة إلى شبكات الأمان والحصول على ائتمان بنكي لتقليل الضغط على بيع الأراضي عندما يواجه المزارعون أزمات.

يمكن تطوير إصلاح الأراضي من إمكانية مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق، والحد من عدم المساواة في توزيع الأراضي وزيادة الفاعلية والتنظيم بحيث يصبح هناك اهتمام بحقوق المرأة، إذ إن إعادة توزيع الممتلكات الكبيرة التي تعاني من قصور في استعمالها بهدف الإبقاء على المزارعين، يمكنها أن تحقق نتائج جيدة إذا صاحبها إصلاحات لتأمين التنافس للمستفيدين وهو شيء كان يصعب تحقيقه. وكمثال على ذلك، قلصت الصين من الفقر بسرعة قصوى أثناء الثمانينيات وحتى أواسط التسعينيات من القرن العشرين وهي فترة اتسمت بنمو زراعي قوي، لأنها بدأت من وضع اتصف بالمساواة نسبياً في إمكانية الحصول على الأرض الزراعية ورأس المال البشري، ومع ازدياد عدم المساواة على مر الوقت تباطأت عملية الحد من الفقر، والعكس حدث في أجزاء من أمريكا اللاتينية بسبب عدم المساواة في توزيع الأراضي وبسبب هيمنة الزراعة الممكننة، إذ كانت العلاقة بين الإنتاجية والحد من الفقر أضعف بكثير، فقد نمت الغلة بسرعة ولكن الفقر الريفي لم يتغير إلا بشكل ضئيل[1].

لذا فنمو الغلة والحد من الفقر على سبيل المثال، قد سارا جنباً إلى جنب في الصين التي يتسم فيها توزيع الأراضي بالمساواة نسبياً كما أشرنا، وعلى العكس من ذلك؛ ففي الهند يتسم توزيع الأراضي بدرجة

[1]– منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، مرجع سابق، ص32.

أكبر من عدم المساواة، لم يؤد نمو الغلة إلى إطلاق عملية الحد من الفقر ومن نقص التغذية بقدر كبير مماثل.

ثانيا: المياه: الحصول على المياه والري هو أمر رئيسي محدد لإنتاجية الأرض وثبات الإيرادات، لذا إنتاج الأرض المروية هو أكثر من ضعف إنتاج الأرض التي تروى بالأمطار في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، حيث توجد نسبة 4% من المنطقة التي تنتج بمياه الري مقارنة بـ39 % في جنوب آسيا و29 % في شرق آسيا، ومع تغيرات المناخ التي تؤدي إلى زيادة الشكوك في الزراعة القائمة على الري بمياه الأمطار وانخفاض وانصهار الأنهار الجليدية، يصبح الاستثمار في مخزون المياه حرج إلى حد كبير مع ندرة المياه وارتفاع تكاليف خطط الري الضخمة، إذ توجد العديد من الفرص لتدعيم الإنتاج من خلال تجديد الخطط الموجودة والتوسع في الخطط الصغيرة وحصاد المياه.

الفرع الثاني: التعليم والرعاية الصحية

أولا: التعليم: رغم أهمية الأرض والمياه كأصلين في المناطق الريفية، لكن غالبا ما يكون التعليم هو أكثر الأصول قيمة لسكان الريف، فلا بد من توفير التعليم في المناطق الريفية إذا أريد لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يشاركوا في الأسواق، نظراً لأنه لا يمكن لصغار المزارعين أن يتاجروا في السلاسل المعقدة إذا كانوا إما غير ملمين بالقراءة والكتابة أو بمبادئ الحساب، وإما يفتقرون إلى القدرة على تنظيم الإمدادات وإلى الثقة اللازمة للدخول في شراكات مع المشترين.

ولاغتنام الفرص في الزراعة الجديدة والحصول على وظائف ذات مهارات مرتفعة، بدء العمل في الاقتصاد غير الزراعي الريفي والهجرة بشكل ناجح، وبالرغم من أن مستويات التعليم في المناطق الريفية تميل إلى الانخفاض بشكل محبط في كل أنحاء العالم، إلا أن نصيب التعليم للذكور الريفيين هو أربع سنوات وأقل من ثلاث سنوات للإناث الريفيات في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهنا يجب أن تتكفل السياسات بإصلاح انعدام المساواة بين الجنسين وأوجه انعدام المساواة الأخرى بخصوص إمكانية الحصول على الأصول والموارد من أجل تحقيق فوائد طويلة الأجل تعود على النساء وأسرهن[1].

كان تحسين التعليم الأساسي الريفي بطئ عن المناطق الحضرية، إلا أنه يمكن دعم التعليم من خلال حوالات نقدية مشروطة بالحضور في المدرسة (كما في بنجلادش، البرازيل والمكسيك) ومع ذلك، فإن جودة التعليم الريفي يتطلب مزيد من الجهود والتحسينات، منها توسيع تصور مفهوم التعليم ليشمل

[1]– منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، مرجع سابق، ص35.

التدريب الذي يمكن أن يقدم المهارات الفنية والعملية النافعة في الزراعة الجديدة والاقتصاد الريفي غير الزراعي.

ثانيا: الرعاية الصحية: الإنتشار الواسع للأمراض والموت بسبب مرض وفيروس الايدز(خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء) يمكن أن يقلل بشدة من الإنتاج الزراعي ويدمر مصادر العيش، والأغلبية العظمى المصابة من الناس بفيروس الأيدز يعملون في الزراعة، وهناك هدف من السياسة الزراعية وهو التجاوب مع حالات الإصابة بفيروس الأيدز في إطار دعم التوافقات مع صدمات العمل وتوعية الأيتام، وهناك الأمراض التي تنتقل عن طريق الحيوانات مثل أنفلونزا الطيور التي تفرض تهديدات على صحة البشر، لذلك؛ فالتنسيق الأفضل لجداول أعمال الزراعة والصحة يمكن أن يثمر عن مكاسب كبيرة للإنتاج و الرفاهية.

الفرع الثالث: زيادة إنتاجية واستدامة الحيازات الصغيرة، مهارات للمشاركة في خلق فرص عمل ريفية وتوفير شبكات الأمان

أولا: زيادة إنتاجية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة: يعتبر تحسين الإنتاج والربح واستدامة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة السبيل الرئيسي للخلاص من براثن الفقر، من خلال استغلال الزراعة من أجل التنمية، ويتطلب ذلك مجموعة منظمة متوسعة من أدوات السياسة الزراعية وهي:

- ✓ تحسين محفزات السعر وزيادة الكم والكيف للاستثمار العام؛
- ✓ تحسين أداء أسواق المنتجات والمستلزمات؛
- ✓ تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية وتقليل التعرض لمخاطر غير آمنة؛
- ✓ تعزيز أداء منظمات المنتجين؛
- ✓ تطوير الابتكار من خلال العلم والتكنولوجيا؛
- ✓ زيادة الاستدامة الزراعية وجعلها دعامة قوية للخدمات البيئية؛

ثانيا: اقتصاد ريفي نشط ومهارات للمشاركة في خلق فرص عمل ريفية: مع النمو السكاني السريع و التوسع البطيء في فرص العمل الزراعية، يعتبر خلق فرص عمل في المناطق الريفية تحد ضخم ولا يلقى الاهتمام المناسب، إذ ما بين 45% و60% من قوة العمل الريفي تشتغل في الاقتصاد الريفي غير الزراعي في آسيا وأمريكا اللاتينية، أما في المنطقة الإفريقية جنوب الصحراء، مازال العمل الحر في الزراعة إلى حد بعيد هو النشاط السائد لقوة العمل الريفية خاصة المرأة، لكن مع النمو السكاني السريع في الريف وتقلص حجم الحقول، سوف تحتاج مسألة التوظيف إلى معالجات جديدة هناك.

وهذا يستدعي زيادة التركيز على دمج أصحاب الحيازات الصغيرة* في الأسواق، لأنها تتيح فوائد عديدة، فهي لن تساعد فقط على تلبية الطلب على الأغذية مستقبلا بل إنها ستسهم أيضا في تحسين الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الريفية والحضرية، وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستتيح فرصا إضافية لإقامة روابط مع الاقتصاد الريفي غير الزراعي، بالنظر إلى أن من المحتمل أن يستخدم أصحاب الحيازات الصغيرة معظم دخلهم الإضافي في شراء منتجات وسلع منتَجة محليا[1].

يقدم سوق العمل الريفي احتمالات التوظيف للسكان الريفيين في الزراعة الجديدة وفي القطاع الريفي غير الزراعي، لكن تتوفر فرص العمل بشكل أفضل للعمال ذوي المهارات ولا تتوفر للنساء ذوي المستوى التعليمي البسيط، ومن الممكن أن تكون الهجرة هي الوسيلة لرفع الدخل للعمال المهرة المؤهلين أو يمكنها أن تكون إحلال بسيط للفقر للمقيمين الآخرين في البيئة الحضرية.

فمن أولويات السياسة الزراعية توفير فرص عمل في كل من الاقتصاد الريفي للمكونات الأساسية للاقتصاد غير الزراعي والريفي وغير الريفي النشط، من خلال زراعة سريعة النمو ومناخ جيد للاستثمار، غير أنه من الخطر ربط الاقتصاد المحلي بأسواق أكبر، من خلال تقليل تكاليف التعاملات التجارية والاستثمار في البنية التحتية وتوفير خدمات للأعمال ومعلومات السوق.

ثالثا: توفير شبكات الأمان: من خلال توفير المعونة الاجتماعية للفقراء لزيادة كلا من الكفاية والإنعاش الاجتماعي، ومن خلال أرباح الكفاية للحد من تكلفة إدارة المخاطر ومخاطر نزع الرسملة DECAPITALIZATION عن الأصول للتجاوب مع الصدمات.

تنتج أرباح الرفاهية الاجتماعية من الدعم المقدم للمتعايشين مع الفقر الدائم من خلال المعونة الغذائية أو تحويل الأموال، مثلا تقدم البرازيل وجنوب إفريقيا ومعظم البلدان في أوروبا وآسيا الوسطى صناديق المعاشات الريفية التساهمية حماية للمسنين، وتسهل من النقل المبكر لملكية الأرض للجيل الجديد...، وأظهرت هذه السياسات أن لديها تأثيرات إيجابية مهمة على الصحة والتعليم للأحفاد متلقي المعاشات.

تعتبر شبكات الأمان مثل برامج أجرة العمل المضمونة والمعونة الغذائية أو تحويل الأموال، وظيفة تأمينية في حماية معظم المعرضين للصدمات، إذ يجب أن تكون هذه البرامج منظمة لكي لا تؤثر في سوق

---

* – من الناحية التاريخية، ثبت أن أصحاب الحيازات الصغيرة هم فاعلون رئيسيون في تلبية الطلب على الأغذية، مثلاً في الصين وإندونيسيا وفييتنام؛ خلال 20–40 سنة ماضية كان أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر كفاءة بصورة نمطية من المزارعين أصحاب المزارع الكبيرة، واستشرافاً للمستقبل، فمن المحتمل أن يكون إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر كفاءةً في حالة المنتجات الأكثر كثافة في العمل مثل الخضروات.

[1] – منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، مرجع سابق، ص35.

العمل المحلي والاقتصاد الغذائي ولكي لا تتسبب في عقبات العمل للمستفيدين، ومن أجل الوصول إلى أصحاب الحاجة الملحة "في الوقت المناسب"، ومع تغير اعتماد الحكومات وبرامج المتبرعين في العقدين الماضيين على التحويلات كأدوات للحد من الفقر والتحول بشكل كبير لأسلوب التقييم، تم اكتساب الكثير من الخبرات عن كيفية تحديد الأهداف بصورة أفضل وتقويم هذه البرامج من أجل فاعلية أكبر.

المطلب الثالث: التطبيق الأمثل لجداول أعمال الزراعة من أجل التنمية[1]

يعكس متابعة البلد لجدول أعمال الزراعة من أجل التنمية تحديد البلد ما يفعله وكيف يفعله، كما يتطلب ما يقوم به (البلد) سياسة عمل تتركز على سلوك المنتجين ومنظماتهم والقطاع الخاص، وتنفيذ ذلك يتطلب سلطة فعالة لحشد الدعم السياسي، والتي تتركز مرة أخرى على سلوك العملاء والحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمتبرعين والمؤسسات الدولية.

الفرع الأول:تحديد جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية

يتمثل جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية فيما يلي:

أولا: فتح وإتاحة السبل للخلاص من براثن الفقر: يمكن أن يتم الخلاص من براثن الفقر من خلال زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، التوظيف الزراعي، التوظيف أو العمل الحرفي، الاقتصاد الريفي غير الزراعي والهجرة خارج المناطق الريفية أو بعض من ذلك الدمج.

لجعل الزراعة أكثر فاعلية في دعم النمو المستمر والحد من الفقر يبدأ ذلك بمناخ سياسي اجتماعي، سلطة ملائمة وأساسيات سليمة للاقتصاد الكلي، عند ذلك يتطلب تحديد جدول أعمال لكل نمط بلد استنادا على توحيد الأهداف الأربعة لمعين السياسة كما يوضحه الشكل رقم (1-7)كما يلي:

[1]- للتفصيل انظر: world bank, Agriculture for Development, op.cit, chapters (10-11)

الشكل رقم(1–7): الأهداف الأربعة الأساسية لجدول أعمال الزراعة من أجل التنمية

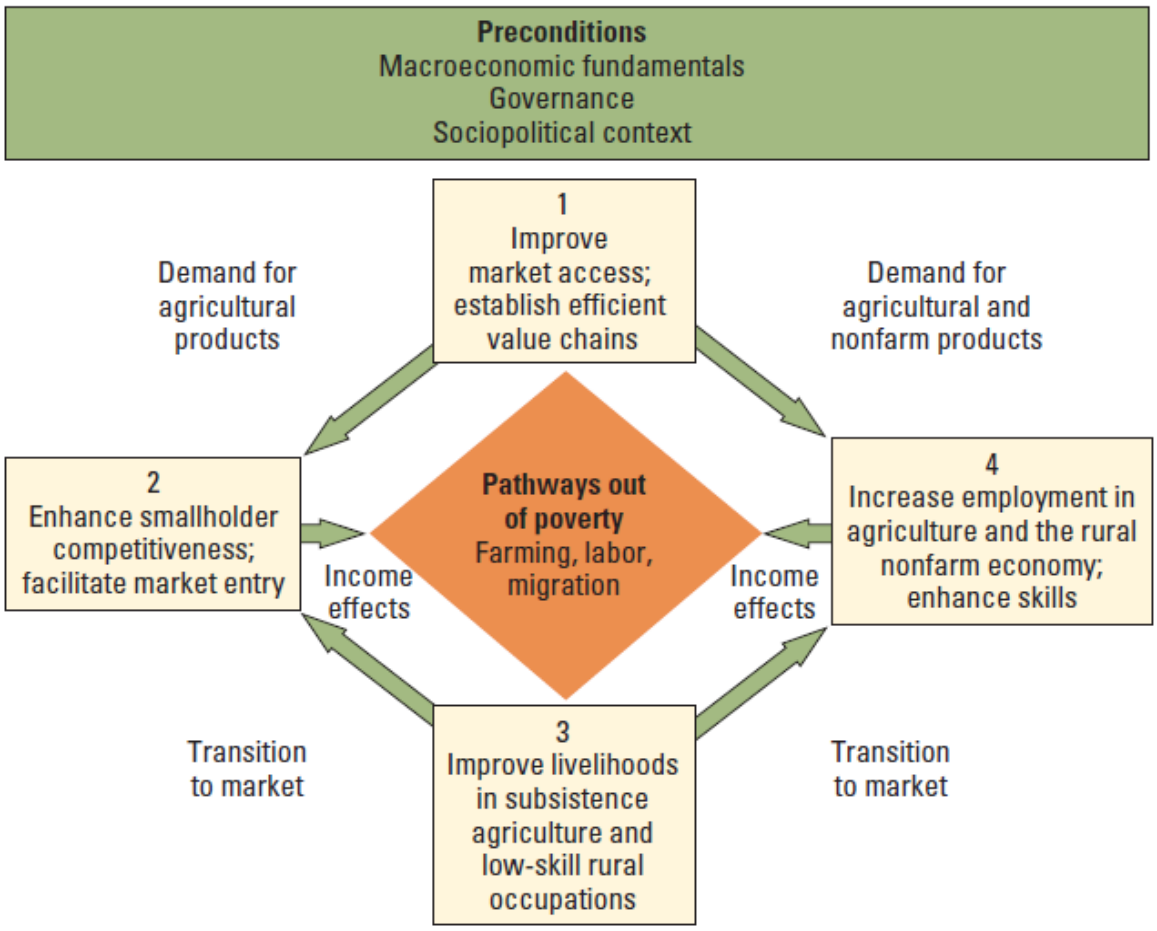

source: world bank, Agriculture for Development, op.cit,p:19

الهدف 1: تحسين إمكانية المشاركة في الأسواق وتأسيس مجموعة قيمة فعالة.

الهدف 2: تعزيز قوة تنافس أصحاب الحيازات الصغيرة المشاركة في الأسواق.

الهدف 3: تحسين المعيشة في الزراعة من أجل الكفاف والوظائف الريفية التي تتطلب مهارات بسيطة.

الهدف 4: زيادة فرص العمل في الزراعة وفي الاقتصاد الريفي غير الزراعي وتعزيز المهارات.

عند استغلال الزراعة من أجل التنمية ينبغي على البلد أن يضع جدول أعمال به الخصائص التالية:

✓ **تأسيس الأوضاع الأولية**: بدون وجود السلم الاجتماعي، السلطة الملائمة والأساسيات الإقتصادية السليمة، لا يمكن لجدول أعمال الزراعة أن تطبق بشكل فعال، هذا كان مفقود بأكمله في البلدان القائمة على الزراعة حتى منتصف التسعينات وبالأخص في المنطقة الإفريقية جنوب الصحراء؛

✓ **التكامل**: يشكل جدول الأعمال الأهداف الأربعة الأساسية استنادا على بيئة البلدان وتحديد المؤشرات التي تساعد على مراقبة وتقييم التقدم نحو كل هدف للسياسة؛

- ✓ **الاختلاف:** تختلف جداول الأعمال حسب نمط البلد، ويظهر انعكاس الاختلافات في الأولويات والأوضاع الهيكلية عبر عوالم الزراعة الثلاثة، إذ يجب أن تكون جداول الأعمال معدة طبقا للمتطلبات المحددة للبلد من خلال استراتيجيات زراعية وطنية مع مشاركة موسعة من حملة الأسهم وأصحاب المصالح؛
- ✓ **الاستقرار:** يجب أن تكون جداول الأعمال مستقرة بيئيا للحد من كل أثر للزراعة على البيئة وأيضا لدفع النمو الزراعي مستقبلا ؛
- ✓ **الجدوى:** من أجل تطبيق والحصول على أثر فعال، يجب أن تتوافق السياسات والبرامج مع أوضاع الجدوى السياسية والقدرات الإدارية والقدرة على تحمل النفقات المالية.

ثانيا: تحقيق النمو والأمن الغذائي في البلدان القائمة على الزراعة: تساهم المنطقة الإفريقية جنوب الصحراء بنسبة تزيد عن 80% من السكان الريفيين في البلدان القائمة على الزراعة، بالنسبة لهؤلاء مع وجود إمكانية التجارة في الغذاء والميزة التنافسية في القطاعات الفرعية الأساسية، يجب أن تكون أرباح الإنتاجية الزراعية هي الأساس للنمو الاقتصادي الوطني والأداة للحد من الفقر الحاد وأداة للأمن الغذائي.

يفرض ما سبق تحد هائل على الحكومات والمجتمع الدولي، فقد ارتفع النمو الزراعي من 2.3 % في الثمانينات إلى 3.8% ما بين عامي 2001– 2005، وبدأت معدلات الفقر الريفي في الهبوط حيثما بدأ النمو الزراعي، لكن النمو السكاني السريع يمتص الكثير من الأرباح مما يقلل نسبة الفرد من النمو الزراعي بمعدل 1.5%، رغم ذلك فإن النمو السريع والحد من الفقر متاحين الآن لكنهما يتطلبان التزامات ومهارات وموارد.

يهدف جدول أعمال منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى تعزيز النمو، من خلال تحسين القدرة التنافسية لأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق ذات المقومات المتوسطة والمرتفعة، حيث ترتفع عوائد الاستثمار، في الوقت الذي تضمن فيه مصادر المعيشة والأمن الغذائي للمزارعين القائمين على الزراعة من أجل الغذاء، ومن أجل دفع الزراعة يتطلب ذلك تحسين إمكانية المشاركة في الأسواق وسلسلة الأسواق الحديثة النامية، كما يتطلب ذلك أيضا ثورة إنتاجية قائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة التي تتخصص في إنتاج السلع الغذائية الأساسية وتشمل أيضا الصادرات التقليدية وغير التقليدية، كما أن هناك حاجة للاستثمارات طويلة الأمد في الأرض وإدارة المياه لتعزيز مرونة أنظمة الزراعة خاصة للأفراد القائمين على الزراعة من أجل الغذاء في البيئات النائية والمحفوفة بالمخاطر، ويتطلب كذلك رسملة النمو الزراعي لتنشيط الاقتصاد الريفي غير الزراعي في إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري والخدمات، لذا يجب أن يتضمن جدول الأعمال الدور الكبير للمرأة كمزارعة للمنتجات الزراعية والتجارة في الأسواق المحلية.

تعكس بيئة المنطقة الإفريقية جنوب الصحراء أربعة أوجه متميزة لجدول أعمال الزراعة من أجل التنمية هي:

- ✓ يجب على النهج متعدد القطاعات أن يضم التعاون بين أنماط التكنولوجيا مثل (تكنولوجيا الحبوب، المخصبات، وتربية الماشية)، وإدارة المياه الدائمة والتربة، والخدمات المؤسساتية (التأمين، والخدمات المالية)، وتنمية رأس المال البشري مثل (التعليم والصحة) حيث جميعا مرتبطون بتنمية السوق؛
- ✓ يجب أن تكون التنمية الزراعية لا مركزية لكي تشمل الجميع وفقا للأوضاع المحلية، ويتضمن المناهج التي يعتمدها المجتمع للتعامل مع المرأة التي تشكل أغلبية المزارعين في الإقليم وتلعب دورا مهما؛
- ✓ يجب أن تكون جداول الأعمال منسقة عبر البلدان لتوفير سوق موسع ولتحقيق اقتصادات الإنتاج الضخم في خدمات مثل البحث والتطوير؛
- ✓ يجب أن تعطي جداول الأعمال الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ لاستمرار النمو.

يتطلب جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية استقرار الاقتصاد الكلي، سياسات لتحفيز المنتجين والتجارة والاستثمارات العامة خاصة في البنية التحتية والطرق والاتصالات، وكذا تحسين إمكانية المشاركة في السوق والبحث والتطوير...

ثالثا: الحد من تباينات الدخل الريفي والحضري والفقر الريفي للدول المتحولة: في البلدان المتحولة ذات الكثافة السكانية لـ 600 مليون فقير ريفي و2.2 مليار من السكان الريفيين، كانت القطاعات غير الزراعية هي الأسرع نموا في العالم، أما التركيز الأساسي للزراعة من أجل التنمية هو تقليص التباينات بين الدخل الريفي والحضري والحد من الفقر الريفي كما هو موضح في الشكل 1-8، وعلى الرغم من ازدياد الاهتمام السياسي بتقليص التباينات في الدخل، إلا أن هناك ضغوط قوية لاستغلال أفضل لقوى الزراعة من أجل التنمية.

في هذه البلدان تقع الزراعة بشكل حصري في أيدي أصحاب الحيازات الصغيرة، كما أن استمرار الضغوط السكانية يعكس التقلص السريع في أحجام الأراضي الزراعية، فيصبح الأمر حرج لدرجة أنهم يمكن تعرضهم للمساومة على الحياة لو أن فرص العمل خارج نطاق الزراعة غير متاحة، وأصبح التنافس على الحصول على الماء كبير جدا مع تزايد المتطلبات الحضرية وإضاعة الجودة بسبب السرقات.

بسبب الضغوط السكانية وقيود الأرض، يجب على جدول أعمال البلدان المتحولة أن تحشد كل الإمكانيات للخلاص من الفقر مثل: الزراعة، التوظيف في الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الريفي غير الزراعي والهجرة، كما يجب أن تقدم الأسواق التوسع السريع للمنتجات مرتفعة القيمة وخاصة منتجات البساتين والدواجن والأسماك والألبان، مما يتيح فرصة لتنويع أنظمة الزراعة وتنمية قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة

ليكون قادر على التنافس، كما يمكن المشاركة في أسواق التصدير للمنتجات غير التقليدية، لأن البلدان المتحولة لديها ميزة نسبية في الأنشطة المقتصرة على العمالة والإدارة، كما لدى العديد من البلدان مستويات مرتفعة من الفقر في بعض الأقاليم تتطلب بنية تحتية أفضل وتكنولوجيا تناسب هذه الأقاليم.

الشكل رقم(1–8): ارتفاع تباين الدخل الحضري والريفي في معظم البلدان المتحولة للزراعة

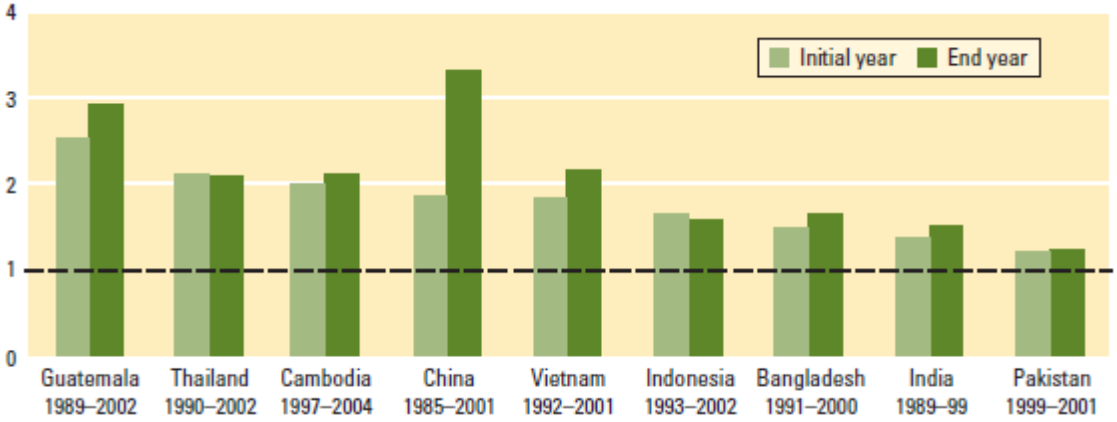

source: **world bank**, **Agriculture for Development**, **op.cit**, **p**:21

رابعا: البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية: من خلال ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بأسواق الغذاء الحديثة وتوفير وظائف جيدة، والهدف الأساسي من ذلك هو الرسملة –في ظل التوسع السريع لأسواق الغذاء المحلية الحديثة والقطاعات الفرعية الزراعية المزدهرة– للحد بقوة من الفقر الريفي الباقي والذي يعد مرتفع بشكل كبير.

البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية بها 32 مليون فقير ريفي يمثلون39% من كل الفقراء، بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة يعد تنافسهم في توريد السلع للمتاجر الكبيرة (التي تبيع الغذاء بالتجزءة) تحد كبير يتطلب التوافق مع المعايير الصارمة وتحقيق معدل جيد في تسليم السلع، ولأجل ذلك تظهر أهمية فاعلية منظمات المنتجين، ومن الاستثناءات الملحوظة عدم التساوي في حجم الأراضي بأمريكا اللاتينية والذي يعيق أيضا مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة، ولذلك فزيادة إمكانية صغار المزارعين من الأصول وخاصة الأرض الزراعية وعند تلبية مطالبهم في المجتمعات غير العادلة، يمكن أن يعزز من حجم وقدرة التنافس لقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة.

الفرع الثاني: تطبيق جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية

حسب البنك الدولي يتم تطبيق جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية وفقا لما يلي:

أولا:عقبات الزراعة من أجل التنمية: يعترض جدول أعمال التنمية من أجل الزراعة عقبتين للتنفيذ، العقبة الأولى هي إدارة الاقتصاد السياسي للسياسات الزراعية للتغلب على تحيزات السياسة، قلة الاستثمار

وسوء الاستثمار، أما العقبة الثانية فهي تعزيز السلطة من أجل تطبيق السياسات الزراعية وبالأخص في البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي والبلدان المتحولة، والتي تحصل السلطة بسببها على نقاط تقييم أقل . كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(1-9): تقييم السلطة في البلدان القائمة على الزراعة والبلدان المتحولة

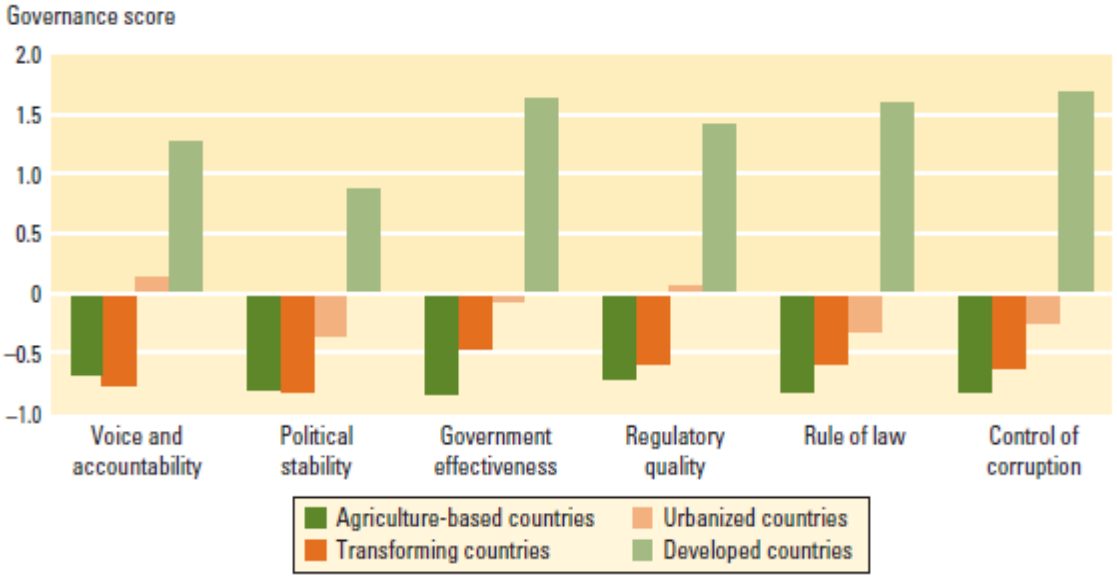

source: **world bank**, **Agriculture for Development**, **op.cit**, **p:23**

أصبحت الإمكانيات متاحة اليوم أكثر مما كانت عليه في عام 1982، حيث تقلص التحيز المناهض للزراعة في سياسات الاقتصاد الكلي نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الموسعة، ومن المحتمل أن تستفيد الزراعة من الإصلاحات الأخرى العامة للحكومة والتي هي الآن محسومة في جدول الأعمال مثل اللامركزية وإصلاحات إدارة القطاع العام، لكن الإصلاحات المخصصة لاستغلال الزراعة من أجل التنمية لم تطبق بشكل موسع حتى الآن، يوجد أيضا دليل على أن الاقتصاد السياسي قد تغير من أجل الزراعة والتنمية الريفية، هو أن كلا من منظمات المجتمع المدني الريفي والقطاع العام في مجموعة القيمة في الزراعة VALUE CHAIN هم أقوى مما كانوا عليه في عام 1982.

لقد زادت الديمقراطية والسياسة الإسهامية من إمكانيات أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء الريفيين لزيادة مشاركتهم السياسية، أصبح قطاع الأعمال الزراعي الخاص أكثر تذبذبا خاصة في البلدان المتحولة والبلدان القائمة على الاقتصاد الحضري.

انضمت عوامل جديدة قوية لمجموعة القيمة الزراعية لها مصلحة اقتصادية في القطاع الزراعي النشط والمزدهر ولهم مشاركة في الشؤون السياسية، ومع ذلك لا يمكن لهذه الأوضاع المحسنة وحدها أن تضمن الاستغلال الأكثر نجاحا للزراعة من أجل التنمية، حيث يجب أن تلبي مطالب أصحاب الحيازات الصغيرة عند مناقشة الشؤون السياسية، كما يجب على صناع السلام والمتبرعين أن يغتنموا هذه الفرص الجديدة.

ثانيا: الدور الجديد للدولة: أصبحت إخفاقات السوق منتشرة خاصة في البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي، كما أن هناك حاجة لسياسة عامة تضمن النتائج الاجتماعية المرغوبة، للدولة دور في تنمية السوق وتوفير السلع الأساسية العامة وتحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص وفي إدارة أفضل للموارد الطبيعية من خلال تقديم محفزات وتحديد حقوق الملكية، كما هناك حاجة ملحة لتقوية قدرة الدولة في أدوارها الجديدة للتنسيق بين القطاعات والمشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتطبيق جداول أعمال الزراعة من أجل التنمية، في معظم البلدان تحتاج وزارات الزراعة إلى إصلاحات عميقة لإعادة توضيح أدوارهم وتطوير قدراتهم من جديد، هناك نماذج جديدة بدأت في الظهور، مثلا أصبحت دولة أوغندا رائدة في التعاقد خارج الخدمات الاستشارية من خلال إعطاء منظمات المنتجين رأي عند مسح الديون.

ثالثا: تقوية المجتمع المدني والديمقراطية: يمكن لمجتمعات "القطاع الثالث" المنتج ومنظمات حملة الأسهم والمنظمات غير الحكومية أن يقوموا بتحسين تمثيل فقراء الريف، ويمكن لمنظمات المنتجين أن تعطي حق التصويت السياسي لصغار المزارعين، والمساهمة في صناعة السياسة وتأسيس وكالات يمكن الاعتماد عليها من خلال المشاركة في صناعة السياسة الزراعية ومراقبة الميزانية والتعاون في تحقيق السياسة الزراعية، كما أن حرية المشاركة وحرية الصحافة والاستثمار في رأس المال الاجتماعي للمنظمات الريفية بما فيهم منظمات المرأة لها أهمية لتحسين السلطة.

رابعا: خليط من الخدمات المركزية واللامركزية: من خلال تقريب الإدارة من السكان الريفيين، تمثل اللامركزية العامل المهم للتعامل مع الأوضاع المحلية وخارجية المنشأ للزراعة وخاصة التوسع، لكن ليست كل الخدمات الزراعية تكون لامركزية، حيث أن البعض من هذه الخدمات مثل البحث العلمي وتعقب أمراض الحيوانات لها اقتصاديات إنتاج ضخمة مهمة تحتاج المؤسسات اللامركزية إلى دراسة سيطرة الأقلية المحلية المتحكمة من السكان، ففي الهند مثلا ساعد حجز المقاعد للمرأة في المجالس المحلية على استهداف أفضل للاستثمارات العامة للمتطلبات الخاصة بالنوع (ذكر/أنثى) وانخفض معدل الفساد، في مكان آخر من خلال مراجعة الحكومة للنتائج التي ينشرها الإعلام واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للحفاظ على السجل، ومشاركة معلومات التنمية التي تنبثق من المجتمع يمكنها أن ترفع إمكانية المجتمعات الريفية ومستوى معرفتهم المحلية في القدرة على الإبداع وتطوير رأس المال الاجتماعي.

خامسا: تحسين فاعلية المتبرع: في البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي نجد المتبرعين لهم تأثير فوق العادة في 24 بلد من المنطقة الإفريقية جنوب الصحراء، إذ تمثل مساهمات المتبرعين على الأقل 28% من إنفاق التنمية الزراعية وأكثر من 80% في بعض البلدان، توفر الاستراتيجيات الزراعية التي تديرها الدولة والاستراتيجيات الموسعة للحد من الفقر، إطار عمل للمتبرعين ليوحدوا توجيه دعمهم للقطاع الزراعي، وذلك من خلال استغلال الإنفاق العام للحكومة وأنظمة توفير الاحتياجات كآليات لبرنامج التطبيق،

فعلى المستوى الإقليمي يوفر برنامج التنمية الزراعية الإفريقي المتكامل أولويات لتنسيق استثمارات المتبرعين، فعلى الرغم من هذه الجهود الوطنية والإقليمية التي تقدم إطارات عمل للدعم المقدم من أجل الزراعة، إلا أن التقدم في التنفيذ كان بطيء.

سادسا: إصلاح المؤسسات العالمية: لا يمكن لجداول أعمال الزراعة من أجل التنمية أن تحقق نتائجها بدون التزامات دولية أفضل وأكثر، وأهداف الألفية التي تلتزم بالقضاء على الجوع والفقر والمحافظة على البيئة وتوفير الأمن وإدارة الصحة عالميا لن يتم استكمال كل ذلك بدون الزراعة، إذ يتضمن جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية عدد وافر من الأبعاد مثل وضع قواعد عادلة للتجارة الدولية والاتفاق على معايير الإنتاج وحقوق الملكية الفكرية وتوفير التكنولوجيا الحديثة من أجل الفقراء، وتجنب الأمور الخارجية السلبية مثل أمراض الماشية والحفاظ على التنوع الحيوي في العالم والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.

هناك حاجة للإصلاحات والابتكارات لتسهيل تنسيق أكبر عبر الوكالات الدولية، ومع العوامل الجديدة في الساحة الدولية بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال وجمعيات الأعمال الخيرية الإنسانية.

كما يتطلب تنفيذ جدول الأعمال الدولي مجموعة من الترتيبات المؤسساتية، أما المؤسسات المتخصصة مثل الفاو ومعهد بحوث سياسات الغذاء الدولي... يمكنهم تقديم دعم والتزامات طويلة الأمد من خلال تطوير فاعليتهم والتنسيق بين الوكالات، يمكن للشبكات المشتركة بين القطاعات والمتخصصة أن تتجاوب بسرعة مع حالات الطوارئ مثل السيطرة على مرض أنفلونزا الطيور، واغتنام الفرص الناشئة مثل التحصين الحيوي من خلال المحاصيل المعززة بالمغذيات.

وفي حالات أخرى، نجد أن الأولويات الدولية السائدة مثل التكيف مع تغيرات المناخ وحتى معونة المتبرعين المتزايدة المقدمة للزراعة ربما تعمل بشكل أفضل، لذا فإن تنفيذ جدول الأعمال الدولي ليس فقط مجرد مصلحة شخصية والذي تمدد في أنحاء العالم كلها، فهو أيضا مسألة مساواة وعدالة بين البلدان النامية والمتقدمة وبين أجيال الحاضر والمستقبل.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نجد أن التنمية الزراعية هي إحدى فروع التنمية الاقتصادية الشاملة، وأن هذه الأخيرة تطورت تطورا كبيرا ومستمرا، كما أنها تعددت بتعدد نظرة من تناولوها وأنها تختلف عن النمو وأنه ضمن محصلتها، أما نظرياتها فتراوحت بين نظرية النمو المتوازن التي تنص على ضرورة تدخل الدولة عن طريق الاستثمارات الواسعة التي تسمح بتوسع السوق، إلا أن هذه النظرية لا تناسب الدول النامية لأنها تحتاج إلى موارد ضخمة، وبين نظرية النمو غير المتوازن التي تقضي باختيار قطاعات رائدة لها ارتباطات خلفية وأمامية قوية وتكثيف الاستثمار فيها التي من شأنها تحريك القطاعات الأخرى، ونظرا لفشل هاتين النظريتين في تحقيق التنمية الشاملة في كثير من الدول النامية، ظهرت نظريات أخرى تحاول أن تقدم حلولا لإخفاقات النظريات السابقة مثل نظرية الحاجات الأساسية ونظريات التنمية المستقلة...، لقد اهتمت جل النظريات السابقة بالتصنيع وأهملت دور الزراعة بل ضحت بالتنمية الزراعية في المراحل الأولى للتنمية، حتى وإن أشارت إلى دور الفائض الزراعي في تحريك التنمية في هذه المرحلة (المدرسة الكلاسيكية للتنمية)، على الرغم أن الشواهد بينت أن للزراعة دور مهم في التنمية الاقتصادية، بل أكثر من ذلك كما أشار البنك الدولي في تقريره حول الزراعة سنة 2008، على أنها لا تزال قادرة على أخذ زمام المبادرة وأن تكون المصدر الرئيسي للنمو خاصة في الدول القائمة على الزراعة (32% من الناتج المحلي)، كما أنها المصدر الرئيسي للأمن الغذائي لأي دولة، فضلا عن قدرتها على مجابهة الفقر وتخفيف الجوع.

نتج هذا الإهمال للتنمية الزراعية عن النظرة القاصرة التي اهتمت بالجانب المادي دون الجانب الاجتماعي، والمتولدة أساسا عن غياب مايسمى بالعقيدة الزراعية، لذلك كانت معظم السياسات الزراعية– التي تأثرت بأكثر من فلسفة اقتصادية– تهدف إلى تحقيق أقصى إنتاج زراعي(جانب مادي) دون النظر إلى الجوانب الإجتماعية والبيئية.

لقد أضرت كثيرا تلك السياسات الزراعية بالموارد الطبيعية المنتجة للغذاء بالإضافة إلى زيادة الفقر في الدول النامية خاصة في المناطق الريفية فيها، مما حدا بالكثيرين بضرورة مراجعة نماذج التنمية السائدة واستبدالها بنماذج أكثر استدامة للموارد وأكثر عدالة بين الأجيال وهو ما سمي بالتنمية المستدامة والتنمية الزراعية المستدامة. وهذا ما سنتناوله في الفصل اللاحق.

الفصل الثاني

التنمية الزراعية المستدامة وعوامل تفعيلها

تمهيد

لازالت الشعوب تصبو إلى تحسين نوعية حياتها والتخفيف من معاناة الأغلبية منها وإشباع حاجاتها المختلفة والمتزايدة عبر الزمن، والتي لم تلب كلها ببساطة لأن الفقر والجوع واللامساواة لا تزال منتشرة في كثير من مناطق العالم؛ وفي الوقت نفسه نجد أن الفكر التنموي الحديث لم يكن في يوم من الأيام عقيما فهو لا يزال يمد البشرية بنماذج وسياسات ونظريات للتنمية التي من شأنها أن تحقق الرفاه للناس وخاصة المحرومين منهم.

وهكذا فإن المتتبع للفكر التنموي الحديث يجده قد تطور تطورا سريعا وهاما وفي اتجاه تخفيف معاناة الأغلبية الواسعة من جماهير الناس خاصة الفقراء، وتوفير حاجاتهم الأساسية، وتوسيع الفرص أمامهم لإرضاء طموحاتهم، وهذا ما تضمنته "استراتيجية توفير الحاجات الأساسية" وما تلاها من نظريات كان آخرها ما سمي "استراتجية التنمية المستدامة"، والتي تعتبر آخر حلقة في سلسلة الفكر التنموي الحديث. بالإضافة إلى ما سبق ذكره، انصب الاهتمام كذلك بالجوانب المتعلقة بكيفية الحفاظ على إنتاجية الموارد الطبيعية وبنوعية البيئة، باعتبار المحافظة عليها وترشيد استخدامها عاملان مهمان لاستدامة مصادر النمو، وهكذا ظهر مفهوم الاستدامة وتضمنته كل السياسات والقطاعات الإقتصادية فنجد النمو المستدام والسياحة المستدامة، والتنمية الصناعية المستدامة والتنمية الزراعية المستدامة.

ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي ارتبط به مفهوم الاستدامة وذلك لعدة أسباب: السبب الأول هو أن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تأثرا بالتغيرات التي طرأت على الموارد الطبيعية حتى وإن كان مشاركا في الأضرار التي لحقت بالموارد الطبيعة- رافق التنمية الزراعية(الثورة الخضراء) آثارا سلبية خاصة فيما يتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية نتيجة تكثيف الإنتاج الزراعي، والاستخدام المكثف للمبيدات الكيميائية بأنواعها المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تدهور خصوبة التربة وتعريتها، وحدوث خلل في توازن النظم البيئية، وظهور العديد من المشكلات التي تهدد حياة الإنسان-، مما جعل النماذج التقليدية للتنمية الزراعية غير قادرة على الاستمرار في إنتاج الغذاء الكافي والصحي للجيل الحالي والأجيال اللاحقة نتيجة الاستنزاف والهدر وطرق الاستغلال غير المستدامة، والسبب الثاني هو أن الفقر هو ريفي بالدرجة الأولى في كثير من الدول النامية، والزراعة هي أهم نشاط سكان الريف وبالتالي الزراعة هي الوحيدة الآن – كما أشار البنك الدولي – القادرة على استئصال الفقر، والسبب الآخر هو أن التنمية الزراعية المستدامة هي مفتاح التنمية الشاملة المستدامة في كثير من الدول النامية كون الزراعة فيها هي المورد الأساسي باعتبارها الأكثر سكانا (70%) ويجب عليها توفير الغذاء لهم بعيدا عن ضغوط المساعدات الأجنبية وبالتالي معالجة موضوع الفقر، بالإضافة إلى المحافظة على الموارد وصيانتها حتى يتسنى للأجيال القادمة استخدامها.

المبحث الأول: الإطار الفكري للتنمية المستدامة

لقد كان لإخفاقات نظريات التنمية، التي تجسدت في استمرار نمو الفقر والتهميش تدمير الموارد الطبيعية، وإفساد البيئة...، انتقال اهتمام الدول من المزيد من النمو لتلبية حاجات الجيل الحالي إلى تلبية حاجات مختلف الأجيال (الحالية واللاحقة)، وهو ما يعني تغيير في مضمون ومرتكزات التنمية، ساهم في هذا التغير ظهور اتجاهات وحركات فكرية بيئية التي تعمل على وضع السياسات التي تحقق ذلك، جاعلة حماية الموارد الطبيعية أساسًا لعملها، وهي تسعى بذلك إلى تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

تعتبر فكرة التنمية المستدامة الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين، فهي متعددة الاستخدامات متنوعة المعاني فقد تناولها الاقتصاديون، والبيئيون، والاجتماعيون، والبيولوجيون...، وهو ما يستدعي الوقوف عندها من أجل تعريفها، وبيان خصائصها وأبعادها.

الفرع الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة

رغم حداثة مفهوم التنمية المستدامة في الأدب الاقتصادي حيث ظهرت بشكل واضح في العقد الأخير من القرن الماضي، إلا أن إرهاصاتها الأولى وجذورها الفكرية تمتد إلى ستينات القرن الماضي، وتعزى بداية الجدل حول علاقة البيئة بالاقتصاد إلى راشل كارسن (Rachel carson) في كتابها الربيع الهادئ (silent spring) الصادر سنة 1962. وقد أسهم بالنقاشات المبكرة حول البيئة كل من بولدنك (boulding) سنة 1966 و أهرلشز (ehrlichs) عام 1970 وآخرون مثل كولد سميث 1972 و فورستر 1971 وشوماخر 1973.

وتعد الدراسة التي أصدرها ميدوز (Meadaus) وآخرون عام 1972 من أهم ما صدر من دراسات بهذا الشأن[1]، وكشفت دراسة "ميدوز" أن التنمية الاقتصادية في الدول النامية والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يجري على حساب البيئة، حيث كان ذلك سببا أساسيا في تفاقم مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية ومشكلة التلوث، وغيرها من المشكلات البيئية، والتي قد تؤدي إذا استمرت إلى انتهاء الحياة على وجه الأرض في مدى زمني ليس ببعيد.

واستجابة لهذه الجدلية قدم التقرير الأول المنبثق على نادي روما والموسوم بـ "حدود النمو" في سنة 1970 لفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي، محدثا بذلك نقاشات حادة بين البيئيين الذين كانوا في

[1]- نواز عبد الرحمان الهيتي، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2010، ص 38.

بدايات نشاطهم العالمي وأنصار النمو الصفري[1] وبين دعاة مهما كان الثمن(...)، وفي محاولة للتوفيق بين النزعتين (التنمية الاقتصادية وحماية البيئية) فقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها حول البيئة والتنمية البشرية في 5-17 جوان 1972 في "ستوكهولم" وكان موضوع المؤتمر الرئيسي البيئة البشرية والتفاعلات بين البيئة وقضايا التنمية، حيث أوصى بضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة، وانبثق عنه مفهوم التنمية *الملائمة* للبيئة المصاغ من طرف السيدين "إينياسي ساش، وموريس سرونج وآخرين"، ووضع هؤلاء في مقدمة اهتماماتهم نموذجا للتنمية يحترم البيئة ويولي عناية خاصة بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، ويعتبر هذا المؤتمر الحجر الأساس وأول إنجاز حقيقي في خلق واقع يضع الجانب البيئي في الاعتبار عند رسم السياسات التنموية، حيث انبثق عن المؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP 1972.

واعتمد المؤتمر مقاربة متكاملة ومؤسسية، حيث تسمح التدخلات في المجالات الأربعة التالية بتحقيق الأهداف المتمثلة في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئي على النحو التالي[2]:

- التحكم في استعمال الموارد؛
- توظيف تقنيات "نظيفة" تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات؛
- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية؛
- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب؛

إلا أن المفهوم السابق "التنمية الملائمة" لقي معارضة شديدة من طرف الاقتصاديين الليبراليين، وهو ما جعل مفهوم الاستدامة الأكثر انتشارًا في سلسلة التقارير الصادرة عن الموضوع، خاصة تقرير "بروتلاند" وفي سياق الجذور الفكرية للتنمية المستدامة كان للبيئيين والاقتصاديين المثقفين بيئيًا دورا كبيرا في تحديد المفهوم، حيث ذهبوا بعيدًا في دفاعهم عن البيئة ونادوا من أجل تثبيت السكان والإنتاج الصناعي للفرد والحصة الغذائية، وهو ما يسمى بالنمو الصفري[*]، إلاّ أنهم قوبلوا بمعارضة شديدة وانتقادات لاذعة ذلك أن عدم النمو لا يشكل حلاً ملائمًا، ويمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي، فهو أمر مطلوب مثل تطوير "التقانات النظيفة"، ومع تجنب اللجوء إلى اقتصاديات ثبات النمو "النمو الصفري"،

---

[1]- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2003، ص 186.

[2]- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 186.

[*] تعرف كذلك بنظرية "حدود النمو" أو "تقرير مداوس Meadauss Report" أنظر:محي الدين حمداني، مرجع سابق،ص ص 70-65

تزايدت الرغبة في إعادة تعريف النمو الاقتصادي المرشد بيئيا وبذلك كانت نقطة البداية في نظرية التنمية المستدامة هي دمج الاقتصاد مع البيئة من خلال[1]:

- التحول عن الأهداف التقليدية في علم الاقتصاد المتمثلة في تعظيم المنفعة والإنتاج؛
- تغير الكثير من المبادئ القانونية المفرطة في الفردانية (individualisme) والتحول إلى المبادئ الجماعية؛
- إعادة صياغة مفاهيم بعض المصطلحات الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها مساندة لوجهات تحقيق التنمية المستدامة كالسلعة، والندرة، والثمن، والنفقة، العائد...

وهكذا توالت إسهامات عدد من الاقتصاديين في محاولة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة نذكر منهم[2]:

ستجليتز (Stieglitz) عام 1974 الذي استخدم في نموذجه رأس المال والعمل والموارد الطبيعية كبدائل في الإنتاج، لكي يبين أن مستويات الاستهلاك المرتفعة هي مستدامة بافتراض أن زيادة التقدم التقني سوف يعوض تراجع مخزون الموارد الطبيعية، وقد أشار دالي (DALY)1991 إلى أن إتباع السياسات الاقتصادية السليمة سوف يؤكد على أمثلية توجيه الموارد، أما جرما (GIRMA) عام 1992 فقد أضاف قطاع البيئة إلى نموذجه الاقتصادي لكي يختبر أثر السياسات الاقتصادية على البيئة.

وقد عرف سولو عام 1993 صافي الناتج المحلي لكي يعكس استنفاذ الموارد الطبيعية والتغير في نوعية البيئة وكمقياس للاستهلاك الأعلى، وقد قام كل من كروسمان وكروجر (grossman & kruger) عام 1995 بتحليل العلاقة بين الدخل القومي ومؤشرات الهواء وتلوث الماء، وأشار إلى أن هناك اتفاقا تاما على أن نوعية البيئة تتراجع مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي في المراحل الأولى من النمو، ولكنه من الغير الواضح ما إذا كان استمرار ذلك النمو يعكس الاتجاه العام.

وقد ركزت أعمال موناسينجي وآخرون (munasighe) وماركانديا (markandya) وآخرون عام 2002 على التفاعل بين التنمية المستدامة والنمو الأمثل في المدى الطويل.

وتزامنا مع هذه الدراسات، عقدت عدة مؤتمرات تناولت موضوع التنمية المستدامة، نوجزها في الشكل الموالي.

---

[1]- محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 70.

[2]- نواز عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص ص 39-40

الشكل رقم (2-1): أهم المؤتمرات المتعلقة بالتنمية المستدامة

المصدر:تم إعداده بالاعتماد على: شكراني الحسين، من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو+ 20 لعام 2012 "مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان، 63-64/صيف-خريف 2013.

الفرع الثاني:تعريف ومبادئ التنمية المستدامة

بعد تعريف التنمية في الفصل الأول، بقي لنا أن نعرف الاستدامة وبالتالي نصل إلى تعريف التنمية المستدامة

أولا: تعريف الاستدامة[1]

هو ضمان ألا يقل الإستهلاك مع مرور الزمن، يعني هذا أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة، وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن.

إذن، لابد أن تكون الإستراتيجيات التي تتم صياغتها مستدامة من الناحية البيئية وحتى الاجتماعية، أي أنها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتمد عليها التنمية، حيث تكون السياسات المحلية والإجراءات والحوافز تشجع على السلوك الاقتصادي "المرشد بيئيا"، وهي بهذا المعنى تحقق المكاسب المثلى على كل من المدى القصير والطويل، مما يمتلكه العالم من موارد طبيعية قابلة للتجدد، ومن ناحية أخرى المشاريع التنموية الملائمة بيئيًا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية.

[1]- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، ص 19.

وقبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، نلفت الانتباه أن هناك مشكلة عدم تواصل وفهم بين الفلاسفة وعلماء البيئة وعلماء الاقتصاد، فهم جميعا لديهم ضعفا نسبيًا لمفاهيم بعضهم البعض وبشكل عام[1]:

- ✓ النظرية الاقتصادية تساهم من خلال التركيز على الكفاءة الاقتصادية وحقوق الموارد، فالاستدامة تعني عدم قدرة النظام على إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، أي المحافظة على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية؛
- ✓ النظرية البيئية تساهم من خلال التركيز على تشغيل النظم البيئية والمحافظة على التكامل البيئي، فالاستدامة (حسبها) تعني المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، وتضمن التنوع الحيوي والاتزان الجوي، وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية؛
- ✓ نظرية العدالة والمواقف الأخلاقية التي تحيط بها تساهم من خلال التركيز على العواقب التوزيعية لبدائل السياسات، يكون النظام مستداما اجتماعيًا في حال حقق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية؛

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة

الاختلاف الكبير الذي يميز أدبيات التنمية المستدامة سواء في التعريف أو الشروط أو المتطلبات، جعل تقرير الموارد العالمية الذي نشر سنة 1992 والذي خصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة، توضيح ذلك بإجراء مسح شامل لهذا المفهوم، واستطاع التقرير توزيع هذه التعريفات إلى أربع مجموعات هي التعريفات الاقتصادية، التعريفات البيئية، التعريفات الاجتماعية والإنسانية، والتعريفات التقنية والإدارية.

لقد عرفت اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية (WCED)* في تقريرها المعروف باسم تقرير "بروتلاند Bruntland" -رئيسة وزراء النرويج سابقا- المعنون بـ "مستقبلنا المشترك Our common future" التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الأجيال الحاضرة دون أن تعرض قدرات الأجيال

---

[1]- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية(NAPC)، مواد تدريبية، ص 53.

*- تم تشكيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "the world commission on environnement and développement" من طرف الأمم المتحدة سنة 1983، واجتمعت أول مرة في أكتوبر 1984 ونشرت تقريرها في أفريل 1987 أي بعد 900يوم من العمل، تعتبر هذه اللجنة جهازا مستقلا مرتبطا بالحكومات وبنظام الأمم المتحدة لكنه خارج سيطرتها.

المستقبلية للخطر في تلبية حاجاتها...إنها عملية تغيير، حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية، والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم"، رغم كون هذا التعريف تنقصه الدقة والوضوح، إلا أنّه أبرز أمرين مهمين: مشكلة التدهور البيئي التي تصاحب عادة النمو الاقتصادي ودور هذا النمو في القضاء على الفقر. كما يشير هذا التعريف ضمنا أن النمو المستقبلي ونوعية الحياة الشاملة تعتمد بشكل جوهري على نوعية البيئة.

أما المفوضية العالمية للبيئة تقدم تعريفًا كمايلي: "تشمل التنمية المستدامة ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغيرًا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخدامًا للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية".

إن التعريفين السابقين يتضمنان معنيين مختلفين[1]:

- أن مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى للأجيال القادمة، بمعنى آخر فإن نضوب الموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف من أجل ألا يكون هناك المزيد من النضوب في رأس المال الطبيعي، وباستخدام تعابير السياسات فإنه يجب توقيف جميع الفعاليات التي استنزفت الموارد غير المتجددة مثل التعويض والفعاليات التي استنزفت طبقة الأوزون والفعاليات التي أثرت على الأجيال المستقبلية مثل إنتاج المخلفات المشعة؛
- أن إجمالي رأس المال الطبيعي والمصنع يجب أن لا ينخفض بين جيل وآخر بمعنى آخر يمكن أن يكون هناك معادلة بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي وأن نضوب رأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أو الاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون الإجمالي، وباستخدام تعابير السياسات، فإن هذا يعني أنه يمكن لمخزون النفط أن ينضب طالما أنه يتم استبداله بالاستثمارات من أصول أخرى توفر للأجيال المستقبلية نفس النوعية من الحياة والخيارات مثل تلك التي يوفرها النفط للأجيال الحاضرة، ولكن لا يمكن استبدالها بأصول أخرى مثل طبقة الأوزون...الخ، كما لا يمكننا أن نكون على ثقة من أن الأجيال اللاحقة "تقبل" قرارنا بشان البدائل بطريقة إيجابية؛

أما منظمة الأغذية والزراعة (1989) فعرفت التنمية المستدامة "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية

[1]– دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص 56.

ولا تضر بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"

أما البنك الدولي فيعرف التنمية المستدامة بأنها عملية متعددة الأبعاد تتكون من خمسة مكونات:

رأس المال النقدي ويتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الإقتصادي الملائم؛ رأس المال المادي متمثلا في البنية التحتية والأصول الثابتة كالطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة؛ أما رأس المال البشري فيتضمن صحة جيدة ومستويات تعليم وتكوين مقبولة للأفراد؛ بالإضافة إلى رأس المال الإجتماعي الذي يقصد به المهارات وقدرات الأفراد وكذلك المؤسسات والعلاقات التي تحدد طبيعة هذه المؤسسات؛ وأخيرا رأس المال الطبيعي متمثلا في قاعدة الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية كجودة الهواء وجمال المناظر[1]

ويعرفها آخرون على أنها "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للمواد الطبيعية، والتي يمكن أن تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، والذي يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي الذي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية التي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها في نفس الوقت"[2].

أما علماء البيئة في خضم تعريفهم للتنمية المستدامة، وقد لفت اهتمامهم أفكار الاقتصاديين التقليديين المتعلقة بتعريف النمو بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية وأهمية المحافظة على الخدمات البيئية الأساسية ورأس المال الطبيعي، فقد مثلت تعاريفهم للتنمية المستدامة بشكل ملائم[3]. ويشير علماء البيئة أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستديم، فهم بذلك يبحثون عن حماية التنوع الحيوي.

وبناء على ما سبق فالإستراتيجية الواجب اتباعها في التنمية هي التنمية المستدامةة كخطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي، وهو ما جعل الحاضرين في قمة الأرض في "ريو ديجانيرو" في الفترة 3- 14 جوان 1992 يؤكدون على أن التنمية المستدامة لابد أن تركز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية وهي التحكم بالتعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع، التمدُّن، تقوم هذه الإستراتيجية على برامج تهدف إلى توريث الطاقة الإنتاجية إلى الأجيال المقبلة

---

[1] – خواجة محمد علا، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم –ناشرون، بيروت، ط1، 2006، ص 240.

[2] - عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة، القاهرة، 2002، ص 25.

[3] - أنظر: دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص 54.

بنفس القدرة أو بقدر أحسن ما كانت عليه عندما أعطيت لنا وهو ما يقود إلى ضرورة أن ينطوي وصف الاستمرار إلى مظهرين[1]:

- ✓مراعاة البرامج التنموية للمتطلبات البيئية، بأن تنطوي البرامج على حماية المحددات الإيكولوجية للكوكب؛
- ✓أهمية التواصل في برامج التنمية بحيث تغطي فترة زمنية لا نهائية تراعى فيها حاجات الأجيال المقبلة، وهو الهدف الذي أغفلته العديد من استراتيجيات التنمية التي تمت في الدول النامية والمتقدمة على حدٍّ سواء؛

ثالثا: مبادئ التنمية المستدامة: مع بداية الألفية الثالثة بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك الدولي تقوم على 10 مبادئ أساسية[2]:

1-تحديد الأولويات بعناية، ووضع خطة قائمة على التحليل للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية، وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية؛

2-الاستفادة من كل دولار: تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية؛

3-اغتنام الفرص لتحقيق الربح لكل الأطراف؛

4-استخدام أدوات السوق كلما كان ذلك ممكنا، كفرض ضرائب ورسوم على انبعاث الغاز وتدفق النفايات؛

5-استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية، بإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات التي تسعى إلى التقليل من أخطار البيئة؛

6-العمل مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة؛

7-إشراك المجتمع المدني في عملية التنمية؛

8-توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا والتصدي لبعض القضايا البيئية؛

9-تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية؛

10-إدماج البيئة من البداية وهو ما يخفض تكاليف الوقاية والمعالجة.

المطلب الثاني: خصائص، أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

[1] - حمداني محي الدين، مرجع سابق، ص 73.

[2] - أنجد روسيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة، مجلة التمويل والتنمية، 1996، ص ص4-6.

للتنمية المستدامة خصائص وأبعاد تميزها عن التنمية التقليدية، كما أن أهدافها أكبر من مجرد تحسين معيشة الأفراد فهي تحافظ على البيئة وتهتم بالتوازن بين الحاضر والمستقبل والبحث عن التكامل بين مكونات التنمية...الخ.

الفرع الأول:خصائص وأهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة خصائص تميزها وأهداف تسعى لتحقيقها نتناولها فيما يلي:

أولا:خصائص التنمية المستدامة

يهدف المفهوم الجديد للتنمية إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطة به، فهي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقانات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وينتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون، أي أنها تنمية لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، وثانيا لا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها، وثالثا تطور الموارد البشرية، ورابعا تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة[1].

تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص كما حددتها إحدى دراسات "إدوارد باربيي" تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓تختلف عن التنمية في كونها أشد تدخلا أو أكثر تعقيدا، وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- ✓تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الشرائح الأكثر فقرا، وتسعى للحد من تفاقم الفقر في العالم؛
- ✓تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة لكل مجتمع؛
- ✓لا يمكن فصل عناصرها عن بعضها البعض، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية؛

والتنمية المستدامة في ضوء الدراسة سالفة الذكر، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام من الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.[3]

---

[1]- سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص245.

[2] -Edward Barbier « the concept of sustainable economic », development environ must conversation, vol 14, N°2, 1987, pp 101-110.

[3]- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002، ص93.

وهو ما يعني أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاث أسس (مقومات) هي:

- *الإنسان:* وهو المسئول وحامل الأمانة، وينبغي على إستراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي، كما ينبغي أن تكون اهتمامات السكان جزءًا من استراتيجيات التنمية المستدامة، ويجب على الدول أن تحدد لها أهدافًا وبرامج سكانية واضعة في الاعتبار أن التكوين الهرمي للسكان والذي تزداد فيه نسبة صغار السن، سوف يخلق في المستقبل القريب مطالب وضغوطًا على الموارد.
- *الطبيعية:* فالمحيط الحيوي هو خزانة الموارد المتجددة والتي يعد الإنسان عنصرًا رئيسًا من عناصر استهلاك تلك الموارد، وإنتاج هذه الأخيرة هو إنتاج متجدد ما استمرت صحة النظام البيئي، وغير متجدد والتي يتطلب الأمر ترشيدها وتنميتها، وهذا الترشيد هو التنمية المستدامة.
- *التكنولوجيا*: لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسبًا في نسيج المجتمعات وفي حياة الأفراد، وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل، إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء، وقد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر، بريئة الضرر، ولكن التجربة أثبتت أن المشاكل البيئية ناتجة أساسا عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، والحل الشامل لهذا الخلل يعتمد على إصلاح التفاعل وإيجاد طرق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الاتزان في تفاعلاتها.

والسبيل إلى ذلك حزمة متكاملة تجمع بين الوسائل التقنية والوسائل الاقتصادية والوسائل الاجتماعية، بما في ذلك التشريعات والإجراءات الإدارية، كما أن استخدام بعض هذه الحزمة دون جملة العناصر يعد قصورًا لا يؤدي إلى الطريق الناجح.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها، وإن كانت غايتها الإنسان إلا أنها تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، وهذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين، كما أنها أخلاقية أي أنها تحمي خيارات الأجيال اللاحقة ولا تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية.

عموما فإن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاث أهداف أساسية أنها تنمية موالية للناس، موالية لفرص العمل وموالية للطبيعة.

ويمكن تلخيص الأهداف فيما يلي:

الشكل رقم (2-2): أهداف التنمية المستدامة

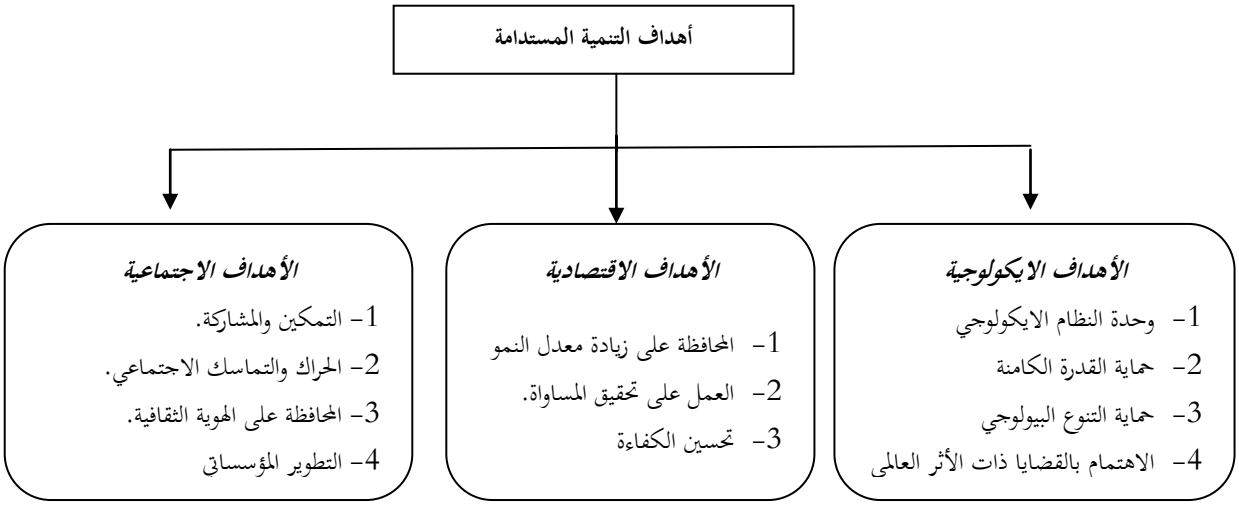

المصدر:دوغلاس موسيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،(د.ت)، ص72.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي: النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

الشكل رقم(2-3): مجالات تحقيق التنمية المستدامة

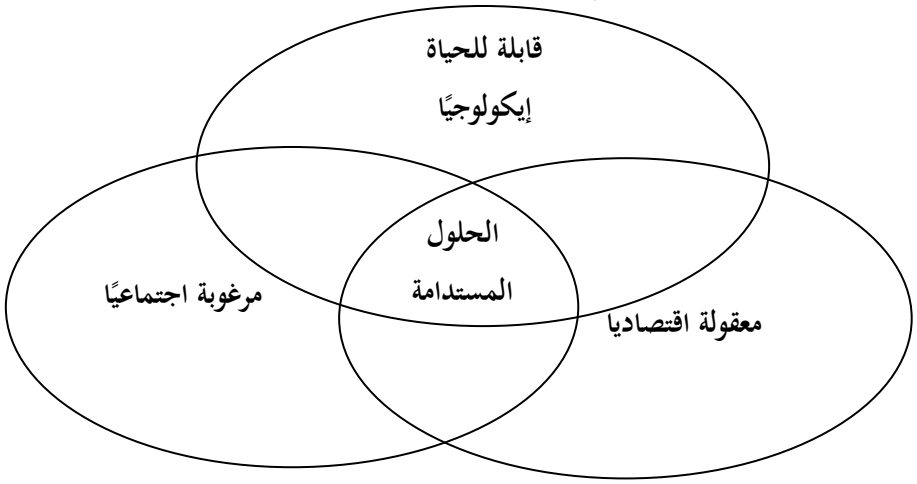

المصدر: دوغلاس موسيشت، مرجع سابق، ص78.

- العنصر البيئي*: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها؛

*- سوف نركز على الجانب البيئي في المبحث الثاني من هذا الفصل.

- العنصر التقني والإداري: وهي بذلك تنقل المجتمعات إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض؛
- العنصر الاقتصادي: يرتكز على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، ويشير على وجه التحديد إلى مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذي ينبغي إيلاؤهم الأولوية الأولى؛

كما تعني الاستدامة من وجهة نظر الاقتصاديين تمكين النظام الاقتصادي من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية[1]؛

- العنصر الاجتماعي: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار؛

وهذا يعني أن العناصر الاجتماعية لا تقل أهمية عن العناصر الأخرى، بل تعتبر عاملا حاسما في وضع الحلول القابلة للتطبيق من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تعمل على توسيع الخيرات البشرية، وتحسين نوعية حياتها، وتحقيق التفاعل الأمثل بين أفراد البشر الواحد أو بين البشر كلهم، من خلال تحقيق الترابط والتفاعل بواسطة زيادة الاهتمام بتحسين سبل العيش، عن طريق إشاعة القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تدفع الأجيال لقبول هدف تحقيق العدالة بين الأجيال وداخل الجيل الواحد، وتعزز هذا الاتجاه أكثر مع ظهور تقارير التنمية البشرية التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بداية من 1990[2]

القاسم المشترك لهذه العناصر الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتقنية هو أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب:

- أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية؛
- أن لا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية؛
- أن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن، الصحة، مستوى البيئة، أوضاع المرأة، الديموقراطية، حقوق الإنسان)؛

---

[1]- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص189.

[2]- حمداني محي الدين، مرجع سابق ، ص 89.

- أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة؛

إذن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاث أبعاد مترابطة ومتكاملة، ويجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، وهي تعبر في الحقيقة (الأبعاد الثلاثة) عن طبيعة المفهوم متعدد الاستعمالات، ما عزز هذا المفهوم المتشعب للتنمية المستدامة هو التقارير المنشورة عن المنظمات الدولية التي تضطلع بقضايا التنمية خاصة في السنوات الأخيرة منها: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومجموعة العشرين والمنتدى الاقتصادي العالمي، التي دعت إلى اعتماد استراتيجيات وانتهاج طرق جديدة في تحديد وتحقيق التنمية، تقوم على الاستدامة البيئية والإقتصادات الأكثر ملائمة للبيئة كمبدأ رئيسي، وخلصت هذه الهيئات إلى أن الاستثمار في البيئة بغية زيادة إنتاجيتها وحماية مخزونها من الموارد واستغلال خدماتها، أمر لا غنى عنه وذو مغزى اقتصادي ويعزز النمو، وعليه تعتبر هذه المنظمات النمو الاقتصادي الأخضر أو الاقتصاد الأخضر* في مرتبة أعلى من النمو التقليدي في الأجلين المتوسط والبعيد.[1]

على الرغم من أن عناصر التنمية المستدامة تمت معالجتها بعيدا عن بعضها البعض إلا أن أوجهها في الواقع متكاملة لا يمكن فصلها عن بعضها، لأن كل عنصر يؤثر في العناصر الأخرى.

الجدول رقم(2-1): تكامل الأوجه المختلفة للاستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
الماء	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تامين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية، وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج، من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي.	ضمان الاستخدام المستدام، والحفاظ على الأراضي، والغابات، والمياه، والحياة البرية، والأسماك، وموارد المياه.

*- الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، ويُعنى في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، ويعبر عنه بالنمو الأخضر و الذي يتسم حسبه بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية، وبالنظافة بحيث يحد من أثر الهواء والآثار البيئية، وبالقوة بحيث يراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية، ولا بد أن يكون هذا النمو شامل(البنك الدولي).

[1]- المكتب الدولي للعمل، جنيف، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي الدورة 102 ، 2013، ص4.

الصحة	زيادة الإنتاج من خلال الرعاية الصحية والوقائية، وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر، وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية، والأنظمة الإيكولوجية، والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي، والغابات، والطاقة/ الموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة، وخاصة بدائل الوقود الأحفوري.	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي، والتوسع في تنمية والبدائل المتجددة.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشروعات الصغيرة، وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص194.

ومن أجل ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة بكل أبعاده، أقر رؤساء الدول والحكومات والممثلين رفيعي المستوى، المجتمعون في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل في الفترة مابين 20-22 حزيران /يونيه 2012، وبمشاركة كاملة من هيئات المجتمع الدولي ما يلي[1]:

- تجديد التزامهم بالتنمية المستدامة وتشجيع بناء مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- القضاء على الفقر باعتباره أهم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر، وأحد الشروط اللازمة للتنمية المستدامة؛
- مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة من خلال تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات المتبادلة بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها جميعا؛

[1]- الأمم المتحدة، ريو+20 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، البرازيل 20-22 حزيران 2012، الوثيقة الختامية للمؤتمر، ص1-2.

- القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك و الإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها، هي الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة وشروطها الأساسية؛
- التأكيد على تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل، وإتاحة المزيد من الفرص للجميع، وخفض أوجه التفاوت، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية إدارة متكاملة ومستدامة تكفل أمورا من جملتها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسير جهود حفظ النظم الإيكولوجية وإحيائها وإعادتها إلى أصلها وإكسابها القدرة على التكيف مع التحديات الجديدة والناشئة؛
- التأكيد على أن الناس هم محور التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد يجب العمل على بناء عالم عادل ومنصف وشامل للجميع، والعمل سويا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما يعود بالنفع على الناس كافة.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

رغم الانتشار الواسع لمفهوم التنمية المستدامة، إلاّ أن المشكلة التي مازالت تؤرق القائمين على قياس ظاهرة مدى استدامة التنمية، هو مدى القدرة على تحديد مؤشرات "indicators" يمكن بواسطتها قياس مدى التقدم في مجالات التنمية المستدامة.

إنّ قياس ظاهرة مدى استدامة التنمية موضوع تكتنفه مجموعة من الصعوبات، نظرا للتشعبات الكثيرة مما يتطلب عددا من المؤشرات لقياس تلك التشعيبات، غير أن لجنة التنمية المستدامة (CSD) أعدت قائمة تتكون من 58 مؤشر[1] بعد ما كانت في البداية 134 مؤشر قسمت هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات حسب أبعادها المختلفة كما يلي:

- المؤشرات الاقتصادية؛
- المؤشرات الاجتماعية؛
- المؤشرات البيئية.؛
- المؤشرات المؤسسية؛

مع الأخذ في عين الاعتبار أن كل نوع من المؤشرات السابقة يتعامل مع قضايا عديدة ومتنوعة ومترابطة مع بعضها البعض.

[1]- أنظر: www.un.org /esa/sustdev/indis/isdms2001/table (2013/03/12).

تعكس مؤشرات التنمية المستدامة مدى نجاح الدول في تحقيقها(التنمية المستدامة)، وهي تقيس بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابهما ومقارنتهما مع دول أخرى كما يمكن متابعة التغيرات والتوجهات في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات، مما يدل على سياسات التوجهات في مدى التنمية المستدامة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم أنها لازالت متباطئة ومترددة كما هي معظم دول العالم، ووجود مثل هذه المؤشرات الرقمية بشكل دائم ومتجدد يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة[1].

وفيما يلي عرض مختصر لهذه المؤشرات.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

حسب لجنة التنمية المستدامة (CSD) فإن هذه المؤشر يضم 14 مؤشر جزئي، ولكن لصعوبة إعداد مثل هذا المؤشر، يتم عادة تطبيق مؤشرات البيئة الاقتصادية للدولة، وأهم هذه المؤشرات مؤشر أنماط الاستهلاك والإنتاج، كما يلي:

أولا: مؤشرات الأداء الاقتصادي

ويمكن قياسه من خلال معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني ونسبة الاستثمار إلى الناتج، فبالنسبة للمؤشر الأول (نصيب الفرد من الناتج الوطني) والذي يعكس لنا العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي (PNB) من جهة وعدد السكان من جهة أخرى، فكلما كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل النمو السكاني، كلما زاد نصيب الفرد من الناتج الوطني، إلاّ أن ما يعاب على هذا المؤشر من وجهة نظر الاستدامة أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأضرار الناتجة عن الانعكاسات السلبية لزيادة النمو، أي لابد من اقتطاع جزء من الدخل لتغطية هذه الأضرار الأمر الذي يؤدي إلى تناقص رأس المال، وعمومًا لمعرفة مدى الاستدامة ينبغي تصحيح الناتج المحلي بيئيًا كما يلي[2]:

الناتج المحلي الصافي المصحح بيئيًا= الناتج المحلي الإجمالي– (إنفاق استهلاكي من أجل مقاومة التلوث + التكاليف البيئية الناتجة عن الاستهلاك الشخصي + التأثيرات البيئية المقدرة نقديًا على الصحة)

---

[1]– باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 210.

1- انظر:– حمداني محي الدين، مرجع سابق، ص 105.

– جميل الطاهر، تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 9، خريف1997.ص 95.

أما بالنسبة للمؤشر الثاني (نسبة الاستثمار من الناتج الوطني)، إذا كان النمو يرجع إلى تراكم عناصر الإنتاج، فإن تناقص الإسهام الحدي لرأس المال يعني ضمنا أن معدلات النمو المرتفعة لن تكون مستدامة، وبالتالي يصبح الاستثمار المؤدي إلى تكوين الرأسمالي ضروريا لاستدامة النمو.

نشير إلى أن هناك مؤشرات أخرى للبنية الاقتصادية منها الوضعية التجارية للبلد (من خلال الميزان التجاري)، الذي من خلاله يمكن حساب معدل التبعية، القدرة على التصدير وسداد الواردات...إلخ، وكذا الحالة المالية التي تقاس عن طريق قيمة الدين إلى الناتج الوطني الإجمالي، وكذا نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

ثانيًا: مؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك

في ظل عالم طغت فيه النزعة الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدام والتي تستنزف الموارد الطبيعية، سواء في الشمال أو الجنوب، تعتبر قضية (أنماط الإنتاج والاستهلاك)، قضية جوهرية في التنمية المستدامة، خاصة إذا علمنا أن القدرة الطبيعية لموارد الأرض لا يمكن أن تدعم استمرار مثل هذه الأنماط، لذلك فإنه من الضرورة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج للحفاظ على الموارد وجعلها أكثر إتاحة للجيل الحالي بشكل عادل وللأجيال القادمة، أما أهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية فيمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- ✓ **مؤشر استخدام الطاقة:** ويقاس عن طريق الاستهلاك السنوي لطاقة لكل فرد، نسبة استخدام الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة، وبما أن مصادر الطاقة التي يعتمد عليها غير متجددة (الفحم، النفط، الغاز،...)، كما أن عملية استخراجها ونقلها يصاحبه تلويث للبيئة والمحيط، واستغلالها يصاحبه انبعاث للغازات الملوثة بشكل عام، وهو ما يجعل مؤشر الاعتماد على الطاقة المتجددة مؤشر على استدامة التنمية، باعتبار أن التنمية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باستخدام الطاقة.

ومن أجل تنمية اقتصادية مستدامة فإن الاقتصاد المبني على الوقود الأحفوري، لا يقدم نموذجًا قابلاً للبقاء في العالم، وإنما يجب أن نعتمد على اقتصاد بيئي تحركه مصادر الطاقة المأخوذة من الشمس مثل الرياح وضوء الشمس أو بطاقة الحرارة الجوفية من باطن الأرض التي تعتمد على الهيدروجين بدلاً من الفحم.

إن بعث اقتصاد عالمي جديد، يصبح فيه النمو مستدامًا، يمثل أعظم فرصة للاستثمار في التاريخ عندها ستكون مستويات ثاني أكسيد الكربون ثابتة، ويكون اقتصاد الطاقة اقتصادًا شمسيًا هدروجينيًا

[1] - باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 219.

بمصادر متعددة للطاقة مأخوذة من الشمس[1].لذلك يعد الاعتماد على الطاقة الشمسية التي هي إحدى أشكال الطاقة المستدامة مؤشرًا على استمرارية التنمية.

✓ **مؤشر إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات ،والنفايات هي موارد أو أشياء يتم التخلص منها أو يلزم التخلص منها بطريقة أمنة طبقا لأحكام القانون الدولي وهي إما مواد صلبة أو سائلة أو غازية، وهي تنقسم إلى قسمين خطرة وحميدة، وإنتاجها هو دالة طردية في النشاط الاقتصادي وعكسية لدرجة التطور التكنولوجي المستخدم في العملية التكنولوجية.

لذلك ومن أجل تدوير هذه النفايات في إطار التنمية المستدامة، يجب إتباع الآليات التالية[2]:

- الاتجاه إلى تقليل حجم النفايات من خلال تطوير التقنيات، والتوصل إلى تقنية أقل تلويثًا للبيئة وهي ما يسمى النفايات الأنظف؛
- فرض ضريبة على النفايات، محاسبة المسبب، مكافأة المؤسسات التي تقلل أو تضبط نفاياته؛
- التوعية البيئية بخطورة النفايات وأهمية تشجيع استخدام منتجات التدوير؛
- تشجيع ودعم الاستثمارات الخاصة "قطاع الأعمال" من خلال تقديم حوافز تساعد على توجيه جزء من هذه الاستثمارات نحو تدوير النفايات كواجب وطني:
- الالتزام بما جاء في اتفاقية بازل "22 مارس 1989" بشأن آليات وضوابط التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة لأنه يركز على الإنسان، ويشير هذا المؤشر إلى العلاقة بين الطبيعة والسكان وتحقيق الرفاهية وتحسين سبلها من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، وتحقيق المساواة الاجتماعية، وتثبيت النمو السكاني...إلخ، وفيما يلي عرض عام لهذه المؤشرات:

أولا: مؤشرات المساواة الاجتماعية

يعكس هذا المؤشر نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، كما يمكن أن تكون مجالاً للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة، إلا أن أهم قضية ترتبط بالمساواة الاجتماعية هي قضية مكافحة الفقر، العمل و توزيع الدخل.

---

[1]- للمزيد أنظر: منور أوسرير، حمو محمد، الاقتصاد البيئي، الخلدونية، ط1، 2010، ص 134-140.

[2]-خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ط3، 2012 ،ص69.

ذلك أن الفقر يعتبر عدوًّا للتنمية المستدامة، فالفقراء عادة لا يفكرون ولا ينظرون إلى المستقبل بعقولهم، ولا يكترثون بحماية البيئة وصيانتها، وإنَّما همهم توفير احتياجاتهم المعيشية الأساسية التي كثيرًا ما تكون عند حدّ الكفاف لمجرد البقاء على قيد الحياة، فهم يضطرون لزراعة المناطق الهامشية معرضين تربات هذه المناطق لخطر الانجراف السريع، كما يقطعون الأشجار بصورة مفرطة تفوق قدرتها التجديدية للحصول على الوقود اللازم دون مراعاة النتائج البيئية.

كما ينتج عن الفقر انعكاسات سلبية تتمثل في نقص الادخار، وكثرة الديون وارتفاع نسبة الجوع، وانخفاض المستوى الصحي، وقلة الاهتمام بالتعليم، وانتشار الأمراض، وكثرة الوفيات، وعمالة الأطفال...

رغم التزام معظم الدول في العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية فإن غالبية هذه الدول لم تحقق نجاحًا حقيقيًا في مواجهة سوء توزيع الموارد ومكافحة الفقر في مجتمعاتها وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق، وعادة ما يتم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما[1]:

- ✓ الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل؛
- ✓ المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل؛

ثانيا: مؤشرات الصحة والتعليم

هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتعليم والتنمية المستدامة، فبالنسبة للصحة فيعتبر الحصول والوصول على وإلى ماء شرب نظيف وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة من أهم مبادئ التنمية المستدامة، ومما يلاحظ في الدول النامية عموما، فإن الخدمات الصحية والبيئية العامة لم تتطور بشكل يوازي تطور السوق والاقتصاد وغلاء المعيشة، ويمكن تحسين تلك الخدمات من خلال زيادة مستوى الإنفاق العام على الخدمات الأساسية وفعاليتها والإنصاف فيها، وأهم المؤشرات الرئيسية للصحة هي[2]:

- ✓ حالة التغذية وتقاس بالحالات الصحية للأطفال؛
- ✓ الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة؛
- ✓ الإصحاح: ويقاس سن السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه؛

---

[1]- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 212.

[2]- نفس المرجع السابق ، ص212.

✓الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع العمل.

أما بالنسبة للتعليم الذي يعتبر ديناميكية طول العمر، هو هدف لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال تحسين نوعية التعليم، إذ هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، وحسب أجندة القرن (21) فإن التعليم يتمحور حول ثلاث أهداف هي إعادة توجه التعليم نحو التنمية المستدامة، زيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة بالإضافة إلى تعميم التعليم، أما مؤشرات التعليم فهي:

✓مستوى التعليم :ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي؛

✓محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

ثالثا: مؤشر مواجهة مشكلة الانفجار السكاني

تعتبر مشكلة الانفجار السكاني المتهم الرئيسي لاتساع رقعة الفقر، والعدو الأول للبيئة خاصة في الدول النامية التي تزداد فقرًا على فقر مع الزيادة السكانية غير المحسوبة بيئيًا، إذ هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل نمو السكان في دولة ما زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام، مما يؤدي إلى تقليل فرص التنمية المستدامة، وتعتبر مواجهة مشكلة النمو السكاني من خلال النسبة المئوية للنمو هو المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه.

وهو ما جعل دولاً مثل السويد، الدانمرك، سويسرا، بلجيكا، النمسا، والمجر إلى تحقيق ما يطلق عليه "صفر النمو السكاني"، وفعلاً حققت معدلات ما بين (0,1-0,2%) وهو توجه مرغوب فيه لتحقيق التنمية المستدامة.

بقي أن نشير أن هناك مؤشرات اجتماعية أخرى مثل الأمن والسلم الاجتماعي، السكن، دعم برامج تنظيم الأسرة، تدعيم دور المرأة الريفية.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

لقد أدت الأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضيين إلى تشكيل قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية المستدامة، وتعتبر قضايا الغلاف الجوي والأراضي والبحار والمحيطات، والمياه العذبة، والتنوع الحيوي، مؤشرات بيئية للتنمية المستدامة[*].

أولا:مؤشرات الغلاف الجوي: وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي:

[*]-لا يتم التركيز على المؤشرات البيئية لأننا سنتناولها بالتفصيل في محددات التنمية الزراعية المستدامة.

✓ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون؛

✓التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛

✓نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ثانيا: مؤشرات الأراضي:أهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي هي:

✓الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛

✓الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وكذلك معدلات قطع الغابات.

✓التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

✓الحضرنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ثالثا: مؤشرات البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: وأهم مؤشراتها:

✓المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية؛

✓مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية؛

✓المياه العذبة: ويتم قياسها من خلال كمية المياه السطحية والجوفية التي تم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

رابعا: مؤشرات التنوع الحيوي: ويتم قياسها من خلال مؤشرين هما:

✓ الأنظمة البيئية ويتم قياسها من خلال نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية؛

✓ هو الأنواع ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية[1]

وهي مؤشرات تسمح بمعرفة مدى الاستعداد وتهيئة الظروف وإقامة المنشآت والبنية الأساسية التي تسمح بالاستدامة، وتتمثل في الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدول من أجل تحقيق الاستدامة، والإطار التشريعي المحلي المساعد على ذلك، والاتفاقات والمعاهدات التي تبرمها الدولة مع العالم الخارجي، ضمن إطار من التعاون، طبقا لتوجيهات الأمم المتحدة الواردة في مخطط الأعمال للقرن 21 في بابه الرابع المخصص لوسائل تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال ثمانية فصول هي:

- الموارد والآليات المالية؛

[1]– محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص117.

- نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات؛
- تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة؛
- تعزيز التعليم، الوعي العام والتدريب؛
- الآليات الوطنية والتعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية؛
- الترتيبات المؤسسية الدولية؛
- الصكوك والآليات القانونية الدولية؛
- المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات.

المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة

يمثل هدف "الاستدامة" التحولات الحديثة في الفكر التنموي، إذ يشترك مع إستراتيجية "الاحتياجات الأساسية"* في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء (جوهرها تأمين الغذاء لهم)، ولا يتحقق ذلك إلاّ إذا كانت الإستراتيجيات التي يتم اعتمادها مستدامة من الناحية البيئية، وهذا ينسحب على التنمية الزراعية المستدامة، باعتبارها نموذج جديد للتنمية جاء على أنقاض إخفاقات الثورة الخضراء.

المطلب الأول: إخفاقات الثورة الخضراء وظهور نموذج فكري جديد في الزراعة

أدى التطور العلمي في الزراعة خلال القرن الماضي إلى استنباط تقنيات متقدمة وملائمة زادت من قدراتها على تحقيق الطفرات الإنتاجية وتوفير الغذاء الكافي لكل فرد في العالم، وقد تضمنت التقنيات المستحدثة المواد الكيماوية التي تدخل في صناعة الأسمدة ومبيدات الآفات والأعشاب والأمراض الفطرية، وغيرها من المواد المعدنية والهرمونات النباتية ومنظمات النمو المصنعة، والآلات التكميلية لإحلال الزراعة، وتعرف هذه الثورة التقنية بنموذج الإنتاج حيث بلغت ذروتها في فترة الثورة الخضراء[1].

الفرع الأول : ماهية الثورة الخضراء

لقد ترابطت مكونات الثورة الخضراء بتسلسل استراتيجي عالمي جعلها كمقطوعة سيمفونية، طورت هذه التقنيات أمام المجاعات التي ضربت العالم في تلك الفترة والتي أوقفت التوسع في الإنتاج الزراعي والغذائي العالمي وبخاصة في حبوب الغلال، حيث بدأ هذا الجهد العالمي في ستينات القرن العشرين

---

* – إستراتيجية الاحتياجات الأساسية ظهرت من خلال الدعوة إلى "إستراتيجية الحاجات الأساسية" التي ظهرت سنة 1972 في مؤتمر العمالة العالمي لمنظمة العمل الدولية، وجاء كرد فعل على إخفاقات إستراتيجيات التنمية المتبعة ابتداء من الحرب العالمية الثانية في محاربة الفقر المطلق.

[1] – تركي فيصل الرشيد، ترجمة علي عبد العزيز صالح، استراتيجيات التنمية الزراعية التجربة السعودية(دور الزراعة في تدعيم الأمن الغذائي، التخفيف من الفقر ودعم النمو الاقتصادي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2012، ص82.

واستطاع تحقيق كفاية في إنتاج الغذاء وتوفير السعرات الحرارية والبروتينات المطلوبة في عقدين من الزمن فقط.

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح يعتقد أن صناعة زراعية مزدهرة ومنتجة أمر حيوي، فقد قامت عدة حكومات بوضع أنظمة أسعار على ضمان ومنح دعم وتحديث الإنتاج الزراعي وتأمين الإمدادات الغذائية، خلافا للرأي العام في سنوات الأربعينيات، فزيادة دعم الصناعة الزراعية إلى جانب المزيد من التقدم التكنولوجي شجع على التكثيف والتخصص في الإنتاج الزراعي وهذا ما أدى إلى تغيرات هائلة في الريف والبيئة الطبيعية، وقد حدث توسع في الإنتاج الزراعي في سنوات الخمسينات لم يسبق له مثيل، كما أن نظام الضمانات السعرية والمنح الداعمة ساهمت في زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة استخدام المزارعين للتكنولوجيا مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والصرف الصحي والري، هذه المدخلات استمرت في تحقيق زيادة سريعة حتى ظهور الفوائض الغذائية وتغيير لاحق في السياسات الزراعية خلال الثمانينات[1].

إن مكافحة الفقر وخاصة في المناطق الريفية وحماية البيئة الزراعية كان أملا تعلق بالثورة الخضراء، ففي عام 1942 شرعت حكومة المكسيك بالإشتراك مع مؤسسة "روكفلر" الأمريكية، في تنفيذ برنامج للبحوث الزراعية من خلال المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح بالمكسيك، وخلص الجهد المشترك إلى استنباط سلالات غزيرة الإنتاج من القمح والذرة، وكانت هذه السلالات هي موضوع الثورة الخضراء التي تفجرت عام 1960، وفي العام نفسه انضمت مؤسسة "روكفلر" إلى مؤسسة "فورد" لإنشاء معهد بحوث الأرز الدولي في الفليبين، بحيث استطاع هذا المعهد من استنباط سلالة جديدة غزيرة في ما يخص الأرز.

عموما تميزت الثورة الخضراء بثلاث مداخل أساسية [2]:

1- مثلت الثورة الخضراء أحد أشكال التنمية الزراعية الرأسية، حيث أكدت الاختبارات التجريبية زيادة الإنتاج في الهكتار الواحد من مادتي القمح والأرز والذرة بحوالي 30% و100% على التوالي.

2- تتطلب هذه الثورة تكلفة استثمارية عالية (تنحصر أساسا في نظم الري) وتكلفة تشغيل مرتفعة (تنحصر أساسا في الأسمدة).

3- تعتبر الثورة الخضراء جزء من منظومة تكنولوجية كلية، لذلك أشارت الإحصائيات أن 38% فقط من مساحة الأراضي المزروعة قمحا في العالم الثالث هي التي تغطيها السلالات الغزيرة الإنتاج، في مقابل 26% فقط لسلالات الأرز الغزيرة الإنتاج، لقد تفاوتت معدلات نمو الناتج الزراعي المتولد من الثورة الخضراء من

[1] -john warren, clare lawson, ken belcher, the agri-environment, p44 .www.openisbn.com (14/01/2014)

[2]- رفعت لقوشة ، مرجع سابق ، ص 29.

بلد لآخر، خلال الفترة 1965 إلى سنة 1975 (6% في تركيا 9% في كولومبيا 2.2 % في الهند و6% في المكسيك .

إن الثورة الخضراء هي استراتيجية تنموية زراعية قامت بالتوفيق بين مصالح الطبقات الضاغطة وفعالية الإصلاحات الزراعية، وبناء على ذلك ركزت الدول النامية جهودها على إدخال ونشر بطريقة سريعة الأصناف ذات المردود العالي من الحبوب الغذائية، حيث ركزت في موجتها الأولى على عدد محدود من المحاصيل الرئيسية والتصديرية (القمح، الأرز، الذرة)، ثم اعتمدت على بذور محسنة(أصناف القمح المكسيكي والأرز الفلبيني والذرة الصفراء الهجين) يغل جيدا ولكن بشروط، وأهم تلك الشروط توفر الماء الكافي والتسميد الجيد والمكافحة المناسبة[1].

كما سمحت التكنولوجيا الجديدة باستغلال مساحات أكبر من الأرض، مما تطلب يد عاملة إضافية الذي انعكس من جهة في ارتفاع عدد أيام العمل وزيادة الأجور، وهكذا انتقلت فوائد التطور التقني من أعلى إلى أسفل سلم المستغلين من ملاك الأراضي إلى المزارعين الذين لا يملكون أراضي، وكذا فإن الرفع من الإنتاج الغذائي سينعكس على انخفاض أسعار المواد الغذائية مما يسمح للفقراء من اقتنائها بسهولة، فمهما كانت الظروف فكان ينتظر من الثورة الخضراء أن تحسن مستوى المعيشة والقضاء على المجاعة والفقر.

ففي الشرق الأقصى وخلال أقل من عشرة سنوات(66/65 إلى 74/73)، حققت الثورة الخضراء نتائج مثيرة، حيث قفزت المساحات المزروعة بالقمح عالية الإنتاجية بسرعة، من تسعة آلاف هكتار إلى 15 مليون هكتار،كما قفزت مساحات الأرز عالية الإنتاجية من 49 ألف هكتار إلى 17 مليون هكتار، واستمر انتشار العملية بصورة مذهلة في العديد من دول آسيا، خاصة الصين التي كانت تعتبر من دول المجاعة أصبحت بفضل الثورة الخضراء تحقق الاكتفاء الذاتي من الأرز.

الفرع الثاني: سلبيات الثورة الخضراء

لقد استطاعت الثورة الخضراء تحقيق نتائج إيجابية منها تطوير الإنتاجية الزراعية باستعمال البحث العلمي، وكذا توفير الغذاء الكافي للبشرية والقضاء على الفقر والجوع في الكثير من الدول، كما ساهمت فعلا في تطوير القطاع الفلاحي في كثير من البلدان وفي ترسيخ البحث العلمي في المجال الزراعي كما أشرنا سابقا، وفي إنشاء مناصب شغل وفي تقليص المجاعات في العالم إلى حد بعيد، إلا أنها أخفقت في تنشيط معدل النمو الزراعي في عمومه، كما أن بعض المناطق الريفية فقط هي التي استفادت من آثار الثورة الخضراء أي تلك التي كانت مستفيدة من أحسن قنوات الري، كما أن زيادة المعروض من الإنتاج الغذائي

[1]- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص39-40.

أدى تخفيض أسعاره وكان سكان الحضر هم المستفيدين من هذه الزيادات دون سكان الريف، كما أن التكنولوجيا الجديدة كانت عموما بيد المزارعين الكبار دون صغار المزارعين، أضف إلى ذلك فبقدر ما رفعت الثورة الخضراء من الطلب على اليد العاملة إلا أنها لم تؤدي إلى تحسن ملحوظ في ظروف عمل المزارعين الذين لا يملكون أراضي[1].

ليس هذا فقط، فقد أخفقت الثورة الخضراء في توجيه الاهتمام الكافي نحو تحقيق أي زيادات في الإنتاجية واستدامتها، كما أنها لم تربط بين ضرورة استدامة النظام الزراعي واستدامة النظام الغذائي، من الناحية الكلية فقد أدت الثورة الخضراء إلى ظهور مشاكل سوء التغذية بسبب نقص المغذيات الدقيقة التي تتسبب فيما يعرف بالجوع الخفي، لأن الدافع وراء الثورة الخضراء كما أشرنا سلفا هو توفير المواد الغذائية الكافية دون التفكير في قيمتها الغذائية وفوائدها الصحية، وعموما فرغم نجاح البحوث الزراعية في تلك الفترة من توفير كميات كافية من الغذاء الرئيسي فإن قيمتها الغذائية كانت من التحديات التي واجهت علماء الزراعة والمتخصصين في مجال التغذية الصحية وواضعي السياسات الغذائية ومؤسساتها[2].

لقد مرت قضية الغذاء في العصر الحديث على الصعيد العالمي بثلاث مراحل متمايزة إلى حد كبير ومتداخلة في كثير من الأحيان:

في المرحلة الأولى والثانية واللتين كثيرا ما تتداخلان، كان التوجه أساسا نحو تعظيم الإنتاج الكمي بهدف توفير كم من السلع الغذائية المختلفة للوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان، ويبدأ سلم الأولويات عادة بالسلع الغذائية الأساسية: الحبوب، السكر، اللحوم، الألبان...الخ وينتهي غالبا بالفاكهة أو بعضا منها، وبعدما يحقق المجتمع قدرا كبيرا من الأمن الغذائي بدأ الاهتمام بالصفات النوعية للمنتجات الغذائية أو"الجودة"، وفي هذه المرحلة قد يحدث في كثير من الحالات التغاضي نسبيا عن هدف"الكم" أو الإنتاجية الكمية للموارد، في مقابل زيادة الإنتاجية النوعية لها أو القيمة السوقية التي يبدو المجتمع مستعدا لدفعها في مقابل نوعية أعلى. وأفضل مثال لهاتين المرحلتين مرحلة "الثورة الخضراء"[3].

بالفعل، فقد توجهت الدول المتقدمة نحو تحقيق غاية رئيسية تتمثل في تعظيم الإنتاجية والارتقاء بالإنتاج الكلي لتوفير كم وافر من الغذاء للسكان وبجودة عالية وبصورة مستقلة، وكان التقدم التكنولوجي

---

[1] -Keith Griffin, stratégies de développent, éd :économica, paris 1989, p123

[2] – تركي فيصل الرشيد، مرجع سابق، ص83.

[3] – محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص84.

هو الأداة الفاعلة في تحقيق هذه الغاية[1]، وأحد أركانه المهمة استخدام الكيماويات المتمثلة أساسا في أربع مجموعات من المركبات المختلفة هي:[2]

- ✓ المبيدات الحيوية سواء حشرية أوفطرية أومبيدات أوحشائش، للسيطرة على الآفات والأمراض التي تصيب النباتات، والحشائش التي تنافسه في الحصول على الغذاء، والآفات التي تصيب المنتجات ما بعد الحصاد، لتقليل المفقود إلى أدنى حد ممكن؛
- ✓ الأسمدة المعدنية خاصة الآزوت والفسفور والبوتاسيوم ثم العناصر الدقيقة، لتوفير العناصر الغذائية المعدنية التي يحتاج إليها النبات، والتي غالبا ما تعجز التربة عن توفيرها له بالكميات المطلوبة، وفي الأوقات المناسبة، وتؤدي إضافتها صناعيا إلى زيادة الإنتاجية؛
- ✓ منظمات النمو التي تشمل المركبات المختلفة للتأثير في العمليات الفسيولوجية للنباتات وتوجيهها وجهة معينة مرغوبا فيها مثل التبكير بالنضج أو لون الثمار...؛
- ✓ المضادات الحيوية لوقاية الثروة الحيوانية والهرمونات لتسريع عملية النمو أو تعديل طبيعة المنتج.

ألحقت الكيماويات سابقة الذكر والمستخدمة بكثافة في الزراعة الحديثة، الكثير من الأضرار بصحة الإنسان، نتيجة تلوث المواد الغذائية وخاصة الخضر والفاكهة بمتبقيات الكيماويات مما يقلل من الشعور بـ "أمان الغذاء" * أو حتى أحيانا الشك في صلاحيته.

لقد أدت الثورة الخضراء في كل من الدول النامية والمتطورة، وخاصة استخدام المبيدات الكيميائية والسماد (الأسمدة) إلى العديد من المشكلات الصحية والاجتماعية في المجتمع الدولي[3]:

- البدانة والأمراض بسبب التغذية الخطأ والحساسيات كانخفاض الخصوبة؛
- استهلاك الطاقة المرتفع؛
- التدهور البيئي؛
- التدهور الجيني النباتي والحيواني؛
- تقنيات التزاوج الحيواني القاسية؛
- زيادة مقاومة الأمراض والأعشاب؛

---

[1] – للتفصيل أكثر حول تطور وتبلور مفهوم التنمية الزراعية المستدامة انظر:

- john warren, clare lawson, ken belcher, the agri-environment, op.cit, pp 42-62.

[2] – محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق ص85.

[*] – للمزيد حول آثار المواد الكيماوية على صحة الإنسان انظر:– عماد محمد ذياب الحفيظ، الزراعة العضوية وقاية للصحة وحماية للبيئة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014.

[3] – محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص283.

- الدعم الحكومي الكبير وانخفاض الدخل الزراعي ما يؤدي إلى الهجرة؛
- العمل الزراعي غير الحي؛
- الحروب التجارية وإغراق الأسواق بالسلع؛

بالفعل، فقد ظهرت في نهاية القرن الحالي أعراض استخدام المدخلات المرتفعة من أسمدة ومبيدات كيماوية وماكنات زراعية، حيث تدهورت آلاف الهكتارات الزراعية وتسمم الآلاف من المزارعين والمستهلكين وانتشرت أمراض الإنسان والنبات والحيوان، وبسبب ذلك ظهرت مجموعات متعددة في العالم تنادي باستحداث أنظمة زراعية آمنة، وفي ظل عالم أكبر يستدعي العمل مع أنظمة زراعية تهتم بالبشر بقدر ما تهتم بالتقنيات، وتركز على الموارد بقدر التركيز على الإنتاج، وتسعى إلى النتائج البعيدة المدى بقدر ما تسعى إلى النتائج القصيرة الأمد وذلك لمواجهة تحديات المستقبل.

إن النموذج التقليدي للتنمية الزراعية المتبعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، كثيرا ما ركز على استثمار الموارد الطبيعية لتحقيق إنتاج لحساب الجيل الحالي على حساب الأجيال اللاحقة، فتحسنت ظروف الحياة وارتفع متوسط العمر المتوقع، وتقدمت الصناعة والطب والتعليم والتجارة والزراعة، لكن للأسف على حساب استنزاف الموارد المائية المحدودة وإجهاد الأرض الزراعية دون تحديد خصوبتها، وتلوث الهواء، مما حدا بالكثير من الاقتصاديين إلى الجزم أن هذا النمو لا يمكن استدامته وتواصله مادات الممارسات معادية للبيئة.

إن إخفاقات الثورة الخضراء* والمشكلات التي اعترضتها (أمان الغذاء، العدالة، الاستقرار، والاستدامة) تتناقض وهدف التنمية المستدامة، حيث أصبحت تلك المشكلات والإخفاقات معروفة بشكل عام من قبل المهتمين بالتنمية وصانعي السياسات ومن أهم تلك التقارير تقرير "بروندتلاند" الذي يتعرض للنمو الاقتصادي المستدام من الناحية البيئية في العالم كما تطرقنا له في المبحث السابق.

وانطلاقا من هذه الإخفاقات والآثار غير المرغوبة للنموذج التقليدي للزراعة- المذكور سابقا- اندثر ذلك النموذج وحل محله نموذج جديد يسمى نموذج الاستدامة، وركز النموذج الجديد على الحصول على إنتاجيات عالية مع الحفاظ على قاعدة الموارد الزراعية والعمل على تحسينها، هذا النموذج الجديد لا يهدف إلى زيادة إنتاجية المحاصيل المستدامة فقط، بل تهدف أيضا إلى زيادة قدراتها الغذائية بمستوى أفضل باعتبارها من الأهداف الجوهرية للبشر[1].

* - بداية من خمسينيات القرن الماضي كان هناك اهتمام متزايد بمشكلة الغذاء للسكان المتزايد باضطراد، وذلك عن طريق زيادة معدل نصيب الفرد من الدخل وكذلك حصته من الإنتاج الغذائي، وكانت الثورة الخضراء هي الوسيلة التي استخدمت لتحقيق ذلك حيث تولى تمويلها الجهات المانحة وهندستها مراكز البحوث الزراعية الدولية.

[1]- تركي فيصل الرشيد، مرجع سابق، ص 83.

وفيما يلي جدول يبين مراحل تطور نموذج التنمية الزراعية:

الجدول رقم(2-2):النموذج الجديد للزراعة العالمية

السنة	النموذج	السياسة/التوجه
ما بعد ستينات القرن 20	الإنتاج	التقانة الشاملة، صنوف جديدة و مواد كيماوية، وأجهزة تحل محل العمالة؛
منتصف ثمانينات القرن 20	الاستدامة	أخفقت الثورة الخضراء في إعطاء أهمية كافية لاستدامة زيادة الإنتاجية، وعدم ارتباط نظم الفلاحة المستدامة بنظم الغذاء المستدام كحالة شاملة؛
الحاضر	نظام الغذاء	الزراعة كهدف ليست زيادة إنتاجية واستدامة فقط، بل تغذية أفضل أيضا لتلبية الحاجات الضرورية والاضطرارية لكل السلالات البشرية.

Source :**Ross M.wech and Robin D.Graha**, **A new Parading for world Agriculture Meeting Human Needs Productive**, **Sustainable**, **Nutritious**, **Field Crops Research**,**vol60**(**1999**)

نقلا عن تركي فيصل الرشيد، مرجع سابق، ص84.

رغم الطرح السابق القوي لتاريخ التنمية الزراعية المستدامة، إلا أن البعض يرى أن الزراعة المستدامة انبثقت من مفهوم الزراعة العضوية التي بدأت في عام 1940م، غير أن المتخصصين في هذا المجال يعتقدون أن الزراعة المستدامة أوسع مجالاً من مصطلح الزراعة العضوية الذي يعنى باستخدام المدخلات العضوية والمكافحة الحيوية في الزراعة*.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية الزراعية المستدامة انقلابا في فكر التنمية الزراعية، فكل من قبلها أولى اهتماما للاستثمار الزراعي كفاعل ديناميكي في دولاب التنمية الزراعية وافترض ضمنيا أن التدهور في التربة يمكن تعويضه بمزيد من الاستثمارات عن طريق الأسمدة وتحسين وسائل الري والصرف، ولكن هذه النظرية تضع حدا لكفاءة التعويض الرأسمالي، فالمزيد من الاستثمارات قد لا يستطيع تعويض التربة عند الأوضاع الحرجة، كما أن التنمية الزراعية الرأسية سوف لن تقدر على الموازنة بين الأثر السلبي لانكماش المساحات المزروعة على الناتج الزراعي وهذا في الأمد الطويل.

*- سنتطرق إلى الزراعة العضوية في المطلب الثالث.

لقد تبلورت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة في ثمانينات القرن الماضي، استجابة إلى الملاحظة المتنامية للسياسات والبرامج الزراعية القطرية والدولية التي يجب أن تنطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية الأوسع نطاقا من المجالات التقليدية للإنتاجية الزراعية، والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وقد اتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية المستدامة، وتأكدت في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة "ريو" عام 1992، مع تحديد الفصل الرابع عشر من جدول أعمال القرن 21 للبرامج والأعمال المحددة اللازمة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والتزام الدول الأعضاء بهذه البرامج والأعمال[1].

يعتبر الاستخدام الشائع لتعبير "مستدام" إلى القدرة على المحافظة على بعض الفعاليات في مواجهة الأزمات أي بقاء الشيء والجهد متواصل كما هو، وعليه فإن تعريف التنمية المستدامة ينسحب على تعريف التنمية الزراعية المستدامة، باعتبار أن المدلول العلمي للتنمية المستدامة يمكن استعماله في كل المجالات (صناعة، سياحة، تجارة، سياسة...)، فقط يكون التخصيص فيما يتصل بالمجال الزراعي على وجه التحديد، أي أن التنمية الزراعية المستدامة ينبغي أن تراعي حقوق الأجيال اللاحقة في هذا الجانب، سواء من حيث نوعية الإنتاج أو كفايته لتلبية الاحتياجات الغذائية مع ضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية والصحية، فالاستدامة تعني استجابة التنوع الحيوي* بجميع عناصره، وصيانة الموارد الحية، وإنتاجيتها ليقابل متطلبات السكان لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

وبناءًا على ما سبق يمكن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في أي إقليم أو في أي دولة، عادة بضمان ثلاث عوامل أساسية هي[2]: استدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، استدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية، الحيوانية والكائنات الدقيقة)، والزيادة السكانية المناسبة.

الفرع الأول: تعريف، مجالات العمل وقواعد الحكم على التنمية الزراعية المستدامة

أولا: تعريف التنمية الزراعية المستدامة

كما أشرنا سابقا فإن المدلول العلمي للاستدامة يمكن استعماله في كل المجالات، فقط التخصيص يمس الجانب الزراعي، وعليه يمكن تقديم التعاريف التالية للتنمية الزراعية المستدامة:

تعرف منظمة الزراعة والأغذية "FAO" الزراعة المستدامة بأنها" الإدارة الناجحة للموارد الزراعية، والتي تسعى لصيانة الموارد الطبيعية وذلك سعيا منها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والوفاء باحتياجات

---

[1]- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة FAO، مكان الزراعة في التنمية المستدامة:الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشر، روما 26-2001/03/30، ص1

*- التنوع الحيوي هو مجموعة النماذج والأنواع من الكائنات التي تعيش في الكرة الأرضية.

[2]- محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق ، ص 71.

الأجيال القادمة، مع المحافظة على البيئة وترشيد الاستهلاك للموارد الزراعية، وبذلك توفير منتجات غذائية صحية وآمنة وخالية من المواد الكيميائية الضارة"[1]

كما تتبنى –كذلك– منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التعريف التالي للتنمية الزراعية المستدامة بأنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، وتوجيه التغيير التكنولوجي والمؤسسي بما يؤدي إلى ضمان تحقيق– بصورة مستمرة– إشباع الحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية، إن إستراتيجية كهذه، يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيًا واقتصاديًا من المجتمع".[2]

إن التعريفين السابقين فضلا عن اشتمالهما للعوامل البيئية الأساسية للتنمية المستدامة، يعطيان نفس القدر من الأهمية للعوامل الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك يدمج الاستخدام الأمثل للموارد والإدارة البيئية الناجحة مع زيادة واستدامة الإنتاج، وتأمين مصادر الرزق والأمن الغذائي والعدالة والاستقرار الاجتماعي ومشاركة الناس في عملية التنمية،كذلك يعني العدالة في فرص الوصول للإنتاج، وفي توزيعه، وفي الحوافز الاقتصادية، وفي التوزيع العادل للدخل وتنمية الموارد البشرية.

ويعرفها أيمن الشحاذة العودة (رئيس برنامج الزراعة الحافظة "أكساد") بأنها:" التأسيس لإنتاج اقتصادي، عال ومستمر للأرض والمحصول، من خلال الحد من ضرر الأرض والبيئة وتحسين نوعية الحياة، وأن الاستنزاف السريع لخصوبة التربة بسبب الفلاحات المتكررة والمكثفة، وعدم ترك البقايا النباتية أو حتى جزء منها، وغياب الدورة الزراعية المناسبة، وخاصة في الدول النامية تعد بمنزلة السبب لظاهرة الفقر المستفحلة في تلك الدول[3].

فالزراعة المستدامة تعني في الأساس القدرة على استمرار الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية، حيث تشير اللجنة الإرشادية التقنية للمجموعة الاستشارية حول الأبحاث الزراعية الدولية إلى أن "الزراعة المستدامة هي الزراعة القادرة على إدارة الموارد بشكل ناجح لتلبية الحاجات البشرية المتغيرة، مع صيانة وتحسين البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة على سلامتها[4].

---

[1] - FAO, 1989,« Sustainable Agricultural Productions : Implication For International Agricultural Research», Teach .Advis.com, Consultative Group on Int,Agric,Res ,Rom- Italy, p125.

[2]– محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص133

[3]– أيمن الشحاذة العودة، الزراعة الحافظة (النظام المفتاحي لحل المشاكل القائمة في النظم البيئية الزراعية)، الزراعة و المياه في الوطن العربي، مجلة دورية علمية زراعية تخصصية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أكساد العدد 26– 2010 ص:9

[4]– شوكت صرصور، الزراعة من أجل المستقبل، الشبكة العربية للتنمية المستدامة، www.Ansad.net (2014/01/12).

كما يعرفها "دوناتو رومانو"[1] بأنّها: "القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواء في المزرعة أو على مستوى الدولة في مواجهة الأزمات والصدمات، وقد تتمثل الأزمة في تزايد التملح أو الحت أو المديونية، بحيث تكون تلك المشكلات متكررة وفي بعض الأحيان دائمة أو صغيرة نسبيا ولكن لها أثر تراكمي قد يصبح قويًا".

ويضيف قائلا: "أنه يمكن لحدث كبير مثل الإصابة بحشرة ما أو موجة جفاف نادرة أو زيادة مفاجئة كبيرة في أسعار المستلزمات أن يشكل صدمة، أي قوة كانت كبيرة نسبيا وغير متوقعة، وقد لا يتأثر النظام الزراعي بعد الأزمة أو الصدمة أو قد ينخفض ومن ثم يعود إلى مستواه السابق أو يستقر عند مستوى أدنى أو قد ينهار النظام بشكل كامل".

أما Conway (1987) فقد عرف الزراعة المستدامة على أنها قدرة نظام زراعي على المحافظة على إنتاجيته في حالة تعرضه لأي نوع من الظواهر المخلة به[2] .حسب هذا التعريف والذي قبله تعني الاستدامة الزراعية مرونة التعامل مع الصدمات والظواهر المختلفة والمتغيرة.

كما يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة من السياسات والإجراءات التي تقدّم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال القادمة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية الزراعية المستدامة هي التنمية التي تكون ممارستها سليمة بيئيا ومناسبة فنيا وقابلة للتطبيق اقتصاديا وعادلة اجتماعيا وملائمة ثقافيا وإنسانية وتعتمد على منهج علمي شامل، فهي عبارة عن تفاعل جميع المعاني الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكي تمثل الجانب الحقيقي في الوفاء بعهد الاستخلاف في الأرض استجابة لمبدأ تكريم الإنسان، أي أن التنمية الزراعية المستدامة لا تهتم بتحقيق الأمن الغذائي فقط من خلال زيادة الإنتاج، ولكن تساعد سكان الريف على إرضاء طموحاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحماية وصون الموارد الطبيعية لتلبية احتياجاتهم المستقبلية، ويمتد مفهومها ليشمل التحول من الإنتاج الزراعي المحدود إلى الأنظمة الزراعية الأشمل، كما ترتبط بالتجارة الدولية والتقنيات المعلوماتية والحيوية والجوانب الرقابية والجودة التي تمثلها التنافسية التي هي سمة العصر.

---

[1] – دوناتو رومانو، مرجع سابق ، ص 62.

[2] - Pourquoi l'agriculture doit-elle être durable ? www.uved.fr (23/05/2013)

[3] – فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص 60.

وبغض النظر عن التعريف فإن أي نظام تنموي زراعي مستدام عليه أن يلبي الشروط التالية مجتمعة وإلا لا يمكن وصفه أنه مستدام[1].

- **السلامة البيئية** :أي المحافظة على الموارد الطبيعية، وزيادة حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله بدءًا من البشر والمحاصيل والحيوانات، والكائنات الحية الدقيقة في التربة، والحد من فقدان العناصر الغذائية؛ التقليل من استخدام المواد الكيميائية، واستخدام أساليب طبيعية كالزراعة العضوية.
- **الجدوى الاقتصادية**: وتعني تمكن المزارعين من إنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو إدرار الربح أو الهدفين معًا، والحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج، والتقليل من المخاطر والمحافظة على الموارد، وعدم قياس الجدوى الاقتصادية بإنتاج المزرعة المباشر.
- **العدالة الاجتماعية** : توزيع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، وضمان حقوق استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدة التقنية وفرص التسويق وإفساح المجال أمام الجميع للمساهمة في صنع القرار في الحقل وفي المجتمع.
- **القدرة على التكيف**: بمعنى قدرة النظام الزراعي على التكيف مع التغيرات المستمرة المؤثرة على الزراعة، مثل النمو السكاني والسياسات والطلب في السوق، وهذا يشمل تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار في سبيل تحقيق ذلك؛

ويدور منهج التنمية الزراعية المستدامة حول المحور الرئيسي لها وهو الإنسان، لتعزيز المشاركة في وضع البرامج والسياسات من خلال دعم الجهود الرائدة وبناء قدرات المجتمعات المحلية الريفية والفئات المحرومة وغير ذلك من أصحاب الشأن من أجل الاعتماد على نفسها.

بقي أن نشير أن السنوات القليلة الماضية شهدت ظهور وانتشار مفهوم الممارسات الزراعية الجيدة لضمان إنتاج غذاء آمن وسليم، مع المحافظة على الاستدامة البيئية للزراعة، وتعرف الممارسات الزراعية الجيدة على أنها تطبيق للتوصيات الخاصة بقضايا سلامة الغذاء والعاملين واستدامة البيئة في جميع مراحل الإنتاج بداية بالمزرعة، مرورا بعمليات ما بعد الحصاد وانتهاء بالمستهلك، ويقوم بتطبيق تلك الممارسات جميع المشاركين في إنتاج الأغذية وتصنيعها وتجارتها واستهلاكها، بما في ذلك المزارعون، ومصنعو الأغذية والعاملون في النقل، والموزعون (تجار الجملة والتجزئة)، والمستهلكون، بالإضافة إلى الحكومات المسئولة عن

[1]– انظر: عوني طعيمة، الإستراتجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة في الأردن، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي14-16أكتوبر2003 ، ص ص 54-55.

حماية الصحة العامة. وتتمثل الممارسات الزراعية الجيدة في سلسلة متعاقبة تعالج العمليات الحقلية من الناحية البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتؤدي إلى جودة المنتجات الغذائية وغير الغذائية[1].

وتكمن أهمية الممارسات الزراعية الجيدة التي ظهرت في أوروبا سنة 1997-2001 في أنها تتسق مع توجهات التنمية الزراعية المستدامة وتكملها.

ثانيا: مجالات العمل وقواعد الحكم على التنمية الزراعية المستدامة

تتمثل مجالات العمل الرئيسية والتي تم التطرق لها في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة "ريو" عام 1992 في الفصل الرابع عشر (14) من جدول أعمال القرن 21، هذا الفصل الذي خصص لتوضيح البرامج والخطوات المطلوبة لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستديمتين، من خلال برنامج تنفيذي شامل لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية بطريقة متكاملة على المستوى القطري والمحلي كما أشرنا سابقا، وفي مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبورغ سنة 2002 تم التأكيد على الفصل الرابع (14) الذي اعتمد كإطار صالح للعمل فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة. و فيما يلي مجالات العمل الرئيسية للفصل الرابع عشر[2]:

- استعراض السياسة الزراعية والتخطيط لها وبرمجتها المتكالمة على ضوء الجانب المتعدد لوظائف الزارعة خصوصا فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛
- ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية للزراعة المستدامة؛
- تحسين إنتاج المزارع والنظم الزراعية من خلال تنويع فرص العمل الزراعية وغير الزراعية وتطوير البنية الأساسية؛
- التخطيط والإعلام والتثقيف فيما يتعلق بموارد الأرض لأغراض الزراعة؛
- صون الأراضي واستصلاحها؛
- توفير المياه لتحقيق الإنتاج الغذائي المستدام والتنمية الريفية المستدامة؛
- حفظ الموارد الوراثية النباتية واستغلالها المستدام فيما يتعلق بالأغذية والزراعة ؛
- صون الموارد الوراثية الحيوانية واستغلالها المستدام لأغراض الزراعة المستدامة؛
- المعالجة والمكافحة المتكاملتين للآفات الزراعية؛
- تغذية النباتات المستدامة لزيادة الإنتاج الغذائي؛
- تنويع الطاقة الريفية لتعزيز الإنتاجية؛

[1]- انظر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، لقاء خبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة العربية، الجزائر 23-25 أكتوبر 2007، ص ص 1-14.

[2]- منظمة الأمم المتحدة .www.un.org./agenda21 (2013/06/25).

- تقييم آثار الأشعة فوق البنفسجية على النباتات والحيوانات الذي يسببه استنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي.

وحددت منظمة الزراعة والأغذية-باعتبارها مدير مهام الفصل الرابع عشر- ثلاث مجالات هامة للعمل في الاستراتيجيات التي لها حساسيتها للتنمية الزراعية والريفية المستدامة وهذه المجالات هي[1]:

- بناء القدرات وتعزيز المؤسسات؛
- تعبئة الاستثمارات؛
- سياسات وتكنولوجيات النهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية.

أما قواعد الحكم على التنمية الزراعية المستدامة، فعلى الرغم من عدم وجود اتفاق على معايير للحكم على التنمية الزراعية المستدامة، إلا أن هناك بعض الاقتراحات في شكل مجموعة من قواعد العمل أو السياسات الزراعية التي يمكن القول أنها ضرورية إذا ما أريد تحقيق تنمية زراعية مستدامة، ومن بين تلك القواعد:

- **العدالة:** يقصد بالعدالة مساعدة المجموعات الأكثر فقرا لأنه ليس لديهم خيار بديل عن تدمير بيئتهم، لذا فإن الربط بين الفقر والبيئة ليس واضحا، حيث أنه ينتج عن الرأي القائل بأن هناك دلائل تشير إلى أنه قد لا يكون من الملائم للسياسات أن تركز على العدالة كوسيلة لتحقيق الاستدامة.
- **المرونة:** أي قدرة النظام الزراعي على المحافظة على بيئته ونماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية، وهذا يتطلب القدرة على التكيف وهو أمر يختلف عن الاستقرار البيئي، الذي ينطوي على قدرة النظام على المحافظة على توازنه استجابة للتذبذبات الطبيعية في البيئة، إذ هنا المفهوم ذو أهمية خاصة للزراعة حيث يستخدم لتعريف استدامة النظام الزراعي على أنه القدرة على المحافظة على إنتاجيته في مواجهة الأزمات والصدمات، وكما يقول" كونواي وبايير": "الأزمة قد تتمثل في تزايد التملح أو الحت، كما يمكن لحدث كبير مثل الإصابة بحشرة جديدة أو أزمة جفاف نادرة أو الزيادة المفاجئة الكبيرة في أسعار المستلزمات أن يشكل الصدمة، وإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للصدمات الأخرى وبالتالي تشكل محافظة النظم الزراعية على مرونتها مطلبا ضروريا للتنمية المستدامة[2].
- **الكفاءة:** في استخدام الموارد، فمع أن الكثير من تعريفات التنمية لا يعالج هذه المسألة بشكل مباشر إلاّ أنه ينتج عن الحقيقة القائلة بأن ما يتم العمل على تحقيقه هو تنمية مستدامة، وتعني التنمية رفع مستويات المعيشة ويجب أن تكون السياسات المتبعة منسجمة مع تحقيق أعلى قدر ممكن من التطور في

[1]- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، مكان الزراعة في التنمية المستدامة:الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، مرجع سابق ، ص ص5-9.

[2]- دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص 65 ، بتصرف

مستويات المعيشة مهما كانت المعوقات التي تفرضها معايير الاستدامة، ومن الواضح أن السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة سوف يتطلب استخداما كفؤًا للموارد الطبيعية المتاحة، ونعني بالكفاءة تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة من استخدام أي من المستلزمات، ومن أجل تحقيق هذا الهدف سوف يتوجب على صانعي السياسات استخدام مجموعة من آليات التوزيع المعقدة بما فيها الأسعار والضرائب وآليات المراقبة المالية الأخرى، كما يتوجب عليهم تنظيم استخدام الموارد مع تقدير تكاليف وفوائد الإجراءات القانونية.

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف التنمية الزراعية المستدامة

أولا: مبادئ التنمية الزراعية المستدامة

لقد تضمنت الأوراق الختامية لمؤتمر ريو(قمة الأرض) 1992 المبادئ التالية للتنمية الزراعية المستدامة[1]:

- الإنسان هو صميم الاهتمامات من أجل حياة صحية ومنتجة في تناسق مع الطبيعة، من خلال احترام الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- الدول التي تتعاون بحسن نية لها الحق السيادي في استغلال مواردها دون التدخل في الدول الأخرى، ويجب الإخطار الفوري عن أية حالة غير آمنة أو أنشطة قد تكون مضرة؛
- حماية البيئة جزء مكمل لا يمكن فصله عن سياق التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى حماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض؛
- التنمية المستدامة مشروطة بمكافحة الفقر والتقليل من الفوارق في مستويات المعيشة، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار مصالح واحتياجات جميع الدول خاصة الأكثر ضعفا؛
- ينبغي القضاء على أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدامة لصالح الأنماط المستدامة التي يجب دعم انتشارها؛
- ينبغي لجميع المواطنين الحصول على المعلومات والمشاركة في القرارات، فالتنمية المستدامة عليها الاستفادة من المشاركة الفعالة لكل الفئات الإجتماعية خاصة النساء، الشباب والجماعات المحلية؛
- تطبيق تدابير فعالة تشريعية واقتصادية لاستيعاب التكاليف (الملوث الدافع)، من دراسات للأثر وكل التدابير التي لا تشكل حواجز غير مبررة للتجارة، وضمان مساءلة كل من يسببون الضرر ومنع نقل الأنشطة الملوثة؛
- لا يستخدم عدم اليقين العلمي الكامل ذريعة لتأجيل تنفيذ المبدأ الوقائي؛

[1]– Un socle commun pour un développement durable, p :4-5, www.civam.org, 17/04/2013 .

- هناك ترابط بين السلم والتنمية المستدامة وحماية البيئة، حيث يجب أن لا يكون هناك تأثير للصراعات على البيئة، والموارد الطبيعية للشعوب يجب أن تكون محمية في كل الظروف، والخلافات المتعلقة بالبيئة يجب أن تحل سلميا.

ثانيا: أهداف التنمية الزراعية المستدامة

تعتبر أهداف التنمية الزراعية المستدامة هي نفسها أهداف التنمية المستدامة الشاملة والمتمثلة في الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مع بعض التخصيص للقطاع الزراعي—كما تناولناها سابقا-.

وحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن التنمية الزراعية المستدامة هي العملية التي يتم من خلالها [1]:

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى؛
- توفير فرص عمل مستمرة ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي؛
- حفظ وصيانة —وإن أمكن رفع- القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الإيكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي؛
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى، وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

وعموما، ومن خلال ما سبق الإشارة إليه يمكن حصر أهداف التنمية الزراعية المستدامة فيما يلي:

- تحقيق الأمن الغذائي بكل أبعاده بتكلفة مناسبة؛
- المساهمة في التنمية الإقتصادية؛
- تصحيح أو تخفيف خلل الميزان التجاري؛
- توفير العملات الصعبة؛
- خلق تراكم رأسمالي في قطاع الزراعة؛
- تخطيط مستقبلي لتلبية احتياجات السكان بما في ذلك الأجيال اللاحقة؛
- المحاقظة على الموارد المائية؛
- المحافظة على البيئة من مخاطر الاستعمالات البيئية للأرض الزراعية.

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام2007، 2008، ص38.

وبشكل عام ومبسط تسعى الزراعة المستدامة إلى إنتاج غذاء صحي وكافي من خــلال الاستخدام الحكيم والرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي والمحافظة علـى الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة بين الأجيال.

الفرع الثالث: إدارة الأرض* واستدامة الزراعة

تعتبر عملية إدارة العناصر الغذائية المتكاملة، إستراتيجية تعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وعلى حفظ البيئة للأجيال القادمة، حيث تتعاون العناصر الغذائية النباتية في التربة مثل الآزوت والفسفور والبوتاسيوم (NPK) مع الهواء والشمس والماء بهدف الحصول على إنتاجية عالية للمحصول، كما تمنع تدهور التربة، وبالتالي تساعد في تأمين استنزاف احتياطي العناصر الغذائية، فمثلا في إفريقيا جنوب الصحراء ينزع من التربة ما لا يقل عن 30 كغم صافيًا من (NPK) لكل هكتار سنويًا، وبالتالي تتناقص عملية نمو المحصول وإنتاجيته وبمرور الزمن تتراكم عملية الاستنزاف، مما يقود إلى تناقص الإنتاج الزراعي وغلة المحصول وخصوبة التربة وبالتالي تدهور التربة، ويمكن للتقنيات الحديثة أن تعوض ذلك النقص عن طريق إضافة العناصر الغذائية عبر استخدام الأسمدة العضوية المعدنية.

وعليه فإن عملية التوازن بين المتطلبات الغذائية للنباتات واحتياطات العناصر الغذائية في التربة أمرًا أساسيًا لكل من صيانة خصوبة التربة وتحقيق الغلال العالية من جهة، ومنع تلوث البيئة وتدهور التربة من جهة ثانية، واستدامة الإنتاج الزراعي على المدى الطويل من جهة ثالثة، وتتم عملية التوازن عادة عبر استخدام الأسمدة العضوية والمعدنية.

كما يتطلب إنشاء الإدارة المتكاملة للعناصر الغذائية في التربة (INM)، تجمع العديد من العوامل التكنولوجية في كل من البحوث والإرشاد والتقييم والانتشار هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب إشراك كل من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عملية التفاعل(المزارعين والباحثين والبرامج الإرشادية الزراعية)، وذلك بهدف التقييم المحتمل ونشر التقنيات المحلية وتطوير تقنيات جديدة أكثر ملاءمة، ثم يأتي دور الحكومة لمتابعة التغير، من دور توفير الأسمدة الكيميائية وتوزيعها إلى دور تنظيم السوق الخاصة بالنبات

* – استخدم مصطلح إدارة الأرض: كنتيجة للمخاوف المتزايدة حول قدرة الزراعة على تغذية سكان العالم المتوقع تزايد عددهم 7,5مليار نسمة عام 2020، في ظل محدودية إضافة أراضي زراعية إلى تلك المنتجة للمحاصيل الغذائية، وكذا تناقص خصوبة التربة لذا يجب أن توجه الإستراتيجيات المستقبلية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وبالتالي على استعمال الموارد الغذائية المتوفرة والأكثر فعالية واستدامة من الماضي، و إنشاء الإدارة المتكاملة الغذائية (INM) اللازمة والمناسبة لنمو النبات مع كل من التربة والمياه والمحصول الفعّال.

وبالعناصر الغذائية، كما يتطلب على الحكومة توفير البنية التحتية الأفضل، بحيث يتمكن المزارعون من تعزيز مواقعهم ووصولهم إلى المعلومات والتقنيات التي تساعدهم في الوصول بمحاصيلهم إلى الأسواق المناسبة.

الفرع الرابع: النمو الزراعي والتنمية المستدامة

تولي العديد من الاقتصادات الزراعية أهمية قصوى لمعدلات النمو الزراعي ونمط تطوره، وذلك لما يحققه تزايد هذه المعدلات من تنامي "الفائض الاقتصادي" الزراعي، والدور الذي يؤديه هذا الفائض في تضييق الفجوة الداخلية "فجوة ادخار- استثمار"، فضلاً عن ترابط العلاقات التبادلية بين النمو الزراعي وصادراته ولاسيما في المراحل المتقدمة من التطور الاقتصادي[1]، إلا أن هذا النمو يجب ألا يكون محفوفا بالمخاطر أي ألا يأتي على حساب الموارد الطبيعية أو يفرض تكاليف (بيئية وصحية) إضافية، آنذاك يجب أن يكون النمو متوازنًا كي يساعد في تجنب الفقر ويؤمن الغذاء، إلا أنه ليس من الضروري تحقيق الأهداف (النمو الزراعي، الأمن الغذائي، استدامة البيئة) جملة واحدة.

إلا أنه يمكن أن تنجز أو تستكمل درجة عالية من الأهداف المذكورة إذا كانت التنمية الزراعية قائمة على[2]:

- قاعدة واسعة من المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- قيادة السوق؛
- المساهمة واللامركزية؛
- تطبيق التقنيات التي تعمل على زيادة عامل الغلة مع المحافظة على مورد الأرض وعدم تدهوره.

ويمكن لهذا النمو خفض أسعار الغذاء من جهة، وزيادة كل دخول المزرعة وتكثيف العمالة وزيادة فعالية الطلب على السلع والخدمات اللاغذائية خاصة في المدن الصغرى ومراكز السوق، من جهة أخرى يمكن مع تقليص الفقر وتعزيز التنوع الاقتصادي في المناطق الريفية، تحسين الطلبات الحياتية على أساس الموارد الطبيعية.

إن نموا آثاره السابقة الذكر، لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال خمسة عوامل[3]:

- العامل الأول: هو الابتكار أو التجديد، أي خلق وإيجاد نظم البحث الزراعي والإرشادي الوطنية القوية في القطاعين العام والخاص، ونشر تقنيات زيادة الإنتاجية؛

---

[1]- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص211.

[2]- محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميًا وعربيًا)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص80.

[3]- المرجع السابق نفسه، ص81.

- العامل الثاني: هي البنية التحتية خاصة أنظمة النقل والطرق الجديدة؛
- العامل الثالث: فهي المدخلات (INPUTS)، أي وضع أنظمة توريد فعّالة للخدمات الزراعية، خاصة لمدخلات المزرعة الحديثة والتصنيع الزراعي ومياه الري والتمويل؛
- العامل الرابع: المؤسسات الخاصة الفعّالة، والأسواق المتحررة التي تقرب المزارعين من الأسواق المحلية والدولية، والمؤسسات العامة الفعّالة التي تقدم للمزارعين الخدمات التي لا يمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص؛
- العامل الخامس: فهي الحوافز أي وضع سياسات الاقتصادية وتجارية وسياسات قطاعية محفزة للزراعة وغير معرقلة لنموها.

المطلب الثالث: نماذج لزراعات مستدامة

لقد كان الإنسان ومنذ مئات السنين يتبع أسلوب الزراعة النظيفة والمستدامة، وبعد الحرب العالمية الأولى استغلت المصانع الحربية لإنتاج الأسمدة النتروجينية للاستفادة منها في الإنتاج الزراعي، ثم تزايد استعمالها بدعوى زيادة الإنتاج الزراعي، ما أدى إلى زيادة تعرض النباتات للإصابة بالأمراض والحشرات وغيرها، وبالتالي استخدام متزايد للمبيدات الكيميائية، ومن هنا بدأ ظهور الآثار السلبية لاستخدام تلك الموارد الكيميائية على صحة الإنسان وبيئته، فضلا على ذلك، فإن النموذج الزراعي التقليدي كثيرا ما أدى إلى انجراف التربة وتردي نوعيتها، وخروج الكربون منها...الخ، ماسبق كله أدى إلى تجديد الدعوة إلى تبني أسلوب الزراعة النظيفة والتي من أهمها الزراعة العضوية والزراعة الحافظة باعتبارهما من الأساليب والتقانات التي تحقق الإنتاج الغذائي المستدام.

الفرع الأول: الزراعة العضوية

أولا:آثار المبيدات والأسمدة الكميائية على البيئة وصحة الإنسان

كما أشرنا سابقا فإن الزراعة العضوية جاءت كرد فعل على المشاكل التي سببتها وتسببها المبيدات والأسمدة الكميائية على البيئة وصحة الإنسان، وكما نعلم أن المنتجات الزراعية نباتية أو حيوانية إما نستهلكها على حالتها الطبيعية أو المصطنعة، فإذا علمنا أن مصدر حياة هذه المنتجات الزراعية هي(الماء، الهواء، التربة)، فإذا كانت في هذه المصادر نسبة من التلوث سيكون لها تأثير سلبي على الإنتاج الزراعي وتلوثه أيضا، وبغض النظر إن كان هذا التلوث ذات طبيعة حيوية كالميكروبات أو ذات طبيعة كيميائية كالعناصر الثقيلة مثل الزئبق أو ذات طبيعة فيزيائية كالأتربة والغبار فهذه المواد جميعها نجد أنه من الممكن أن تكون في الهواء أو في الماء أو التربة، أي أن مصادر التلوث هذه هي ذات المصادر التي تعمل بشكل أساسي على تلوث المنتجات الزراعية.

والشكل الموالي يبين هذه العلاقات بين الكائنات الحية المختلفة.

الشكل رقم(2–4): سلسلة الإنتاج الزراعي وعلاقاتها بعامل البيئة

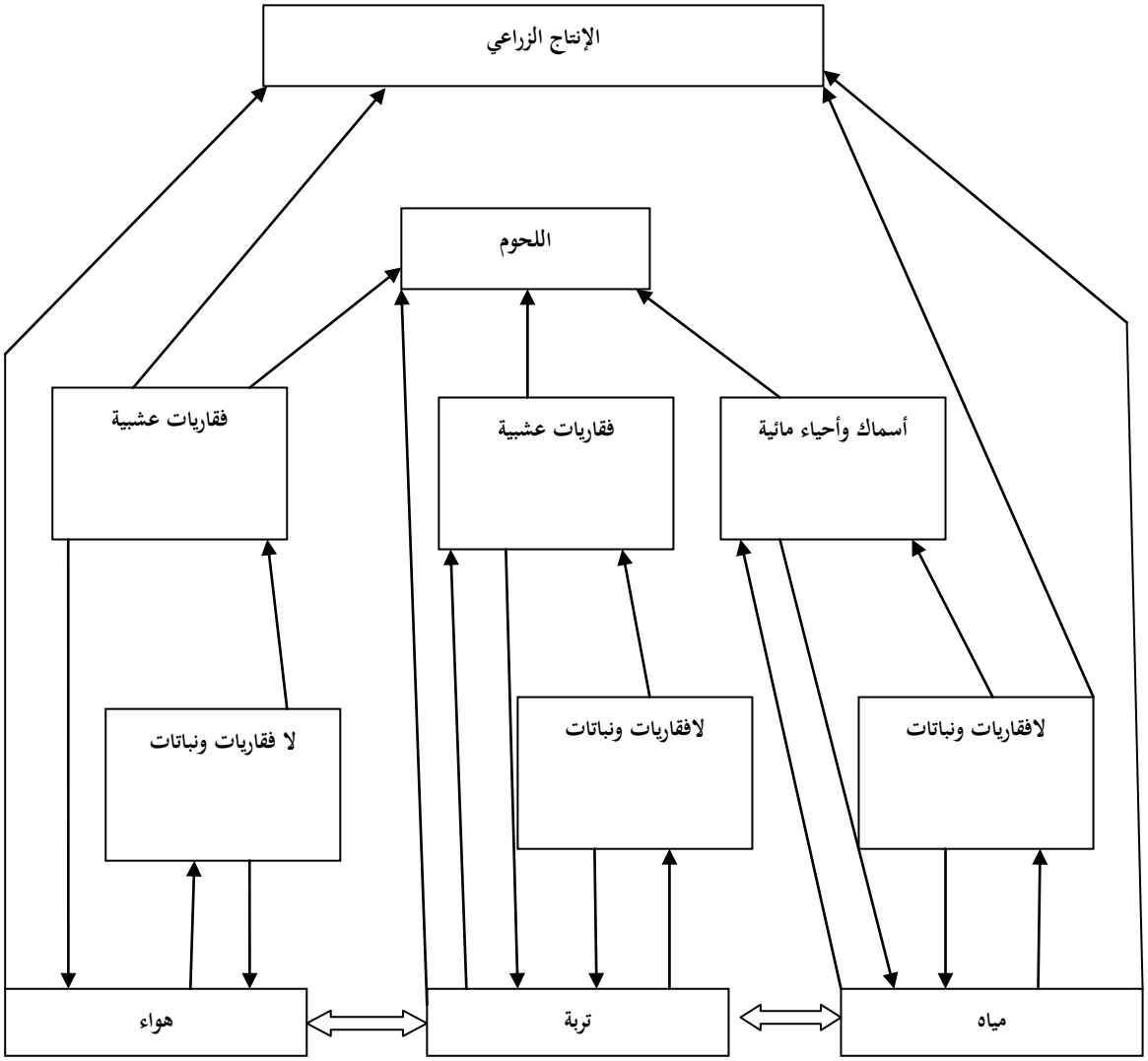

المصدر: عماد محمد ذياب الحفيظ، الزراعة العضوية وقاية للصحة وحماية للبيئة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014. ص15.

أما أهم أسباب تلوث المحيط البيئي بالمبيدات والأسمدة الكيميائية هي:

- ✓ الاستعمال المباشر للمركبات الكميائية على التربة والمياه والهواء، وانجراف كميات كبيرة منها إلى مناطق شائعة بعيدة عن مناطق استخدامها وخاصة عند استعمال الوسائل الجوية، وعلى اختلاف أشكال هذه المواد من التحضير سواء كانت سائلة أو مساحيق أو محاليل رش ذات قطرات متناهية في الصغر أو زيتية؛
- ✓ الاستعمال الخاطئ لهذه المركبات والإسراف في استخدامها جعلها تتواجد في غذائنا وماءنا بمستوى أعلى من المسموح به؛
- ✓ تصريف مياه الفضلات الصناعية لمصانع إنتاجها والمعامل الأخرى ذات العلاقة في استعمالها وتداولها دون أي معالجة كيماوية أو بايلوجية؛
- ✓ تداولها بأسلوب غير عقلاني وبدون وعي ومعرفة كافية من قبل البشر ليس فقط في القرى والأرياف والمزارع بل داخل المدن والمجمعات السكنية.

أما التأثيرات المباشرة للمبيدات والأسمدة على صحة الإنسان، حسب دراسة شملت 850 شخص منهم 629 شخصا يعملون في المجال الزراعي كالفلاحين والعمال الزراعيين كانت كالتالي[1]:

- اضطرابات الجهاز العصبي خاصة اضطرابات في نشاط المخ وتلف خلاياه بمعدل 50%؛
- اضطرابات في الجهاز التنفسي والتي تبينت من خلال أعراض الحساسية والربو...؛
- اضطرابات في القلب والأوعية الدموية؛
- أعراض مرضية في مناطق مختلفة من أعضاء الجسم لدى العاملين في الزراعة مثل تضخم الكبد وظهور أمراض جلدية وحساسية في الجلد وكذا ظهور أعراض مرضية في العيون وحساسية في عيون بعض الأشخاص؛
- اضطرابات في الحالة النفسية حيث لوحظت تغيرات سلوكية ونفسية لدى حوالي 30بالمئة من الذين شملتهم الدراسة؛

أما الآثار المباشرة لأضرار المبيدات والأسمدة الكيماوية فلا يمكن حصرها هنا، ولكن نشير أن هناك أضرارا بيئية على تلوث الماء وتدهور الأرض وعلى التنوع الحيوي كله، وعلى المنتجات الزراعية والغذائية ومشتقاتها، وعلى حليب الأمهات والأجنة والأطفال حديثي الولادة[2].

لقد سبب استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية للإنسان وبيئته الإزعاج والأضرار والأمراض المباشرة وغير المباشرة، بسبب إخلالها للأنظمة البيئية ومكوناتها من كائنات حية ومتطلبات غذائها. وهذا ما تسبب

---

[1]- عماد محمد ذياب الحفيظ، مرجع سابق، ص17.

[2]- للتفصيل انظر: عماد محمد ذياب الحفيظ، مرجع سابق، ص ص21-82.

في ظواهر غير طبيعية جعلت البيئة غير قادرة على تجديد مواردها الطبيعية التي تعمل على بقاء النظم البيئية جيدة ومناسبة للإنسان وأجياله القادمة، بما يتناسب وسلامة تلك النظم وديمومتها وبالتالي ديمومة وسلامة الغذاء، فاختل التوازن بين عناصر كل نظام بيئي من النظم المختلفة تلك، وأصبح غذاء الإنسان غير مناسب أي ملوث بفعل عناصر لم يكن لها وجود مؤثر على البيئة، بل نجد بعض العناصر أصبحت تؤثر على الظواهر الطبيعية والمواسم السنوية وغير ذلك من الظروف المناخية الطبيعية، مثل استخدام التقنيات الملوثة الحديثة وتقنيات تصنيع واختبارات القنابل النووية وغيرها، التي تسبب في حدوث ظواهر مناخية غير طبيعية كالعواصف الرملية والأمطار الحمضية وتغير معدلات درجة الحرارة....

إن ما سبق من أضرار وآثار على البيئة وعلى الإنسان وعلى غذائه جعل الدعوة ملحة لتبني أسلوب الزراعة العضوية.

ثانيا:تعريف الزراعة العضوية وأهدافها

1. تعريف الزراعة العضوية: الزراعة العضوية هي نظام زراعي لإنتاج الغذاء والألياف مثل القطن مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على البيئة بجانب الاهتمام بالظروف الاقتصادية ومتطلبات المجتمع، مع مراعاة القدرة الطبيعية للتربة والنبات والحيوان كأساس لإنتاج غذاء ذو صفات جيدة وقيمة صحية عالية، فالزراعة العضوية تحد من استعمال الإضافات الخارجية كالأسمدة الكيماوية والمبيدات والهرومونات وكذلك التغيرات الجينية باستعمال الهندسة الوراثية، ومن جهة أخرى تشجع الاعتماد على القدرة الطبيعية المكتسبة في مقاومة الآفات والأمراض.[1]

وتعرفها هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية 1999: "بأنها عبارة عن نظام شامل لإدارة الإنتاج يروج ويعزز سلامة النظام الايكولوجي الزراعي بما في ذلك التنوع البيولوجي، والدورات البيولوجية والنشاط البيولوجي في التربة، ويركز على استخدام أساليب الإدارة بديلا من استخدام المدخلات غير الزراعية مع مراعاة الظروف الإقليمية التي تتطلب نظما متوائمة مع الظروف المحلية، ويتم ذلك من خلال استخدام–حيثما يكون ممكنا– الطرق الزراعية والبيولوجية والميكانيكية بدلا من استخدام المواد التخليقية، للاضطلاع بأي مهمة معينة داخل النظام"[2].

عموما توجد الكثير من التفسيرات والتعاريف للزراعة العضوية إلا أنها كلها تجتمع على القول "بأنها نظام يعتمد على إدارة النظام الايكولوجي بدلا من المدخلات الزراعية الخارجية، إنها نظام دراسة التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة من خلال وقف استخدام المدخلات التخليقية مثل الأسمدة الاصطناعية

[1] – عماد محمد ذياب الحفيظ، مرجع سابق، ص85.

[2] – منظمة الزراعة والأغذية، " ماهية الزراعة العضوية Organic Agriculture"، www.fao.org /Organicag /oa-faq/oa- (2014/3/13)

والمبيدات التخليقية، والعقاقير البيطرية، والبذور والسلالات المحورة وراثيا، والمواد الحافظة، والمواد المضافة، والتشعيع، وتحل مكانها أساليب إدارة تتفق وخصائص كل موقع تحافظ على خصوبة التربة طويلة الأجل وتزيدها وتمنع الآفات والأمراض".

تاريخيا يشير بعض الاختصاصيين (Padel et Lambkin) عام 1993 أن الزراعة العضوية موجودة منذ حوالي 70 عام، تأخذ أشكالاً متعددة، يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–3): أشكال الزراعة العضوية في العالم

شكل الزراعة العضوية	اسم العالم	الدولة	السنة
ديناميكية حيوية	ستينر	ألمانيا	1926
عضوية	هاوارد	إنجلترا	1940
بيولوجية	ليبمر بوش	-	1950
بيولوجية	روس ومولر	ألمانيا	1950
دراسة دائمة	-	الو.م.أ	1970
قشة واحدة	فوكوكا	اليابان	1970

المصدر: لامبكين وبادل، اقتصاديات الزراعة العضوية (ميلانو، إيطاليا، دن)، 1993 نقلا عن:محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص 284.

و تلقى الزراعة العضوية قبولا لافتا منذ أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين في كثير من الدول المتقدمة، بل تنمو وتتزايد وتيرتها في كل أنحاء العالم، وتعطي بيانات الإنتاج العضوي في بعض الدول مؤشرا على مدى انتشار الزراعة العضوية، فمثلا في ألمانيا 80 ألف مزرعة ، وفي النمسا وصلت نسبة المساحة المزروعة عضويا بحوالي 7% ، وفي النمسا حوالي 10% من المساحة المزروعة، بينما وصلت في سالزبورغ حوالي 50% من المساحة المزروعة.

2. أهداف الزراعة العضوية: حسب الحركة الاتحادية الدولية للزراعة العضوية (IFOAM)*فإن الأهداف الأساسية للزراعة وللإنتاج العضويين هي:

* International Federation of Organic Agriculture Movement وهي حركة تضم في عضويتها عددا من المنظمات التي تعمل في هذا المجال، وتنظوي تحتها أكثر من 50 دولة، وتملك أكثر من 800 فرع في 117 دولة وهي حركة

- ✓إنتاج غذاء ذو قيمة غذائية عالية وبكميات كافية؛
- ✓التفاعل البناء مع جميع الأنظمة الطبيعية؛
- ✓المحافظة مع العمل على زيادة خصوبة التربة؛
- ✓تشجيع وتفعيل النشاط العضوي الحيوي في الزراعة بما يشمل من كائنات حية دقيقة ونبات وحيوان؛
- ✓استخدام المصادر الطبيعية المتجددة في الزراعة؛
- ✓العمل على تنشيط الإنتاج الزراعي في نظام مغلق بالنسبة للمخلفات العضوية والعناصر الغذائية؛
- ✓إتاحة الظروف المناسبة للثروة الحيوانية من خلال ممارسة نشاطها الطبيعي؛
- ✓تجنب التلوث الناتج عن تنفيذ العمليات الزراعية التي تعتمد على استخدام المركبات الكيميائية؛
- ✓الحفاظ على الإختلافات الوراثية للنظام الزراعي وما حوله من محاصيل مزروعة ونباتات طبيعية وبرية وكائنات دقيقة؛
- ✓استخدام المواد الزراعية ذات المصدر العضوي في تحقيق الحماية للمنتوج العضوي؛
- ✓ضمان حصول المنتجين في الزراعة العضوية على حقوقهم وعلى العائد الكافي.

وهناك ثلاثة قوى مختلفة دافعة للزراعة العضوية[1]:

- الزراعة العضوية الموجهة نحو المستهلك أو السوق: فالمنتجات تعرف بوضوح من خلال الشهادات وبطاقات البيانات، ويتخذ المستهلكون قرارات واعية بشأن كيفية إنتاج هذه الأغذية وتصنيفها ومناولتها وتسويقها. ولذا فإن للمستهلك تأثير قوي على الإنتاج العضوي؛
- الزراعة العضوية الموجهة نحو الخدمات: ففي بعض البلدان مثل الاتحاد الأوروبي، تتوافر الإعانات التي تقدم للزراعة العضوية لإنتاج سلع وخدمات بيئية مثل الحد من تلوث المياه الجوفية أو توفير أماكن طبيعية أكثر تنوعا من الناحية البيولوجية؛
- الزراعة العضوية الموجهة إلى المزارعين: يعتقد بعض المزارعين أن الزراعة التقليدية زراعة غير مستدامة، واستحدثوا طرقا بديلة للإنتاج لتحسين صحة أسرهم في ظل اقتصاديات المزرعة والاعتماد على الذات . وفي كثير من البلدان النامية تطبق الزراعة العضوية باعتبارها طريقة لتحسين الأمن الغذائي الأسري أو

توجيهية تنشيطية مسؤولة عن وضع القواعد والمعايير العامة لتكون بمثابة الأسس العامة، تشارك في المفاوضات الزراعية والبيئية الدولية مع الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف لتعزيز مصالح الحركة الزراعية العضوية في جميع أنحاء العالم، ولها صفة مراقب،كما نشير أن نظم الزراعة العضوية ومنتجاتها ليست كلها معتمدة دائما، ويشار إليها على أنها "الزراعة أو المنتجات العضوية غير المعتمدة". www.ifoam.bio (2014/04/25)

[1]– منظمة الزراعة والأغذية، " ماهية الزراعة العضوية Organic Agriculture"، www.fao.org /Organicag /oa-faq/oa- (2014/3/13)

تحقيق خفض تكاليف المدخلات، ولا يباع الإنتاج في الأسواق إلا للضرورة أو يباع دون فرق في الأسعار لأنه غير معتمد، وفي البلدان المتقدمة يستحدث صغار المزراعين بإطراد قنوات مباشرة لتوصيل المنتجات العضوية غير المعتمدة إلى المستهلكين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعفى المزراعون الذين يسوقون كميات صغيرة من المنتجات العضوية رسميا من شهادات الاعتماد.

وما سبق كله، يبن لنا أهمية الزراعة العضوية في إنتاج غذاء خال من متبقيات الأسمدة الكيماوية والمبيدات، وبالتالي الحفاظ على البيئة والحد من التلوث وحماية صحة المستهلكين، وتحسين جودة التربة لتدعيم التنمية الزراعية المستدامة.

الفرع الثاني: الزراعة الحافظة(الزراعة بدون حرث)

نشير مرة أخرى أن الممارسات الزراعية الماضية (الثورة الخضراء) أدت إلى تدهور خصائص التربة الفيزيائية، الكيميائية، والحيوية، وأصبحت هذه النظم البيئية الزراعية عاجزة عن تأمين الاحتياجات السكانية المتزايدة من الغذاء، ويتمثل الحل الأساسي بالإضافة إلى الزراعة العضوية التي أشرنا إليها سابقا بتطبيق نظام الزراعة الحافظة (نظام الزراعة بدون حرث Zero-Tillage ونظم الزراعة بالحد الأدنى من الحرث Tillage)، الذي يعتمد في جوهره على ثلاثة مكونات رئيسية هي: عدم فلاحة التربة، والتغطية المستمرة لسطح التربة بمحاصيل التغطية الخضراء أو بالبقايا النباتية، وتطبيق الدورة الزراعية المناسبة التي تتضمن محصولا بقوليا، ويعد هذا النظام الزراعي تقليد للنظام الطبيعي قبل أن يدخل الإنسان ممارساته الخاطئة، ويعتبر من أهم مقومات نجاح نظام الإنتاج الزراعي المستدام.

أولا: تعريف الزراعة الحافظة

الزراعة الحافظة هي مفهوم زراعي جديد يستند على تطبيق الحزم التقنية الزراعية المتكاملة، بما يحقق إحداث تغيرات جوهرية على مستوى الإنتاج والإنتاجية في نظم الزراعة المطرية، وهي عبارة عن بذار مباشر لمحاصيل بدون إثارة للتربة، مع مكافحة كيميائية للحشائش بالمبيدات العشبية قبل وأثناء البذار، وخلال مراحل النمو(عند الحاجة...)[1].

وتعرف الزراعة الحافظة بأنها زراعة المحاصيل في تربة غير محضرة بشكل مسبق، من خلال فتح شق ضيق على شكل خندق أو شريط بعرض وعمق كافيين فقط لوضع وتغطية البذار المزروعة بشكلٍ ملائم، ويفهم من الزراعة الحافظة أنّ التربة تبقى مغطاة ببقايا المحصول السابق سواء من البقايا النباتية الميتة، أو محاصيل التغطية الخضراء، بحيث تترك بقايا المحصول السابق فوق سطح التربة كما هي حتى بعد الزراعة،

[1]- الهيأة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، إدارة الدراسات والإنماء 2012، تجربة الهيئة العربية في مجال نشر وتوطين نظام الزراعة بدون حرث في السودان والدول العربية، ص3.

وتعد عملية وقف انجراف التربة بمنزلة القوة المحركة الرئيسة لتبني تقانة البذر المباشر أو الزراعة بدون فلاحة، هذا وتعد تقانة الزراعة الحافظة الوسيلة الأكثر فعّالية في وقف انجراف التربة، وتحقيق الإنتاج الغذائي المستدام[1].

وتعرفها منظمة الزراعة والأغذية بأنها "واحدة من مجموعة من التقنيات المستخدمة في الزراعة المحافظة على الموارد، والتي تهدف إلى تعزيز ودعم الإنتاج الزراعي من خلال الحفاظ على (وتحسين) التربة والمياه والموارد البيولوجية أساسا، فهي تحافظ على غطاء التربة العضوية بصفة دائمة أو شبه دائمة من أجل حماية التربة من الشمس والأمطار والرياح وتسمح التربة للكائنات الدقيقة لتولي مهمة الحراثة"[2].

ويعتمد نظام الزراعة الحافظة على الأسس الثلاثة التالية:

- عدم زراعة الأرض أو زراعتها بالحد الأدنى؛
- التغطية المستمرة لسطح التربة بالبقايا المحصولية؛
- تطبيق الدورة الزراعية المناسبة التي تضمن محصول بقولي غذائي أو علفي.

ويتميز نظام الزراعة الحافظة بما يلي[3]:

- زيادة احتفاظ التربة بالماء؛
- زيادة المادة العضوية في التربة؛
- تحقيق مكافحة فعالة للأعشاب؛
- الحد من عوامل تعرية التربة في الحقول الزراعية؛
- تحسين الخواص الفيزيائية والكيميائية للتربة؛
- خفض تكلفة العمالة وتشغيل الآلات؛
- زيادة معدلات الإنتاجية؛
- تحقيق نظام زراعي مستدام؛

أما أسباب تبني الزراعة الحافظة وأهم منافعها فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

---

[1] – أيمن الشحاذة العودة، مرجع سابق، ص4.

[2] - FAO ,Agriculture and consumer protection department , magasine home ,2001, http://www.fao.org/ag/magazine/0101sp1.htm, (14/08 /2014)

[3] – الهيأة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، إدارة الدراسات والإنماء 2012، مرجع سابق، ص3.

الجدول رقم (2–4): أسباب ومنافع الزراعة الحافظة

• تتطلب عملا أقل وتوفير الوقت؛ • تعطي عوائد مادية أكبر؛ • تحسين نوعية الأرض، ومستوى المعيشة؛ • تحسين الإنتاجية على المدى البعيد؛ • الحد من انجراف التربة؛ • تحسين نفاذية المياه؛ • تحسين عمق قطاع التربة؛ • الحد من انطلاق غازات الكربون؛	• مكافحة الإنجرافين المائي والريحي؛ • تقانة صديقة للبيئة؛ • تقليل الحاجة إلى الآلات الزراعية وتوفير الوقود؛ • تحسين نوعية المياه السطحية؛ • زيادة محتوى التربة المائي؛ • منع انضغاط التربة؛ • تحسين كمية ونشاط الكائنات الحية في التربة؛ • تقليل تلوث الهواء؛

المصدر: أيمن الشحاذة العودة، مرجع سابق، ص ص5–6. سعد فليح حسن ، أضواء على الزراعة الحافظة ، الهيئة العامة للبحوث الزراعية ، دون سنة نشر ، ص ص 8 – 10.

أما الفرق بين الزراعة التقليدية والزراعة الحافظة فيمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم(2–5):الفرق بين الزراعة التقليدية والزراعة الحافظة

الزراعة التقليدية	الزراعة الحافظة
• الفلاحة ضرورية لإنتاج المحصول.	• إنتاج المحاصيل لا يتطلب فلاحة الأرض أبداً.
• تدفن بقايا المحصول السابق بواسطة آلات الفلاحة.	• تبقى بقايا المحصول السابق على سطح الأرض كغطاء نباتي.
• تبقى الأرض جرداء لعدة أسابيع وحتى شهر	• الأرض مغطاة بشكلٍ دائم بالبقايا النباتية.
• عادةً ما ترتفع حرارة التربة بسبب تعرضها بشكلٍ مباشر • للشمس.	• درجة حرارة الأرض أقل بسبب تغطيتها ببقايا المحصول.
• يسمح نظام الزراعة القديم بحرق بقايا المحصول السابق لتسهيل عمليات تحضير الأرض للمحصول اللاحق	لا يسمح نظام الزراعة الحديث بتاتاً بحرق البقايا النباتية.
• تركز بشكلٍ أكبر على العمليات الكيميائية في التربة.	• تركز بشكلٍ قوي على العمليات الحيوية في التربة.
• تعد المكافحة الكيميائية للآفات بمنزلة الخيار الأول	• تعد المكافحة البيولوجية للآفات بمنزلة الخيار الأول
• زراعة محاصيل التغطية كسماد أخضر، وإتباع الدورة	• زراعة محاصيل التغطية كسماد أخضر و إتباع الدورة

الزراعية أمر اختياري.	الزراعية أمر إجباري.
• يعد انجراف التربة ظاهرة مقبولة لانها عملية لا يمكن تجنبها مرتبطة بزراعة المناطق المنحدرة، وعادة ما يحدث الانجراف بسبب هطول الامطار الغزيرة	• يشير انجراف التربة إن وجد إلى عدم ملائمة نظام الزراعة، والطرق الزراعية المعتمدة في تلك النظم البيئية .ويحدث الانجراف بسبب سوء إدارة الأرض.

المصدر: أيمن الشحاذة العودة، مرجع سابق، ص7.

ثانيا: دور الزراعة الحافظة في تحقيق التنمية المستدامة

كما أشرنا سابقا فإن فلسفة التنمية الزراعية المستدامة تقوم أساسا على حفظ الموارد وإنتاجيتها على مر الزمن، وتعد الأرض أحد أهم العوامل الرئيسية في النظم البيئية الزراعية، لأنها المهد الذي تزرع فيه الأنواع النباتية التي تقدم الغذاء والكساء للإنسان والعلف للحيوان، لذلك لا بدّ من بذل مزيد من الجهود لتقليل انجراف التربة والمحافظة على خصوبتها وإنتاجيتها، وتعتبر الزراعة الحافظة جوهر التنمية الزراعية المستدامة تحافظ على الموارد في إطار نظمها البيئية وتزيد في الإنتاجية ويمكن التدليل على ذلك من خلال[1]:

1. تأثير الزراعة الحافظة في الخصائص الكيميائية :سجلت تحت ظروف الزراعة الحافظة بالمقارنة مع الزراعة التقليدية قيما أعلى من محتوى التربة من المادة العضوية، والآزوت، والفسفور، والبوتاسيوم، والكالسيوم والمغنزيوم، وقيما أعلى من درجة الحموضة والقدرة على التبادل الأيوني.

2. تأثير الزراعة الحافظة في خصائص التربة الفيزيائية :يؤدي تطبيق نظام الزراعة الحافظة إلى زيادة معدلات رشح المياه، ما يؤدي إلى الحد وبشكلٍ كبير من فقد المياه بالجريان السطحي وانجراف التربة، ويؤدي إلى زيادة محتوى التربة المائي ودرجة حرارة التربة، والمحافظة على ثبات الكتل الترابية وتزيد أيضاً من كثافة التربة، وتؤدي هذه الخصائص مجتمعة إلى زيادة غلة الأنواع المحصولية بشكلٍ معنوي بالمقارنة مع نظم الزراعة التقليدية.

3. تأثير الزراعة الحافظة في خصائص التربة الحيوية :يؤدي عدم استعمال المحاريث إلى المحافظة على الأعشاش والقنوات التي بنتها الكائنات الحية الدقيقة، ما يؤدي إلى زيادة أعداد الكائنات الحية في التربة ونشاطها بالمقارنة مع نظام الفلاحة التقليدية، ويساعد ترك البقايا النباتية فوق سطح التربة في نظام الزراعة الحافظة في تأمين الغذاء اللازم لحياة وتكاثر الكائنات الحية في التربة، ويمكن القول: أنّ غطاء التربة وخصوبتها مرتبط إلى حد كبير بالنشاط الحيوي فيها، ويتحدد الأخير بكمية البقايا النباتية المتروكة فوق

[1]- أيمن الشحاذة العودة، مرجع سابق، ص ص10-11

سطح التربة، وتساعد الزراعة الحافظة أيضا في زيادة محتوى التربة المائي، والمحافظة على درجة حرارة مناسبة في التربة، والتي تعد من أهم المتطلبات البيئية الأرضية اللازمة لتكاثر ونشاط الكائنات الحية فيها .

4. تأثير الزراعة الحافظة في نوعية المياه : تتحسن نوعية المياه عند تطبيق نظام الزراعة الحافظة .ونتيجة انجراف التربة فعادةً ما تكون المياه من مساقط المياه في الأراضي التي تعتمد على الزراعة التقليدية ذات لون بني وتحمل الكثير من الطمي، في حين أنّ مياه المساقط المائية في معظم الأراضي في البرازيل التي تحولت إلى نظام الزراعة الحافظة عادةً ما تكون نقية حتى خلال الفترات التي تكون فيها الهطولات المطرية غزيرة جداً.

5. تأثير الزراعة الحافظة في النواحي البيئية: تسرع عمليات تحضير التربة المكثفة من معدنة المادة العضوية وتحول البقايا النباتية إلى غاز ثاني أوكسيد الكربون، كما تساهم الزراعة بدون حرث في زيادة كمية الكربون المدخر في التربة بنحو مليون طن، ما يساعد في تحسين خصوبة التربة.

6.دور الزراعة الحافظة في زيادة إنتاجية: أما دور الزراعة الحافظة في زيادة إنتاجية المحاصيل وحسب المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومن خلال تبنيه وسعيه لنشر هذه التقنية في بعض الدول العربية فكانت النتائج كالتالي[1]:

القمح: انخفض معدل البذر في وحدة المساحة (كغ/هكتار) تحت ظروف الزراعة الحافظة في حقول المزارعين ما بين 26.92% و27.78% بالمقارنة مع الزراعة التقليدية، وازدادت الإنتاجية في هذه الحقول مابين 47.43% و31.43% تحت ظروف الزراعة الحافظة بالمقارنة مع الزراعة التقليدية، في الوقت الذي انخفض فيه استهلاك الوقود بنحو 40.82% إلى 25.06% وانخفضت تكاليف الإنتاج الزراعي ما بين 17.76% و20.32%، وازداد هامش الربح الاقتصادي بنحو 48.91% تحت ظروف الزراعة الحافظة بالمقارنة مع الزراعة التقليدية.

الشعير: انخفض معدل البذر تحت ظروف الزراعة الحافظة بالمقارنة مع الزراعة التقليدية في حقول المزارعين مابين 19.16% و32.03%، وازدادت الإنتاجية بنحو 76.93%، وانخفض استهلاك الوقود مابين 34.18% و68.42%، وانخفضت تكاليف الإنتاج الزراعي بنحو 33.75%، وازداد هامش الربح الاقتصادي بنحو 49.57% تحت ظروف الزراعة الحافظة بالمقارنة مع الزراعة التقليدية.

العدس: انخفض معدل البذر تحت ظروف الزراعة الحافظة في حقول المزارعين بنحو 36.14% بالمقارنة مع الزراعة التقليدية، وازدادت الإنتاجية مابين 27.45% و70% وانخفض استهلاك الوقود بنحو 57.80% .

[1]– المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد ، التقرير الفني السنوي، 2012، ص23–24

المبحث الثالث: مقومات(عوامل تفعيل) وسياسات التنمية الزراعية المستدامة

يتطلب تحقيق تنمية زراعية مستدامة التي تحقق أمنا غذائيا مستداما وتحافظ فيه على الموارد، معرفة والأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل الفاعلة المحددة، كما يتطلب أيضا تحديد بعناية نوعية السياسات الزراعية المتبعة في إطار التنمية المستدامة في ضوء المحددات الطبيعية والبشرية والمائية والبيئة، فضلا عن السياسات الزراعية التقليدية المعروفة والتي تم تناولها في الفصل الأول.

المطلب الأول: دور المناخ في التنمية الزراعية المستدامة

إن الظروف المناخية خاصة عنصر الحرارة والمطر والثلوج، والنبات الطبيعي وكثافته، وما يمكن إيجاده من نظم بيئية زراعية تنتج المنتوجات الزراعية والغذائية، واستدامة هذه المنتوجات من عدمها وما ينعكس على نشاط المزارعين، يستدعي التطرق إلى دور الأنظمة المناخية في استدامة الزراعة*.

الفرع الأول: الإحتباس الحراري

لقد أشار الرصد الآلي على مدى 157 سنة[1] إلى ارتفاع درجات الحرارة على سطح الأرض، على الرغم من تفاوتها على مستوى المناطق وهذا ما يجعل السؤال الذي يطرح نفسه، كيف للزراعة أن تستمر في إنتاجها في عالم يزداد حرارة ويتغير قسم منه مناخيًا بشكل واضح؟

فيما يخص المعدل العالمي تشير الدراسات أن ارتفاع حرارة الأرض حصل في القرن الماضي على مرحلتين، من عام 1910 وحتى 1940 بمعدل 0,53 درجة مئوية وبشكل أقوى من سنة 1970 إلى يومنا هذا، وعمومًا بلغ معدل الزيادة في درجات حرارة الأرض خلال الخمسين عامًا السابقة بنسبة 0,13 درجة مئوية/ العقد، أي ضعف معدل الزيادة الحادثة خلال المائة عامًا السابقة، وبلغ إجمالي الزيادة في درجات حرارة الهواء 0,76 درجة مئوية خلال الفترة الممتدة منذ عام 1850 حتى 2005[2].

---

*- من بين الأنظمة المناخية ما يلي: - المداري الرطب - المناخ المداري الرطب والجاف- المناخ الجبلي- المناخ الصحراوي- المناخ السهبي شبه القاحل- المناخ شبه المداري الجاف- المناخ الشبه المداري الرطب- المناخ المحيطي الرطب- المناخ القاري الرطب- المناخ الشبه القطبي- المناخ القطبي.

[1]- عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية:الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلودنية، الجزائر، ط1، 2011، ص 45.

[2]- IPCC, 2007. climate change 2007, WGI contribution of scientific basics, 4th assessment repport of the intergovernmental panel of climate change.

نقلاً عن عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق، ص 46.

كما شهد العالم في العقد الأخير من القرن الماضي أكبر موجة حرارية عرفتها الأرض منذ قرون، حيث صنف التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ السنوات الإحدى عشرة من السنوات الإثني عشرة الماضية (1995–2006) أحر السنوات التي عرفتها الأرض منذ 1850م[1].

يقود ارتفاع درجات الحرارة إلى ارتفاع مستويات البحار، وبالتالي حدوث الظواهر المناخية الشديدة والقاسية كالجفاف والفيضانات والعواصف وغيرها، ولقد درست اللجنة الدولية لتغير المناخ (IPCC) أثر التغيرات المناخية المتوقعة وآثارها على النشاطات البشرية بما فيها الزراعية، إلا أن المفاجئة كانت سارة، فقد أورد تقرير (IPCC) سنة 2001 ما يلي[2]:

- يمكن أن تزيد المياه المتوافرة في بعض المناطق الموصوفة حاليا بالندرة المائية؛
- يمكن تحقيق غلال عالية في المناطق المطيرة وبعض المناطق شبه الجافة؛
- يمكن أن يزيد عرض الأخشاب العالمي؛
- تزداد سرعة نمو النباتات كلما زادت كمية ثاني أكسيد الكربون في الجو وبالتالي تعطي هذه النباتات غلالاً كثيرة.

رغم النظرة الإيجابية سابقة الذكر فقد دُق ناقوس الخطر، وأشارت تنبؤات (IPCC) تقلص غلال المحاصيل في معظم الأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية، وكذا زيادة مخاطر الفيضانات وتناقص عرض المياه وبخاصة في المناطق الشبه الاستوائية، بالإضافة إلى الآثار السابقة الذكر، هناك تغيرات في مستويات الهطولات المطرية التي تمثلت بظواهر مناخية أكثر شدة وقسوة، بما فيها معاناة الزراعة من الآثار المباشرة لتغيرات المناخ والمتمثلة بزيادة الآفات والأمراض وتدهور طبقة الأوزون، التي أدت وتؤدي إلى زيادة مخاطر تلوث المحاصيل.

ما ينبغي التأكيد عليه أن التوقعات الحالية للتغيرات المناخية تشير إلى عدم تهديد الأمن الغذائي العالمي حتى نهاية القرن الواحد والعشرين، إلاّ أنه من المحتمل أن يسبب التغيير المناخي الجوع وعدم الرضا لدى أجزاء عديدة من العالم النامي[3].

الفرع الثاني: سيناريوهات أثر تغيرات المناخ على الزراعة

لقد قام عدد من الباحثين المختصين بدراسة أثر التغيرات المناخية على الزراعة بشكل مفصل، حيث وصلت هذه الدراسات إلى عدم وجود أي تهديدات فعلية وجدية لعرض الغذاء العالمي، ويتمثل العمل الأساسي الحديث في هذا المجال بما قام به كل من (روزنفايغ وباري) (1994) وكذلك العمل الذي قام به كل من "رايلي وهوهمان" (HOHMANN) وكاين (KANE) عام 1994 والذي يرمز له بـ (RHK)، حيث توصلت

[1]– عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق، ص46.

[2]– محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص ص100–101.

[3]– المرجع السابق نفسه، ص102.

دراساتهم إلى نتائج تم تلخيصها في جدولين مختصرين*، حيث تمثل ثلاث موديلات عامة مختلفة للتداول (GENERAL CIRCULATIONS MODELS) (G.C.M)، ولقد بينت التوقعات المناخية لموديل التداول العام على سيناريوهات تضاعف فيها أثر الغازات في الجو، ويتم سريان موديلات المناخ حتى يصل النظام المناخي إلى نقطة التعادل، ويلخص تنبؤ التغيير بالتغييرات في المتوسط العالمي لحرارة السطح الكروي وبالهطول المطري العالمي كما يلي[1]:

- ✓ سيناريو معهد غادة للدراسات الفضائية (GISS) ذو c4,2 + و + 11% هطولات؛
- ✓ سيناريو مخبر الجيوفيزيائي الديناميكي السائل (GFDL) ذو c4,0 + و + 8% هطولات؛
- ✓ سيناريو مكتب المقاييس المركزي الإنجليزي (UKMO).

نشير أن نتائج الموديلات كانت متباينة نظرًا إلى عدم اليقين في الدراسات الاقتصادية الأساسية حول الآثار العالمية بتغير المناخ، ومن ضمن هذه العوامل التي تقود إلى عدم اليقين ما يلي[2]:

- الوقت المتوقع لتغير المناخ (الزمن)؛
- أثر الغلة الإجمالي للمواقع التفضيلية أو أثر تكامل الغلة؛
- الاستجابة السلوكية للمزارعين؛
- التغيرات في الموارد الأخرى أو المنافسة لموارد الأرض والمياه من القطاعات الأخرى المتأثرة بتغير المناخ؛
- التغيرات البيئية الأخرى؛
- سيناريوهات المناخ.

وكخلاصة لأثر المناخ على الزراعة يمكن القول أنه حصل تقدم ملحوظ للآثار الناجمة عن تغير المناخ على الزراعة إلاّ أنه مازالت بعض الأمور غير واضحة، وأن ارتفاع درجة الحرارة عالميًا لن يحصل قبل سنة 2100، ويتطلب تحديد الآثار التي تحدثها مثل هذه التغيرات على السياسة الزراعية معرفة بواعث الآثار

---

*- لاتعتبر دراسة (RHK) هي الدراسة الأولى وإنما سبقتها مجموعة من الدراسات منها: ومن هذه الدراسات المحاولات التي قام بها كل من آرثر (ARTHUR) وأبي زاده (ABZADEH)، وباري (PARRY)، وكارتر (CARTER)، كونيغن (KONIGEN) 1988، وآرثر وموني (MOONEY) 1990، وسونيكا (SONIKA) 1991، وكايزر (KAISER) 1994، وأكد كل من كاين (KANE) وتوبيه (TOBEY) ورايلي (REILY) 1992، للمزيد حول نتائج هذه الدراسات انظر: نفس المرجع السابق، ص ص108-121.

[1]- لتفاصيل أكثر حول نتائج الدراسات أنظر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص ص108-121.

[2]- للتفصيل في هذه العوامل انظر: نفس المرجع السابق، ص 115.

القريبة، حيث تعتبر هذه الآثار القريبة لتغير المناخ هي الآثار المرئية ما دامت لم تقيم بعد تغيرات المناخ النوعية سريعة الزوال.

وتبقى الآثار التسميدية لزيادة (CO_2) من أقوى الإيجابيات في السنوات القريبة القادمة لظاهرة التغير المناخي، وتقترح نتائج الدراسات بأن التغير المناخي الهادئ (المعتدل) سيكون إيجابيا، وبالتالي فإن الزراعة العالمية يمكن أن تجني ثمارًا من هذا التغير خلال 30–40 سنة القادمة.

ومما نشير إليه إلى أن السياسات الزراعية الفعالة أو ما تسمى (الزراعة الذكية مناخيا) هي التي يمكنها تبني التغيرات المناخية، أو بالأحرى أن تتكامل السياسة الزراعية الموجودة (الزراعة الذكية مناخيا) كأحد العناصر الممكن تغيرها (التغير المناخي والزراعة المتغيرة تتكاملان).

والزراعة الذكية مناخيا، على نحو ما عرفته وقدمته منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمر لاهاي المعني بالزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ في2010 هو" نهجٌ لمساعدة البلدان في إدارة الزراعة من أجل الأمن الغذائي في ظل الواقع المتغير للاحترار العالمي"، وترمي الزراعة الذكية مناخياً إلى تحقيق ثلاثة أهداف[1]:

1. زيادة الإنتاجية الزراعية بصورة مستدامة لدعم الزيادات المنصِفة في المدخول، والأمن الغذائي والتنمية؛
2. زيادة القدرة التكييفية، ومقاومة الصدمات على المستويات المتعددة من مستوى المزرعة إلى المستوى الوطني؛
3. تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، وزيادة بالوعات الكربون كلما أمكن.

الفرع الثالث : دور التنوع الحيوي في التنمية الزراعية المستدامة

يوجد في كل دولة ثلاثة أشكال من الثروة: ثروة مادية وأخرى ثقافية وثالثة إحيائية فالأولان نفهمهما جيدا بينما لا نولي الثروة الإحيائية إلا قليل من الجدية، فعلا يشكل فقدان التنوع الحيوي أهم التغيرات البيئية لأنها العملية الوحيدة التي لا يمكن عكسها، كما أن عواقبها أقل تكهنا، كما أن قيمة التنوع الحيوي ما زالت غير مدروسة ولا معتبرة.[2]

لقد انبثقت عن قمة الأرض لسنة 1992، ثلاث اتفاقيات أو ما يعرف باتفاقيات "ريو" الثلاثة وهي الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، اتفاقية التنوع الحيوي، اتفاقية مكافحة التصحر وهذا يعني أن المشاكل البيئية متداخلة، هذا ما جعل الاتفاقيات البيئية تكمل بعضها البعض[3] كما يوضحه الشكل التالي:

---

[1]– منظمة الزراعة والأغذية ،حالة الأغذية والزراعة في العالم 2014 ،ص40.

[2]– إدوارد ويلسون، تهديدات للتنوع الإحيائي، مجلة العلوم الأمريكية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، المجلد7، العدد3، مارس 1990، ص48.

[3]– للإطلاع أكثر حول مضامين هذه الاتفاقيات انظر: محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا و عربيا)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص ص140–154.

الشكل رقم(2–5):الترابط بين الاتفاقيات الثلاث الخاصة بالبيئة

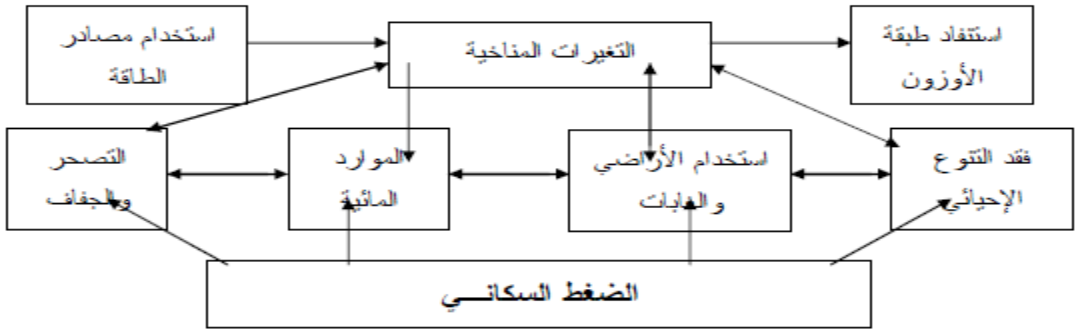

الشكل 1: حالات الترابط بين الاتفاقيات الثلاث الخاصة بالبيئة (التصحر والجفاف، والتغيرات المناخية، والتنوع الإحيائي)

المصدر:الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، مكافحة التصحر والجفاف في شمال إفريقيا، طنجة المغرب 2013، ص3 .

تعمل الروابط المتبادلة بين التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية في الاتجاهين، فالتغيرات المناخية تؤثر سلبًا على التنوع البيولوجي، وهذا الأخير من شأنه أن يخفف من حدة تأثير الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

"و يقصد بالتنوع الحيوي عالم مختلف الكائنات العضوية الحية، من حيوان ونبات مع دعائمها الوراثية والأنظمة البيئية التي تتطور فيها، ابتداء بالكائنات الدقيقة التي لا نراها إلاّ بواسطة المجهر وانتهاء بالأشجار الكبيرة والحيوانات الضخمة كالحيتان والفيلة، كما أن التنوع الحيوي (البيولوجي) متواجد في مختلف النظم الإيكولوجية البرية والمائية، بما فيها من صحاري وأنهار وبحريات، ويقدر عدد هذه الكائنات الحية فيها بالملايين."[1]

فهي تمثل كافة الكائنات والمتعضيات الحية التي تحيا وتعيش على كوكب الأرض، وتمتد على كامل سلم التصنيف والتطور، بدءًا من الكائنات الدقيقة الأدنى وحتى الثديات الراقية، وقد أضافت اتفاقية التنوع الحيوي المنبثقة عن قمة الأرض سنة 1992 إلى التعريف السابق:" تنوع المورثات (الجينات) وتوزعيها بين الأنواع و الكائنات الحية الدقيقة، كونها سر الحياة وجوهرها وهي المتجلية في معجمها الجيني (الحمض النووي ADN)، وما يحتويه من مليارات الرموز الوراثية الضامنة لنمو واستمرار الحياة والأمان"[2].

[1]– محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص48 .

[2]– محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا و عربيا)، مرجع سابق، ص71.

وحسب معهد الموارد العالمي[1] فالتنوع الحيوي يشير إلى الاختلاف بين الكائنات الحية من جميع المصادر، شاملة النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والمائية الأخرى وكل التراكيب الايكولوجية.

أما التنوع البيولوجي الزراعي فهو مصطلح واسع يشمل جميع مكونات التنوع البيولوجي ذات الصلة بالأغذية والزراعة، وجميع مكونات التنوع البيولوجي التي تشكل النظام الايكولوجي الزراعي من أصناف وأنواع النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة على مستويات الجينات والأنواع والنظام الإيكولوجي، التي تكفل باستمرار الوظائف الرئيسية للنظام الإيكولوجي الزراعي وهيكله وعملياته[2].

إن التنوع البيولوجي أساس الحياة على الأرض، إذ يعتبر مصدرًا للغذاء والطاقة والرفاهية للحياة البشرية، فالخشب وروث الحيوانات، يعتبر مصدرًا للطاقة للكثير من الشعوب الإفريقية والآسيوية، كما تغطي الثروة الحيوانية والسمكية احتياجات البشر من البروتين، ويغطي حوالي 20 نوع من الثروة الحيوانية حاجيات حوالي 90% من الغذاء المنتج في العالم، وتشكل ثلاث أنواع القمح، الأرز والذرة أكثر من 50% منه.

يعيش الإنسان في وسط جغرافي "يسمى البيئة" يتكون من المناخ ومكونات الأرض وما تحويه من تراب ونبات وحيوان ومياه وهواء، وتشمل البيئة ثلاث أبعاد رئيسية متكاملة هي:

- النظام الطبيعي: أي الطبيعة وما بها من حركة وتوازن وتغير؛
- النظام الاجتماعي: أي العلاقات الاجتماعية بين الكائنات الحية؛
- النظام الثقافي: أي السلوك الذي يتعلمه الإنسان من الكائنات الحية.

ويتكون التنوع الحيوي من حيث الشمولية من ثلاث مستويات:

- ✓ المستوى الأول: هو النظم البيئية كالغابات وأشكالها، والمراعي وأشكالها والبحيرات والشواطئ وأصنافها، والنظم الزراعية المختلفة والزراعات وتنوعاتها؛
- ✓ المستوى الثاني: يتمثل بالأنواع النباتية والحيوانية والأحياء الدقيقة في وحدة المساحة؛
- ✓ المستوى الثالث: هو مستوى الأصناف والأشكال والعروق والسلالات والطرز في كل نوع من الأحياء، أي المستوى تحت النوع حيث تتركز الاختلافات في التركيب الوراثي ولهذا النوع أهمية هائلة في الزراعة وتربية الحيوان.

إن التنوع الحيوي يتعرض للتناقص بصورة مفزعة سواء نباتي أو حيواني وذلك نتيجة لانكماش الغابات، و تلوث المياه في البحار والأنهار، أو موجات الجفاف والتصحر، كما أن القارات الخمسة تدهور فيها حوالي 70% من مساحة الأراضي الجافة المستخدمة للزراعة، كما أن الكثير من الأراضي الإفريقية والأراضي الجافة في

---

[1]- معهد الموارد العالمي، تقييم النظام البيئي للألفية، ثرواتنا الطبيعية ورفاهية الإنسان(الفرص والتحديات لقطاعي الأعمال والصناعة)، 2005 ، ص18.

[2]- منظمة الزراعة والأغذية، حالة الزراعة والأغذية 2007، ص201.

أمريكا الشمالية والأراضي في القارة الآسيوية مهددة بالتصحر، وهذا ما يعني غياب النبات والحيوان والإنسان أي انعدام الحياة[1].

وحسب معهد الموارد العالمي وفي تقييمه للنظام البيئي للألفية ما بين 2001-2005 فإن الأنشطة البشرية أدت خلال الـ50 سنة الماضية إلى تغير النظم البيئية بوتيرة أسرع عن أي فترة زمنية مماثلة في تاريخ البشرية، وذلك لسد الاحتياجات سريعة النمو في الغذاء والمياه العذبة والأخشاب والألياف والوقود، ونتج عنه خسارة جوهرية* وإلى مدى بعيد غير قابلة للتغيير في تنوع الحياة على كوكب الأرض...، وكان لها ثمن مستمر في ازدياد تدهور العديد من خدمات النظام البيئي، مما أدى إلى تفاقم الفقر، وسيؤدي حتما إلى التقليل بشدة من انتفاع الأجيال القادمة من النظم البيئية[2].

هذا وإن للتنوع الحيوي أهمية قصوى والذي يعنينا في دراستنا هو توفير الغذاء والدواء والكساء، خاصة إذا علمنا أن نصيب المحاصيل الزراعية في العالم جاء من أصناف نباتية تعيش في الغابات الاستوائية، وأن العالم يستمد نصف أدويته من الغابات.

الحقيقة المرعبة السابقة (تدهور النظام البيئي)سرّعت إلى عقد عدة مؤتمرات دولية مرتبطة بالتنوع الحيوي[3]، وكان الهدف من هذه المؤتمرات هو محاولة وضع تشريع عالمي يحافظ على التنوع الحيوي ضمانا لاستمرار الحياة للأجيال القادمة، أي محاولة إيجاد توازن بين طرفي معادلة الموارد الطبيعية وما فيها من تنوع حيوي والموارد البشرية وزيادتها المستمرة، كما تضمنت اتفاقية التنوع البيولوجي على ضرورة أن تتخذ الدول الإجراءات السليمة اقتصاديا واجتماعيا، والمساعدة على حماية التنوع الحيوي واستخدامه المستدام، لما لذلك من فوائد لصالح استدامة التنمية والتنمية الزراعية خاصة[4]

لذلك فإن حماية التنوع البيولوجي ضرورة حتمية لتأمين استدامة التنمية وخاصة الزراعية، بل هي شرط لاستمرارية التنمية كلها.

---

[1]- انظر : محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق ، ص 485.

* نشير أن فقد التنوع الحيوي كانت له نتائج في شكل خسائر اقتصادية، خسائر في النظم البيئية، خسائر صحية وجمالية.

[2]- معهد الموارد العالمي، مرجع سابق، ص1.

[3]- اتفاقية التنوع البيولوجي:5 يونيو 1992 هدفت إلى:الحفاظ على التنوع الحيوي؛ الاستخدام المستدام لمكونات التنوع الحيوي؛ تشجيع الاستثمار في مجال صيانة التنوع الحيوي؛ تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الدول والمنظمات غير الحكومية للمساهمة في نقل المعارف والتكنولوجيا؛ لفت النظر إلى أهمية المجتمعات المحلية والجماعات ودورها في صيانة التنوع الحيوي من خلال معارفهم التقليدية.

- مؤتمر السكان والتنمية والتنوع الحيوي، القاهرة، سبتمبر 1994؛
- مؤتمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنوع الحيوي، الدنمارك مارس 1995؛
- بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي:دخلت حيز التنفيذ يوليو 2003 ويهدف هذا البروتوكول إلى التأكد من وجود مستوى مناسب من الأمان الحيوي في حالة نقل أو تداول أو استخدام أو التخلص من مخلفات الكائنات الحية المحورة وراثيا، والتي قد يكون لها تأثير على الحفاظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي مع الأخذ بالاعتبار الصحة العامة للإنسان.

[4]- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص335 .

المطلب الثاني: دور الماء والأرض في التنمية الزراعية المستدامة

كما أشرنا سابقا فإن التغيرات المناخية (الاحتباس الحراري) أدّى إلى اضطراب الأنظمة المناخية في كثير من الأقاليم، فشهدت بعض المناطق فيضانات وعواصف وأعاصير، في حين عرفت بعض المناطق مواسم جفاف حادة انعكست سلبا على المجتمعات البشرية، مما أدى إلى تدهور المواد الطبيعية خاصة منها الماء والأرض، وهو ما سنتطرق إليه في هذه الجزئية.

الفرع الأول: الماء والتنمية الزراعية المستدامة

الماء هو عنوان الحياة، غير أنه يتجه من الوفرة إلى الندرة، وأن استخدامه المفرط خاصة في الزراعة المكثفة يهدد النظم الزراعية في كثير من مناطق العالم، ويرتبط الماء ارتباطا عضويا بالتنمية الزراعية المستدامة وبالتالي بالأمن الغذائي، خاصة لما نعلم أن الزراعة هي المستهلك الرئيسي للمياه العالمية، حيث يزيد استهلاكها عن 70% على المستوى العالمي وأكثر من 90% على مستوى الدول النامية ذات الدخل المنخفض ثم تليها الصناعة وأخيرا الاستخدام المنزلي، كما هو مبين في الجدول التالي:

لجدول رقم(2-6):إجمالي السحب السنوي للمياه لمختلف القطاعات الأساسية في مناطق العالم

المناطق	إجمالي السحب من القطاعات						إجمالي سحب المياه بما فيها مياه التحلية
	استهلاك منزلي(بلدي)		صناعي		زراعي		
	كم^3/سنة	%	كم^3/سنة	%	كم^3/سنة	%	كم^3/سنة
إفريقيا	21	10	9	4	184	86	215
أمريكا	126	16	280	35	385	49	791
آسيا	217	9	227	9	2012	82	2456
أروبا	61	16	204	55	109	29	374
أوقيانوسيا	5	17	3	10	19	73	26
العالم	429	11	723	19	2710	70	3862
دول مرتفعة الدخل	145	16	392	43	383	42	920
دول منخفضة الدخل	195	12	287	18	1136	70	1618
دول ضعيفة الدخل	90	7	44	3	1191	90	1324

Source: FAO, the state of the world's land and water resources for food and agriculture, 2011, p127.

وبالتالي فإن لم تتوفر إدارة مستدامة للمياه فسيكون الأمن الغذائي المحلي والعالمي في خطر، خاصة وأن الزراعة المطرية تغطي 96% من مجموع الأراضي المزروعة في إفريقيا جنوب الصحراء و78% في أمريكا الجنوبية و61% في آسيا، وهو ما يجعل هذا القطاع من أشد القطاعات تضررا، كما تشير الإحصائيات أنه وبحلول 2025 سيعيش نحو 1.8 مليار نسمة في أقاليم تعاني ندرة مطلقة في المياه، وأن الطلب على مياه الري في العالم سيزداد بنسبة تتراوح ما بين 5% و20 % بحلول 2080[1].

على خلاف هذه النظرة المتشائمة، فإن تحليل واقع المياه العالمي المقدم من طرف معهد بحوث سياسات الغذاء العالمي (IFPRI) حتى سنة 2020، والتي تبين معطياته أن كمية المياه المتوافرة عالميا كافية تقريبا لسكان العالم لو تم توزيعها بشكل عادل، كما يمكنها مقابلة الطلب العالمي المتزايد عليها مستقبلاً، غير أن توزيع المياه العذبة غير متوازن بين أقاليم العالم من جهة وبين دول الإقليم الواحد من جهة أخرى[2]، وهو ما يعكس ندرة المياه في كثير من الأقاليم، إن هذه الندرة تعرض تحديات كبيرة إمّا على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، وقد لخص معهد بحوث سياسات الغذاء العالمي (IFPRI) هذه التحديات فيما يلي:

- ارتفاع تكلفة المياه الجديدة؛
- استخدام المياه المهدورة؛
- نضوب المياه الجوفية؛
- تدهور أراضي المحاصيل المروية؛
- التلوث ونوعية المياه وصحة الإنسان؛
- الإعانات الكبيرة وتدهور حوافز التحكم في المياه.

لقد قام العديد من الباحثين بمعالجة هذه التحديات سواء في المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية بهدف التحكم فيها، وكانت هذه المعالجات المقدمة من خلال إستراتيجيتين:

1- إستراتيجية إدارة عرض الماء.

2- إستراتيجية إدارة طلب الماء.

رغم اختلاف الرؤية بين هذين الأسلوبين لإدارة الماء، أي ما يدخل منها في إطار إدارة العرض أو إدارة الطلب، وما هي الإستراتيجية الفعالة المقابلة لندرة المياه، نجد أن عادة يدخل ضمن دراسة عرض المياه

---

[1]- أحمد الشربيني، المياه وأزمة الغذاء العالمية، مجلة العربي،وزارة الإعلام، الكويت، العدد 601، ديسمبر 2008، ص157.

[2]- للمزيد حول توزيع المياه العالمية على الأقاليم واستعمالاتها أنظر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص 129-132.

العالمي النقاط التالية[1]: تطور استثمارات الري العالمية؛ الري والسدود؛ المياه الجوفية؛ الاستخدام المستدام للمياه السطحية والجوفية؛ التموين الحضري بالمياه؛ القوة الهدروليكية؛ تحلية المياه المالحة؛ إعادة الدورة المائية واستخدام المياه الضائعة؛ الحصاد المائي...

أما أهمية إدارة طلب المياه العالمي تأتي من حقيقة مفادها أن القسم الأكبر من المياه اللازمة لمقابلة الطلب الجديد، يجب أن يأتي من المياه الموفّرة من الاستعمالات الحالية عبر إصلاح السياسة المائية، وهو ما يجعلنا نطرح السؤال التالي: هل تطبيق هذه الإستراتيجية تمكن حقيقة من توفير المياه النادرة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال لابد أن نعرف أنواع الفقد المائي وهي:

- الفقد المائي إلى الجو عبر التبخر السطحي وعبر نتح النبات؛
- تدفق المياه إلى المجاري الملحية كالمحيطات والبحار عبر المناطق والآبار المتملحة؛
- تلوث المياه السطحية والجوفية بالأملاح والعناصر السامة، بحيث تصبح غير قابلة للاستخدام؛
- الفقد الاقتصادي: وهو الماء الذاهب من النظام المنساب إلى الماء الجوفي أو إلى مجاري الماء العذب الأخرى، وهذا النوع من الماء قابل لإعادة الاستخدام فيزيائيا لذلك لا يعبر عنه كفقد حقيقي للنظام إلاّ أنه لن يستخدم ما لم يعد إصلاحه من قبل إدارة الطلب؛

تتضمن إستراتيجية إدارة الطلب المائي العالمي مجموعة من الإجراءات[2]:

- إدارة طلب المياه السطحية: المحافظة على المياه السطحية يتطلب تحسين إدارة المؤسسات المائية المختلفة وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات الإدارية والاقتصادية منها:

✓ الإصلاحات الإدارية؛

✓ حقوق المياه والأسواق والأسعار.

- إدارة طلب المياه الجوفية: تتمثل المشكلة الأساسية في المياه الجوفية في ضخ وسحب كميات من المياه تفوق حاجة مالكي المضخات، وذلك بسبب عدم توفر الحوافز لهم لضبط الكميات المسحوبة بمعدلات سليمة على المدى البعيد نظرا لتخوفهم من سحب الماء من طرف مالكي الآبار المجاورين أو من قبل مستثمري المياه مستقبلا، وعموما يمكن إتباع الإجراءات التالية لإدارة هذا النوع من المياه:

✓ مراقبة كميات المياه المسحوبة؛

✓ الأسعار والرسوم؛

✓ حقوق نقل المياه الجوفية؛

---

[1]- لتفصيل هذه النقاط انظر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق ، ص ص 138-150.

[2] - نفس المرجع السابق ، ص 153.

- ✓ الخوصصة والمساهمة في الري؛
- ✓ إصلاح النظم المائية الحضرية؛
- ✓ حفظ المياه بالتقنيات الحضرية؛
- ✓ طلبات البيئة المائية.

الفرع الثاني: دور الموارد الأرضية في التنمية الزراعية المستدامة

تعتبر الموارد الأرضية المورد الأساسي بالإضافة إلى المورد المائي للعملية الإنتاجية الزراعية وتوفير المنتجات الزراعية الغذائية، وبالتالي تأمين الغذاء لملايير السكان، لقد زادت مخاوف المنظمات الدولية ومراكز البحوث المختلفة الزراعية والاقتصادية والاجتماعية بسبب عجز الأرض عن توفير الغذاء اللازم والمناسب لعدد من سكان العالم النامي ومناطقه المختلفة، مما جعلها تهتم بدراسة هذا المورد والتهديدات التي تواجهه، والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل حمايته ضمن مفهوم التنمية المستدامة، في إطار ثالوث (الزراعة، الغذاء، البيئة) وعملية التكامل بينهما.

قدرت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) سنة 2011 أن مساحة مورد الأرض السنوي الخاص بإنتاج المحاصيل الزراعية وبشكل مستمر بـ 1.5 مليار هكتار، منها 0.4 مليار هكتار أراضي جيدة الخصوبة و 0.8 مليار هكتار أراضي متوسطة الخصوبة و0.3 مليار هكتار أراضي ضعيفة الخصوبة[1].

من خلال ما سبق وفي ظل تزايد عدد السكان في ظل سيناريو عدم قدرة الموارد الحالية على تلبية الحاجات المتزايدة للسكان المتزايد عددهم يمكن طرح السؤال التالي: كيف يمكن زيادة عرض عنصر الأرض؟

يجيب الاختصاصيون أن زيادة عرض الأرض عادة إمّا بزيادة عدد الهكتارات من دون تحسين النوعية، ويسمى ذلك بالبعد الكمي لعنصر الأرض، أو بتحسين نوعية الأرض في الإنتاج ويسمى ذلك بالبعد النوعي لعنصر الأرض أو بالمزج بينهما[2].

أما بالنسبة للبعد الكمي لعنصر إدارة الأرض فهو المساحة الواجب تحويلها من أراضي المراعي والغابات إلى أراضي تزرع المحاصيل الدائمة، لكن ما يؤخذ على هذه الطريقة (البعد الكمي)، أنه لا يوجد سعر لهذا التحويل من الناحية الاجتماعية علما أن الخدمات البيئية التي تقوم بها كبيرة جدا (حيث تعتبر المراعي موطنا لكثير من الأنواع النباتية والحيوانية كما تعمل الغابات على تعديل الدورة المائية وبالتالي التقليل من الفياضنات الناتجة عن العواصف وتدفق مياه الأنهار)، وبالتالي فإن حقوق ملكية هذه الخدمات البيئية لأراضي المراعي والغابات غير موجودة، لكن في السنوات الأخيرة بدأت الحركات البيئية بالضغط على البنك

[1] – FAO, the state of the world's land and water resources for food and agriculture, 2011, P59.

[2] – للتفصيل أنظر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق ، ص ص 177–191.

الدولي والمنظمات وحكومات الدول النامية لوضع مراقبة فعالة على عملية تحويل المراعي والغابات إلى أرض للمحاصيل، وذلك حماية للقيم البيئية المختلفة. ما سبق يجعل زيادة البعد الكمي للأرض مكلفا مما يستلزم الاعتماد على البعد النوعي.

ما سبق (البعد الكمي لعنصر إدارة الأرض) متعلقة بالدول النامية دون الدول المتقدمة، نظرا لأن هذه الأخيرة ليست في حاجة إلى زيادة أراضيها الزراعية في المدى القريب (عقدين أو ثلاثة)، خاصة وأن زيادة المنتجات الزراعية في هذه الدول يتوقف على التكنولوجيا المتقدمة مثل الهندسة الوراثية والتقنيات الحيوية وأثرها في زيادة الغلال.

أما البعد النوعي لعرض الأرض فيقصد به جميع الإجراءات التي تقود إلى تحسين نوعية هذا المورد في الإنتاج الزراعي، عن طريق زيادة المادة العضوية وزيادة عرض عناصرها الغذائية وتحسين هيكلها، وتحسين مستوى الماء الأرضي وغيرها من الإجراءات التي تزيد من إنتاجية وحدة الأرض، ويعود البعد النوعي لعرض الأرض إلى خصائص التربة كنسبة المادة العضوية وعمق التربة ومستواها من العناصر الغذائية ومستوى الماء الأرضي وحجم الكثافة ...،وكلما كانت هذه الخصائص ملائمة لنمو النبات كانت نوعية الأرض جيدة للإنتاج الزراعي، ويجب التفريق هنا بين زيادة عناصر التربة المتمثلة ببناء المادة العضوية التي تقود إلى زيادة عرض الأرض، وبين زيادة الإنتاجية للهكتار عن طريق زيادة الأسمدة أو العمالة والمدخلات الأخرى، والتي بمجموعها لا تؤدي إلى زيادة عرض الأرض وإنما تقود إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي، وتعزى هذه الزيادة في الإنتاجية والإنتاج عند إضافة الأسمدة والمدخلات الأخرى إلى زيادة عرض هذه المدخلات، وهذا أمر حيوي لزيادة الإنتاج الزراعي المستقبلي في العالم، وعموما يتم زيادة عرض الأرض عبر البعد النوعي بطريقتين:

- تقليص (خفض) المعدلات الحالية لتدهور الأرض؛
- تحسين خواص التربة المتدهورة حاليا بهدف زيادة الإنتاجية.

المطلب الثالث: دور الموارد البشرية والمالية في التنمية الزراعية المستدامة

يبقى المورد البشري والمالي عصب أي تنمية فضلا عن كونها مستدامة، وهو ما سنتناوله فيما يلي:

الفرع الأول: الموارد البشرية

تعتبر الإمكانيات البشرية من أهم مقومات تحقيق تنمية زراعية مستدامة، ويعد الإنسان عنصرا جوهريا في العملية الإنتاجية الزراعية، وبالتالي فإن عدد ونوع الأيدي الزراعية وقدرتها وكفاءتها لها أهمية عظمى في تحديد مستوى الإنتاجية الزراعية وحجم الإنتاج الزراعي والغذائي، ويعتبر التعليم والتدريب والإرشاد والتثقيف واكتساب الخبرة فضلا عن التغذية والرعاية الصحية وسائل يمكن بواسطتها تطوير

وتأهيل الموارد البشرية، وهنا تبرز أهمية المعرفة التقنية كركيزة أساسية في إنتاج القيمة المضافة، فتطور الزراعة مرتبط بالمدخلات التقنية الحديثة، والإدارة الفعالة والتخطيط الملائم التي هي في الحقيقة ثمرة المعارف العلمية والتقنية المتطورة، ومن هنا كما أشرنا تكمن أهمية التعليم والتأهيل والتخصص بدءا من تعليم المزارعين وإعداد المهندسين والعلماء الباحثين[1].

وبالنسبة للدول النامية فإن نسبة المشتغلين في الزراعة يمثل 47% من المشتغلين في القطاع الإقتصادي، أي أن القطاع الزراعي يستوعب نصف الفئة النشيطة في هذه الدول لكنها لم تحقق إكتفائها الذاتي، في حين لا تتعدى هذه النسبة 3 % في الدول مرتفعة الدخل لكن استطاعت أن تحقق إكتفاء ذاتيا لها ولبقية دول العالم، وهذا لكون الزراعة فيها تعتمد الآلات أكثر من اعتمادها على البشر بالإضافة إلى ارتفاع إنتاجية الموارد البشرية. والجدول الموالي يوضح تطور العمالة في قطاع الزراعة في العالم.

الجدول رقم(2-7) : العمالة في قطاع الزراعة في العالم 1980و2010

البيـــــــــان	المشتغلين في قطاع الزراعة (بالآلاف)		نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة من المشتغلين في القطاع الاقتصادي %	
	1980	2010	1980	2010
العالم	961096	1306916	51	40
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	920209	1289537	61	47
شرق أسيا والمحيط الهادي	479261	646692	71	57
أوروبا وآسيا الوسطى	45311	27449	26	14
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	42099	41420	34	15
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	19267	24858	43	22
جنوب آسيا	228463	348834	68	53
جنوب صحراء إفريقيا	105808	200284	72	58
الدول مرتفعة الدخل	40855	17379	10	3

Source: FAO, the state of Food and agriculture 2012, PP 114-119.

[1] – سيدار زوبيدة، دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر"3"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2014/2013، ص21.

ثانيا: الموارد المالية

يعتبر رأس المال بمثابة العمود الفقري لتحقيق التنمية عموما والتنمية الزراعية خصوصا، ونعني برأس المال رأس المال المنتج، وفي الزراعة يشمل رأس المال المنتج كافة وسائل الإنتاج المادية المنتجة من طرف الإنسان والتي تستعمل في الزراعة، مثل شبكات الري والطرق والمباني والآلات ووسائل النقل والبذور والأسمدة والمبيدات...، كل هذه الوسائل المادية تدخل ضمن رأس المال المنتج في الزراعة أو سلع الإنتاج أو وسائل الإنتاج، أما رأس المال النقدي فلا يعتبر عامل من عوامل الإنتاج وإنما وسيط للحصول على خدمات عوامل الإنتاج المختلفة وخصوصا رأس المال المنتج في الزراعة[1].

ويتفق جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق عملية التنمية، ويتم هذا التراكم من خلال عملية الإستثمار، التي تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية لأغراض الاستثمار، كما أن تراكم رؤوس الأموال يعزز من طاقة البلاد على إنتاج السلع والخدمات، ويمكنها من تحقيق معدلات نمو عالية، بالإضافة إلى ذلك فإن رأس المال يمكن أن يكون العامل الرئيسي في تحقيق التقدم التكنولوجي، لذا فإن زيادة تراكم رأس المال يعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاج ورفع الإنتاجية، خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى زيادة مستوى الاستثمارات الإنتاجية[2].

إلا أن ما يميز القطاع الزراعي عن القطاع الصناعي أنه غير قادر على توليد مدخرات كبيرة تسمح بعملية تكوين رأسمال، مما جعله يعتمد على مدخرات القطاعات الأخرى، كما يتصف القطاع الزراعي بأن دخله غير مستقر نتيجة تأثره بالعوامل المناخية وأن أسعار المنتجات الزراعية لا يمكن التنبؤ بها مما يرفع درجة المخاطرة، كما يتميز بتدني ربحية مشروعاته مقارنة بمشروعات القطاعات الأخرى، ويتميز كذلك بعدم استقرار سياساته وعدم توفر المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمرون للقيام بدراسة الجدوى...، كل هذه الأسباب جعلت الاستثمار قليل ومتردد في هذا القطاع الزراعي، فضلا عن عزوف مؤسسات التمويل في إقراض المزارعين.

عموما رأس المال الزراعي ضعيف في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، نظرا لقلة وسائل الإنتاج المختلفة وكذلك قلة البنى التحية الزراعية مثل السدود والآبار...كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-8): رأس المال الزراعي: الإجمالي ولكل عامل1980-2007

---

[1]- عزاوي اعمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2005، ص ص 19-20.

[2]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص6.

	الإجمالي (مليون دولار أمريكي)		لكل عامل (مليون دولار أمريكي)	
	1980	2007	1980	2007
العالم	4384945	5132481	4562	3982
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	2654288	3365730	2884	2610
شرق أسيا والمحيط الهادي	515670	839385	1076	1294
أوروبا وآسيا الوسطى	727033	559847	16045	19433
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	581207	710649	13806	16761
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	150374	248549	7805	10082
جنوب آسيا	399171	583962	1747	1733
جنوب صحراء إفريقيا	280833	423337	2654	2248
الدول مرتفعة الدخل	1730513	1764612	42328	92456

Source: **FAO**, **the state of food and agriculture 2012**,**op.cit**, **p 120–124**.

إن الحديث عن رأس المال الزراعي يقودنا إلى الحديث عن دور الإستثمار الزراعي، إذ يعتبر القطاع الزراعي أقل القطاعات جذبا للاستثمارات خاصة الاستثمار الخاص نظرا للأسباب المذكورة سابقا، إلا أن المهمة غير مستحيلة من أجل جذب الاستثمارات للقطاع الزراعي خاصة في الدول النامية، فقط يكفي السماح للزراعة بأن تكون أكثر ربحية، وذلك بتعديل سياسات التجارة والاستثمارات العامة التي كانت تتجاهل القطاع الزراعي، كما ينبغي حشد المدخرات الريفية المحلية لاستثمارها في التنمية الزراعية والريفية المستدامة، ولكي يحدث ذلك، يحتاج الأمر كما ذكرنا إلى إصلاح واسع للسياسات الزراعية من أجل حشد المدخرات وجعل الاستثمارات الريفية أكثر ربحية وضمانا بالنسبة "للمدخرين المحليين".

فالاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية لا يحظى بالأولوية لدى الحكومات في كثير من الأحيان، لذا يذهب جزء كبير من المساعدات الرسمية للتنمية إلى قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة، على الرغم من الصناعة لن تكون مجدية ما لم تتزامن مع زيادة في الإنتاج الزراعي، لذا فالاستثمار في الزراعة والعمل على جذبه يحتاج إلى تشجيعات وتسهيلات وتقديم الدعم* من قبل الحكومات من خلال تحفيز التوجه والإقبال عليه بدلا من النفور منه.

*– للتفصيل حول الدعم الزراعي انظر: غردي محمد، مرجع سابق، ص ص111–126.

ومما تجدر الإشارة إليه، هو ضرورة توجيه الاستثمارات الزراعية بما يتلاءم ومفهوم التنمية الزراعية المستدامة ليترافق ذلك والمناحي البيئية، وبهذا الصدد فيجب أن تنصب الجهود في المجالات التي ينقصها الاستثمار مثل حصاد المياه، مكافحة الآفات، مصائد الأسماك، استصلاح الأراضي، اتباع التقانات الزراعية منخفضة التكاليف ...،ومن الضروري أيضا توجيه الاستثمارات صوب مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والتهجين للأصناف عالية الإنتاج من كافة المحاصيل، وإنتاج مبيدات ذات تأثيرات غير سلبية، إضافة إلى الإستثمار في مجال الطاقة النظيفة والطاقات المتجددة ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال[1].

المطلب الرابع:دور المبيدات الكيميائية والأسمدة وبدائلها في التنمية الزراعية المستدامة

إن الحديث عن خطورة الأسمدة والمبيدات الكيميائية لا يعني عدم استعمالها في الزراعة، وإنما استعمالها بطريقة تضمن الاستدامة الزراعية.

الفرع الأول: المبيدات الكيميائية والتنمية الزراعية المستدامة

لقد أدى استخدام المبيدات الكيميائية في مكافحة الحشرات والآفات دورا رئيسيا في المحافظة على الإنتاج الزراعي بل وزيادته، إذ يتوقع أن يرتفع عرض الغذاء إلى حوالي 70%[2] بحلول 2020 في الدول النامية إذا بقي عدد السكان على ما هو عليه حاليا، وهو ما يعني ضمان إطعامهم مستقبلاً. إن تحدي إطعام حوالي 7 ملايير من البشر بحلول 2020 ليس بالأمر الهين، لكن يمكن تحقيقهما فيما لو تبنت حكومات الدول النامية السياسات الملائمة واستخدمت الموارد الإضافية للتنمية الزراعية المستدامة.

إن الإستراتيجيات المستقبلية في الدول النامية سينصب اهتمامها على زيادة الإنتاجية باستخدام الموارد بفعالية أكبر، غير أن هذا الاستخدام الفعال لا يمكن أن يتحقق دون زيادة الاستثمار في الوقت والمال والجهد في إنتاج الغذاء، لأنه سيتحطم بفعل الآفات[*]، وهو ما يعني ضرورة تبني إستراتيجية لإدارة الآفات حتى تكون مكونا مهما لزيادة عرض الغذاء الممكنة، خاصة إذا علمنا أن هذه الآفات تؤدي إلى فقد في المحصول قبل وبعد عملية الحصاد، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(2–9):تقديرات الفقد لثمانية محاصيل خلال 1988–1990

الخاصة بالآفات والأقاليم العالمية (مليار دولار).

---

[1]– عدنان زوين، الاستثمار في مجال التنمية الزراعية المستدامة والبيئية في سوريا، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن،14-16 أكتوبر 2003، ص ص328-335.

[2]– محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص 260.

[*]– عرف الاقتصاديون الآفة بأنها: "حشرة، قارض، نيماتودا، فطريات، أعشاب ضارة،، أو أي شكل آخر من الحياة البرية أو المائية أو الحيوانية كالفيروسات، البكتيريا، الجراثيم الأخرى التي تضر أو تدمر المحاصيل".

الإقليم	الإنتاج الحقيقي	الفقد العائد لـ:			الإنتاج الكلي المتحصل
		الأمراض	الحشرات	الأعشاب	الإجمالي
إفريقيا	13.3	4.1	4.4	4.3	12.8	26.1
أمريكا الشمالية	50.5	7.1	7.5	8.4	22.9	73.4
أمريكا اللاتينية	30.7	7.1	7.6	7	21.7	52.4
آسيا	162.9	43.8	57.6	43.8	145.2	308.1
أوروبا	42.6	0.8	6.1	4.9	16.8	59.4
روسيا	31.9	8.2	7	7	22.1	54
أوقيانوسيا	3.3	0.8	0.6	0.5	1.9	5.2

المصدر: E.c.oereke(et al), crop production and crop protection : Estimated losses in major food and cash crops(Amsterdam :1994) نقلا عن: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص264.

الجدول السابق يبين أن حوالي 42% من الإنتاج السنوي المتوقع فقد نتيجة الإصابة بالآفات، سواء الحشرات، الأمراض، أو الأعشاب الضارة، وكذا الحصاد المتأخر.

إن معطيات الجدول السابق تبين حجم الفقد في المحاصيل، وهو ما جعل استخدام المبيدات الكيميائية ضرورة لخفض الفقد في إنتاج المحصول، ويقول الإحصائيون أن حوالي 50 ألف من منتجات المبيدات الكيميائية الخاصة بالآفات معدة للاستعمال، وصنفت المركبات المستخدمة في المبيدات من خلال تطورها إلى ثلاث أجيال، وقد جُهز كل جيل سلامة بيئية أكبر، واقتصر استخدام مركبات الجيل الثالث لسلامتها الأكبر في الدول المتقدمة في حين مازالت تستخدم مركبات الجيل الأول والثاني في الدول النامية[1].

رغم تقليص المبيدات الكيماوية في نسبة الفاقد من المحصول، إلا أن استعمالها أدى إلى زيادة تكاثر وانتشار الأوبئة والأمراض غير الضرورية التي قادت إلى خسائر إضافية للمحاصيل، وذلك بسبب القضاء على الأعداء الحيوية للآفات غير المقصود، كما أظهرت بعض الآفات مقاومة شرسة للمبيدات مما أدى إلى استخدام المزيد من المبيدات الأكثر فعالية لمحاربة الآفات من الجيل الثاني أو ما يسمى بـ"الآفات المتحولة" (حاليا حوالي 900 نوع جديد)، فضلا عن ذلك فقد أظهرت دراسة مشتركة بين المنظمة العالمية للصحة وبرنامج الأمم المتحدة الغذائي ودراسات أخرى إحصاءات مفزعة حول آثار التسمم بالمبيدات الكيميائية،

[1]– لتفاصيل أكثر أنظر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق ، ص ص 263–265.

وكذلك استهلاك الكثير من سكان الدول النامية لأغذية تحتوي على مخلفات المبيدات، كما أنها أدت إلى آثار على البيئة من خلال وجودها الدائم في التربة والمياه، وكذلك تسربها إلى الأنهار والبحيرات مما أدى إلى تسمم الأسماك و...، كما تقتل المبيدات الطيور والحيوانات الثديية والبرية...، وقد أشرنا لذلك لما تطرقنا للزراعة العضوية سابقا.

جعلت الآثار السابقة البحث عن بدائل للمبيدات أمرا لا مناص منه من أجل تحسين إدارة آفات هذه التقنيات، تشمل تربية النبات واستخدام عوامل المكافحة البيولوجية أو الحيوية، وكذلك طريقة الإدارة المتكاملة للآفات.

الفرع الثاني: الأسمدة وبدائلها والتنمية الزراعية المستدامة

لقد كانت الثروة الخضراء نتيجة حتمية لمواجهة المجاعة العالمية التي عرفها العالم في منتصف الستينات، حينئذ اعتبرت الأسمدة الجزء المتمم للثالوث التكنولوجي (البذور، الماء، السماد) المسؤول عن الثروة الخضراء، التي أدت بكثير من الدول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في فترة قصيرة لا تزيد عن 20 إلى 25 سنة، إلا أنه مع بداية التسعينات بدأت الانتقادات[1] توجه إلى السماد نظرا لاستخدامه المكثف في الدول المتطورة، وما ينجم عنه من تأثيرات سلبية على البيئة من خلال ارتشاح النترات وانطلاق الغازات من البيوت البلاستيكية، وامتصاص النبات والمعادن الثقيلة وبالتالي اعتبر السماد المكثف خطأ كبيرا وعدوا للبيئة، لذا يجب إنهاء إعانات الأسمدة الكيميائية والأسمدة غير العضوية التي لعبت دورا مهما في الثورة الخضراء كما أشرنا سابقا.

على الرغم من ذلك، لا يمكن إنكار دور الأسمدة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة خاصة وأن الأسمدة تعوض العناصر الغذائية المفقودة من التربة أي أنها مصدر من مصادر التغذية للنبات، ونعني بوجه الخصوص الأسمدة الحيوية التي يمكن أن تشكل جزءا من سياسة موجهة لتشجيع إنتاج الأغذية الصحية والمستدامة بيئيا.

تواجه الزراعة تحديات كبيرة وهي تغذية سكان العالم المتزايد، ونظرا لمحدودية زيادة عرض الأرض كميا من جهة، ومن جهة أخرى استمرار تدهور المورد الطبيعي – الذي يمثل الخطر البيئي الأساسي في العديد من الدول النامية–، كانجراف التربة والتدهور الغابي والتصحر... التي تعتبر أهم العوامل التي تحطم الأراضي المناسبة لإنتاج الغذاء، إذ تشير الدراسات القطرية المتخصصة إلى أن التدهور البيئي يقلص الناتج الإجمالي المحلي ما بين 4-3 %في الدول النامية، وهو ما يجعل الأسمدة ضرورية لكل من الأمن الغذائي وحفظ الموارد

[1]– تناولنا آثار المبيدات والأسمدة الكميائية على البيئة وصحة الإنسان في المطلب الثالث من المبحث الثاني في هذا الفصل.

من التدهور البيئي[1]، وبالتالي فإن الزيادة المستقبلية لإنتاج الغذاء (خاصة الحبوب) ستتوقف بشكل أساسي على زيادة الغلة أو ما يعرف بالتكثيف الزراعي.

و من واقع بيانات منظمة الزراعة والأغذية (FAO)، والتي توضح ارتفاع معدل نمو استخدام الأسمدة ابتداء من 1960 إلى غاية 1980 بـ5.5 % أما الفترة 1990–2000 فقد انخفض معدل النمو إلى 0,5%، أما توقعات الفترة 2000 إلى 2020 فيصل إلى حوالي 1,7%،كما تشير البيانات أيضا إلى أن حوالي 60% من استعمالات الأسمدة تذهب للحبوب.

وفي ظل توقعات زيادة الاحتياجات السمادية، يجب زيادة إنتاج الأسمدة من أجل مقابلة هذا الطلب المتزايد المتوقع حتى غاية 2020، وتلعب الأسعار الدور الأساسي في تحديد ما يمكن إنتاجه من أسمدة. وعموما هناك مجموعة من السياسات تؤثر في عمليات تنظيم وإنتاج واستهلاك الأسمدة، يمكن ذكرها باختصار[2]:

- سياسة الاقتصاد الكلي؛
- سياسة التسعير؛
- سياسة التمويل؛
- سياسة التسويق؛
- سياسة تنظيم تجارة الأسمدة؛
- جو الاستثمارات والحوافز الحكومية.

على الرغم من الأهمية الكبيرة لعملية إنتاج واستعمال الأسمدة في الزراعة، ودورها في زيادة عرض الغذاء العالمي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن استخدام هذه الأسمدة قوبل بمجموعة من الاعتراضات نظرا للآثار البيئية التي تنتج سواء عند إنتاجها (المنتجين) أو استخدامها (المزارعين) كما تناولناه في قضية الزراعة العضوية. وترجع المشاكل البيئية المرتبطة بصناعة الأسمدة إلى ثلاث عوامل هي:

- أخطاء السوق: فوفق هذا العامل فإن أسباب المشاكل البيئية يعود إلى عدم وجود أسواق للسلع البيئية.
- أخطاء السياسة: أي أن عدم متابعة تطبيق السياسات الخاطئة ستعود إلى أخطاء بيئية واضحة.
- فجوة المعرفة: إذ أن نقص استخدام العلم والتقنيات الحديثة والمنتجات والمواد الأولية اللازمة، إضافة إلى الممارسة العملية، ستعود إلى إحداث الأخطاء البيئية.

المطلب الخامس: دور التقنيات والبحوث الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

[1] –أنظر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص 307.

[2] – للتفصيل أنظر : نفس المرجع السابق ، ص ص 321 –324.

نؤكد أنه لا يتحقق الأمن الغذائي المستدام إلا بتنمية زراعية مستدامة، وفي ظل محدودية زيادة أراضي جديدة يبقى السبيل الوحيد هو زيادة الغلال في وحدة المساحة سنويا (الإنتاجية) أو ما يسمى بالتكثيف الزراعي، وتؤدي التقنيات الحديثة والبحوث الزراعية الدور الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي.

بالنسبة للتقنيات الزراعية الحديثة فهي تتجدد باستمرار، وتحقق في بعض ميادينها تطورا نوعيا من خلال الاختراعات والتقنية الحيوية الحديثة، التي تتضمن هندسة الموروثات والجينات وتقنيات زراعة الأنسجة في عالم النبات...، وما تجدر الإشارة إليه في عالم الزراعة هو دور الميكنة التي تعتبر عاملا مهما لتقييم التقدم التقني الحاصل في القطاع الزراعي، وهنا تثار مسألة نوعية الميكنة ومدى ملائمة تقنياتها مع خصائص البيئة المستهدفة، وكذا مدى قدرة الميكنة على تحقيق استدامة الإنتاج والموارد، حتى يتجنب الخسائر البيئية والإقتصادية التي تلحق بعناصر الإنتاج على المدى الطويل، وفي نفس الإطار تبرز أهمية التقنية الحيوية وتقنية الاستشعار عن بعد على قمة التقنيات الواعدة التي يمكن توظيفها في تنمية وتطوير القطاع الزراعي[1].

فبفضل التقانات الزراعية الحديثة تطورت الزراعة وأصبحت مربحة ومستدامة، ولقد أحدث تبني التقانات الزراعية الحديثة في العالم ثورة تسببت ليس في تغيير أساليب ونظم الإنتاج الزراعي فحسب، بل تعدت ذلك إلى تغيير سلوك وإتجاهات المزارعين. نذكر منها[2]:

- ✓ تقنية رفع كفاءة استغلال المياه وترشيد استخدامها من خلال التبني لكثير من الإجراءات والممارسات، مثل استخدام أنظمة الري الحديثة في الزراعة كالري تحت السطحي والري الضبابي وبخاخات الري المنخفض والري بالتنقيط؛
- ✓ الاتجاه للزراعة العضوية باستخدام الأسمدة الطبيعية لزيادة محتوى التربة العضوي؛
- ✓ تقليب مخلفات المحاصيل مع التربة مما يساهم في تحسين خواص التربة؛
- ✓ الحد من عمليات الحراثة العميقة مما يوفر حوالي 49 % من مياه الري المستهلكة عند استخدام الحراثة العميقة؛
- ✓ زراعة بذور المحاصيل المتحملة للملوحة والجفاف؛
- ✓ استخدام المكافحة الحيوية.

أما البحوث الزراعية فتعد عامل أساسي وأداة فعالة في تحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، التي قطعت بها الدول المتطورة شوطا كبيرا وحققت بنتائجها أمنها الغذائي وأمن الدول النامية الأخرى.

---

[1] انظر: سيدار زوبيدة، دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 24-26

[2] -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اجتماع مسئولي وخبراء نقل التقانة الزراعية في الوطن العربي، البحوث ونقل التقانة في المملكة العربية السعودية، عمان، الأردن، 2012، ص69.

لقد أثرت البحوث الزراعية إيجابيا في البيئة من خلال زيادة الإنتاجية التي أدت إلى الحد من زراعة المناطق الهامشية، كما ساعدت في الحد من الاعتماد على المستلزمات الكيميائية غير الضرورية والتركيز على الإدارة المتكاملة للآفات التي أدت إلى زيادة غلال الأرز في العديد من بلدان آسيا، كما أضافت البحوث الزراعية منافع اقتصادية للمنتجين والمستهلكين على السواء بفضل زيادة الإنتاجية وارتفاع دخول المنتجين وتخفيض إنفاق المستهلكين.

تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعية (FAO) أن العلوم والتقنيات – من خلال الاستثمار في البحوث الزراعية– قد أدت إلى ارتفاع نمو القطاع الزراعي في الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية، فبداية من الستينات وحتى العقد الأخير من القرن الماضي زاد الإنتاج الغذائي العالمي بـ 80% كان معظمه في الدول النامية، مما كان له الأثر الواضح في خفض أعداد الفقراء وسوء التغذية في الدول النامية.

فقد زادت غلال المحاصيل الغذائية (القمح، الأرز، الذرة) خلال الفترة 1960–1994 زيادة كبيرة في جميع أنحاء العالم، فقد تضاعفت غلال المحاصيل في هذه الفترة رغم اختلاف مستويات الزيادة، ويعود سبب هذه الزيادة إلى حد كبير إلى كل من الأصناف المحسنة والتقنيات المحسنة وإدارة المحاصيل والموارد الجيدة، وقد شكلت هذه الزيادة جزءا رئيسيا من الثورة الخضراء[1].

عموما كان لأثر البحوث الزراعية الواسعة انعكاسات هامة على فقراء الدول النامية، انعكست في عدد من المؤشرات الهامة[2]:

- زيادة عرض الغذاء واستقراره على مستوى الدول، فقد ارتفع الرقم القياسي لإنتاج الغذاء للفرد في جميع الدول النامية بـ .20% للفترتين 1962-1965 و1989-1991، في حين زادت مخصصات الفرد من السعرات الحرارية بـ 26% بين الفترتين المذكورتين؛
- انخفاض أسعار الحبوب العالمية الحقيقية بـ 50% بين 1960-1990 مما جعل الحبوب في متناول الجميع تقريبا؛
- خفض نسبة الاعتماد على المساعدات الغذائية الدولية من إجمالي الكمية المستهلكة بـ 14% على المستوى العالمي و بـ 65% على مستوى قارة آسيا؛
- زيادة فرص العمل والدخل عبر النمو الاقتصادي الذي تقوده الزراعة إذ يؤدي ارتفاع النمو الزراعي بـ 1% في الدول النامية إلى زيادة نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بـ 1,5%؛

[1]– منظمة الزراعة والأغذية(FAO)، دور البحوث الزراعية في الأمن الغذائي العالمي والتنمية الزراعية، 1995، ص92.

[2]– محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص 389.

- الانخفاض الكبير في أعداد الفقراء في الدول النامية التي طورت زراعتها كإندونيسيا وماليزيا، حيث انخفضت نسبة الفقر بين عامي 1970 و 1990 من 58% إلى 14% في الأولى ومن 21% إلى 4% في الثانية خاصة في المناطق الريفية.

فالبحث الزراعي مهم من أجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة، إذ يلعب دورا بارزا في إيجاد حلول عملية قابلة للتطبيق تحقق مطلبي زيادة الإنتاج والإنتاجية جنبا إلى جنب مع المحافظة على الموارد الطبيعية في الحاضر والمستقبل، وهو ما يحمل تحديات كبيرة للبحث العلمي الذي يجب أن يركز على تقنيات الإنتاج التي تستفيد من المزايا الكاملة للموارد الطبيعية في الزراعة، وفي الوقت نفسه حماية وصيانة هذه الموارد للاستفادة منها مستقبلا.

يطلق على البحوث الزراعية في المجتمع الدولي اصطلاح نظام البحوث الزراعية العالمية، الذي يضم مجموعة مختلفة من المنظمات والمؤسسات ذات المزايا والقدرات الخاصة في معالجة المشكلات التي تواجه الإنتاج الزراعي، والتغيرات الهائلة في ميدان العلم وفي وعي المزارعين ودرجة التنظيم الجماعي ومشاركة القطاع الخاص...

يتعامل النظام العالمي للبحوث الزراعية مع الجهود البحثية لكل دولة بهدف معالجة وحل المشكلات الزراعية الهامة لديها، إذ تتعامل مع الأطراف الثلاثة بطرق مختلفة من الاتفاقيات الأحادية والثنائية وشبكة الأبحاث، لقد أُعد نظام البحوث الزراعية العالمي وفقًا لمتطلبات العلمية والبحثية إلاّ أنه لم يقم أحد بسن التشريعات الداعمة له وتمويله لضمان إنشائه، ومع نموه وتطوره أصبح هذا النظام أكبر مشروع للتعاون العالمي في العالم بحيث تساهم به جميع الدول تقريبا، فهو يقدم الوسائل والأدوات المساهمة في حل المشاكل الزراعية الملائمة لظروف الدول النامية خاصة.

وعليه يمكن القول أن ارتفاع الإنتاج وزيادة غلاله نتيجة استخدام الأسمدة والمواد الكيماوية كما أسلفنا ذكره، وتعرضه للآفات والأمراض جعل على عاتق البحوث الزراعية تحدي وقاية النبات، وكذا حفظ الموارد الوراثية لزيادة الإنتاجية، التحسين الوراثي المستمر للمحاصيل، تأمين نظام غلة مرتفع، مواد أولية قوية مقاومة للأمراض والآفات...، من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام لشعوب العالم.

رغم هذه الإنجازات والتحديات يبقى للمناخ العلمي دورا مهما في توجيه البحوث الزراعية خلال العقود القادمة، ومن هذه العلوم[1]:

- رسم خرائط مجموعة الجينات (DNA) واستعمالها في دراسات بشأن العناصر الوراثية للحبوب وخراطها المادية؛

[1] – للتفصيل أنظر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)، مرجع سابق ، ص 397.

- تكنولوجيا الحامض النووي للبحوث الخاصة بميكروبيولوجيا التربة عن طريق تحديد تشكيلة الكائنات الدقيقة الموجودة بالتربة؛

بالإضافة إلى ذلك، تؤدي إقامة مؤسسات إلكترونية متخصصة في برامج البحوث النوعية دورا هاما في تسهيل وتنمية التعاون الإقليمي والدولي، عن طريق المجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية (CGIAR)*، إذ يمكنها العمل كوسيط في جمع المؤسسات المستخدمة لموارد المعلومات الإلكترونية (قواعد البيانات المتصلة وفقا لعلاقات العملاء والمستخدمين)، والخدمات المساعدة (البريد الإلكتروني ووحدات الخدمة الإلكترونية).

أما رزنامة البحوث الزراعية للعقد الأول من القرن الواحد والعشرين التي أعدتها اللجنة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية سنة 1996، والتي تضمنت أهم الاهتمامات البحثية المحتملة لأهم السلع الداخلة ضمن نطاق الأمن الغذائي والجوانب الاجتماعية والطبيعية الأخرى، تتمثل في ما يلي:

- بحوث الإنتاج النباتي؛
- بحوث الإنتاج الحيواني؛
- بحوث الغابات؛
- بحوث مصائد الأسماك؛
- البحوث المرتبطة ببحوث السلع الغذائية الهامة.

تتطلب هذه البحوث الزراعية مصادر تمويل ضخمة لاستمرارها، وفي هذا الصدد نجد أن الدول المتقدمة وبالخصوص القطاع الخاص فيها يعتبر أهم مصادر تمويل البحوث الزراعية على المستوى العالمي[1]، حيث نجد أن الدول السبع الصناعية المعروفة أنفقت ما يعادل 82 % (641 مليار دولار) من مجمل الإنفاق على البحث والتطوير في العالم.

أما على مستوى الدول النامية فنجد أن نظم البحوث الزراعية الوطنية تحتاج إلى التمويل اللازم لاستمرارها في إجراء البحوث، نظرا لما تواجهه من قصور شامل في الموارد لتنظيم ميزانيتها والمنعكسة سلبا على إنتاجية الباحثين، وهذا ينسحب على الدول العربية بما فيها دول شمال إفريقيا، إذ أن هناك الآلاف من الكوادر البحثية المؤهلة لا تجد تمويلا لنشاطاتها البحثية، حيث تأتي الدول العربية في مؤخرة دول العالم

* – أنشئت المجموعة الإستشارية الدولية للبحوث الزراعية CGIAR سنة 1971 بهدف قيادتها للبحوث الزراعية العالمية، وتشرف هذه المجموعة حاليا على 16 مركزا دوليا للبحوث الزراعية تنتشر عبر العالم.

[1] – أنظر : محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص 402.

بمجمل ما تنفقه من أموال على البحث العلمي والتطوير الزراعي سنة 2006، إذ بلغ المعدل 1.1% مقابل 2.8% لدول منظمة (OECD) 1.6% لدول ناشئة مثل الصين و ماليزيا..[1].

وفي الحقيقة فإن البحوث الزراعية تعتمد بدرجة كبيرة على حجم الإنفاق الموجه لها، فبينما خصصت الدول المتقدمة نسبة تتراوح بين 4%-7 % من الناتج الوطني للبحث العلمي والتطور التقني نجد أن هذه النسبة تتراوح ما بين 0.1%-04% في البلدان النامية[2].

الجدول رقم:(2– 10): الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي (2010)

الدول	الإنفاق (مليون دولار)	%
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل(131)	11441	46
شرق آسيا والمحيط الهادي ماعدا الصين(19)	1192	5
الصين(1)	1745	7
أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي السابق(23)	1177	5
جنوب آسيا ما عدا الهند(5)	358	1
الهند(1)	1487	6
أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي(25)	2755	11
جنوب صحراء إفريقيا(45)	1315	5
غرب آسيا وشمال إفريقيا(12)	1412	6
الدول مرتفعة الدخل(40)	13456	54
كل الدول(171)	24897	100

Source: FAO, the state of Food and agriculture 2012, p: 29.

[1]– سيدار زوبيدة، مرجع سابق، ص50.

[2]– نوفل حميد رشيد، حامد عثمان برهان، مفاهيم وآليات البحث العلمي الزراعي الموجه لخدمة الاستثمار في منظور الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الإستثمار والإنماء الزراعي، 2004، ص28.

وبناءًا على ما سبق تتباين نتائج (عائدات) البحوث الزراعية على دول العالم، إذ تعتبر الو.م.أ المستفيد (الرابح) الأول من عمليات تمويل البحوث الزراعية الدولية الممثلة بالمجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية (CGIAR).

وفي هذا السياق بين الباحث باردي "Pardey" وآخرون[1] سنة 1995 أن استثمارات الو.م.أ في بحوث القمح والذرة قد عادت أضعافا مضاعفة للمزارعين الأمريكيين، حيث عاد إجمالي الاستثمارات الموظفة لهذين المحصولين البالغة 134 مليون دولار المقدمة إلى المركز الدولي لتحسين القمح والذرة بالمكسيك ومعهد بحوث الأرز الدولي في الفلبين على الاقتصاد الأمريكي 14,8 مليار دولار.

أما الدول النامية فحققت عائدات من البحوث الزراعية عالميا في السنوات الأخيرة تراوحت ما بين 20% إلى 190%، بصفة عامة الأرباح الناتجة عن البحوث الزراعية أعلى بكثير من تكاليف هذه البحوث.

في الأخير بقي أن نشير أن الهدف الأساسي للبحوث الزراعية هو زيادة الإنتاج الزراعي وضمان استدامته وبالتالي تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وبطبيعة الحال فسيساهم هذا في تخفيض أسعار الغذاء التي ستصبح في متناول الفقراء، وكذا الاستفادة من الدخول اللامزرعية التي يحصلون عليها، كما يستفيد البعض الآخر من منافع التوظيف أو زيادات الإنتاج، ليس هذا فقط فيمكن للبحوث الزراعية التي تؤدي لتحسين التقنيات الزراعية، وأن تحقق للفقراء:

- زيادة الإنتاج الزراعي في المزارع صغيرة الحجم؛
- توفير فرص العمل للمزارعين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا للعمل وبأجور مرتفعة ضمن المناطق البيئية المتبنية لهذه التقنيات؛
- زيادة فرص هجرة الفقراء إلى المناطق الزراعية الأخرى ذات الفرص المتوفرة؛
- توفير المنافع لمدى واسع من الأفراد الفقراء عبر تطوير القطاعات واقتصاديات المناطق الريفية والمناطق اللازراعية؛
- خفض أسعار السلع الغذائية لجميع المستهلكين (في المناطق الريفية الحضرية)؛
- تمكين الفقراء من زيادة أصولهم ووضعهم للقرارات وقدراتهم للعمل المشترك لخفض الفقر وتجنب الصدمات.

وفي الأخير نشير أن البحث الزراعي لا يكفي وحده لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، إذا لم يتم توصيل نتائج البحوث والمعارف المتوصل إليها إلى المزارعين وإكسابهم المهارات العلمية لتطبيقها(الإرشاد الزراعي)، وهذا يمر عن طريق تأهيل المرشدين والارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم العلمية خاصة فيما يتعلق

[1]- للتفصيل أنظر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)، مرجع سابق ، ص ص 404-405.

بالاستدامة الزراعية عن طريق التكوين الزراعي، وكذا قدرتهم على توعية المزارعين بأهمية التنمية الزراعية المستدامة من خلال تلقينهم الطرق والأساليب المحققة لذلك[1].

المطلب السادس: السياسات الزراعية المستدامة

حمل مفهوم الاستدامة الزراعية مفاهيم جديدة لأدوات السياسة الزراعية الواجب تطبيقها، ففضلا عن الأدوات" التقليدية" المذكورة في الفصل الأول، هناك أدوات جديدة أفرزتها فلسفة الاستدامة والوعي البيئي، وفيما يلي عرض مختصر لمجموع السياسات الزراعية في إطار التنمية المستدامة.

الفرع الأول: سياسة حماية وتحسين الأراضي الزراعية وسياسة دعم النساء الريفيات

أولا: سياسة حماية وتحسين الأراضي الزراعية

كما أشرنا سابقا فإن ملامح التدهور البيئي لعنصر الأرض يتضح من خلال المؤشرات التالية[2]:

- ✓ يدمر الحت في كل عام حوالي 6 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية في العالم؛
- ✓ يقضي التشبع بالمياه والتملح على مساحة تقدر بـمليون هكتار من مختلف أنحاء العالم؛
- ✓ يفقد العالم سنويا مساحة تتراوح ما بين 16و20 مليون هكتار من الغابات المدارية والغابات الأخرى؛
- ✓ تؤدي الممارسات البيئية في إدارة الأراضي والمياه إلى تدني نوعية 1 مليون هكتار من التربة تعادل حوالي 11% من التربة الخصبة.

تهدف سياسة حماية وتحسين الأراضي الزراعية إلى المحافظة على الموارد وتحسين أنماط استغلالها؛ حماية البيئة والتنوع الحيوي؛ تحسين نوعية المنتج؛ حماية المراعي وتنظيم الرعي وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد الرعوية؛ الاستغلال الأمثل لمصادر المياه والمحافظة عليها؛ زيادة المخزون المائي والاستفادة من مياه الفيضانات؛ بالإضافة إلى المحافظة على الرقعة الزراعية بالتوسع الزراعي الرأسي وتحسين وتطوير البنيات الزراعية؛ التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي؛ كما يجب إيجاد طرق معالجة التملح الذي يحدث نتيجة الإفراط في الضخ من الطبقات الجوفية مما يؤدي إلى صعود الأملاح إلى السطح.

وقد قدم المؤتمر الذي عقد خلال الفترة 3-1996/04/7 في المعهد الدولي لسياسات بحوث الغذاء (IFPRI) حول تدهور الأراضي في العالم النامي، توصيات عامة اعتمدت كسياسة عامة لحماية وتحسين الأراضي الزراعية، وتتمثل أركان هذه السياسة فيما يلي[3]:

- ✓ تحسين أنظمة المعلومات لإدارة الأراضي؛

---

[1]- للتفصيل أكثر حول البحث والإرشاد والتكوين الزراعي انظر: بوزيان فتيحة، مرجع سابق ، ص ص 68-71.

[2]- محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق ، ص22.

[3] - محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق ، ص ص 215-222.

- ✓ زيادة التنمية التكنولوجية والأبحاث في مجال تحسين الأراضي؛
- ✓ إجراء البحوث المتكاملة بين البيئة والإنتاج ضمن المفهوم المتكامل"البيئة الزراعية"، حيث تزداد الحاجة إلى ما يعرف بـ"استراتيجيات التكاليف المنخفضة" ويمكن أن يلعب القطاع الخاص دورا مهما ومتميزا في بعض أنواع مكونات ومدخلات البحوث للأنظمة الزراعية الأكثر ملائمة؛
- ✓ ترويج الاستثمار في مجال تحسين وإصلاح الأراضي؛
- ✓ تعديل حقوق ملكية الأراضي لتشجيع الاستثمار طويل الأمد في الأراضي؛
- ✓ تطوير أنظمة تخطيط مرنة تشارك في الاستخدام المناسب للأراضي؛
- ✓ دعم المنظمات المحلية لإدارة الموارد المحلية؛
- ✓ تطوير البنية التحتية التسويقية؛
- ✓ تصحيح نظام حوافز الأسعار المتدهور؛
- ✓ تشجيع نمو الدخل الريفي وتنويعه؛
- ✓ خفض الفقد الخاص بالاستثمار العام في المناطق الهامشية.

ثانيا:سياسة دعم النساء الريفيات

المرأة الريفية هي المرأة التي تسكن في قرى الريف وتشتغل بالزراعة أو يشتغل زوجها أو عدد من أفراد أسرتها بالزراعة، وتلعب المرأة الريفية على مستوى العالم كله دورا رئيسيا في الزراعة وفي التنمية الريفية، ومع هذا فإن المرأة الريفية وبالذات في البلاد النامية هي أقل الفئات التي تستفيد من النمو الاقتصادي ومن عمليات التنمية، ولازالت كلمة فلاح تعني الرجل عند واضعي السياسات والمخططين للتنمية. وقد ذكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (1995) أن النساء يمثلن 70%من الفقراء في العالم وثلثي الأمية فيه، كما أنهن يشغلن 14% فقط من الوظائف الإدارية و10%من المقاعد البرلمانية و6 %من وظائف الوزراء.

تعمل النساء الريفيات في جميع الدول النامية إما كمزارعات أو كعاملات زراعيات أو في المجالات المرتبطة بالزراعة، وحسب منظمة الزراعة والأغذية (FAO) فإن أكثر من نصف العمالة اللازمة لإنتاج الغذاء في الدول النامية تعود للنساء الريفيات[1]، حيث تساهم النساء الريفيات في إنتاج الغذاء مابين 70%–80% في آسيا و45% في أمريكا اللاتينية والكاريبي و65% في العالم العربي بحسب رأي خبراء معهد بحوث سياسات الغذاء العالمي[2].

[1] -World Bank, Women in Development: Issues For Economic and Sector Analysis, Policy Planning and Research Working Paper, (1989 Washington, dc : the bank) , p269.

[2] – سيدار زوبيدة، مرجع سابق، ص52.

على الرغم من هذه الأهمية الكبيرة للنساء الريفيات في إنتاج الغذاء خاصة في الدول النامية، إلا أنهن غالبا ما يحصلن على مستويات متدنية من الأصول مقارنة بما يحصل عليه الرجال، وتعود أسباب عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بقاعدة الأصول إلى[1]:

- ✓ضعف حقوق الملكية لدى المرأة الريفية؛
- ✓القصور في تأمين التجهيزات والتقنيات المناسبة للمرأة الريفية؛
- ✓محدودية الإتصال بالإرشاد الزراعي؛
- ✓القصور في التمويل الزراعي؛
- ✓مستويات التعليم المنخفظة.

ونظرا لدور المرأة المحوري في الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية بشكل خاص وتجاوزا لجملة المعوقات المذكورة سابقا، فقد تبلور وعي دولي عام واهتمام خاص بضرورة تمكين المرأة من حيازة وإدارة موارد الإنتاج الزراعي وتعزيز مشاركتها في الأنشطة الإنتاجية.

لذا فإن سياسة دعم النساء الريفيات تعتبر مفتاح تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وبالتالي الأمن الغذائي، وتقوم السياسات المختلفة التي تعمل على دعم النساء على تقوية قاعدة الأصول القائمة على الأنواع المختلفة للرأسمال المادي والطبيعي، البشري والاجتماعي والمالي، إضافة إلى تقديم وتوفير أطر العمل القانونية والمؤسسية لضمان تحكمهن بالموارد الخاصة بهن. وتتمثل هذه الأصول في[2]:

- ✓**الرأسمال الطبيعي والمادي:** يتمثل الرأسمال الطبيعي في الأرض، المياه، الحيوانات، والموارد الأخرى؛ أما المادي فيعبر عن الأبنية ووسائل النقل والتقنيات المختلفة، وعادة لا توزع هذه الأصول بشكل متساو بين النساء والرجال، فحتى في الحالات التي تكون فيها النساء هن المسؤولات عن الإنتاج الغذائي فإن الملكية تكون للرجال، وتكسب النساء عادة حقوقهن من خلال ارتباطهن بالرجال وبالتالي يفقدن حق استعمال الأرض بمجرد انتهاء هذه الصلة، وفي المحصلة تكون إنتاجية النساء ضعيفة ومحدودة نتيجة عدم وجود القرار في أيديهن، وعدم قدرتهن على الاقتراض بسبب عدم قدرتهن على التصرف بحقوق الأرض، وتبعا لذلك تعتبر استراتيجيات زيادة تحكم النساء بالأرض مهمة لتمكينهن ودعمهن في عملية اتخاذ القرارات.

---

[1] – للتفصيل أنظر:

-Agnes R, Women The Key To Food Security, Food Policy Statement ; N° 21 International, Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington, Dc/ 1995 .

نقلا عن: سيدار زوبيدة، مرجع سابق، ص52.

[2] – محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص ص502-504.

- ✓ **الرأسمال البشري:** عكس رأس المال المادي، تعتبر عملية تعليم وتكوين وتدريب النساء أداة السياسة الزراعية الوحيدة والمهمة التي تزيد الإنتاجية الزراعية وتقلص الفقر، كما أنها تقود إلى خفض نسبة وفيات الأطفال وتحسين الصحة والتغذية والمخرجات التعليمية للأطفال، ويعتبر الاستثمار في الرأسمال البشري النسوي من أكثر أنواع الاستثمارات ربحا، كونه يزيد من القدرات النسوية ويوسع من فرص توظيفهن، ويمكنهن من عملية التمرن على الفرص المتاحة لهن.
- ✓ **الرأسمال الاجتماعي والمالي:** يعتبر العمل ضمن مجموعات إحدى الآليات الرئيسية للبرامج الخارجية التي تستطيع النساء من خلالها تحسين أوضاعهن الذاتية، كما تعتبر شبكات العمل التعاونية التي تنشؤها المجموعة من الأصول الخاصة بهن، ويمكن أن يكون الرأسمال الاجتماعي أيضا أحد الأصول المساعدة على عدم التساوي أو التوازن بين الجنسين، ويمكن أن يكون التمويل المحدود النموذج الأفضل للبرامج التي تعمل بها مجموعات العمل النسائية، كما يمكن أن تحل برامج التوفير والتمويل والتأمين محل المجموعات التعاونية عند الحصول على الأصول وبخاصة منها الأرض.
- ✓ **الحقوق القانونية:** يقدم إطار العمل المؤسسي والقانوني الأساس للنساء للاحتجاج شرعيا والمطالبة بجميع نماذج الأصول التي ذكرناها سابقا، فالحقوق القانونية تعتبر رأسمال سياسي لهن، نظرا لقدرته على توسيع حقوق المرأة في امتلاك الأصول، وفي هذا الإطار جاءت العديد من الاتفاقيات لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء مثل اتفاقية الحد من ظلم النساء والتعصب ضدهن في بكين 1995 والتي لعبت دورا مهما في تعزيز الحقوق الشرعية للنساء.

وعليه فيمكن القول أن سياسة دعم النساء الريفيات من خلال ضمان تملك الأصول (الطبيعية، المالية، الإجتماعية، والتعليم والتكنولوجيا، التغذية الجيدة الصحية، رأس المال السياسي...)، أمر مهم لأرساء وتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

الفرع الثاني: سياسة حماية وصيانة التنوع الحيوي وسياسة إدارة الموارد المائية

أولا: سياسة حماية وصيانة التنوع الحيوي

تشكل حماية وصيانة الموارد الحيوية والأحياء النباتية والحيوانية الأساس اللازم للإنتاج الوافر والمستديم للأجيال الحالية والمحافظة على إمكانيات الإنتاج لتطلعات الأجيال القادمة، ويتمثل الاستثمار المستدام والرشيد لموارد الأحياء بعدم التفريط بالرصيد الوطني وتحقيق إمكانية الإنتاج بصورة قابلة للاستمرار في المستقبل البعيد، وتتضمن الاستمرارية الإحاطة بجميع العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على التنوع الحيوي في المدى القصير والطويل على حد سواء.

ويمكن حصر أهداف هذه السياسة في النقاط التالية[1]:

- ✓ تحديد ووصف حالة مكونات التنوع الحيوي بصورة شاملة تحيط بجميع مستويات التنوع الحيوي، من النظم البيئية والنظم الزراعية إلى الأنواع الحية النباتية والحيوانية إلى التنوع الوراثي للنوع الواحد؛
- ✓ الإدارة والسيطرة على جميع الأسباب والظواهر المهددة لمكونات التنوع الحيوي الوطني والمؤدية إلى تدهورها أو تصحرها أو انقراضها ضمن حدود الإمكان؛
- ✓ دعم وإرساء نظام وطني متكامل من المحميات الغابية والهامشية والشاطئية والرعوية، بما يشمل جميع أشكال النظم البيئية الطبيعية والأنواع النباتية والحيوانية؛
- ✓ تدعيم صيانة التنوع الوراثي النباتي والحيواني على التراب الوطني وبخاصة ما هو مستخدم في الزراعة وتربية الحيوان، وبالتحديد الأصناف والسلالات والطرز البيئية المتكيفة مع البيئة المحلية، باعتبارها تراثا حيويا وطنيا ذو أهمية اقتصادية فائقة؛
- ✓ تدعيم القدرات المحلية في مجال الحماية والصيانة عن طريق المصارف الوراثية النباتية والحيوانية، والحقول الوراثية وحدائق النبات والحيوان، والصيانة عن طريق صناعة النسيج وتفرعاتها؛
- ✓ إنشاء نظام رصد ورقابة مناسب يهدف إلى متابعة جميع التغيرات التي يمكن أن تطرأ على مكونات التنوع الحيوي في جميع المستويات، وذلك لاستيعاب العلاقات المتبادلة في النظم البيئية المختلفة، وتقييم جميع عمليات الصيانة والحماية، وتقدير نجاح وفشل درجة الاستثمار المستدام وبرامجه وسياساته؛
- ✓ التعاون والتنسيق بين جميع الوزارات والمؤسسات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، في صيانة التنوع الحيوي واستثمار الموارد الحيوية بشكل قابل للاستمرار؛
- ✓ تعزيز الإلتزام السياسي لبلوغ الإدارة المستدامة للغابات من خلال تأييدها بوصفها أولوية في جدول الأعمال العالمي، مع المراعاة التامة للصلات بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات عن طريق إتباع نهج متكامل[2].

ثانيا: سياسة إدارة الموارد المائية

تعتبر الموارد المائية المدخل الزراعي الأكثر أهمية والأكثر ندرة، إذ تستهلك الزراعة ما يقارب 90% من الاستهلاك المائي الكلي، ومن المتوقع أن تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطلب على الغذاء وبالتالي تزايد الطلب على المياه لغرض الزراعة، لذلك مع بداية القرن الحادي والعشرين بدأ التركيز حول خطورة نقص الموارد المائية وزيادة ندرتها من حيث الكم والجودة، وعلى الرغم من الإنجازات المحققة في بعض

[1]- محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص 475.

[2]- مجلة البيئة والتنمية، مقتطفات من النص الرسمي لمقررات قمة جوهانسبورغ، العدد2، 2002، ص55.

المناطق من تشييد السدود وبناء الخزانات وتجهيز قنوات النقل وتوزيع المياه، إلا أن الإخفاقات كانت كثيرة ومعقدة وخاصة من ناحية إهدار كميات من المياه على مستوى أحواض الأنهار ومجاريها، وزيادة التلوث المائي ونقص موارد الطاقة وارتفاع تكلفة سحب المياه الجوفية جراء النقص في مستوى المياه الجوفية نتيجة معدلات السحب المرتفعة، حيث أصبحت المياه في باطن الأرض على مسافات بعيدة، وهكذا فقد ارتبط استغلال مصادر المياه بمشاكل وتكاليف مرتفعة ومعدلات تلوث أعلى.

لذلك لم تعد هناك وسيلة للتخفيف من حدة الزيادة في الطلب على المياه سوى العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية وترشيد استهلاكها وخاصة في المجال الزراعي، إذ لا بد من البحث عن أساليب جديدة لزيادة كفاءة المياه الزراعية وهذا لمواجهة زيادة السكان والطلب على الأغذية، من خلال سياسات تشمل تأكيد المنظور الإقتصادي لاستخدام المياه، بحوث لتطوير استخدامات المياه[1] ...،من شأنها تحقيق وفر كبير في استخدام المياه .

ويمكن زيادة كفاءة وإنتاجية مياه الري من خلال المستويات التالية:

- على مستوى طبيعة المحاصيل وظروف النمو النباتية والمناخية لكل منها؛
- على مستوى نظم الري والطرق الملائمة لتوفير المياه؛
- على مستوى قنوات التوزيع ابتداء من بداية المصدر المائي حتى وصوله للحقول؛
- اختيار جيد للحوافز وتوصيل المعرفة على كل المستويات لتحقيق وفر مياه الزراعة.

أما سياسات ترشيد استهلاك المياه وخاصة مياه الري سواء على المستوى العالمي أو الوطني أو المحلي فيمكن تحقيقها من خلال[2]:

- أن تقوم المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتشجيع المزارعين وتدريبهم على بذل مزيد من الجهود لتحقيق وفر في استخدام مياه الري؛
- اتخاذ الإجراءات ووضع الآليات التي تمكن من القضاء على كل أوجه الضياع للمياه على كل المستويات ابتداء من المصدر وحتى الوصول إلى الحقل؛
- مراعاة دورة تجدد تخزين المياه الجوفية، حيث تؤدي عمليات السحب المفرطة إلى تهديد مخزون المياه الجوفية وعدم إمكانية تعبئة هذه المخزونات بالإضافة إلى زيادة ملوحة التربة؛
- التحول من الزراعة الكثيفة (المضرة بالبيئة) إلى الزراعة البيولوجية الصديقة للبيئة، فالتقليل من استعمال المخصبات الكيماوية سوف يساعد على تخفيض خطر تلوث المياه الجوفية وتدمير التربة؛

---

[1]– الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم– ناشرون، بيروت، ط 1، 2009، ص144.

[2]– السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 267-268.

- لابد من وضع نظم وآليات للتقييم والمتابعة تبدأ بتطبيق مؤشرات الكفاءة السابق الإشارة إليها، حتى يمكن ضمان تنفيذ تلك السياسات المتعلقة بزيادة إنتاجية مياه الري وتحقيق شعار "أكبر محصول لكل قطرة ماء".

عموما، يمكن ترشيد كفاءة استخدام المياه من خلال الطرق التي يتضمنها الشكل التالي:

الشكل رقم(2–6): طرق تحسين كفاءة استخدام المياه

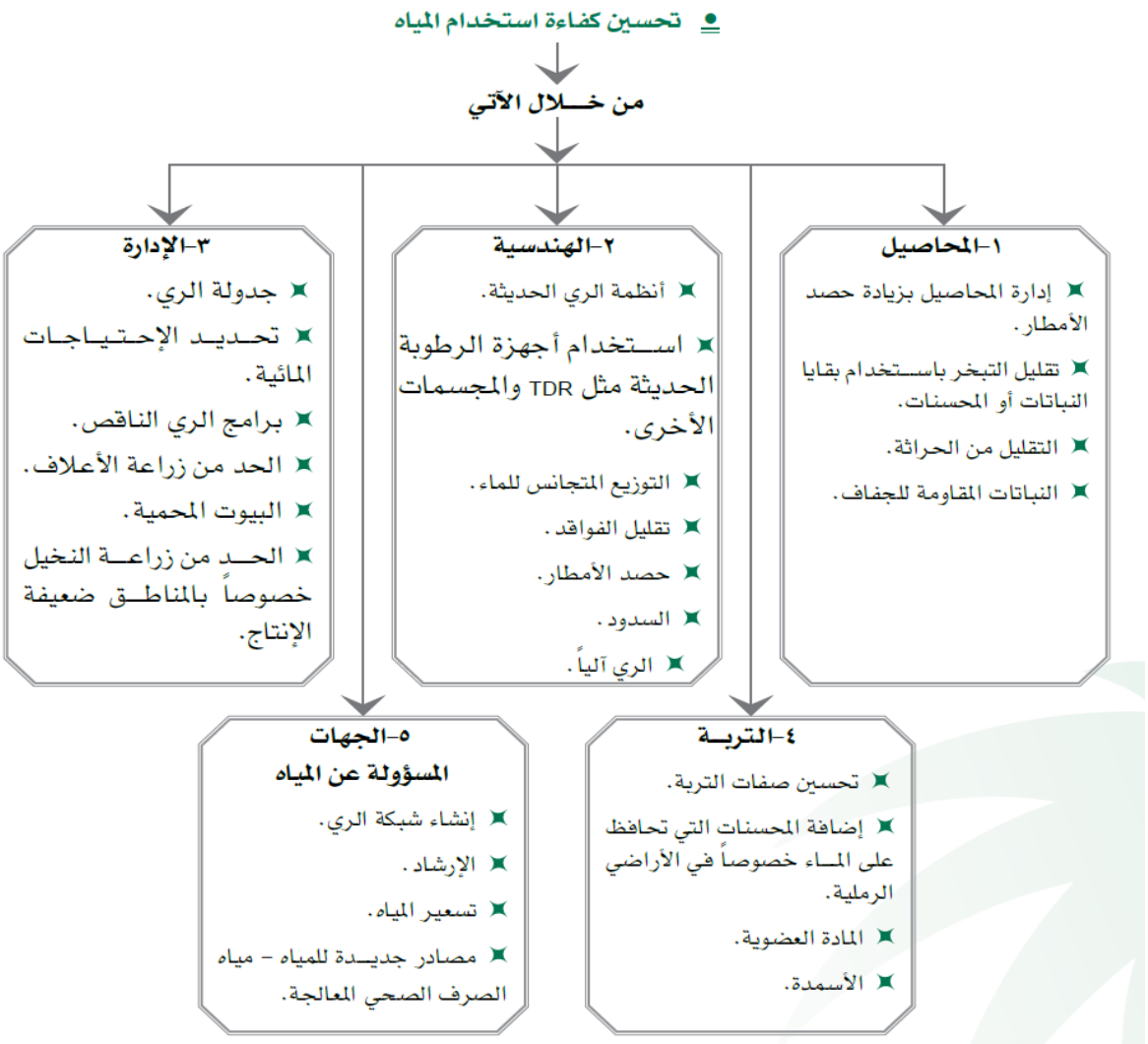

المصدر:منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة: الأمن المائي و الغذائي والتنمية المستدامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الدورة الرابعة 20–22ديسمبر 2009 ،ص36.

خلاصة الفصل

تعتبر التنمية المستدامة النموذج الحديث – وإن كانت جذورها الفكرية قديمة- والبديل لنماذج التنمية التقليدية التي فعلا أخفقت في المحافظة على الموارد لصالح النمو وما نجم عنها من آثار تتعلق بالبيئة وأخرى اجتماعية كالفقر والأمراض اللامساواة، وأصبحت التنمية المستدامة القاسم المشترك في اهتمامات كل الهيئات الدولية المعنية بالتنمية، وأضحت محورا للسياسات الإقتصادية في كل الدول بل أصبحت الدول تقارن في مدى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بناء على مؤشرات أعدتها لجنة التنمية المستدامة خصيصا لذلك وحددته بـ58مؤشر، كما تعتبر التنمية الزراعية المستدامة إحدى فروع التنمية المستدامة الشاملة بل أهمها، نظرا للعلاقة المباشرة لهذا القطاع بالموارد وعناصر البيئية الأخرى وشدة تأثره بتدهورها وهي في كثير من الدول النامية مفتاح التنمية المستدامة الشاملة.

إن الممارسات الزراعية التقليدية كثيرا ما كانت معادية للبيئة فاستنزفت الموارد المائية المحدودة وأجهدت الأرض الزراعية دون تجديد خصوبتها، وتلوث الهواء، وتلوث الغذاء نتيجة استعمال المبيدات والمواد الكيماوية، فجاءت التنمية الزراعية المستدامة كنموذج فكري زراعي جديد ليضع حدا للنماذج التقليدية فيما يخص عدائها البيئي، فالتنمية الزراعية المستدامة نموذج يهتم بالبشر بقدر ما يهتم بالتقنيات، ويركز على الموارد بقدر التركيز على الإنتاج، ويسعى إلى النتائج البعيدة المدى بقدر ما يسعى إلى النتائج القصيرة الأمد،كما يركز النموذج الجديد على الحصول على إنتاجيات عالية مع الحفاظ على قاعدة الموارد الزراعية والعمل على تحسينها، هذا النموذج الجديد لا يهدف إلى زيادة إنتاجية المحاصيل المستدامة فقط، بل تهدف أيضا إلى زيادة قدراتها الغذائية(القيمة الغذائية وأمان الغذاء) بمستوى أفضل باعتبارها من الأهداف الجوهرية للبشر، وتعتبر الزراعة العضوية والزراعة الحافظة أهم الأساليب الزراعية الحية لهذا النموذج الجديد.

إن الإنتقال إلى تبني الزراعة المستدامة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل الفاعلة والمؤثرة في استدامة إنتاج الغذاء للأجيال الحالية والمقبلة تتمثل في : التغيرات المناخية، التنوع الحيوي، ندرة الماء وتدهور الأراضي الزراعية وتقلص مساحتها، بالإضافة إلى المبيدات والأسمدة الكيميائية وضوابط استعمالها فضلا عن التقنيات والبحوث الزراعية ودورها في زيادة الإنتاج الغذائي في ظل عدم القدرة على التوسع الأفقي، هذه العوامل كلها لا يمكن الالتزام بتحقيقها إلا في إطار سياسات زراعية مستدامة تتضمنها خطط واستراتيجيات التنمية الزراعية في كل الدول كسياسة حماية وتحسين الأراضي الزراعية وسياسة دعم النساء الريفيات وسياسة حماية وصيانة التنوع الحيوي وسياسة إدارة الموارد المائية... وهذا ما نحاول الوقوف عليه في دول شمال إفريقيا في الفصل الرابع.

الفصل الثالث

الأمن الغذائي وتحدي الأزمات الغذائية

تمهيد

منذ أمد بعيد، وفي عمق التاريخ كان الصراع قائما من الأجل الغذاء وكيفية السيطرة على موارد إنتاجه، وقد تضمن القرآن الكريم إشارات واضحة لقضية الجوع والفقر، ومع تطور البشرية وبداية الإرهاصات الأولى للفكر الإقتصادي تزايد الإهتمام بمسألة الغذاء وعلى مدى قدرة الأرض على إنتاج الغذاء الكافي للبشرية (المحنة المالتوسية)، وحجم آثار اختلال معادلة"سكان–غذاء" على ارتفاع الفقر البشري ومظاهر الجوع في كثير من مناطق العالم خاصة النامي منه.

لكن عمليا تأجلت المحنة المالتوسية نتيجة التوسع في الزراعة الرأسية، إلى أن جاءت سنة (1972–1973) وما شهدته من أزمة غذائية عالمية مات بسببها الملايين من الناس بسبب المجاعة، والتي بعثت القلق من جديد حول سبب اختلال معادلة"سكان–غذاء"، حيث جعلت هذه الأزمة مشكلة الغذاء على قمة الاهتمامات العالمية، وأصبح تحقيق الأمن الغذائي الهدف الأول للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية إلى جانب الحكومات، لأن مشكلة الغذاء لم تعد مشكلة اقتصادية فحسب بل أصبحت تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي أيضا.

وبالفعل، فقد أدى تفاقم هذه المشكلة إلى زيادة الإهتمام بها وجعلها في قمة الأولويات، فاعتبر الأمن الغذائي حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 كمعيار لقياس التنمية الشاملة من أجل تحقيق حياة كريمة وصحية للجيل الحالي والأجيال السابقة؛ ومن قبل أقرت ذلك لجنة "بروتلاند مستقبلنا المشترك1987 "، وهو ما أقره المؤتمر العالمي للغذاء 1996 الذي أكد على ضرورة تضافر الجهود من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام وذلك بوضع خطة عمل وتسطير مجموعة من الأهداف بحلول سنة 2015، ليس هذا فقط بل أصبحت قضية القضاء على الجوع وتحقيق أمن غذائي مستدام من الأهداف الإنمائية الجوهرية للألفية.

وهكذا اتحد العالم في مساع حثيثة من أجل تطويق مشكلة انعدام الأمن الغذائي في العالم والحد من انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن للأسف لم يمض إلا عقد واحد من انعقاد المؤتمر العالمي للغذاء (سنة 1996) حتى اجتاحت العالم أزمة غذائية 2006–2008 تعد من أعنف الأزمات وأقساها، حيث شكلت تحديا واضحا للأمن الغذائي المنشود كما برهنت بجلاء فشل المساعي المبذولة من أجل تخفيف الجوع في العالم، حيث عرفت الأسواق الدولية للسلع الغذائية حركات جنونية إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى مستويات تضخمت بموجبها فواتير الإستيراد، الأمر الذي جعل الكثير من الدول تعجز عن توفير حاجيات شعوبها الغذائية، مما أدى في المحصلة إلى زيادة العجز الغذائي وتكريس التبعية وتعطيل جهود التنمية فيها، فضلا عما ترتب عنها من اضطرابات سياسية واجتماعية شهدتها الكثير من الدول النامية خاصة العربية منها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي تحديا تواجهه معظم دول العالم، لذا فلا غرابة أن تستحوذ هذه القضية على اهتمام المفكرين (اقتصاديين، سياسيين، اجتماعيين...الخ) على الصعيدين الدولي والوطني، حيث أضحت بحوثها موضوع الكثير من المنظمات على المستوى الدولي، وفي ظل هذا الاهتمام ظهرت مفاهيم عديدة جوهرية مرتبطة بقضية الأمن الغذائي، ومن أهم هذه المفاهيم المتداولة التي من الضروري أن نتعرف عليها ونحاول تحديدها هي: الأمن الغذائي، مؤشرات الأمن الغذائي وأبعاده، الاكتفاء الذاتي، أمان الغذاء، التبعية الغذائية، الفجوة الغذائية، الفجوة التغذوية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وإطاره القانوني والمؤسسي

سنتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم المختلفة للأمن الغذائي وتطورات هذا المفهوم عبر الزمن، بالإضافة إلى أطره القانونية والمؤسسية.

الفرع الأول:مفهوم الأمن الغذائي

شهد مصطلح الأمن الغذائي عدة تطورات منذ ظهوره في منتصف سنوات السبعينات، حيث تم التركيز في أول الأمر على مشكلة عرض الغذاء وضمان وفرته ومحاولة التحكم في أسعار الغذاء الرئيسية على المستوى الدولي والوطني، وقد عرف مصطلح الأمن الغذائي أكثر من ثلاثين تعريفا ما بين 1975 و1991، كما أن المتمعن في التطور المفاهيمي لمصطلح الأمن الغذائي يجده انتقل من التركيز على الاعتبارات الاقتصادية الكلية الكمية نحو اعتبارات جزئية إنسانية ونوعية[1].

أولا: تعريف الأمن الغذائي:يعتبر الاقتصادي "روبرت مالتوس" Robert Malthus من الاقتصاديين الأوائل الذين طرحوا موضوع أزمة الغذاء عام 1798، وقد أثارت طروحاته جدلا واسعا في الأوساط الفكرية الإقتصادية، وعلى الأخص فيما يتعلق بحصول أزمات غذائية في العالم، والتي ستنجم عنها مجاعات واسعة، نتيجة توسع الفجوة بين عرض الغذاء والطلب عليه عبر الزمن، وعلى الرغم من هذا الطرح المبكر لمشكلة الغذاء في الفكر الاقتصادي إلا أن هذا الفكر لم يقدم لحد الآن تعريفا متفقا عليه لمفهوم الأمن الغذائي، أما تناول موضوع الأمن الغذائي ومشكلاته بطريقة جدية، علمية وعملية كان خلال المؤتمر العالمي لدراسة مشكلات التغذية والإنتاج سنة 1963، والذي حذر من المخاطر التي تنطوي عليها مشكلة نقص الغذاء

[1] – طوبجيني زين العابدين، الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله، مؤشرات كمية دالة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية"عرض وتقييم السياسات واستشراف المستقبل، جامعة المدية، يومي: 07– 08 ماي 2014، ص2.

وسوء التغذية وجاء فيه[1]: "إن استمرار الفقر وسوء التغذية أمر لا يمكن قبوله من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، وهو أمر يتعارض مع كرامة بني الإنسان وحقهم في تكافؤ الفرص، كما أنه يهدد الأمن الاجتماعي على المستوى العالمي".

ذلك، وقد واجهت الكثير من الدول النامية بعد عقد السبعينات إشكالات اقتصادية معقدة، ومن مقدمة تلك الإشكالات انعدام الأمن الغذائي في صوره المختلفة، وقد ترتب على ذلك نقص في متوسط نصيب الفرد من الغذاء، نتيجة انحراف أحوالهم المعيشية عن مفهوم "الأمن الغذائي" وهو ما أدى إلى تزايد الاهتمام به، باعتباره جزءا من الأمن البشري التي تسعى التنمية إلى تحقيقه على المدى الطويل.

عرف الأمن الغذائي حسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996 بأنه: " الحالة التي يحصل فيها جميع الناس – في جميع الأوقات من الناحية المادية، الاجتماعية والاقتصادية – على أغذية كافية ومغذية، تلبي الاحتياجات الغذائية من أجل حياة صحية سليمة ونشطة ".[2]

كما عرفته منظمة الزراعة والأغذية"FAO" بأنه:"الحالة التي يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع وفي الأوقات كافة، بإمكانية الحصول على الغذاء المناسب لتلبية حاجاتهم التغذوية، من أجل مواجهة الحياة النشطة صحيا، وتعد الحالات التي لا تتسم بالأمن الغذائي ظاهرة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل، في مقدمتها البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فضلا عن مدى ندرة الموارد والأداء الاقتصادي لإنتاج الغذاء وتجارته الخارجية "[3]

كما تعرفه المنظمة العربية للتنمية الزراعية:" توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة وبصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته لكافة الأفراد بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية "[4].

---

[1]– السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية، دراسة تطبيقية على بعض الدول الإسلامية العربية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص9.

[2]-IFPRI, The Food Security System, A New Conceptual Framework, IFPRI Discussion Paper 01166, DC, March 2012, p04. http://www.ifpri.org (2013/04/23)

[3]– منظمة الزراعة والأغذية"FAO"، حالة الأغذية والزراعة 2005، التجارة الزراعية والفقر، هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟ روما، إيطاليا، 2005، ص 82.

[4]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة، العدد الأول والثاني، ديسمبر 2009، ص28.

كما يشير الأمن الغذائي " بأن تنتج كل دولة قدر من احتياجاتها الغذائية بالطريقة الاقتصادية التي تأخذ بالاعتبار الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلعة الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وعلى أن تكون منتجاتها منافسة للمنتجات الأجنبية"[1].

أما المرسوم الجزائري، حسب المادة الثالثة منه فقد عرف الأمن الغذائي كما يلي:" هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح لو بالتمتع بحياة نشيطة"[2].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الأمن الغذائي يتكون من العناصر (المؤشرات)* التالية: توافر الأغذية، الوصول إلى الغذاء، استخدام الأغذية وأخيرا الاستقرار أو الثبات وهو بعد تم إضافته من طرفة لجنة الأمن الغذائي العالمي سنة 2012 ويعني استقرار أو ثبات جميع المؤشرات السابقة الذكر وتم اعتماده كمؤشر إضافي في تحديد الأمن الغذائي[3].

تأتي متضمنات التعريفات السابقة للأمن الغذائي من حصيلة متغيرات متعددة، في مقدمتها سيادة الكفاءة الإنتاجية للغذاء، وتوافر الوسائل المساندة، والنظم المؤسسية المساندة للإنتاج الزراعي، بحيث يمكن لفئات المجتمع الداخلية كلها من تحقيق "تغذية كافية" سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة، مثل الجفاف أو الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المحلية للغذاء، أو التزايد في دالة النمو السكاني مقارنة بنظيراتها من النمو في الغذاء[4].

إن تطور المفاهيم الإقتصادية خاصة بعد اعتماد الاستدامة نموذجا حيا للتنمية، يسوقنا إلى التطرق لمفهوم الأمن الغذائي المستدام، وهو في الحقيقة الوجه الثاني للتنمية الزراعية المستدامة** نظرا للارتباط العضوي بينهما، كما أن مفهوم الأمن الغذائي المستدام لا يلغي المفهوم التقليدي– السابق– للأمن الغذائي ولا يختلف عنه إلا في عنصر الاستدامة كأساس لاستمراريته وضمان استقراره.

وفي ضوء مفهوم الاستدامة، فإن تحقيق أمن غذائي مستدام عالمي يقوم على سبعة محاور رئيسية هي[5]:

---

[1]– عبد الله الثنيان، معضلة الأمن الغذائي العربي والاكتفاء الذاتي، www.alriydh.com (2014/08/18).

[2]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، 10 أوت 2008، الموافق لـ8 شعبان 1429، العدد 46، ص6.

*– نتناول مؤشرات الأمن الغذائي بالتفصيل في الجزئية الموالية.

[3]-Suresh C.Babu & Others, Food security, poverty & nutrition policy analysis: statistical methods & applications, Second edition, Elsevier, USA, 2014, P 22.

[4]– سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص 53.

**– سيتم التطرق لمفهوم التنمية الزراعية المستدامة في الفصل الثالث.

[5]– انظر: منظمة الزراعة والأغذية "FAO"، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 13 – 1996/11/17، روما.

- توفير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم؛
- تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول- في كل الأوقات- على أغذية كافية وصحية تغذويا؛
- تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية في كل المناطق، واتباع سياسات وممارسات مستدامة وقائمة على المشاركة؛
- العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل؛
- السعي لتلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان والتأهب لمواجهتها؛
- تشجيع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة، والتنمية الريفية في كل المناطق؛
- تنفيذ خطة عمل ورصدها ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

أما مستويات الأمن الغذائي فيمكن التمييز بين مستويين مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة منها أنه غير واقعي، إضافة إلى أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصيص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

ويشير الأمن الغذائي النسبي إلى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال:

✓ إنتاجها محليا؛

✓ إنتاج جزء منها محليا واستيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات.

وطبقًا لهذا المفهوم (الأمن الغذائي النسبي)، فإن توفير "الأمن الغذائي" لا ينطوي بالضرورة على إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محليا، بل ينطوي أساسا على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال تصدير منتجات أخرى، تتمتع في إنتاجها البلاد بميزة نسبية على البلاد الأخرى، ومن ثم فإن مفهوم "الأمن الغذائي" على إطلاقه، يشتمل على قدر كبير من المرونة في

استخدام الموارد وفي الاعتماد المتبادل مع الآخرين، وهذا يمكن وصفه بأنه "الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين"[1].

الفرع الثاني:الإطار القانوني والمؤسسي للأمن الغذائي

إن تمكين كل الناس – بصورة مادية واقتصادية واجتماعية– من غذاء كاف وآمن وفي كل وقت من أجل ممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة، ما هو في الحقيقة إلا تحقيق لأحد حقوق الإنسان الأساسية وهي الحق في الغذاء والقضاء على الجوع والذي ينطوي تحته حق آخر وهو الحق في الماء الذي هو عصب الحياة وسر توفير الإمدادات الزراعية الغذائية، وكل ما سبق هو تعبير أساسي للحق في الحياة، فالحق في الغذاء يتجلى في إطاره العام وهو الأمن الغذائي[2] الذي تسعى كل الدول لتحقيقه عبر مجموعة من المؤسسات الدولية و الإقليمية والدولية.

أولا:الإطار القانوني للأمن الغذائي[3]

يعتبر الحق في الغذاء والتحرر من الجوع من الحقوق الراسخة في القانون الدولي، إذ تم الاعتراف بهذا الحق سنة 1945في نصوص ميثاق الأمم المتحدة بصورة ضمنية، وتم التأكيد عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة 25، وتجلى الاعتراف بهذا الحق أكثر في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية المعتمدين بقرار الجمعية العامة المؤرخين في 16 ديسمبر 1966.

كما اعترفت المادة 11 (من عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) أن لكل إنسان حق أساسي في التحرر من الجوع، إلا أن هذه المادة لا تعطي أي تبيان مفصل للإجراءات الواجب اتخاذها لضمان هذا الحق حسب مدير الفاو آنذاك السيدA.SEN في تدخله الشهير أمام اللجنة الثالثة التي تدرس التقرير الاقتصادي والاجتماعي، خلال الدورة 18 للجمعية العامة سنة 1963[4].

---

[1]– محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1988، ص 76.

[2]– نشير أن مظاهر الإطار التنظيمي لإقامة "الأمن الغذائي العالمي" هي معقدة، وزادت تعقيدا بالظروف الاقتصادية في ظل العولمة وما للمضاربات والمصالح من وقع على البشر، كذلك أمام لعبة المتناقضات بين السيادات الوطنية والإرث المشترك للإنسانية، وبين التضامن بين الشعوب وتصادم الحضارات، وبين الانفجار السكاني و التدمير البيئي....تبقى مسألة تدبير الغذاء في العالم هي استراتيجية "نظام غذائي عالمي".

[3]– نادية أحمد عمراني، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2014، ص ص 72–78.

[4]– أنيسة أكحل العيون، الأمن على اختلاف أبعاده (الغذائي–البيئي–الإنساني)، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2012، ص23.

وتم الاعتراف بهذا الحق في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 في المادتين 24 و27، وكذا في المادتين 14و12 من معاهدة القضاء على أشكال التمييز العنصري ضد المرأة لعام 1979، إذ تؤكد على ضرورة المساواة بين الحقوق ومنح النساء حقوقهم، وتخص المعاهدة الاهتمام بصحة الإناث وضرورة توفير غذاء صحي وملائم ورعاية صحية قبل وبعد وأثناء الحمل والرضاعة.

كما اعترفت بعض الوثائق الإقليمية بالحق في الغذاء منها:

- ميثاق منظمة الدول الأمريكية OEA في المادة 34 لعام 1948؛
- البروتوكول الإضافي للمعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في المادة 12 عام 1988؛
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي في مادته 42 لعام 1946؛
- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981؛
- الميثاق الإفريقي حول حقوق ورعاية الطفل في مادته 14 لعام 1990.

نشير أن الكثير من الدول قامت بدسترة هذا الحق، مثل البرازيل وجنوب إفريقيا..الخ.

مما سبق يتبين أن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان الذي يضمن له الكرامة وحياة نشطة وحيوية فيا ترى منهم الأشخاص المستفيدون من هذا الحق؟[1]

- ✓ الأفراد: حسب المادة 11 من (عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، فإن الفرد هو المستهدف الرئيسي لاكتساب الحق في الغذاء.
- ✓ الشعوب: أوضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 29، أنه لا يمكن النمو التام لشخصية الفرد إلا في إطار جماعته، كما أن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جوهرها لها طابع جماعي، فالحق في الغذاء هو في ذات الوقت فردي وجماعي، وطريقة تحقيقه أو الإخلال به ترجع إلى النظام الجماعي، وتحقيق الحق في الغذاء يختلف طبقا للموقع الجغرافي والحضاري ويرتبط في آخر المطاف بطبيعة الدولة.
- ✓ الدول: تظهر الدول هي الأخرى كأنها كذلك مستفيدة من الحق في الغذاء، رغم أن عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم يشر صراحة لذلك، ومع ذلك عند إلزام الدول بواجب التحرك عبر التعاون الدولي، فهذا يخول بصفة ضمنية حقوقا لبعض الدول، فضلا عن ذلك فإن التوزيع العادل للموارد لا يمكن تطبيقه على المستوى العالمي إلا بين الدول، رغم أن البلدان النامية عامة وبصفة ضمنية هي الأكثر استحقاقا بالاستفادة من الحق في الغذاء نظرا ضعف دخلها وعجزها الغذائي.

1- نفس المرجع السابق، ص24.

غير أن الملفت للنظر أن المجتمع الدولي لم يتطرق لترتيب البلدان حسب الأصناف المواتية إلا من زاوية "المساعدة " وليس من زاوية "الحق" فكل محاولة لجعلها واجبا دوليا تصطدم مع نفور جاد من طرف المانحين، إذ على المجتمع الدولي الاعتراف للدول ذات العجز الغذائي بالحق الفعلي في اكتساب وسائل تحسين الإنتاج والتخزين والتوزيع الذاتي لمحاصيل الغذائية، وكذلك الحق في نصيب عادل من الثروات الغذائية العالمية وذلك لهدف تمكينهم من الإيفاء بواجباتهم من أجل تحقيق حق شعوبهم في الغذاء.

إذا كان كسب الغذاء حق فإن توفيره مسؤولية، والمسؤولية تحيل على الواجب. لذلك وجب معرفة من تقع عليه مسؤولية توفير الغذاء؟

- ✓ الأفراد: واجبات الفرد اتجاه الغير واتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، تفرض عليه احترام والارتقاء بكل حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الغذاء، وعليه فإن على الآباء وأرباب الأسر بالأساس واجب توفير الغذاء لكل فرد من أفراد الأسرة؛
- ✓ الدولة: في ميدان الغذاء تعتبر الدولة الكافل الرئيسي لهذا الواجب طبقا للمادة 2 والمادة 11من عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- ✓ المجتمع الدولي:على المستوى الدولي يتجسد عمل المجتمع الدولي في عمل المنظمات الدولية، منظمة الزراعة والأغذية، منظمة الصحة العالمية، اليونسكو، منظمة العمل الدولية، البنك العالمي بالإضافة إلى المنظمات الأخرى التي تعنى بالزراعة والغذاء والتي سنتناولها لاحقا.

مما سبق عرضه من الإطار القانوني للحق في الغذاء تتبين لنا طبيعة العلاقة بين الحق في الغذاء والأمن الغذائي، إذ أن هذا الأخير يرتبط ارتباطا وثيقا بالحق في الغذاء من خلال الدعائم التالية:

- مدى توافر الإمدادات الغذائية؛
- القدرة الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية،
- استخدام الأغذية (جودة وسلامة الأغذية)؛
- استقرار الإمدادات الغذائية في كل الأوقات (من التعرض للأخطار والصدمات).

أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين الأمن الغذائي والحق في الماء فنقول كما يقول أحد الاقتصاديين "لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي وعصب الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه "يؤدي هذا القول إلى بديهية مفادها أن الماء هو جوهر ولب الأمن الغذائي، إذن يرتبط الأمن الغذائي بحق آخر من حقوق الإنسان الأساسية وهو الحق في الماء أو الأمن المائي.

ويستند مفهوم الأمن المائي كمفهوم مطلق على أساس جوهري هو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، أي أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من المياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، علاوة على تنمية موارد المياه الحالية، ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، وهذا المفهوم يربط بين الأمن المائي وبين ندرة المياه.

كما يقصد بالأمن المائي هو حصول الإنسان على مياه الشرب بنظافة مناسبة وبكميات تكفي جميع البشر وقد أُكد هذا في اليوم العالمي للمياه لسنة 2001، وأكد ذلك "كوفي عنان" الأمين السابق للأمم المتحدة على أن الحصول على المياه المأمونة يمثل احتياجا إنسانيا جوهريا، والتمسك به هو غاية في حد ذاته ووسيلة لاستنهاض حقوق أكثر شمولا وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تضع مسؤوليات على عاتق الحكومات.[1]

لذلك يعد تحسين إمكانية الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي أمرا أساسيا لا للحد من الفقر فقط، وإنما لتحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالصحة، بما في ذلك الحد من وفيات الأطفال والأمهات ومكافحة الكثير من الأمراض وخاصة تلك المتنقلة عن طريق المياه، لذلك كان الهدف الرئيسي لعقد"الماء من الحياة 2005-2015" هو تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالمياه المتفق عليها دوليا[2].

إن الحق في الماء بدأ الاهتمام به منذ سنة 1948 مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأكدته العديد من المؤتمرات منها المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة في "ماردیل بالنا" 1977 والمعني بالمياه، وكذا المؤتمر الدولي المعني بالماء والبيئة سنة 1992، كما تضمنته الوثائق الفنية الأساسية لمؤتمرات القمة العالمية للأغذية، كما أن ثمة العديد من الوثائق الدولية التي تعالج موضوع المياه وتعتبره حقا من حقوق الإنسان منها[3]:

- المادة 14 من الاتفاقية المعنية بحقوق القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979؛
- المادة 24 من الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل لعام 1989؛
- بروتوكول جنيف الأول الملحق باتفاقيات جنيف المبرمة في 12 أوت 1949؛
- المادة 14 من الميثاق الإفريقي المعني بحقوق الطفل لعام 1970؛

وبناء على ذلك، يجب أن تكون الحكومات مهتمة بتحسين الأمن المائي على المستوى الوطني، وبعض الدوافع وجوانب القرار تكون مشابهة لتلك المحيطة بالأمن الغذائي على المستوى الوطني، والأمن

---

[1]- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ص ص3-4.

[2]- محي الدين حمداني ، مرجع سابق، ص 166.

[3]- للمزيد انظر: نادية أحمد عمراني، مرجع سابق، ص ص 82-88.

المائي بموجب ما جاء أعلاه يمكن تحسينه ولكن مقابل تكلفة، وهذه التكلفة قد تكون ذات شروط إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية أو دبلوماسية، وبالتالي فإنه يتعين تطبيق نوع من المقايضة.

ثانيا : الإطار المؤسسي للأمن الغذائي

الحديث عن الإطار المؤسسي للأمن الغذائي هو في الحقيقة حديث عن جهود المجموعة الدولية والتدابير التي اتخذتها من أجل تحقيق أمن غذائي عالمي، والتي تقع على عاتق الهيئات المختصة في الزراعة والتغذية- التي تجعل من القضاء على الجوع أهم أهدافها الرئيسية- واجبات تحقيق الحق في تغذية كافية، وفيما يلي جزء من الترسانة المؤسساتية التي رصدتها منظمة الأمم المتحدة لتحقيق " الأمن الغذائي العالمي"[1]:

1- المنظمة الدولية للأغذية والزراعة*_ الفاو _ والتي من أهم أعمالها هو تحقيق الأمن الغذائي عن طريق:

- ✓ الإنتاج (الأرض، الأسمدة، المياه، البذور، تحسين التربة، التمويل والقروض، الإنماء الريفي، وتربية المواشي والصيد)؛
- ✓ استقرار الادخار (الوقاية من ضياع المنتجات الغذائية، تخزين وتسويق المحصولات، تبادل المعلومات حول الوضع الغذائي)؛
- ✓ الحصول على المؤن الغذائية (تحسين التغذية، المساعدة الغذائية، الإنماء الريفي)؛

كما تتلخص أهداف المنظمة في: رفع مستوى التغذية وتحسين كفاءة الإنتاج وتوزيع جميع الموارد والمنتوجات الزراعية مع العناية الخاصة بسكان الأرياف، ومن ثمة تساهم في خلق اقتصاد عالمي موسع وضمان تحرير البشرية من الجوع. وفيما يلي مراحل تطور منظمة الأغذية والزراعة الذي يعكس فعلا رغبة المنظمة في تحقيق وتعزيز هذه الأهداف وحماية الحق الأساسي للإنسان وهو الحق في الغذاء[2]:

---

[1]- أنيسة أكحل العيون، مرجع سابق، ص ص 27-30

* - نشأت FAO في 16 أكتوبر 1945 وتعود ظروف نشأتها إلى الاجتماعات و المناقشات التي بدأت سنة 1941 لإبرام الاتفاقية الدولية للقمح، والتي انتهت بوضع مذكرة تعرف باسم "مذكرة ماك دوجال DOUJAL MACK " التي تضمنت الخطوط العريضة لمشروع إنشاء هيئة دولية تعنى بشؤون الأغذية والزراعة بمجرد انتهاء الحرب كخطوة أولى في سبيل دعم السلم، وفي 18 مايو 1943 تم عقد أول مؤتمر للأغذية والزراعة في مدينة هوت سبرنجر في الو.م .أ و استمر إلى غاية 03 جوان من نفس العام وشاركت فيه 45 دولة وهم الأعضاء المؤسسين للهيئة. وتركزت مداولات المؤتمر حول إنتاج الغذاء، استهلاكه وتوزيعه. انظر موقع الفاو: www.Fao.org

[2]- انظر: نادية أحمد عمراني، مرجع سابق، ص ص 132-136.

- 1960 أطلقت المنظمة حملة التحرر من الجوع ما يعرف بـ (إعلان حق الإنسان في التحرر من الجوع)؛

- 1962 قامت المنظمة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية بوضع هيئة الدستور الغذائي المعنية بوضع معايير دولية للأغذية؛

- 1974 أصدرت المنظمة (الفاو) إعلانا عالميا حول استئصال الجوع وسوء التغذية(المؤتمر العالمي للتغذية (c.m.a)؛

- 1976 إنشاء برنامج التعاون الفني بالمنظمة لتوفير مزيد مرونة في الاستجابة للأوضاع العاجلة الملحة؛

- 1981 تم الاحتفال لأول مرة بيوم الأغذية العالمي في 16 أكتوبر من قبل أكثر من 150 دولة؛

- 1992 تم التوقيع على أول اتفاقية عالمية لصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من قبل أكثر من 150 دولة؛

- 1994 أطلقت المنظمة البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي يستهدف دول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض؛

- 1996 (13-17/ ديسمبر) عقدت المنظمة مؤتمر القمة العالمي للأغذية بحضور ممثلين عن 186 دولة و المجموعة الأوروبية، وكان من أهم القضايا المناقشة هي استئصال الجوع إلى النصف بحلول 2015؛

- 2000 عقد مؤتمر قمة للألفية 06-08 سبتمبر من طرف 189دولة من دول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وتضمن التزامات القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية وحماية البيئة؛

- 2002 (10-13/جوان) مؤتمر خمس سنوات بعد انعقاد المؤتمر العالمي للغذاء 1996؛

- 2007(16-18/افريل)الاستشارة الفنية الأولى لمنظمة الأغذية والزراعة حول الأمن الغذائي والطاقة الحيوية؛

- 2006 أصدر مندوبو 96 دولة عضو في المنظمة خلال المؤتمر الذي عقد بالبرازيل ، إعلانا مشتركا يقررون فيه بأهمية الإصلاح الزراعي والتنمية المستدامة؛

- 2008 عقدت المنظمة مؤتمرا رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي العالمي وتغير المناخ والطاقة الحيوية؛

- 2009(26-27/جانفي) المؤتمر رفيع المستوى حول الأمن الغذائي للجميع؛

- 2009 (16-18 نوفمبر) مؤتمر القمة العالمي بشأن حوكمة الأمن الغذائي بحضور رؤساء الدول والحكومات؛

- 2012 مؤتمر ريو+20 المتعلق بالأمن الغذائي؛

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مصادر مختلفة.

نشير إلى أن هناك بعض المنظمات تتعاون مع منظمة الزراعة والتغذية في مجال الأمن الغذائي العالمي أهمها منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، بالإضافة إلى منظمات التنمية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية...الخ.

2- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية-FIDA- الذي مقره في روما، وهو أداة فعالة لمكافحة الجوع والفقر في العالم، ومن أهم أعمال هذا الصندوق تقديم قروض لتمويل مشاريع زراعية تستفيد منها أسر صغار الفلاحين والمحرومين، كما يقوم الصندوق بتقديم المساعدات الفنية إلى العديد من البلدان والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ووكالات المنظمات الإقليمية المحلية والمنظمات غير الحكومية والمعاهد ومراكز البحوث في العالم .

وهناك وكالات أخرى لها مساهمات غير مباشرة في تحسين ظروف الغذاء في البلدان النامية، ويتعلق بشكل خاص بمنظمة "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" CNUCED "، التي تعمل من أجل تحسين ظروف تجارة المواد الأولية ذات الأساس الزراعي وجعلها أكثر عدالة في نقل التكنولوجيا للبلدان النامية.

3- المجلس العالمي للتغذية (CMA) في أول دورة له سنة 1957، أبدى هذا المجلس نيته في الدعم الشامل لعدة حكومات لأهداف وسياسات وتوجيهات الالتزام الدولي حول الأمن الغذائي العالمي.

4- لجنة الأمن الغذائي(CSA) وهي أداة للمراقبة للحيلولة دون الرجوع لحالة الأزمة الغذائية، وهي همزة وصل بين الحكومات ومجلس الفاو لتفعيل الالتزام الدولي حول الأمن الغذائي العالمي، مع ذلك يبدو أن هذه اللجنة ولو أنها الجهاز (البين – الحكومي) الوحيد التابع لنظام الأمم المتحدة والمكلف بمراقبة وتقييم الأمن الغذائي العالمي، لا تلعب الدور المحوري كما توقع لها بما أنها تبقى مجرد منبر سياسي خاضع لوصاية متعددة الأطراف، وصلاحيتها محدودة لما تصطدم بإرادة أجهزة أخرى (مثل CIB)

5- برنامج العمل من أجل الأمن الغذائي العالمي (PASA) وهو أداة تطوعية مقبولة بكثافة على المستوى الدولي، وقد جاءت لسد الفراغ الذي خلفه فشل المفاوضات من أجل معاهدة جديدة حول القمح آنذاك لتدعيم الأمن الغذائي في البلدان النامية المعرضة لنقص الأمن الغذائي.

6- النظام العالمي للإعلام والإنذار السريع (SMIAR) أنشأ هذا النظام داخل سكرتارية الفاو لهدف مراقبة التوجهات الشاملة للإنتاج الغذائي في العالم وكذا الحصول على المعطيات والتنبيه إلى المشاكل التي قد تنبع خلال مسار الإنتاج وتسمح بإصلاحها.

7- النظام الاقتصادي الدولي الجديد(NOEI) توسع بصفة ملحوظة مفهوم الأمن الغذائي العالمي تحت تأثير هذا النظام وفي إطار تجلت فيه تيارات التقارب بين محورين أساسين :

- الأول حول المقاربة القانونية للحق في الغذاء كواحد من حقوق الإنسان؛

- والثاني حول المقاربة التقنية للأمن الغذائي على أنه كيفية تحقيق هذا الحق.

8- عهد الأمن الغذائي العالمي(PSAM) تم المصادقة عليه خلال الدورة الثالثة والعشرون لمؤتمر الفاو في روما سنة 1985 وتوجد أربعة مبادئ عامة لهذا العهد هي:

- ✓الأمن الغذائي العالمي هو مسؤولية مشتركة للبشرية جمعاء؛
- ✓ممارسة الحق الأساسي عند كل إنسان للتحرر من الجوع يرتبط في آخر المطاف بالقضاء على الفقر(...)؛
- ✓ الأمن الغذائي هو هدف يجب أن يدمج في المخططات الاقتصادية والاجتماعية(...)؛
- ✓يجب أن لا تستعمل المواد الغذائية كأداة للضغط.

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المرتبطة به

الهدف من تقويم وقياس الأمن الغذائي هو معرفة درجة اللاأمن الغذائي، وفهم الوضع بدقة من خلال مجموعة من المؤشرات الجزئية، ثم تحديد السياسات والإجراءات الواجب إتباعها، من أجل تدعيم النقص ومعالجة الخلل، لتمكين الأفراد من تحقيق أمنهم الغذائي بشكل جيد على الأمدين القصير والطويل.

الفرع الأول: مؤشرات الأمن الغذائي

بداية نشير أن هناك نموذجين معتمدين لقياس الأمن الغذائي: نموذج الفاو ونموذج وحدة الذكاء الاقتصادي الأمريكية، تعتمد الفاو على منظومة معايير تشمل مختلف أبعاد الأمن الغذائي ومجموعة مؤشرات تنتمي إليها، وتعتبر عملية حديثة ومتطورة كل مرة تهدف لإعطاء صورة دقيقة وموضوعية، وتختلف من دولة إلى أخرى تبعا لخصوصيتها، وكان آخرها تقرير حالة الأمن الغذائي في العالم 2013 الذي تضمن مجموعة من المؤشرات (أبعاد الأمن الغذائي) ويجري تحليلا دقيقا لها، وتعتبر مؤشرات الفاو ذات بعد عالمي كونها نتيجة تظافر جهود العديد من الهيئات الدولية.

أما وحدة الذكاء الاقتصادي الأمريكية، وهي منظمة متخصصة في تقويم الأمن الغذائي، ويصدر عنها تقويم دوري كل أربعة أشهر عن حالة الأمن الغذائي العالمي وتستمد معلوماتها من الفاو ومعهد بحوث سياسات الغذاء الدولي، وتتميز بدقة كبيرة في تقويم مستوى الأمن الغذائي.

يتضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي حسب وحدة الذكاء الاقتصادي الأمريكية، باستخدام تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 القضايا الجوهرية التالية :القدرة على تحمل تكاليف الأغذية، توافر الأغذية، ونوعية وجودة الأغذية، بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار الذي أضيف لها سنة 2012.

ويعد مؤشر الأمن الغذائي نموذج ديناميكي متكون من مجموعة مؤشرات كمية ونوعية، بنيت على 27 مؤشرا فريدا من نوعه، يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي عبر كل من البلدان النامية والمتقدمة،

ويهدف المؤشر إلى تقييم البلدان أيها الأكثر أو الأقل تعرضا لانعدام الأمن الغذائي من خلال فئات : القدرة على تحمل تكاليف الأغذية، توافرها وجودتها وسلامتها.

وابتداء من أكتوبر 2012، تم تحديث المؤشر على أساس ربع سنوي لضبط تأثير تقلبات أسعار السلع الغذائية، وتم تطبيق السعر المضبوط كعامل تكيف يؤثر على درجة وقدرة تحمل تكاليف الأغذية في كل بلد على أساس التغيرات في نمو الدخل وأسعار المواد الغذائية العالمية والمحلية، وقد اعتبر هذا المؤشر مهما لعدة أسباب[1]:

- ✓ هو الأول لدراسة الأمن الغذائي بصورة شاملة عبر الأبعاد الثلاثة التي تم بناؤها على المستوى الدولي؛
- ✓ يبحث المؤشر وينظر إلى ما بعد الجوع، إلى العوامل الكامنة المؤثرة على انعدام الأمن الغذائي، ولزيادة أهمية المؤشر بصورة مستمرة، فإنه يعمل على تكييف ربع سنوي لعامل تقلبات أسعار الغذاء لدراسة المخاطر التي تواجهها البلدان طوال العام؛
- ✓ أنشأت الوحدة الاقتصادية عددا من المؤشرات النوعية الفريدة، يتصل العديد منها بالسياسات الحكومية، للوقوف على العديد من العوامل الدافعة للأمن الغذائي والتي لا تقاس حاليا في أي منظومة للبيانات الدولية.

وعموما توجد أربعة مؤشرات (عامة) لقياس حجم مشكلة الأمن الغذائي، تتمثل في الإجابة على الأسئلة المفصلية الأربعة الآتية[2]:

- ✓ هل يلجأ البلد المعني بالمشكلة إلى استيراد معظم غذائه من الخارج لأنه غير قادر على تحقيق الإكتفاء الذاتي؟
- ✓ هل يوجد لدى البلد المعني مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية القابلة للتخزين، تكفيه لفترة معينة معقولة لمواجهة حالات الجفاف والصقيع، وضعف الإنتاج وتقلبات الأسعار وغيرها من العوامل الطبيعية أو الظروف والضغوط السياسية وغير السياسية ؟
- ✓ إذا كان ذلك صحيحا، فكم ينفق هذا البلد المعني من الموارد لاستيراد السلع الغذائية الرئيسية، لمقابلة الفجوة وسد العجز لتحقيق الحد الأدنى من الإكتفاء الذاتي؟
- ✓ هل يفتقر هذا البلد المعني في المقام الأول، لمعظم متطلبات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، مما يجعله مضطرً لاستيراد معظم غذائه من الخارج؟

و هذه المؤشرات بناء على وحدة الذكاء الاقتصادي الأمريكية هي:

---

[1]- عمار بشير عبد الله، تحليل وضع السودان في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، يوليو2013، ص:30 http://elneel.sudanagri.net (2014/07/15).

[2]- الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي ، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2009 ، ص ص 34-35

أولا: توافر الأغذية Availability:(توفر الأغذية على المستوى الوطني، الجهوي والمحلي):وهذا يعني وفرة السلع الغذائية من خلال زيادة الإنتاج المحلي أو الاستيراد، ويتأثر المتاح من الغذاء ب[1]:

- الجفاف الذي يمكن أن يدمر المحصول أو يقتل المواشي؛
- النزاعات والحروب التي يمكن أن تعيق إنتاج الأغذية أو استيرادها؛
- الآفات الزراعية مثل غزو الجراد الذي يمكن أن يدمر الإنتاج الغذائي ومختلف المحاصيل؛
- نقص اليد العاملة في القطاع الزراعي مما ينتج عنه نقص في الإنتاج الزراعي؛
- نقص البذور والأسمدة يمكن أن يتسبب في انخفاض العائد.

يقيس هذا المؤشر "**توافر الأغذية**": كفاءة إمدادات الغذاء على المستوى الوطني، خطر تعطل هذه الإمدادات، القدرات الوطنية لنشر المواد الغذائية والجهود البحثية المبذولة لزيادة الإنتاج الزراعي، ويتضمن مؤشر الوفرة المؤشرات الفرعية التالية:[2]

- ✓كفاءة الإمدادات الغذائية*:مؤشر مركب يقيس مدى توافر الغذاء، من خلال عرضه على صورة : كيلوكالوري/ فرد / يوم**، ومستويات المعونات الغذائية.
- ✓الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية: يقاس كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، ويرتبط بالابتكار الزراعي والتكنولوجيا التي تعمل على زيادة كفاءة الوصول إلى الأسواق.
- ✓البنى التحتية الزراعية: مؤشر مركب يقيس القدرة على تخزين ونقل المحاصيل إلى الأسواق، ويضم مؤشرات فرعية مثل :وجود مرافق كافية لتخزين المحاصيل الغذائية؛ مدى توفر وجودة البنى التحتية للطرق، ونوعية البنى الأساسية الخاصة بالموانئ.
- ✓تقلب الإنتاج الزراعي: يقاس كانحراف معياري لمعدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي للفترة بين 1990- 2010.

---

[1] – حمداني محي الدين، مرجع سابق، ص 218.

[2] – عمار بشير عبد الله، مرجع سابق، ص05.

*– الإمدادات الغذائية على المستوى الوطني هي الأغذية المتبقية للاستخدام البشري بعد خصم كل الاستهلاك غير الغذائي (الصادرات، علف الحيوان، الاستخدام الصناعي، البذور ...).

** – ويعرف كذلك بالسعر الحراري الكالوري وهو وحدة حرارية يحصل عليها الجسم من الطعام بعناصره المختلفة وهي تعادل كمية الطاقة اللازمة لرفع درجة حرارة كيلو غرام واحد من الماء درجة مئوية واحدة.وهو يختلف عن إمدادات الطاقة الغذائية وهي الغذاء المتاح للإستهلاك البشري معبر عنه بالسعرات الحرارية للفرد يوميا.

- ✓عدم الاستقرار السياسي: مؤشر نوعي يقيس عدم الاستقرار السياسي العام، وعدم الاستقرار السياسي له القدرة على تعطيل الحصول على الغذاء من خلال وسائل مثل :قطع النقل أو تخفيض التزامات المعونة الغذائية.
- ✓الفساد: مقياس لتفشي مخاطر الفساد في بلد ما، الفساد يمكنه التأثير على توافر الغذاء من خلال التشوهات وأوجه القصور في استخدامات الموارد الطبيعية، فضلا عن الاختناقات وعدم الكفاءة في توزيع الأغذية.
- ✓القدرة الاستيعابية في المناطق الحضرية: مقياس لمقدرة الدولة على امتصاص الضغوط التي يفرضها التوسع الحضري، مع ضمان احتفاظها بأمنها الغذائي.

ثانيا: القدرة على تحمل تكاليف الأغذية (الوصول) Affordability: يقيس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء وتعرضهم لصدمات ارتفاع أسعارها، ومدى وجود برامج وسياسات داعمة للمستهلكين عند حدوث هذه الصدمات. ويتم حسابه بما يلي:

- ✓استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري: يقيس متوسط النسبة المئوية لإنفاق الأسر على الغذاء.
- ✓نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي: يقيس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1 دولار أمريكي / اليوم، كمعادلٍ لقوتهم الشرائية.
- ✓الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PPP) : يقيس الدخل الفردي، وبالتالي القدرة على شراء الغذاء بالدولار الأمريكي كمعادلٍ للقوة الشرائية.
- ✓التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية: يقيس متوسط تطبيق الدولة للتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية.
- ✓حصول المزارعين على التمويل:مؤشر نوعي يقيس توفر التمويل للمزارعين من :الحكومة، القطاع متعدد الأطراف أو القطاع الخاص.
- ✓وجود برامج لشبكات الأمان الغذائي: مؤشر نوعي يقيس المبادرات العامة لحماية الفقراء من الصدمات ذات الصلة بالأغذية مثل :برامج شبكات الأمان الغذائي، التحويلات العينية الغذائية، التحويلات النقدية المشروطة (قسائم الطعام)، وجود برامج التغذية المدرسية من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية، أو القطاع متعدد الأطراف.

يستند مؤشر إمكانية الوصول إلى الأغذية إلى ركيزتين هما: الوصول الاقتصادي والوصول المادي.

1- يتحقق الوصول الاقتصادي لما تكون أسعار الأغذية في متناول الجميع سواء أن تكون رخيصة السعر (مدعومة من الحكومة مثلاً)، أو أن تكون دخول المواطنين عالية بالقدر الذي سمح لهم بالحصول على احتياجاتهم الغذائية بسهولة، ويتأثر ذلك بـ:

- الأسعار المرتفعة لبعض المنتجات التي تجعل الحصول عليها صعبا؛
- التكاليف المرتفعة للخدمات الصحية تجعل الميزانية المخصصة للأغذية متدنية؛
- التأهيل المحدود ونقص التعليم وفرص التشغيل ينتج عنها انخفاض الدخل؛
- النزاعات يمكن أن تحطم النظام الأمني والاجتماعي وتحقيق الأعمال الخيرية والمساعدات.

2- أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات وسكك الحديد والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية وغيرها من المنشآت التي تسهّل عمل الأسواق .

ثالثا: جودة وسلامة الأغذية Quality and safety: يقيس مجموعة متنوعة من تحسين النوعية التغذوية لمتوسط الوجبات الغذائية، فضلا عن سلامة الأغذية، ويتناول مايلي:

- ✓ تنويع النظام الغذائي: يقيس حصة الأغذية غير النشوية (الحبوب، الجذور والدرنات) من إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية، حيث أن حصة أكبر من الأغذية غير النشوية دلالة على تنوع أكبر في المجموعات الغذائية في النظام الغذائي.
- ✓ المعايير الغذائية: مؤشر مركب يقيس التغذية الحكومية، ويتألف من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل: وجود مبادئ توجيهية للتغذية القومية؛ وجود خطة أو إستراتيجية وطنية للتغذية ووجود المراقبة والإشراف الروتيني على الأغذية.
- ✓ توافر المغذيات الدقيقة (زهيدة المقدار Micronutrient availability): مؤشر مركب يقيس مدى توافر الحديد و فيتامين (أ) في الإمدادات الغذائية ويشمل مؤشرات فرعية تتمثل في: توافر فيتامين(أ)، توافر عنصر الحديد من المصادر الحيوانية وتوافر عنصر الحديد من المصادر النباتية.
- ✓ جودة البروتين: يقيس هذا المؤشر جودة البروتين بالغرام المستهلكة باستخدام منهجية هضم البروتين لتصحيح نقاط الأحماض الأمينية، هذه المنهجية تؤسس لوجود تسعة أحماض أمينية أساسية في متوسط النظام الغذائي الوطني ومدخلات هذه المنهجية تشمل :الأحماض الأمينية، قيمة هضم البروتين ومتوسط الاستهلاك بالغرامات لكل بند من المواد الغذائية التي تسهم في الحد الأدنى من استهلاك البروتين(2%).
- ✓ سلامة الأغذية: مؤشر مركب يقيس البيئة المواتية لسلامة الأغذية ويشمل بعض المؤشرات الفرعية مثل: وجود وكالة لضمان صحة وسلامة الغذاء؛ الحصول على مياه صالحة للشرب ووجود قطاع رسمي للبقالة.

رابعا: الإستقرار: لكي يتحقق الأمن الغذائي يجب تقليل المخاطر التي يمكن أن تهدد قدرة المجتمع، الأفراد والأسر في الحصول على الغذاء، مثل استقرار مستويات الدخل والقدرة الشرائية واستقرار الأسعار وضمان استقرار الإنتاج المحلي و الواردات الغذائية، كما يعني الاستقرار كذلك توافر السلع طوال الوقت وهذا يتطلب نظاما متكاملا للتخزين والتسويق الغذائي، وقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرّض للمخاطر ومداها، وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر[1]:

- ✓ المجموعة الأولى وتضم مجموعة متنوعة من المؤشرات مثل المساحة المجهزة للري ما يوفر مقياسا لمدى التعرض للصدمات المناخية كالجفاف، نسبة الاعتماد على الحبوب، حصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات السلع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية.
- ✓ وثمة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي مثل تأرجح أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والإمدادات الأغذية، وتغطي مجموعة المؤشرات عددا من إجراءات الاستقرار بما في ذلك مؤشر عدم الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي.

خامسا: مؤشرات أخرى للأمن الغذائي: من أجل تقدير أكثر واقعية للأمن الغذائي ومعالجة المشاكل التي يتسبب فيها، قامت العديد من المنظمات بأبحاث عدة توضح المنهجيات القياسية المناسبة لبعض المؤشرات الأخرى للأمن الغذائي، ومن هذه المؤشرات ما يلي[2]:

- **متوسط السعرات الحرارية المتوفرة للفرد في اليوم:** يعتبر من أهم مؤشرات استهلاك الغذاء، ويمكن اشتقاقه من نشرات التوازن الغذائي المحلية، ومما يعيب على هذا المقياس أنه لا يقيس تأثير التوزيع غير العادل لإمكانية الحصول على الغذاء بين السكان، فقد يكون قسم من السكان يستهلكون كميات أكبر من الطعام، بينما البقية منهم يحصلون على كميات أقل من الحد الأدنى الضروري لحياة صحية وفاعلة، عموما الحد الأدنى للسعرات الحرارية اليومية اللازمة للفرد تتراوح ما بين 1800 إلى 2000 كيلوكالوري[3]، ويوصى فيما يتعلق بحاجات الفرد من البروتينات معدل مقداره 70غراما من البروتين يوميا أي غرام واحد لكل كيلو غرام لوزن الجسم للفرد البالغ، ولا يقتصر الأمر على المقدار الإجمالي للسعرات الحرارية والبروتينات التي يحتاجها الفرد، بل تشمل أيضا عناصرها المكونة الرئيسية وهذا ضروري من أجل عمليات الاستهلاك الأساسية والنشاطات العضلية الخفيفة، وبذلك نجد الدول التي ليس فيها عدالة في

---

[1] – منظمة الزراعة و الأغذية للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة)، روما، إيطاليا، 2013، ص 22.

[2] – إنزال نعمة، منتدى السياسات الزراعية حول تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي مع منظور للشرق الأدنى، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2006، ص ص 5-10.

[3] – حسب تقديرات الفاو فإن متوسط الاستهلاك الفردي اليومي في العالم يصل إلى 2600 كيلوكالوري.

توزيع الدخل لا يمكن فيها ضمان غياب نقص التغذية المزمن في حال كان هذا المؤشر في حده الأدنى أو أعلى قليلا.

- **نقص التغذية المزمن:** هذه الطريقة تستخدم في منظمة الفاو وهي الطريقة الوحيدة حاليا المستخدمة للتوصل إلى تقديرات إقليمية وعالمية لانتشار نقص التغذية بين السكان، وهنا تعتمد الفاو على كمية الغذاء المتوفرة للفرد على المستوى المحلي، ومدى التفاوت في الحصول عليه لتقدير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية بكل دولة، وهذا المؤشر يحدد عدد الأفراد الذين الطاقة الغذائية في حميتهم اليومية غير كافية لأداء العمل والحفاظ على وزن الجسم ونمو الأطفال، وتعتمد طريقة العمل بهذا المؤشر وحساباته على بيانات الإحصاء الرسمي للسكان وعلى معلومات مأخوذة من استبيانات مستوى المعيشة ومسوحات الأسر.
- **نقص وزن الأطفال:** يعتبر هذا مؤشرا على انعدام الأمن الغذائي وهو يعتمد على مقاييس النمو النسبية للأطفال المحددة حسب العمر والجنس التي وضعتها منظمة الصحة العالمية (who) ومنظمة الأمم المتحدة لدعم تمويل الطفولة (unicef).
- **الجوع المستتر:** يظهر الجوع من خلال إحساسنا به نظرا لعدم الأكل، وهذا يدعى الجوع الواضح وهو يعني نقص السعرات الحرارية، أما الشكل الآخر للجوع والأكثر تعقيدا هو الذي لا نشعر به مباشرة وإنما يسبب الشعور بالإرهاق والمرض المتكرر أو الموت المبكر، ويدعى "الجوع المستتر" هذا النوع من الجوع له عدة أسباب مفردة أو مجتمعة أو متداخلة مع الجوع العادي، من أهمها نقص العناصر الغذائية الصغرى، وبشكل عام الأطفال والأمهات هم الأكثر تعرضا لهذا النوع لأنهم الأكثر فقرا في المجتمع.

ووفقا لدراسات منظمة الصحة العالمية (WHO) أنه من مظاهر الجوع المستتر:

- ✓ نقص فيتامين A تؤدي إلى إصابة 100 إلى 140 مليون طفل بضعف جهاز المناعة؛
- ✓ وجود 20 مليون شخص معاق عقليا عالميا بسبب نقص اليود.

- **فرط التغذية:** يعتبر هذا المؤشر حالة خاصة من انعدام الأمن الغذائي، وهي مشكلة متزايدة في كافة أنحاء العالم وحتى في الدول النامية، إذ أن أعداد الذين يعانون من فرط التغذية في العالم حاليا أكبر من أعداد الذين يعانون من نقصها، ووفقا لمنظمة الصحة العالمية يوجد أكثر من 1,6 مليار شخص في العالم يعانون من زيادة الوزن بالإضافة إلى 400 مليون شخص يعانون من البدانة، وهذه الأرقام متزايدة بين الأطفال.
- **طريقة استعمال الأغذية:** يشير إلى نوعية الأغذية وتخزينها وتحضيرها على ميادين التغذية الأساسية وعلى الحالة الصحية للأفراد الذين يستهلكونها ويتحدد بما يلي:

✓الأمراض المزمنة مثل السيدا والسل التي تزيد من الحاجة للغذاء؛

✓استهلاك مياه غير صالحة للشرب يمكن أن يتسبب في الأمراض التي ينتج عنها ضعف الهضم للعناصر الغذائية؛

✓بعض الاعتقادات التي تمنع الأشخاص من استهلاك بعض الأغذية الغنية تغذويا؛

✓تجاهل بعض ميادين التغذية حيث يتغذى بعض الأفراد بطريقة سيئة أو يخفضون القيمة الغذائية للأغذية عند تحضيرها.

الفرع الثاني:مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي

أولا: الاكتفاء الذاتي الغذائي[*] :يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي (بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليًا)[1]، فهو يعني الأمن الغذائي الذاتي دون الحاجة إلى الآخرين، أي الدولة أو مجموعة من الدول المرتبطة في إطار معين (شراكة، تكتل، اتحاد....).

وعلى الرغم من الطابع المنهجي لهذا المفهوم وكذا نسبيته، فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا استراتيجيا يجب عدم التنازل عليه مهما كلف من ثمن لأي قطر من الأقطار، خاصة وأنه كان للمجتمعات البشرية ضرورة لا يمكن التنازل عنها، ولم يبدأ في الاختلال إلاّ في العصر الحديث، وهو ما أدى إلى تزايد الاهتمام به –خاصة الدول النامية– بل والتمسك به بشدة، لأنه يعتبر الحالة المثالية لتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء التي تتطلع إليها وتتمناها كل دول العالم، إلا أنه وفي ظل المتغيرات الجارية في العالم (العولمة، التنمية المستدامة، البيئة) أثيرت مجموعة من التساؤلات حول إمكانية وجدوى تبني أي دولة سياسات استهداف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وهذه التساؤلات تخص مايلي:

✓طبيعة الاكتفاء الذاتي المستهدف؛

✓إمكانية تحقيقه عمليا؛

✓عقلانيته من حيث الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

وبالنسبة للتساؤل الأول، فالاكتفاء الذاتي يرتكز إلى حد كبير على التوازن بين الاحتياجات معبرا عنها بالقدرة الشرائية للمجتمع وليس بالاحتياجات الصحية وبين الإنتاج المحلي المتاح، وكلما ارتفع الدخل

---

[*] – درجة الاكتفاء الذاتي: تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن، وبحسب العلاقة التالية: درجة الاكتفاء الذاتي= الإنتاج المحلي/المتاح للاستهلاك × 100

[1] – الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، أفريل2005، ص 2.

الوطني عن مستوياته الدنيا أو زادت القدرة الشرائية للمجتمع زاد الطلب على الغذاء، فإذا لم تواكب الزراعة هذا الطلب اختل التوازن واحتاج تصحيحه إلى الاستيراد وثم الابتعاد عن الاكتفاء الذاتي.

أما بالنسبة للتساؤل الثاني، فسوف نجد أن إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل ترتبط في حالة أن يتقرر كهدف قومي واجب التنفيذ، وبالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء باحتياجات الإنتاج المطلوب واحتياجات الاستهلاك وإمكانية السيطرة عليهما، وقد يستطيع قطر معين تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، ولكن غالبا بثمن اقتصادي واجتماعي كبير يختلف تبعا وظروف العالم المحيط به.

وفيما يتعلق بالتساؤل الثالث حول عقلانية تبني سياسة للاكتفاء الذاتي الكامل فإنه توجد العديد من العوامل التي تثير الشكوك تتمثل أهمها[1]:

- محدودية الموارد الطبيعية الزراعية: حيث مهما كانت كبيرة في أي بلد فهي محدودة نسبيا، بما يحتم حسن استثمارها في الحاضر والتحسب لاحتياجات الأجيال القادمة، فضلا عن المحددات الأخرى مثل الظروف المناخية التي قد لا تلائم إنتاج محاصيل معينة.
- الانفتاح التجاري العالمي: خاصة في إطار منظمة التجارة العالمية، الذي يوفر مناخا أفضل للمنافسة والاعتماد المتبادل بين الدول في الحصول على السلع الغذائية، حيث تتجه كل دولة في إنتاج السلعة أو السلع التي لديها فيها ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها محققة عائدا اقتصاديا كبيرا، وأن تحصل على حاجاتها من السلع الأخرى من الخارج بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها محليا، ومن ثم فالأولوية هي للتكلفة الأقل ودون تمييز يذكر للإنتاج المحلي.
- التقدم التكنولوجي في وسائل حفظ وتصنيع المنتجات الغذائية، ومن ثم إمكانية تبادلها على نطاق واسع وعبر مسافات كبيرة.
- ارتفاع مستويات المعيشة واتساع مدى متطلبات السكان من أنواع الغذاء والتي لا يمكن لبلد ما إنتاجها.

وعليه فإن معيار الاكتفاء الذاتي لم يعد ذا أهمية قصوى في تقدير خطورة الأمن الغذائي الوطني في مطلع القرن الواحد والعشرون، مقارنة بالمفهوم نفسه في النصف الثاني من القرن الماضي، عندما كانت آراء راؤول بريبش وأفكاره سائدة في مسألة إحلال الواردات (الغذائية)، وأخذت هذه البرامج التنموية بالتراجع منذ مطلع السبعينات، وذلك بسبب ما تتضمنه مبادئ الميزة النسبية والكفاءة التنافسية في إنتاج الغذاء على الصعيد الإقليمي، وما تحققه إعادة تخصيص الموارد الزراعية من كفاءة في استخداماتها المختلفة، وكذلك ما تؤكده مزايا التجارة الخارجية الزراعية من قدرتها على تعظيم حجم الناتج الزراعي مقارنة بسياسات "إحلال الواردات" من الغذاء، إلاّ أن هذا المعيار، وفي إطار الأوضاع التنافسية، يعكس مدى

[1] – محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 74.

قدرة قاعدة الموارد الزراعية على إنتاج السلع المذكورة إلى حد بعيد، وفي ظل أوضاع الدولة القطرية فإنّه يعد مؤشرا لمدى قدرتها على توفير الغذاء محليا، ولا سيما في حالة التصدي للصدمات السعرية أو البيئية التي تواجه إنتاج الغذاء، وتسبب قيدا على أمنه[1].

وعموما، يعتبر الباحثون الاقتصاديون أنّه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تحرير للتبادل التجاري، فإن مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي قد يعتبر مفهوما خياليا، بل أن هناك ميل إلى رفضه على اعتبار أنّه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى، وعليه فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي لحياده[2].

ثانيا: أمان الغذاء[3]

في ظل بروز الآثار السلبية للثورة الخضراء الناجمة عن استخدام أصناف عالية الإنتاج والأسمدة المعدنية والمبيدات والاستخدام المكثف للمكينة الزراعية... ، على صحة الإنسان وعلى البيئة المحيطة به، وأصبحت حقيقة ملموسة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تزايد في السنوات الأخيرة قلق عالمي من هذه المخاطر على أمان الغذاء أو سلامته الصحية وعلى سلامة البيئة وكذا على فرص استدامة التنمية الزراعية للأجيال القادمة.

وإذ كان الأمن الغذائي أحد أركان الاقتصاد المعاصر في عصر العولمة، فإن مقولة نمو الإنتاج الغذائي بمعدلات مرتفعة فقط لم تعد مقبولة ومناسبة لسمات هذا العصر، بل يجب الاهتمام بسلامة وجودة الغذاء ومطابقته للمواصفات العالمية طبقا لاتفاقيات منظمة الصحة العالمية، وفي هذا الصدد وفي تقريرها عن دور "أمان الغذاء" في الصحة والتنمية تذكر منظمة الصحة العالمية :" لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية، وأن يشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، ولكن يجب أن يكون آمنا للاستهلاك وألاّ يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم".

وتعرف منظمة الصحة العالمية "أمان الغذاء" بأنه: (جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات، إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا، وموثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي) فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل، من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة الاستهلاك فهو مفهوم يمثل طوق النجاة الذي ألقي إلى المستهلك لكي ينقذه من بين أمواج المبيدات المتلاحقة، والتي لوثت طعامه وشرابه وهواءه وبيئته، تجسد في إلحاحه على طلب كل ما هو صحي وطبيعي، خاصة بعد

---

[1] – سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي(مقاربات إلى صناعة الجوع)، مرجع سابق، ص 213.

[2] – فوزية غربي، مرجع سابق، ص 52.

[3] – للتفصيل أنظر: محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 82-101 .

ظهور بعض الأمراض كان آخرها مرض "جنون البقر وأنفلونزا الطيور والحمى القلاعية" والتي تعتبر كأحدث حلقة في سلسلة ممتدة من الحلقات المعبرة عن تصاعد القلق، فيما يتعلق بما ترتبه تطبيقات التكنولوجيا على أمان الغذاء لارتباطها الوثيق بصحة الإنسان ورفاهيته.

وتاريخيا مرت قضية الغذاء في العالم بثلاث مراحل متمايزة ومتداخلة في الوقت نفسه، كما يرى المتتبعون لتطور شأن الغذاء في العالم في العصر الحديث، ففي المرحلة الأولى كان الاهتمام منصبا على الكم دون النوع ذلك لارتفاع الطلب العالمي للغذاء على العرض، وفي المرحلة الثانية بدأ الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، أما حاليا فبدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بسلامة "أمان الغذاء" كما تطرقنا إليه سابقا.

ثالثا:التبعية الغذائية، الفجوة الغذائية والفجوة التغذوية[1]

التبعية الغذائية تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة، ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات وتشريعات معتمدة يخفف من حدة هذه الوضعية.

أما الفجوة الغذائية فهي الفرق بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والمتاح للاستهلاك لتلبية احتياجات السكان والغذاء اليومي، وذلك وفقًا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية، أما الفجوة التغذوية فتتمثل في نقص أو سوء التغذية أو كلاهما معا، والمقصود بنقص التغذية هو عدم كفاية الاحتياجات الغذائية (سعرات حرارية أقل وبروتين أقل)، أما سوء التغذية فهو تناول مواد غذائية ذات قيم غذائية منخفضة كالمواد النشوية...

رابعا: انعدام الأمن الغذائي

دأبت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) على إصدار تقريرا كل سنة عن نسبة انعدام الأمن الغذائي في العالم، ويشير مفهومه إلى الحالة التي لا يكون للأفراد والأسر إمكانية مادية أو اجتماعية أو اقتصادية كافية للحصول على الغذاء على النحو المذكور في تعريفات الأمن الغذائي المذكورة سابقا، ويمكن تعريفه

[1]– فوزية غربي، مرجع سابق، ص 54.

بأنّه: "ظاهرة ديناميكية تختلف باختلاف المدة، وشدة التأثير، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئة (الطبيعية والمؤسسية والثقافية) المحلية، يعرف من خلالها أفراد المجتمع حالة سوء التغذية"[1].

ويمكن أن يكون انعدام الأمن الغذائي بصفة مؤقتة (نسبي) أو مزمن، ففي الحالة المزمنة نجد استمرارية وضعية نقص الموارد اللازمة لإنتاج أو شراء الغذاء، أما في الحالة المؤقتة يكون انعدام الأمن الغذائي ناتج عن عدم الاستقرار أو الإضطراب في الإنتاج الغذائي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية أو انخفاض في الإيرادات المنزلية المتاحة[2] .

وتتمثل عوامل انعدام الأمن الغذائي فيما يلي[3] :

- انخفاض توافر الغذاء بسبب زيادة السكان، الحروب، الإضطرابات المدنية، النزوح السكاني، العوامل المناخية؛
- سوء إدارة البيئة مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع المادية للإنتاج؛
- الإختلالات على مستوى السوق (سواء على مستوى عمليات التخزين، النقل، التحويل...؛
- سوء تسيير الحكومة، الإختلالات السياسية.

الشكل رقم (3–1): أسباب انعدام الأمن الغذائي

Canada, 1995, P 10.

[3] –Gérard Azoulay, jean-claude Dillon, La sécurité alimentaire en Afrique: manual d'analyse et d'élaboration des stratégies, Kharthala editions, France, 1993 ,P 159.

-
-

Source: **Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge** . **www.streaminitiative.org**

خامسا: علاقة الجوع، سوء التغذية والفقر بانعدام الأمن الغذائي

من المهم أن ندرك كيف ترتبط هذه المفاهيم بانعدام الأمن الغذائي[1]:

يمكن وصف الجوع بأنه الإحساس بالألم الناتج عن عدم كفاية استهلاك الطاقة الغذائية، وبعبارة أخرى الجوع هو الحرمان الغذائي، فكل شخص جائع هو يعاني من انعدام الأمن الغذائي لكن ليس كل الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعانون من الجوع، لأنه هناك أسباب أخرى تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي بما فيها تلك المتعلقة بانخفاض المداخيل.

أما عن سوء التغذية فهو يعني غياب العناصر الغذائية الضرورية مثل الأملاح، الفيتامينات، البروتينات والدهون... وهو ما يؤدي إلى تدهور صحة الإنسان والإصابة بأمراض الإعاقة والتخلف في النمو العام للجسم والعقل وضعف الرؤيا التي يعاني منها العديد من البشر، وقد يرتبط سوء التغذية بعوامل غير غذائية مثل:

- الرعاية غير الكافية للأطفال؛
- نقص وغياب الخدمات الصحية؛
- البيئة غير الصحية؛

أما الفقر فهو عامل أساسي مفسر لظاهرة سوء التغذية والمجاعات وليس نتيجة لها، وقد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، والعلاقة بين انعدام الأمن الغذائي(الجوع) والفقر معقدة جدا إلى حد اعتبارها حلقة مفرغة، فالجوع يطيل أمد الفقر، لأنه يخفض الإنتاجية، والفقر يعيق قدرة الفرد على الإنتاج و يحول دون حصوله

[1] – Sécurité alimentaire, l'information pour l'action , Guide pratique , www.fao.org.

على احتياجاته من الغذاء من ناحية، ويؤدي إلى انخفاض قدرة المزارعين على توجيه مزيد من الإستثمارات في الزراعة، مما يقلل الإنتاج الزراعي من ناحية أخرى[1].

المبحث الثاني: محددات العرض والطلب العالميين على الغذاء

يعتبر تحقيق أمن غذائي عالمي مشكلة مستعصية خاصة في ظل ارتفاع أسعار الغذاء، وتعود أسباب المشكلة الغذائية بالدرجة الأولى إلى اتساع الهوة بين معدل نمو الإنتاج الغذائي ومعدل النمو السريع للطلب على الغذاء، وقد ازداد الطلب العالمي على الغذاء على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي ازديادا مطردا مع النمو في عدد السكان وتحسن المداخيل وتنويع الأنظمة الغذائية .

الشكل رقم(3–2): محددات فجوة الأمن الغذائي

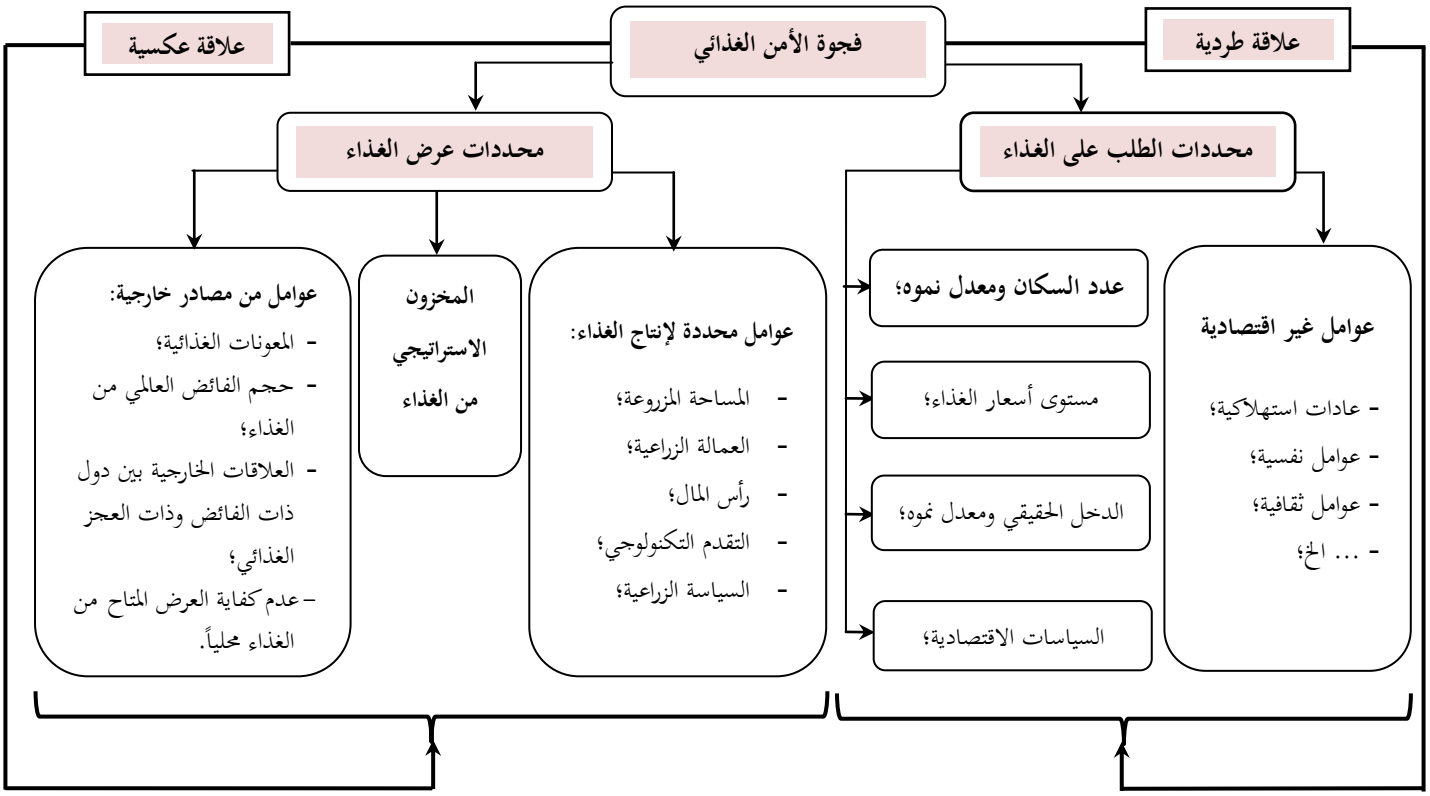

المصدر: بلعزوز بن علي، قمومية سفيان، أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول:"القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية"عرض وتقييم السياسات واستشراف المستقبل، جامعة المدية، يومي: 07– 08 ماي 2014، ص5.

المطلب الأول: محددات الطلب العالمي على الغذاء

[1]–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي، الخرطوم، السودان، 2012، ص13.

تتعدد العوامل التي تتحكم في الطلب العالمي على الغذاء، فمنها ماهو تقليدي معروف مثل زيادة عدد السكان وتحسن مداخيلهم...، ومنها ما هو مستجد مثل عولمة أنماط الاستهلاك والتقدم التكنولوجي، والوقود الحيوي...، وفيما يلي عرض موجز لأهم العوامل المحددة للطلب العالمي على الغذاء.

الفرع الأول: العوامل الديموغرافية

يعد النمو السكاني *من المحددات الرئيسية للطلب العالمي على الغذاء ويعتبر من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء، إذ يؤدي تزايد عدد السكان بمعدلات تفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة إلى اختلالات على مستوى سوق الغذاء الدولي شكل 3-3؛ حيث عاش سكان العالم ملايين السنين حتى بلغ تعدادهم المليار نسمة(عام 1850)، ثم بعد 123 سنة أكملوا المليار الثاني، وأكملوا الثالث بعد 33 سنة، والرابع بعد 14 سنة، والخامس بعد 13 سنة، والسادس بعد 11 سنة، ليزداد عدد سكان العالم حوالي 923 مليون نسمة بين 1980 و1990 . وهذه الزيادة تقرب من حجم إجمالي السكان في زمن مالتوس[1].

الشكل رقم(3-3): العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان.

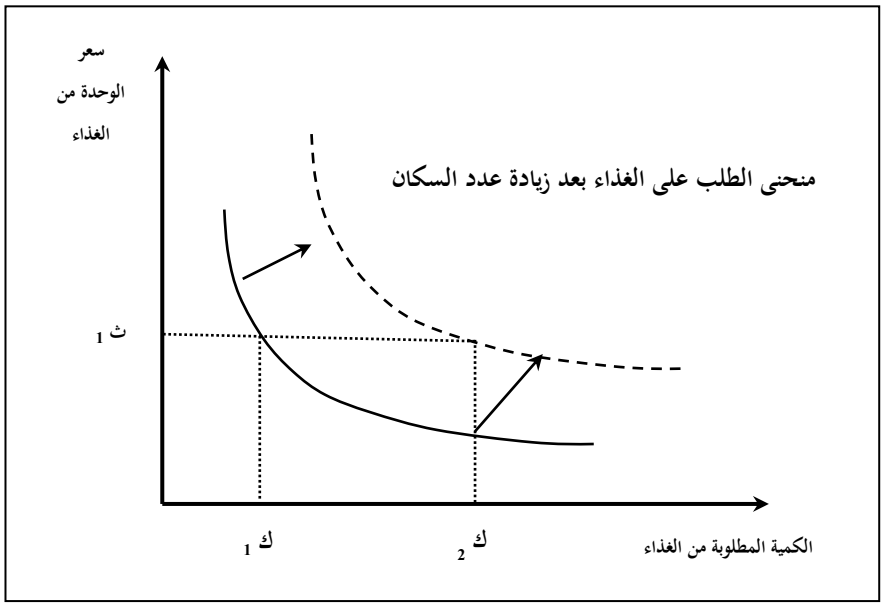

المصدر: السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 212

*- يقصد بالنمو السكاني ذلك الاختلاف في حجم السكان لمجتمع ما أو العالم ككل عبر فترات زمنية متباينة، ويرتبط مفهوم النمو السكاني بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان، وكلها مفاهيم لا تنفصل عن حركة السكان وتغيرها، هذه الحركة بالزيادة أو النقصان في أعداد السكان وحجمهم تسمى تغيرا أو نمو أو حركة، وقد يكون النمو أو التغير في صورة هائلة ويسمى انفجار أو تضخم سكاني، والذي يتبعه أزمات اجتماعية واقتصادية.

[1]- محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص111.

أولا:تأملات في نمو السكان العالمي

مما لا شك فيه أن هناك شبه إجماع من جانب الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين على جانب الطلب الكبير للغذاء مستقبلاً خاصة في العقود الثلاثة القادمة من القرن الواحد والعشرين (الحالي)، حيث سيتوقع أن يزيد عدد السكان عن ثمانية ملايير نسمة، أي زيادة قدرها 2,5 مليار فرد خلال ربع القرن القادم (2025)، ويقر معظم الباحثين أن الزيادة ستكون في الدول النامية خاصة في قارات آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

الجدول رقم(3-1): الاتجاهات الديموغرافية مابين 1997-2025

البيان	الدول الصناعية	الدول النامية
عدد السكان 1997بالمليون	1175	4666
معدل الزيادة السكانية	0.1	1.8
عدد السكان 2010بالمليون	1212	5682
عدد السكان 2025 بالمليون	1226	6810
المواليد لكل 1000	11	27
الوفيات لكل 1000	10	9
السكان أقل من 15سنة	20	35
السكان أكثر من65سنة	40	5
سن التقاعد للذكور	64	59
المنفق على التقاعد (%الناتج.م.إ)	9.2	3.2

المصدر:عبد العزيز عجمية وآخرون ، مرجع سابق ،ص301.

أما حجم السكان وتقديراتهم حسب الأقاليم النامية نوردها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-2):حجم السكان وتقديرات نموهم بحسب الأقاليم النامية سنوات(1965، 1998، 2020)

المؤشرات السكانية والسنوات	مجموعات الأقاليم النامية			العالم النامي	إجمالي العالم
	افريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية		
حجم السكان (مليون)					
1965	0,32	1,9	0,25	2,38	3,34
1998	0,78	3,59	0,5	4,75	5,93
2020	1,32	4,59	0,66	6,45	7,68
معدل النمو السنوي(%)					
1965	2,6	2,3	2,7	2,4	2
1998	2,6	1,4	1,5	1,7	1,4
2020	2,1	0,9	1	1,2	1
معدل الإنجاب (ولادة/المرأة)					
1965	6,7	5,7	5,8	6	4,9
1998	5,3	2,7	2,7	3,1	2,8
2020	3,5	2,2	2,2	2,5	2,4

المصدر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق ص233.

لقد أضحت الزيادة السكانية معضلة عالمية كبيرة- على الرغم من أن المؤشرات الأخيرة تدل على أن معدلات النمو السكاني بدأت بالإنخفاض بعض الشيء- خصوصا بالنسبة للدول النامية لأنها تستأثر بغالبية الزيادة في السكان التي يشهدها العالم حوالي 79%من مجموع سكان العالم مقابل 21% في الدول المتقدمة[1].

يرافق التزايد الديموغرافي في عدد سكان العالم تحول جوهري في توزيع السكان بين الريف والمدينة، حيث ارتفعت نسبة سكان المدن من 2% سنة 1800 إلى 37% سنة 1970 وإلى حوالي 50% في وقتنا الحاضر (حوالي 75% في الدول المتقدمة بينما لا تزيد عن 35% في الدول النامية)، ومن المتوقع أن تصل إلى 57% سنة 2025، أي 4 مليارات نسمة[2]. إن هذه الهجرة من الريف إلى المدينة يترتب عنها تراجع نسبة السكان الزراعيين نتيجة استقطابهم من القطاعات الأخرى، فيصبحون يمثلون طلبا صافيا على الغذاء بعدما كانوا يساهمون في عرض الغذاء.

ثانيا: الزيادة السكانية والطلب على الغذاء

[1]- عيسى ابن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص29.

[2]- عبد السلام محمد السيد، مرجع سابق، ص25.

تبعًا للزيادة "المهولة" في عدد سكان العالم، فإنه من المتوقع أن يتضاعف طلب الغذاء العالمي عام (2025)، بسبب كل من النمو السكاني والحضرنة* وزيادة الدخول، فإذا كان هناك اتفاق واسع على زيادة الطلب على الغذاء المستقبلي، فإن هناك اتفاق محدود على قدرة عرض الغذاء على مقابلة الطلب المتزايد خلال الفترة نفسها وتتراوح حدود الرؤية بين نظرة متفائلة ترى أنه لا يوجد مشكلة، وبين نظرة متشائمة تعود جذورها التاريخية إلى كتابات "مالتوس" حول السكان القائلة:" ما لم تتم السيطرة الفورية على السكان وفعالياتهم فلابد من حدوث الكابوس الوشيك الوقوع."

عمليا فقد تأجلت المحنة المالتوسية بفضل التكنولوجيا الحديثة أو (الثورة الخضراء)، إضافة إلى استصلاح الأراضي وريّها والاستثمارات الزراعية الضخمة، إلا أنه في سنة 1975 توقع كل من وليام وبول بادوك (Wiliam and paul paddock) حدوث المجاعة، إلا أن توقعاتهم تأجلت بسبب كبر حجم الإنتاج الزراعي، غير أن سنوات (1994/1982) أدت إلى توافق الأحداث، حيث ظهر قصور في الإنتاج الزراعي في كثير من دول العالم، كما توسع الطلب بشكل سريع وبخاصة الطلب الوارد من الاتحاد السوفياتي السابق، ما أدى إلى مضاعفة أسعار الحبوب ثلاث مرات خلال ثمانية أشهر فقط، وتبلور ذلك في قصور إنتاج الغذاء، وأخذ الاقتصاديون يتنبؤون بظهور أزمة غذاء عالمية[1].

إلا أنه وفي سنة 1988 اهتمت الدول المتقدمة بزيادة العرض من الغذاء، الأمر الذي أدى إلى برود النقاش حول الوضع الغذائي في الدول النامية، إلا أن هذا النقاش عاد للظهور مع موجات الرياح الموسمية (1996/1995) في جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى بعث القلق حول حدوث مجاعة، أما الأزمة الغذائية الأخيرة(2008/2006) فقد فاقمت هذا القلق وأكدت أن التحدي جدي وأثارت مرة أخرى النقاش حول إمكانية إطعام سكان الأرض أم أن حدوث المجاعات أمر لا مفر منه في ظل الانفجار السكاني الهائل.

واختلفت السيناريوهات المتوقعة لطلب وعرض الغذاء في نهاية الربع الأول من هذا القرن الواحد والعشرون، التي قدمت من طرف المنظمات الدولية المعنية خاصة (FAO) ومعهد بحوث سياسات الغذاء العالمي (IFPRI)، إذ تباينت آراء المحللين الاقتصاديين حول قدرة المجتمع الدولي على تخطي الأزمة الغذائية

---

* الحضرنة: (التحضر) رغم الاتفاق بين الاقتصاديين على أن الحضرنة، إذا تم التعامل معها بشكل جيد تنطوي على وعود كبيرة لزيادة النمو وتحسين نوعية الحياة، غير أن التعامل معها بشكل سيئ يؤدي إلى إعاقة التنمية، وظهور الأحياء الفقيرة والمهمشة. للمزيد أنظر: دافيد بلوم وتارون خنا، الثورة الحضرية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، المجلد 45، عدد 3، 2007، ص 12.

[1] – انظر: – wiliam paddock and paul paddock, famine 1975 ,(boston, MA, little bijoux and company, 1996 ، نقلا عن محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص 533.

العالمية المستقبلية في الربع الأول من القرن الحالي، وتراوحت آراء هؤلاء المحللين ما بين متفائل ومتشائم، وبينهما يقع نموذجان تقليدي وفطري[1].

أما النظرة المتفائلة فقد بنى أصحابها نماذج توقعاتهم على أساس دراسة قام بها كل من "أندرسون وكروسون"(ANDERSON AND CROSSON) سنة 1992، وقدما نموذجهما بخصوص نمو طلب الحبوب العالمي خلال الفترة (1989–2030) واعتبراه ممثلا لطلب الغذاء العالمي نظرا لاحتوائه جميع طلبات أنواع الغذاء المستقبلية، وبني النموذج على مجموعة من الافتراضات، وقد أظهر النموذج أن متوسط معدل نمو الطلب الإجمالي 1,7% خلال الفترة (1990– 2010)، وبالتالي استطاع العالم فعلاً أن يطعم نفسه حتى الآن، وقد مثل هذا الاتجاه المتفائل ميتشل وإنغكو(Mitchel and Ingco). أما الاتجاه التشاؤمي الذي يمثله كل من براون وكان (Brown and Kane) خلص إلى أن أزمة الغذاء المستقبلية ستزيد مما عليه الآن.

أما النموذج التقليدي فحسبه أن التحدي جدّي ويجب على الدول النامية زيادة قدرتها الإنتاجية لإطعام نفسها بشكل وأسلوب تستطيع تحمله وبافتراض أن تستطيع تنفيذه، ويقول النموذج الفطري الذي قدمه كاروثرز (Carruthers) والمسمى "اذهب، اذهب، ذهبت الزراعة الاستوائية كما تعرفها"[*] ، فيقول أن الدول النامية لن تكون قادرة على مقابلة الطلب على الحبوب في مناطقها الحضرية، ويجب على الدول المتطورة تغطية الفجوة الغذائية في هذه المناطق عن طريق أسلوب التجارة الواسع الكبير.

الفرع الثاني:أثر الدخل(النمو) على الطلب الاستهلاكي

كما هو معروف في النظرية الاقتصادية يتأثر الطلب على المواد الغذائية بالدخل، أو بعبارة أدق اتّفقت معظم نظريات الاستهلاك الحديثة*على أن الدخل هو المحدد الرئيسي للاستهلاك، إذن هناك علاقة صريحة وواضحة بين الاستهلاك والدخل بغض النظر عن نوع هذا الدخل، وأي تغير في الدخل يُؤدي إلى تغير الاستهلاك والانتقال من نقطة إلى أخرى على دالة الاستهلاك، غير أن الارتباط بين الاستهلاك ومستوى الدخل ليس ثابتا، إذ يوجه النصيب الأكبر من الدخل المنخفض إلى الاستهلاك بينما تنخفض الحصة الموجه للاستهلاك من الدخل المرتفع.

---

[1]– للتفصيل أكثر حول مضامين هذه النماذج: أنظر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)،مرجع سابق، ص ص 539–548.

[*]– "Going, Going, Gone ! tropical agriculture as we knew it"

*– تنقسم نظريات الاستهلاك – نظريا– إلى مجموعتين: المجموعة الأولى اعتبرت أن الاستهلاك يتحدَّد بالدخل، سواء الدخل الجاري لـ كينز أو الدخل النسبي لـ ديزنبري، بينما اعتبرت المجموعة الثانية (نظرية دورة الحياة ونظرية فريدمان) بالإضافة إلى الدخل أن الثروة مُحددٌ مهم للاستهلاك.

وبما أن الكثير من مداخيل الشرائح الاجتماعية في البلدان النامية منخفضة وقريبة من حد الكفاف، فإن الزيادة في دخل الفرد تكون بصورة عامة مصحوبة بارتفاع الطلب على الغذاء، حيث تشير الدراسات أن مرونة الطلب الدخلية على الغذاء في أكثر البلدان النامية تتراوح مابين 60% و80%بينما لا تتراوح في الدول المتقدمة 10% و 20% فقط[1].

وقد استطاعت العديد من الدول النامية أن ترفع معدل نمو الدخل الوطني ومتوسط الدخل الفردي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي عقب مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996، وحسب منظمة الأغذية الزراعية[2] ففي الأجل الطويل، يكون من الواضح أن مستويات الدخل الفردي الأعلى تساعد على خفض نسبة السكان الذين يعانون من عدم كفاية المأخوذ من الطاقة الغذائية (زيادة الاستهلاك)، فتقدر المنظمة أن مستوى نقص التغذية في البلدان المتقدمة أدنى بكثير من المستوى المماثل في البلدان النامية، وقد أظهرت الدراسة التي قامت بها المنظمة أن النمو الاقتصادي يميل إلى إيجاد تحسينات في مجال إمدادات الطاقة الغذائية وفي تكوين النظم الغذائية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الاستهلاك وتحسين التغذية، وقد كانت نتائج رفع معدل نمو الدخل على مستوى الاستهلاك كما يلي[3]:

- ✓ فيما يخص الاتجاهات القائمة في مجال إمدادات الطاقة الغذائية أسفرت الزيادات البالغة 2 % في العام في الدخل الحقيقي للفرد الواحد فيما بين عامي 1990 و2010 عن زيادة الطلب على الطاقة الغذائي، فقد ازدادت في المتوسط إمدادات الطاقة الغذائية بنحو 210 كيلوكالوري (سعر حراري) للشخص في اليوم أي 8 %، وكانت هذه الزيادة أكبر في البلدان النامية (275 سعرا حراريا للشخص في اليوم) منها في البلدان المتقدمة (82 سعرا حراريا للشخص في اليوم)، وفي مناطق البلدان النامية كانت أكبر الزيادات المطلقة (260 إلى 270 سعرا حراريا للشخص في اليوم) قد حدثت في آسيا (حيث حدث النمو الاقتصادي الأسرع على الإطلاق) وأمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين أن أصغر الزيادات (أقل من 130 سعرا حراريا للشخص في اليوم) قد حدثت في أوقيانوسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (حيث كان النمو الاقتصادي بطيئا).

الشكل رقم(3-4): ارتفاع الطلب على استهلاك الأغذية مع زيادة الدخل

[1]- عيسى ابن ناصر، مرجع سابق، ص29.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة، نقص التغذية حول العالم 2012، كيف يسهم النمو الاقتصادي في الحد من الجوع وفي تحسين التغذية؟، روما 2012، ص 21.

[3]- منظمة الأغذية والزراعة(Fao)، نقص التغذية حول العالم 2012، كيف يسهم النمو الاقتصادي في الحد من الجوع وفي تحسين التغذية؟، مرجع سابق ، ص ص 16- 17.

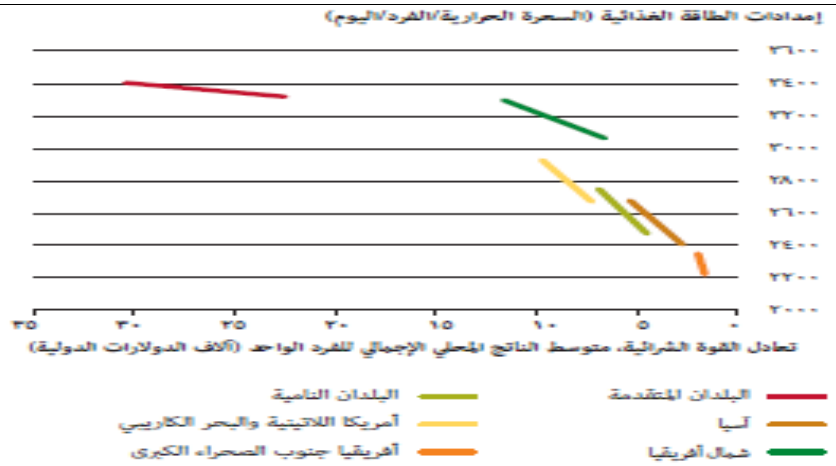

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نقص التغذية حول العالم 2012، كيف يسهم النمو الاقتصادي في الحد من الجوع وفي تحسين التغذية؟، روما 2012، ص 12.

يبين الشكل السابق أن الطلب على الطاقة الغذائية يكون أكبر عند المستويات الأعلى من الدخل، ويوضح أن تأثير الدخل الإضافي يكون أكبر عند المستويات الأدنى من الدخل.

أما فيما يخص التغيرات في أنماط استهلاك الأغذية–حسب دراسة الفاو– فجاء الارتفاع في الطاقة الغذائية المتاحة مصحوبا بتغييرات في تكوين النظم الغذائية، ومن ثم فإن مصدر إمدادات الطاقة الغذائية يتغير على مر الوقت مع نمو الدخل، هذه التغيرات على الصعيد الإقليمي من حيث أنصبة فئات الأغذية الرئيسية في مجموع المتاح من الطاقة الغذائية، فعلى نطاق العالم انخفضت أنصبة الحبوب والجذور والدرنات انخفاضا يعتد به، بينما ازدادت أنصبة الفواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية بما في ذلك الأسماك.

كما أظهرت دراسات متعددة وجود ارتباط هام إحصائيا بين مجموع الدخل الفردي للأسرة المعيشية والتنوع الغذائي، الذي يُعرف بأنه عدد الأغذية الفردية أو مجموعات الأغذية التي تُستهلَك على مدى فترة زمنية معينة، ويمكن البرهنة على هذا الارتباط الوثيق بين الدخل والنظام الغذائي عن طريق استخدام الاستقصاءات المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية، ويؤكد ذلك نتائج تحليل أجري لـ59 دراسة استقصائية على أسر معيشية أجريت في 47 بلداً نامياً، حيث أكدت نتائج الاستقصاءات أن النظم الغذائية في فئات الدخل الأعلى هي أكثر تنوعاً، بصرف النظر عن الإقليم[1].

الفرع الثالث:صناعة الوقود الحيوي

إذا كان ارتفاع معدل النمو السكاني وتحسين مداخيلهم أهم العوامل التقليدية المعروفة والمتسببة في زيادة الطلب على الغذاء، فإن هناك عوامل لم تكن تتضمنها معادلات الطلب العالمي على الغذاء نظرا

[1]– منظمة الأغذية والزراعة، نقص التغذية حول العالم 2012، كيف يسهم النمو الاقتصادي في الحد من الجوع وفي تحسين التغذية؟، مرجع سابق، ص18.

لكونها لا تمثل طلبا قويا على السلع الزراعية، ولكن مع الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة لاسيما في مطلع القرن الحادي والعشرين، أدى إلى زيادة الطلب على المحاصيل المستخدمة كمواد أولية في إنتاج الوقود الحيوي* (القمح، الذرة، البذور الزيتية، قصب السكر، زيت النخيل...)، وكنتيجة لذلك قامت العديد من دول العالم، وبشكل خاص الدول المنتجة الرئيسية لمحاصيل الحبوب، بإتباع سياسات تجارية تقلل أو تمنع تصدير محاصيل الحبوب، لا سيما القمح والذرة لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي[1].

لقد تزايد خلال السنوات القليلة الماضية الاهتمام الذي توليه العديد من دول العالم المتقدم والنامي بالوقود الحيوي، حيث يتوقع أن يصل إنتاج الإيثانول إلى 160 بليون لتر عام 2018، كما سيتحول من إنتاج قمح صالح للخبز إلى أقماح عالية النشا لاستخراج الوقود الحيوي، وهو ما يؤدي إلى انعكاس سلبي على الدول المستوردة للغذاء ومنها الدول العربية، خصوصا أنه تستورد نصف احتياجاتها من الحبوب و74.2% من الزيوت النباتية و68.2% من السكر[2].

وتشير الإحصائيات إلى تزايد إنتاج الإيثانول من نحو 8.3 مليار جالون سنة 2000 إلى 20.4 مليار جالون تقريبا سنة 2009، كما تضاعف إنتاج الديزل الحيوي بنحو 11.6 مرة من سنة 2000حتى 2009، حيث ازداد إنتاجه من نحو 231 مليار جالون إلى حوالي 2911 مليار جالون، وارتفع سعر الديزل الحيوي من نحو 2.12 دولار/جالون سنة 2000 إلى 3.71دولار/جالون سنة 2009، كما ارتفع إنتاج الإيثانول من محصول الذرة من 4.6 مليار جالون سنة 2005 إلى نحو 10.2 مليار جالون سنة 2009، كما ازدادت كمية إنتاج الإيثانول من محصول القمح من نحو 0.4 مليار جالون إلى نحو 0.8 مليار جالون سنة 2009، وتزايد إنتاج الإيثانول من محصول قصب السكر من نحو 4.2 مليار جالون سنة 2005 إلى 6.7 مليار جالون تقريبا سنة 2009[3].

ما نريد التأكيد عليه هو أن إنتاج الوقود الحيوي أصبح يزاحم الطلب الاستهلاكي للبشرية في استخدام السلع الغذائية خاصة القمح والذرة والبذور الزيتية، وتشير التقديرات أن الحبوب اللازمة لملء خزان سيارة رباعية الدفع بالإيثانول، يمكن أن تكفي لتغذية شخص واحد لمدة سنة، إذ أن 240 كغ من

---

*- الوقود الحيوي هو وقود نظيف يعتمد إنتاجه في الأساس على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت في صورة حبوب أومحاصيل زراعية مثل الذرة وقصب السكر أو في صورة زيوت أو شحوم حيوانية مثل زيت فول الصويا وزيت النخيل إلى إثانول كحولي أو ديزل عضوي مما يعني إمكانية استخدامها في الإنارة وسير المركبات وإدارة المولدات، ويتم كذلك الحصول على الوقود الحيوي من التحليل الصناعي لباقي المحاصيل الزراعية والفضلات وبقايا الحيوانات التي يمكن إعادة استخدامها عن طريق تدوير المخلفات الزراعية والحيوانية. وهذا يحدث في كثير من الدول مثل: الو.م.أ، كندا، ألمانيا، الصين، والهند والبرازيل...

[1]- انظر: رقية بن خلف الجبوري، مرجع سابق، ص ص 97-99.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي، مرجع سابق ، ص8.

[3]- المرجع السابق نفسه، ص8.

الذرة تكفي لإنتاج 100 لتر من الإيثانول، لذا فإن صناعة الوقود تمثل طلبا حقيقيا على السلع الغذائية الرئيسية في العالم تضاف إلى العوامل السابقة الذكر.

لذا فإن أي محاولة للتنبؤ أو لوضع سيناريوهات للطلب العالمي على الغذاء، لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار الطلب على السلع الغذائية من أجل إنتاج الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع عدد السكان ومدى توزعهم بين المدينة والحضر وكذا مستوى دخولهم، لتقدير الحجم الحقيقي للطلب العالمي المستقبلي على السلع الغذائية.

المطلب الثاني: محددات العرض العالمي على الغذاء

إذا كان الطلب على الغذاء تحدده مجموعة من العوامل تتسم بالتزايد والتغير واللامحدودية، فإن عرض الغذاء تتسم محدداته بالثبات النسبي أو التناقص خاصة مورد المياه والأرض الزراعية، رغم الجهود المبذولة من أجل زيادة إنتاجية عنصر الأرض(الأراضي الزراعية) والماء وكذا اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل صون هذه الموارد وحمايتها من التدهور نتيجة مجموعة من العوامل أهمها التغيرات المناخية وآثارها على الإنتاج الزراعي، كما أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى تؤثر على عرض الغذاء العالمي نتناولها بإيجاز في هذا المطلب.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية

أولا: الموارد الطبيعية: يعتبر مورد الأرض المورد الأساسي للعملية الإنتاجية الزراعية، إضافة إلى مورد المياه والعنصر البشري، وبالتالي تأمين الغذاء لملايير البشر، وقد أخذت هذه الموارد تزداد أهمية في الربع الأخير من القرن الماضي والربع الأول من القرن الواحد والعشرين، خاصة الأرض والمياه نظرا لعدم قدرتهما على تقديم الغذاء المناسب للسكان في العديد من دول العالم النامي.

3- الأرض: حسب تقديرات منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة والتي تعتبر المصدر الأساسي للبيانات عن مورد الأرض في العالم وطاقتها في الإنتاج الزراعي، فإن مساحة الأرض والخاصة بإنتاج المحاصيل الزراعية وبشكل مستمر تقدر بنحو 1404 مليون هكتار عام 2002 منها 800 مليون هكتار في الدول النامية بنسبة 57.5% و601 مليون هكتار في الدول المتطورة 42.5 % [1]، كما أن هناك تباين بين الأقاليم في كل من المساحة الكلية والمساحة الزراعية والرقعة المستدامة والرقعة المروية[2].

وتعود الزيادة في إنتاج الغذاء في الخمسينات إلى زيادة المساحة المزروعة، إلا أن نسبة الأراضي المستغلة في العالم انخفضت بنسبة 0.3% في السبعينات و0.2% في الثمانينات، واستمر هذا الوضع إلى

[1] – محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستديمة (العوامل الفاعلة)، المرجع السابق:ص176

[2] – للتفصيل حول توزيع الأراضي حسب الأقاليم انظر: www.fao.org. production yearbook (rome 2004).

غاية نهاية القرن الماضي، وهناك أقطار قليلة أضافت إلى الأرض الزراعية مساحات جديدة كالبرازيل واندونيسيا والمكسيك، كما قامت روسيا باستصلاح حوالي 0.7مليون هكتار في الاتحاد السوفيتي سابقا، وفي أمريكا الوسطى تم التوسع على حساب الغابات وفي شرق أفريقيا والأرجنتين والسهول العظمى في الولايات المتحدة فتم التوسع على حساب المراعي، وحتى إن كان التوسع الأفقي ممكنا فلا يمكن تجاهل الأثر البيئي لذلك[1].

رغم ما سبق، لا تزال تحتل مشكلة تراجع مساحة الأراضي الزراعية في الدول النامية مرتبة متقدمة، حيث بلغت الرقعة الزراعية حدود طاقتها الإنتاجية بسبب التوسع العمراني وظاهرة التصحر وعوامل التعرية...

ومن جهة أخرى تعرف مساحات واسعة تراجعا في خصوبتها بسبب الإفراط في استغلالها وهذا ما يعرف اصطلاحا "بتدهور التربة"، والذي يعني التغيرات الحاصلة في خصائص التربة التي تقود إلى خفض إنتاجية الهكتار من الإنتاج النباتي سواء كان للمحاصيل أو الأعلاف أو الخضر، وتتمثل أنواع التدهور فيما يلي:[2]

- ✓ الانجراف المائي للتربة؛
- ✓ الانجراف الريحي للتربة؛
- ✓ التدهور الكيميائي أي تملح التربة، الحموضة، التلوث الصناعي- الحضري وفقد العناصر الغذائية؛
- ✓ التدهور الفيزيائي أي رص أو تماسك التربة، ترسب التربة العضوية، سرعة انسياب المياه؛

وتعد الثورة الخضراء المتهمة الرئيسية في إنهاك الأراضي الزراعية بسبب التوسع الأفقي في زراعة الأراضي، حيث جاء في دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة سنة1993 "الزراعة حتى 2010 "ما مفاده[3]:

- ✓ انخفض نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، كما تناقصت درجة الاكتفاء الذاتي لكثير من الدول الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط؛
- ✓ تناقص النمو السنوي لغلال الهكتار من محاصيل الحبوب والأرز في إنتاجية معظم الأراضي المزروعة في آسيا، خاصة تلك التي زرعت تكثيفا في عدد من السنوات المتتالية؛
- ✓ رغم تحسين الوضع الغذائي في كثير من الدول النامية، خلال الثلاثة العقود الأخيرة من القرن الماضي، إلا أن بعض الأقاليم أخفقت في تحقيق النتائج المرغوبة، إذ زاد الفقر والجوع بشكل مخيف في بعض مناطق القارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية؛

---

[1]- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن ،ط1، 1999، ص272

[2]- للتفصيل انظر محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص ص185-190.

[3]- أنظر: Fao ,agriculture towards, (rome 1993) .www.fao.org

✓رغم النجاحات الجيدة للثورة الخضراء (1966-1982) في زيادة غلال المحاصيل، إلا أنه لم يكن ممكن الاستمرار إلى ما لانهاية في هذه الزيادات، إذ أن الإفراط في التسميد والاستعمال المفرط في المبيدات بشكل غير سليم واستغلال المخلفات النباتية وزراعة الأراضي المعرضة للانجراف...الخ، أدت إلى مخاطر قاسية وستؤدي إلى خروج قسم كبير من الأراضي من دائرة الإنتاج.

وقد أشارت دراسة أعدها معهد بحوث سياسات الغذاء العالمي (IFPRI) سنة 1995 أن معدل نمو الإنتاج الزراعي العالمي سينزل إلى1.8%سنويا خلال الفترة (1988-2010) بعد أن انخفض من 3% في الستينات إلى 2.3% في السبعينات وإلى2 %في الثمانينات.

4- الماء: منذ عهد للإنسان بالاستقرار كان للمياه دور حاسم في نشأة الحضارات وفي ممارسة الزراعة، وتعتبر ندرة الماء وسوء استغلال واستعمال ما هو متوفر منه تهديدا خطيرا ومتزايدا للتنمية، فصحة الإنسان ورفاهيته وأمنه الغذائي، كما التنمية الصناعية والنظم الإيكولوجية تعتمد كلها على الماء، هذه العناصر جميعها معرضة للخطر ما لم تتم إدارة الموارد المائية في القرن الحالي وما بعده بفعالية تزيد عما كانت عليه من قبل.

فقد تضاعف عدد سكان العالم في القرن العشرين ثلاث مرات، في حين ازداد استهلاك المياه ستة مرات، وكانت ردات الفعل الهندسية لنقص المياه إنشاء المزيد من البنى التحتية المائية والتفتيش عن موارد جديدة، ومن بين الستة مليارات التي شكلت العالم سنة 1999، كان أكثر من الثلثين مجبرين على العيش بأقل من 50 لتر في اليوم، أي ما يعادل سبع1/7 الكمية المعتمدة للفرد في الولايات المتحدة[1].

لقد أصبح العجز المائي مشكلة عالمية، وانخفضت حصة الفرد السنوية من المياه وسيستمر هذا الانخفاض بفعل النمو الحاد لسكان العالم كما أشرنا سابقا، وبفعل التقدم الكبير الذي شهده القرن العشرين الذي أثر بشكل نسبي على وضع المياه في العالم كما ساهم في تلوث غالبية الموارد المائية.

وانبثق عن مشكل ندرة المياه مشاكل أخرى أهمها المخاطر التي أصبحت تتعرض لها الزراعة نتيجة التغيرات المناخية كالجفاف والتصحر...الخ، وخاصة أن استهلاك المياه في بعض البلدان أصبح يتعدى المياه المتوفرة المتجددة، وأصبح القطاع الزراعي يستهلك القسم الأكبر من المياه العذبة في العالم، وأصبح الحديث عن العجز المائي يعني بالأخص العجز في تأمين المياه للري والعجز في تأمين الغذاء[2]. خاصة لما نعلم أن الزراعة تستهلك حوالي 70% من إجمالي كميات مياه الضخ (تستهلك الصناعة 20% و10% للاستهلاك المنزلي).

---

[1]-زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي (المياه في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، بدائل الحروب والتنمية)، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2009، ص11.

[2]-نفس المرجع السابق ، ص12.

وبناء على ما سبق اتفقت الحكومات التي حضرت مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 الذي عقدته الأمم المتحدة في جوهانسبورغ والمسمى ريو+10، على تخفيض عدد الذين لا يحصلون على المياه الكافية والمأمونة إلى النصف بحلول 2015، وفي وقت لاحق من تلك السنة، وفي عمل لم يشهد من قبل أعلنت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية أن المياه حق أساسي من حقوق الإنسان، ورأت اللجنة بالتحديد أن المياه كالصحة عنصر ضروري لتحقيق مفهوم "جديد" لحقوق الإنسان، كالحق في الأغذية والتغذية الكافيين، ورحب المجتمع الدولي بهذه المبادرة حيث رأى في الإعلان تشجيعا قويا للجهود المبذولة لتحقيق هدف تخفيف عدد الذين لا يحصلون على المياه الكافية والمأمونة[1].

أما عن عرض المياه العالمي، فيقدر حجم المياه على كوكب الأرض بحوالي 134مليار متر مكعب، 98% من هذا الحجم موجودة في البحار والمحيطات، و2.2 % مجمد في الطبقات الجليدية، والمياه المالحة تمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة وذلك عن طريق الدورة الهيدرولوجية للماء، على الرغم من أن 70% من كوكب الأرض يغطيه الماء، إلا أن الماء العذب محدود نسبيا، إذ أن 2.86% فقط من مخزون الماء في العالم هو ماء عذب، وثلثا هذا المقدار محبوس في الأنهار الجليدية والقلنسوتين القطبيتين2.20%، كما أن كثيرا من المقدار الباقي محجوز في التربة والطبقات الصخرية العميقة تحت الأرض، وهذا يعني أن 0.66% من مخزون العالم من الماء متوفر لاستعمالات البشر، خاصة لما نعلم أن المياه العذبة هي التي تديم صحة البشر والتنمية الاقتصادية أي استعمال الماء في الصناعة والزراعة.

الفرع الثاني: عوامل أخرى مؤثرة على عرض الغذاء

تعتبر العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والعوامل السياسية بالإضافة إلى عوامل أخرى أفرزتها العولمة من أهم العوامل المحددة لعرض الغذاء العالمي .

أولا:العوامل الاقتصادية

تعتبر نماذج التنمية الاقتصادية المتبعة خاصة من طرف الدول النامية أهم العوامل المؤثرة على عرض الغذاء العالمي، فقد تأثرت نماذج التنمية الاقتصادية الزراعية وبرامج إنتاج الغذاء في العصر الحديث بأكثر من فلسفة اقتصادية، إذ انقسمت جغرافية العالم ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى ثلاث أنماط مختلفة في مساراتها الإيدولوجية، اعتمدت الأولى النظرية الكلاسكية ومتضمنات السوق في النشاط الاقتصادي، واعتقدت الثانية أن التحكم في توزيع الموارد وفقا للتخطيط المركزي أكثر عدالة في توزيع عوائد عناصر

[1]– تقرير السكان والتنمية، العدد الأول،« ندرة المياه في الوطن العربي»، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا 2002، نيويورك 2003، ص11.

الإنتاج، ولاسيما بين العمل ورأس المال، في حين اعتمدت المجموعة الثالثة (البلدان النامية) مسارات مختلفة تباينت بين النموذجين السابقين.

وقد تفوقت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة في امتداداتها التوسعية في العالم الثالث في العقود الثلاثة الأخيرة، باعتبارها إحدى المرجعيات الأيدولوجية للنظام الاقتصادي الرأسمالي(...)، وبذلك سادت الدعوة إلى الليبرالية واعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي وفقا لمفاهيم آليات السوق، واتجه نمط توزيع الفائض الاقتصادي ولاسيما الزراعي منه، نحو رأس المال المزرعي أكثر من نظيره العمل الزراعي، وهو ما أوجد تفاوتا في نمط توزيع الدخل وتنامي اللامساواة والفقر خصوصا في الريف، وزادت أعباء المديونية في هذه الدول بعد عقد الثمانينات من تعقيد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، شكلت في مجملها أزمة معقدة في اقتصاديات الأمن الغذائي في كثير من الدول النامية، نجم عنها ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية ولاسيما الحبوب، ومن ثمة تنامي العجز والنقص النسبي في الغذاء لدى بعض فئات المجتمع.[1]

وقد تأتى عن هذه التغيرات على الصعيد العالمي اتجاهات حاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ترتب عليه تحويل العمل الزراعي من كونه من العوامل الإنتاجية الثابتة إلى العوامل الإنتاجية المتغيرة في مجال اقتصادات الإنتاج الزراعي للشركات الزراعية الرأسمالية، ورافقه في الربع الأخير من القرن الماضي سيادة أسواق "احتكار القلة" على الصعيد العالمي للغذاء.

أما في يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول النامية في عقدي الستينات والسبعينات فكان واضحا كيف أعطيت الأولوية للصناعة على حساب الزراعة، نظرا للاعتقاد السائد آنذاك على مستوى التنظير الاقتصادي أن الصناعة هي القطاع الرائد والذي يحقق التقدم الاقتصادي، وإن كان هناك اهتمام بالقطاع الزراعي فالأولوية للزراعات التجارية التصديرية على حساب المنتجات الغذائية الأساسية، من أجل توفير الأموال للتصنيع، هذا أدى تراجع الإنتاج الزراعي في كثير من الدول النامية مما عمق من مشكلة انعدام الأمن الغذائي فيها.

أما بالنسبة للسياسات الزراعية فلها دور واضح في زيادة الإنتاج الزراعي من عدمه، وبالتالي زيادة أسعار الغذاء أو انخفاضه، ويتجلى ذلك من خلال المقارنة بين السياسات المطبقة في الدول مرتفعة الدخل ومنخفضة الدخل، ففي حين نجد أن الدول مرتفعة الدخل تقوم بدعم الزراعة بغية تشجيع المزارعين، وتوفير مستوى معيشي يماثل العاملين في القطاعات الأخرى، وتمكنهم من استعمال التكنولوجيا الزراعية الحديثة والاستثمار في الزراعة ومن ثمة زيادة الإنتاج الزراعي، عندها تصبح أسعار المنتجات الزراعية المتاحة لمواطنيها أعلى من أسعار السوق العالمي، ومع ذلك تبقى مقبولة نظرا إلى ارتفاع مستوى الدخل وانخفاض نسبة ما

[1]– سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مقاربات إلى صناعة الجوع، مرجع سابق، ص17.

ينفقه الفرد من دخله على الغذاء؛ ويأخذ الدعم صوراً متعددة منها الطرق الحمائية كالتعريفة الجمركية، والقيود الكمية على الصادرات والواردات، ووضع شروط صحية وفنية للسلع كوسيلة لتقييد الواردات أو بعض منها، كما يكون أيضا عن طريق دعم أسعار عناصر الإنتاج والإعفاءات ضريبية والقيام بإجراءات لدعم الصادرات إلى غير ذلك من وسائل الدعم الأخرى[1]، بينما نجد الدول منخفضة الدخل تتحول إلى تحميل الزراعة أعباء ضريبية، وكذا تحديد أسعار منتجاتها، ومن ثم الإبقاء على أسعار المنتجات الزراعية أقل من الأسعار العالمية وذلك لأسباب عديدة منها :الحاجة إلى استخدام قسم من عائدات الزراعة في القطاعات الأخرى خصوصًا قطاع الصناعة كما أشرنا سابقا، وتوفير الغذاء لمواطنيها بأسعار منخفضة بسبب انخفاض مستويات المداخيل وارتفاع نسبة ما ينفقه الفرد من دخله على الغذاء.

وإذا كان الدعم الزراعي يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية لأن أسعار المنتجات الغذائية تكون أقل أو تساوي أسعار المنتجات في الدول المتقدمة، فإن إلغاؤه بحجة أنه يمثل استنزافا للموارد وعبء على الميزانية العامة– مع بقاء الدعم في الدول المتقدمة– يؤدي إلى أثر بالغ على الزراعة في الدول النامية، كما أن تخفيض الدعم في الدول المتقدمة للمزارعين، لاسيما أن الاستجابة غير كافية من جانب الإنتاج المحلي، قد تطرح خطر انعكاس ارتفاع الأسعار العالمية على تكاليف الإستيراد وتكاليف الغذاء بالنسبة للمستهلك[2]، إلا أنه يشجع على بذل أقصى جهد من أجل النهوض بالزراعة في هذه الدول.

ومن السياسات الزراعية الأخرى المؤثرة على المعروض من الغذاء السياسات السعرية التي تعتبر المتغير الأكثر تأثيرا في العرض والطلب لمنظومة السلع والخدمات المنتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى السياسات التجارية التي تلعب دورا مهما وفعالا في الأمن الغذائي، إذ يظهر تأثيرها من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج واحتياجات الاستهلاك، وتعديل المعروض من السلع الغذائية في الأسواق وتقليل التفاوت في إمدادات الغذاء، ومن أهم السياسات المستخدمة في ذلك التجارية سياسة دعم الصادرات من طرف الدول المتقدمة الذي يؤثر في زيادة عرض الغذاء في الأسواق الدولية، فتنتقل آثاره إلى الأسواق المحلية،

[1]– أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)، مكتبة سكان المعرفة، الإسكندرية، مصر، ط3، 2004 ، ص10.

[2]– إيان غولدين، السياسات الزراعية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانعكاساتها على بلدان شبه الجزيرة العربية" مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية"، السنة13، العددان 1-2 (1992)، ص123، نقلا عن رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سابق، ص50.

فتزداد خسائر المنتجين وتتراكم، وتكون نتيجته تدمير الزراعة في هذه الدول، وبالتالي تعود الأسعار للارتفاع من جديد[1].

ومن العوامل الأخرى المؤثرة على عرض الغذاء في الدول النامية نظام الحيازة الزراعي (مشكل العقار الفلاحي)، حيث يؤثر نظام الحيازة الزراعية تأثيرا كبيرا في الكميات المعروضة من الإنتاج الزراعي وحتى في نوع المزروعات، ففي عدد كبير من الدول النامية ما تزال الحقوق العقارية ضمنية غير محددة تحكمها الأعراف أو أن ملكيتها لاتزال بيد الدولة، ومثل هذا الوضع لا يشجع المزارعين على الاستثمار في الأرض أو إدخال تحسينات عليها، كما أن الحقوق العقارية المؤقتة لا تساعد في الحصول على القروض الزراعية التي أصبحت ضرورية لكل تنمية زراعية.[2]

ثانيا:العوامل التكنولوجية

في إطار التجارب التطبيقية لبرامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي في بعض البلدان النامية، تبين أن الأسعار الحقيقية العالمية للغذاء قد شهدت اتجاها منخفضا في أواخر القرن العشرين، في حين شهد البعض الآخر تقلبات واضحة، ويعود سبب الانخفاض في الأسعار في جزء منه، إلى تزايد الاستخدام التكنولوجي الذي أدى إلى الارتفاع بإنتاجية المحاصيل الغذائية، وهو ما ترتب عليه تزايد العرض من السلع المذكورة مقارنة بالطلب عليها في الأسواق العالمية، فضلا عن أن الجزء الآخر من أسباب الانخفاض قد جاء من جراء ارتفاع مستويات الدعم المحلي وإعانات الصادرات في الاقتصاديات الزراعية المتقدمة خلال العقدين الماضيين[3].

تظهر ملامح التخلف التكنولوجي في مستوى الإنتاج والإنتاجية للدول النامية، وتشمل المعوقات التكنولوجية مستلزمات الإنتاج الزراعي والعمليات الزراعية في حد ذاتها، حيث يعتبر ضعف استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي الغذائي من حيث الكم والنوع من أهم أسباب ضعف الإنتاجية الزراعية وقصور الإنتاج الزراعي الغذائي في الدول النامية، وتشمل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يظهر القصور في استخدامها بصفة أساسية كلا من البذور المحسنة، والأسمدة والمبيدات الكيماوية والآلات الزراعية.

ويتصف أداء العمليات الزراعية في الدول النامية بالافتقار الشديد للمستوى الفني المطلوب، الأمر الذي جعلها من أسباب انخفاض الإنتاجية الزراعية، ويتجلى ذلك في جميع عمليات إعداد الأراضي للزراعة، والزرع، والري، ومقاومة الآفات، والحصاد وما بعد الحصاد.

ثالثا: السياسات الزراعية للبلدان المتطورة

---

[1]- للتفصيل انظر :رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سابق، ص ص50-58.

[2]- عربي مريم، مرجع سابق، ص 84.

[3]- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مرجع سابق، ص 171.

كما هو شائع، فإن الدول المتقدمة عادة ما ترجع أسباب أزمات الغذاء (انعدام الأمن الغذائي، ارتفاع الأسعار) إلى زيادة طلب الصين والهند ودول صاعدة أخرى نظرا لتغير العادات الاستهلاكية لدى شعوب هذه الدول حيث تتجه إلى استهلاك مزيد من الحليب واللحوم...الخ.

وتهدف التفسيرات السابقة إلى تلطيف الدور الذي تلعبه السياسات الزراعية في هذه الدول (الدول المتقدمة) في هذا الاختلال، ويلاحظ ذلك من خلال التجاهل المتعمد للسياسيين وصانعي القرارات الكبرى في أوروبا وأمريكا للدور الذي تلعبه سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في هذا الارتفاع، فقد ساهمت السياسات الزراعية لهذه الدول المتمثلة في دعم منتجاتها الزراعية إلى تقليص الإنتاج الزراعي في الدول النامية، بسب عدم قدرة تلك المنتجات على منافسة مثيلاتها في البلدان المتطورة[1].

ومنذ عقود طويلة تدعم حكومات الاتحاد الأوروبي إنتاجها الزراعي، عن طريق دفع علاوات وتعويضات للمزارعين بملايير من الأورو سنويا، مما يؤدي إلى خلق فوائض زراعية أوروبية ضخمة يتم تصدير قسم كبير منها إلى البلدان النامية نتيجة هذه المنافسة غير الشريفة، فعلى سبيل المثال بلغ حجم الدعم الزراعي سنة 2006 إلى 372 مليار دولار مما يتيح منافسة سهلة لمنتجاتها مع السلع المماثلة في الخارج، وعلى سبيل المثال نأخذ دولة هايتي التي كانت تنتج معظم احتياجاتها من الأرز، ولكن بعدما أجبرت على فتح أسواقها أمام الأرز الأمريكي الرخيص أصبحت تستورد 80% من احتياجاتها وتم فقد حوالي 83% من الوظائف في القطاع الزراعي فقط، فضلا عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية عن مقايضة الغذاء بالمواقف السياسية، كما بينت التجربة التاريخية في كثير من الحالات أن السياسات التجارية للدول المتقدمة متجهة لتثبيت المزايا التي تتمتع بها السوق الدولية.

رابعا: الاحتكارات الدولية

أصبح تركز الأسواق لبعض السلع الزراعية حقيقة واضحة، ففي حالة الحبوب يظهر تكتل بين كبار تجار الحبوب، والتحول نحو الاندماج في بعض الأسواق، وتراجع دور المؤسسات الحكومية كنتيجة لسياسات تحرير التجارة، وزاد تركز الأسواق في أواخر عقد التسعينات كنتيجة لزيادة نصيب المصدرين غير التقليديين للحبوب في الأسواق العالمية، وتركز الأسواق سواء على مستوى العالم أو على مستوى الأسواق المحلية[2].

---

[1]- صالح ياسر، الإقتصاد السياسي لأزمة الغذاء العالمية الراهنة-محاولة فهم الجذور، تم تحميله من الموقع al- nnas.com (2014/7/14).

[2]- منظمة الزراعة والأغذية (Fao)، لجنة مشاكل السلع، الدورة 64، روما 18-21 مارس 2003، أهم التطورات والقضايا في أسواق السلع الزراعية، ص18.

ويشكل التركيز الشديد في قوة الشركات العاملة في الأسواق الزراعية العالمية وتمتعها بنفوذ احتكاري طاغ تهديدا للأمن الغذائي في دول العجز الغذائي، فأسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي وأسواق المنتجات الزراعية هي إلى حد كبير أسواق بائعين، ومن ثم يقع المشتري تحت رحمة البائعين، وكلما ازداد اعتماد الدول على الأسواق الزراعية العالمية كلما ازداد تعرضها لاستغلال هذه الشركات، مع احتمال مواجهتها صعوبات جمة في الحصول على احتياجاتها في بعض الأحيان، وذلك حتى عندما تتوافر لديها القوة الشرائية اللازمة [1]. وبالتالي تتزايد فرص ارتفاع الانكشاف الغذائي الذي تتعرض له الدول المستوردة للغذاء، لاسيما ما يتعلق بانتظام الحصول على متطلباتها الغذائية الرئيسية.

إن تركز السوق العالمي للغذاء في مجموعة قليلة من الدول المتقدمة، يجعل من تقلب الظروف الاقتصادية الداخلية في تلك الدول المصدرة للغذاء مصدرا أساسيا للتقلبات التي تظهر في السوق العالمي للغذاء، وتصبح الواردات الغذائية مصدرا خارجيا غير مأمون لتوفير جزء من عرض الغذاء في الدول النامية لسببين:[2]

- عدم استقرار الأسعار العالمية للغذاء، على الرغم من وجود متاح في السوق العالمي يفي بحاجات الدول؛
- الخوف من عدم توافر المعروض من الغذاء يفي بحاجات الدول، بأي سعر من الأسعار في السوق العالمي مهما كان مرتفعا، وخاصة أسواق الحبوب (القمح خاصة) وتتركز هذه السمات في الأسواق المحدودة وتكون عرضة للتدخل المفاجئ ولحدوث انقلابات في قنوات التصدير؛

تاريخيا، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الاحتكارات تلعب دورا متعاظما في الاقتصاد العالمي، وأثرت بشكل متصاعد على مجمل عملية إعادة الإنتاج على الصعيد العالمي، وكذلك تركت جملة من الآثار على شكل العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ تعد الشركات الاحتكارية أداة فعالة في استغلال موارد الدول النامية، فمثلا هناك عدد كبير من هذه الشركات تملك مؤسسات وفروع لها في الكثير من الدول النامية، وتحولت بمساندة العديد من البنوك الأوربية والأمريكية إلى أضخم احتكار في إنتاج الماشية والمنتجات الزراعية الأخرى، فهي تملك مثلا مساحات شاسعة من الأراضي وتشرف على المعامل المحلية لتصنيع اللحوم وغيرها من مؤسسات الصناعة الغذائية في العديد من البلدان في مناطق العالم المختلفة، وتسيطر حفنة من الاحتكارات الصناعية من قطاع الغذاء العالمي على أسواق الحبوب والإضافات الزراعية والبذور والأطعمة المصنعة[3].

---

[1]- إبراهيم العيسوي، تجديد الدعوة إلى بناء امن غذائي عربي راسخ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010، ص26.

[2]- أوزال عبد القادر، العولمة والأمن الغذائي العربي، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص105.

[3]- صالح ياسر، مرجع سابق، ص12.

وعلى سبيل المثال تميزت أسواق مستلزمات الإنتاج بالاحتكار والتركز، فسوق البذور مثلا تسيطر عليه شركات كبرى حيث قدر نصيبها بثلثي (28%) هذا السوق سنة 2007، بل إن 6 شركات فقط تسيطر على 20% من السوق ويصل نصيب أكبر شركة منها وهي شركة "مونسانتو" إلى ما يقرب من ربع السوق 23% وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3):مبيعات أكبر عشر شركات في سوق البذور عام 2007

الشركة	جنسية الشركة	حجم المبيعات بالمليون دولار	النصيب النسبي من السوق (%)
1- مونسانتو	أمريكية	4964	%23
2- دوبونت	أمريكية	3300	%15
3- سنجنتا	سويسرية	2018	%9
4- غروب ليما غرين	فرنسية	1226	%6
5- لاند أوليكس	أمريكية	917	%4
6- KWSAG	ألمانية	702	%3
7- بايركروب سانيس	ألمانية	524	%2
8- ساكتا	يابانية	396	أقل من 2%
9- DLF تراي فوليوم	دنماركية	391	أقل من 2%
10- تاكي	يابانية	347	اقل من 2%

source: "**corporate power the final frontier in commodification of life**", (**etc.group**) ,**no**:**100**,(**november2008**), **http://www.etcgroup.org/upload/publication** (**20/04/2013**)

وحسب نفس المنظمة (ETC) فإن أكبر ثلاث شركات تسيطر على 65% من سوق الذرة وأكثر من 50% من سوق بذور فول الصويا، كما أن أكبر شركة في سوق البذور هي شركة "مونسانتو" قد استحوذت وحدها في 2007 على 87% من المساحة الكلية المخصصة لإنتاج البذور المعالجة جينيا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد استغلت شركات البذور العاملة في مجال الهندسة الوراثية قدراتها التكنولوجية في التحكم في خصوبة النباتات بإنتاج بذور معالجة جينيا، سرعان ما تصاب بالعقم بعد أول محصول ينتج منها، بحيث لا يتيسر للمزارعين إعادة استخدام البذور مرة أخرى، حتى تضمن هذه الشركات

شراء المزارعين للأسمدة كل عام، أو لشراء مادة كيميائية معينة تحتكر هذه الشركات إنتاجها لاستعادة البذور لخصوبتها...[1]

أما سوق المبيدات فهو الآخر تسيطر عليه عشر شركات في عام 2007، حيث تصل حصتها في إجمالي مبيعات المبيدات إلى نحو 90%، وتبلغ حصة أكبر ستة شركات منها 75% من إجمالي المبيعات، بل إن أربع شركات فقط تستأثر بنحو60% من مبيعات المبيدات وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): مبيعات أكبر عشر شركات في سوق المبيدات عام2007

الشركة	جنسية الشركة	حجم المبيعات بالمليون دولار	النصيب النسبي من السوق (%)
1. باير	ألمانية	7458	%19
2. سنجنتا	سويسرية	7285	%19
3. BAIF			
4. داوأغروساينس	ألمانية	4297	%11
5. مونسانتو	أمريكية	3779	%10
6. دوبونت			
7. ماختيستيم أجان	أمريكية	3599	%9
8. نيو فارم	أمريكية	2369	%6
9. سوميتومو للكيميائيات	اسرائلية	1895	%5
10. اريستا لايف ساينس	استرالية	1470	%4
	يابانية	1209	%3
	يابانية	1030	%3

source: "**corporate power the final frontier in commodification of life**", **op.cit**, **http://www.etcgroup.org/upload/publication**. (**20/04/2013**)

أم بالنسبة لسوق الأسمدة وإن لم تتوافر بيانات عن نصيب وحصة الشركات في مبيعات الأسمدة، إلا أن البيانات المتوافرة عن الدخل الصافي لأكبر 6 شركات في مجال الأسمدة يوضحها الجدول الآتي:

[1]- إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 12.

الجدول رقم (3-5): الشركات الكبرى في مجال الأسمدة

الشركة	جنسية الشركة	الدخل الصافي (مليون دولار)
بوتاش كورب	كندية	1104
يارا	نرويجية	1028
موزايك	أمريكية	944
اسرائيل للكيميائيات	اسرائلية	461
أجريوم	كندية	441
K+S Group	ألمانية	303

source: "**www owns nature ؟corporate power the final frontier in commodification of life**", **op.cit** , **http**://**www.etcgroup.org/upload/publication**. (**20/04/2013**)

من خلال الجدول السابق نجد أن أكبر 6 شركات للمبيدات هي نفسها الشركات المنتجة للبذور، (خاصة البذور المهجنة)، وبالتالي تجعل الدول المستعملة لهذه البذور مضطرة لاستخدام المبيدات المعدة خصيصا لهذه البذور.

أما أسواق المنتجات الزراعية والغذائية فنجد في كل سلعة زراعية مهمة، ثمة من ثلاث إلى خمس شركات عملاقة مسيطرة على 40% أو أكثر من السوق، وهناك شركات مثل "كارغل" تسيطر على أسواق منتجات متعددة كالملح والذرة والقمح وفول الصويا واللحوم البقرية والقطن والأرز، وأحجام مبيعات بعض الشركات الكبرى وأرباحها مذهلة، وتنبئ عن درجة عالية جدا من السيطرة على السوق والنفوذ في مجال اتخاذ السياسات العامة، فقد ناهزت أرباح شركة "نسله" في 2007 عشرة مليارات دولار، أي ما يزيد على دخل أفقر 65 دولة في العالم[1].

ولابد من الإشارة هنا أيضا إلى حقيقة؛ أن النظام الغذائي العالمي طورته التكتلات التجارية الزراعية خاصة أمريكية المنشأ مثل:"كارفيل، موسانتو، أي دي أم" المتخصصة في السلع الغذائية الزراعية إنتاجا وتسويقا، بعدما فرضت قوانين هذا النظام على الحكومات ومن ورائها المنضمات الدولية الرأسمالية (FMI,OMC ...)، قوانين دولية مرتبطة بالاتفاقيات الدولية التي عملت هذه المؤسسات على فرضها بأساليب متنوعة على الدول الضعيفة بحجة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يحقق النمو والازدهار، جراء ما يكلفه من المنافسة وحق الملكية الخاصة، وبالتالي جذب الاستثمارات التي تستعمل على توظيف الموارد المالية والبشرية ونقل التكنولوجيا، وبفضل هذه السياسة الاقتصادية عالمية الأبعاد باتت عشرات الدول

[1]- صالح ياسر، مرجع سابق، ص14.

تعاني من أزمة غذائية، فيما سجلت شركة "كارفيل" العملاقة لإنتاج الحبوب 86% زيادة في محاصيلها الزراعية، كما أن نظيرتها شركة "مونسانتو" سجلت مبيعات ضخمة جراء مبيدات الحشرات والمبيدات.

المبحث الثالث: الأزمة الغذائية العالمية 2006-2008 وتهديد استدامة الأمن الغذائي

تسعى كل الدول إلى تحقيق أمنا غذائيا لشعوبها، إلا أن كثيرا ما تنحرف سياساتها عن ضمان استدامته، وقد تعجز أحيانا عن تحقيقه فهي حينئذ في أحضان أزمة غذائية، باعتبار الأزمات الغذائية بمثابة تحديات لاستدامة الأمن الغذائي، وقد اجتاحت الأزمة الغذائية 2006-2008 بحدة جميع دول العالم وخاصة النامية منها، فكانت مدمرة بالنسبة للدول فقيرة الدخول حيث ينفق الأفراد أكثر من 75% من دخلهم على الغذاء، وتوصف أزمات الغذاء بأنها أشد الأزمات التي تهدد وجود البشرية، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الأزمة الغذائية الأخيرة بموجتيها الأولى والثانية من خلال تحديد أسبابها وآثارها وطرق علاجها، وفي الأخير نقف على أوضاع أسواق السلع العالمية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الغذائية

ليست الأزمة الغذائية وليدة اليوم، وإنما عرفتها البشرية منذ فجر التاريخ خاصة لما نقرأ على المجاعات التي أصابت الإنسان كما عرف أيضًا صيغًا للتغلب عليها، وأول تعريف حداثي عن الأمن الغذائي، من خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام مع فرعون مصر[1]، ونصحها باستعمال الحصص، بينما فشل العالم اليوم في تحقيق هذا التدبير، رغم أن النظام العالمي يستطيع في ظل الظروف الراهنة وحتى في ظروف أشد منها تجاوز ظاهرة المجاعة وبالتالي حصر الأزمة الغذائية.

وفي هذا الصدد عرف العالم إحدى أشد الأزمات الغذائية في تاريخه والتي أثرت على مسارات الأمن الغذائي في كثير من الدول.

الفرع الأول: أوضاع الجوع وسوء التغذية خلال الفترة 1996-2006

كما أشرنا سابقا، فالمشكلة الغذائية مشكلة قديمة، لكن الجديد هو الوعي المتنامي لمخاطر المشكلة والعمل الجاد لمجابهتها إما بتوفير الكميات اللازمة من الغذاء أو تحسين أدائها، هذا الانتباه لم يكن ليحصل إلا في الأزمات الحادة خلال (1966/1961) وسنوات (1972-1974)[2]، وهو ما أدى إلى تكثيف الجهود المبذولة دوليا وإقليميا ووطنيا لاستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية، تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للأغذية في شهر نوفمبر سنة 1996، حيث تعهد رؤساء دول وحكومات من أكثر من 180 دولة

[1] – القرآن الكريم، سورة يوسف.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 17.

باستئصال واحدة من أسوأ الكوارث التي تثقل ضمير المجتمع الدولي ألا وهي الجوع، إذ ألزم رؤساء الدول أنفسهم بما اعتبر هدفا طموحا ولكن يمكن تحقيقه على المدى المتوسط، وهو تخفيض أعداد من يعانون نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول سنة 2015 وذلك قياسا بمستوى سنة 1990، كما اعتبر هذا الهدف (تخفيض ناقصي التغذية) من أهداف الألفية الثالثة المعلن عنها في شهر سبتمبر سنة 2000.

إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال فحتى سنة 2006، أي بعد 10 سنوات من مؤتمر القمة العالمي للغذاء(1996)، انخفض عدد ناقصي التغذية بحوالي ثلاث ملايين فقط، وهو رقم يمكن أن يقع في دائرة الأخطاء الإحصائية، حيث أشارت تقديرات الفاو للفترة (2001–2003) إلى وجود 854 شخص يعانون من سوء التغذية معظمهم في الدول النامية، وما يشير أن عدد ناقصي الأغذية لم ينخفض خلال هذه الفترة ذلك أن النمو السكاني أدّى إلى بقاء أعداد الذين يعانون من سوء التغذية على حاله، وبناء على هذا المسار توقعت "الفاو" أن العالم مازال بعيد عن الوصول إلى هدف مؤتمر قمة الغذاء العالمي، ولكن يبدو أنه يسير في طريقه نحو تحقيق هدف الألفية لتخفيض الجياع في العالم من 20,3% في (1990–1992) إلى 10,2% في عام 2015، غير أن توقعات الفاو أشارت إلى أن حوالي 582 مليون يمكن أن يعانوا من نقص التغذية في عام 2015 وهو أكبر بكثير من 412 مليون الرقم المحدد كهدف لقمة الغذاء العالمي[1]، وتوجد أكبر نسبة من جياع العالم (ناقصي التغذية) بالدول النامية حوالي 820 مليون والباقي 34 مليون في الدول الصناعية أو الدول المتحولة، وتوجد في إفريقيا جنوب الصحراء أكبر نسبة لانتشار نقص التغذية، حيث أن واحدا من كل ثلاث أفراد لا يستطيع الحصول على القدر الكافي من الغذاء.

[1]– منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006، القضاء على الجوع في العالم، (حصاد 10 سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية) ،روما، إيطاليا، ص4.

الشكل رقم (3–5):عدد ناقصي التغذية في العالم النامي

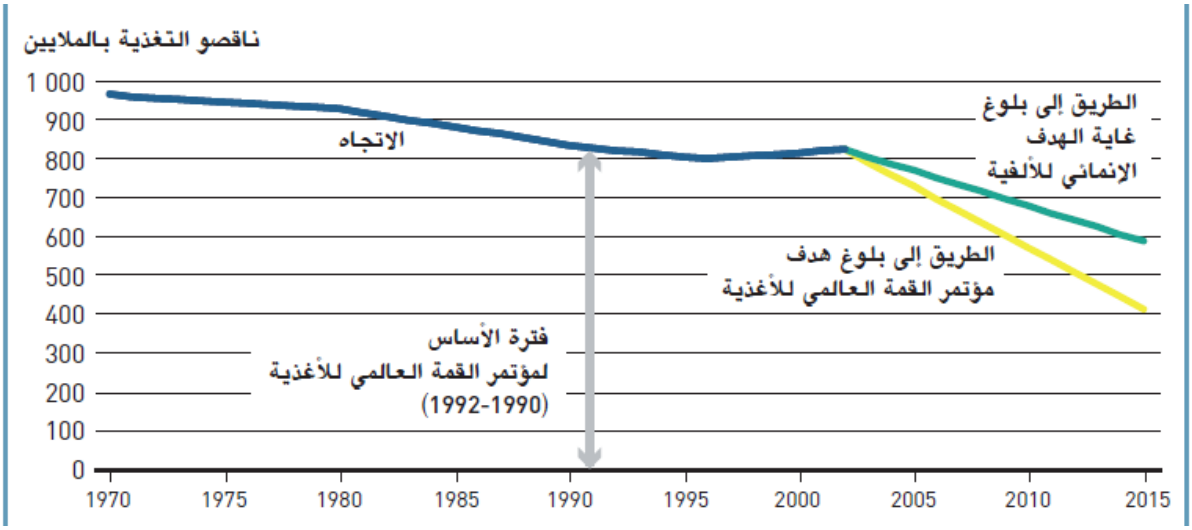

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006، القضاء على الجوع في العالم، (حصاد 10 سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية) ، ص4.

واستنادا على بيانات سنوات 1990–1992 الذي بلغ فيها عدد الجوعى 848,4 مليون نسمة، فقد بلغ الانخفاض السنوي في عدد الجوعى 2,5 مليون نسمة خلال السنوات (1990–2000)، وعليه إذا سارت الأمور بتلك الخطى، فإن بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية سيكون سنة 2150 وليس 2015، لأنه إذا كانت الرغبة هي الوصول إلى هدف سنة 2015 (تخفيض عدد الجوعى إلى النصف) يصبح لزامًا تخفيض عدد الجوعى بواقع 24 مليون نسمة سنويًا إلى غاية سنة 2015.

الشكل رقم (3–6): التقدم والنكسات في مجال تخفيض الجوع في الفترة 1990–1992و2001–2003

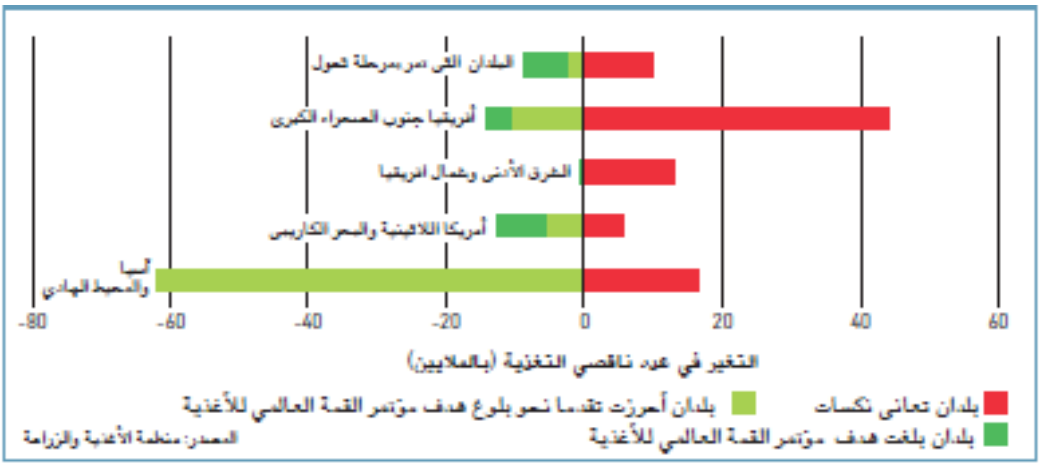

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006، مرجع سابق ، ص6.

إن ما يلفت النظر فيما سبق هو أن الإنتاج الغذائي في الدول النامية تضاعف ثلاث مرات، وزاد الإنتاج للفرد بـ 40%، حيث زاد محصول الحبوب خلال الفترة 1970–1984عن نمو السكان في الدول النامية، كما ارتفع إنتاج الحبوب في الدول النامية من 651 مليون طن (1981) إلى 883 مليون طن سنة

(1990–1992) ليصل 1318 مليون طن سنة 2010، إلا أن الحالات الغذائية الطارئة حسب منظمة الأغذية الزراعية ارتفع متوسطها من 15 حالة في السنة خلال الثمانينات إلى أكثر من 30 حالة سنويا منذ 2000، كما وصل عدد الدول التي تعاني من أزمة غذائية وتحتاج إلى مساعدات عاجلة حوالي 35 دولة أغلبها في إفريقيا سنة 2004.

الفرع الثاني: تعريف الأزمة الغذائية

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد لمفردة الأزمة، إلا أن معظم المفاهيم المقدمة لها منحدرة من الكلمة الفرنسية"crise" و اللاتينية"crisis"، وللوصول إلى تعريف دقيق للأزمة لابد من التفريق لغويا بين المصطلحات التالية:[1]

الواقعة :مؤنث واقع، تعني المصادمة في الحرب أو النازلة من صروف الدهر، كما أنها تعني يوم القيامة.

الكارثة :جمعها كوارث، وهي الشيء المسبب للغم الشديد.

الأزمة :ونقول الآزمة، وهي جمع إزم وأزم وزمات وأزوم، وتعني الشدة والضيقة، نقول أزمة اقتصادية وأزمة سياسية، ونقول أزم العام بمعنى اشتد قحطه.

ويقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية، توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف لما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة، أما من الناحية السياسية فتعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله (إداري، سياسي، نظامي، اجتماعي، اقتصادي، ثقافي)، أما اقتصاديا فيقصد بالأزمة أنها ظاهرة تعبر عن خلل عميق قد وقع في واحدة على الأقل من مؤشرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي.

ويشير مفهوم الأزمة بصفة عامة إلى تغيير جذري في المسار الزمني لظاهرة ما، أي أنها نقطة تحول وانعطاف في مسارها (الظاهرة)، وبالتالي فإن أزمة الأمن الغذائي يعتبر التعبير الأدق للأزمة الغذائية.

حيث يشير مفهوم "أزمة أمن غذائي" إلى حالة الاضطراب في القوى المكونة والضابطة لسيادة مستوى من الغذاء يفي باحتياجات أفراد المجتمع، وتصبح تلك القوى عاجزة عن الحفاظ على المستوى المذكور، سواء أكانت تلك العوامل متأتية من اضطرابات طبيعية أو اقتصادية ...الخ .

وعليه يمكن تعريف الأزمة الغذائية بأنها:" الاضطراب الذي يسود جوانب عرض الغذاء أو الطلب عليه أو الإثنين معًا، في زمان ومكان معينين جراء انعطافات طارئة في المناخ والبيئة أو في البنية الاقتصادية التي تحيط بها، وهو ما قد يشوه حالة الأمن الغذائي في دولة ما تتسم بقدر من الاستقرار، وبذلك يحرفها

[1]- أوكيل نسيمة، الأزمات المالية وإمكانية التواقي منها والتخفيف من أثارها، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2009/2007، ص49.

عن مسارها الطبيعي لفترة زمنية، ثم تعود إلى مسارها الأول بعد زوال الظروف التي طرأت عليها وأدت إلى ذلك الانحراف"[1].

وبالتالي تنعكس الأزمة الغذائية بصورة عدم قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطنين، وضمان الحد المطلوب منها بانتظام وتوزيعها على المواطنين بأسعار مناسبة وبكميات من شأنها أن تضمن قيام المواطنين بوظائفهم البدنية والذهنية كاملة.

ويتحقق الأمن الغذائي لما يتناسب الإنتاج من الغذاء مع عدد السكان ونموه من جهة، ومع الطلب على الغذاء من جهة ثانية، وتحدث أزمة الأمن الغذائي عندما يزداد عدد السكان بمعدلات أعلى من الإنتاج، وعندما يزداد الطلب على الغذاء أكثر من نمو إنتاجه.

إذن تحدث الأزمة الغذائية (أزمة الأمن الغذائي) بسبب عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، وعلى الرغم من صعوبة إيجاد حدود فاصلة بينهما، فعادة "جوانب العرض" (الإنتاج) من الغذاء تتأثر بعوامل طبيعية، والتحكم فيها يعتبر مسألة صعبة خاصة مثل الجفاف والفيضانات...إلخ، في حين أصبحت تتأثر جوانب الطلب بعوامل اقتصادية يمكن التحكم فيها لارتباطها بمتغيرات ترتبط بالسياسات المالية والنقدية سواء من خلال سياسات الدعم والحماية أو الاقتراض...

ترتبط جوانب الإنتاج من الغذاء بنمط الأحوال والتقلبات المناخية وتتأزم حالة الأمن الغذائي عن سيادة هذه المتغيرات على الصعيد المحلي، مثل الجفاف الذي أصاب معظم الدول في مطلع عقد السبعينات (1972)، حيث أثر في حجم إنتاج السلع الغذائية الرئيسية، فنتج عنها استنزاف جزء من المخزون الغذائي الإستراتيجي، في حين أن الأزمات التي تصيب إنتاج الغذاء على الصعيد الإقليمي يمكن معالجتها من خلال التجارة الخارجية للغذاء بين الأقاليم المختلفة، دون الإضرار بالمخزون الغذائي الإستراتيجي إلاّ في الحدود الدنيا[2].

وتتأثر جوانب العرض من الغذاء بالحروب وتبعات ذلك على اقتصاديات تلك الدول وعادة ما يتأثر الإنتاج من الغذاء بالحرب أو التحضير لها من قناتين[3]:

القناة الأولى: إعادة ترتيب هيكل الإنفاق باتجاه متطلبات الحرب على حساب مسارات الإنفاق العام قبل الحرب، مع تراجع الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري في هيكل مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1]- سالم التوفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مرجع سابق، ص 104.

[2]- سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 105.

[3]- نفس المرجع السابق ، ص105.

القناة الثانية: تراجع عرض العمل الزراعي، باعتبار أن العمال الزارعين في مقدمة مكونات القوات المحاربة، فينتقل جزء من العمالة الزراعية (إنتاج الغذاء) إلى قوى محاربة في القوات المسلحة، فترتفع أجور العمل الزراعي وبالتالي التكاليف، فترتفع أسعار الغذاء وينخفض عرضه المحلي.

أما بالنسبة لجانب الطلب على الغذاء، فتتأثر أوضاع الأمن الغذائي كما أشرنا سابقا بأزمات مالية ونقدية، من خلال تأثير هذه الأخيرة على قدرة الأفراد الشرائية خاصة منخفضي الدخل والفقراء، كما يمكن أن تتأثر جوانب العرض بهذه السياسات، إذ أن أزمة نقدية تؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية، التي غالبا ما يعقبها أو يرافقها تسرب رؤوس الأموال، وعزوف الاستثمار الأجنبي المباشر عن المساهمة في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة الطلب على النقود أو سيادة التوقعات المتشائمة، التي تقود إلى تغيير السياسات الاقتصادية، أو إنتقال الأزمات بين القطاعات أو الدول من خلال العلاقات التبادلية التي أوجدتها عولمة الاقتصاد.

نشير إلى أن أزمة الغذاء العالمية ذات طابع هيكلي ومزمن وتشكل جانب من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والأمنية، فهي تتمثل في الارتفاع المذهل في أسعار الغذاء العالمية وفي فواتير الاستيراد الإجمالية لأفقر البلدان، مقترنا بالنقص الشديد في أرصدة الأغذية وزيادة الطلب على الغذاء بزيادة عدد سكان العالم، وهو ما يعني وجود فائض طلب ومن ثم زيادة أسعار الأغذية المصحوبة بزيادة الجوع ونقص التغذية المباشرة وغير المباشرة[1].

الفرع الثالث:أسباب الأزمات الغذائية بين أطروحات الدول المتقدمة والنامية

إن معادلة الأزمة الغذائية تبين لنا الطرفين المتناقضين لها، فالطرف الأول يمثل الدول المتقدمة (دول الوفرة) أو عالم الشمال فهو يكتنز الغذاء، وبما يفيض على حاجته ويصدر ويخزن كميات هائلة منه، أما الطرف الثاني وهو عالم الجنوب (دول الندرة) فهو عاجز عن تلبية حاجياته، فيعاني التبعية والمرض والمجاعات، لهذا فلا غرابة أن تتباين تفسيرات وتحليلات طرفي المعادلة للأزمة الغذائية.

أولا: أطروحات الدول المتقدمة

وفقا للدول المتقدمة فإن أزمة الغذاء هي نتيجة حتمية لتزايد السكان ومحدودية الموارد والمصادر البيئية للغذاء، أي أن سبب الأزمات الغذائية هو عجز الأرض عن تلبية حاجيات سكانها المتزايدة، الأمر الذي

[1]– فايز عبد الهادي أحمد، دراسة تحليلية لأزمة الغذاء العالمية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2010، ص4.

جعل المنظمات الدولية تدعو إلى تكوين مخزون استراتيجي عالمي من الغذاء المخصص لنجدة الأماكن المنكوبة التي تعرف الجفاف أو الحروب أو الفقر أو الجوع بسبب الكوارث البيئية أو الارتفاع المفاجئ في الأسعار، خاصة مع ارتفاع الحالات الطارئة كما أشرنا إليه سابقًا.

إن هذا الطرح للأزمة الغذائية ليس وليد اليوم وإنّما تمتد جذوره إلى نهاية القرن الثامن عشر، حيث أشار كبير المتشائمين "مالتوس" أن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية والموارد تتزايد بمتتالية حسابية وأن الكابوس الوشيك الوقوع سيحدث آجلا أو عاجلا...

لكن الغريب في الأمر، أنه بالرغم من تبني دول الغرب سياسة الحد من الإنجاب واعتقادها الجازم بأن سبب الأزمات الغذائية وكوارث البيئة والمجاعة هو زيادة السكان غير المحسوبة العواقب، إلاّ أنها لا تألوا جهدا في تقليص العجز لديها من المهاجرين من أبناء الجنوب والعمل على اجتذاب المزيد منهم خاصة (المهرة، الفنيين،...) حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد السكان يتناقص في ألمانيا بـ 400 ألف سنويا، وفرنسا بـ (100) ألف سنويا، ويتوقع أنه في غضون 30 عام القادمة (2040)، سيكون عدد سكان أوروبا يمثل (4%) من سكان العالم بعد كان 9,12% 1950[1]

ثانيًا: أطروحات الدول المتخلفة

وفقا للدول النامية فإن سبب الأزمات الغذائية ليس فقط النمو الديمغرافي الذي يبتلع النمو الاقتصادي، وإنّما السبب هو غياب الحوار بين الشمال والجنوب من أجل إيجاد صيغ عملية من شأنها أن تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس جديدة تراعي تحقيق العدالة والتوازن بين طرفي المعادلة الشمال والجنوب، إذ لا تزال الدول المتطورة تسيطر على الأسواق العالمية، وهي تبيع السلع الصناعية والغذائية عبر مسلك احتكاري.

هذا وقد قام مجموعة من الاقتصاديين بدراسات وأبحاث تصب في صالح الدول النامية، وهي تدعم أطروحاتها في تحليل وتفسير أسباب الأزمات الغذائية وكانت لها عدة اتجاهات[2] أجمعت كلها على أن الأراضي الزراعية الحالية لو أحسن استغلالها لأطعمت 10 أضعاف العدد الحالي للسكان، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، حيث اعتبر البعض أن الأرض يمكنها أن تطعم 132000 مليار نسمة، بناء على فرضية أن الإنسان لم يكتشف ويستثمر من طاقة الكون سوى 1% فقط، رغم ثورة التكنولوجيات والمعلومات.

---

[1]- عبد الرزاق رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 31.

[2]- أنظر: عبد الرزاق رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص 33-35.

كما لا ننسى المطامع الاستعمارية الغربية وتكريس التبعية من خلال تدمير اقتصاديات وموارد الشعوب الفقيرة، وتعمد القضاء على نظم غذائها التقليدية وأصنافها المحلية القائمة على الموارد المحلية، ونشر نظم غذائية جديدة وأصنافا بديلة تعتمد كلية على موارده ونظمه مثل ما حدث في الصومال، لما حولت أراضيه من زراعة الذرة التي هي عمادة الغذاء الصومالي إلى زراعة البطاطا، ومصر من زراعة القمح لزراعة القطن، لتوفير حاجيات صناعة النسيج في بريطانيا...

المطلب الثاني: الأزمة الغذائية العالمية 2006 /2008

الفرع الأول:الاقتصاد العالمي قبل الأزمة

بداية نشير أن الأزمات الغذائية ليست جديدة أو عارضة، ولكنها أزمات قديمة مزمنة، وقد وقعت أول أزمة للغذاء في العصر الحديث في مطلع السبعينات من القرن الماضي، وبدأت هذه الأزمة تحديدا سنة 1972 وبلغت ذروتها سنة 1974، حيث انخفض مخزون الحبوب إلى ما يكفي شهرا واحدا، بسبب تغيرات في المناخ التي أثرت بشكل واضح في مناطق مهمة لإنتاج الحبوب، مثل أمريكا الشمالية والإتحاد السوفياتي والصين والهند، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة 30% تقريبا، وترتب عليه ارتفاع أسعار الحبوب ليشمل الارتفاع كل السلع الغذائية، وقد ارتبطت هذه الأزمة مثل الأزمة الأخيرة بارتفاع أسعار النفط(أزمة طاقة)، فكانت النتائج أن اضطربت الأسواق الدولية وانخفضت واردات الغذاء إلى الدول النامية وتراجعت معونات الغذاء، ولمواجهة الأزمة تم بذل العديد من الجهود الدولية لمواجهة الأزمة خاصة التوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي للغذاء في الفترة مابين 5-16 نوفمبر 1973 الذي ناقش أزمة نقص الحبوب، ثم تطرق إلى مشكلات إنتاج الغذاء في الدول النامية خاصة[1].

هكذا وبعد أقل من 40 سنة من الأزمة ومن انعقاد مؤتمر الغذاء لاتزال أزمة الغذاء ماثلة، بل تفاقمت هذه المشكلة وانفجرت في مطلع القرن 21 أزمة غذائية، بدأت سنة 2006 بارتفاع أسعار الغذاء، ثم بلغت ذروتها وانفجرت سنة 2008، كما نشير أن هذه الأزمة ارتبطت هي الأخرى بأزمة الطاقة المعاصرة لها*

أما الاقتصاد العالمي فعرف تحسنًا في أدائه خلال سنة 2006، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي العالمي 5,4% سنة 2006 مقابل 4,9% سنة 2005، كما ارتفع معدل النمو الدول المتقدمة من 2,5% سنة 2005 إلى 3,1% سنة 2006، وارتفع معدل النمو في الدول الآسيوية حديثة التصنيع من 4,7% سنة

[1]-للتفصيل أكثر: فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص3.

*- أدت الحرب ضد العراق سنة 2003 إلى ارتفاع أسعار البترول من 28 دولار إلى 130دولار تقريبا سنة 2008.

2005 إلى 5,3% سنة 2006، وارتفع معدل النمو في الاقتصادات الناشئة من 7,4% في 2005 إلى 7,9% في 2006، كما ارتفع معدل النمو في دول الشرق الأوسط من 5,4% في 2005 إلى 5,7 في 2006.

الشكل رقم (3-7): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية 2001-2006

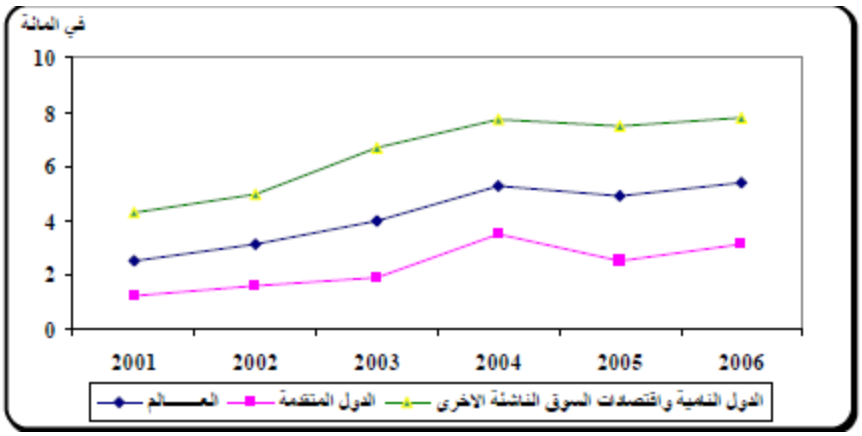

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص2

وعلى عكس الأرقام المطمئنة عن نمو الاقتصاد العالمي، قدم البنك العالمي أرقاما مخيفة عن الأوضاع في العالم، ذلك أن 2 مليار فرد معنيون بالفقر في المستقبل المنظور، وأن 100 مليون منهم مهددون بالمجاعة بعد الارتفاع الجنوني في أسعار خمس موراد رئيسية هي القمح، الأرز، الذرة، الألبان، والزيوت، حيث بلغت الزيادة في الأسعار سنة 2007 بـ 40% حسب تقرير (FAO)، فانتقل سعر الطن من القمح من (400) دولار سنة 2005 إلى 700 دولار سنة 2007، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة (130%)، الذرة 31%، الصويا 87%، الأرز 74%، كما ارتفعت أسعار اللحوم والدجاج، البيض ومشتقات الحليب، انعكس ذلك في ارتفاع مؤشر الأغذية الحقيقي ارتفاعا حادا عام 2006 و2007 والذي بحلول عام 2008 كان قد ارتفع بـ 64% عمّا كان عليه 2002[1] .

[1]- منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة 2008، ص 102.

الشكل رقم (3–8) الأسعار العالمية للسلع الأساسية خلال (2000–2008).

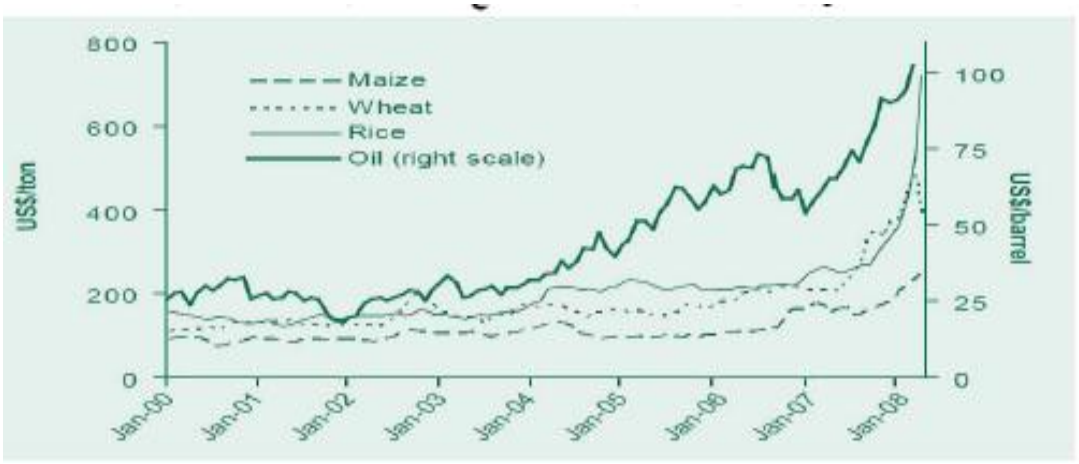

source :I F P R I, <u>High Food Prices: The What, Who, and How of Proposed Policy Actions</u>, USA, May 2008, P03.

ولقد اتسمت الأزمة الغذائية بالحدة والعمق، حيث وصفها برنامج الغذاء العالمي بالتسونامي الصامت، وأصبح العالم على أعتاب ثورة الجياع، حيث كانت نذر الأزمة قد أخذت شكل احتجاجات صغيرة وأعمال شغب وعنف دموية، وقد تمخض عن الأزمة آثار اقتصادية وسياسية،حيث أدت إلى مقتل 40 شخص في الكامرون، وستة أشخاص في هايتي وأطاحت برئيس وزرائها، وتظاهرات في الجزائر والمغرب وتونس واليمن وموريتانيا والموزمبيق والسنغال، وأوزبكستان وبوليفيا والمكسيك وأندونيسيا، ومصر، العراق...، وكانت الشرارة التي أثارت سكان الوطن العربي وعجلت بالثورات العربية (الربيع العربي).

الفرع الثاني: أسباب الأزمة (مقاربة الأسباب)

تعود أسباب تفاقم أزمة الغذاء العالمية إلى عدة عوامل منها ما هو بنيوي يرتبط بضعف عمليات التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول النامية، بالإضافة إلى الأسباب والعوامل التاريخية، والعديد من الظروف الموضوعية الأخرى التي ارتبطت بالعولمة الاقتصادية، وما رافقها من تطورات وعدم توازن التجارة الخارجية الزراعية، حيث وجدت الدول النامية نفسها في موقف ضعيف في مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء إذ تعاني هذه الدول من ضعف قدرة الإنتاج الغذائي المحلي، ونقص الأموال لاستيراد الأغذية في آن واحد، أضف إلى ذلك زيادة الاستغلال والطلب على المواد الغذائية في بلدان مثل الصين والهند والبرازيل، وكذا الزيادات السكانية الانفجارية والتي لا تتماشى مع مستوى النمو وإنتاج الحاجات الغذائية في بلدان كثيرة، في ظل توزيع غير عادل للغذاء على المستوى المحلي.

أما العوامل الظرفية مثل موجات الجفاف والأوبئة والتغيرات المناخية فتعتبر العوامل الكافية وراء الحالة التي شهدتها أسواق الأغذية العالمية والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1. نقص الإنتاج بسبب الأحوال الجوية، الذي يعتبر أحد العوامل الهامة في ارتفاع الأسعار لأنه تسبب في انخفاض إنتاج الحبوب في البلدان المصدرة الرئيسية فقد انخفض الإنتاج السنوي من الحبوب بنسبة 4% و7% خلال عامي 2005 و2006 على التوالي، ومع ذلك فقد حدثت زيادة ملموسة في إنتاج الحبوب سنة 2007، لاسيما إنتاج الذرة في الو.م.أ استجابة لارتفاع الأسعار؛

2. الانخفاض التدريجي في مخزونات الحبوب منذ تسعينات القرن العشرين مثلت عاملا آخر كان له تأثيره الملموس على الأسواق، فمنذ الارتفاع السابق للأسعار سنة 1995 ومستوى المخزونات العالمية ينخفض سنويًا بنسبة 3,4% في المتوسط، وبالنظر إلى أن النمو في الطلب قد تجاوز الحدود القصوى، وقد ساعدت صدمات الإنتاج عند المستويات المنخفضة الأخيرة في المخزونات بدء مرحلة جديدة من الارتفاع الشديد في الأسعار؛

3. زيادة تكاليف بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي التي أدت بدورها إلى زيادة تكاليف إنتاج السلع الغذائية (الزراعية)، فقد زادت أسعار بعض الأسمدة بالدولار الأمريكي (مثل سوبر فوسفات الثلاثي ونترات البوتاسيوم) بأكثر من 160% في الشهرين الأولين من عام 2008 مقارنة بنفس الفترة من عام 2007؛

4. مضاعفة أسعار الشحن خلال سنة واحد اعتبارًا من فبراير 2006 أثرت أيضا في تكاليف شحن الأغذية إلى البلدان المستوردة؛

5. أزمة المياه العالمية: تواجه واحدة من كل خمسة بلدان نامية نقصًا في المياه منذ عام 2003، بسبب الشح والإجهاد في مصادر المياه، وفي إفريقيا من المتوقع أن يعاني ما بين 75 مليون إلى 250 مليون شخص من زيادة مشكلة الإجهاد المائي، وقد يتم استخدام شبكات ري كثيرة عتيقة في مناطق ذوبان الأنهار الجليدية، وفي المدى الأطول من المتوقع أي يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تخفيض تدفقات المياه الموسمية المستخدمة في الزراعة، خاصة إذا علمنا أن الزراعة حتى الآن تعتبر اكبر مستهلك للمياه.

غير أن الغريب في الأمر أن أزمة المياه مازال تميل إلى تجاهل الدور الهام للزراعة، وهي أكبر مستهلك لهذا المورد الحاسم، وبحلول عام 2030 سيحتم زيادة إنتاج العالم من الغذاء بنسبة تقترب من 60% من أجل تلبية احتياجات الغذاء لملياري شخص إضافي، لذا فإن استعمال المياه في الزراعة يعتبر عنصرا رئيسيا لزيادة إنتاج الغذاء، خاصة في العديد من الدول النامية، والمتوقع بحلول 2030 أن يكون ضخ المياه لأغراض

[1]- أسامة بدير، سامي محمود: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر (الواقع، التحديات، والآفاق المستقبلية)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة الأرض والفلاح، عدد 48، القاهرة، مارس 2009، ص 7-8.

الري الزراعي أكبر مما هي عليه الآن بحولي 4%، وهذا يمثل معدل نمو سنوي يبلغ 0,6% وهو معدل أقل من[1] معدل 1,9% الذي كان سائدا على مدى الأربعين سنة الماضية، ومن المحتمل أن تقوم البلدان النامية بتوسيع المساحات المروية فيها من 202 مليون هكتار إلى 242 مليون هكتار عام 2030.

وانطلاقا من ذلك يجب على المؤسسات المسؤولة عن خدمات المياه تحديد أهم أولوياتها والمتمثلة فيما يلي في:

- ✓ توفير إمدادات مياه أكثر ثقة ومرونة بحيث تستجيب لطلبات المزارعين؛
- ✓ تطوير تقنيات الري من خلال تطوير تقنيات الري بالتنقيط الذي يعتبر أكثر كفاءة من الري بطريقة الغمر واستخدام الرشاشات؛
- ✓ زيادة الاستثمارات الحالية في تطوير بحوث المياه؛
- ✓ تطوير محاصيل أكثر إنتاجًا، وتحسين الممارسات والعمليات الزراعية ودعم بناء قدرات المزارعين ومستخدمي المياه.

6. ارتفاع أسعار النفط والوقود الحيوي: لقد تمخض عن أسعار الطاقة المرتفعة ارتفاع تكلفة عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية وتوزيعه، نتيجة زيادة تكلفة بعض المدخلات من قبيل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات واستخدام آلات الزراعية والري وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنيع، وبينما تناهز حصة الطاقة في تكلفة إنتاج المحاصيل04% في معظم البلدان المتقدمة، فإنها على سبيل المثال تتراوح بين 08%و 20% في بعض البلدان النامية الأكبر حجما مثل البرازيل والصين والهند[2]، ومن هنا نستنتج أن هناك علاقة قوية بين مستويات أسعار المواد الغذائية ومستويات أسعار النفط، وما يدل على ذلك هو أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى الاستخدام المتزايد للسلع الزراعية الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي السائل كرد فعل على الارتفاع الكبير في أسعار النفط وبالتالي يكون هناك طلب متزايد على السلع الغذائية فترتفع أسعارها كما أشرنا سابقا.

وقد بدأت بعض الدول في زراعة أنواع معينة من النباتات لاستخدامها خصيصا في مجال الوقود الحيوي، ولعل الأسباب الداعية لذلك ما يلي:

- ✓ رغبة الدول الصناعية الكبرى في إيجاد مصادر بديلة للطاقة خاصة بعد ارتفاع أسعار الطاقة بـ 400% عام 2003؛

---

[1]– عبد الرزاق رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص36

[2]– الأمم المتحدة ، معالجة الأزمة الغذائية العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2008 ، ص8.

- ✓قرب نفاذ احتياطات النفط وعدم كفاية المخزون منها للإيفاء بالاحتياجات العالمية من الطاقة بعد قرابة نصف قرن من الآن، ما يهدد أمن الطاقة العالمي؛
- ✓تعاظم الحديث عن تلوث البيئة وعن المخاطر العالمية للتغير المناخي وذوبان الجليد، واتهام النفط والمحروقات وراء كل تلك المشاكل.

وقد عجل ذلك ببزوغ الوقود الحيوي كأحد مصادر الطاقة البديلة والواعدة بيئيا واقتصاديا، حيث تزايد إنتاجه واستعماله، الأمر الذي انعكس سلبا على الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي للبلدان النامية، ذلك أن التركيز على الوقود الحيوي أدى إلى ضعف عمال الزراعات الغذائية الأخرى وتقلصها.

7– التقلبات المناخية نتيجة الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى الجفاف والتصحر في مناطق وحدوث فياضانات وأعاصير في مناطق أخرى، وظهور أمراض جديدة بسبب تلوث البيئة، تؤدي كنتيجة حتمية إلى القضاء على المحاصيل الزراعية قبل نضجها، زد على ذلك انتشار المباني الفوضوية في الدول النامية لاسيما في الأرض الخصبة[1].

كما لا يمكن إهمال تأثير الاحتكارات الدولية والمضاربات في بورصات السلع الزراعية العالمية، فمما زاد من الضغط على الأسعار انتشار المضاربات على أسعار الحبوب، عبر عقود تراهن على صعود الأسعار مستقبلا.

ويمكن تلخيص العوامل السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3–6):ترتيب العوامل المحددة لأسعار السلع الغذائية حسب درجة تأثيرها

العوامل ذات التأثير الكبير	العوامل متوسطة التأثير	العوامل ضعيفة التأثير
– المضاربة في أسواق احتكارية؛ -نمو طلب البلدان الناشئة؛ -ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع أسعار الطاقة؛	–انخفاض الاستثمارات في القطاع الزراعي؛ -الكوارث الطبيعية؛ -انخفاض المخزون الغذائي العالمي؛ – الوقود الحيوي؛	-انخفاض سعر صرف الدولار -سياسات تقييد الصادرات

source :Tancrède Voituriez, Hausse des prix agricoles et de l'énergie: quelles relations et implications à moyen terme et à long terme?, February 2009, P10

الفرع الثالث: تداعيات الأزمة

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 43.

إن الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة، أدّى إلى ارتفاع عدد الذين يعانون من سوء التغذية بنحو 75 مليون نسمة نهاية عام 2007 وإلى دفع أكثر من 100 مليون فرد إلى براثن الفقر، بسبب تدني الاستثمارات الزراعية في البلدان الأشد فقرا خلال السنوات الثلاثين الماضية، فقد ارتفع مؤشر أسعار السلع الغذائية الرئيسية إلى الضعف خلال عامي 2006-2007 وسجل القمح والأرز والذرة مستويات قياسية، وبلغت أسعار بعض المواد لأعلى مستوياتها منذ 30 سنة الماضية، وقد أشارت بيانات الأرقام القياسية لأسعار الأغذية لدى (FAO) إلى زيادة الأسعار بمقدار 12% خلال الفترة 2006/2005 وبمقدار 24% سنة 2007 وحوالي 50% في 2008.

وقد تصدرت أسعار الزيوت النباتية المستمرة في الارتفاع قائمة الأسعار، حيث زادت بنسبة 97% خلال سنة 2006 إلى سنة 2008 تليها أسعار الحبوب بنسبة 87% ثم منتجات الألبان بنسبة 58%، ثم الأرز بنسبة 46% أما أسعار السكر ومنتجات اللحوم فقد زادت هي الأخرى ولكن بنسبة أقل.

نشير أن حالة ارتفاع الأسعار لاتعتبر بالظاهرة النادرة في سوق الغذاء العالمي، وإن كانت تميل في أغلب الأحيان إلى أن تكون قصيرة الأجل مقارنة بانخفاض الأسعار، حيث تميل هذه الأخيرة إلى البقاء لفترات أطول، لكن ما ميز الأزمة هو حدوث الارتفاع في الأسعار العالمية لجميع السلع الغذائية الرئيسية والأعلاف واستمرار ارتفاعها لمدة طويلة.

لقد تباين أثر صدمة الأسعار 2006-2008 على عدد ناقصي التغذية تباينا ملحوظا بين مختلف الأقاليم وفرادى البلدان، وكانت مختلف أوضاع التجارة الصافية (مثل الاستيراد والتصدير) ومختلف استجابات السياسات لصدمات الأسعار والدخل هي السبيل لتحقيق جملة النتائج.

وتأثرت في العادة البلدان الفقيرة والمستوردة للغذاء أكثر من غيرها بتأرجح الأسعار في الأسواق الدولية، فهذه البلدان لا تمتلك سوى القليل من الاحتياطات وليس لديها من موارد الميزانية ما يكفي لشراء الأغذية بأسعار مرتفعة، ولم يكن أمامها سوى تحمل تبعات الأزمة، وارتفعت أسعار الأغذية الأساسية المحلية ارتفاعا كبيرا في تلك البلدان التي يقع معظمها في إفريقيا[1].

كما تظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-9):نقص التغذية في العالم: اتجاهان مختلفان اختلافا كبيرا

[1] – منظمة الزراعة والأغذية، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي، مرجع سابق، ص8.

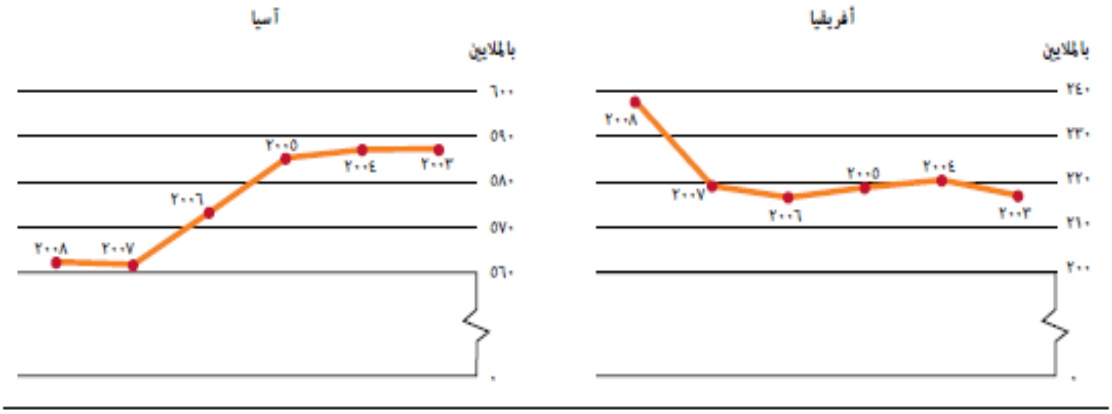

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي، روما، إيطاليا، 2011، ص 8.

الفرع الرابع: الجهود والحلول المقترحة والاستجابات القطرية

منذ اندلا ع أزمة الغذاء في العا لم والجهود تتواصل لاحتوائها والحد من مخاطرها، حيث عقدت العديد من المؤتمرات على كافة المستويات منها:

- دعت منظمة الأغذية والزراعة في يوليو 2007 إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي، وفي ديسمبر من نفس العام أطلقت مبادرتها للتصدي لارتفاع أسعار المواد الغذائية بهدف مساعدة البلدان الأكثر فقرًا على زيادة إنتاجها من الغذاء؛
- عقدت في العاصمة الإيطالية روما خلال 2008 قمة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لمناقشة أزمة الغذاء العالمية بمشاركة (193) دولة عضو في الأمم المتحدة، استمرت القمة ثلاث أيام وبحث المشاركون فيها موضوعات منها المعونة والتجارة والتكنولوجيا اللازمة لتحسين المحاصيل الزراعية، ونص الإعلان النهائي الصادر عن المؤتمر والذي "أكد مجددا على دور الزراعة والأمن الغذائي كأولويتين في عا لم التنمية وعنصرين رئيسيين مطروحين على جدول الأعمال السياسي الدولي"؛
- شكلت الأمم المتحدة خلية أزمة سنة 2008 تضم رؤساء وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وذلك لإعداد خطة للتحرك الشامل لزيادة إنتاج الغذاء بنسبة 50% بحلول 2030 لمكافحة الفقر، وتحقيق إجماع حول الوقود الحيوي الذي تتم صناعته غالبا من محاصيل زراعية وشكلت واحدا من عوامل ارتفاع أسعار الغذاء؛
- في إفريقيا اتفق وزراء مالية ثمانية دول إفريقية على إنفاق 500 مليون دولار في محاولة لخفض أسعار الأغذية، على أن يخصص نصفها لتكوين (صندوق الطوارئ) لتقليص الأسعار، ويستثمر نصفها الآخر في (بنك التنمية) في غرب إفريقيا في السنوات الثلاث المقبلة بعد 2008 لدعم المشاريع الزراعية المحلية[1]؛

[1] – رزيق المخادمي ،مرجع سابق، ص 44.

- وفي أمريكا اللاتينية تعهد زعماء أربع دول هي: فنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا وكوبا، بتأسيس صندوق بقيمة 100 مليون دولار لإنتاج مزيد من المواد الغذائية، وأعلنوا العمل على دعم أسعار السلع الأساسية مثل الأرز والبقول والقمح[1]؛
- كما رصدت أفغانستان التي تعد إحدى أفقر بلدان العالم (50) مليون دولار لشراء مواد غذائية من الدول المجاورة، نتيجة تضررها بشدة من ارتفاع أسعار الغذاء، حيث شهدت حركات احتجاجية كما سبقت الإشارة إليه؛
- خصص البنك الدولي مجموع قروض موجهة للزراعة في العام المقبل إلى 6 بلايين دولار، وبالتالي مضاعفة المبالغ المخصصة لإفريقيا وأمريكا الجنوبية، إضافة إلى تقديم أكثر من بليون دولار لمشروعات جديدة في جنوب آسيا، ومضاعفة القروض الموجهة للحماية الاجتماعية والتغذية لتصل إلى 800 بليون دولار.

لقد كانت الدول النامية –كما أشرنا سابقا– الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار الأغذية التي بلغت في يونيو/ حزيران 2008 أعلى مستوياتها في الأسواق الدولية خلال 30 سنة الماضية، مما دفع خلال الفترة 2008/2007 حوالي 115 مليون فرد إلى الجوع المزمن.

ولمواجهة تزايد أسعار الأغذية بسرعة، لجأت بلدان كثيرة باعتبار أن ارتفاع أسعار الأغذية يمثل سلسلة من التحديات المترابطة على صعيد السياسات، والأكثر وضوحا هو الطارئ القصير الأجل المتمثل في ضرورة ضمان توافر إمدادات غذائية للمستهلكين الفقراء بأسعار معقولة، وذلك تجنبا لزيادة حالات سوء التغذية.

لقد تباينت الاستجابات القطرية على صعيد السياسات لارتفاع أسعار الأغذية، ومن الممكن تجميع الاستجابات على صعيد السياسات في ثلاث فئات عريضة، وهي استهداف الاستهلاك والتجارة والإنتاج، كما يلي[2]:

1. حماية استهلاك الأغذية: تدخلت بلدان كثيرة لاسيما الأقل نموا لحماية حصول المستهلكين الفقراء على الغذاء، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من التدابير الطارئة والمتعلقة بـ "شبكة الأمان"، وتضمنت هذه التدابير توزيع المواد الغذائية الأساسية (البذور الغذائية، الخبز واللبن)، وتقديم نقود لشراء الغذاء (الغذاء مقابل العمل) للفئات الأشد تعرضا للخطر وهي الأشد فقرا في المناطق الحضرية والريفية، أو أطفال المدارس أو المرضى في المستشفيات، واستخدمت على نطاق واسع إعانات أسعار المستهلكين لاسيما فيما يتعلق

[1]– نفس المرجع السابق، ص 45.

[2]– منظمة الزراعة والأغذية(FAO)، حالة أسواق السلع الزراعية، 2009، ص 40–41.

بالمواد الغذائية الرئيسية، وفي الوقت نفسه خفضت الحكومات من ضرائب الاستهلاك كما استخدمت أيضا ضوابط الأسعار من خلال مبيعات المخزونات العامة بأسعار محددة سلفا أو تحديد أسعار البيع بالتجزئة.

2. تشجيع الواردات الغذائية وتثبيط الصادرات: لقد أدخلت بلدان كثيرة تدابير على صعيد سياساتها التجارية لتقليص زيادات الأسعار وضمان توافر إمدادات كافية في الأسواق المحلية، وتضمنت تلك التدابير تخفيضات جمركية لتسيير الواردات وفرض حظرا على الصادرات، وفرض ضرائب لتحويل الإمدادات إلى الأسواق المحلية، وفي دراسة أجرتها منظمة (FAO) على 77 بلد فقد خفض نصف البلدان التي شملها المسح تعريفاتها الجمركية على وارداتها من البذور الغذائية، وفرضت ربع هذه البلدان ضوابط على الصادرات، كانت إما ضرائب أو ضوابط مادية من قبيل فرض الحظر وفرض نظام الحصص.

3. تعزيز الإنتاج الزراعي: اعتمدت الكثير من الدول سياسة خفض الضرائب على المنتجين لتعزيز الإنتاج الزراعي في كل من البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط، واستخدمت إعانات الإنتاج خاصة إنتاج البذور الغذائية، وكانت إعانات المدخلات من قبيل الأسمدة والبذور شائعة أيضا، إذ تمثل زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعيين أساس تحقيق إمدادات كافية وأسعار غذائية مستقرة في الأجلين القصير والطويل.

المطلب الثالث: تحليل الأسواق الدولية للسلع الغذائية ما بعد الأزمة الغذائية

الفرع الأول: تطور مؤشر أسعار الغذاء وتحليل مؤشر أسعار الحبوب

تعتبر السوق الآلية التي من خلالها يلتقي العرض بالطلب، والسوق الدولية للسلع الغذائية تعتبر من أهم الأسواق التي تتحدد أسعارها بتفاعل المتغيرات المتحكمة في العرض مع العوامل الدافعة للطلب، فينتج عنها الأسعار الدولية لهذه المنتجات، وفيما يلي عرض موجز لأداء هذه الأسواق من خلال عرض تطور مؤشر أسعار الغذاء .

في البداية نشير إلى أن ارتفاع الأسعار ظاهرة عالمية تشهدها كل الأسواق وتؤشر في الوقت نفسه للحالة التي يعجز فيها العرض على مواجهة الطلب المتزايد، ويعتبر ارتفاع أسعار السلع الغذائية من أكثر المتغيرات حساسية وخطورة نظرا لارتباطه بحياة البشر.

لقد انخفضت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، بعد تعديلها لمراعاة التضخم انخفاضا كبيرا منذ مطلع ستينات القرن الماضي حتى مطلع العقد الأول من القرن الحالي عندما تدنت إلى أدنى مستوى لها 2002، ثم ازدادت الأسعار ببطء من (2003–2006)، لتعرف اتجاها تصاعديا فجائيا وكبيرا بلغ ذروته سنة 2008، وتفاجأ الكثيرون بهذه الزيادة مما زاد من قلقهم بشأن قدرة الاقتصاد العالمي على تغذية

المليارات من السكان، على الرغم من وجود عدة عوامل وأسباب كانت وراء ارتفاع الأسعار والتي تشمل ما يلي[1]:

- صدمات الأحوال الجوية مثل الجفاف في استراليا (2005-2007) الذي أدى إلى تقليص إنتاج القمح والتجارة؛
- سياسات تعزيز استخدام الوقود الحيوي التي أدت إلى الزيادة طلب على الذرة والزيوت النباتية؛
- تدهور قيمة الدولار الأمريكي؛
- النمو الاقتصادي على الأجل الطويل في العديد من البلدان النامية الكبرى أسفر عن:

✓ فرض ضغوط على أسعار البترول والأسمدة بسبب الموارد الكثيفة التي يتطلبها نموها الاقتصادي؛

✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج (مضخات الري والآلات) وتكاليف النقل نتيجة ارتفاع أسعار البترول والأسمدة؛

✓ زيادة الطلب على اللحوم، وبالتالي ازدياد الطلب على علف الحيوانات في ظل تنوع النظم الغذائية.

- نمو غلات الحبوب (الإنتاج) بوتيرة أبطأ، وبخاصة غلات الأرز والقمح خلال السنوات العشرين الماضية نتيجة لتدني الاستثمار على امتداد العقود الثلاثة السابقة؛
- ازدياد الطلب على أسواق السلع الآجلة نتيجة للمضاربات وتنويع المحافظ؛
- انخفاض مستوى المخزونات الذي نجم في جانب منه عن بعض العوامل المشار إليها أعلاه؛
- سياسات التجارة، مثل حظر التصدير وتكالب الحكومات على الشراء مما شجع المنتجين على تجميد المعروض، وشجع التجار على زيادة المخزونات، ودفع بالمستهلكين إلى التزاحم على الشراء.

و فيما يلي جدول يبين تطور مؤشر أسعار الغذاء للفترة (2014/2000) الصادر عن منظمة الزراعة والأغذية[2].

الجدول رقم (3-7): تطور مؤشر أسعار الغذاء 2000-2014

	مؤشر أسعار الغذاء	اللحوم	الألبان	الحبوب	الزيوت النباتية	السكر
2000	91.1	96.5	95.3	85.8	69.5	116.1
2001	94.6	100.1	105.5	68.8	67.2	122.6

[1]- منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011، مرجع سابق، ص11.

[2]- مؤشر أسعار الغذاء يتكون من متوسط مؤشرات 5 مجموعات سلع مذكورة في الجدول أعلاه، مع معايرة لمتوسط حصة الصادرات لكل مجموعة منه للفترة (2004/2000)، إجمالا يتضمن المؤشر الكلي 73 تسعيرة يراعيها خبراء السلع في منظمة الزراعة والأغذية كمعيار للأسعار الدولية للسلع الغذائية، وكل مؤشر فرعي هو المتوسط النسبي لأسعار السلع المدرجة في المجموعة، وسعر فترة الأساس تكون من متوسطات أسعار السنوات 2004/2002.

97.8	87.4	93.7	80.9	8909	89.6	2002
100.6	100.6	99.2	95.6	95.9	97.7	2003
101.7	111.9	107.1	123.5	114.2	112.7	2004
140.3	102.7	101.3	135.2	123.7	118.0	2005
209.6	112.7	118.9	129.7	120.9	127.2	2006
143.0	172.0	163.4	219.1	130.8	161.4	2007
181.6	227.1	232.1	223.1	160.7	201.4	2008
257.3	152.8	170.2	148.6	141.3	160.3	2009
302.0	197.4	179.2	206.6	158.3	188.0	2010
368.9	254.5	240.9	229.5	183.3	229.0	2011
305.7	223.9	236.1	193.6	182.0	213.3	2012
251.0	193.0	219.2	242.7	184.1	209.8	2013
240.25	197.55	199.4	265.7	183.7	208.1	2014

المصدر:منظمة الأغذية والزراعة(Fao)، توقعات الأغذية، نشرة نصف سنوية تتناول الأسواق العالمية للغذاء، روما، 2014، ص14.

سنة الأساس: متوسط سنوات 2004/2002 وبمنهجيات مختلفة لكل أنواع السلع.

يبين الجدول السابق بوضوح الارتفاع المستمر لأسعار أهم المنتجات الغذائية، فبالنسبة للحبوب فقد انخفض المؤشر من 85.8 سنة 2000 إلى 68.81 سنة 2001 (أحداث 11 سبتمبر)، ليأخذ اتجاها تصاعديا ابتداء من 2001 حتى بلغ ذروته سنة 2008 بقيمة 232.1 وهو بذلك ارتفع بنسبة 237.35% مقارنة بسنة 2001، لتعرف الأسعار تراجعا طفيفا مقارنة بسنة الذروة 2008 لتعود للارتفاع سنة 2010 وتبلغ رقما قياسيا جديدا سنة 2011، إلا أنها تراجعت نسبيا خلال الربع الأول من سنة 2014 وبالتركيز على السوق العالمي للحبوب للفترة 2015/2012 نورد المعلومات التالية:

الجدول رقم (3-8): السوق العالمي للحبوب 2012-2015(مليون طن)

البيـــــــــــــان	2013/2012	2014/2013	2015/2014 متوقع
الميزان العالمي			

الإنتاج	2307.3	2518.8	2458.2
التجارة	310.2	335.7	330.8
إجمالي الاستخدام	2327.3	2420.6	2465.7
الأغذية	1075.2	1092.0	1108.2
العلف الحيواني	802.1	858.2	882.8
استخدامات أخرى	44909	470.3	474.8
المخزونات الختامية	502.7	573.9	565.8
مؤشرات العرض والطلب			
الاستهلاك الغذائي للفرد:			
العالم (كغ/سنة)	152.1	152.7	153.4
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض كلغ/سنة	149.0	149.9	151.1
نسبة المخزون إلى الاستخدام على المستوى العالمي (%)	20.8	23.3	22.7
نسبة المخزون إلى الاستخدام لدى البلدان المصدرة الرئيسية	16.9	18.4	17.7

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، توقعات الأغذية، مرجع سابق، ص1.

ويأتي القمح على رأس قائمة الحبوب الذي يعتبر من أهم المحاصيل الزراعية إنتاجا في العالم، وقد عرف إنتاج القمح تغيرات عديدة على المستوى العالمي مرتبطة بعدة عوامل منها المساحة المزروعة، اختلاف التطور التكنولوجي والعلمي الظروف المناخية ...الخ، وهذا يدل أن المساحة لا تعكس إنتاج الدول، ولا تعني بالضرورة أن أكبر الدول مساحة هي أكثرها إنتاجا وإلا لما كان إنتاج الصين 16.85%* من الإنتاج العالمي و هي أقل مساحة للإنتاج من الهند التي تنتج 11.83% من الإنتاج العالمي، ولقد شهد نمو الإنتاج العالمي للقمح نموا مطردا حيث ارتفع من 435.867 مليون طن سنة 1981/1980 إلى 715.1 مليون طن سنة 1014/2013 بمعدل نمو سنوي 1.6% من متوسط الإنتاج العالمي للقمح، كما ترجع نسبة 71% من الزيادة في الإنتاج العالمي إلى تحسن الإنتاجية العالمية للقمح، حيث زادت الإنتاجية من 1.84 طن/ هكتار عام 1981/1980 إلى 3.14 طن/هكتار عام 2012/2011.

*- كل الأرقام المتعلقة بإنتاج القمح وتطور أسعاره تم اعتمادها من المنظمة الزراعة والأغذية الفاو Faowww..Org ، وإحصائيات البنك الدولي

على الرغم من الاتجاه التصاعدي للإنتاج العالمي للقمح إلا أن عرف انخفاضات كان أشدها سنة 2003، وتعود أسبابها بالأساس إلى سوء الأحوال الجوية، كما عرف الإنتاج انخفاضا آخر سنة 2006/2005 و2007/2006 من 618.806 مليون طن إلى 596.112 مليون طن، وتعود أسبابه هذه المرة إلى الانخفاض الحاد للإنتاج في استراليا بحوالي 14.35 مليون طن أي نسبة الانخفاض 57%، وانخفاض إنتاج الاتحاد الأوربي بـ20% والولايات المتحدة الأمريكية بـ14% وكان هذا نتيجة عدة عوامل أهمها موجات الجفاف والفيضانات والأمراض والآفات، وما خلفته من تأثيرات على مواسم محصول القمح لعام 2006، وكذا انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بشكل حاد مقابل العملات الرئيسية حيث أسفر عن هذا الانخفاض التأثير الفعلي للزيادة في الأسعار العالمية التي تناولناها سابقا.

أما الانخفاض الثالث فكان في عام 2010/2009 إلى العام 2011/2010 من 686.461 مليون طن إلى 652.134 مليون طن سنة 2011، وتعود أسباب الانخفاض إلى انخفاض إنتاج روسيا من القمح بمعدل 32.8% من إنتاجها السابق (أي 20 مليون طن)، وكذا أوكرانيا بنحو 20% والولايات المتحدة الأمريكية 6.2%، وهذا ما أدى إلى بروز الأزمة سنة 2011 بعدما تراجعت الأسعار تدريجيا سنة 2009، وعلى الرغم من تحسن الإنتاج سنة 2011 إلا أنه عاد للانخفاض سنة 2012، وهذا راجع إلى تراجع إنتاج روسيا بـ 32.63% واستراليا بـ 22.07% وتركيا و أوكرانيا بـ 15% وانخفاضات أخرى بنسب أقل في دول أخرى.

أما سنة 2013 فتعتبر سنة استثنائية بامتياز إذ حقق الإنتاج رقما قياسيا قدر بـ 715.1 مليون طن، إلا أنه انخفض سنة 2014 بـ 1.9%، ورغم ذلك يضل ثاني أكبر رقم على الإطلاق وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى تراجع أحجام الحصاد في كل من استراليا والمغرب وسوريا وروسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما أهم الدول المنتجة للقمح والتي تعتمد على زراعته من أجل التصدير بالترتيب هي :الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، باكستان، الصين، روسيا، تركيا، الهند، كندا، أوكرانيا، استراليا. وقد حافظ المنتجون الرئيسيون على ترتيبهم العالمي رغم كل ظروف المنافسة، حيث لا يزالون هم المنتجون الرئيسيون للقمح في العالم بنسبة 84% تقريبا خلال الفترة (2011/2002)[1].

وفيما يلي لمحة عن تطور السوق العالمية للقمح:

[1]- عباس فرحات، علية برهوم، تأثير تغيرات الأسعار العالمية للقمح على الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية قياسية للفترة (2011/1980)، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول " القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية "يومي 28و29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، ص15.

الجدول رقم (3–9): السوق العالمية للقمح 2012–2015 (مليون طن)

البيـــــــــــــان	2013/2012	2014/2013	متوقع 2015/014
الميزان العالمي			
الإنتاج	659.7	715.1	701.7
التجارة	140.8	150.5	14905
إجمالي الاستخدام	685.8	687.9	699.2
الأغذية	474.4	480.1	485.4
العلف الحيواني	132.1	128.1	133.4
استخدامات أخرى	79.0	79.1	80.5
المخزونات الختامية	156.9	177.5	179.5
مؤشرات العرض والطلب			
الاستهلاك الغذائي للفرد:			
العالم (كغ/ سنة)	67.1	67.2	67.2
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض(كغ/سنة)	46.1	46.1	46.1
نسبة المخزون إلى الاستخدام على المستوى العالمي (%)	22.8	25.4	25.2
نسبة المخزون إلى الاستخدام لدى البلدان المصدرة الرئيسية(%)	14.1	15.3	14.2

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، توقعات الأغذية، مرجع سابق، ص 02

الفرع الثاني:تحليل مؤشر أسعار الزيوت واللحوم

نلاحظ من خلال الجدول (3–7) ، أن مؤشر أسعار الزيوت النباتية سجل ارتفاعا مطردا بلغ رقمه القياسي سنة 2008 (الموجة الأولى من الأزمة)، في حين حقق رقما قياسيا جديدا سنة2011، حيث بلغ مؤشر الأسعار 254.5 نقطة، وجاء هذا الارتفاع في المؤشر مدفوعا بانخفاض مستوى النمو في إنتاج زيت النخيل، واقترن ذلك بتوقع تأزم ميزان العرض والطلب على الزيوت النباتية الإجمالية في 2012/2011، وتعود أسباب ارتفاع أسعار الزيوت بشكل خاص إلى توقع انخفاض إنتاج زيت الصويا، مما أدى إلى دفع كميات زيت الصويا العالمية المتوقع أن تتاح للتصدير إلى أدنى مستوى لها منذ سنوات.

أما سنة 2012 فقد تراجعت أسعار الدهون والزيوت وهي فئة تضم (فول الصويا وزيت النخيل) حيث بلغ مؤشر أسعارها 223.9، أما في سنوات (2014/2013) فقد عرف مؤشر الأسعار انخفاضا ملحوظا 193.0 بسبب ارتفاع إنتاج البذور الزيتية العالمي لمستويات قياسية، مما سمح بنمو معدلات إنتاج الطحين والزيت لمستويات فوق المتوسطة، أما الاستثناء الأبرز فهو زيت النخيل الذي شهد تراجعا ملحوظا في معدلات نمو الإنتاج، أما بالنسبة للتوافر المحلي والاستهلاك العالمي والعرض والطلب والمخزون العالميين فيمكن إيجازهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–10): السوق العالمية للبذور الزيتية ومشتقاتها خلال الفترة 2012–2015 (مليون طن)

البيـــــــــــــان	2013/2012	2014/2013	متوقع2015/2014
إجمالي البذور الزيتية			
الإنتاج	455.9	481.9	509.4
الزيوت والدهون			
الإنتاج	184.6	189.4	201.1
العرض	216	221.6	232.6
الاستخدام	184.1	189.4	198.0
التجارة	98.2	102.3	105.4
نسبة المخزون إلى الاستخدام على المستوى العالمي %	%17.5	%16.7	%17.3
نسبة المخزون إلى الاستخدام لدى البلدان المصدرة الرئيسية %	%10.3	%9.0	%9.6
المساحيق والكسب			
الإنتاج	111.3	119.6	126
العرض	132.4	137.2	145
الاستخدام	116.4	117.8	121.9
التجارة	72.9	73.3	79.8
نسبة المخزون إلى الاستخدام على المستوى العالمي%	%15.2	%15.4	%18
نسبة المخزون إلى الاستخدام لدى البلدان المصدرة الرئيسية%	%5.9	%7.9	%9.6

	2012	2013	2014
البذور الزيتية	224	207	204
المساحيق والكسب	241	255	268
الزيوت والدهون	224	193	198

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، توقعات الأغذية، مرجع سابق، ص5

أما بالنسبة لمتوسط أسعار اللحوم سجل هو الآخر ارتفاعا ملحوظا بلغ ذروته سنة 2011، ليبقى تقريبا ثابتا خلال سنوات 2014/2013/2012 مع بعض التغيرات الطفيفة نسبيا، ورغم ذلك فإن أسعار اللحوم تبقى مرتفعة لمستويات قياسية تاريخية في الثلاث سنوات الأخيرة مقارنة مع مستوياتها في بداية العقد الأول، أما بالنسبة للإنتاج العالمي فيتوقع أن يعرف نموا متواضعا في 2014 ليبلغ 311.8 مليون طن، بزيادة تبلغ 3.3 مليون طن أو 1.1% مقارنة بعام 2013، ومن المتوقع أن يكون هذا النمو متركزا في البلدان النامية والتي هي أيضا المركز الرئيسي لزيادة الطلب. وفي ما يلي جدول يبين وضعية السوق العالمي للحوم.

الجدول رقم (3-11): السوق العالمية للحوم 2012-2015 (مليون طن)

البيان	2013/2012	2014/2013	متوقع 2014 /2015
الميزان العالمي			
الإنتاج	304.2	308.5	311.8
لحوم الأبقار	67.0	67.7	68.0
لحوم الدواجن	105.4	107.0	108.5
لحوم الخنزير	112.4	114.3	115.5
لحوم الأغنام	13.7	13.9	14.0

التجارة:	29.7	30.9	31.3
لحوم الأبقار	8.0	9.1	9.4
لحوم الدواجن	13.0	13.2	13.5
لحوم الخنزير	7.5	7.4	7.2
لحوم الأغنام	0.8	1.0	1.0
مؤشرات العرض والطلب			
الاستهلاك الغذائي للفرد			
العالم (كغم/سنة)	42.9	42.9	42.9
البلدان المتقدمة (كغ/سنة)	76.2	75.9	76.1
البلدان النامية (كغ/سنة)	33.5	33.7	33.7

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، توقعات الأغذية ، مرجع سابق، ص07

الفرع الثالث: تحليل مؤشر أسعار الألبان والسكر

عرف مؤشر أسعار الألبان هو الآخر ارتفاعا مطردا بلغ سنة 2008 (223.1 نقطة) لينخفض سنة 2009 مسجلا (148.6نقطة)، لكن عاد للارتفاع من جديد ليصل سنة 2011 (229.5 نقطة)، إلا أنه عرف هبوطا سنة 2012 ليسجل (193.6 نقطة)، ونجم هذا الهبوط أساسا عن انخفاض عروض أسعار مسحوق الحليب المنزوع الدسم والكازين التي انخفضت بنحو (2%)، بالإضافة إلى توافر المعروض من الإمدادات من البلدان المصدرة الرئيسية، إلا أن أسعار الزبد ومسحوق الحليب كامل الدسم ظلت ثابتة نسبيا، أما سنة 2014 (شهر أفريل) عرفت الأسعار انخفاضا حادا في أعقاب مؤشرات بضعف السوق في مارس ومن ثم عادت الأسعار إلى مستوى مقارب لما كانت عليه في مطلع 2013، ومن الأسباب الرئيسية للوضع هو البداية القوية لموسم إنتاج الألبان في نصف الكرة الشمالي، وامتداد الموسم بشكل غير معتاد في نيوزيلندا مما أدى إلى زيادة مفاجئة في المنتجات المتاحة للتصدير، أما الإنتاج والتجارة العالمية ومؤشرات العرض والطلب فنوجزها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–12): السوق العالمية للألبان 2012–2015 (مليون طن)

البيان	2013/2012	2014/2013	متوقع 2015/014

الميزان العالمي			
الإنتاج الإجمالي للألبان	**762.3**	**767.2**	**783.2**
إجمالي التجارة	**65.4**	**67.9**	**69.1**
مؤشرات العرض والطلب			
الاستهلاك الغذائي للفرد			
العالم (كغم/سنة)	**107.7**	**107.2**	**106.2**
البلدان المتقدمة (كغم/سنة)	**222.7**	**220.3**	**223.1**
البلدان النامية (كغم/سنة)	**75.3**	**75.4**	**76.3**
نصيب التجارة من الإنتاج%	**8.6**	**8.8**	**8.8**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، توقعات الأغذية، مرجع سابق، ص8

مؤشر أسعار السكر على غرار مؤشرات الأغذية الأخرى، عرف هو الآخر ارتفاعا مطردا وحادا إذ بلغ رقما قياسيا تاريخيا سنة 2011 بـ (368.9 نقطة)، ومما يلاحظ في مؤشر أسعار السكر هو عدم انخفاضه سنة 2009 على الرغم من انخفاض كل مؤشرات السلع في هذه السنة (2009) مقارنة بسنة (2008)، أما سنة 2012 فقد عرف مؤشر أسعار السكر انخفاضا بمعدل (17%)، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى وفرة الإنتاج في الهند والاتحاد الأوربي وتايلاند والاتحاد الروسي التي حالت دون ارتفاع الأسعار، وهذا ما جعل سنة 2013 وبداية 2014 تعرف انخفاضا في أسعار السكر خلال كل فتراتها، انعكاسا لزيادة الأحجام المتاحة للتصدير في أهم الدول المنتجة للسكر (المذكورة آنفا) بعد التوسع في مساحة المناطق المزروعة بمحاصيل السكر، الأمر الذي جعل منظمة (FAO) تتوقع زيادة الإنتاج عن الاستهلاك.

أما موسم 2013-2014 فيتوقع انخفاض محدود في إنتاج السكر لأول مرة منذ موسم 2008-2009، لكنه يظل كافيا لتغطية الاستهلاك العالمي المتوقع والسماح بتعزيز المخزون العالمي، حيث سينخفض الإنتاج في كل من الهند والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لكن سيعوض ذلك في كل من تايلندا وباكستان وجنوب إفريقيا، هذا فيما يخص الإنتاج أما الاستهلاك والتجارة والاستخدام ومؤشرات العرض والطلب فيمكن إيرادها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3–13): السوق العالمي للسكر 2012–2015 (مليون طن)

البـــــــــــــيـــــــــان	2013/2012	2014/2013	متوقع 2014 /2015
الميزان العالمي			
الإنتاج	175.2	182.5	182.0
التجارة	52.5	53.5	56.8
الاستخدام	169.8	173.9	178.0
المخزونات الختامية	66.1	72.7	74.4
الاستهلاك الغذائي للفرد			
العالم (كغ/سنة)	24.3	24.8	25.1
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (كغ/سنة)	12.6	13.2	23.4
نسبة المخزون إلى الاستخدام على المستوى العالمي%	%38.9	%41.8	%41.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، توقعات الأغذية، مرجع سابق، ص6

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا في هذا الفصل للأمن الغذائي، تبين لنا أن الأمن الغذائي من القضايا الجوهرية للإنسانية التي انصب عليها الاهتمام منذ القديم، فربما الأمن الغذائي إن لم نكن مغالين فإنه يعكس جوهر المشكلة الإقتصادية التي تبحث في كيفية إشباع الحاجات المتزايدة في ظل محدودية الموارد، إلا أن مفهومه تطور عبر الزمن. فبعدما كان ينظر إلى الأمن الغذائي من منظور الكفاية فقط، أصبح ينظر إليه بالإضافة إلى الكفاية، الوصول والسلامة والاستقرار، كما تطور مفهومه فأصبح يتضمن مفهوم الاستدامة "الأمن الغذائي المستدام" أي تحقيق الأمن الغذائي للجيل الحالي والأجيال اللاحقة، وذلك بضمان استمرارية مصادر إنتاج الغذاء.

من الناحية القانونية يعتبر الحق في الغذاء من الحقوق الراسخة في القوانين الدولية والوطنية وفي دساتير الكثير من الدول، أما من الناحية المؤسسية فهناك ترسانة من المؤسسات التي أنشئت لهذا الغرض سواء دولية وأهمها الفاو وغيرها من المؤسسات الإقليمية والوطنية.

إن رصد وتتبع وتقويم أوضاع الأمن الغذائي وتحديد أوضاع انعدامه، جعل المؤسسات المهتمة به خاصة الفاو ووحدة الذكاء الاقتصادي الأمريكية تضطلع بهمة إعداد مجموعة من المؤشرات الجزئية الدقيقة والحديثة لقياس تلك الأوضاع، ومن ثمة تم تحديد السياسات والإجراءات الواجب إتباعها من أجل تدعيم النقص ومعالجة الخلل، لتمكين الأفراد من تحقيق أمنهم الغذائي بشكل جيد على الأمدين القصير والطويل، ويرتبط مفهوم الأمن الغذائي بمجموعة من المفاهيم تضمنتها مؤشرات قياسه، منها ما هو مستحيل التحقق مثل الإكتفاء الذاتي ومنها ما يعبر عن الأزمة الأخلاقية التي يمر بها النظام الاقتصادي الدولي، ونعني مشكلة فرط الوزن أو البدانة حيث أشارت الفاو إلى أن من يعانون البدانة أكثر ممن يعانون سوء التغذية وهذا ما يدل عمق التفاوت في التوزيع العادل للثروة العالمي*.

إن محددات الأمن الغذائي العالمي ترتبط بمجموعة من المتغيرات منها ما هي تقليدية معروفة مثل عدد السكان ومستوى دخولهم ومستوى أسعار السلع هذا ما تعلق بالطلب على الغذاء، ومنها ما تعلق بالعرض مثل المساحة المزروعة ورأس المال والتكنولوجيا والمخزون الاستراتيجي، كما أن هناك مجموعة من العوامل لم تكن تتضمنها معادلات الأمن الغذائي نظرا لكونها لا تشكل تأثيرا على معادلة الغذاء، لكن تطورات النظام الاقتصادي الدولي والعولمة والأزمات الإقتصادية والبيئية أوجدت مثل هذه العوامل مثل:تغير الأنماط

* ربما هذا ما أشار إليه عمر بن الخطاب عندما قال ما جاع فقير إلا بتخمة غني.

الإستهلاكية في الدول النامية، الوقود الحيوي، التغيرات المناخية وآثارها على القطاع الزراعي المنتج للغذاء، السياسات الاقتصادية للدول النامية، السياسات الزراعية للدول المتقدمة، الطبيعة الاحتكارية للشركات العاملة في المجال الزراعي الغذائي ....

كما استنتجنا كذلك أنه رغم المساعي الحثيثة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن الأزمات الغذائية تبقى التحدي الرئيسي لتحقيق أمن غذائي عالمي مستدام، وتعتبر أزمة 2006 –2008 نموذج حي عن عجز المجتمع الدولي (نامي أو متقدم) عن تحقيق أمن غذائي مستدام، هذه الأزمة الأخيرة تعددت مسبباتها غير أن مظاهرها تمثلت في ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية، مما أثر سلبا على أوضاع الأمن الغذائي في كثير من الدول خاصة الفقيرة منها، مما بعث القلق من جديد حول إمكانية تحقيق هذا المفهوم من عدمه، إذ أن الأسواق الدولية للسلع الغذائية لا تزال تعرف اضطرابا في أدائها خاصة في الفترة التي تلت الأزمة إلى غاية 2011، إلا الأسعار عرفت تراجعا طفيفا ابتداء من سنة 2012 إلى غاية 2014.

الفصل الرابع

التنمية الزراعية المستدامة في دول شمال إفريقيا

تمهيد

على غرار دول العالم وتماشيا مع التوجه العالمي نحو تبني فلسفة الاستدامة في مجالات التنمية، لم تخل سياسات وبرامج التنمية في دول منطقة شمال إفريقيا من الإشارة إلى أبعاد التنمية المستدامة سواء في جانبها الإقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، ونالت السياسات والاستراتيجيات التنموية الزراعية الأخيرة (بداية الألفية أو قبلها بقليل) النصيب الأكبر من هذا التضمين لأبعاد الاستدامة، وأصبح المهتمين بالقطاع الزراعي في المنطقة سواء الأجهزة الحكومية الوصية أو مراكز البحوث وحتى الفعاليات العلمية الجامعية يتحدثون عن التنمية الزراعية المستدامة.

لقد تجاهلت طويلا دول شمال إفريقيا الاستثمار في مجال الزراعة بسبب أسعار الغذاء العالمية المنخفضة خلال الأعوام الـ25 الماضية، لكن مع استمرار انخفاض خصوبة الأراضي والتغير المناخي وشح المياه اللازمة للزراعة، انخفضت إنتاجية المحاصيل الزراعية بشكل مستمر، وفي المقابل ارتفعت الواردات الزراعية في المنطقة بسبب زيادة عدد سكانها ما أدى إلى فقد "السيادة الغذائية" على نحو مستمر، خاصة في ظروف الأزمات الغذائية مثل ما حدث سنة 2006–2008، الأمر الذي جعل قضية التنمية الزراعية المستدامة أكثر من ضرورة.

إن الاهتمام المتزايد بالتنمية الزراعية المستدامة بالإضافة إلى ما سبق،كان نتيجة حتمية لإخفاقات استراتجيات ونماذج التنمية الزراعية السابقة المتبعة من طرف بلدان منطقة شمال إفريقيا في تحقيق أمن غذائي مستدام، وكذا عدم قدرتها على المحافظة على الموارد الطبيعية(البعد البيئي) فضلا عن انتشار الفقر خاصة في الأوساط الريفية (البعد الإجتماعي).

تتطلب التنمية الزراعية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وصيانة البيئة وتحسين نوعية حياة سكان الريف خاصة، مجموعة من العوامل الفاعلة حتى يمكنها تحقيق أهدافها، وهذه العوامل هي: مورد الأرض والماء، المورد البشري والمالي بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية فضلا عن الجوانب التقنية والبيئية والبحوث الزراعية، وكذا النهوض بالمرأة المزارعة وصيانة التنوع الحيوي...حسب ما تناولناه في الفصل السابق، وهذا كله يجب أن تتضمنه سياسات واستراتجيات زراعية معدة بدقة وواضحة وتتبنى صراحة مفهوم الاستدامة .

ودول شمال إفريقيا لا تفتقر إلى الموارد بقدر ما تفتقر إلى سياسات واستراتجيات زراعية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأمن الغذائي كهدف أساسي، والتحديات البيئية وإشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد والتقليل من الفقر وتطوير عالم الريف كأهداف موازية.

المبحث الأول: مقومات وموارد التنمية الزراعية المستدامة في دول شمال إفريقيا

من خلال المعطيات والإحصاءات التي تقدمها الهيئات الإحصائية الوطنية لدول شمال إفريقيا وكذا الأجهزة الحكومية الزراعية بالإضافة إلى الهيئات الإقليمية، ونخص بالذكر هنا المنظمة العربية للتنمية الزراعية وهي المنظمة التي تقوم بتحليل مستمر لأوضاع الزراعة والتنمية الزراعية في جميع الأقطار العربية منذ أربع عقود من الزمن، وهي حقيقة استطاعت أن تضع النقاط على الحروف لهذا القطاع الاستراتيجي خاصة في تقاريرها الأخيرة (2005–2014).

ومن خلال هذه المعطيات والإحصائيات المتوفرة نحاول أن نعرض العوامل الفاعلة والمساعدة في تطوير واستدامة القطاع الزراعي لدول شمال إفريقيا، ولتسهيل العرض والتحليل قمنا بتقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة مجموعات كما يلي:

- المجموعة الأولى: (الموارد الأرضية، الموارد المائية، الموارد البشرية)؛
- المجموعة الثانية: (الموارد المالية، التغيرات المناخية، التقانة الزراعية)؛
- المجموعة الثالثة: (البحوث الزراعية، الجوانب البيئية، المرأة الريفية)؛

المطلب الأول: الموارد الأرضية، الموارد المائية والموارد البشرية

يعتبر مورد الأرض المورد الأساس للعملية الإنتاجية الزراعية إضافة إلى مورد الماء والعنصر البشري، من أجل تأمين الغذاء للسكان، وزاد الاهتمام بهذه الموارد بعد ما تبين عدم قدرتها على تقديم الغذاء المناسب للسكان في كثير من دول العالم النامي ومناطقه المختلفة منها دول شمال إفريقيا.

الفرع الأول: المورد الأرضي

تمتلك دول شمال إفريقيا رصيدا ضخما من الموارد الأرضية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1): المساحة الكلية والمساحة المزروعة في دول شمال إفريقيا سنة 2012 (ألف هكتار)

الدولة	المساحة الجغرافية الإجمالية	المساحة المزروعة	حصة الفرد من المساحة الإجمالية	حصة الفرد من المساحة المزروعة
تونس	16230,00	5205.62	1.5	0.48
الجزائر	238174,10	9032.7	6.41	0.24
ليبيا	175954,00	2644.00	27.10	0.41
مصر	100160,00	3695.76	1.22	0.05
المغرب	71085,00	8979.5	2.18	0.28
السودان	187800	21107.32	5.36	0.60
المجموع	789403.1	50664.72	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 34، الخرطوم، 2014 .ص6

الجدول السابق يبين المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية التي تزخر بها المنطقة، من حيث المساحة الإجمالية تمثل مساحة المنطقة حوالي 59% من المساحة الكلية للوطن العربي، إذ تبلغ 789403.1 ألف هكتار منها 50664.72 ألف هكتار مساحة مزروعة تمثل 73.45 %من المساحة المزروعة في الوطن العربي التي بلغت سنة 2012 حوالي 68971.17 ألف هكتار.

أما استخدامات هذه الأراضي فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (4-2): استخدام الأراضي في دول شمال إفريقيا 2012 (ألف هكتار)

الدولة	مساحة المحاصيل المستدامة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
تونس	2176.09	210.01	1490.44	306.54	1022.54	666.3	4839.54
الجزائر	483.8	465.28	4353.66	577.63	3152.33	4268.11	32943.69
ليبيا	769	159	767.00	99.00	850.00	600.00	13300.00
مصر	109.27	757.54	72.54	2756.41	00	00	00
المغرب	676	665	5458	805	1375.5	8976.7	24850.00
السودان	1.68	205.80	15780.24	1304.94	3814.66	18000	48194.76
المجموع	4215.84	2462.63	27921.88	5849.52	9471.73	75147.86	193054.42
	6678.47		33771.4				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 34، ص8.

بلغت المحاصيل المستدامة 6678.47 ألف هكتار منها 4215.84 ألف هكتار مطرية والباقي مروية، وهي تمثل (مساحة المحاصيل المستدامة) 72% من مساحة المحاصيل المستدامة في الوطن العربي، أما مساحة المحاصيل الموسمية فبلغت 33771.4 ألف هكتار هي الأخرى تمثل 77.27% من المساحة المحاصيل الموسمية في الوطن العربي، أما المساحة المتروكة فبلغت 9471.73 ألف هكتار وتمثل 53.54 % من المساحة المتروكة في الوطن العربي، كما أن مساحة المراعي هي الأخرى تمثل 78% من مساحة المراعي في الوطن العربي.

نلاحظ مما سبق أن منطقة شمال إفريقيا تمثل المراعي النسبة الكبيرة لاستخدامات الأراضي فيها ثم تليها مساحة الغابات ثم مساحة المحاصيل بنوعيها الموسمية والمستدامة، وهي مساحات كافية سواء للإنتاج النباتي أو الحيواني إذا ما أحسن استخدامها.

وتتأثر المنطقة سلبا بعواقب التصحر(85 %من الأراضي)الذي يدمر الإمكانات البيولوجية للتربة،

مما يترتب عنه ندرة المياه، وانخفاض إنتاجية الأراضي، وضياع التنوع البيولوجي وتدهور جودة العيش، وتواجه الأراضي القابلة للاستغلال (15%من المساحة الإجمالية للمنطقة) خطر التعرية، والملوحة والممارسات الزراعية غير المستدامة[1].

و الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم(4-1): أسباب التصحر وتدهور التربة وتأثيراتها ونتائجها

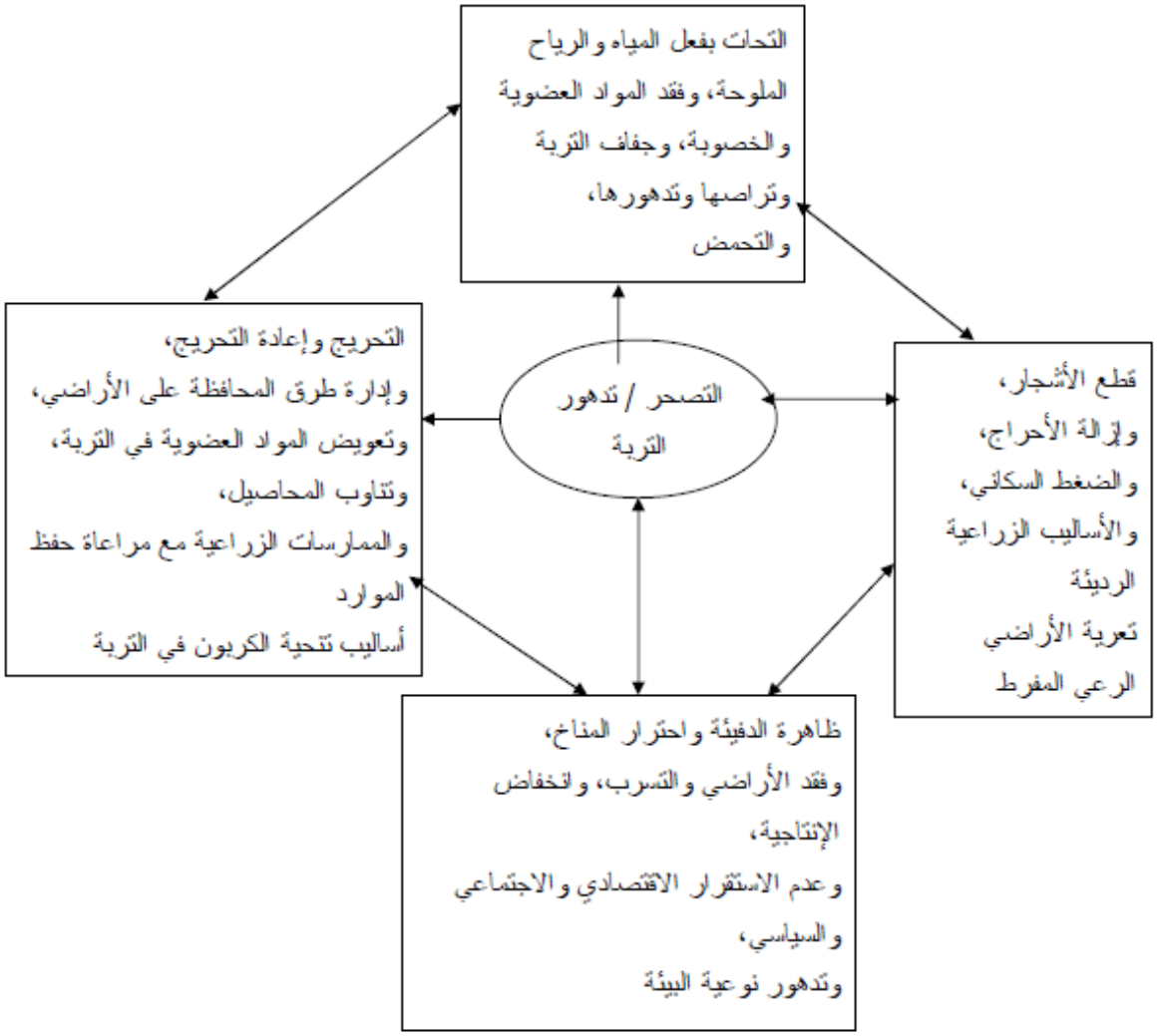

المصدر:الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، مكافحة التصحر والجفاف في شمال إفريقيا، طنجة المغرب، 2003، ص4.

[1]– عبد القادر محمد سالك، تقرير عن أهداف التنمية المستدامة في شمال إفريقيا، الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، ديسمبر 2013، ص17.

وتعتبر الملوحة من الأشكال الرئيسية لتدهور الأراضي، مما يتسبب في استقطاع كميات كبيرة من أراضي الإنتاج الزراعي، كما تؤثر الطريقة التي تدار بها المياه على خصوبة التربة، فعدم كفاية الصرف وتدنى مستويات كفاءة الري واستخدام المياه المالحة أو قليلة الجودة في الري، وسوء تسوية الأراضي، والتلوث الكيميائي الناتج عن استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب، كلها عوامل تتسبب في التملح التدريجي للتربة في المنطقة[1].

ونتيجة لزيادة التوسع العمراني، يشهد الإقليم أيضا انخفاض سكان المناطق الريفية وانخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وقد يزداد الوضع سوءا ويؤثر على الزراعة المستدامة والأمن الغذائي، إذا لم يتم إتخاذ الإجراءات الملائمة.

ورغم أن جميع بلدان المنطقة تشترك في هذه المشاكل، في فضاء جغرافي مشترك ومنطقة اقتصادية في طور الإنشاء، تتشتت السياسات الوطنية الموجهة لمحاربة هذه الظواهر، وفي غياب التنسيق بين البلدان يعيق تدهور التربة والغابات الجهود المبذولة في مجال الأمن الغذائي ويهدد ظروف عيش الأجيال القادمة، كما يترتب عنه عواقب مباشرة من حيث الهجرة الداخلية والخارجية، مما يزيد من حدة الضغط الاجتماعي على الأراضي، إذ أن تعرض الأراضي الزراعية لمنطقة شمال إفريقيا للظواهر السلبية مثل انتشار الملوحة وتآكل التربة والتصحر أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة.

أما الواحات، التي تعد الركيزة الاقتصادية للمنطقة ونموذجا للتنمية المستدامة، والتي بناها الإنسان على مدى قرون، فتعاني من التهديد بسبب تغير المناخ، خصوصا من حيث آثاره على موفورية الموارد المائية، وإزالة العزلة الجغرافية، وصعوبات الولوج إلى مسالك التسويق، وتحول أنظمة الاستهلاك نحو المنتجات المصنعة عوض المنتجات المحلية، إضافة إلى ذلك تزخر المنطقة بتنوع بيولوجي مهم بالنسبة للتراث العالمي ولتوازنات المنظومات البيئية، وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتصنف 870 نوعا من النباتات في فئة النباتات النادرة أو المهددة أو المستوطنة في شمال أفريقيا، وأخيرا تعاني الموارد البحرية المهمة في بلدان مثل موريتانيا والمغرب من الاستنزاف خصوصا بعض الأنواع السمكية مثل الأخطبوط والسردين[2].

---

[1]– منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأراضي و المياه في إقليم الشرق الأدنى و شمال إفريقيا، 2013، ص2.

[2]– عبد القادر محمد سالك، مرجع سابق، ص18

ولقلب هذه الوتيرة، ينبغي اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك جديدة ومستدامة، وأيضا اعتماد تدبير مندمج للموارد الطبيعية ينخرط فيه جميع الفاعلين المحليين انخراطا فعليا.

الفرع الثاني: المورد المائي

لا غرابة أن يتوقع أن الحروب المستقبلية تكون من أجل المياه، وسوف تفوق أهمية المياه الطاقة في القرن القادم، لذا اعتبر هدف تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول 2015، من الأهداف الإنمائية للألفية 2000، كما أتبع بالعقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" 2015/2005 للهدف نفسه.

إن حالة المياه تتجه من الوفرة إلى الندرة خاصة المياه العذبة، رغم أن دول شمال إفريقيا غنية بسواحلها الطويلة إلا أنها تعتبر من أكثر المناطق فقرا للمياه، فهي تقع (دول شمال إفريقيا) في منطقة الحزام الصحاري المعروفة بندرة أمطارها وعدم انتظام كميات هطولها وتوزيعها الجغرافي، مما يقلل من فرص الاستفادة منها، خاصة وأن معظم الإنتاج الزراعي في المنطقة يعتمد على الزراعة المطرية.

والجدول الموالي يوضح المياه المتجددة في مناطق إفريقيا

الجدول رقم(4-3):الموارد المائية المتجددة في إفريقيا

	شمال إفريقيا	إفريقيا الوسطى	إفريقيا الجنوبية	غرب إفريقيا	شرق إفريقيا
الموارد المائية: الموارد المتجددة	46	2858	1032	1315	385

الإجمالية (الفعلية) مليار م^3					

المصدر: النظام الإحصائي لموارد المياه الريفية – AQUASTAT، 2008.

تبين أرقام الجدول أن منطقة شمال أفريقيا هي الأكثر حرمانا حيث لا تتعدى فيها نسبة الموارد المائية المتجددة 1% فقط، وتوجد لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية 900 مليارم^3 من الموارد المائية المتجددة الداخلية، أي ما يعادل نسبة 23 % من الموارد الإجمالية في إفريقيا، بينما لا تتعدى النسبة في الجماهيرية العربية الليبية 0.01 % من الموارد نفسها[1].

يمثل إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا0.6% فقط من الموارد المائية المتجددة الداخلية بالعالم، وفي الوقت الحاضر تمثل المياه المستخدمة في الري في المنطقة85% من إجمالي المياه العذبة المتوفرة، ومع تزايد معدلات النمو السكاني والتوسع العمراني المتزايد والتغييرات في الأنماط الغذائية، يقع الإنتاج الزراعي في المنطقة تحت ضغط كبير لتلبية تزايد الطلب على الغذاء، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على المياه بوتيرة سريعة في السنوات الثلاثين المقبلة.

إن إقليم شمال إفريقيا هو واحد من أكثر المناطق القاحلة في العالم، نصيب الفرد من موارد المياه العذبة في المنطقة هو 10% من المتوسط العالمي، ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى 5% بحلول عام 2050إذا استمر الاتجاه الحالي في النمو السكاني وأنماط الاستهلاك بنفس الوتيرة[2].

ويشير التقرير السنوي للمنتدى العربي للتنمية والبيئة سنة 2010 أن دول شمال إفريقيا من أكثر البلدان عرضة للتأثر سلبا بتغير المناخ، حيث أنها تعتمد على مياه الأمطار، ولهذا فإن مواردها من المياه المتجددة والمياه الجوفية محدودة، وتبلغ كمية هذا المورد في الجزائر 517 كلم^3 وهي أقل من المغرب وتونس حيث بلغت على التوالي10 آلاف كلم^3 و 1595 كلم^3، وبالتالي النصيب السنوي للفرد الجزائري من المياه العذبة المتجددة بلغ 43م^3 بعدما كان 149 م ^{3} سنة 2006، بينما بالمغرب 316 م ^{3} و 154 م ^{3} في تونس^3، إضافة إلى أن حجم المياه التي تفقدها المنطقة مرتفعة، حيث وصلت معدلات الفاقد من المياه في الجزائر العاصمة إلى 43% وفي هران51% وفي تونس 18% و25% في الرباط، بينما في الدول الأوربية والولايات المتحدة تتراوح مابين 7% إلى 20% [4] .

---

[1]– منظمة الزراعة والأغذية (FAO) ، المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في إفريقيا، سيرت، الجماهيرية الليبية، ديسمبر 2008، ص5.

[2]– منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأراضي و المياه في إقليم الشرق الأدنى و شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص2.

[3]– وليد صالح وآخرون، أوضاع الأنظمة البيئية للمياه العذبة في البلدان العربية، الفصل الثالث من التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2010، ص52.

[4]– برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 2012 ،حالة المدن العربية2013/2012–تحديات التحول الحضري–، ط2، ديسمبر 2012، نيروبي، كينيا، ص 109، نقلا عن: هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص8.

أما بالنسبة للزراعة، وبالرغم من الإستثمارات الكبيرة التي وجهت إلى تنمية الري، لا تزال الزراعة تعتمد بشكل أساسي على الأمطار وتفتقر إلى القدرة التنافسية، وتتراوح نسبة الأراضي المروية مقارنة بنسبة المساحة الكلية للأراضي المزروعة بين 7%و18% بإستثناء مصر حيث تبلغ نسبة الأراضي المزروعة التي تروى من نهر النيل ما يقارب 95%، وليبيا حيث يتم إنتاج نسبة 50% من الحبوب بفضل الزراعة المروية.[1]

وباستثناء موريتانيا(نهر السنغال)، والسودان(نهر النيل)، ومصر(نهر النيل)، لا تملك شمال أفريقيا أي أنهار دائمة مهمة، وبالتالي اختارت البلدان الاعتماد على السقي انطلاقا من المياه الجوفية والمنشآت المائية، إلا أن المسائل المرتبطة باستدامة طبقات المياه الجوفية، التي غالبا ما تكون عابرة للحدود والطلب المتزايد للبلدان، ومخاطر النزاعات على هذا المورد بسبب استغلاله غير المنسق، ما تزال تمثل اهتمامات أساسية ينبغي إدراجها دائما ضمن كل إستراتيجية تخص استخدام الموارد المائية.

إن استخدامات المياه في منطقة شمال إفريقيا يمكن تلخيصها في الجدول:

الجدول رقم(4-4): استخدام الماء حسب القطاع في دول شمال إفريقيا لسنة 2010

	الجزائر%	مصر%	المغرب%	تونس%	ليبيا%
الزراعة	64	86.3	87.3	82	82.8
الصناعة	13.5	5.9	2.9	4.2	3.1
الاستهلاك المنزلي	22.5	7.8	9.8	13.8	14.1

Source : FAO, Africa Food and Agriculture, Statistical yearbook 2014, Accra, 2014, P 20.

يبين الجدول أن دول شمال إفريقيا تستهلك المياه في الزراعة بنسبة كبيرة في حدود80% مقارنة بالقطاعات الأخرى (الصناعة والإستهلاك المنزلي)، حيث أن أعلى نسبة لاستخدام الماء في الزراعة نجدها في كل من المغرب ومصر على التوالي بـــ87,3% و 86,4% لتليها ليبيا وتونس في حدود82% وفي المرتبة الأخير نجد أن الجزائر تخصص أدنى نسبة استهلاك 64% الماء في الزراعة.

وفي هذا الشأن كشف الدكتور خالد أبو زيد المنسق الإقليمي لمشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال إفريقيا، في تصريح لصحيفة "الأهرام الالكترونية" أن "استخدامات هذه الدول في الري وصلت -نظرا لقلة الزراعات المطرية- إلى أكثر من 70 مليار متر مكعب في العام، كما ارتفعت الاستخدامات

[1]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا - مكتب شمال أفريقيا-، الأمن الغذائي في شمال أفريقيا تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، الرباط، المغرب، ط1 ،2012 ،ص12.

المنزلية إلى أكثر من 15 مليار متر مكعب في عام، وبلغت الاحتياجات الصناعية إلى أكثر من 10 مليارات متر مكعب في العام"، مضيفا في السياق ذاته أن "عدد المحرومين من خدمات مياه الشرب النظيفة في شمال إفريقيا وصل إلى نحو 15 مليون نسمة، كما وصلت أعداد المحرومين من خدمات الصرف الصحي إلى أكثر من 40 مليون نسمة"[1]

إن نقص الزراعة المروية في المنطقة لا يعود إلى ندرة المياه بقدر ما يرجع إلى سوء استغلالها من جهة حيث تستخدم تقنيات سقي غير اقتصادية تتطلب كميات كبيرة من المياه[*]، وعدم التحكم فيها من جهة أخرى، إذ الكثير من مياه الأنهار الصغيرة والمجاري المائية الجوفية والسطحية يتدفق في البحار أو يفقد بالتبخر أو يتسرب إلى باطن الأرض مكونا خزانات جوفية، بينما لو تم توفير سدود وخزانات بشكل كبير لأمكن التحكم بها، ويعتبر مشروع النهر الصناعي العملاق في ليبيا، والسد العالي في مصر وغيره من المنجزات المائية، مشاريع حيوية في المنطقة لا يستهان بها.

أما إنتاجية المياه في الزراعة فتتباين في المنطقة تباينا كبيرا من بلد إلى آخر، وهى أبعد ما تكون عن تحقيق إمكاناتها الكاملة، ففي البيئات التي تعاني من ندرة المياه المتفاقمة، هناك حاجة لتحسين الإنتاجية ("محصول أكبر لكل قطرة") وتحقيق الكفاءة ("قيمة أكثر لكل قطرة") لتلبية احتياجات الأمن الغذائي، وتتطلب زيادة الإنتاجية الزراعية على أساس مستدام تغييرات في السياسات والإجراءات الحكومية والمؤسسات، حيث يمكن أن يسهم ذلك بشكل فعال في تحسين أداء القطاع الزراعي بشكل عام وتحسين كفاءة الري ونظام إدارة المياه في الزراعة.

ويمكن تحسين إنتاجية الزراعة المطرية في المنطقة بتجميع المياه والري التكميلي واستخدام المياه ذات النوعية الأفضل وتحسين إدارة خصوبة التربة، أما الزراعة المروية وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن تكون أفضل من خلال نظم الري الجماعي والجدولة الدقيقة لري المحاصيل من خلال جمعيات مستخدمي المياه، كذلك السيطرة على الآفات الزراعية والأمراض، الاختيار المناسب لأنواع البذور، بالإضافة إلى كفاءة استخدام مصادر المياه البديلة، بما فيها المياه المالحة والمياه المعالجة والمياه المحلاة إذا كان ذلك ممكنا من الناحية الاقتصادية[2].

---

[1]- نقلا عن جريدة الأهرام الإلكترونية، alahram.digital.org، (2014/30/14).

[*]- مثلا في الجزائر 70% من الأراضي المسقية تستعمل فيها تقنيات سقي غير اقتصادية تتطلب كميات كبيرة من المياه، الشيء الذي دعا إلى وضع برنامج خاص من طرف وزارة الفلاحة لرفع نسبة اعتماد الفلاحين على السقي الاقتصادي(السقي المحوري والسقي بالرش) من 30% سنة 2011 إلى أكثر من 78% في آفاق 2014.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأراضي و المياه في إقليم الشرق الأدنى و شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص2.

كما أن وضع المعايير والرصد والإبلاغ عن حالة واتجاهات استخدام المياه يمكن أن يكون جزءا من الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين إنتاجية المياه في الزراعة، وهذا بدوره يمكن أن يساعد على تحديد مجالات معينة توجد فيها ثغرات إنتاجية المياه، مما يساعد على تحديد أولويات التدخلات والتدابير الرامية إلى تنفيذها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يوفر ذلك الأدوات اللازمة لقياس النتائج على نحو ملموس، وجمع الأدلة لدعم صياغة السياسات وعمليات صنع القرار.

الفرع الثالث: المورد البشري

يعتبر العنصر البشري هو العمود الفقري لأي عملية تنموية، وتشير المؤشرات أن سكان منطقة شمال إفريقيا يتزايدون بمعدلات سريعة كغيرهم من دول العالم النامي، فمثلا الجزائر ارتفع عدد السكان من 31.4 مليون سنة 1999 إلى 36.4 مليون سنة 2011، أما تونس فارتفع عدد السكان من 9.5 مليون سنة 1999 إلى 10.67 مليون سنة 2011 وكذلك المغرب فانتقل من 28.2 مليون سنة 1999 إلى 32.24 مليون سنة 2011، وكذا بالنسبة لمصر و ليبيا والسودان فانتقل عدد السكان من 61,99، 5,50، 30,32 مليون سنة 1999 إلى 80,41، 80,41، 33,95 مليون سنة 2011 للدول الثلاث على التوالي.

بلغ عدد السكان شمال إفريقيا سنة 2011 أكثر من 200 مليون نسمة وهو يمثل نسبة 55.25% من إجمالي عدد سكان البلدان العربية، في حين بلغ عدد السكان الريفيين 100.71 مليون نسمة وهي تمثل تقريبا نصف (1/2) سكان المنطقة، مع ذلك لا يزال يغلب على المنطقة الطابع الريفي على الرغم من سكان المدينة هم الأكثرية باستثناء مصر.

الجدول رقم (4–5):عدد السكان الريفيين في دول شمال إفريقيا سنة 2011 (مليون نسمة)

الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	مصر	السودان	المجموع
13,97	**13,44**	**3,42**	**1,4**	**45,89**	**22,59**	**100,71**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 32، الخرطوم، 2012، ص 1–3.

فعلى الرغم من الطابع الريفي لسكان منطقة شمال إفريقيا تاريخيا، إلا أن الفترة (2000 – 2011) شهدت زيادة معتبرة في سكان المدينة وإنخفاض عدد سكان الريف ويعزى ذلك إلى النزوح الريفي بحثًا عن فرص العمل المتوفرة في المدينة وهو ما يفسر الإنخفاض الملحوظ في المزارعين سنة2012 (جدول 4–6)، فمثلا في مصر مثل المزارعون 34,7% سنة 2000 ليتقلص عددهم – المزارعين– خلال

سنة 2012 إلى 26,2 %.

الجدول رقم(4–6):تطور المزارعون واليد العاملة الزراعية في دول شمال إفريقيا

البلد	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	مصر
القوى العاملة الزراعية 2012/2005 (%)	11.7	40.2	17.7	–	28.2
السكان المزارعون 2000 (%)	24.2	33.7	23.8	5.8	34.7
السكان المزارعون 2012 (%)	20.2	24.5	19.9	2.7	26.2

Source : Food and Agriculture Organization of the United Nations, Statistical yearbook 2014: Africa Food and Agriculture, Accra, 2014, P 20-25

على الرغم أن القوى العاملة الزراعية لا تتسم بالندرة على الصعيد العربي أو على صعيد بلدان المنطقة، كما هو بالنسبة للموارد الأخرى (رأس المال، الأرض) إلا أننا نلاحظ أن هناك عجزا نسبيا في مورد العمل في القطاع الزراعي، إذ نجد أن هناك تركزا واضحا لقوة العمل في المغرب إذ تمثل حوالي 40.2% من إجمالي القوة العاملة تليها مصر بـ 28.2% ثم تونس والجزائر بـ17.7 % و11.7% على التوالي.

المطلب الثاني: الموارد المالية، التأثيرات المناخية والتقانة الزراعية

مما لا يخفى على أحد فإن تضمينات نظريات التنمية تنص على أن عنصر رأس المال من أهم مقومات تنمية اقتصادية جادة وهادفة، فإن التنمية الزراعية لا تشذ عن هذه القاعدة فهي تتطلب رأسمال ولو أقل (من القطاعات الأخرى) للنهوض بها، وهي من العوامل الفاعلة في التنمية الزراعة المستديمة، كما أن الزراعة من أشد القطاعات تأثرا بالتغيرات المناخية بل تعتبر التغيرات المناخية من أهم محددات التنمية الزراعية، فضلا عن دور التقانات الزراعية في تفعيل التنمية الزراعية.

الفرع الأول: الموارد المالية

إن الناظر إلى خريطة العالم العربي يرى أن الدول العربية عموما تتصف بظاهرة اختلال توفر الموارد الرأسمالية، بمعنى أن دولا تتوفر على موارد طبيعية وبشرية في حين تنقصها الموارد المالية، على العكس من ذلك فإن هناك دولا تنقصها الموارد الطبيعية والبشرية وتتوفر على موارد مالية، وهذا الخلل يتجسد واضحا في دول المنطقة فنجد دولا تتوفر على موارد مالية ولا تتوفر على موارد طبيعية وبشرية مثل ليبيا في حين نجد دول تتوفر على موارد طبيعية وبشرية ولا تتوفر على موارد مالية مثل مصر والمغرب، أما الدول الأخرى خاصة الجزائر ليس المشكل بالنسبة لها مشكل موارد بقدر ما هو مشكل ضعف السياسات الزراعية المنتهجة منذ عقود.

يعد ضعف موارد تمويل النشاط الإقتصادي أحد الإكراهات الرئيسية التي تواجهها بعض دول منطقة شمال إفريقيا كما أشرنا آنفا، وتواجه بعض الشعب الواعدة مثل الزراعة صعوبة في التطور بسبب غياب التمويل اللازم.

وفي معظم دول المنطقة يتم التعبير عن التمويل بمدى حشد التمويل الداخلي ويتم الاستعانة بالتمويل الخارجي في حالة عدم كفاية التمويل الداخلي، بدلا من الموارد القادمة من باقي دول العالم (المساعدة الإنمائية الرسمية)، وفعلا مساهمة هذه المساعدة في تمويل المنطقة لايتجاوز 4%.[1]

وتعتمد قدرات حشد موارد التمويل الداخلي على درجة إشراك مختلف الفاعلين في التنمية، وانخراط النظام البنكي واستدامة وسائل القروض المستخدمة، وفي هذا الصدد نجد أن التمويل والإقراض الزراعي يتفاوت من دولة إلى أخرى . يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول(4–7): القروض الزراعية الإجمالية في دول شمال إفريقيا (مليون دولار)

الدول	2010	2011	2012
تونس	1045.18	1045.18	1045.18
الجزائر	1015.97	1015.97	1015.97
مصر	1013.05	2564.04	2564.04
المغرب	904.35	904.35	904.35

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، السودان، 2012، ص11.

كما يتعين على بلدان شمال إفريقيا استكشاف طرق مبتكرة لمصادر التمويل، ويمكن أن يكون القطاع الخاص في المنطقة فاعلا رئيسيا في تمويل التنمية الزراعية المستدامة، ولهذا الغرض، ينبغي أن ينخرط انخراطا أكبر في إحداث الآليات واقتناص الفرص المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي.

غير أن الناظر إلى المنطقة نظرة تكاملية فإنه يلحظ أن هناك كتلة مالية ضخمة تدخل دول المنطقة كل عام حيث تجاوزت في نهاية 2011 مبلغ 330.25 *مليار دولار[2]، حيث كانت في نهاية القرن الماضي

---

[1]– اللجنة الاقتصادية لأفريقيا–مكتب شمال أفريقيا–2011، حشد الموارد لتمويل التنمية في شمال أفريقيا، نقلا عن :عبد القادر محمد سالك، مرجع سابق، ص23.

*– كان نصيب كل دولة من بعض دول المنطقة بمليارات الدولارات كما يلي: 15,73، 71,99، 6,78، 185,9، 19,122 للدول مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب. على التوالي.

[2]– صندوق النقد الدولي www.Fmi.Org، الإحصائيات المالية الدولية، أفريل 2012 .

في حدود 40 مليار دولار، ويعود ارتفاع هذه الكتلة المالية في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع أسعار البترول ابتداء من 2003 إذ تجاوزت سقف 100دولار، لكن للأسف هذه الموارد تذهب في الطرق غير السليمة للاستثمار وفي غير الصالح العربي وصالح الزراعة العربية وصالح الزراعة والغذاء في منطقة شمال إفريقيا[1].

لذا ينبغي أن تستكشف إستراتيجية حشد التمويلات إمكانات التعاون الإقليمي، التي ما تزال غير مستغلة بما فيه الكفاية، وعلى وجه الخصوص عبر اعتماد السياسات القطاعية، ويمكن التفكير في إنشاء شراكة الربح المتبادل داخل بلدان المنطقة، عبر إشراك البلدان التي تملك سيولة كبيرة مثل الجزائر وليبيا، ويمكن أن يأخذ المقابل الذي ستقدمه البلدان المستفيدة شكل تسهيلات اقتصادية من حيث الاستثمار، أو الاستيراد، أو نقل الكفاءات والتكنولوجيا. وعلى هذا الأساس نفسه، يمكن التفكير في إنشاء صناديق مشتركة مكونة من الموارد الداخلية للمنطقة تستخدمها لتمويل الممارسات الحميدة في التنمية المستدامة التي حددتها مختلف البلدان[2].

كما ينبغي أيضا تشجيع التعاون جنوب–جنوب، خصوصا بين شمال إفريقيا والبلدان العربية فالقرب الجغرافي والثقافي الموجود بين بلدان المنطقة والشرق الأوسط يمثل ميزة هائلة لتشجيع التعاون المالي الناجح.

وأخيرا، يرتقب أن تستفيد شمال أفريقيا من الالتزامات الإرادية، التي تصل إلى حوالي 500 مليار دولار أمريكي، المسجلة في مؤتمر ريو+20 (2012) ، خصوصا في المجالات العشرة التالية[3]:

- ✓القضاء على الفقر: يتعلق الأمر أساسا بصندوق يهدف إلى دعم صياغة وتنفيذ مخططات التسريع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ✓التنوع البيولوجي، والغابات والمنظومات البيئية الضعيفة :أكثر من 61 مليار دولار أمريكي؛
- ✓المياه :أكثر من 4 ملايين دولار أمريكي؛
- ✓الطاقات المستدامة :توجيه تفضيلي للتمويلات نحو أفريقيا عموما، ونحو شمال أفريقيا على وجه الخصوص؛
- ✓تغير المناخ :قد تكون المبالغ التي ستُخصَص لشمال أفريقيا غير مرتفعة جدا بالنظر لضعف التغطية الجغرافية المقترحة(التي تم فيها اقتراح بلدان أفريقية أخرى)؛
- ✓آليات تتبع التنمية المستدامة (المؤشرات) :تُقدّر هذه المبالغ بحوالي 10 ملايين دولار أمريكي وتُخصَّص لمرحلة ما بعد 2015 ؛
- ✓اقتصاد التنمية المستدامة :سيتم تخصيص جزء كبير لتشجيع المقاولات الخضراء؛

---

[1]– محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)، مرجع سابق، ص519 بتصرف.

[2]– عبد القادر محمد سالك، مرجع سابق، ص23.

[3]– نفس المرجع سابق، ص24.

- ✓استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة :تمويل التدابير التي تستهدف الاقتصاد الأخضر؛
- ✓المحيطات والبحار : بالنسبة لشمال أفريقيا، يتعلق الأمر أساسا بالجهود الرامية إلى تقليص التلوث الساحلي والبحري؛
- ✓التوعية و التحسيس في مجال التنمية المستدامة،

الفرع الثاني: التأثيرات المناخية

تؤدي التغيرات المناخية (الاحتباس الحراري) إلى حدوث ظواهر مناخية متطرفة مثل العواصف والفيضانات وارتفاع مستوى البحر والرياح القوية، ولهذه التغيرات تأثير بالغ على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الحساسة للتغيرات المناخية، بالإضافة إلى الغابات والمياه والصحة.

تعد منطقة شمال إفريقيا اليوم من المناطق الأكثر ضعفا أمام تغير المناخ، وقد تتسبب هذه الظاهرة على المدى القصير في الإضرار بحياة الأفراد في هذه المنطقة (ضياع الإنتاجية، وانخفاض الإيرادات الزراعية، والهجرة، وغيرها) وفي المساهمة في تدهور الموارد الطبيعية، ويمثل كل من انبعاثات الغازات الدفيئة التي ما تزال مرتفعة، والتغيرات الملحوظة في حجم التساقطات المطرية وفي درجات الحرارة، ومخاطر ارتفاع مستوى البحر (الخطر الذي يهدد موريتانيا، وتونس، ومصر، والمغرب) وتواتر الفترات المناخية الحادة، علامات واضحة اليوم وتحديات ينبغي على هذه المنطقة العمل على التصدي لها[1].

ولعل التأثير الأكبر لتغير المناخ في المنطقة العربية عموما وببلدان منطقة شمال إفريقيا خصوصا يتمثل في تهديده للأمن الغذائي نتيجة تراجع الموارد المائية وتقلص الإنتاج الزراعي وتدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجي، كما يشكل تغير المناخ تهديدا للاستثمارات الاقتصادية الحيوية في المناطق المختلفة خاصة المناطق الساحلية، فضلا عن التداعيات الاجتماعية والصحية والأمنية ونشوء الأزمات السياسية[2].

ومن المرجح أن يعاني الإنتاج الزراعي في المنطقة من ارتفاع درجة الحرارة والجفاف والفيضانات وتدهور التربة الناجم عن تغير المناخ، ويمكن أن يسهم الانخفاض في الإنتاج في زيادة اعتماد شمال أفريقيا الحالي على القمح وزيادة الواردات مما يهدد الأمن الغذائي في العديد من البلدان، كما تقع كثير من نظم الري في المنطقة تحت ضغوط بيئية كبيرة بسبب الملوحة، وقطع الأشجار أو الإفراط في استخدام المياه الجوفية، والتي تعتبر المصدر الرئيسي للمياه لمعظم البلدان في المنطقة.

---

[1]– عبد القادر محمد سالك، مرجع سابق، ص19.

[2]– تغير المناخ وأثره على المنطقة العربية، قرار القمة العربية بشأن تغير المناخ، سرت، ليبيا، من الرابط www.eeaa.gov.eg (2012/12/10)

في حين أن حصة المنطقة من انبعاث الغازات(الغازات الدفيئة) التي تتسبب في تغير المناخ منخفضة 4.5%، إلا أن لديها ثاني أكبر حجم من الانبعاث لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، وهى واحدة من أسرع معدلات النمو في الانبعاث.

وباعتبار أن دول المنطقة تقع معظم أراضيها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة فهي أكثر عرضة لموجات الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار، فضلا عن أن أكثر من 80% من مساحة المنطقة هي مناطق صحراوية، وأخرى مهددة بالتصحر.

فالجزائر باعتبارها أكبر دول المنطقة مساحة منها 87% صحراوية، تجعل القطاع الزراعي من أكثر القطاعات عرضة لمخلفات التأثيرات المناخية منها[1]:

- ✓ قلة الأراضي الصالحة للزراعة: أغلب الأراضي الخصبة موجودة في الشمال، وثلاث أرباع هي أراضي موجودة في مناطق جافة وشبه جافة؛
- ✓ ظاهرة الإجهاد المائي: تعرف جل المناطق ظاهرة قلة الموارد المائية، فتساقط المطر يختلف من منطقة إلى أخرى، ويتراوح ما بين 350 و 1100 مليمتر من الماء في الشمال ومن 150 إلى 350 مليمتر في الهضاب العليا، وأقل من 100 مليمتر في المناطق الصحراوية وهذه الكميات غير كافية للقطاع الفلاحي؛
- ✓ ارتفاع ظاهرة تبخر المياه بفعل ارتفاع درجات الحرارة؛
- ✓ ظهور أمراض جديدة تصيب المحاصيل الزراعية؛
- ✓ تكاثر النباتات الضارة والحشرات المتلفة للمحاصيل.

وبما أن معظم النظم الإيكولوجية في الجزائر وفي معظم دول المنطقة مهددة بفعل تفاعل العوامل المناخية والبشرية، ومن المتوقع أن يكون للتغيرات المناخية تأثيرات قوية على النشاط الزراعي وبالأخص المجالات التالية:[2]

- ✓ تغير موعد زراعة المحاصيل وطول موسم النمو؛
- ✓ تغير إنتاجية المحاصيل؛
- ✓ تغير إجراءات الإدارة المزرعية والمدخلات –مبيدات وأسمدة–؛
- ✓ تأثيرات على الزراعة المطرية؛
- ✓ تغيرات في كميات المياه المتاحة للري؛
- ✓ زيادة الضغوط على مصادر المياه؛

---

[1]– عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق، ص ص202–203.

[2]– نفس المرجع السابق، ص205.

- ✓ تغير معدلات تدهور التربة الزراعية؛
- ✓ زيادة شراسة الآفات والمسببات المرضية النباتية؛
- ✓ تغيرات بالإنتاج الحيواني؛
- ✓ زيادة الأخطار المرتبطة بالكوارث الطبيعية؛
- ✓ زيادة الطلب العالمي على الغذاء؛
- ✓ تأثيرات على المجتمعات الريفية.

أما المغرب وتونس فهي معرضة للعوامل المذكورة سابقا، أضف إلى ذلك فنجد أن الإبلاغات الوطنية التونسية لتغير المناخ* تتوقع أن يرتفع معدل درجة الحرارة بمقدار 11 درجة مئوية بحلول 2030 فتزداد حدة الجفاف، مع انخفاض الموارد المائية في البلاد بنحو 28% وفقد نحو 20% من الأراضي الزراعية، و50% من أراضي الغابات غير المروية في جنوب البلاد بحلول العام نفسه، أما المغرب فتتوقع الإبلاغات الوطنية ارتفاع درجة الحرارة بحلول 2020 (0.6°-1.1°) مئوية ونقص 4% من معدل الأرقام، وزيادة في تكرار وحدة الجفاف الأمر الذي يؤدي إلى نقص قدرة 15% من الموارد المائية، ومن المتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعي بحوالي 50% في سنوات الجفاف و10% في السنوات الطبيعية للأمطار.

أما مصر فيحتمل حدوث انخفاض جوهري في غلاة المحاصيل الرئيسية (القمح والذرة)، وتآكل شاطئ الدلتا وتداخل مياه البحر مع المياه العذبة وتدهور في بعض النظم البيئية نتيجة التغير المناخي،كما يمكن أن يسبب تغيرات كبيرة في فيضان النيل السنوي الذي يوفر للبلاد أكثر من 97% من مواردها المائية المتجددة، وأن ارتفاعا محتملا في منسوب سطح البحر قدره (0.5-1) م خلال 100سنة قادمة سيؤدي إلى غرق 30% من الإسكندرية، وهذا يكون تأثيره واضحا على الزراعة المصرية[1] خاصة وأن الزراعة هي عماد الثروة القومية حيث تساهم بنحو 20% من الدخل القومي، وهي عماد الأمن الغذائي في مصر.

كما أن تغير المناخ قد يلحق ضررا خطيرا بالمناطق الساحلية، وأكثر تحديداً بالموارد المائية، وبأجزاء

---

*- اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي يرمز لها UNFCCC هي اتفاقية دولية صادَق عليها 191 بلداً والتزمت تلك البلدان بوضع استراتيجيات وطنية لمواجهة الاحترار العالمي، وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إطاراً عاماً للجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحدي الذي يمثله تغير المناخ، وتنص الاتفاقية على أن هدفها النهائي هو تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق ضرر بالنظام المناخي، وتحظى الاتفاقية بعضوية عالمية تقريباً؛ فحتى حزيران/ يونيه 2007 كان 191 بلداً قد صادق عليها، وهذه البلدان يشار إليها باسم "أطراف الاتفاقية." انظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki (2013/11/28)

[1]- وزارة الدولة لشؤون البيئة المصرية، جهاز شؤون البيئة المصرية، تغير المناخ وآثاره على المنطقة العربية، قرار القمة العربية بشأن تغير المناخ، من الرابط www.eeaa.gov.eg (2012/12/19).

كبيرة من الأراضي الزراعية المنتجة في البلدان الساحلية، ففي مصر على سبيل المثال، تشير التقديرات أن ارتفاع سطح البحر بمعدل 0.5 م قد يسرع عمليات التصحر في شكل زيادة ملوحة التربة ، مما يؤدي إلى فقدان جزء من الأراضي الزراعية في منطقة دلتا النيل[1]. وعموما يمكن توضيح أثر التغيرات المناخية على الزراعة في الشكل التالي:

الشكل رقم(4-2): تأثر الزراعة بتغيرات المناخ

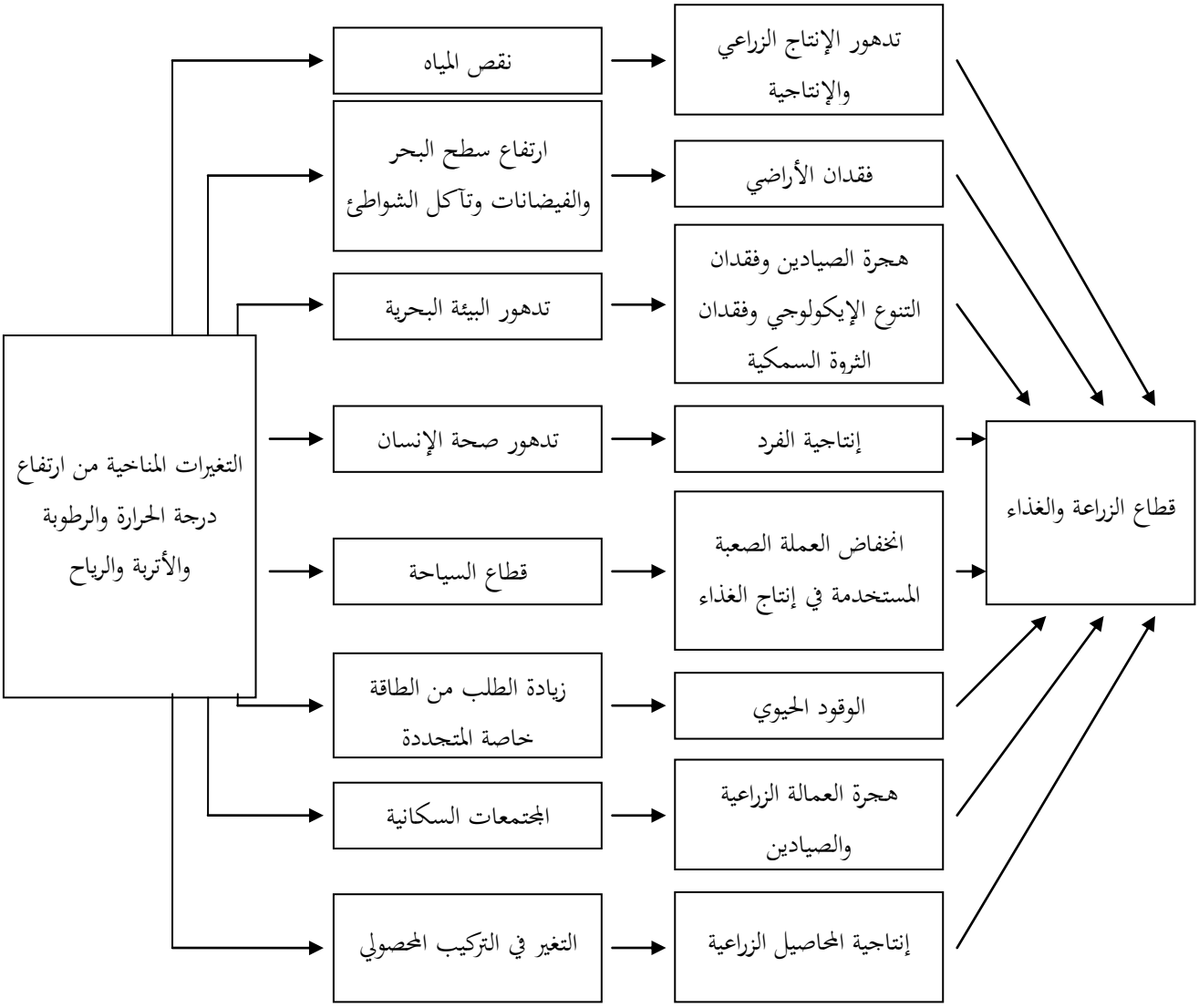

المصدر: ناهد عبد اللطيف محيسن، التغيرات المناخية وانعكاساتها على قطاع الزراعة والغذاء في مصر، دراسات النهضة، مصر، العدد الأول، المجلد11 ، يناير2010، ص52.

[1]- للمزيد حول آثار تغيرات المناخ على مصر انظر: جمال محمد صيام، شريف محمد سمير فياض، أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء فى مصر، شركاء التنمية للبحوث والإستشارات والتدريب (مؤتمر التغيرات المناخية وآثارها على مصر)، نوفمبر 2009، ص ص11-15.

وفي الأخير يمكن القول أن التقدم الهام الذي عرفه علم المناخ فقد أصبح بالإمكان ليس فقط تحديد الإيجابيات والسلبيات للتقلبات المناخية على الإنتاج الزراعي، يمكن أيضا القيام بكل ما من شأنه أن يساعد على التخفيف من الأضرار التي تتسبب فيها أحوال الطقس غير العادية الشيء الذي يسمح بحماية المنتوج النباتي وضمان محصول زراعي.

وعليه فإن الاستثمارات التي ينبغي تخصيصها من أجل عكس أو إيقاف هذه الوتيرة عبر تكييف أو تخفيف آثار تغير المناخ باهظة ولا تقوى البلدان على تحملها إذا لم يتم تنفيذ سياسات طارئة بهذا الصدد، ويتوقف الحل المستدام هنا على اعتماد تدبير مندمج للموارد الطبيعية (التربة، والمياه، والغابات)في إطار سياسات منسجمة ومتسقة على مستوى المنطقة وشراكة إقليمية ودولية مرتكزة على تدابير التكييف والتخفيف من آثار تغير المناخ[1].

وعلى سبيل المثال، اتخذ اتحاد المغرب العربي خيارات سياسية إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار هشاشة المنطقة وحاجتها إلى التكيف مع تغير المناخ ويتعلق الأمر بما يلي:

- الشروع –على نطاق واسع– في برامج توعية وتحسيس السكان بآثار تغير المناخ باستعمال الوسائل التقنية المتاحة التي تمكن من تحسين التكيف؛
- إعداد مشاريع ترمي إلى نقل التكنولوجيا إلى بلدان المنطقة بما يساعدها على تكييف تدابيرها مع السياق الجديد لمناخ المنطقة، وإنشاء آليات تمويلية تسمح بتشجيع نقل التكنولوجيا (تم تحديد برنامج للتعاون بين اتحاد المغرب العربي واليابان في هذا المجال)؛
- إحداث هياكل مستدامة في المنطقة قادرة على التدبير المستدام للمواضيع المتعلقة بتغير المناخ(في هذا الإطار، عرض اتحاد المغرب العربي مشروع إنشاء المرصد المغاربي للإنذار المبكر بالجفاف).

الفرع الثالث: التقنيات الزراعية

تشير التقنيات الزراعية إلى الطرائق والوسائل المستخدمة في الحياة وفيها ميدان الزراعة، وهي بذلك تعني الوسائل أو الجوانب (المعلوماتية والمادية) التي يستخدمها المنتج الزراعي من أجل استخدام المدخلات المتاحة لديه وتطويعها لممارساته الإنتاجية، ويتم تصنيف التقنيات الزراعية الحديثة إلى:

- تقنيات زراعية ميكانيكية وتشتمل على المعدات والأدوات الزراعية؛
- تقنيات زراعية حيوية وتشتمل على أصناف البذور، سلالات الثروة الحيوانية؛
- تقنيات كيماوية تشتمل على المبيدات، الأسمدة الكيماوية؛

[1]– عبد القادر محمد سالك، مرجع سابق، ص19.

- تقنيات زراعية سلوكية (معرفية، مهارية، وجدانية) تشتمل على استخدام المعارف، الخبرات، الإدارة الجيدة للمزرعة، الدورات الزراعية؛
- التقنيات الزراعية الحيوية (التكنولوجيا الحديثة) تتمثل في العمليات البيولوجية واستخدامها أثناء العمليات التقنية.

إن الناظر إلى حال الزراعة في الدول المتقدمة وشبه المتطورة (نمور آسيا) يلاحظ أن هذه الدول طورت قطاعاتها الزراعية خلال العقود القليلة الماضية عبر الثورات الزراعية المعتمدة على العلم والتقانة في رفع معدلات إنتاجها من جهة، وفي الحد من نمو سكانها من جهة أخرى، وفي استخدام التقنيات الزراعية من آلات وأسمدة ومواد مكافحة وأصناف عالية الإنتاج من جهة ثالثة، بعد أن وفرت الموارد المالية لذلك (فالجرار يخدم في اليابان هكتارين فقط وفي الولايات المتحدة 39هكتار) بخلاف الدول العربية التي تتسم الزراعة فيها بانخفاض معدلات الآلات لوحدات المساحة إذ نجد أن كل جرار يخدم 125 هكتار سنة 2003.

وتعتبر الأسمدة الكيماوية على سبيل المثال من أهم المقومات الزراعية التي يمكن لها رفع قيمة وحجم الإنتاج الزراعي وأنها أحد المتغيرات الأساسية في المعادلة الإنتاجية الزراعية، كما تعتبر مؤشر حقيقي لمدى اهتمام الدول بالقطاع الزراعي، حيث أثبتت التجارب والأبحاث أن التسميد عندما يتم بكميات ونوعيات ملائمة ويستخدم بكفاءة، فإنه يأتي في قمة العوامل التي تحقق زيادة في الإنتاج الزراعي وتضمن تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، وتشير المنظمة العالمية للزراعة والأغذية "Fao" أن الأسمدة كانت وراء 55% من الزيادة الكبيرة في الإنتاجية التي تحققت في بلدان العالم النامي. أما بالنسبة لدول المنطقة فنجد مصر هي الرائدة دائما حيث يصل استخدام الأسمدة 370 كلغ/هـ، بينما نجده ضعيفا في المغرب وتونس والجزائر فهو لا يتجاوز على التوالي 60 كلغ/هـ و 24 كلغ/هـ و 15 كلغ/هـ ، وهي نسب ضعيفة نوعا ما، حيث أنها أقل من المتوسط العالمي الذي يتطلب 95كلغ/هـ[1]

يرجع ضعف استخدام الأسمدة في الجزائر[*]، تونس والمغرب إلى عدم توفرها بالكميات الملائمة في الأوقات المناسبة والملائمة للاستعمال أي الزراعة والغرس...الخ، أضف إلى ذلك ارتفاع أسعارها وتكاليف

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2012، مرجع سابق، ص11.

[*]- حسب معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية هناك تحسن في توزيع الأسمدة، حيث بلغت كمية الأسمدة الموزعة بكافة أنواعها أكثر من 2,57 مئة ألف طن 2010-2011مقابل 2,39 مئة ألف طن سنة 2010- 2009 و1,72 مئة ألف طن سنة 008-2009 ، وبالتالي زاد مستوى التخصيب من الحبوب التي ارتفعت من 130 ألف هكتار عام 2008-2009 إلى 404 ألف هكتار عام 2009-2010 وإلى 543.79 هكتار عام 2010-2011 للأسمدة الخلفية، ومن 382 ألف هكتار سنة 2008-2009 إلى 428 ألف هكتار سنة 2009-2010 إلى 606.246 هكتار عام 2010- 2011 لأسمدة التغطية. انظر:

نقلها وضعف التمويل لها، هذا بالإضافة إلى إدراج بعض الأنواع منها في خانة الممنوعات في بعض البلدان العربية على غرار الجزائر وتونس، بالإضافة على الظروف البيئية الجافة وشبه الجافة التي في الحقيقة تبرر جزئيا قلة استخدام الأسمدة الكيماوية*، كما يعتقد البعض أن المشكلة لا تتمثل في عدم توفر الأسمدة بقدر ما تتمثل في الاستعمال الغير العلمي لها سواء من حيث الكم أو الكيف، وكذا مواعيد الاستعمال.

إن دول المنطقة مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل الاهتمام بالتطوير التقني الزراعي وتحسين الإنتاج والإنتاجية من خلال[1]:

- تشجيع استخدام التقانات والمعاملات الزراعية الحديثة لرفع الكثافة المحصولية وزيادة الإنتاجية
- تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقانات الزراعية بهدف تحقيق التالي:
  - ✓ توفير المعارف والمهارات التقنية اللازمة للإرتقاء بالإنتاجية الزراعية؛
  - ✓ تحديد وتطبيق الحزم التقنية والمعاملات الزراعية المعظمة للإنتاجية.
- استنباط والتوسع في استخدام الأصناف النباتية عالية الإنتاجية، والمقاومة للجفاف والملوحة.

المطلب الثالث: البحوث الزراعية، الجوانب البيئية والمرأة الريفية

يعتبر الإعتماد على البحوث الزراعية والاهتمام بالجوانب البيئية والنهوض بالمرأة الريفية من أهم عوامل إرساء تنمية زراعية مستدامة، وفي ما يلي عرض لهذه العوامل في دول شمال إفريقيا.

الفرع الأول: البحوث الزراعية

أشرنا أن زيادة الإنتاج الزراعي لا يكون بزيادة المساحة المزروعة بقدر ما يكون بزيادة التقنية الزراعية في عمليات الإنتاج الزراعي، وأن التقنية الزراعية الجديدة لا تنتقل من تلقاء نفسها إلى حقول المزارعين حيث يمكن تطبيقها والاستفادة منها، فمراكز البحوث تحتاج إلى خدمات إرشاد قوية تعمل معها ميدانيا نحو حل المشاكل، وعليه فالإرشاد الزراعي دعامة أساسية للبحوث والتنمية الزراعية، وهو مهمة صعبة في ظروف البلدان النامية، فهو عمل ميداني يمارس في ظل ظروف مناخية لوجستية صعبة تتطلب التعامل والتفاعل مع سكان الريف ومعظمهم فقراء وأميون، بهدف إحداث تغير إيجابي في سلوكهم (معارفهم، ومهاراتهم، واتجاهاتهم)، وهو أيضا نشاط تكتنفه الصعوبة إذا ما قورن بالتعامل مع النباتات أو الحيوانات أو التجارب العلمية.

ويهدف البحث العلمي والتطوير الزراعي إلى تحقيق جملة من الأهداف تشمل ما يلي[1]:

-MADR, Le renouveau agricole et rural ,2012, P30 .

* – نظرا لقلة استخدام الأسمدة توصف المنتجات الغذائية في شمال إفريقيا أنها بيولوجية.

[1] – سالم اللوزي وآخرون، تحديات الأمن الغذائي العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص32

- تعظيم إنتاجية الهكتار من الأرض الزراعية والمتر مكعب من مياه الري؛
- المحافظة على استدامة نوعية الموارد الزراعية الأساسية وهي الأرض الزراعية ومياه الري؛
- المحافظة على سلامة البيئة بكل عناصرها؛
- تصنيع الإنتاج الزراعي.

إن ضعف الاستثمار في مجال البحث العلمي الزراعي في الوطن العربي – ومنها منطقة شمال إفريقيا– يبعث على القلق، حيث لا يكاد يصل في بعض البلدان إلى 0.1% وهذا أقل بكثير مما يوصي به البنك الدولي(1.5%) والإتحاد الأوروبي وكذا المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء وغيرها من المنظمات الدولية[2].

عموما هناك اهتمام متزايد بالبحوث الزراعية في دول منطقة شمال إفريقيا، ففي تونس شهد قطاع البحث العلمي في العشريات الثلاثة الأخيرة عدة تغيرات من خلال هيكلة معاهد البحث وإحداث عدة هياكل جديدة فضلا عن مراجعة برامج البحث وتحيينها حسب الأولويات الوطنية والدعم المادي والمالي، وتبعا لتوصيات انبثقت عن دراسة قامت بها مؤسسة دولية مختصة في معاضدة أنظمة البحث الزراعي سنة 1987، فقد تم إرساء برمجة مركزية للبحث وربط منظومة البحث ربطا وثيقا بالتكوين العالي ودعم البحث الجهوي، ولتجسيد هذه الأهداف تم إحداث مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي سنة 1990، التي تسهر على النهوض بالبحث الفلاحي في إطار السياسة العامة للدولة، وربط الصلة بين مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من جهة والإرشاد الفلاحي والمنتجين من جهة أخرى، وتضم مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي ستة معاهد وطنية وسبعة مراكز بحث جهوية وقطبان جهويان وإحدى عشر(11) مؤسسة تعليم عال فلاحي، وخمسة عشر (15)محضنة مؤسسات[3].

أما مصر فيعتبر مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي الذي أنشئ سنة 1971 قاطرة التنمية الزراعية بمصر، حيث أنه من أكبر سبعة مراكز بحثية على مستوى العالم، كما يعتبر أكبر مركزا بحثيا زراعيا في الشرق الأوسط وإفريقيا، وتقع على عاتق المركز مسؤولية إجراء البحوث التطبيقية وتعميم تطبيقها على مستوى الدولة بالتعاون مع كليات الزراعة والمعاهد البحثية ذات الصلة، وهو مؤسسة أبحاث

---

[1]– بركنو نصيرة، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يوم 24/23/نوفمبر/2014، ص12.

[2]– فوزي نعيم محروس، تقوية وتدعيم الرابط بين البحث والإرشاد، اجتماع مسؤولي وخبراء بحوث ونقل التقانة الزراعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2012، ص29.

[3]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ورقة قطرية حول بحوث ونقل التقانات الزراعية في الجمهورية التونسية، عمان، الأردن، 2012، ص44.

تتمتع بحكم شبه ذاتي يحكمها مجلس إدارة برئاسة وزير الزراعة، وتتمثل الغاية الرئيسية للمركز تحقيق التنمية المتواصلة من خلال تطبيق تكنولوجيات متطورة في الزراعة المصرية بحيث تحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتفي باحتياجات السكان، وتوفر متطلبات التصدير، وتحسين مستوى الدخول الاقتصادية للزراع، ويضم مركز البحوث الزراعية أكثر من 6582 ألف عضو في هيئة البحوث ومساعديهم يعاونهم كادر عام إداري وفني يتجاوز 27.4 ألف فرد موزعين على المعاهد البحثية ومحطات البحوث[1].

بالنسبة للمغرب فقد حضي القطاع الفلاحي بعناية بالغة، خاصة بعد انطلاق مخطط المغرب الأخضر في أفريل 2008، الذي يهدف في إستراتجيته بالانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة الحديثة والتنافسية القادرة على مواجهة التحديات العالمية، وهذا كله من خلال انخراط جميع مكونات وهياكل وزارة الفلاحة الجهوية والمركزية، ولن يتحقق ما سبق إلا من خلال الوصول إلى مستوى عال من التمكن في التقنيات الحديثة للإنتاج وطرق التكوين المتقدمة...، لذلك عرفت مكونات إدارة التقانات الزراعية (التعليم الفلاحي، البحث الزراعي، التكوين المهني الفلاحي، الإرشاد الفلاحي) مواصلة الأوراش المفتوحة والتي ترمي بالأساس إلى إصلاح هذه المكونات من أجل نقل التقانة الزراعية.

ولقد أعطى مخطط المغرب الأخضر أهمية قصوى للبحث والتنمية ونقل التقانات كوسائل تساهم بصفة فعالة في تحقيق أهداف هذا المخطط، تجلت هذه الأهمية من خلال تحديد ووضع إستراتيجية جديدة خاصة لنقل التكنولوجيا، كما تجلت أيضا هذه الأهمية من خلال خلق أقسام مختصة في البحث والتنمية ونقل التقانات سواء على الصعيد الجهوي أو الوطني، كذلك تم إنشاء مكانيزم جديد يهدف إلى إيجاد إطار للتعاون بين مختلف مكونات النظام الوطني للبحث ونقل التقانات، يتم من خلاله تموين مشاريع للبحث ونقل التقانات تستجيب لحاجيات جهوية ووطنية، ومن أجل تسهيل إيصال نتائج البحوث إلى العالم القروي، ومرافقة الفلاحين ونقل الخبرة الفلاحية إلى الميدان[2].

يتكون النظام المغربي للبحث الزراعي من مجموعة من المؤسسات والهيئات الرئيسية منها مؤسسات التعليم العالي والبحث ويعتبر أهمها المعهد الوطني للبحث الزراعي.

الجزائر وعلى غرار دول الأخرى فقد أولت اهتماما بالغا بالبحث الزراعي مجسدة في مجموعة من المعاهد (شبكة معاهد)* ،لديها 128 هيئة لامركزية بما في ذلك 55 محطة تجربة تتربع على حوالي6500

---

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورقة قطرية حول مركز البحوث الزراعية في جمهورية مصر، عمان، الأردن، 2012، ص190.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ورقة قطرية حول البحوث ونقل التقانات في القطاع الزراعي بالمملكة المغربية، عمان، الأردن، 2012، ص206.

*– هذه المعاهد هي: المعهد الوطني الجزائري للبحوث الزراعية؛ المعهد الوطني للبحث الغابي؛ المعهد التقني للمحاصيل الكبرى؛ المعهد التقني للأشجار المثمرة والكروم؛ المعهد التقني للمحاصيل الصناعية؛ المعهد التقني لتربية الحيوانات؛ المعهد التقني لتطوير

هكتار، يشتغل بها 2500 عامل منهم 550 إطار وبنية تحتية مهمة تتميز بتجربة تقنية قيمة، كما تضم مخابر جهوية ووطنية ذات معدات تقنية وعلمية مهمة موزعة على التراب الوطني؛ وتماشيا مع أهداف السياسة الزراعية المستدامة فقد تم تكثيف البحوث في بعض المجالات ذات الأولوية، مع المحافظة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية خاصة الأراضي والمياه.

أما واقع الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي في بعض دول منطقة شمال إفريقيا نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-8):الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي في بعض دول شمال إفريقيا(مليون دولار أمريكي)

البيان	مصر	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا
2000	298	104	102	46	23
2008	293	96	112	63	11

Source : Food and Agriculture Organization of the United Nations, Statistical yearbook 2014: Africa Food and Agriculture, Accra, 2014, P 30.

نلاحظ من خلال الجدول أن دول شمال إفريقيا تولي اهتماما بالغا للبحث والتطوير الزراعي وهو ما من شأنه أن يساهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة، وقد ترجم هذا الاهتمام الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، إذ تعتبر مصر رائدة دول المنطقة في مجال الإنفاق على البحث والتطوير إذ خصصت سنة 2008 مبلغ 293مليون دولار، وهذا ربما أمر طبيعي خاصة لما نعلم أن أول مؤسسة للبحث العلمي الزراعي في العصر الحديث قد تأسست بمبادرة من القطاع الخاص في مصر، وبالذات في تطوير زراعة القطن وذلك في بداية القرن العشرين، ثم تليها الجزائر في المرتبة الثانية بمبلغ قدره 112 مليون دولار، والمغرب في المرتبة الثالثة مخصصة حوالي 96مليون دولار ثم تونس 63 مليون دولار وأخيرا وفي المرتبة الأخيرة ليبيا بمقدار 11مليون دولار.

الفرع الثاني: الجوانب البيئية

صنف مؤشر الأداء البيئي (2012) الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعة ييل، مصر في الرتبة 60، والجزائر في الرتبة 86، وتونس في الرتبة 99، والمغرب في الرتبة105، في حين تأتي ليبيا في الرتبة

الفلاحة الصحراوية؛ المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها؛ المعهد الوطني لوقاية النباتات؛ المعهد الوطني للطب البيطري؛ المعهد الوطني للأراضي، السقي والصرف؛ المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي.

123 من أصل 132 بلدا مصنفا، وباستثناء ليبيا والسودان، وقعت جميع هذه البلدان وصادقت على بروتوكول كيوتو، وعملت بالفعل على إعداد وتقديم التقريرين القطريين الأول والثاني.

وتشهد منطقة شمال أفريقيا كما أشرنا سابقا معدل عجز مائي يصنف من بين الأعلى عالميا (توافر المياه أقل من 1000متر مكعب في السنة للفرد)، والتصحر الذي تعاني منه حوالي 85% من الأراضي التي تتضرر أكثر فأكثر من التعرية والملوحة، والزراعة التي تعتمد في معظمها على الأمطار وتتأثر بشدة بالتقلبات المناخية، إضافة إلى تزايد التركز الديمغرافي والأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية، وبالنظر إلى كل هذه العوامل، توصلت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن شمال أفريقيا تُعد من بين المناطق الأكثر تضررا من تغير المناخ كما أشرنا سابقا، وتتراوح تكلفة تدهور المناخ بين 2% و5% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان الأربعة: الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، في حين تُقدّر بحوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا .وبناء على هذا المعيار تشهد تونس أفضل أداء، أما التكلفة المسجلة في موريتانيا فرغم أنها مرتفعة كثيرا مقارنة مع باقي البلدان إلا أنها تدخل في نفس فئة النسب المسجلة في بلدان الساحل مثل مالي والسنغال وبوركينا فاسو.

ويوضح الجدول التالي المؤشرات البيئية الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية

الجدول رقم(4–9): المؤشرات البيئية الرئيسية في منطقة شمال إفريقيا

البلد	متوسط التصحر السنوي (2010/2000)	المناطق المحمية (%من الأراضي الوطنية– 2010)	الموارد المتجددة من مياه الشرب (متر مكعب لكل فرد–2010)		الحصول على مياه الشرب (% السكان 2010)
			الداخلية	المجموع	
الجزائر	0.57	6.2	313	1000 >	83
مصر	1.73–	6.1	22	1000 >	99
المغرب	0.23–	1.5	899	1000>	83
تونس	1.86–	1.3	393	1000 >	94

البلد	الحصول على الصرف الصحي(% السكان	النمو السنوي للسكان الحضريين (1990–	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (مليون طن متري)	استخدام الطاقة (كلغ مكافئ النفط لكل فرد)	إنتاج الطاقة(مليار كيلوواط/ساعة)

	2010)	2011)	2010	2010	2010
الجزائر	95	2.6	121.3	1.138	45.6
مصر	95	2.1	216.1	903	146.8
المغرب	70	1.6	48.8	517	22.3
تونس	85	1.5	25.2	913	16.1

المصدر: عبد القادر محمد سالك، مرجع سابق، ص20.

الفرع الثالث: النهوض بالمرأة الريفية

تمثل المرأة الريفية أكثر من ربع سكان الكرة الأرضية كما تعتبر المسؤولة عن إنتاج نصف غذاء العالم، ولكن في الدول النامية تعتبر منتجة لحوالي 80% من الغذاء بالرغم من أنهن يملكن أقل من 15% من الأراضي الزراعية على مستوى العالم وأقل من2% في الدول النامية، ويعزى ذلك إلى العديد من التقاليد واللوائح التي تحرم المرأة من التعليم أو تملك الأراضي، وقد قدرت نسبة 7 من كل 10 أفراد جوعى من النساء والبنات، كما تتأثر المرأة كثيرا بالفقر وفي الوقت نفسه هي القادرة على حل هذه المشكلة، حيث تشكل نسبة كبيرة من اليد العاملة تقدر بـ428 مليون امرأة في قطاع الزراعة في مقابل 608 مليون رجل طبقا لتقديرات منظمة العمل الدولية[1].

ونظرا لكون المرأة هي الخلية الأولى في المجتمع الريفي في دول شمال إفريقيا، ورغم ما تعانيه من ضغوط العادات والتقاليد وارتفاع نسبة الأمية وضعف الوعي لم تحول دون دخولها مجالات العمل والإنتاج في كافة القطاعات والتي من بينها الإنتاج الزراعي، حيث تقوم المرأة الريفية بأعمال عديدة على مدار العام والتي من بينها تربية الحيوانات والأعمال الموسمية كالحصاد(القمح والشعير والبرسيم)وزراعة الخضروات وجني الأشجار المثمرة والتخزين والتسويق بالإضافة إلى التصنيع الغذائي...، ورغم كونها تمثل نصف العمالة في القطاع الزراعي، إلا نسبة مالكات الأراضي منهن ضئيل جدا ولا يمثل ثقلا كبيرا، مما يجعلهن غير مؤهلات للحصول على الخدمات الائتمانية أو العضوية في منظمات المزارعين التي يمكن أن تمكنهن من الحصول على مدخلات تساعد على ثبات أو تشجيع أنظمتهن الإنتاجية.

[1]– عقيلة صالح حمزة، المرأة الريفية والأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7-9 أكتوبر 2012، ص 189.

ماسبق جعل دول المنطقة تهتم بالمرأة وتقف بجانبها لتصبح عنصرا فعالا ومنتجا بطريقة علمية ومبسطة تساعد على إشراكها في منظومة الأمن الغذائي والتنمية المحلية المستدامة، باعتبارها قوة لا يستهان بها وأنها عامل استقرار مادي واجتماعي بالنسبة لعائلتها والوسط الريفي.

وفيما يلي عرض مختصر لأهم الإجراءات المتخذة للنهوض بالمرأة الريفية في الجزائر والمغرب على سبيل المثال*.

أولا: إجراءات النهوض بالمرأة الريفية في الجزائر: بما أن تشريع العمل في الجزائر يمنع أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس، فقد حظيت المساهمة الاقتصادية للمرأة باهتمام خاص، ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة بصورة مباشرة في النمو الاقتصادي لتحقيق الأمن الغذائي، هذا بالنسبة للمرأة عموما، أما بالنسبة للمرأة الريفية فقد انتهجت الجزائر سياسة لتطوير المجتمع الريفي وخاصة المرأة وهذا بتسطير 9000 مشروع جواري للتنمية الريفية (2009/2004) تهدف إلى تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي لـ 800.000عائلة ريفية ولتطوير المرأة بصفة خاصة، وقد ساعدت هذه المشاريع على تنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية.

كما ارتفعت نسبة استفادة النساء من برامج ومشاريع تنمية القطاع من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة بـ[1]: – استصلاح الأراضي عن طريق التنازل؛ –برنامج تنمية السهول؛ –برنامج تحويل الأنظمة والبرامج الفلاحية؛ –برامج دعم تشغيل الشباب.

---

*– للإطلاع على سياسات النهوض بالمرأة الريفية في مصر وتونس انظر:

– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومنظمة الأغذية والزراعة(FAO)، إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر حتى 2017، ماي 2003، ص ص 13،114.

– عقيلة صالح حمزة، مرجع سابق، ص ص 187–193.

– علية جودة، إدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي بجمهورية مصر العربية، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7–9 أكتوبر 2012، ص ص 169–188.

– فاطمة جبران، تجربة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال إدماج المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية بولاية باجة في تونس، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7–9 أكتوبر 2012، ص ص 73–84.

– ليلى الحيدوسي، تجربة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال إدماج المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية بولاية باجة في تونس، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7–9 أكتوبر 2012، ص ص 57–72.

[1]– بن مصباح حدة، المرأة والأمن الغذائي في الجزائر، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7–9 أكتوبر 2012، ص88.

لقد بلغ عدد النساء المنخرطات في العمل الفلاحي بصفة دائمة سنة 2006-2007 بـ97686 امرأة، كما أن 31702متحصلات على بطاقة فلاح يستفدن بموجبها من عدة امتيازات من بينها الحصول على مصادر التمويل، خاصة القروض والمساعدات التي تمنحها الدولة للفلاحين نساء ورجالا دون تمييز، وتم سنة 2008 استحداث نوع جديد من القروض موجه للمرأة الريفية، وهو قرض ذو طابع موسمي من دون فوائد لا تتجاوز مدته 18شهر، ويمكن للنساء الريفيات الاستفادة منه من خلال: إما تقديم ضمانات مقابل الحصول عليه، أو تتم الاستفادة منه في إطار ضمانات جماعية تحصل عليها المرأة من خلال الانتظام في تعاونيات يتم إنشاؤها من قبل نساء الريف، زيادة على ذلك وضعت إجراءات تصب في خانة مكاسب المرأة الريفية، من بينها قرار تمكينها من كافة التسهيلات من أجل ترقيتها وتطويرها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، كما تم تحويل جزء هام من العشرة آلاف وحدة إنتاجية وحيوانية التي تم إنشاؤها في إطار خلايا التنشيط الريفي البلدي بالجزائر لصالح نساء الريف[1].

وفي مجال التوعية، يتم إرشاد المرأة في المناطق الريفية خاصة حول سياسة التجديد الريفي-2014) (2007 والبرنامج الجواري للتنمية الريفية المندمجة، وإطلاعها على آليات التجديد التي وضعتها وزارة الفلاحة لترقية عالم الريف، وقصد التكفل بالمرأة في الوسط الريفي والمساهمة في إنجاز برنامج التجديد الريفي، يقوم قطاع التكوين المهني بالتنسيق مع وزارة الفلاحة من خلال مصالحها اللامركزية ومحافظة الغابات والغرف الفلاحية، بالتكوين حسب الاحتياجات المحددة في هذا البرنامج ومرافقة المستفيدات لاسيما الفتيات من أجل إدماجهن.

نشير أن هناك نماذج وتجارب لإدماج المرأة الريفية في الجزائر منها المشروع النموذجي لتنمية الفلاحة الجبلية لحوض منحدر واد الصفصاف، تمركز هذا المشروع بولاية سكيكدة وقسنطينة ويخص 4 بلديات(34110 هكتار تخص12314 سكن تنجز خلال 7 سنوات)؛ والنموذج الثاني هو مشروع العمل الريفي الذي يتمركز في منطقة وسط الغرب الجزائري يمس 92 بلدية على مساحة تقدر بـ14272كلم^2 وهو تجمع ريفي يضم أكثر من 1200000 شخص على مستوى 6 ولايات(الشلف، البويرة، تيارت، المدية، تيسمسيلت، عين الدفلى[2]).

[1]- نفس المرجع السابق، ص88.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 95-96.

ثانيا: إجراءات النهوض بالمرأة الريفية في المغرب: تعد المرأة الريفية المغربية أكبر مجسد للتضامن والتلاحم داخل الأسرة والمجتمع، نظرا لتعدد أدوارها ومهامها التنموية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال[1]:

- ✓تربية المواشي والدواجن حيث تفضل المرأة القروية عموما العمل في قطاع تربية المواشي فهي تهتم بالاعتناء وتغذية الماشية،حلب الأبقار وتربية الدواجن و الأرانب والنحل؛
- ✓الجني بينت بعض الدراسات أن70% من الساكنة القروية تمارس عملية جني النباتات العطرية والطبية وأغلبها من النساء؛
- ✓تصنيع النباتات العطرية والطبية المجففة إذ تشارك النساء القرويات في تجفيف وتنظيف وتحويل وتلفيف هذه النباتات؛
- ✓المشاركة بشكل فعال في إنتاج وتصنيع العديد من المواد الفلاحية، فالنشاط النسوي أكثر طلبا في محاربة الأعشاب الضارة، التنظيف، نشر البذور، التسميد..، كما أن هؤلاء النساء يشاركن في مختلف الأشغال المرتبطة بالزراعات الصناعية كالشمندر السكري وقصب السكر والقطن والزراعات الزيتية وصنع الجبن واستخلاص الزيوت...

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية الفلاحية والريفية، خاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي وإدماج الاقتصاد الفلاحي في محيطه الوطني والدولي دون إغفال المحافظة على الموارد الطبيعية، فقد حظيت المرأة القروية [*] ضمن إستراتيجيات ومخططات التنمية خاصة "مخطط المغرب الأخضر" بمكانة خاصة وجندت جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية لإدماج هذه الفئة في مسلسل التنمية عبر برامج تتمحور حول تكوينها وتحسين ظروف عيشها.

فقد قد وضعت وزارة الفلاحة والصيد البحري برنامجا سوسيو اقتصادي لفائدة المرأة القروية ابتداء من عام 2002 يتضمن[2]:

- ✓ تحسين دخل المرأة والأسرة القروية عبر خلق وتمويل مشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء القرويات؛

---

[1]- خديجة الدوبلالي، تجربة المملكة المغربية في مجال المرأة الريفية والأمن الغذائي، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7-9 أكتوبر 2012، ص ص 195-196 .

[*]- لا تزال المرأة القروية تعاني من عدة إكراهات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وتكنولوجية، تحول دون الاستفادة من كل كفاءاتها وعطاءاتها منها: ارتفاع نسبة الأمية إلى حوالي 67% ؛ قلة تمثيلية النساء القرويات في التنظيمات المهنية والجمعاوية وفي مراكز القرار؛ صعوبة الحصول على القروض لانعدام الضمانات؛ ضعف التفكير التعاوني.

[2]- خديجة الدوبلالي، مرجع سابق، ص197.

- ✓ المساهمة في إدماج المرأة القروية في العمل المنتج بتشجيع تكوينها والرفع من قدراتها عن طريق التكوين التقني التطبيقي ومحو الأمية الوظيفي؛
- ✓ تشجيع التنظيمات المهنية الفلاحية، النسوية(التعاونيات، الجمعيات.)...؛
- ✓ تأطير النساء القرويات لأجل إكسابهن المهارات اللازمة لتحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية عبر استيعاب التكنولوجيا الجديدة في الميدان الفلاحي من خلال الأيام الإخبارية، الزيارات الميدانية، تنظيم مباريات لأحسن منتجة، الحقول التوضيحية.

وفي إطار الإستراتيجية الجديدة للإرشاد الفلاحي التي تم إطلاقها في إطار مخطط المغرب الأخضر، الذي اعتبر المرأة القروية ركيزة أساسية في جل البرامج التنموية، قد أولت الوزارة عناية كبيرة بانشغالات المرأة القروية عبر دعم البرنامج السوسيو اقتصادي الموجه لها والذي يهم بالأساس النهوض بأوضاع هذه الشريحة الاجتماعية، من خلال إدراج عمليات التأطير المقرب ودعم المشاريع المدرة للدخل.

والمشروع المدر للدخل عمل تعاوني مشترك يتميز بطابعه البسيط ولا يحتاج لرأسمال مرتفع ويرتكز على التجربة والمعرفة المحليتين، يتطلب تطوير الوسائل التنظيمية(التكوين والتأطير والتنظيم والإنتاج والتسويق)، وتعتبر التدريبات التقنية للنساء الريفيات والتركيز على الجانب التطبيقي أهم ما يؤكد عليه المشروع المدر للدخل، ويهدف بالأساس إلى تثمين الإنتاج المحلي، والمساهمة في تحقيق التنمية الزراعية المتكاملة، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار للساكنة القروية.

أما حصيلة منجزات هذا المشروع فكانت إيجابية بصفة عامة حيث تم تمويل أكثر من 700 مشروع مدر للدخل يهم تربية الدواجن والنحل، تربية الأغنام والماعز والجمال، وعدة ميادين أخرى كتربية الأرانب وصناعة الأجبان واستخلاص زيت الزيتون والأركان، ويصل عدد النساء المستفيدات من هذه المشاريع إلى أكثر من 14000 امرأة مستفيدة. كما توجد ثمانية مشاريع مدرة للدخل هي في طور الإنجاز في مجال تربية النحل بتمويل من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية وذلك لفائدة مائة امرأة قروية خلال موسم 2012،

نشير أن الإستراتيجية الجديدة للإرشاد الفلاحي في المغرب منذ 2011 قد تضمنت مجموعة من الإجراءات من أجل تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الفلاحية[1].

[1]– انظر: خديجة الدوبلالي، مرجع سابق، ص200.

المبحث الثاني: سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة في دول شمال إفريقيا*

إن التحدي الكبير الذي تواجهه دول منطقة شمال إفريقيا هو تحقيق الأمن الغذائي لشعوبها باعتباره واجبا من الواجبات الأساسية، وبغيابه تفقد الدول استقلالها وتصبح في تبعية[1]، إن هذا التصريح يؤكد على أهمية وضرورة تحقيق دول المنطقة لأمنها الغذائي وضمان استقراره واستمراره (استدامته).

ترجم هذا الاهتمام المتزايد بالأمن الغذائي في دول المنطقة بالسياسات والبرامج والاستراتجيات الزراعية المستدامة المنفذة في دول المنطقة بداية من العقد الأول من القرن الحالي، التي أخذت بعين الاعتبار التحديات البيئية التي تواجه البيئة الزراعية (التملح وارتفاع مستوى الماء الأرضي، الانجراف المائي والهوائي والتوسع العمراني والتلوث والتصحر)، إضافة إلى التحديات الإجتماعية (الفقر الريفي، الهجرة من الريف إلى المدينة...)، كل تلك التهديدات تساهم في تفاقم الفجوة الغذائية، وبالتالي فإن التغلب عليها سيسهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة على المستوى القطري وعلى مستوى المنطقة.

المطلب الأول:استراتجيات التنمية الزراعية المستدامة في مصر

يعتمد الاقتصاد المصري تقليديا وبصورة ملموسة على القطاع الزراعي كمصدر للغذاء والألياف والمنتجات الأخرى، كما يوفر القطاع الزراعي سبل الحياة لنحو 55% من المواطنين، ويساهم بأكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 20% من إجمالي الصادرات وموارد العملة الصعبة، بالإضافة إلى استيعاب أكثر من 34% إجمالي من القوة العاملة .

وتتبنى مصر الاستراتجيات إطارا عاما للتوجهات من أجل تحقيق أهداف تتطلب أفقا زمنيا طويل المدى نسبيا، مع تحديد واضح للسياسات والآليات الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف.

عموما عرفت الزراعة المصرية استراتجيتين مهمتين منذ مطلع الألفية الجديدة:

- ✓ إستراتجية التنمية الزراعية حتى2017 ؛
- ✓ إستراتجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030.

الفرع الأول: إستراتجية التنمية الزراعية حتى 2017

* سيقتصر عرضنا للسياسات الزراعية لأربع دول(مصر، الجزائر، المغرب، تونس) وهي موضوع دراسة الحالة في الفصل الموالي.

[1] -مقتبس من تصريح رئيس الاتحاد المغربي للفلاحين السيد محمد عليوي، www.binaanews.net./news- 15223 (2014/9/22).

لقد كانت صياغة إستراتجية التنمية الزراعية حتى 2017 (في سنة2003) في ظروف شهد فيها العالم الكثير من الأحداث والتطورات السريعة والمتلاحقة والجذرية على المستوى السياسي والاقتصادي والبيئي[*]، كما كانت تتمة لإستراتجيتا الثمانينات والتسعينات.

بداية نشير أن الاستراتيجيات الزراعية في مصر تباينت في كل من أهدافها وبرامجها وآلياتها، نظرا لاختلاف وتباين الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية التي صاحبت إعداد كل منهما.

وما يجب التنويه إليه هو أن الإستراتجيتين الزراعيتين للثمانينات والتسعينات كان لها تأثير اقتصادي إيجابي على كل من المستوى العام ومستوى القطاع الزراعي، كما أن الزراعة المصرية في ظل هاتين الإستراتجيتين حققت العديد من الأهداف كما تعذر عليها تحقيق بعضها، عموما تواجه الزراعة المصرية ثلاثة تحديات رئيسية تحد من نمو القطاع الزراعي هي:

- ✓ كمية المياه ونوعيتها (الموارد المائية المحدودة؛ عدم كفاءة استعمال الموارد المائية؛ تدهور نوعية المياه نتيجة للتلوث والملوحة)؛
- ✓ الموارد الأرضية (الضغط السكاني؛ التوسع العمراني؛ الحاجة إلى تطبيق التشريعات والقوانين)؛
- ✓ الموارد البشرية (آليات التنسيق؛ الثغرات الإعلامية) .

أولا: أهداف الإستراتجية حتى2017

تهدف إستراتجية التنمية الزراعية حتى عام 2017 إلى:

- زيادة معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي من 3.4%سنويا إلى 3.8% خلال الفترة الباقية من الخطة الخماسية الرابعة ثم إلى 4.1% سنويا حتى عام 2017؛
- زيادة الإنتاج الزراعي أفقيا ورأسيا من خلال التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد الأرضية والمائية، وتعتبر تنمية هذه الموارد وصيانتها وزيادة كفاءة استعمالها جزءا لا يتجزء من برنامج التنمية الزراعية المستدامة في مصر؛

[*]- سياسيا فقد تفكك الإتحاد السوفياتي إلى دويلات شكلت الكتلة الشرقية التي اختارت نمط الاقتصاد الحر، في حين ظهرت تكتلات اقتصادية وإقليمية أخرى مثل NAFTA، ASEAN والإتحاد الأوروبي. ولقد صاحب هذه التطورات ظهور منظمة التجارة العالمية وانضمام الكثير من الدول إليها وانضمت إليها مصر (30 يونيو 1995)، كما شهدت سنة 1995 بداية المحادثات الخاصة بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وبالتعاون بين الهيئات الحكومية ورجال الأعمال استطاعت من تقوية الموقف التفاوضي المصري، مع مراعاة كفة المصالح الوطنية المصرية المعتمدة في ذلك على مزايا التنافسية مع السعي لتعظيم المزايا الموجودة في والقطاعات غير رسمية في تحقيق أهداف التنمية. انظر:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومنظمة الأغذية والزراعة(FAO)، إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر حتى 2017، مرجع سابق، ص5.

- زيادة قيمة الصادرات من المستويات الحالية 2 بليون جنيه سنويا إلى 5 بليون جنيه وذلك بتطبيق نظام الجودة والأمان للمنتجات، وهي عوامل رئيسية للمنافسة طبقا لسياسة المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي في قطاع الزراعة وتعظيم الفوائد من الميزة النسبية للزراعة المصرية؛
- تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي والداجني من أجل زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني من 18 جم/يوم إلى 20 غ/ يوم؛
- خلق سياسة بيئية سليمة تهيئ المناخ لوصول القطاع الزراعي إلى وضع تنافسي، وهذا لن يكون إلا بنمو زراعي أسرع من خلال التنويع في إنتاج المحاصيل عالية القيمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاجية.

كل ما سبق ذكره من التوجه الاستراتيجي يمكن أن يخلق عددا كبيرا من فرص العمل ويقلل من الفقر وبهذا يندمج صغار المزارعين في العملية الإنمائية، وقد ركزت هذه الإستراتيجية على[1]:

- ✓ خلق مناخ هادف للتنمية؛
- ✓ زيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعي؛
- ✓ ترتيب الأولويات فيما يخص القطن والمحاصيل البستانية وتربية الماشية عند صغار الحائزين؛
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد الأرضية والمائية؛
- ✓ تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر في الريف.

أما فيما يتعلق ببعض مؤشرات التركيب المحصولي المقترح لسنة 2017:

- ✓ زيادة مساحة القمح تدريجيا من حوالي 2.5 مليون فدان سنة 1997 إلى 3.4 فدان2017 وذلك من أجل زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة المستمرة في عدد السكان ليصل الإنتاج إلى 9 مليون طن 2017؛
- ✓ التوسع في المساحات الخاصة بالأعلاف الخضراء في الموسم الصيفي لتحسين المراعي الطبيعية؛
- ✓ تخفيض مساحة الأرز من 1.55 مليون فدان (1997) إلى 1 مليون سنويا، تنتج حوالي 4 مليون طن من الأرز والشعير ويمكن أن يصل إلى 5 مليون طن 2017، إذا تم زراعة كل المساحات بالسلالات عالية الغلة والتي تقل احتياجاتها المائية، علما أن وزارة الفلاحة لديها سلالات جديدة تنتج بعد 120 يوم وتعطي غلة قدرها 4.5 – 5 طن/ فدان، أما الاستهلاك المائي فهي 6000م^3/ فدان مقابل 9000– 10000م^3/ فدان؛
- ✓ زيادة المساحة المزروعة من 7.85 مليون/ فدان سنة 1997 إلى حوالي 11.2 مليون /فدان عام 2017 طبقا لأهداف الاستراتيجيات الزراعية؛

[1]– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر حتى 2017، مرجع سابق، ص51.

✓ استهلاك المياه كان 49.2 بليون م^3/ عام 1997 يتوقع ليصل إلى 67 بليون م^3 حسب التركيب المحصولي لسنة 2017، حيث تصل المساحة المحصولية إلى 21.9 مليون فدان.

كما تهدف الإستراتجية بالإضافة إلى الأهداف الرقمية السابقة إلى:

- **النمو المبني على الميزة النسبية والتنافسية:** وهنا يجب تحسين القدرة النسبية في الإنتاج معتمدة على ثلاث عوامل:

✓ التكنولوجيا التي تحدد الإمكانيات الإنتاجية وتؤثر على معدلات التحول الإنتاجي؛

✓ طريقة استعمال الموارد التي تؤثر على قيمة الموارد المحلية مثل الأرض والعمالة والمياه و رأس المال؛

✓ الأسعار العالمية التي تحدد بصورة مباشرة قيمة المدخلات والمنتجات القابلة للتجارة وبصورة غير مباشرة قيمة الموارد المحلية.

- **استراتيجيات إدارة الأراضي:** وتتمحور حول ما يلي:

✓ معالجة مشاكل الملوحة والغدق وتدهور بناء التربة؛

✓ منع أو التحكم في عملية تدهور التربة؛

✓ الاستعمال الأمثل للأراضي المستصلحة حسب قدرتها؛

✓ تركيز التكثيف الزراعي في أفضل الأراضي؛

✓ تشجيع تحويل الموارد العضوية إلى أسمدة.

- **استراتيجيات إدارة المياه:** إن التحدي الكبير في مصر هو نقص المياه بمقدار 2.5 مليار م^3 سنة 2017، كما تتعرض هذه المياه للملوحة وتدهور نوعيتها وتلوثها بدرجات متفاوتة، وهذا التحدي يشكل ضغوطا على الحكومة المصرية من أجل صياغة برامج وسياسات لتحسين توزيع المياه بين مستخدميها، خاصة القطاع الزراعي الذي يستعمل 80% من المياه المتاحة، وحتى يتم تحسين شبكة مياه الري فإن البديل الوحيد المتاح هو إعادة توزيع المياه في القطاع الزراعي حسب إنتاجيتها.

أما البدائل المقترحة من أجل تحسين إنتاجية المياه:

✓ تحسين كفاءة إدارة المياه على مستوى الحقل عن طريق تسوية الأرض بالليزر، وتحسين طرق الري؛

✓ توفير المياه طبقا لأوضاع كل منطقة؛

✓ تحديد المساحات المزروعة بالأرز وقصب السكر؛

✓ الاتجاه لإدارة المياه حسب الاحتياج، بما في ذلك إدخال نظام لقياس المياه، كذلك الحلول الهندسية المناسبة في حوض النيل عن طريق الأساليب الجماعية التعاونية على مستوى المساقي الحقلية؛

✓ التحول إلى اللامركزية فيما يتعلق بمسؤوليات إدارة المياه وذلك عن طريق جمعيات مستخدمي المياه؛

✓ صياغة آليات للمشاركة في التكلفة وذلك لتغطية كافة العمليات والصيانة.

- **دور البحوث والإرشاد:** تملك مصر منظومة لا بأس بها للبحوث والإرشاد خاصة بعد عمليات إعادة تنظيم وهيكلة مركز البحوث الزراعية، وإنشاء 5 خمسة مراكز متميزة للبحوث والإرشاد مقرها الرئيسي الجيزة، أربعة أخرى للبحوث والإرشاد موزعة في محافظات مصر، كما تم إنشاء معهد بحوث الهندسة الوراثية بمعونة أمريكية، كما تم إنشاء معاهد أخرى مثل معهد بحوث تكنولوجيا الغذاء وتسعة معامل مركزية حسب الاحتياجات الفعلية بدعم المؤسسات المانحة والمعونة. أما ما تنص عليه الإستراتيجية وتقترحه هو إشراك القطاع الخاص في البحوث الذي سيؤدي حتما إلى استدامة واستقرار النظم البحثية.
- **زيادة الإنتاج الحيواني:** تهدف الإستراتيجية إلى بلوغ مستوى 24ملغ/ يوم من البروتين الحيواني باعتبار أن الأولوية الأولى للإنتاج السمكي يتبعه الإنتاج الداجني ثم منتجات الألبان ثم إنتاج اللحوم (وهي تتماشى مع الاتجاه العالمي الآن).
- **التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية:** باختصار فإن هذه الإستراتيجية توصي بأن مصر تحتاج إلى المحافظة على المستوى الحالي من إنتاج قصب السكر وتخفيض إنتاج الأرز وزيادة إنتاج القمح والقطن، وذلك بزيادة إنتاجيتها وإتاحة المساحة للأنشطة الأخرى مثل الإنتاج المتكامل من المحاصيل والماشية، كذلك فان إستراتيجية التنوع المحصولي يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة في ظل المجال التجاري السائد.

ثانيا: آليات الإستراتجية[1]

تعتبر الإستراتيجية الزراعية حتى 2017 استمرارا لمسيرة الإصلاح الاقتصادي الزراعي، حيث تطبق آليات السوق الحرة على حركة أسواق القطاع (مدخلات، مخرجات). وقد وضعت الإستراتجية على الأسس التالية:

- الزراعة نظام متكامل تتكون من ثلاث قطاعات فرعية تتقاطع مع فروع الاقتصاد القومي وهي: القطاع المزرعي، قطاع ما قبل الزراعة، قطاع ما بعد الحصاد (الجني)؛ وتشكل أفضليات المستهلك قوة الدفع المستمرة للنظام، وتعتبر الأسعار مؤشرات مرسلة من مواقع الأسواق عبر قطاع ما بعد الحصاد إلى قطاع الإنتاج، كل ذلك من أجل نجاح البيئة التنافسية الشاملة؛
- إن تعزيز البيئة التنافسية وإقامة البنية الأساسية الخدمية المطلوبة، تستلزم المشاركة العامة والخاصة في تحديد الاحتياجات المشتركة والتنسيق والتكامل بين دور القطاع العام والخاص؛

[1]- انظر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومنظمة الأغذية والزراعة(FAO)، إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر حتى 2017، مرجع سابق، ص ص 121- 130.

- يجب على الدولة أن تقوم بأفضل ما تستطيع من أجل:

✓ دعم الجمعيات (التعاونيات، المجالس السلعية واتحادات المنتجين)؛

✓ جمع وتحليل ونشر معلومات السوق المتعلقة بالإنتاج والطلب والأسعار؛

✓ تفعيل وتطبيق القوانين والقواعد الخاصة بالتدريج والمعايير القياسية متضمنة معامل تعريف أمان المنتج وضمان الجودة؛

✓ صياغة السياسية الزراعية وتنفيذها؛

✓ دورها في دعم أنشطة التسويق الزراعي.

إن التحول إلى اقتصاد السوق يتطلب على الدولة أن تنسحب من الفعاليات الاقتصادية بالقدر الذي يتيح للقطاع الخاص المشاركة في عملية الإنتاج والخدمات. وفيما يلي بعض الأدوار الحديثة الصحيحة التي يجب على الدولة القيام بها:

✓ خلق بيئة تنافسية تتضمن تنفيذ قانون الأمانة ومنع الغش والاحتيال بين العاملين في الأسواق؛

✓ التخطيط الموجه الذي يضمن الاستخدام الكفء للموارد؛

✓ تشجيع التوسع الأفقي خارج الوادي القديم والدلتا لزيادة الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة وتوسيع المنطقة المأهولة بالدولة؛

✓ تصميم وتنفيذ الحملات القومية لزيادة الإنتاج الزراعي؛

✓ الإصلاح التشريعي ليتلاءم مع التغيرات المحلية والعالمية متضمنا تشجيع الاستثمار الزراعي في مصر؛

✓ تطبيق وتفعيل الإجراءات الضرورية لحماية البيئة.

بالإضافة إلى الدور السابق للدولة فإن كل الهيئات التالية مدعوة ومسؤولة عن تطوير القطاع:

✓ دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في معلومات السوق؛

✓ دور المجالس السلعية في توفير احتياجات ومصالح أعضائه؛

✓ دور المشاركة العامة والخاصة في صياغة التشريعات الضرورية لتنمية القطاع؛

✓ دور الاتحادات السلعية في تحسين كفاءة إنتاج ونقل وتجهيز وتصدير السلع التي تهم الأعضاء؛

✓ تطوير أنشطة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي؛

✓ تنشيط دور التعاونيات في تقديم الائتمان وأهمها الوظائف الجديدة لها وهي تقديم القروض؛

✓ دور البحوث الزراعية والإرشاد من خلال سد الفجوة بين مجتمع البحوث الزراعية والعاملين بالإرشاد والمجتمع الزراعي؛

✓ دور التدريب ويتعلق الأمر على إعادة تدريب العمالة التي تم الإستغناء عنها نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات أو المشاريع المملوكة للدولة.

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030

لقد فتحت الإستراتيجية الزراعية حتى 2017 فرصا وآفاقا جديدة، خاصة وأنها تبنت (مبادئ) التنمية المستدامة التي تضمن ربط الإنتاج بنظم التصدير، وكما تم توضيحه فيما سبق فإنه يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدرا للنمو الاقتصادي والنهوض بالقدرة التنافسية، كما يمتلك في نفس الوقت القدرة على تحقيق أهداف الأمن الغذائي وزيادة التشغيل وتعظيم دخول المزارعين وإجمالي الدخل القومي، بالإضافة إلى النمو المتوازن والمطرد، وعلى أساس ما سبق فإن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030 جاءت تتويجا لمسارات الإصلاحات الزراعية والنجاحات التي حققتها الاستراتيجيات السابقة، إلا أن التحولات في العديد من العوامل الداخلية والخارجية فرضت على مصر مراجعة منهج العمل –مع تثمين الانجازات السابقة طبعا– بما يزيد من قدرة القطاع الزراعي على المواءمة مع هذه التغيرات، ومن هنا تم اتخاذ قرار إعداد إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية المستدامة يمتد أفقها الزمني حتى 2030 وبدأ تنفيذها في 2011.

أولا:الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية

بداية نشير أن هذه الإستراتيجية تميزت بخمسة خصائص هي[1]:

- اتساع الدوائر المشاركة في الإعداد؛
- تبني منهج شامل في إعداد الإستراتيجية؛
- التحليل الموضوعي لتجارب التنمية في الماضي لاستخلاص الدروس (الضعف، القوة)؛
- التحديد الدقيق لآليات التنفيذ؛
- التحديد الموضوعي لأدوار كل من النظام الحكومي والقطاع الخاص؛

أما أهم المتغيرات التي استدعت صياغة إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية حتى 2030، فتمثلت في:

- ✓التطور السريع في المستجدات العلمية أهمها تكنولوجيا الاستشعار عند بعد وتطبيقات الهندسة الوراثية والتكنولوجيا متناهية الصغر (النانوتكنولوجي)؛
- ✓التدهور الحاد في نصيب الفرد من الموارد المائية إلى دون مستوى الفقر المائي الناتج عن عدم ترشيد المياه؛
- ✓التعديلات التي طرأت على العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية والتي أعادت للملاك الحق في إنهاء أو تعديل العلاقة الإيجارية؛

[1]– مركز البحوث الزراعية (مركز المعلومات والتوثيق)، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030، القاهرة 2009، www. idc. sci.eg. (2014/09/25).

✓التعرض إلى الأزمات الخارجية التي أثرت على القدرة الإنتاجية الزراعية ومداخيل المزارعين كان آخرها (أنفلونزا الطيور)؛

✓ قدرة صغار المزارعين على الاستفادة من التغييرات الايجابية الزراعية للسياسات النقدية والمالية (خاصة تعديلات هيكل سعر الصرف)؛

✓ دخول الاتفاقية المصرية الأوروبية حيز التنفيذ، واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاقية الكوميسا؛

✓ اتساع عضوية الإتحاد الأوروبي وماله من انعكاسات على التجارة الزراعية المصرية باعتباره الشريك التجاري الأكبر لمصر؛

✓ الأزمة الغذائية العالمية (2008)، والتوجه نحو استخدام الوقود الحيوي وأثر ذلك على المعروض العالمي؛

✓ التغيرات المناخية العالمية وظهور ظاهرة الاحتباس الحراري.

أما بالنسبة للرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية 2030 فقد روعيت فيها عدة اعتبارات منها ما يلي[1]:

- محصلة الأداء التنموي خلال العقدين الماضيين في جانبيها السلبي والايجابي؛*
- إعطاء الزراعة الأولوية التي تستحقها ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث الاستثمارات والمساعدات الحكومية؛
- الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية للتنمية الزراعية، باعتبار الزراعة من أكثر قطاعات الاقتصاد المصري استيعابا للسكان؛
- ضرورة مراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية عند صياغة الإستراتيجية الإنمائية من أجل جعل القطاع أكثر مرونة في الاستجابة لهذة تغيرات والحد من سلبياتها؛
- المدخل الحقيقي للتنمية والذي يتمثل في الارتقاء بكفاءة ما تملكه مصر من الموارد (بشرية، طبيعية).

وفي هذا الإطار فقد تم صياغة كل من الرؤية والرسالة لهذه الإستراتيجية كما يلي[2]: "***السعي إلى تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعي ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام، ويعني بوجه خاص بمساعدة الفئات الأكثر احتياجا والحد من الفقر الريفي***"، أما الرسالة فهي: "***تحديث الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي لجموع المواطنين وتحسين مستوى معيشة سكان الريف، وذلك بالارتقاء بكفاءة استخدام الموارد واستثمار مقومات التمايز الجغرافي السياسي والتمايزات البيئية فيما بين الأقاليم الزراعية المصرية***".

---

[1]- مركز البحوث الزراعية (مركز المعلومات والتوثيق)، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030، مرجع سابق، ص34.

* - نتناول أداء القطاع الزراعي في الفصل الموالي.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 34.

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة حتى 2030

انطلاقا من الهدف الرئيسي للإستراتيجية حتى 2030 والموضحة بدقة في الرؤية الإستراتيجية المذكورة سابقا وتحقيقا لرسالتها، فقد تحددت الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة في الأهداف التالية:

1. الاستخدام المستدام للموارد الزراعية وزيادة إنتاجية وحدتي الأرض والمياه: يمكن تلخيص نتائجها الحالية والمتوقعة في ما يلي:

الجدول رقم(4-10): الإنتاجية الحالية والمتوقعة لأهم المحاصيل الزراعية (طن/ فدان)

المحصول	2007	2017	2030
قمح	2.7	3.2	3.6
أرز	4.1	4.5	5.2
ذرة شامية	3.5	4.4	5.0
قصب سكر	49.0	56.6	65.4
بنجر السكر	22.0	28.0	35.0
فول سوداني	1.4	2.0	2.50
فول بلدي	1.4	1.6	1.8
قطن	1.4	1.6	1.8
موالح	9.1	12.0	15.0
عنب	9.9	12.0	14
زيتون	4.6	6.0	8.0
مانجو	4.6	6.0	10.00
طماطم	14.5	20.0	30.0
فاصوليا	5.1	7.0	8.0
بطاطس	10.7	12	14.00
نباتات طبية	1.0	1.1	1.3
برسيم مستديم	29.6	35.0	40.0
التمور (كلغ/نخلة)	104.0	110.0	120.0

المصدر: مركز البحوث الزراعية (مركز المعلومات والتوثيق)، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030، مرجع سابق، ص 46.

أما عن توجيهات تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية خلال الأفق الزمني للإستراتيجية فهي تتوقع زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني بحوالي 4 غ/يوم بحلول 2030، وهو الهدف الرئيسي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والثروة السمكية ولتحقيق هذا الهدف فقد تحددت توجيهات تنمية إنتاجية الوحدة على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): توقع الإنتاج والواردات من المنتجات الحيوانية في إطار الإستراتجية حتى 2030

السنة	2007	2017	2030
إنتاج الألبان (مليون طن)	4.4	7.2	9.54
واردات الألبان (مليون طن)	0.46	0.14	–
إنتاج اللحوم الحمراء (مليون طن)	0.67	0.853	1.089
واردات اللحوم الحمراء (مليون طن)	0.33	0.251	0.077
إنتاج بداري التسمين (مليون طائر)	850	1095	1411
إنتاج البيض (مليار بيضة)	6	7.2	9.32
إنتاج الأسماك البحرية (ألف طن)	11.6	200	250
إنتاج الأسماك النهرية والبحيرية (ألف طن)	256	295	320
إنتاج المزارع السمكية (ألف طن)	295	1005	1390

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 48.

2. **تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية إلى الأسواق المحلية والدولية:** بناء على مقومات[*] القدرة التنافسية لمصر والتحديات التي تواجهها في هذا المجال، فإن توجهات تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية تتطلب تنسيق الجهود والعمل على كافة المستويات (المستوى الوطني، مستوى القطاع الزراعي، المستوى الخاص بالمنشآت والوحدات الإنتاجية بمختلف أنواعه).

3. **تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي من السلع الغذائية الإستراتيجية:** نتيجة للتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، خاصة الأزمة الغذائية العالمية 2007 لأسباب كثيرة تم ذكرها سابقا، التي تضررت منها مصر كثيرا نتيجة وارداتها الضخمة من القمح والذرة والزيوت والآثار التي تركتها في المجمع المصري، فقد وضعت الإستراتيجية خمسة توجهات رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي[*].

4. تحسين مناخ الإستثمار وتحسين مستوى معيشة سكان الريف: رغم الاهتمام المتزايد لمصر بسياسات وتشريعات الاستثمار الزراعي سواء من ناحية تبسيط تشريعات وإجراءات التعامل الخارجي في مجال التجارة وتدفق رؤوس الأموال وخروجها مصحوبة بعوائدها، أو من خلال تطوير الجهاز المصرفي والسوق المالي، أو من خلال تعديل قانون الضرائب...الخ.

[*] – انظر هذه المقومات: مركز البحوث الزراعية (مركز المعلومات والتوثيق)، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030، ص ص 50- 51.

[*] – انظر هذه التوجهات نفس المرجع السابق.

أما في يخص تحسين معيشة السكان الريفيين فهو هدف جوهري للإستراتيجية، ويتحقق من خلال تحقيق الأهداف الإستراتجية المذكورة سابقا، وعليه فإن توجهات الإستراتجية من أجل تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين يمكن عرضها في العناصر التالية:

✓تنويع مجالات العمل والنشاط الاقتصادي من خلال تشجيع إقامة الأنشطة والمشروعات المرتبطة بالزراعة في المناطق الريفية مثل الأنشطة التسويقية والتصنيعية والمنتجات الزراعية؛

✓تخطيط مناطق التوسع الزراعي الجديدة على أساس تنوع وتعدد مجالات الأنشطة والمشروعات؛

✓دعم وتنمية الحرف والصناعات الريفية الصغيرة والصناعات المكملة لأوضاع الإنتاجية البيئية؛

✓تعظيم استفادة المزارعين من المخلفات الزراعية النباتية والحيوانية، وتحويلها إلى مواد نافعة وقيمة اقتصادية مضافة (أسمدة– أعلاف — طاقة) بما يساهم أيضا في تحسين أحوال البيئة الريفية ونظافتها؛

✓دعم وتطوير مؤسسات صغار المزارعين وبخاصة في مجال التسويق الزراعي بزيادة قدرتهم التسويقية والتساومية والتعامل بأسعار عادلة سواء في مجال الحصول على المدخلات أو بيع المنتجات؛

✓العمل على دمج صغار المزارعين في النشاط التصديري لتحسين عوائدهم ودخولهم ولتطوير معارفهم وممارستهم الزراعية؛

✓تفعيل دور المرأة في مختلف مجالات التنمية الريفية، سواء داخل المنزل باعتبار المرأة زوجة وأم وربة أسرة أو في الحياة العامة باعتبارها عنصرا بشريا مشاركا في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفي تحسين أحوال السكان الريفيين بصفة عامة.

ثالثا: عوامل نجاح الإستراتيجية وآليات تنفيذها

تستند إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030 إلى خمس مقومات أساسية يمكن استثمارها والبناء عليها لتحقيق الأهداف الموضوعة، وتتمثل فيما يلي:

✓توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية للحد من مخاطر أزمة الغذاء، خاصة وأن الاتجاه التصاعدي لأسعار الغذاء خاصة بعد الأزمة الغذائية لا يمثل حالة عارضة وإنما يتوقع استمراره في المستقبل، وتعكس هذه الإرادة حملة الاستثمارات المتوقعة لنحو 500 مليار تساهم فيه الدولة بـ 51% والباقي القطاع الخاص، كما تتضح الإرادة السياسية من خلال حشد كل المؤسسات والهيئات الخارجية لنجاح تنفيذ الخطة كما أوضحنا سابقا؛

✓وجود قاعدة من الموارد والخبرات البشرية ملائمة للتنمية الزراعية المستدامة،– رغم وجود بعض مظاهر القصور في الزراعة المصرية– إذ تعتبر الزراعة المصرية من أغنى زراعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من

حيث الموارد الطبيعية والخبرات الزراعية، والثراء الفني والتكامل المؤسسي، ولا أدل على هذا من نجاح التجارب السابقة؛

✓توافر سعات سوقية محلية ودولية تساعد على انجاز أهداف التنمية، أما داخليا فمصر دولة تتميز بكثافة سكانية عالية وإقليميا فهي تتوسط القارات الثلاثة، كما يزيد انضمامها إلى OMC إلى نفاذ منتجاتها إلى الأسواق الدولية شريطة توفرها على مقومات القدرة التنافسية؛

✓اتجاه أسعار المنتجات نحو الصعود في الأفق طويل المدى يحفز الاستثمارات الزراعية؛

✓توفر قاعد من الأطر التشريعية والمؤسسية والتنظيمية، تمكنها من تنظيم موارد الزراعية وأنشطها كما تطرقنا إليها في التجارب السابقة.

أما آليات تنفيذ الإستراتيجية[1] والتي هي الوسائل والأدوات والإجراءات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق الأهداف المحددة في هذه الإستراتيجية هي:

1.الإصلاح المؤسسي: ويهدف إلى:

- إعادة صياغة الهيكل المؤسسي على أساس وظيفي بما يسمح برفع كفاءة الأداء؛
- إزالة التناقض والازدواجية في الأدوار بين الوحدات المختلفة للإطار المؤسسي؛
- توفير الظروف الإدارية التنظيمية المناسبة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لقطاع الزراعة؛
- تعظيم الاستفادة من التقدم العلمي في كافة المجالات من خلال توفير الأطر المؤسسية اللازمة لذلك.

2. تطوير أنماط السياسات لتعزيز مسارات التنمية الزراعية: عموما تتضمن السياسات المقترحة قائمة طويلة صنفتها الإستراتيجية إلى ستة مجموعات رئيسية، كل مجموعة ذات ارتباط وثيق مع أهداف الإستراتيجية المذكورة سابقا، والتي يمكن إيجازها كما يلي:

✓سياسات متعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية (أرض، ماء)؛

✓سياسة تنمية المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي؛

✓سياسة التوسع الزراعي الأفقي والتوظيف الزراعي واستصلاح الأراضي؛

✓سياسات تطوير الإنتاجية الزراعية لوحدتي الأرض والماء؛

✓سياسات تطوير منظومات الإرشاد الزراعي؛

✓سياسة تفعيل دور الإعلام الزراعي في خدمة قضايا التنمية الزراعية.

---

[1]- للتفصيل أكثر أنظر:مركز البحوث الزراعية (مركز المعلومات والتوثيق)، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030، مرجع سابق، ص ص: 65-157.

وفي الأخير تم تكليف مجلس البحوث الزراعية والتنمية بالقيام بأعباء المتابعة والتقييم الدوري للإستراتيجية، وذلك بالتعاون مع كافة الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، بالإضافة إلى إنشاء ثلاث وحدات فنية متخصصة هي[1]:

- وحدة المتابعة والتقييم وتختص بمتابعة الأنشطة والمشروعات التنفيذية ذات العلاقة بالإستراتيجية؛
- وحدة السياسات الزراعية وتختص بتحليل وصياغة السياسات الزراعية بالتعاون مع الجهات المعنية بالوزارة وخارجها؛
- وحدة الإنذار المبكر وتختص بمتابعة التغيرات التي تشهدها الساحتان الدولية والإقليمية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي تنجم عنها.

المطلب الثاني:السياسات الزراعية المستدامة في الجزائر

في فبراير 2009 ومن ولاية بسكرة قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "على الفلاحة أن ترفع تحديين كبيرين، جعل الفلاحة المحرك الحقيقي للنمو والمساهمة في تحسين ملموس للأمن الغذائي للبلاد، فقضية الأمن الغذائي أصبحت أكثر فأكثر قضية أمن وطني... وكما نعلم فإن الفلاحة قطاع هام في الاقتصاد الوطني، وأنشطتها موجودة في أغلبية التراب الوطني أي في أكثر من 90% من1541 بلدية، فهي توفر الشغل بصفة مباشرة أو غير مباشرة لـ 13 مليون مواطن يعيشون في الوسط الريفي، مما يسمح لهم من تحسين ظروف معيشة العائلات الريفية"[2]

إذ ابتداء من سنة 1999 وبالعودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع تحسن الوضعية المالية للدولة والانتهاء من برامج التعديل الهيكلي تم إطلاق برنامج طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)(2001-2004) ثم اتبع ببرنامج ثاني وهي سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014).

الفرع الأول:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

كان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[**] جزء من سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001/2004)، وهو عبارة عن سياسة جديدة تهدف إلى ترقية وتطوير الزراعة الجزائرية بطريقة

---

[1]- عادل البلتاجي، رئيس مجلس البحوث الزراعية والتنمية في حوار مع جريدة الأهرام الرقمية: digital.ahram.org.eg (2013/04/14).

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي(عرض وآفاق)، ماي 2012، ص1.

[*]- نشير انه تمت عدة محاولات من اجل إصلاح القطاع الزراعي قبل هذا المخطط والتي التي تعتبر في الحقيقة أساس للسياسات الفلاحية اللاحقة، كان أهمها المشاورة الوطنية سنة 1992، حيث كانت هذه المشاورة واسعة وجمعت ممثلو عدد كبير من الفاعلين

مستدامة[1] وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني ، من خلال سياسة اقتصادية كلية شملت قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري والموارد المائية. وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بحوالي 65 مليار دينار.

ويعتبر هذا المخطط بمثابة دفعة قوية للنهوض بهذا القطاع، غير أنه مس المناطق الزراعية فقط خاصة ذات المؤهلات الطبيعية دون المجالات الريفية الأخرى التي بقيت مهمشة كما كانت أهدافه تتصف بأنها أهداف عامة وأخرى مكملة وتمثلت الأهداف العامة فيما يلي[2]:

- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني؛
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية؛
- ترقية المنتجات ذات المزايا المؤكدة؛
- تحقيق تنمية مستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية؛
- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية؛
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها؛
- رفع مداخيل المزارعين.

ومن أجل تنفيذ هذا المخطط تم الاعتماد على خمسة محاور رئيسية تمثلت فيما يلي:

- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- البرنامج الوطني للتشجير؛
- تكييف أنظمة الإنتاج؛

في القطاع وكذا الخبراء و الجامعيين، وكان هدف هذه المشاورة هو تشخيص الوضعية الفلاحية خلال 30 سنة من الاستقلال، واقتراح مقاربة جديدة لتنمية الاقتصاد الفلاحي ونموذج جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة والمهنة وهذا في سياق انتقالي وتفتح نحو السوق العالمية، حيث أكدت المشاورة على المكانة المركزية التي يجب أن يحض بها الأمن الغذائي ضمن انشغالات القطاع، وكنتيجة لذلك ضرورة الإبقاء على الأولوية المطلقة لزيادة الإنتاج الوطني باعتباره الوسيلة الوحيدة لتقليص تبعية البلاد للخارج، وتبعا لتوصيات هذه المشاورة، اتخذت الدولة بعض تدابير إعادة التنظيم قصد ترقية تنمية القطاع، فقد تم تنظيم ملتقيات وطنية حول العقار الفلاحي وحول الفلاحة، وكذا إطلاق برامج خاصة مثل برنامج الأشغال الكبرى والتشجير والتشغيل الريفي، غير أنه وللأسف العديد من التوصيات التي جاءت بها المشاورة وكذا الملتقيات، لم تجسد فورا على أرض الواقع نظرا للأزمة المالية التي مرت بها البلاد طيلة سنوات التسعينات.

[1]-Youcef Berkane et Abdenour Moussaoui, La politique du renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation, 2010, 26èmes Journées Scientifiques ATM–BETA Crises Et Soustenabilite Du Developpement, Pôle européen de Gestion et d'Economie (PEGE), Université De Strasbourg, France, www.cres-alsace.org/spip/IMG, (25/01/2013).

[2]- للإطلاع أكثر انظر: عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر، 2004، ص ص50 -88.

- استصلاح الأراضي في الجنوب؛
- تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع.

أما قطاع الصيد والموارد المائية، فبالرغم من طاقته، فلم يحض بالعناية المستحقة نظرا لطول الساحل الجزائري (أكثر 1200كلم)، إن البرنامج المتعلق بهذا القطاع تطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية تم التكفل بها في قانون المالية لسنة (2001)، أما ما تضمنه هذا البرنامج فهو البناء، وتصليح وصيانة بحرية وآخر تعلق بالتكييف، التقييم ، التبريد، النقل.

وسعت الأهداف المبدئية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل عالم الريف، من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية وتعزيز المساهمة في الأمن الغذائي بالإضافة لتأمين كل المواد المتاحة وكذا تحسين شروط الحياة للسكان الريفيين، إذ في سنة 2002 تم توسيع أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وذلك بإدماج دعم العالم الريفي ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية(PNDAR)، وتتلخص معايير تنفيذ هذا البرنامج PNDAR في ثلاث مستويات[1] : الجدوى الاقتصادية ؛ الاستدامة الايكولوجية ؛ القبول الاجتماعي.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا، قصد تحسين حال السكان الذين يوجدون في وضع صعب، فقد تم إيلاء أهمية خاصة لدعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثروة وكذا لفائدة المناطق الداخلية (الجنوب،الهضاب العليا، الجبال).[2]

كما تم إنشاء في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية *(PNDAR)* الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية (FRNDA) لتمويل النشاطات التي تدخل في إطاره، حيث قدرت الميزانية الإجمالية للقطاع بكل أبوابها من تسيير وتجهيز وصناديق لدعم المواد الأساسية في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2006 بـ399.7 مليار دج، أما قيمة الاعتماد الموجهة للاستثمار فقد قدرت بـ284 مليار دج مقسمة على سبع سنوات أي 40.5 مليار دج سنويا[3]، واعتبر هذا البرنامج آنذاك، من أهم البرامج التي عولت عليها الجزائر لتنمية القطاع الفلاحي.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، التجديد الريفي، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006، ص ص71-72.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص4.

[3] -Daou Lies, Essai d'évaluation de l'efficience économique de programme de conversion agricole, cas wilaya de Bouira, mémoire de magister, Université du Bejaia, Algérie, 2006, p38.

وفي بداية سنة 2004 تم إعداد إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي أعدها الوزير المنتدب للتنمية الريفية والتي كان منتظرا منها إعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق النشاطات الاقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية، مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم، كما حددت لنفسها أيضا كهدف إقامة علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص بهدف تشجيع المشاركة وتمثيل المسؤولية الموسعة إلى السكان والمصالح اللامركزية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الإستراتجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص، مكافحة الفقر والتهميش، فهي تثمين لحركة الجوار ومشاركة السكان المحليين.

إن تعزيز الجوارية (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)) التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما أو لطائفة، تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية، وهي تخص المجموعات (الطوائف) الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة وتتم في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) والتي تهدف [1]:

- الاستعمال العقلاني وتثمين الموارد الطبيعية (ماء، أراضي، موارد بيولوجية)؛
- حفظ وتثمين الإرث الحضاري المتنوع (بيولوجي ومائي)؛
- ترقية (PME) لإنتاج الأملاك والخدمات، التحكم في نشاطات الإنتاج وتثمين المنتوجات الزراعية؛
- تثمين المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية؛
- ترقية منشآت وتجهيزات اجتماعية، اقتصادية وثقافية للاستعمال الجماعي.

تبنت الدولة هذه الإستراتيجية التي تتكفل بالتنمية البشرية، القصد منها القضاء على الإقصاء والتهميش، القضاء على الأمية بإعطاء الفرصة لمختلف شرائح المجتمع للاستفادة من مختلف البرامج التعليمية والتكوينية، وجعل التنمية الاقتصادية الوسيلة الأنجع لفك العزلة على المناطق الريفية والمناطق المعزولة قصد التكفل بمختلف الفئات وبالخصوص المرأة باعتبارها ركيزة العائلة الريفية والمجتمع.

الفرع الثاني:قانون التوجيه الفلاحي

لقد أرسى إلغاء الوزير المنتدب للتنمية الريفية ودمج مهامه في جوان 2008 في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، أساس التنسيق بين سياسات التنمية الفلاحية والريفية والانسجام في كيفيات تنفيذها وتظافر الجهود

[1]– طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المجددة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس –سطيف1 ، 2011، ص153.

في وضعها حيز التنفيذ، وقد تعزز ذلك فيما بعد بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ 03 أوت 2008 الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، وقد تزامن ذلك مع ظروف الأزمة الغذائية العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية في 2008، كما كان يهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك لتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم.

وعموما كانت أهداف قانون التوجيه الفلاحي تحقيق ما يلي[1]:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير القطاع قصد المحافظة عل قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستديما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

كما أن من مضامين مفهوم هذا القانون: الأمن الغذائي، الامتياز، المنطقة، الفضاء الريفي.

ومن أجل تحقيق الأهداف المحددة أعلاه، فإن هذا القانون يجسد مايلي:

- تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج؛
- ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة تسمح بالتطور المطلوب؛
- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل وكذا الحيوانات؛
- تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف إيجابية لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية؛
- التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها؛
- المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتثمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي؛

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد46، 10 أوت 2008، ص ص5-6.

- المحافظة على الثروة العقارية وتحديد النمط الملائم للاستغلال الأراضي الفلاحية وكذا السماح بتوسع القدرة الفلاحية و تثمينها بأعمال الاستصلاح أو إعادة تنظيم العقار الفلاحي؛
- السماح بتثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، وتعزيز الحماية الصحية النباتية والحيوانية وكذا سلامة المنتجات الفلاحية؛
- ترقية سياسة تساهمية بالتشاور مع المنظمات المهنية للفلاحة قصد إعطاء ديناميكية تجنيدية لمجموع الفاعلين المرتبطين بقطاع الفلاحة؛
- المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية؛
- وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج أهمها وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي وإحصائي، وضمان مرافقة للنشاط الفلاحي؛
- التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي، والتكوين المستمر والبحث والإرشاد؛
- ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها؛
- السماح باستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج، لاسيما في المناطق المهددة بالتدهور وكذا السماح بتثبيت الكثبان الرملية وتجديد الغطاء النباتي للمراعي، وحماية السهوب ومناطق الرعي؛
- ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم والمحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المنحدرة؛
- ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الفلاحية.

ويتم تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي من خلال[1]:

- أدوات التوجيه الفلاحي،
- أحكام تخص العقار الفلاحي ؛
- تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي؛
- تأطير النشاطات الفلاحية والمهن ؛
- التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل.

أما التمويل فيأخذ في الحسبان الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الفلاحة ودورها في التنمية الوطنية، وتمويل الفلاحة عن طريق: الدعم المالي للدولة، التمويل التعاضدي والقرض البنكي.

الفرع الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010–2014

[1]– للمزيد من التفصيل انظر، قانون التوجيه الفلاحي، ص4 وما بعدها.

بداية نشير أن سياسة التجديد الزراعي والريفي ترتكز تحديدا على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في أوت 2008، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وتؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية في الألفية الجديدة، أي تدعيم الأمن الغذائي وجعل الزراعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الشامل[1].

إن هذا التحدي يمر حتما عبر البحث عن نقاط الضعف والتقليل منها ونقاط القوة وتطويرها بفضل الإشراك القوي لمختلف الفاعلين سواء من القطاع العام أو الخاص، واعتماد حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

تتمحور الركائز الأساسية لسياسة التجديد الريفي حول ثلاث دعائم هي:

الشكل رقم (4-3) ركائز سياسة التجديد الريفي

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، ماي 2012 ،ص6

أولا: التجديد الريفي[2]

"إذا كان الريف هو مرادف للمستقبل وقدرات للاكتشاف وللتثمين " فإن برنامج التجديد الريفي يهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص5.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص6.

اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات، وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون[*]".

وبالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ولنظام اللامركزية المعمول به في البلاد، فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2025)

يعتبر برنامج التجديد الريفي أوسع من حيث الأهداف والمدى من التجديد الفلاحي، إذ يستهدف كل الأسر التي تعيش في الريف وتتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (جبال، سهوب، صحراء)، كما يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، المجمعات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض...)، وبالرغم من كون الفلاحة هي طريقة حياة المجتمع الريفي فإن برنامج التجديد الريفي قد وسع مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الحضاري ...).

وأخيرا يسهر عبر النشاطات التي يدعمها، على ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية في الواقع والتكفل بـ:

- حماية الأحواض المنحدرة؛
- تسيير وحماية الثروات الغابية واستصلاح الأراضي؛
- مكافحة التصحر؛
- حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية.

[*] – ترتكز سياسة التجديد الريفي على إستراتيجية عملية، وهي إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستديمة (SNDRD) التي تستند من حيث التنفيذ إلى لامركزية البرامج حسب الأهداف التي تستدعي تقوية قدرات الاندماج وعقلنة التدخلات، الاستثمارات والدعم العمومي، وفق مقاربة منهجية تهدف إلى جمع كل الفاعلين، المعارف والتمويلات داخل الإقليم. بداية التنفيذ بصفة تجريبية كانت منذ سنة (2003 المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة) (PPDRI)، وهو إجراء موروث عن المشروع الجواري للتنمية الريفية (PPDR)، إذ يعتبر مشروعا إقليميا معدا في إطار مسعى تساهمي، مهيأ من قبل الفاعلين المحليين للإقليم المعني، ويخضع إلى عملية مصادقة وقرار لامركزيين. انظر:بن مصباح حدة ، مرجع سابق،ص ص92-93.

يهدف المحور الريفي في سياسة التجديد الفلاحي والريفي –كما أشرنا سابقا– إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية[1]:

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها؛
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية؛
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والنشاطات المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن؛
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا، استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، ويتم تقييم الأداء على أساس التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

ثانيا: التجديد الفلاحي

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة " فرع"، لتصويب الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إنشاء القيمة المضافة على طول سلسلة الإنتاج إلى الاستهلاك، تهدف هذه الركيزة إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

تعتبر الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطا الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل واقتصاد الماء عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية.

كما أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي هما :

[1]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي، (التجديد الفلاحي و الريفي)، 2010، ص2.

- نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات، وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك؛
- عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية .

يندرج هذين العاملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد، وقد اعتمد في تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي على الأدوات التالية:

- وحدات الاستبيان الحقلية؛
- مراكز الاستبيان المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)؛
- المهارات والبنى التحتية؛
- التكوين.

ثالثا: برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني

تأتي هذه الركيزة كرد فعل على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، سواء إطارات القطاع وكذا الفلاحين وكل من له صلة بقطاع الإنتاج النباتي والحيواني، خاصة الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، كما تتمثّل أشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين؛ خبرة استشارية متخصصة؛ مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة؛ اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي. وقد خصص لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 مبلغ مالي قدر بـ28 مليار دينار سنويا، كما يهدف هذا البرنامج إلى[1]:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية؛

إن هذا البرنامج موجه أساسا إلى كل فاعلي القطاع (فلاحي/ريفي) ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية[2].

رابعا: الإطار التحفيزي

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص7.

[2]- للتفصيل أكثر أنظر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، ص8.

تتمة للدعائم الثلاثة المذكورة سابقا، يتمثل الإطار التحفيزي في الأدوات المستعملة من طرف الإدارة، وتتمثل فيما يلي:[1]

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاة؛
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم المواطنين؛
- تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعامة) لبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

وتتمة للإطار التحفيزي* تم استحداث المخطط التنظيمي الوظيفي الذي بدأ إعداده سنة 2009 على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وبمقتضى هذا المخطط فإن كل الفاعلين (خواص وعموميين) في القطاع الفلاحي والريفي مدعوون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة، لأن عددهم الكبير وتنوعهم وتوزيعهم عبر كل مناطق الوطن يستدعي ضرورة وضع إطار مؤسساتي جديد لتقدير ماتم إنجازه وتحديد ما بقي منه.

خامسا: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

لقدتم تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى خلال المخطط الخماسي (2010-2014) الذي جند ما يقارب 1000 مليار دينار (10 ملايير أورو) من الأموال العمومية، ممنوحة لعصرنة

---

[1]- نفس المرجع السابق.

*- في هذا الإطار، فقد شهدت الجزائر إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لهذه السياسة، والتي كلّلت بوضع الآليات الضرورية لإنجاح الإستراتيجية الجديدة لتأمين مولدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل، من خلال إنشاء آليات قانونية لتأطير العقار الفلاحي وأدوات تسهل استفادة المتعاملين من التمويل البنكي، فمن المقرر أن يعمل التغيير في نمط استغلال الأراضي الفلاحية الذي انتقل من حق التمتع إلى الامتياز على إنعاش القطاع بصفة مستديمة، حيث يحمي هذا القانون الأراضي الفلاحية من النهب، ويكرس حق الامتياز من خلال عقد الامتياز الذي تدوم صلاحيته 40 سنة، كنمط استغلال للأراضي الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية المنشأة منذ سنة 1987، ويعتبر الملاحظون أن هذا القانون يضع حدا للنقاش الطويل حول مصير الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة الذي استغرق مدة طويلة تم خلالها تحويل هذه الأراضي لاستعمالها لأغراض أخرى وبيعها بأثمان رخيصة في سوق العقار الفلاحي، وبهذا فهو يزيح عراقيل عديدة أمام الاستثمار والشراكة بغية تنويع الإنتاج الفلاحي وضمان اندماج أفضل في الاقتصاد الوطني.

- آمال حفناوي، مساعي الجزائر من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة كمحرك لعجلة التنمية الشاملة المستدامة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول البدائل التنموية في الإقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، يومي 22/21 نوفمبر 2012، ص ص 14- 15.

الإدارة (ميزانية التجهيز والتسيير، الإدارة المركزية واللامركزية) ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي ولدعم الأسعار عند الاستهلاك.

أما الأهداف المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني أوما يسمى بعقود النجاعة فهي[1]:

- تحسين النسبة السنوية لنمو الإنتاج الفلاحي من 6% سنة 2008/2000 إلى 8.33% في فترة 2014/2010؛
- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه؛
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية؛
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف، من خلال 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية لـ 730000 أسرة ريفية أي ما يقارب 4500000 نسمة، تهدف هذه المشاريع أيضا إلى الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 8 ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية، من بين 50 مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي؛
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الصناعي ضمن الفروع؛
- استحداث مناصب الشغل (750000 منصب دائم) لا سيما في المناطق الفقيرة والمحرومة ؛

وفي الأخير نشير إلى ما تضمنته هذه السياسة والمتعلق بالإطار المرجعي لتحليل سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي تتضمن النتائج العامة المرغوب الوصول إليها والنتائج الخاصة التابعة للمسؤولية العمومية.

1- النتائج الإجمالية المنتظرة(بمساهمة كل الفاعلين):

✓ أمن غذائي مستدام؛

✓ تنمية بشرية متوازنة في الأقاليم الريفية التي أعيد إحياؤها دون استثناء أو تهميش.

2- النتائج الخاصة المنتظرة

- طريقة جديدة لحوكمة القطاع الفلاحي والريفي: مسؤولية مشتركة لكل الفاعلين عموميين وخواص؛
- نمو اقتصادي داخلي مدعم ومستدام :مسؤولية تابعة أساسا للقطاع الخاص؛
- تجديد وفعالية متزايدة لأدوات التسيير العمومي : مسؤولية تابعة للإدارة.

المطلب الثالث: السياسات الزراعية المستدامة في المغرب وتونس

على غرار مصر والجزائر، قامت المغرب وتونس بصياغة وتنفيذ سياسات زراعية مستدامة ابتداء من مطلع الألفية الجديدة، وهو ما سنتناوله في النقاط الآتية.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص10.

الفرع الأول: السياسات الزراعية المستدامة في المغرب

تعتبر الفلاحة في المغرب أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إذ تستوعب أكثر من 1.5 مليون فلاح، وتساهم بحوالي 15% في الناتج الوطني الداخلي الخام، بالإضافة أنها توفر 40% من فرص العمل.

أولا: السياسات الزراعية في عقد التسعينات وبداية الألفية

المغرب على غرار الجزائر فرغم توفره على طاقات فلاحية هامة ومتنوعة، إلا أنه يواجه مشاكل كثيرة منها ما هو بنيوي، ومنها ما هو مرتبط بالتقلبات المناخية، ومنها ما هو مرتبط بالتحولات الاقتصادية والتقنية، ومنها ما هو أيضا مرتبط بالسياسات المتبعة، ونظرا لهذه الإشكالات المتعلقة بالسياسة الفلاحية المتبعة التي تميزت بعدم الاستقرار وغالبا ما افتقرت إلى الرؤية والاستمرارية، وبحكم المشاكل الآنية التي كانت تواجهها، جعلت هذه السياسات تندرج في المدى القصير على حساب التصور البعيد المدى، علما أن المفروض في أية رؤية أن تقدم فكرة ملموسة عن مستقبل ممكن وواقعي، وأن تتوقع ضمن أفق بعيد بقدر لازم لانجاز التغيير، ويشترط أن تكون قريبة بالقدر الذي يدفع الفاعلين إلى الإحساس بأنهم معنيون[1].

وكرد فعل لهذا السلوك المفعم بروح التفرد واحتكار القرارات، جعل القطاع الفلاحي في وضعية صعبة التصرف، مما دفع بالحكومات المتعاقبة إلى إقامة مناظرات وأيام دراسية تمخض عنها عدة توصيات هامة من الناحية النظرية.

فبداية التسعينات نفذت المغرب نوعين من البرامج، من جهة نفذت البرامج القطاعية التي هدفها تغطية النقص في المنشآت والخدمات الإجتماعية القاعدية، ومن جهة أخرى، مشاريع التثمين "بور" والتي شكلت جيلا جديدا لمشاريع التنمية الزراعية في مخططات "بور" التي أسست على مبادئ الأقلمة والمشاركة، لكن هذه الإصلاحات أثارت العديد من الأسئلة حول مدى استمرارية القطاع الزراعي واستمرارية الأدوار الاقتصادية والغذائية، الاجتماعية والبيئية التي تتضمن على المستوى الوطني في المناطق الصعبة ذات إمكانيات الإنتاج الضعيفة خصوصا[2]..

وفي (ماي1997) تم عقد المناظرة الوطنية بين الحكومة وممثلي القطاع الفلاحي وأفرزت تصريحا مشتركا بينهما (الحكومة وممثلي القطاع)، إلا أن صعوبة تطبيق مختلف التعهدات والالتزامات التي جاء بهما التصريح المشترك، بادرت وزارة الفلاحة والصيد البحري آنذاك بعقد مناظرة وطنية للفلاحة والتنمية القروية

[1]- وزارة الفلاحة الصيد البحري، عرض السيد الحبيب بن طالب، رئيس جامعة الغرف الفلاحية بالمغرب حول "الجهوية الموسعة"، 19 فيفري 2010، ص 4.

[2]- طالبي رياض، مرجع سابق، ص 169.

(الريفية) في (يوليو 2000) تمخضت عنها أيضا جملة من التوصيات شملت كافة المجالات التنموية الفلاحية والقروية، إلا أنه وللأسف الشديد لم يكن مآلها أفضل من سابقاتها.

إن التحديات المطروحة الداخلية والخارجية وكذا فشل الإجراءات والسياسات السابقة، أجبر الملك المغربي محمد السادس بمناسبة الذكرى 20 أوت 1999 إلى تحديد أهداف أكثر عموما وإعطاء رؤية جد بعيدة، وكذا إثارة الوضعية الصعبة للعالم القروي (الريفي) فيما سميت بـ" إستراتيجية 2020 للتنمية القروية".

وفي الحقيقة فإن هذه الإستراتيجية للحكومة بخصوص التنمية الريفية والفلاحية قد صيغت في وثيقين متكاملين، إستراتيجية التنمية الريفية في ديسمبر 1999 وإستراتيجية التنمية على المدى الطويل للزراعة المغربية في جويلية 2000 (أو الإستراتيجية 2020 للتنمية الزراعية والريفية)، أثارت الإستراتيجية 2020 للتنمية الزراعية والريفية إشكالات عدم التوازن والنقائص المطروحة//// مثل التأخر الاجتماعي وامتداد الفقر في العالم الريفي، الفروقات الاجتماعية بين الوسط الحضري والريفي، ضعف تثمين إمكانية الإنتاج الزراعي وحساسيته المتزايدة للتقلبات المناخية وتدهور الموارد الطبيعية[1].

ترتكز إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية التي وضعتها الحكومة المغربية على المحاور التالية[2]:

- ✓ أقلمة الزراعة بهدف تكييف جيد لمخططات النشاط مع واقع واحتياجات المستوى المحلي؛
- ✓ المشاركة التي تهدف إلى تحفيز جيد وفعال للفاعلين المحليين في طريقة التنمية؛
- ✓ التكامل الذي يهدف إلى تنسيق برامج بنيوية من أجل بلوغ الحد الأقصى للفاعلين المحليين.

إن ما يميز الإستراتيجية الجديدة هو إيلاؤها أهمية غير مسبوقة للجوانب الاجتماعية (الفقر الريفي خاصة والتهميش) وكذا الجوانب البيئية (التسيير المستدام للموارد الطبيعية). وعموما كانت تهدف إلى:

- تحقيق الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعيته؛
- التقليص من الفقر والبطالة وتحسين الدخل الفلاحي للأسر الريفية وكذا تحسين شروط حياة أفضل لها؛
- حماية الموارد الطبيعية (المياه، التربة، الغابات، المراعي).

هذه الإستراتيجية التي كان من المتوقع تنفيذها على مدى عشرتين هدفها الأساسي هو: إيجاد الظروف الملائمة من أجل إشراك الفاعلين المحليين بطريقة مستدامة تسمح بتصحيح اختلال التوازن وكذا تقييم إمكانات المناطق[3] الريفية، وبهذا فهي تنطلق من حقيقة مفادها أن أي تنمية (خاصة الريفية) لا بد أن لا تكون في اتجاه واحد بمعنى أن لا تكون الدولة هي الراعية لأمور القطاع الفلاحي بمفردها فتكون المؤطر

---

[1] – برامج هيئة الأمم المتحدة للبيئة: UNEP, méditerranéen action plan,2008, actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables,italie, 8-11-mai-2008 ,p529.

[2] – طالبي رياض، مرجع سابق، ص 157.

[3] – الحبيب بن طالب، الجهوية الموسعة"جامعة الغرف الفلاحية بالمغرب"، مرجع سابق، ص 05.

والمتلقي في آن واحد، وهذا انطلاقا عن إيمان المسؤولين أن الشأن الحكومي هو من اختصاص الإدارة وحدها دون الغير، وهذا الغير لا يجب أن يرقى دوره فوق مستوى الإخبار، وتقمص الطرف المطالب بالتلقي والامتثال* وهذا ما يعبر عنه بمركزية القرار، ولكن التنمية هي قبل أن تكون اقتصادية فهي اجتماعية تتطلب إشراك جميع الفاعلين والأخذ بمبادراتهم.

عموما، رغم كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة المغربية، إلا أن الزراعة المغربية بقيت تعاني من إشكالات ومعوقات، وحسب الدراسة المستقبلية حول الفلاحة إلى حدود 2030 التي قامت بها المفوضية السامية للتخطيط، والتي أكدت على أن عوامل مثل النمو الديموغرافي المتزايد والعوامل المناخية غير المناسبة والعولمة إضافة إلى غياب آليات الحكامة الجيدة والتدبير العقلاني وغياب رأس المال البشري مؤهل، لعبت دورا أساسيا في تكريس تأخر الفلاحة[1].

ولتجاوز هذه الرؤية القاصرة سالفة الذكر، أعطى ملك المغرب تعليماته للحكومة في يناير 2003 قصد الانكباب على بلورة إصلاحات لتأهيل القطاع الفلاحي لمواجهة الإكراهات الناتجة عن الإنفتاح الاقتصادي. وهو ما تجسد فيما سمي بالمخطط الأخضر.

ثانيا: مخطط المغرب الأخضر

في إطار تعليماته الموجهة إلى الحكومة المغربية (يناير2003) من أجل بلورة إصلاحات هيكلية لتأهيل القطاع الفلاحي لتدارك الأخطاء الماضية ومواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي " قال ملك المغرب: ولكون العالم القروي هو الأكثر معاناة للعجز الاجتماعي، فإن التأهيل الشامل لاقتصادنا الوطني لن يتم إلا بإستراتيجية للتنمية القروية، المبنية على تحويل القطاع الزراعي التقليدي إلى فلاحة عصرية منتجة، لذلك ينبغي نهج سياسة فلاحية جديدة توطد ما حققه المغرب من تجهيزات ومنجزات، وتعتمد على خصوصيات كل جهة للرفع من الإنتاجية في الزراعة، والصناعات الفلاحية الأنسب لمؤهلاتها وثرواتها الطبيعية، مستشعرين مدى إكراهات البيئة وندرة الموارد المائية وزحف التصحر".

وانطلاقا من سنة 2009 وإيمانا من الجميع بأنه حان الوقت للتفرغ والتصدي لتحديات العولمة، التي تتطلب وفرة الإنتاج بأثمان تنافسية وجودة عالية، برزت أهمية تكاثف الجهود، والترجمة الوحيدة لهذه الفلسفة تتجلى في مرونة وتعاطي الجهات المسؤولة مع المنظمات المهنية بروح المسؤولية والثقة ووحدة الهدف، وذلك من حيث إيصال المعلومات وتبادل المشورة والإشراك في اتخاذ القرارات سيما الجذرية منها، ومن هنا برزت فكرة وضع مخطط وطني يضمن إصلاح جذري للقطاع الفلاحي أطلق عليه "مخطط المغرب الأخضر"،

---

*- قد طبع هذا السلوك جل تصرفات الإدارة في معالجة السياسات التنموية، خاصة في ظل النظام الاشتراكي (مركزية القرار).

[1]- المغرب الأخضر من موقع :www.maroc.ma/ar/content (2014/04/18).

يهدف إلى تأهيل القطاع الفلاحي ويروم جعل الفلاحة المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الوطني خلال 15 سنة القادمة، وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام وخلق فرص للشغل ومحاربة الفقر وتطوير الصادرات.

كما أشرنا في البداية، لا بأس أن نذكر أن مخطط المغرب الأخضر يمس قطاعا حيويا للغاية كيف لا وهو يساهم بـ19% من الناتج الداخلي الخام منها 15% في الفلاحة و4% في الصناعة الفلاحية، هذا القطاع يستوعب 4 مليون قروي، يوفر حوالي 100 ألف منصب شغل في قطاع الصناعات الغذائية، ويلعب دورا في التوازنات الماكرو اقتصادية ويتحمل ثقلا اجتماعيا حيث يستوعبا أكثر من 14 مليون نسمة، كما يتحمل مسؤولية توفير الغذاء لأكثر من 30 مليون نسمة.

جاء المخطط الأخضر لمعالجة بعض مواطن ضعف القطاع الزراعي المغربي والتي نذكرها فيما يلي[1]:

- ضعف استعمال وسائل الإنتاج ؛
- محدودية الموارد المائية،
- تجزء العقار؛
- ضعف نسيج الصناعات الفلاحية حيث لا يمثل إلا 24% من مجموع الوحدات الصناعية بالمغرب و33%من إنتاج الصناعات التحويلية، كما أن المغرب لا يستفيد سوى من نسبة تتراوح ما بين 60% و28% على التوالي من الحصص الجمركية المتاحة بالنسبة للمنتوجات الطرية والمنتوجات المحولة؛
- ضعف التنظيم حيث يتميز القطاع بتنظيم ضعيف جدا مع غياب شبه تام للتنظيمات "البين مهنية"التي تجمع المنتج والمصنع والمسوق؛
- ضعف التأطير حيث تعاني الفلاحة الوطنية من تدبير تقليدي للاستغلالات مع اعتماد أنظمة للتأطير غير ملائمة؛
- هيمنة الحبوب على المناوبة الزراعية حيث تهيمن زراعة الحبوب على 75% من المساحات الفلاحية في حين لا تساهم إلا بـ 10% إلى 15% من رقم المعاملات الفلاحية، ومن 10% إلى 25% من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.

وبالرغم من هذه الإكراهات فإن القطاع الفلاحي في المغرب له مؤهلات يمكن إيجازها فيما لي:

- ✓الموقع الاستراتجي للمغرب، والقرب المباشر للسوق الأوروبية مع إمكانيات لوجيستية في تطور مستمر؛
- ✓التوفر على سوق وطنية مهمة تم إغفالها، مع العلم أنها تشكل منافذ مهمة لفلاحتنا بفضل نمو ديمغرافي سريع وارتفاع مستويات العيش؛
- ✓التوفر على امتيازات تنافسية وتفاضلية في بعض المنتجات كالفواكه والخضر.

[1] - www.maroc.ma/ar/content , (22/04/2013)

ثالثا:دعائم مخطط المغرب الأخضر وأهدافه

يستند مخطط المغرب الأخضر على دعامتين أساسيتين هما:

الدعامة الأولى:تستهدف الدعامة الأولى الفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة الهامة، وتهدف إلى تقوية وتطوير فلاحة ذات إنتاجية عالية وتستجيب لمتطلبات السوق عبر تشجيع الاستثمارات الخاصة ونماذج جديدة من التجميع العادل[1]، وبموجب هذه الدعامة سيتم انجاز 7 مخططات تهم الفروع الإنتاجية ذات القيمة المضافة والإنتاجية العالية (الحوامض، الزيتون، البستنة، الحبوب، الحليب، الدواجن، ولحوم البقر)، وهذا لمقاربة تعاقدية تهم ما بين 700 و900 مشروع تجميعي وتتطلب تعبئة ما بين 110 إلى 150 مليار درهم من الاستثمارات على مدى 10 سنوات مقبلة.

الدعامة الثانية: وتخص الفلاحين الذين هم في وضعية صعبة، وتتوخى هذه الدعامة محاربة الفقر في الوسط الريفي (القروي) عبر الرفع بشكل ملحوظ من الدخل الفلاحي في المناطق الأكثر هشاشة، وينتظر في إطار هذه الدعامة إنجاز 550 مشروعا تضامنيا اجتماعيا في إطار مخطط جهوي ترتكز على نظام تمويل يتعامل معه الممولين الاجتماعيين باعتبارهم مستثمرين، بحجم استثمار يتراوح بين 15 و20 مليار درهم على مدى 10 سنوات.

يعتمد مخطط المغرب الأخضر على مقاربة شمولية ومندمجة لكل الفاعلين في القطاع الفلاحي، كما يرتكز على تعزيز الاستثمارات والتكامل الجيد بين السلاسل الإنتاجية قبليا وبعديا، وذلك بهدف ضمان الأمن الغذائي وتطوير القيمة المضافة مع الحد من تأثير التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية، كما يصبو مخطط المغرب الأخضر إلى إنعاش صادرات المنتجات الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية.

عموما يهدف المخطط الأخضر إلى[2]:

- إعطاء القطاع الفلاحي دينامكية متطورة متوازنة مع مراعاة الخصوصيات؛
- تثمين الإمكانات واستثمار هوامش التطور؛
- مواجهة الرهانات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيو اقتصادية؛
- مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العالمي.

ويستند المخطط الأخضر على ستة أفكار أساسية هي[3]:

---

[1] – إستراتيجية التنمية الفلاحية، مخطط المغرب الأخضر، www.finances.gov.ma. (2013/03/24).

[2] – وزارة الفلاحة والصيد البحري، مخطط المغرب الأخضر(الإستراتيجية الطموحة)، w w w. agriculture. gov.ma (2013/05/15).

[3] – نفس المرجع السابق.

- الفلاحة محرك النمو وذلك عن طريق تأثيرها القوي على معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام، وخلق فرص العمل وإنعاش التصدير ومحاربة الفقر؛
- إستراتيجية للجميع وذلك عن طريق تبني إستراتيجية متميزة وملائمة لكل الفاعلين، تقطع الصلة مع التصور التقليدي الذي يقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية وتأخذ بعين الاعتبار تنوع الفاعلين وإكراهتهم السوسيو اقتصادية؛
- إعادة تنظيم النسيج الإنتاجي وذلك لمعالجة المشكل الجوهري للفلاحة المغرب، الذي يتجلى في ضعف نسيج الفاعلين، باعتماد نماذج التجميع التي أبانت عن فاعليتها على الصعيد الدولي والوطني؛
- تشجيع الاستثمار وخاصة الخاص الأجنبي والوطني (عشرة ملايير درهم سنويا مخصصه لهذا الغرض)، وذلك عن طريق إيجاد استثمارات تنبني على عروض مغربية وتتمحور بالأساس حول مشاريع تجميع ناجحة؛
- الشراكات المربحة: اعتماد مقاربة تعاقدية لانجاز ملموس بين 1000 و1500مشروع محددة على أساس نموذج اقتصادي هادف عبر الاستفادة من مسلسل أراضي صوديا وصوجيطا؛
- جميع القطاعات معنية حيث لايتم استبعاد أي سلسلة إنتاج، إذ يمكن لكل السلاسل أن تحقق النجاح المأمول، والأمر يتعلق بإعطاء الفاعلين جميع الفرص لإنجاح هذا التحول في إطار المرونة من خلال وضع الثقة في جميع الفاعلين.

الفرع الثاني: السياسات الزراعية المستدامة في تونس

قامت تونس بإصلاحات هامة تهدف لتدعيم التنمية في كل من القطاعات ومنها القطاع الفلاحي، وكذا تنمية المناطق غير الملائمة والمهمشة خاصة الريفية منها، وتعتمد السياسة الفلاحية في تونس على مخططات تنموية تتضمن السياسة العامة الفلاحية المتبعة، وذلك عبر المخططات التالية: المخطط العاشر للتنمية (2002-2006)، المخطط الحادي عشر (2007-2011)، المخطط الثاني عشر (2010-2014). وقبل التطرق إلى هذه المخططات ينبغي أن نتناول ابتداء البرامج التي أولت اهتماما للجانب الريفي(سكان الريف) وكذا الحفاظ على استدامة الموارد وفي الوقت نفسه النهوض بالزراعة التونسية.

أولا: برامج التنمية الريفية

1. برنامج التنمية الريفية المدمجة PDRI [1]

مع نهاية القرن الماضي نفذت تونس عدة برامج متتالية من التنمية الزراعية إلى التنمية الريفية، إلى التنمية الريفية المدمجة إلى التنمية الريفية الجبلية، ويعتبر مخطط التنمية الريفية المدمجة PDRI برنامج وطني

[1] - للاطلاع أكثر: انظر رياض طالبي، مرجع سابق الذكر، ص ص 161- 164.

منسق مع المستوى المركزي لوزارة التنمية والتعاون الدولي، طبق البرنامج PDRI للجيل الأول (PDRI1) من (1984إلى 1993) ثم مدد لفترة أخرى (1994إلى 2004) وسمى (PDRI 2)، ساعيا لتحقيق نفس الأهداف الإستراتيجية، وكذا محددا ومكيفا بعض الأهداف الخاصة.

وعموما فإن (PDRI) هو برنامج استثمار عمومي، من أجل ترقية ورفع مستوى معيشة سكان المناطق الأكثر فقرا في الوسط الريفي، من خلال الاستثمار الجماعي والفردي المعرفة جيدا في الزمان والمكان، وكان برنامج (PDRI) يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓المساهمة في تحسين الإنتاج الزراعي للبلد؛
- ✓تحسين مدخلات الزراعة؛
- ✓خلق وتعزيز العمل في مناطق المشاريع؛
- ✓فك العزلة عن المناطق، وقف الهجرة، تحسين شروط الحياة، وخفض نسبة الفقر في المناطق الريفية.

لقد تم تقييم (PDIR1) واستخراج نقاط القوة والضعف فيه، وقد أخذت هذه النتائج (نتائج التقييم) بعين الاعتبار خاصة النقائص، مما ساعد بتوجيه (PDRI 2) وارتكازه على أربعة مظاهر:

- ✓خلق سلوك تساهمي للمزارعين؛
- ✓إعادة التوازن الجهوي؛
- ✓إدماج (PDRI) في البرامج الجهوية للتنمية؛
- ✓حماية الموارد الطبيعية المتجددة (التربة، المياه، الغابات، الثورة السمكية...)؛

إن برامج (PDRI 2) قد عزز استدامة البرامج من خلال الظهور الواضح لأهمية الموارد الطبيعية.

2. مشاريع التنمية الريفية الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي

تم انجاز مشروعين في إطار التنمية الريفية بتمويل من الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2008 والتي استفادت منه عدة عائلات ريفية تونسية من خلال:

أ.مشروع التنمية الريفية المدمجة وتسيير الموارد الطبيعية (PRI – GRN): مشروع بدأ رسميا في 1998 وانتهى في ديسمبر 2008، استفاد من دعم أوروبي بـ 50 مليون أورو وتكلفته الإجمالية 75 مليون أورو، مس 8 مقاطعات في الشمال ووسط تونس وتمحور حول:

- ✓التنمية المحلية عن طريق التهيئة والمحافظة على المياه والتربة؛
- ✓التنمية الفلاحية المدمجة؛
- ✓دعم المنظمات المحافظة على التنوع الطبيعي.

قد سمح مشروع (PRI – GRN) بتحسين نوعية حياة السكان الرفيين المحرومين وزيادة دخلهم الفلاحي، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة التساهمية. إذ في ميدان المحافظة على الماء والتربة فاقت النتائج الأهداف بـ:

- إنجاز 98 بحيرة مائية؛
- مشاريع المحافظة على الماء بكل أنواعها 75000 هكتار، و40000 هكتار تهيئة الأحواض؛

✓ القيام بإعادة التشجير وانجاز مخطط لتعويض الأشجار القديمة الذي ساهم في دخل إضافي للعائلات الريفية؛

✓ تجهيز البحيرات المائية بمعدات (مضخات، صهاريج مائية)؛

✓ انجاز قاعدة معطيات للمساهمة في تكوين إطارات التنمية بطريقة تشاركية مع الفلاحين.

ب. مشاريع إنجاز سدود مائية صغيرة: امتد من سنة 2001 إلى غاية 2008، استفاد المشروع من دعم أوروبي بـ 14.5 مليون أورو وتكلفته الكلية هي 20.5 مليون أورو. هذا المشروع سمح بالمحافظة وتثمين الموارد المائية والتربة بـ 16 سد في 5 مناطق مستهدفة.

ثانيا: المخطط العاشر للتنمية (2002/ 2006)

لقد شملت الإصلاحات المتعلقة بالقطاع الفلاحي من خلال هذا المخطط مختلف محاور سياسة التنمية الفلاحية المتمثلة في[1]:

- **تدعيم الإحاطة بالقطاع:** وشملت بالخصوص منظومة التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي، وذلك بفتح تخصصات في المجال كما تم وضع خطة متكاملة تتضمن توجيه البحث نحو أولويات التنمية الفلاحية، بالإضافة إلى التكوين المهني والإرشاد قصد ملاءمتها مع حاجيات القطاع، كما اندرج ضمن تدعيم القطاع هو أثر الخواص في الإرشاد وتنظيم المنتجين إلى جانب مواصلة الإدارة تأمين الأنشطة الإرشادية ميدانيا وجماهيريا.
- **تحسين المحيط العام للقطاع:** وذلك من خلال تطوير السياسات المتصلة بالإستثمار وتمويل الأنشطة الفلاحية والعناية بالفلاحة الصغرى ومعالجة الأوضاع العقارية والأراضي الفلاحية الدولية، ومجابهة المخاطر الطبيعية والإحاطة بالقطاعات المنتجة من خلال تنفيذ استراتيجيات للنهوض بإنتاج مختلف المواد الفلاحية وخاصة المنتجات الأساسية لتلبية الطلب المحلي ودفع التصدير.

[1] – وزارة الفلاحة والموارد المائية، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007/ 2011)، ص ص 2- 12 w w w.onagri.nat/ tn (2014/09/17).

- **تطوير الهياكل المهنية:** من خلال الاهتمام بالمهنة قصد تدعيم مساهمتها في مسيرة التنمية الفلاحية، وتدعيم مساهمتها في مسيرة التنمية الفلاحية وتدعيم قدرتها على القيام بدور أكثر فعالية على مستوى مختلف المنظومات الفلاحية، وتم تنظيم استشارة موسعة سنة 2001حيث أفضت إلى إعداد خطة وطنية للنهوض بالهياكل المعنية وتم الإنطلاق في تنفيذها.
- **تأهيل القطاع:** يهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية للقطاع الفلاحي، لمجابهة أكثر لآثار تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية في ظل الاتفاقيات التي أبرمتها تونس من خلال التركيز أكثر على تحسين القدرة التنافسية.
- **دفع التصدير:** في إطار تثمين المنتوج الفلاحي والإستفادة مما تتيحه الأسواق العالمية من فرص، تدعمت الجهود لزيادة التصدير من خلال العناية بالمنتوج الفلاحي، حيث تم اعتماد أساليب عصرية لتغليف وتصنيف وعرض المنتجات حسب جودتها، مع الحرص على إجراء التحاليل الخاصة بمراقبة مطابقة المنتوجات للمواصفات، ووضع الصيغ والآليات العملية لإرساء منظومة جودة المنتجات الفلاحية الأساسية.
- **تنمية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية:** شهدت فترة هذا المخطط مواصلة تنفيذ برامج تعبئة الموارد المائية من خلال استكمال إنجاز مختلف مكونات الخطة الوطنية الأولى لتعبئة الموارد المائية، والشروع في إنجاز خطة عشرية إضافية (2002/ 2011) من أجل ضمان الأمن المائي للأجيال اللاحقة.

وفي مجال تعزيز حماية الثروات الطبيعية فقد صادقت تونس على المعاهدة الدولية لحماية الموارد الوراثية النباتية، كما تم تعديل الإجراءات المتعلقة بمجال استغلال وحماية الثروة الحيوانية والنباتية البرية.

ثالثا: السياسة الزراعية خلال المخطط الحادي عشر (2007– 2011)[1]

نظرا لظهور تحديات جديدة يتوجب على القطاع الفلاحي مجابهتها، هذه التحديات وليدة التحولات الخارجية (مثل تحرير تجارة المنتجات الفلاحية سواء على الصعيد الثنائي مع الإتحاد الأوروبي أو على المستوى المتعدد الأطراف ونتائج المفاوضات مع OMC)، والداخلية مثل الضغوطات المرتقبة على الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية، وكذا دور القطاع في تعزيز الأمن الغذائي ومواجهة التحولات النوعية التي يشهدها الطلب على الغذاء، وكضرورة لما سبق ذكره، اعتمدت سياسة التنمية الفلاحية خلال العشرية (2007/ 2016) والمخطط الحادي العشر على المحاور الأربعة التالية:

- **الرفع من القدرة التنافسية:** وذلك بتحسين مردودية عوامل الإنتاج وجعل النشاط الفلاحي يستجيب لقواعد الجدوى الاقتصادية، مما يساهم في جهود التنمية الوطنية، ويتم ما سبق من خلال:

[1]– انظر: وزارة الفلاحة الموارد المائية، المخطط الحادي عشر (2007/ 2011)، مرجع سابق، ص ص 14-28.

- ✓هيكلة عصرية للقطاع الفلاحي ويتضمن (المسائل العقارية والأراضي الدولية، تمويل النشاط الفلاحي، الاستثمار والقرض، التأمين)؛
- ✓الموارد البشرية وتضم (البحث العلمي، التعليم العالي الفلاحي، التكوين المهني، الإرشاد، النهوض بالمرأة الفلاحة)؛
- ✓توظيف خصوصيات القطاع(الزراعة الصغيرة والمتوسطة، التنظيمات المهنية)؛
- ✓تأهيل المصالح الإدارية.

- **اعتماد التصدير كمحرك للتنمية الفلاحية:** يعتبر تصدير المنتجات الفلاحية الطازجة كانت أو محولة رهان يتعين كسبه برفع الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية، لذلك قامت التوجهات في المخطط العاشر على الأسس التالية:

- ✓تنويع الأسواق والمنتجات المصدرة خاصة في ظل ظهور منافسين جدد في الأسواق التقليدية، مع العمل على إكساب الصادرات قيمة إضافية أكبر من خلال التعليب وتطوير العلامات التونسية؛
- ✓النهوض بالمنتجات التي تملك فيها تونس ميزات خصوصية كالزراعات المحمية داخل البيوت المسخنة بالمياه الجيوحرارية والزراعات المتأقلمة والواعدة؛
- ✓تطوير الإنتاج البيولوجي؛
- ✓وضع برنامج لتنمية صادرات المنتجات الفلاحية وذلك بتميكن المستغلات من تشخيص وتنفيذ خطط تسويقية بالخارج تمكنها من اقتحام أسواق خارجية؛
- ✓تنفيذ برامج تكوينية لمختلف المتدخلين قصد إيجاد مختصين في تصدير المنتجات الفلاحية؛
- ✓الترويج بخصائص الإنتاج الفلاحي ودعم الإشهار، والحضور المتواصل في المعارض والمساحات التجارية؛
- ✓التحرير الفعلي والكلي للصادرات لتمكين المصدرين من الإيفاء بعقود التصدير حتى في حالة تقلص العرض الوطني الذي يتم تغطيته بالاستيراد عند الحاجة.

- **الموارد الطبيعية ركيزة التنمية الفلاحية:** رغم تنفيذ إستراتيجيات متتالية شملت الموارد المائية والأراضي الفلاحية والغابات والمراعي والثروة البحرية، غير أن التركيز استمر في هذه الاستراتيجيات على تعبئة هذه الموارد ثم المحافظة عليها وترشيد استخدامها، فالمرحلة القادمة تستدعي اعتماد رؤية شاملة للنهوض بها والتصرف الجيد فيها عن طريق:

- ✓مواصلة تعبئة الموارد المائية والمحافظة عليها؛
- ✓الاستغلال الأمثل للمناطق الفلاحية المسقية من خلال الرفع من مردوديتها؛
- ✓التشجير الغابي لتطوير القطاع الغابي بصفة عامة وجعله في خدمة التنمية؛
- ✓حماية وتهيئة الأراضي الفلاحية ومقاومة التصحر وزحف الرمال؛

✓ حماية الثروة البحرية (السمكية) وتأمين توازنها وديمومتها.

- **الأمن الغذائي دعامة للسيادة الوطنية:** يمثل الأمن الغذائي خيارا استراتيجيا ثابتا ومحورا من محاور العمل التنموي على المدى الطويل لما يوفره من شروط موضوعية لتنمية فلاحية مستديمة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب التلازم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تحقيقه عن طريق:

✓ دفع الإنتاج الوطني وذلك عن طريق تطوير الإنتاج الفلاحي مع اعتماد الجدوى الاقتصادية والميزات التفاضلية ونتائج الخارطة الفلاحية كأداة لتوجيه الإنتاج الفلاحي نحو أفضل الخيارات لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة، ويتم التركيز على القطاعات الواعدة وذات المردودية العالية.

✓ تطوير مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده: يتمثل الرهان الرئيسي في هذه النقطة التحكم في إنتاج البذور والمشاتل المتألقة مع واقع الفلاحة التونسية وما يتطلبه من دعم برامج البحث العلمي الفلاحي، والأمر الثاني المتعلق بتطوير مراحل ما قبل الإنتاج بتقريب الخدمات ومستلزمات الإنتاج من المنتجين معا لرفع من جودتها وأدائها بتحسين متابعتها ومراقبتها، أما فيما يخص تطوير مراحل ما بعد الإنتاج وللتقليص من نسب ضياع وتلف المنتوج يتطلب توفير طاقات للتخزين والنقل، وتعتبر تجارة التوزيع حلقة هامة من حلقات ما بعد الإنتاج لإبراز خصائص المنتوج وجودته؛

✓ ضمان التزويد المنتظم للأسواق والدخل المجزي للمنتجين أي تبني سياسة تسويقية للإنتاج الفلاحي تضمن توفر المنتجات وتضمن دخول المنتجين خلال كل فترات السنة؛

✓ التحويل: وذلك عن طريق وضع خطة عملية لجعل التحويل سند هام للتنمية الفلاحية، وذلك بالعمل بمبدأ "التحويل هو القاطرة التي تجر الإنتاج الفلاحي" وهذا ما يعني إيجاد منتجات جديدة وعدم الاقتصار على المنتجات التقليدية.

- **الميزان التجاري الغذائي:** وذلك عن طريق بذل مزيد من الجهود من أجل تطوير الإنتاج وجعله يتطابق مع متطلبات السوق الداخلي والخارجي، الأمر الذي يمكن من تنويع الصادرات لتشمل منتوجات جديدة وواعدة، وإعطائها قيمة أكبر من خلال تعليبها وتسويقها، أما بالنسبة للواردات فستكون فرصا لتطوير وتنويع الإنتاج المحلي حيث أنها تثير المنافسة وتحث المنتجين على تطوير طرق إنتاجهم وتحسين المردودية وتقليل التكاليف، وهذا كله يمكن من تحسين مؤشر الأمن الغذائي من خلال الميزان التجاري الغذائي.

رابعا: سياسة التنمية الزراعية خلال المخطط الثاني عشر (2010/ 2014)[1]

[1] – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، المخطط الثاني عشر للتنمية 2010/ 2014، تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، جوان 2010، ص ص 9- 24.

بناء على توجهات المخطط الحادي عشر (2007-2011) واستنادا إلى استنتاجات التقييم النصف مرحلية لنفس المخطط، ارتكزت السياسة الفلاحية خلال فترة المخطط (2010-2014)على أربع محاور أساسية هي:

- **تعزيز الأمن الغذائي:** من خلال استهداف تحقيق الأمن الغذائي من مادة القمح باعتباره المكون الرئيسي للوجبة التونسية، الأمر الذي يتطلب استغلال كافة الإمكانات المتاحة بالنسبة للحبوب بالمناطق السقوية والمناطق الرطبة وشبه الرطبة، وكذا إحكام تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة، والتي منها كذلك بالإضافة إلى الحبوب قطاع الأعلاف الذي يعبر من القطاعات الأساسية في الأمن الغذائي، لارتباطه بقطاع تربية المواشي الذي يمثل نسبة هامة في النشاط الفلاحي ويساهم بحوالي 38%من قيمة الناتج الفلاحي الغذائي. وعموما يتطلب تدعيم الأمن الغذائي ما يلي:

✓تطوير قطاع الري من خلال التوسع في مساحة المناطق المسقية؛

✓توفير بذور المشاتل المتأقلمة مع ما يتطلبه من دعم برامج البحث العلمي الفلاحي؛

✓تقريب خدمات ومستلزمات الإنتاج من المنتجين مع الرفع من جودتها وأدائها بتحسين متابعتها ومراقبتها؛

✓الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الخارجية (ارتفاع أسعار النفط، أسعار المواد الأولية، أسعار المنتجات الأساسية، زيادة استخدام الوقود الحيوي الذي يمكن أن يؤثر على إمدادات الغذاء) حتى لا تنعكس سلبا على الأمن الغذائي؛

✓التعامل بإيجابية مع التغيرات المناخية من خلال الاستفادة من الظروف الجيدة والحد من سلبياتها؛

✓دعم الترابط بين الإنتاج الفلاحي والتحويل من خلال تطوير قطاع تحويل المنتجات الفلاحية وتوسيع مجالاتها وتنويعها (الصناعات الغذائية)؛

✓ دعم توازن الميزان التجاري.

- **الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي:** ترتكز سياسة تدعيم القدرة التنافسية في الفترة 2010-2014 بالخصوص على:

✓البحث العلمي الفلاحي والتعليم العالي الفلاحي ومحاضن المؤسسات، الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني الفلاحي؛

✓النهوض بالمرأة الفلاحة والتفتح على الأسواق الخارجية والشراكة؛

✓دعم سلامة المنتوجات وتحسين الجودة؛

✓ تأهيل القطاع الفلاحي ومعالجة الأوضاع العقارية، تطوير الاستثمار والتمويل والتأمين والفلاحة الصغرى ودعم التنظيمات المهنية.

- **تطوير التصدير**: ترتكز سياسة دعم التصدير على العناصر التالية:

✓ تثمين بيانات المصدر والتسميات المثبتة للأصل ودعم آليات عقود الإنتاج والتوريد؛

✓ تركيز منصات الترويج والتثمين عبر التغليف والتعليب وإرساء علامة جودة للمنتوجات الفلاحية؛

✓ استغلال ما يتيحه قطاع الفلاحة البيولوجية كنمط إنتاج واعد.

- **النهوض بالموارد الطبيعية**: ويتم ذلك من خلال:

✓ تعبئة الموارد المائية واستغلالها؛

✓ الغابات والمراعي؛

✓ المحافظة على المياه والتربة من كل أشكال التدهور خاصة الانجراف والتصحر وتملح التربة.

المبحث الثالث: تحديات* التنمية الزراعية المستدامة في شمال إفريقيا

رغم أهمية القطاع الزراعي في منطقة شمال إفريقيا إلا أنه يبقى أكثر القطاعات حاجة للتنمية، وأكثرها مواجهة للمشاكل والتحديات هذا عن الزراعة عمومًا، أما عن استدامة هذا القطاع في المنطقة فالتحديات أكبر إذ أن إدراج مفهوم الاستدامة يضع الزراعة في دول شمال إفريقيا في موضع التهديد والتشويه سواء كان كليا أو جزئيا دائما أو مؤقتا، ففضلا عن الفقر والنمو السكاني وتدهور الأراضي والهجرة من الريف إلى المدينة وضياع التنوع الحيوي وتغير المناخ وغيرها التي ذكرنها في نقاط أخرى في هذه الدراسة، فإن أهم تحديات التنمية الزراعية المستدامة في منطقة شمال إفريقيا والتي لم نتعرض لها فيما سبق نتناولها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الفجوة التقنية، العجز المائي وموروثات النظم الزراعية

تعد الفجوة التقنية والعجز المائي وموروثات النظم الزراعية أهم تحديات الزراعة في منطقة شمال إفريقيا.

الفرع الأول: الفجوة التقنية

شهد العالم طفرة في مجال البحث العلمي الزراعي أدت إلى قفزات في نمو الإنتاج والإنتاجية، وأصبح إنتاج التقاوي المنتقاة صناعة دخلت مجال براءات الاختراع، ومن الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها، ويعتبر استنباط السلالات عالية الإنتاج والجودة الملائمة مع الظروف البيئية والمناخية والأقل احتياجًا للمياه

* يمكن تعريف التحدي على أنه: "تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية: أنظر أنيس فتحي، الإمارات إلى أين...استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عام، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، 2005، ص ص 15-17.

سمة من سمات العصر الحديث، ولا تتوقف البحوث عند حد، فالاختراعات متواصلة بل وصلت إلى عصر الاستنساخ ولم يعد مقبولاً أن تمثل إنتاجية الوحدة المزروعة من الخضروات والفواكه في الدول العربية نصف مثيلاتها في الدول المتقدمة، ونفس الشيء بالنسبة للثروة الحيوانية سواء فيما يخص اللحوم والألبان.

الجدول رقم(4–12):متوسط إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى كلغ/هكتار للفترة 2011/1990

	الحبوب		القمح		الشعير		البقوليات		الخضروات		السمسم	
	95–90	/2000 2011	95–90	/2000 2011	95–90	/2000 2011	95–90	/2000 2011	95–90	/2000 2011	95–90	/2000 2011
الدول العربية	1123	1644	1137	2177	804	717	912	1035	14133	20332	255	295
الدول المتقدمة	2325	3605	2258	3622	2229	3209	1428	2318	17294	16559	700	795
الهند	1469	2526	1714	2714	1194	2020	358	505	8632	12264	600	670
الصين	3503	5369	2527	4597	2578	3626	1890	2223	15680	17039	400	600
العالم	2352	3398	2042	2924	2042	2582	531	760	13361	14280	350	420

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية(FAO)، **بيانات الإنتاج الزراعي، 2011**.

إن النماذج الزراعية التي ساعدت على تنمية الزراعة المكثفة (الثورة الخضراء) لم تراع القيود البيئية، وأفضت من ثم إلى انخفاض القدرة الإنتاجية للنظم الإيكولوجية المزروعة حيث ظلت غلت المحاصيل منخفضة، إذ تغطي زراعة المحاصيل مساحة تساوي حوالي 70%–80% من المساحات الزراعية الصالحة في بلدان المنطقة ويمارسها معظم المزارعين أكثر 60%، وتبلغ إنتاجية الحبوب حاليا نصف متوسط الإنتاجية على الصعيد العالمي، وما برح هذا الفارق يزداد، ويقدر متوسط غلة الحبوب في تونس حوالي 3,5طن/هكتار بالنسبة للزراعة المروية و1طن/هكتار للزراعة المطرية، ويقدر المتوسط في المغرب بحوالي 2.5طن/هكتار للزراعة المروية و1.7طن/هكتار بالنسبة للزراعة المطرية، أما مصر فهي البلد الوحيد الذي يبلغ فيه معدل إنتاج المحاصيل نسبة 8- 7 طن/ هكتار، وهي نسبة مماثلة للنسبة في الدول المتقدمة.

ويعزى هذا التدني في الإنتاجية إلى حد كبير إلى عدم كفاية الاستثمار، ولا سيما في مجال البحوث الزراعية الذي لا يتجاوز نسبته في المتوسط 0,6% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (باستثناء ليبيا حيث

تبلغ هذه النسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والمغرب تبلغ هذه النسبة 0,9%)، وعمومًا لا تزال الآليات في مجال الابتكار، التدريب والعمل القيادي تتم بقدر كبير من القصور[1].

ويعزى تدني الإنتاجية أيضا إلى ضعف مدخلات الإنتاج الزراعي فعلى سبيل المثال المغرب (و الأمر ينسحب على جميع دول المنطقة)، استعمال الأسمدة مقارنة مع دول أخرى يبقى في حدود ضعيفة 4 مرات أقل إذا قارناه مع فرنسا، وكذا ضعف نسبة المكننة 11 مرة أقل إذا ما قارناه باسبانيا...، ضعف مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية بحيث لا تتعدى نسبة الفلاحين المستفيدين من القروض البنكية 18%، ضعف دعم الفلاحة المغربية مقارنة مع مجموعة من الدول، حيث تمثل 8% من مداخيل الفلاحين بينما تتجاوز 30% لتصل إلى أكثر من 70% في بعض الدول[2].

ولا يقتصر الأمر على ما سبق فقط، بل يتعداه ليشمل نظم الري الحديثة والتسويق والإرشاد الزراعي، وبالنسبة لهذا الأخير فنجد أنه يعاني من مجموعة من الإشكالات في دول شمال إفريقيا لعل أهمها[3]:

- ✓ عدم التفرغ الكلي للمرشدين: باستثناء هياكل المساندة، مثلا نسبة التفرغ لا تتجاوز 35% في تونس ؛
- ✓ نقص في عدد أعوان الإرشاد(ضعف نسبة التغطية): تمثل نسبة الشغورات على مستوى مراكز الإشعاع الفلاحي في تونس أكثر من 50 %؛
- ✓ قلة تنظيم صغار الفلاحين في هياكل مهنية لتيسير انتفاعهم بخدمات الإرشاد؛
- ✓ قلة مساهمة الهياكل المهنية في الإرشاد؛
- ✓ نقص في التكوين التقني والبيداغوجي للمرشد(نقص في الخبرة الميدانية للمرشد)؛
- ✓ نقص في وسائل العمل لدى المرشد للاتصال وتبادل المعلومات والتنقل الميداني..

كما تعاني المنطقة من ضعف الإطار المؤسسي لمجالات البحث والإرشاد والتمويل الزراعي ومنظمات المزارعين، إلى جانب احتكار الشركات العالمية الكبرى لإنتاج أصناف البذور والسلالات المحسنة، خاصة في ظل اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية.

هذا يعني أن دول منطقة شمال إفريقيا أمام إحداث ثورة زراعية شمولية تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل واستثمارات كبيرة، ولعل الجهود القطرية الفردية لم تعد مناسبة لتحقيق التقدم على هذا المسار، بل يحتاج الأمر إلى تعاون وتنسيق بين دول المنطقة يتضمنان تحديث مراكز البحث وإمدادها بالوسائل

---

[1]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا-مكتب شمال إفريقيا ،الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، ، الرباط، المغرب، ط1، 2012، ص 12.

[2]- مخطط المغرب الأخضر www.maroc.ma/ar/content (2013/08/22).

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورقة قطرية حول بحوث ونقل التقانات الزراعية في تونس، عمان (الأردن) 2012، ص54.

الضرورية، وخلق الكوادر البحثية القادرة، وفي نفس الوقت تجنب التكرار وتبادل الخبرات ومن ثم زيادة فاعلية الجهود البحثية، وتعظيم عوائدها[1].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحديث الزراعة العربية عموما وفي شمال إفريقيا خصوصا لتعظيم الاستفادة من التطورات التقنية والمعلوماتية في مختلف المجالات الزراعية في العالم المتقدم، إلا أنه يمكن القول إجمالا بأن القطاع الزراعي في دول المنطقة مازال يغلب عليه ضعف الأداء بمعايير الكفاية والكفاءة الإنتاجية، ومستويات التطور التقني، وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى سوء المستويات المعيشية لغالبية السكان الزراعيين والريفيين عامة، بالمقارنة بنظيرتها لسكان الحضر واتساع الفجوة بينهم وبين غيرهم من القطاعات الأخرى.

كما أن هناك مشكلة أخرى تعاني منها المنطقة وهي ضعف نسيج الصناعات الفلاحية فمثلا في المغرب لا تمثل إلا 24% من مجموعة الوحدات الصناعية و33% من إنتاج الصناعات التحويلية.

وعليه، فإن تحقيق تنمية زراعية مستدامة يتطلب ضرورة تطوير أساليب إنتاج المستلزمات الزراعية والغذائية الأساسية محليا واللجوء إلى الخارج في حالة عدم إمكانية توفرها في الداخل، لأن تأمين المدخلات الزراعية كفيل بإعطاء مخرجات غذائية وفيرة ومناسبة، وفيما يتعلق بالتقنية خصوصا فيتعين الدخول في ميدان التقنية من خلال تطبيق سياسات بحثية تهتم بشكل خاص بتطورات التقنيات الجديدة وإشراك القطاع الخاص، كما يتعين كذلك تبسيط متطلبات التقنية على المستوى المحلي، وكذا تحديد الأولويات المحلية الإجمالية في القطاع الزراعي، وتوجيه استخدام الموارد في مجالات مختارة لتحقيق الدخل الصافي الأمثل للمزارعين وتحديد متطلبات التقنية لكل المناطق الزراعية والدورات الزراعية ولمختلف فئات المزارعين.

ويمكن للمنظمات الإقليمية التي تعنى بالتنمية الزراعية أن تلعب دورا مهما في تحديد التقنية وعملية تطبيقها خصوصا من خلال تبادل الخبرات في إطار الظروف المماثلة، ويمكن للمنظمات المعنية بالبحوث أن تكون فعالة على وجه الخصوص بالمساعدة في استحداث تقنيات محسنة تلائم الظروف السائدة، ولدى منظمة الأغذية والزراعة الصلاحيات كما أن لديها القدرات الذاتية لتوفير المساعدة للبلدان الأعضاء لمراجعة وتعزيز العملية في هذه البلدان، ومن الوكالات الأخرى ذات الصلة التي شاركت فعلا في العملية هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي اللذان يحددان أو ينفذان مشروعات في العديد من البلدان لتحديد وتبني التقنيات وتطبيقها لأغراض التنمية الزراعية المستديمة[2].

الفرع الثاني: العجز المائي وموروثات النظم الزراعية

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2025، مرجع سابق، ص8.

[2]- للمزيد أكثر انظر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، تعزيز البحوث والإرشاد الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة، قطر، 2004

حتى الآن ارتبطت الزيادات في الإنتاج الغذائي في المنطقة بممارسات إدارة الأراضي والمياه غير الملائمة التي أضرت بالموارد المتجددة والمحدودة فيها، وفي ظل الموارد الطبيعية الهشة يأتي تكثيف الزراعة وتغير المناخ بثمن باهظ الأضرار على البيئة، لا سيما من خلال استنزاف مصادر المياه وتلوث شبكات المياه والملوحة وتآكل الأراضي، وكل هذه العوامل من التحديات التي تواجه الزراعة في المنطقة، والتي قد تؤثر بشكل كبير على إنتاجية الأراضي والمياه، إذا لم يتم وضع الحلول المبتكرة والتعاونية لها[1]

ورغم ما بذلته دول شمال إفريقيا من جهود كبيرة واتبعت سياسات تناولت في اعتبارها حقائق التقلبات المناخية السريعة والتخطيط لصيانة التربة، مما حدا بخبراء الأنواء الجوية بأن يتنبأوا بأن تكون المنطقة هي المنطقة المطيرة بدلاً من المناطق المعروفة مثل أمريكا بسبب زيادة الكاربون في الجو وتكوين ظاهرة الاحتباس الحراري، رغم هذا، إلا أن الموارد المائية تعتبر من أكثر الموارد ندرة في المنطقة وبالتالي تعتبر أكبر تحدي للتنمية الزراعية، وتتضح هذه الحقيقة بجلاء عند تناول أوضاع موارد المياه التي يتسم المعروض منها بالجمود الشديد، حيث يصعب بل يتعذر أحيانا زيادة المعروض من هذه الموارد إلاّ في حدود ضيقة، تتمثل في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي أو الصرف الصحي، أو توجيه استثمارات باهضة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية كما هو الحال في بعض مشروعات أعالي نهر النيل.

وسوف يتأثر قطاع الزراعة بشدة، والذي يستهلك حاليا أكثر من85% من المياه العذبة المتاحة لأغراض الزراعة والصناعة في المنطقة من جراء هذه الندرة المتزايدة، وفي الوقت نفسه، من المتوقع إطعام حوالي 200 مليون شخص إضافي في المنطقة بحلول2050، وبحلول هذا التاريخ يتوقع أن يصل إجمالي الطلب على الحبوب في المنطقة إلى ما يقرب من 200 مليون طن وهو ضعف الرقم الحالي.

وكشف الخبراء أنه من المتوقع أن تبدأ الأزمة المائية خلال العشر سنوات المقبلة، وذلك لكون هذه الدول أكثر دول إفريقيا فقرا في الموارد المائية المتجددة، وتقع تحت حد الفقر المائي المتعارف عليه بنسب عالية، والمقدر 1000م^3 /للفرد في العام، محذرين من زيادة المخاطر والأزمات والمشكلات المائية في الإقليم، مع استمرار السحب غير الآمن من المخزون الجوفي غير المتجدد، وازدياد الإحتياجات المائية لإقليم دول شمال إفريقيا، مع الزيادة السكانية المضطردة والبرامج التنموية المختلفة، مطالبين الحكومات بإحكام قبضتها وتطبيق أقصى درجات الترشيد وتحقيق العدالة في توزيع المياه[2].

وعمومًا فإن الموارد المائية في المنطقة تتميز:

---

[1]- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأراضي والمياه في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص2.

[2]- نقلا عن جريدة الأهرام الرقمية alahram.digital.org، (2014/03/14).

أولا: بندرتها من الناحيتين المطلقة (متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه)، والنسبية (مقارنة بباقي مناطق العالم).

ثانيا: بعدم ملاءمة توزيعها الجغرافي وبصعوبة السيطرة على الكثير منها واستغلاله.

ثالثا: استمرار تفاقم هذه الندرة وتزايد حدتها تحت تأثير ثلاث عوامل هي: تصاعد الضغط السكاني، استفحال التلوث، وحاجات التنمية[1].

ومما تجدر الإشارة إليه في مشكلة ندرة المياه في المنطقة هو تركيز السياسات المائية خلال الفترة الماضية على إدارة عرض الموارد المائية دون توجيه اهتمام مماثل لجانب الطلب على المياه، ومن ثم ظلت كفاءة استخدام المياه منخفضة، وأدى إهمال ترشيد الطلب إلى إهدار جزء كبير مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية.

أما بالنسبة لموروثات النظم الاقتصادية فتعد أهم القيود والتحديات أمام تفعيل سياسات إصلاح الموارد الاقتصادية وتطويرها، بصفتها القاعدة الرئيسية للتغير الهيكلي في القطاع الزراعي، من أجل تركيب محصولي أكثر ربحية سواء في مجال التجارة الداخلية أو الخارجية، إذ أن جمود الأجور وانخفاض مرونة استجابة الموارد الأخرى اتجاه حوافز التغيير يقيد فاعلية السياسات المتجه نحو الليبرالية ومزايا أسواق الموارد والسلع الزراعية، حيث ترتب على تباين التشريعات الموروثة والقوانين المحلية في العديد من البلدان العربية من جانب، وتزايد معدلات النمو السكاني ولاسيما في الريف من جانب آخر، تشوهات في التركيب الحيازي والتملكي، بسبب التباين في توليفة الموارد الأرضية (الرأسمالية الثابتة)، ونظيرتها البشرية (العمل الزراعي)، وبعدها عن مبادئ "اقتصادات العائد إلى الحجم"، حيث تشير الأهمية النسبية لتوزيع السعات المزرعية في البلدان العربية إلى أن المزارع الصغيرة تستأثر بما نسبته 65,4% من إجمالي المزارع في الدول العربية، ولا تستثمر من المساحات الزراعية سوى 4.3%من إجمالي المساحات الزراعية العربية، في حين قدرت الأهمية النسبية للمزارع الكبيرة بنحو 2,8% من إجمالي المزارع، وتستخدم ما نسبته 84,4% من إجمالي المساحة الزراعية العربية، وذلك في النصف الأول من العقد الماضي[2].

كما أن صغار المزارعين يمثلون الأغلبية الساحقة 80% من إجمالي العاملين في القطاعات الزراعية العربية، وهؤلاء الزراع يفتقرون إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، الأمر الذي جعل من تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم أمرًا حيويًا لحمايتهم وزيادة الإنتاج وتسويقه دون أن يذهب هامش

---

[1]- شكراني الحسين، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص156.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة السياسات العامة لاستخدام موارد المياه في الزراعة العربية، الخرطوم، السودان، 1994، ص 75.

كبير منه إلى طبقة الوسطاء، ويلاحظ أن المؤسسات الحالية الموجودة سواء كانت روابط مستخدمي المياه أو الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويقية، أو اتحادات المنتجين وغيرها من مؤسسات ضعيفة في العديد من الحالات ويسيطر عليها كبار الزراع والملاك في حالات أخرى، مما يستدعي إعادة النظر فيها لتكون أكثر فاعلية وشفافية ومقدرة على تحقيق أهداف صغار الزراع بما يخدم القطاعات الزراعية العربية بصفة عامة[1].

تنتج المزارع الصغيرة حوالي 80% من الإنتاج الزراعي، ولكنها لا تزال إنتاجيتها منخفضة بسبب الافتقار إلى التوجيه والدعم الملائم، وتوجد هذه المزارع إلى جنب المزارع الكبيرة الحديثة التي تتسم بدرجة كبيرة من القدرة التنافسية والاندماج في أسواق الاستهلاك والتنظيم الأفضل، وتتمتع هذه المزارع الكبيرة بوضع متميز بقدر أكبر فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الأراضي التي غالبا ما تكون ذات خصوبة أعلى والمياه والائتمان ووسائل الإنتاج والمساعدات المقدمة، وقدرت هذه الأهمية بالنسبة إلى المزارع ذات السعات المتوسطة بما نسبته 31,8% من إجمالي عدد المزارع، وتعمل على استخدام 11,3% من الأراضي الزراعية على الصعيد العربي في الفترة المذكورة، إلاّ أن هذه العلاقات التناسبية تختلف من دولة إلى أخرى، وغالبًا ما يعد العمل الزراعي في المزارع المتوسطة والصغيرة ضمن التكاليف الثابتة للمزارع العائلية، الأمر الذي يزيد في متوسط تكاليف الوحدات المنتجة من المحاصيل، ومن ثم يخفض القدرات التنافسية للسلع الزراعية ولاسيما في الأسواق الخارجية، في حين تقتضي برامج الإصلاح الزراعي (الهيكلي) أن يتحول نمط النشاط في هذا القطاع إلى الاعتماد على مبادئ الزراعة الرأسمالية، التي يصبح معها العمل الزراعي تكاليف متغيرة[2]، وهو ما يعني من منظور الاقتصاد الجزئي أن يكون متوسط تكاليف الوحدات المحصولية المنتجة أدنى من منحنى متوسط التكاليف.

كما تعتبر تراجع حصيلة النقد الأجنبي، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل محددًا رئيسيًا لإجراء تغيرات هيكلية في البنى الأساسية على مستوى القطاع الزراعي، فانخفاض المستوى المبدئي للدخل في بلدان المنطقة يشكل قيدًا على تعظيم الناتج الزراعي، إذ انخفاض رصيد رأس المال الزراعي يحد من اكتساب الإمكانيات التكنولوجية الأفضل ويعرقل إحداث تغيرات هيكلية في نمط تركيب الناتج الزراعي وكميته، إذ لاتعطي برامج الإقتراض الخارجي الأولوية والإهتمام المناسب للاستثمارات الزراعية، ولاسيما في البنى التحتية، وذلك لبطأ العوائد المتأتية من هذا النوع من الاستثمار، فضلا عن درجة المخاطرة الكبيرة[3]

المطلب الثاني: زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين، مرجع سابق، ص 82.

[2]- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 225.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 225.

يعتبر الاستثمار الزراعي المحرك الأساسي والدافع للتنمية الزراعية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي وهذا ما يساعد على تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية.

الفرع الأول: زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي

من الصعب الحديث كما "جاء في إستراتيجية التنمية الزراعية للعقدين القادمين" عن تطوير أو تحديث الزراعة العربية وتحقيق استدامتها في غياب توفير الاستثمارات الضرورية، فكل تقدم في الزراعة مرهون بمزيد من الاستثمار، إلا أن قطاع الزراعة ليس من بين القطاعات الجاذبة للاستثمار لأسباب موضوعية تتمثل في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر وطول دورة رأس المال بعض الأنشطة الزراعية وتعرض الاستثمار لمخاطر عالية، والزراعة في منطقة شمال إفريقيا ليست فقط في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات بل هي في حاجة إلى ضخ رأس مال كبير لنقلها من وضعها الحالي إلى وضع يجعلها قادرة على منافسة نظيراتها في الدول التقدمة، فما زال رأس المال الخاص يحجم عن التوجه نحو الزراعة.

فعلى سبيل المثال يساهم القطاع الزراعي في تونس بحوالي 12% من الناتج المحلي وهو يعادل 10% من جملة الاستثمارات في الإقتصاد التونسي، يساهم فيها القطاع الخاص بحوالي 57% أي ما يعادل 614.7 مليون دينار سنة 2011، أما الإستثمار الأجنبي فلا تتعدى نسبته 0.7% من مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة لهذا القطاع، وهي نسبة ضعيفة لا تتلائم مع إمكانيات القطاع الزراعي التونسي ولا مع احتياجات المواطن التونسي من هذا القطاع ولا مع متطلبات تحقيق أمن غذائي.

وكذلك الأمر للجزائر فعلى الرغم من إيلائه أهمية بالغة من طرف الحكومة الجزائرية خاصة مع صدور قانون الاستثمار 93-12 عام 1993 بالإضافة إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عام 2000 الذي وسع من مجالات الاستثمار الزراعي ليشمل جميع الفروع النباتية والحيوانية، إلا أن الاستثمار الزراعي لا يزال ممولا بالدرجة الأولى من قبل القطاع العام، وعموما رغم تطور الاستثمار الزراعي في الجزائر إلا أن نسبته تبقى متواضعة مقارنة بالاستثمار في القطاعات الأخرى، أما القطاع الخاص فتبقى مساهمته متواضعة جدا تراوحت خلال الفترة 1998-2007 ما بين 1% و11% من مجموع الاستثمارات الخاصة، وبالنسبة للاستثمار الأجنبي في الزراعة فيعتبر ضئيلا فلم تتجاوز نسبته 0.11% من الاستثمارات الأجنبية المصرح بها عام 2012[1]، رغم وجود الكثير من فرص ومجالات الاستثمار في هذا القطاع سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني.

أما المغرب فرغم تحسن وتطور الاستثمار الزراعي، إلا أنه لا يتناسب مع مكانة هذا القطاع في الاقتصاد المغربي الذي يساهم بأكثر من 18% من الناتج المحلي وأكثر من 40 % من اليد العاملة، أما

[1] - www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement,(16/02/2014) .

الاستثمار الأجنبي فتبقى حصة الزراعة متواضعة مقارنة بالقطاعات الأخرى إذ قدرت سنة 2009 بـ 2 % مقارنة 79% لقطاع الخدمات[1].

يتطلب الوضع السابق تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات الزراعية وجعله أكثر جذبا للاستثمار، وهذا يستدعي خلق بيئة استثمارية مناسبة، يقع العبء الأساسي فيها على الحكومات والمطالبة بتوفير البنية التحتية والمؤسسات الداعمة.

تعتبر الاستثمارات الزراعية محدّدا رئيسيا لعملية التنمية الزراعية، حيث من خلالها يتم تجديد البنية التحتية والمرافق الزراعية وإضافة موارد أرضية وطاقات إنتاجية وتحديث الفنون الإنتاجية ورفع الكفاءة الإنتاجية، رغم ذلك فإن الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في برامج التنمية كما أشرنا سابقا تبقى متواضعة مقارنة بإجمالي الاستثمارات خاصة الاستثمار في مجال البحوث الزراعية، الذي لا تتجاوز نسبته في المتوسط 0,6% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (باستثناء ليبيا حيث تبلغ هذه النسبة 6% من الناتج المحلي الزراعي والمغرب 0,9%)[2]، وعموما فإن تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي في المجال الاستثماري في الدول العربية عموما، وتذبذبه أيضًا بين عام وآخر يعود إلى جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي[3]:

- تأخر دخول القطاع الخاص في الاستثمار في المجال الزراعي عنه في القطاعات الأخرى؛
- عدم وجود تشريعات مناسبة للاستثمار الزراعي في كثير من الدول العربية حتى الآن؛
- يحتاج الاستثمار في الزراعة إلى تكامل في الجوانب الزراعية، خاصة البنية التحتية الأساسية (السدود، القنوات المائية، الطرق والخدمات الإنتاجية الأخرى) وهذا بالطبع لم يكن ممكنًا للقطاع الخاص الدخول فيه مباشرة، لأن البنية التحتية المذكورة تخص الحكومات أولاً، مما انعكس سلبًا على الاستثمار في هذا القطاع؛
- يهتم المستثمرون في المجال الزراعي بنسبة أرباحهم فقط، وهذا من حقهم كما يعرف في لغة الاستثمار كما في القطاعات الاستثمارية الأخرى، في حين لا يمكن النظر إلى الزراعة من جهة الربح فقط، حيث تدخل عوامل أخرى غير ربحية في النشاط الزراعي، كالجوانب الاجتماعية والجوانب البيئية والحيوية التي لابد من مراعاتها وأخذها بالحسبان؛
- تغير مناخ الاستثمار العالمي لأسباب كوكبية وأزماتية عالمية (مالية اقتصادية) دوليا وعربيا ومحليا، مما أثر بشكل واضح في مدى الاندفاع نحو الاستثمار في مجال الزراعة؛

---

[1]- عريبي مريم، مرجع سابق ، ص ص177-181.

[2]- الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، مرجع سابق، ص 12.

[3]- إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعًا طبيعيا وبشريا)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27 العدد 3+4، 2011، ص 589.

- ارتباط الاستثمارات الزراعية العربية بالبحية التسويقية الإقليمية والعالمية، مما يدخل المنتجات الزراعية العربية في سوق المنافسة الزراعية الدولية، وهذا لا يجعل جهة المنافسة تميل لصالح المنتجات الزراعية العربية لجملة من الشروط البيئية والاقتصادية على حدّ سواء، حيث توجد مناطق جغرافية كثيرة في العالم ولها خصائص تنافسية كبيرة لاسيما المناطق التي توجد فيها فيض في موارد المياه، ورخص في قوة العمل الزراعية المنتجة.

كما يعود تراجع الاستثمار الزراعي في دول منطقة شمال إفريقيا وخاصة الاستثمار الخاص بالدرجة الأولى إلى نظام الأراضي المتسم بالتعقيد، وتعددية النظم العقارية والتجزئة بدرجة كبيرة، ومحدودية فرص ملكية الأرض غير ملائم لمقتضيات التحديث وفعالية الكلفة، وظل هذا النظام لفترة طويلة يشكل عائقًا أمام الاستثمار الخاص ويحد من فرص الحصول على الائتمان، كما أن محاولات الإصلاح لم تحقق سوى نجاح محدود.

وفي الوقت الحالي، وفي ظل الإصلاحات الجديدة لهذا القطاع بسبب أزمة عام 2008، تم وضع إطار قانوني في العديد من البلدان لدعم تنمية المزارع الفردية التي لها سمة المشاريع الحرة، ومن ثم فقد اعتمدت الجزائر قانونًا يمنح حق الامتياز (40سنة) لأصحاب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية الذين كانوا حتى ذلك التاريخ مستبعدين من عملية الحصول على الأراضي الزراعية، وانتهجت تونس نفس المسار للأخذ بهذه التجربة، ومنح الشركات في إطار القانون الخاص الأراضي التابعة لأملاك الدولة (مدة 40 سنة) مما يخول لهذه الشركات إنشاء مشاريع زراعية حديثة كبيرة، وفي المغرب تستند إحدى أسس الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي حددها المخطط الأخضر على الفرص المتاحة للمستثمرين من القطاع الخاص لحيازة الأراضي بشكل تفصيلي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص[1].

إن زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي تتطلب إعادة النظر في الضرائب المفروضة على النشاط الزراعي، وكذا توفير ضمانات كافية للمستثمرين للحفاظ على رؤوس أموالهم، والاستقرار الأمني والسياسي وإتاحة الفرص للتصدير بتقديم تسهيلات مناسبة كلها تقع على عاتق الحكومات، بالدرجة الأولى، وهذا لا يتحقق إلاّ في ظل استقرار سياسي وأمني ورفع العائد على رأس المال المستثمر وكذا تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج للحد من مخاطر الاستثمار وأخيرا تفعيل اتفاقيات الاستثمار بين الدول العربية ودول منطقة شمال إفريقيا.

يقودنا الحديث عن الاستثمار الزراعي إلى معرفة حجم القروض الممنوحة لهذا القطاع.

الجدول رقم (4-13): قيمة الإقراض الزراعي وفقا للنوع (مليون دولار)

الدولة	متوسط الفترة 2004-2008	2009	2010	2011	2012

[1]- الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية ، مرجع سابق، ص 12.

تونس	.	1017,18	1045,18	1045,18	1045,18
الجزائر	1434,60	2292,71	2292,71	2292,71	–
مصر	3836,06	3155,25	2996,25	2564,04	2564,04
المغرب	594,28	854,26	904,35	988,83	904,35

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد 32، 2012، ص 125.

ظل تمويل القطاع الزراعي يعاني جملة من المعوقات منها سوء الإدارة ونقص اعتمادات المصارف المختصة في الإقراض الزراعي، وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية وعدم موضوعية معايير منح القروض بالإضافة إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة.

إن التمويل الموجه إلى القطاع الزراعي عمومًا متواضع، أما ذلك الموجه لصغار المزارعين فحدث ولا حرج، وهذا ما حدا بالبنك الدولي في تقريره الموسوم "الزراعة من أجل التنمية 2008" على ضرورة الاهتمام بالتمويل الريفي الصغير.

كما أن هناك تحديات تواجه قطاع صغار المزارعين في عملية التمويل، أبرزها تمركز المصارف في المراكز الحضرية ومحدودية الوصول إلى المستهدفين، وذلك يعود إلى عدم وجود الرؤية الموحدة لتطوير خدمات التمويل الأصغر والريفي، فتباينت حوله الرؤى وأصبح على الرغم من أهميته يعاني من معضلات تحول دون تطوره وفعاليته خاصة.

الفرع الثاني: تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية

إن الفوارق الكبيرة بين مستويات الحياة في الحضر والريف، تجعل الريف عاملاً للطرد وخلق عدم استقرار في المجتمعات الريفية ، ففي جانب الدخل ينخفض دخل سكان الريف عن دخل سكان الحضر وترتفع معدلات الفقر بشكل ملحوظ بين سكان الريف، حيث أوضحت الدراسات أن 44,6% من سكان الريف العربي (في 12 دولة عربية) يعيشون تحت خط الفقر، أما على مستوى المنطقة نلاحظ وجود أرقام مخيفة في بعض البلدان ونخص بالذكر هنا موريتانيا والسودان، حيث بلغ معدل الفقر على التوالي 42 و46% سنة 2012، من جهة أخرى يعد معدل الفقر في المغرب ومصر مرتفعا نوعا ما(أكثر من 25%)، ويرتفع هذا المعدل أكثر في المناطق الريفية إذ يعاني50% من سكانها من الفقر خصوصا في موريتانيا ومصر والسودان[1].

[1] – عبد القادر محمد سالك، مرجع سابق، ص34.

وفي جانب الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات الضرورية لاستقرار الحياة في الريف فإنها ليست متوفرة بشكل مناسب في كثير من بلدان المنطقة، كما أن هناك تفاوتات بين دول شمال إفريقيا في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والماء والطاقة وخدمات الصرف الصحي،كما أن المرأة في الريف مازالت تعاني من مشاكل الأمية وضعف المشاركة الفعلية في جهود التنمية، و يمثل التمييز ضد المرأة فيما يخص الأجور والتشغيل واتخاذ القرارات مواضيع انشغال المجتمع المدني، ودائما ما يشير إليها الشركاء التقنيون والماليون للبلدان، ويُعد وضع المرأة في بلدان المنطقة مُقلقا إذ بلغ معدل البطالة العام في المنطقة سنة 2012 حوالي 18% لدى النساء و9% لدى الرجال، أما معدل بطالة النساء الشابات فقد بلغ حوالي(42% سنة 2012)، في حين أن نسبة النساء النشيطات تصل إلى 28%، وهي ضئيلة جدا مقارنة مع باقي مناطق العالم[1].

وإذا أضيف إلى ما سبق تدني فرص العمل في الريف مما يرفع معدلات البطالة وفي نفس الوقت انخفاض متوسط الأجور، فإن مسألة تزداد تعقيدًا وينجم عنها مشاكل عديدة في مقدمتها الهجرة من الريف إلى المدن وما تمثله من ضغوط اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى عدم الاستقرار وما ينجم عنه من مشاكل أسرية اجتماعية ترفع من معدلات الطلاق والتفكك الأسري وترفع من نوبات القلق لدى أهل الريف مما ينعكس سلبًا على المجتمع ككل.

تاريخيا، وبحكم الطابع القبلي للمجتمعات في شمال إفريقيا فقد كان الغالب عليها الطابع الريفي، ولكن الملاحظ هو تزايد النزوح الريفي نحو المدن خلال العقود الأخيرة، وقد تزايدت نسبة التحضر في هذه الدول حسب ما تشير إليه الأرقام ففي ليبيا مثلاً تجاوزت نسبة التحضر 75% في سنة 1996 لتبلغ 88% سنة 2000 وقد ارتبط هذا بالثروة النفطية في المدن، أما في الجزائر، تونس، فقد كانت نسبة التحضر لا تتجاوز 30% سنة 1960 لتصل حوالي 90% عام 2000، أما المغرب التي تبدو أكثر تريفا فقد قفزت نسبة التحضر فيها من 30% سنة 1960 إلى أكثر من 50% سنة 2000، أما مصر فقد بلغت بها نسبة التحضر مع مطلع الألفية الجديدة أكثر من50 %[2].

وترجع أسباب النزوح الريفي نحو المدن إلى عدة أسباب تاريخية واقتصادية واجتماعية وإدارية وأمنية مختلفة، كما أن دول العالم الثالث بصفة عامة ودول إفريقيا بصفة خاصة هي دول مركزية شديدة، ويقصد بذلك تركز كل المؤسسات السياسية والإدارية وجميع الأنشطة الاقتصادية في العواصم والمدن الكبرى مما يجعل السكان ينزحون نحوها بصفة كبيرة.

---

[1]- عبد القادر محمد سالك، مرجع سابق، ص15

[2]- للمزيد أنظر: محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبلية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

إذا كان المجتمع الريفي العربي عموما وفي شمال إفريقيا خصوصا هو عصب الزراعة في المنطقة، حيث أن القطاع الزراعي في المنطقة يستوعب في المتوسط نسبة 30% من مجموع السكان النشطين ويشكل المصدر الرئيسي للدخل والعمالة لنسبة تتراوح بين 75% و80% من سكان الريف، ويؤدي القطاع دورا هامًا في التنمية الإقليمية والأمن الغذائي للسكان[1]. فإن الزراعة ذاتها تتأثر بشدة بأحوال المجتمع الريفي، فكلما كان المجتمع الريفي يشعر بالأمان الاجتماعي والرعاية وتوفير احتياجاته الأساسية وتوفير فرص عمل مناسبة وخلق مصادر متنوعة للدخل، كلما تحقق استقرار الزراعة وتمهد الطريق إلى تطورها وتقدمها.

المطلب الثالث: المواءمة مع التغيرات الدولية وتوازن تخطيط وتنفيذ السياسات الزراعية

فرضت العولمة ضرورة الانسجام مع التوجهات العالمية والإقليمية، مع تحقيق نوع من التوازن الوطني والقومي عند إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية والزراعية.

الفرع الأول: المواءمة مع المتغيرات الدولية

إن دول المنطقة ليست في معزل جغرافي عن الكون، ففي كون معولم تلاشت فيه الحدود أو تكاد وتتصارع فيه القوى وتتلاحق فيه المتغيرات، فإن ذلك يضع دول المنطقة أمام حقيقة مفادها إما أن تكون جزءا من هذا الكون وشريكة فيه أو تكون هامشية وتكتفي بما قد يتاح لها، فالعالم بقواه المختلفة والمتغيرات المتلاحقة في المنطقة في تحدٍ مفروض عليها فرضًا، وليس بمقدورها توقيف تيار التقدم العالمي نحو تحرير تجارة السلع والخدمات، أو وضع قواعد لحماية الملكية الفكرية، وليس بمقدورها أن تتجاوز التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا وتوجهها[2].

فقد شهدت نهاية القرن 20 العديد من التحولات والتغيرات الاقتصادية الهامة أهمها قيام المنظمة العالمية للتجارة وتحول العالم إلى التكتل والاندماج، وهذا من شأنه أن يؤثر على جميع دول المنطقة بحكم موقعها الجغرافي وأهميتها الإستراتجية، وفي الواقع فإن الآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على الواردات في المنطقة بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة تعد من أهم الآثار الاقتصادية الناشئة عن المتغيرات الدولية، خاصة وأن دول المنطقة تعد حاليا من أهم المناطق استيرادا للمنتجات الزراعية، وأكثرها اعتمادا على الخارج في توفير احتياجات سكانها من الغذاء.

---

[1]- الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، مرجع سابق، ص 11.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية خلال العقدين القادمين، مرجع سابق، ص 07.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من الدراسات التي حاولت تقدير الخسائر التي تتكبدها الدول النامية نتيجة تحرير التجارة الخارجية للسلع الغذائية، حيث تحملت مصر أكبر قدر من الخسائر (حوالي 172 مليون/دولار سنة)، تليها الجزائر (91مليون/سنة) ثم تونس (25 مليون دولار/سنة)[1].

إن التأثيرات السلبية للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) على دول المنطقة لن تتوقف عند الحد المذكور سابقا، بل أنه نتيجة سريان اتفاقية حماية الملكية الفردية فإن دول المنطقة سوف تعاني من صعوبات شديدة في الحصول على التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتطوير وتحديث وسائل الإنتاج، مما يزيد من خطورة المتغيرات العالمية على اقتصاديات دول المنطقة بصفة عامة وعلى زراعتها وكذا أمنها الغذائي، ما لم تتخذ الوسائل والأساليب اللازمة لكي تواجه دول المنطقة مجتمعة مثل هذه المتغيرات، وتعمل على تقليل الأخطار المحتملة سعيا وراء تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي[2].

كما أن الدول العربية عموما ودول المنطقة خصوصا ليست قادرة على تجاوز الاعتبارات السياسية والأمنية الدولية التي يمثل الاقتصاد فيها أداة مهمة، ويمثل الغذاء أحد أركان هذا الاقتصاد المعولم، وقد يأتي اليوم الذي يصبح فيه الإمداد بالغذاء لا يقل أهمية عن الإمداد بالبترول وربما المياه في وقت قادم، فبعد أن اكتملت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانتهى العمل بالرزنامة الزراعية، إلاّ أن المشكلات القائمة مازالت تؤثر سلبًا على الإيجابيات المحتملة لهذه المنطقة والمتمثلة في عدم تنسيق السياسات التجارية العربية، وعدم التوصل لاتفاق بشأن تجارة الخدمات وقواعد المنشأ الموحد للسلع الزراعية العربية ولا المواصفات الموحدة، ويزيد ذلك كله من ضخامة التحدي الذي يواجه الزراعة العربية من حيث قدرتها على التفاعل والاستجابة للمتغيرات الدولية والإقليمية[3].

الفرع الثاني: تحقيق التوازن بين المنظورين القومي والقطري

قد تميزت العقود الثلاثة الماضية بإتباع كل قطر عربي سياسات اقتصادية زراعية تخصه ولا يراعى فيها البعد القومي إلا في حدود ضيقة، هذا بالرغم من كافة الاتفاقيات المبرمة بين الأقطار العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)، فتنسيق السياسات الزراعية هو في الواقع في حده الأدنى، ففي وقت يتجه فيه العالم نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، نشاهد الدول العربية خاصة منطقة شمال إفريقيا يعيش في حالة نادرة من التجزئة والقطرية السياسية باعتبار أن حالة التجزئة هذه لها علاقة وثيقة بمشكلة العجز الغذائي.

---

[1]– علي إبراهيم، الأمن الغذائي ومقومات تحقيقه في ظل المتغيرات الدولية، www.alrasheednet.com (2012/07/05).

[2]– علي إبراهيم، الأمن الغذائي ومقومات تحقيقه في ظل المتغيرات الدولية ، مرجع سابق.

[3]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية خلال العقدين القادمين، مرجع سابق، ص7.

يشكل التكامل الإقليمي فرصة حقيقية للنمو الاقتصادي، لأنه يساعد على توجيه تدفق موارد نشاط اقتصادي معين نحو نشاط آخر أو من مستوى إنتاج معين نحو مستوى آخر، ورغم المزايا المثبتة التي سيوفرها الاتحاد الاقتصادي على مستوى المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا، إلا أنه لم يتكلل بعد بالنجاح فيما يخص التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولحد اليوم، لم تستفد بلدان شمال أفريقيا استفادة كاملة من الروابط القائمة بينها بوصفها أسواقا ومصادر للتزويد، وبالتالي لم تحقق بعد المكاسب الكامنة من حيث النمو الاقتصادي والعمالة، فلا تتجاوز المبادلات بين بلدان المنطقة2% من الحجم الكلي لمبادلاتها، وبالتالي تقبع في أدنى مستوى تسجله مجموع الاتفاقات التجارية الإقليمية المسجلة لدى منظمة التجارة العالمية.

ويظل تعزيز التكامل الإقليمي وسيلة هامة لتدبير الموارد الطبيعية لهذه المنطقة تدبيرا مستداما–علما أنها تعاني من استنزاف شديد –وإيجاد الحلول المشتركة والفعالة لتحديات التنمية المستدامة للمنطقة بأكملها، ولم تصل أي من اقتصاديات المغرب العربي بعد لمستوى التطور المطلوب الذي يمكنها من بلوغ مرحلة الازدهار لوحدها؛ فلا يمكن لهذه البلدان أن تبلغ مستوى الازدهار إلا بالعمل معا وينبغي التفكير بعمق في الاستغلال المتبادل للمزايا وللإمكانات التي يزخر بها كل بلد وفي إنشاء شراكة للربح المتبادل بغية تحقيق التنمية الاقتصادية للمنطقة بأكملها[1]

فإذا كان للانكفاء القطري ما يبرره في العقود الماضية، فإن هذه الحالة من المفروض ألا تستمر، حيث أثبتت تجربة الماضي أن هذا الانكفاء يعد من أهم المشاكل التي تواجه الإقتصادات العربية واقتصادات دول المنطقة، وجعلها في غالبيتها اقتصادات غير قادرة على مواجهة الأزمات الحادة المفاجئة، ولقد أجمع الاقتصاديون على أن الدولة القطرية تلاشى دورها في الاقتصاد الدولي وأصبحت التكتلات الاقتصادية هي الرائدة في هذا المجال.

إن الحديث عن التكامل الزراعي العربي بين الدول العربية أو دول المنطقة يقود في الغالب إلى البحث عن مقومات أساسية لتحقيق هذا التكامل، والتي يمكن القول أن هذه المقومات متوفرة سواء الموارد البشرية، الموارد المالية والموارد الطبيعية.

وبناء على ما سبق فيمكن القول أن أخذ البعد القومي عند وضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية (بما فيها الضرائب وأسعار الصرف وأسعار الفائدة)، يمثل أداة فاعلة لتحقيق تعاون اقتصادي لدول المنطقة يحقق أهداف الشعوب في التنمية الشمولية ويساعد على تحقيق معدلات نمو متسارعة، وعليه فإن

[1]– عبد القادر محمد سالك، مرجع سابق، ص25.

غياب تنسيق السياسات التجارية وغيرها من السياسات الزراعية الأخرى أدى إلى زيادة معدلات استخدام الموارد وأضعف قدرة الزراعة العربية والزراعة في المنطقة على التقدم والمنافسة في الأسواق العالمية.

يستدعي الحديث عن تحقيق التوازن بين المنظورين التكاملي والقطري، وضع إستراتيجية للتعاون الزراعي بين دول المنطقة بما يؤمن تنويع الإنتاج وتكامله وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على العالم الخارجي لسد الاحتياجات من المواد الغذائية.

إن التكامل الزراعي التي نتحدث عنها ليس مجرد حرث الأرض وبذرها بالمفهوم التقليدي وإنّما الزراعة بمفهومها الشمولي التي تتكون من ثلاث جوانب رئيسية[1]:

الجانب الأول: هو زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات الماشية والداجنة وتربية الأسماك وتنمية الغابات.

الجانب الثاني: هو السياسات والإستراتيجيات المتبعة والتسهيلات المالية للقطاع الزراعي ودعم أسعار المنتجات الزراعية.

الجانب الثالث: دعم الصناعات الغذائية وتطويرها وذلك لتحويل الفائض من الغذاء في بعض الدول إلى منتج غذائي صحي يسوق في الدول الأخرى التي تفتقر إلى هذا الفائض.

المطلب الرابع: زيادة فاعلية صغار المزارعين ودعم القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية

تعتبر زيادة فاعلية صغار المزارعين ودعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية من التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في دول شمال إفريقيا.

الفرع الأول: زيادة فاعلية صغار المزارعين

صغار المزارعين حسب "شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإدارية التابعة لل FAO."[2] هو مفهوم واسع تمامًا، فالمزارع الصغير رجلاً كان أو امرأة هو شخص يعمل بالفعل في الزراعة أو في أي أعمال مزرعية أو يقع ضمن الفئات الأخرى لصغار المنتجين غير الزراعيين مثل الصيادين الحرفيين والرعاة الرحل وتجار الحيوانات الصغيرة.

أما مجموعة صغار المزارعين حسب نفس الشبكة فتعرف بأنها مجموعة غير رسمية وطوعية تعمل بالجهود الذاتية تتألف من 5 إلى 15 شخصًا من صغار المزارعين من نفس القرية أو المجتمع المحلي، وهي مجموعة تعقد العزم على الاضطلاع بنشاطات تحقق المنفعة المتبادلة ذات صلة بتحسين مستواها الاقتصادي

---

[1]- محمد خلف التل، إستراتيجية التكامل الغذائي بين الدول العربية، جامعة الدول العربية، من موقع www.enarf.com (2014/07/07) .

[2]- شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي، من موقع الشبكة على الأنترنت www.rdfs.net (2014/01/15).

والاجتماعي، والتلقائية تعتبر هي السمة الهامة لهذه المجموعات فهي مجموعات تعمل من القاعدة إلى القمة وليس العكس.

أما اتحاد مجموعات صغار المزارعين فيعرف بأنه اتحاد لمجموعات صغار المزارعين غير رسمي وطوعي، يتمتع بالإدارة الذاتية ويتمثل هدفه في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمختلف أعضاءه المنضمين تحت لوائه، ويضم الاتحاد عادة ما بين 5 و15 مجموعة تخدم 25–150 عضو، ضمن نطاق جغرافي يتراوح بين قرية إلى مجموعة من القرى أو القرى الصغيرة، وأهم جوانب هذا الاتحاد هو طابعه غير الرسمي أو الطوعي، وعلى الرغم من أن أعضائه قد يقررون في وقت لاحق التحول إلى جمعية تتسم بقدر أكبر من الطابع الرسمي مثل اتحاد المنتجين المتعاونين، فإنهم قد يقررون بدلاً من ذلك الاستمرار في الوضع الذين هم عليه، إذ أن ذلك يعتمد على ما يعود على الأعضاء من مزايا ومثالب[1].

وبناء على ما سبق، فإن الزراعة العربية عمومًا ومنها دول المنطقة يغلب عليها صغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة، مما جعل صغار الزراع يمثلون الأغلبية الساحقة (80%) من إجمالي العاملين في القطاعات الزراعية العربية، وهؤلاء الزراع يفتقرون إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، الأمر الذي يجعل من تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم أمرا حيويا لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه دون أن يذهب هامش كبير منه إلى طبقة الوسطاء، ويلاحظ أن المؤسسات الحالية الموجودة سواء كانت روابط مستخدمي المياه أو الجمعيات التعاونية الإنتاجية التسويقية أو اتحادات المنتجين وغيرها...، مؤسسات ضعيفة في العديد من الحالات ويسيطر عليها كبار الزراع والملاك في حالات أخرى، مما يستدعي إعادة النظر فيها لتكون أكثر فاعلية وشفافية ومقدرة على تحقيق أهداف صغار الزراع بما يخدم القطاعات الزراعية العربية بصفة عامة[2].

وكمثال على صغر حجم الملكية وانتشار المزراع الصغيرة في المنطقة، نجد في الجزائر أن أكثر من 70% من المستثمرين يملكون مستثمرات مساحتها أقل من 10 هكتار، في حين يملك 2% من هؤلاء المستثمرين مستثمرات ذات حجم أكبر من 50 هكتار تمثل فقط 23% من المساحة الزراعية المستغلة في الجزائر[3].

وفي هذا الشأن تثار مشكلة تجزأ العقار في المنطقة، ففي المغرب مثلا تميز العقار الفلاحي بالتجزء المفرط مع ضعف نسبة التسجيل والحفظ حيث أن 70% من الاستغلاليات الفلاحية مساحتها أقل من هكتارين، مما يمنع أي إمكانية لصنع استثمارات في هذه الاستغلاليات وأي محاولة للمكننة العصرية،

[1] – نفس المرجع السابق.

[2] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة خلال العقدين القادمين، مرجع سابق، ص8.

[3] –MADR, La Politique du Renouveau Rural en Algérie,2012, P10.

وبالتالي انحصار أغلب الفلاحين في زراعات معاشية كزراعة الحبوب التي لا تكاد تغطي في الحاجيات الأساسية خاصة عندما يتعلق الأمر بموسم جاف.[1]

ويعد التطوير المؤسسي من أشد تحديات العمل التنموي خلال الفترة اللاحقة، إذ أن تحقيق التقدم في هذا الاتجاه يقتضي تضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص مع المؤسسات الحكومية، هذا فضلاً عن أهمية اختيار نماذج العمل الجماعي الأكثر توافقًا مع ظروف البيئات الزراعية العربية.

ونريد أن نشير في نهاية هذه المسألة ما أشار إليه دليل جديد أعدته منظمة الأغذية والزراعة، مفاده أن الزراعة التعاقدية حسنة الإدارة أثبتت فعاليتها في الربط بين قطاع صغار المزراعين بمصادر المشورة الإرشادية والميكنة والبذور والأسمدة والقروض والأسواق المضمونة والمربحة للمنتجات، "فهو أسلوب يمكن أن يسهم في زيادة دخل المزارعين ومضاعفة ربحية الجهات الراعية".

هكذا يقول دليل "الزراعة التعقادية: الشراكة من أجل النمو" فالزراعة التعاقدية، عندما تنظم وتدار بكفاءة، تقلل المخاطر وعدم اليقين لكل الطرفين (...)، ويبدو أن لهذا الأسلوب إمكانيات كبيرة في البلدان التي مازالت فيها الزراعة صغيرة النطاق واسعة الانتشار، فلم يعد لصغار المزارعين في أكثر من الحالات القدرة التنافسية دون الحصول على الخدمات التي تقدمها الشركات الزراعية التعاقدية.

الفرع الثاني: زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية

تعاني دول منطقة شمال إفريقيا من خلل واضح بين جهود تنمية الإنتاج الزراعي وجهود تنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج، إذ تم استثمار أموال كثيرة نسبيا في مجالات تنمية الإنتاج دون أن يصاحب ذلك ضخ استثمارات ملائمة لتطوير تسويق وتصنيع هذا الإنتاج، مما ينطوي على إهدار شطر كبير من الإنتاج وتقليص الأثر التنموي للاستثمارات في قطاع الإنتاج.

كما أن مقولة زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات مرتفعة فقط لم تعد تناسب سمات العصر الحالي، بل إن زيادة الإنتاج هي ضرورة ولكنها ليست كافية، حيث تتطلب زيادة الإنتاج أن يتم بتكلفة منخفضة وبجودة عالية وقدرات تسويقية كفؤة حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية، ومتطلبات هذه المنافسة تتمثل في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة والحديثة، والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات والاهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية، وفي نفس الوقت إفساح الطريق أمام القطاع الخاص وتذليل الصعوبات التي تواجهه سواء في مجالات الإنتاج أو التسويق الخارجي، وتجدر الإشارة

[1] – المغرب الأخضر www.maroc.ma/ar/content (2014/04/12).

هنا إلى أن تحقيق انجاز في هذا الاتجاه يقتضي العمل في إطار حزمة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في السوق الدولية.

وهنا يجب تحسين القدرة النسبية في الإنتاج معتمدة على ثلاث عوامل:

- ✓ التكنولوجيا التي تحدد الإمكانيات الإنتاجية وتؤثر على معدلات التحول للإنتاج؛
- ✓ طريقة استعمال الموارد التي تؤثر على قيمة الموارد المحلية مثل الأرض والعمالة والمياه ورأس المال؛
- ✓ الأسعار العالمية التي تحدد بصورة مباشرة قيمة المدخلات والمنتجات القابلة للتجارة وبصورة غير مباشرة قيمة الموارد المحلية؛

وبالنسبة للمنطقة، سنأخذ مصر كمثال، فقد بينت إحدى الدراسات سنة 1989 أن لمصر ميزة نسبية في إنتاج الفاكهة، الخضر والقطن والقمح وميزة متوسطة في الذرة والفول والبطاطس والبرسيم المسقاوي والبذور الزيتية.

وعموما فحسب التحليل التي أجرته (FAO) فإن مصر تتمتع بميزة نسبية عالية في إنتاج سبعة (07) محاصيل من التسع محاصيل التي أجرى عليها التحليل ما عدى الذرة الرفيعة وقصب السكر، لذلك يجب التوسع في إنتاج هذه المحاصيل بهدف زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي.

أما من ناحية استهلاك الموارد فمثلا يحتل القمح 17% من المساحة المزروعة ويستهلك 9% من الموارد المائية، يساهم بـ 17% في القيمة المضافة الإجمالية الزراعية، في حين يحتل قصب السكر 4% من الأرض وتستهلك 9% من المياه ويساهم 4% القيمة المضافة، كما ينبغي على مركز البحوث أن يستمر في التجارب الخاصة بتحميل محاصيل أخرى من القطن، علما أن الدورات المحصولية المنافسة لدورة القطن هي: (ذرة شامية، أرز، برسيم مسقاوي وفول- أرز)، وهذه المحاصيل ذات حماية عالية أو مستهلك للماء...الخ[1]

وكذلك الشأن بالنسبة لدول شمال إفريقيا الأخرى، فعليها التركيز على المحاصيل التي تتمتع فيها بميزة نسبية كالخضر والفواكه في المغرب وزيت الزيتون والتمور في تونس والحمضيات والعنب في الجزائر...

خلاصة الفصل

تتوفر دول منطقة شمال إفريقيا على كل مقومات تفعيل التنمية الزراعية المستدامة حتى وإن كانت بدرجة أقل من نظيراتها في بعض الدول النامية الأخرى أو الدول المتقدمة، فهي لا تفتقر إلى الرقعة الزراعية بقدر ما تتراجع نسبة المساحة المسقية فيها، غير أن مورد الأرض فيها يتعرض لأشكال التدهور مثل التصحر(85% من الأراضي) بالإضافة إلى التعرية والملوحة والبناء...، أما المورد المائي حتى وإن تميز بالندرة

[1]- مركز البحوث الزراعية (مركز المعلومات والتوثيق)، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030، مرجع سابق، ص ص 50- 51.

وسوء الاستخدام لكن يمكن تحسين إنتاجيته "محصول أكبر لكل قطرة" وتحقيق الكفاءة "قيمة أكثر لكل قطرة" لتلبية احتياجات القطاع الزراعي وتوفير الحد الأدنى لقيام تنمية زراعية مستدامة، كما أن الموارد المالية والبشرية هي الأخرى لا تتميز بالندرة بل معتبرة جدا خاصة إذا نظرنا إلى الإقليم نظرة تكاملية، أما التغيرات المناخية فمن المحتمل أن يعاني الإنتاج الزراعي في المنطقة من ارتفاع درجة الحرارة والجفاف والفيضانات وتدهور التربة الناجم عن تغير المناخ، ويتوقف الحل المستدام على اعتماد تدبير مندمج للموارد الطبيعية (التربة، والمياه، والغابات)في إطار سياسات منسجمة ومتسقة على مستوى المنطقة، وشراكة إقليمية ودولية مرتكزة على تدابير التكييف والتخفيف من آثار تغير المناخ، أما فيما يتعلق بالبحوث الزراعية وتقنياتها حتى وإن كانت هي الأخرى ضعيفة مقارنة بمناطق أخرى، إلا أن دول المنطقة تولي اهتماما بالغا للبحث والتطوير وعموما لا تشكل البحوث الزراعية وتقنياتها إكراها للتنمية الزراعية المستدامة إذ يمكن تطويرها، أما المرأة الريفية فتحضي باهتمام كبير من أجل إشراكها في تفعيل التنمية الزراعية المستدامة.

إن هذا الاهتمام المتزايد بالتنمية الزراعية المستدامة في دول المنطقة ترجمته السياسات والبرامج والاستراتجيات الزراعية المستدامة المنفذة في دول المنطقة بداية من العقد الأول من القرن الحالي، آخذة بعين الاعتبار من جهة، المعضلات البيئية التي تواجه الموارد الأرضية الزراعية خاصة تلك المتعلقة بالتصحر والتملح وارتفاع مستوى الماء الأرضي، بالإضافة إلى المحددات الخاصة بالانجراف المائي والهوائي والتوسع العمراني والتلوث الذي يصيب البيئة الزراعية، ومن جهة أخرى المعضلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والتهميش الذي يعرفه عالم الريف في المنطقة، باعتبار تلك المعضلات تشكل تهديدا لأوضاع الأمن الغذائي في المنطقة التي تسعى هذه الاستراتيجيات والسياسات لتحقيقه.

كما تواجه التنمية الزراعية المستدامة في دول شمال إفريقيا جملة من التحديات التي من الممكن أن توقف استمرارها وديمومتها إن لم تؤخذ بعين الاعتبار، وهذه التحديات منها ماهو ملازم للزراعة في المنطقة منذ استقلالها مثل الفجوة التقنية والعجز المائي وموروثات النظم الزراعية وزيادة جاذبية الاستثمار الزراعي وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية، ومنها ما هو حديث مستجد مثل المواءمة مع التغيرات الدولية والإقليمية وتحقيق التوازن بين المنظورين القومي والقطري في تخطيط وتنفيذ السياسات الزراعية بالإضافة إلى زيادة فاعلية صغار المزارعين ودعم القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية. ويعتبر تحقيق الأمن الغذائي أهم تحدي للتنمية الزراعية المستدامة، وهو ما نسعى إلى الوقوف عليه في الفصل الموالي.

الفصل الخامس

انعكاس استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة على إتاحة الغذاء في دول شمال إفريقيا

تمهيد

لا تزال التنمية الزراعية تشكل إحدى الدعائم الأساسية لاقتصاديات بلدان شمال إفريقيا، وتكتسي بعدا اجتماعيا مهما (غذاء، تشغيل ومداخيل)، كما تلعب دورا مهما في تنمية المناطق –خاصة الريفية منها– وفي محاربة الفقر وتوطين سكان الريف، بالإضافة إلى توفير المواد الأولية الزراعية (قطن، جلود، صوف)...الخ. كما يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في تنويع الإقتصاد الوطني، وتعزيز الترابط والإندماج القطاعي بين مختلف الفروع والأنشطة الإقتصادية، وفك ارتباط اقتصادات هذه الدول بمورد واحد أو قطاع واحد.

وتمثل السياسات الزراعية الأساليب والأدوات التي تستخدمها الحكومات لتغيير البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يتم فيها الإنتاج الزراعي، ويمثل هذا الأخير مؤشر لكفاءة السياسة الزراعية لأي دولة وكذلك مؤشرا على مدى قدرة الموارد الزراعية على إنتاج الغذاء محليا.

ولكن كثيرا ما يعجز الإنتاج الغذائي المحلي عن توفير الاحتياجات الغذائية لمجموع السكان المتنامي، نتيجة قيود بيئية ومؤسسية وسياسية...، مما يدفع بالدول إلى تعويض ذلك عن طريق الاستيراد رغم ما يعتري هذا الأسلوب(الاعتماد على الخارج) من مخاطر كفقد السيادة الغذائية وتضخم فواتير الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية...

وتعتبر دول شمال إفريقيا من الدول التي تعتمد على الاستيراد لسد حاجاتها الغذائية (خاصة الحبوب)، علما أن اعتماد دول المنطقة على استيراد حاجياتها الغذائية ليس بدعا في السنوات الأخيرة فقط، وإنما هي حالة لازمت دول المنطقة طويلا، فرغم كل الجهود المبذولة إلا أنها بقيت تراوح مكانها، لأن دول المنطقة تعاني من عجز هيكلي في إنتاج الغذاء خاصة الحبوب، ومع بداية الألفية الثالثة أطلقت دول منطقة شمال إفريقيا مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التنموية للقطاع الزراعي تميزت بأنها ضخمة وشاملة

وبعيدة المدى، وأهم من ذلك أنها تميزت بالاستدامة كما تطرقنا إليه في الفصل السابق، الهدف الجوهري منها هو تحقيق أمن غذائي مستدام لسكانها وتقليص التبعية لأسواق السلع الغذائية الدولية.

ومن أجل تقييم مدى قدرة السياسات والاستراتجيات الزراعية المستدامة سالفة الذكر على تحسين مستوى الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين نحلل في المبحث الأول تطور الإنتاج الغذائي في دول شمال إفريقيا*، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل معادلة الغذاء في هذه الدول من خلال تحليل المتاح للاستهلاك والصادرات والواردات وأخيرا تتبعنا تطور الفجوة الغذائية من خلال تحليل تطور الميزان التجاري الغذائي.

المبحث الأول : إتاحة الغذاء من خلال الإنتاج الغذائي في دول شمال إفريقيا

يتوقف تحديد القرب أو البعد عن تحقيق الأمن الغذائي معرفة العناصر الإستراتيجية المؤثرة عليه كالموارد الزراعية، الإنتاج الزراعي، التجارة الخارجية والتخزين والأسعار والسياسة الاقتصادية والغذائية، الاستهلاك الغذائي، المناخ السياسي السائد في المنطقة والعالم... ومع ذلك يبقى مدى توفر الموارد الزراعية عنصرا حاسما محددا للأمن الغذائي، حيث تأخذ الموارد الزراعية بعدا خاصا عند ربطها بالموارد المالية، ففي حال امتلاك الموارد الزراعية والمالية فإنه يمكن استغلالها لصالح الأمن الغذائي، ولكن في حال محدودية هذين الموردين أو الافتقار إليهما، فإن ذلك يعني أزمات متوقعة في الأمن الغذائي.

مما سبق، نتناول في هذا المبحث الإنتاج الغذائي في بعض دول شمال إفريقيا، وذلك من أجل معرفة مدى قدرة قاعدة الموارد الزراعية المحلية على إنتاج مجموعة السلع الغذائية الرئيسية، باعتباره مؤشرا على مدى قدرة إنتاج الغذاء محليا، خاصة وأن توفير الغذاء يتعرض لصدمات سعرية وأخرى بيئية تسبب قيدا على أمنه.

المطلب الأول: الإنتاج الغذائي في مصر 2001-2012

قبل البدء في تحليل بيانات إنتاج الغذاء في مصر، نقوم بعرض مؤشر إنتاج الغذاء في الدول الأربعة للمنطقة الذي يكون مفيدا لنا في تحليل الإنتاج الغذائي فيها، حيث تفاوتت قيمه في المنطقة خلال فترة الدراسة (2001-2012) حسب ما يبينه الجدول 5-1، وبالنظر إلى استخدامات الموارد الزراعية في إنتاج المحاصيل الغذائية في المنطقة يتضح أن محاصيل الحبوب تأتي في مقدمة المحاصيل التي تزرع في المنطقة، باعتبار الحبوب غذاء أساسي لسكان المنطقة خاصة القمح والأرز والذرة الصفراء (الذرة الشامية) والذرة البيضاء (الذرة الرفيعة) ...، ويمكن القول أن أنماط الاستهلاك الغذائي في المنطقة شديدة التأثر بما ينمو في البيئة المحلية من حبوب غذائية، وهذه بدورها تتأثر بالمناخ، خاصة بدرجات الحرارة السائدة ومواعيد هطول

* - نقصد بكلمة المنطقة أو منطقة شمال إفريقيا في هذا الفصل الدول الأربعة موضوع الدراسة: مصر، الجزائر، تونس، المغرب.

الأمطار وكمياتها وتوفر (أو عدم توفر) إمكانية الري من المياه الجوفية أو من الأنهار ومياه السدود، ويختلف نمط الاستهلاك الغذائي من بلد إلى آخر كما يختلف باختلاف أقاليم البلد الواحد.

وبالأرقام فإن محاصيل الحبوب تمثل 30.59% من المساحة المزروعة في الجزائر، ونفس النسبة تقريبا في تونس بنحو 30.12%، أما في المغرب ومصر فهي تشغل أكثر من نصف المساحة المزروعة إذ تقدر في المغرب بـ 53.34% من المساحة المزروعة و في مصر بـ81.57% وهذا خلال سنة 2011[1].

وفيما يلي جدول يبين مؤشر إنتاج الغذاء في دول المنطقة

الجدول رقم(5-1): مؤشر إنتاج الغذاء في دول المنطقة خلال الفترة 2000-2012

سنة الأساس (2006/2004) = 100

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	69,80	74,40	76,20	88,40	97,90	99,10	103,00	93,30	96,00	119,30	125,00	135,60	142,40
تونس	84,50	72,80	74,50	109,80	93,30	100,70	106,00	104,10	110,30	103,90	104,60	102,80	114,30
المغرب	72,20	77,30	83,80	96,40	96,90	93,20	109,90	92,80	102,90	121,50	126,00	129,50	122,40
مصر	85,10	82,20	87,30	92,50	95,60	98,30	106,10	110,40	116,10	116,70	108,40	112,50	118,30

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي: data.albankadawli.org (2014/06/14).

مؤشر إنتاج الغذاء يغطي المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للتناول والتي تحتوي على المغذيات، وتستبعد القهوة والشاي لأنهما لا يحتويان على قيمة غذائية رغم صلاحيتهما للتناول، وبكميات كبيرة في دول المنطقة.

وبالعودة إلى الإنتاج الغذائي في مصر نلاحظ من الجدول رقم (5-1) أن مؤشر إنتاج الغذاء سجل نموا مطردا ابتداء من سنة 2000 فاق 100 % سنة 2012، وهذا طبيعي باعتبار مصر رائدة دول المنطقة في القطاع الزراعي فهي الدولة الأولى في إنتاج الخضر والفواكه والحبوب في دول جنوب المتوسط، حيث استطاعت بفضل وفرة الموارد* والإصلاحات الزراعية التي قامت بها من تحقيق اكتفاء ذاتيا في كثير من المحاصيل، وبالرغم من ذلك تعتبر الدولة الأولى استيرادا للقمح في العالم.

عموما، يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري، باعتباره قطاعا مسؤولا عن تحقيق الأمن الغذائي ومصدرا رئيسيا لتوفير مدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، بالإضافة إلى دور الصادرات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات (تسهم الصادرات الزراعية بحوالي20% من إجمالي

[1] – حسبت هذه النسب من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد 32.

* – تقدر مساحة الأراضي الزراعية في مصر بحوالي 8.2 مليون فدان أي نسبة 3.45% من إجمالي مساحة مصر منها 5.7 مليون فدان أراضي قديمة مروية في الدلتا بالإضافة إلى 2.2 مليون فدان مستصلحة و0.3 مليون فدان أراضي زراعات مطرية في كل من الساحل الشمالي الغربي والشرقي، وما يزيد عن 9.5 مليون فدان مراعي، أما الموارد المائية فيقدر حجمها بـ 75.4 مليار م^3.

الصادرات)، ورغم هذه الأهمية فإن الكثير من الاستراتيجيات التنموية في مصر لم يكن للقطاع الزراعي فيها إلا دورا ثانويا داعما، يتغافل فيه عن أهمية التفاعلات الايجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى[**]، على الرغم من أن معدل النمو السنوي الزراعي ارتفع من 2.6% في المتوسط في الثمانينات إلى 3.4% في التسعينات، ليصل إلى 3.97% في العقد الأول من الألفية[1]، كما أن الزراعة تساهم بنسبة لا بأس بها في الإنتاج الوطني، رغم التذبذبات التي عرفتها خلال فترة الدراسة. كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (5-2): نسبة الإنتاج الزراعي من الإنتاج الوطني 2003-2012 (مليون دولار)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
PIB	81500	71505	89528	107378	130367	162464	188488.90	208262.15	218754.25	247398.44
PIB_A	12718	11133	12517	14213	17496	20520	24500.74	29134.77	31756.6	35787.46
$\frac{\%PIB_A}{PIB}$	15.60	15.56	13.98	13.23	13.42	12.63	12.99	13.98	14.51	14.46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، السودان، أعداد مختلفة (26-33).

لقد تطور الإنتاج الزراعي من 6.4 مليار جنيه سنة 1982 إلى نحو 250 مليار جنيه عام 2011 وارتفع بذلك الدخل الزراعي من 4.40 مليار جنيه سنة 1982 إلى 179.7 مليار جنيه عام 2011.

الفرع الأول: تطور الإنتاج النباتي في مصر2001-2012

تمثل السلع الغذائية النباتية المصدر الرئيسي للغذاء في مصر وتحتل الحبوب مكانة خاصة في الإمدادات الغذائية للفرد، وتعتبر من الدول التي يسمح مناخها بنمو العديد من المحاصيل سواء البستانية (الفواكه أو الخضر...)، أو الحبوب والجدول الآتي يبين تطور الإنتاج النباتي في مصر.

الجدول رقم (5-3): تطور الإنتاج النباتي في مصر 2001-2012 (ألف طن)

المجموعات السلعية	2005/2001	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحبوب	20877.30	22977.47	22207.42	23648.02	22658.93	19499.99	21880.38	23665.8
البطاطس	2328.37	2312.79	2760.46	3567.05	3659.28	3634.22	4338.43	4758.04
البقوليات	441.53	332.97	389.49	358.94	379.57	305.70	295.60	219.5
الخضر	14958.91	18093.61	18093.61	20104.45	21920.42	19937.98	18388.76	18034.1

[**]- كثير من الاقتصاديين يعتقدون أن أي ثورة صناعية تحدث لابد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء (زراعية) كما حدث في الصين واليابان.

[1]- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي www.agr-**egypt**.gov.eg (2013/01/27).

الفاكهة	8154.48	9831.67	9774.46	10241.02	10073.24	9961.51	10362.02	11161
البذور الزيتية	258.4	244.6	248.47	265.12	270.64	254.55	265.3	259.8
السكر	1423.99	1553.93	1553.93	1455.44	1481.2	1988.28	2057.9	2057.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

من خلال الجدول السابق يتضح تسجيل إنتاج الحبوب في مصر تطورا محتشما خلال فترة الدراسة، حيث سجل أدنى مستوى له سنة 2010 مقارنة بباقي السنوات السابقة أو اللاحقة، إذ ارتفع من 20.87 مليون طن في متوسط الفترة (2001–2005) إلى 23.64 مليون طن سنة 2008 أي بمعدل نمو قدره 13.27%، لينخفض سنتي 2009 و2010 مقارنة بنفس السنة 2008 على التوالي بـ 4.1% و17.54%، ليعود للارتفاع ابتداء من سنة 2011 وحقق أعلى كمية له سنة 2012 بـ 23.66 مليون طن، وقد ترتب عن تراجع معدلات نمو إنتاج الحبوب تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي له، فبعدما كانت نسبة الاكتفاء الذاتي في حدود 70% خلال سنوات (2001،..،2007) ارتفعت سنتي 2008 و2009 لتصل على التوالي 79% و81.65%، غير أنها انخفضت سنتي 2010 و2011 لتغطي 56% من الاحتياجات الاستهلاكية للحبوب، بينما تحسنت هذه النسبة سنة 2012 لتبلغ 66.7%، ومع تزايد عدد السكان يفسر بوضوح سبب تراجع نسب الإكتفاء الذاتي وتصدر مصر قائمة الدول المستوردة للحبوب بعدما كانت سلة لغذاء الكثير من الدول المجاورة.

وقد ترتب عن النتائج السابقة، تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية، كما اتجهت الأسعار إلى الارتفاع بسبب نقص المعروض ونقص المخزون الاستراتيجي في مصر خاصة قبيل ثورة يونيو 2011.

ونقلا عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية، فإن واردات مصر من القمح قد بلغت على مدار العام المالي(2012–2013)نحو 6.6 مليون طن مقارنة بنحو 10 ملايين طن في العام المالي (2010–2011)، أي أن واردات مصر من القمح قد انخفضت خلال الموسم (2012–2013) بنسبة 34% بسبب زيادة الإنتاج الذي بدوره ارتفع نتيجة عاملين أساسيين هما:[1]

- ✓ سياسة رفع سعر توريد القمح المحلي لنحو (400 جنيه /57 دولار للأردب* الواحد)، مما ساهم على زيادة الرقعة الزراعية في هذا الموسم.

---

[1]– خالد عبد الحميد، أسباب تقليص مصر وارداتها من القمح، حوار مع موقع الجزيرة عن: www.djezeea.net ، (2014/01/04).

*– الأردب الواحد من القمح= 150 كغ.

✓إزالة العقبات التي كانت تواجه عملية توريد القمح من الفلاحين، وهو ما أدى إلى بلوغ كميات القمح المورد من الفلاحين إلى الحكومة إلى 3.8 مليون طن، مقارنة بـ 2.2. مليون طن العام الماضي.

أما البطاطا فتعتبر كما في كثير من الدول البديل الثاني لمحاصيل الحبوب في حل مشكلة الغذاء، حيث عرف إنتاجها نموا مطردا خلال فترة الدراسة، حيث تضاعف إنتاجها سنة 2012 مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005)، وحققت فيها مصر اكتفاء ذاتيا، كما تحتل مركز الصدارة بالنسبة لمحاصيل الخضر التصديرية إذ يتم تصدير منها سنويا ما يقارب (250–350 ألف طن سنويا).

وعلى عكس البطاطا سجلت البقوليات نموا متذبذبا خلال فترة الدراسة، فبعدما سجلت متوسطا قدر بـ 441.91 ألف طن خلال الفترة (2001–2005) انخفضت سنة 2006 بمعدل 24.58% لترتفع سنة 2007، ثم تعاود الانخفاض في السنوات (2008 إلى 2011)، ليستمر الإنخفاض ويصل إنتاجها إلى النصف سنة 2012 (219.5 ألف طن) مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005).

أما بالنسبة للخضر فشهدت هي الأخرى نموا مطردا خلال الفترة (2001–2009) حيث سجلت معدل نمو قدره 46.53%، وهذا نتيجة إدخال العديد من الأصناف الجديدة والتوسع في الزراعات المحمية وتطور تكنولوجيا الري والتسميد التي بدورها أدت إلى زيادة إنتاجية الفدان لغالبية المحاصيل، فعلى سبيل المثال فقد زادت إنتاجية محصول الطماطم من نحو 7.4 طن/فدان* سنة 1980 إلى نحو16طن/ فدان سنة 2007 بزيادة قدرها 116%،[1] بينما عرفت انخفاضا في الإنتاج سنوات (2010،2011،2012)، إلا أن مصر لا تزال تحقق اكتفاء ذاتيا في مجموعة الخضر قدر بـ 104% سنة 2012 مع تصدير الفائض. وكذلك الشأن بالنسبة للفواكه فقد حققت هي الأخرى زيادة معتبرة في الإنتاج، إذ قدرت الزيادة 36.86% سنة 2012 مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005)، ويعزى هذا التطور في الإنتاج إلى الزيادة في الإنتاجية، إذ وصلت إنتاجية الفدان إلى معدلات غير مسبوقة، كما تحسنت مواصفات الثمار للعديد من الأصناف كما هو الحال بالنسبة للعنب، حيث تم إدخال العديد من الأصناف اللابذرية الحديثة مرتفعة الإنتاجية، ونتيجة هذه الجهود فقد زادت إنتاجية العنب من نحو 5.2طن/فدان سنة 1980 لتصل نحو 9.9 طن/فدان سنة 2007، وكذلك شهد محصول الموز تحسنا في الإنتاجية وجودة الثمار، وحققت محاصيل التفاح والكمثري والبرقوق والخوخ زيادات بمعدلات متفاوتة إلا أنها كلها زادت بنسبة 100% ما بين 1980–2007[2].

---

* – الفدان الواحد =0,42 هكتار

[1] – إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر 2030، مرجع سابق، ص54.

[2] – نفس المرجع السابق، ص54.

وحسب "بيان" وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية فقد بلغ حجم الصادرات من الخضر والفاكهة للموسم الزراعي 2012 بـ 2.4 مليون طن منها محصولي البطاطس والبصل، وننوه أن مصر تحقق اكتفاء ذاتيا في إنتاج الفواكه وتصدر الفائض.

أما البذور الزيتية فقد عرف إنتاجها تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة حيث انخفضت سنتي 2006 و2007 مقارنة بمتوسط الفترة 2001-2005 غير أنها ارتفعت سنتي 2008 و2009 ثم عادت للانخفاض في السنوات اللاحقة واستقرت سنة 2012 عند 259.8 ألف طن، وتعتبر جملة الزيوت المنتوج الوحيد الذي تحقق فيه مصر اكتفاء ذاتيا منخفضا تراوح ما بين 16% و35% خلال فترة الدراسة، وعلى عكس الزيوت عرف إنتاج المحاصيل السكرية تطورا جيدا خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 1423.99 ألف طن في متوسط الفترة 2001-2005 إلى 2057.9 ألف طن سنة 2012 بمعدل نمو قدره 44.51%، وبذلك حققت معدلات اكتفاء ذاتي مقبولة بلغت أقصاها سنة 2007 بـ 89% غير أن هذه النسبة انخفضت وبلغت 68% سنة 2012.

بقي أن نشير أن مصر حققت المرتبة الأولى بين دول العالم في إنتاجية الفدان من محاصيل قصب السكر والفول السوداني والسمسم، والمركز الثاني في محصول الذرة الرفيعة والمركز الرابع في محصول القمح والمركز السادس في محصول الفول[1].

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني والسمكي في مصر 2001–2012

تحتل الثروة الحيوانية مكانا متميزا في الاقتصاد المصري إذ تشكل جزءا أساسيا من ثروة الفلاح، كما أن لها أهميتها في رفع مستوى التغذية بين أفراد الشعب، ويشكل قطاع الثروة الحيوانية 35% من الدخل الزراعي في مصر، وأن إجمالي أعدادها يبلغ 4.9 مليون رأس من الأبقار و4.1 مليون رأس جاموس و10 ملايين رأس من الأغنام والماعز ونحو 160 ألف من الإبل، وأن 85% من هذه الثورة تتمركز لدى صغار المربين.

يعتبر مجال الإنتاج الحيواني والسمكي واحدا من أهم فروع الزراعة ويتكامل مع مجال الإنتاج النباتي لسد الحاجات، ويضم هذا الفرع شعبتين شعبة الإنتاج الحيواني والدواجن وشعبة الثورة السمكية وكل منها ينقسم بدوره إلى أربعة تخصصات رئيسية: الفسيولوجيا، التغذية وتصنيع الأعلاف، الإنتاج والرعاية، الوراثة والتربية.

[1]- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية، انجازات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي 2009، ص12.

ويعتمد الإنتاج في مصر على كل من الجاموس والأبقار كحيوانات لإنتاج اللبن كمنتج رئيسي، فضلا عن استخدام الذكور الناتجة والإناث التي تجاوزت العمر الإنتاجي أو التي لها مشاكل تناسلية كحيوانات تسمين، كما يتم تربية الأغنام والماعز بغرض إنتاج اللحوم[1].

فضلا عن هذا، فإن هناك دور تلعبه تعاونيات الثروة الحيوانية في تحقيق الاستقرار في الأمن الغذائي، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي وإعادة التوازن بين المتاح من الثورة الحيوانية والمطلوب منها لسد احتياجات المجتمع وإشباع رغباته في الحصول على البروتين الحيواني.

وفيما يلي جدول يبين تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في مصر.

الجدول رقم (5–4): تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في مصر 2001–2012 (ألف طن)

المجموعات السلعية	2005/2001	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اللحوم الحمراء	657.68	772.18	704.66	784.05	811.50	836.53	808.69	781
اللحوم البيضاء	895.80	616.00	660.00	559.50	665.00	716.00	827.00	859
البيض	296.94	194.05	292.60	315.15	274.00	274.97	288.46	297.9
الألبان ومشتقاتها	4631.00	5659.00	5770.00	5994.00	5774.00	5774.00	5799.00	5719
السمك	830.62	889.30	1008.06	1067.63	1304.79	1304.79	1362.00	1372

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

توضح بيانات الجدول السابق أن إنتاج اللحوم الحمراء عرف تطورا مهما خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 657.68ألف طن في متوسط الفترة (2001–2005) إلى 836.53 ألف طن سنة 2010 أي بزيادة قدرها 27.19%، وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع إنتاجية الأبقار والجاموس، حيث زاد متوسط وزن الذبيحة من الأبقار من نحو 132كلغ في 1980 إلى نحو 200كغ سنة 2007، نتيجة ظهور المزارع المتخصصة في التسمين وكذا التحسين في معاملات التغذية، وفي المقابل زاد متوسط وزن الذبيحة من الجاموس من نحو 129 كلغ سنة 1980 إلى نحو 176 كلغ سنة 2000 نتيجة التوسع في تطبيق مشروع تسمين عجول التلو بمرحلتيه الأولى والثانية، إلا أن توقف المشروع أدى إلى العودة بمتوسط وزن الذبيحة إلى نحو 131 كلغ سنة 2007[2]. أما سنتي 2011 و2012 فقد تراجع إنتاج اللحوم الحمراء تراجعا طفيفا.

إن إنتاج اللحوم الحمراء لا يحقق الاكتفاء الذاتي فهو لا يتجاوز في أحسن أحواله 84%، حيث بلغ سنة 2012 إلى 78%، وهذا فإن نصيب الفرد في حصوله على البروتين الحيواني بلغ حوالي 19غ/يوميا

---

[1]– الصندوق الاجتماعي للتنمية–(مجموعة تنمية المشروعات) –قطاع تنمية الأعمال، إدارة تنمية المشروعات الزراعية، دراسة جدوى مشروع مركز تجميع ألبان، ص2، www.SFdegypt.org (2014/6/15).

[2]– إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030، مرجع سابق ،ص 57.

وهذه النسبة منخفضة جدا إذا ما قورنت بالدول النامية في نفس الظروف حيث وصل نصيب الفرد إلى 38 غ/يوميا[1].

أما الإنتاج الداجني (اللحوم البيضاء) فقد عرف تراجعا في حجم إنتاجه فمن 895.80 ألف طن في متوسط الفترة (2001–2005) انخفض ليصل أدنى مستوى له بـ559.50 ألف طن سنة 2008، ثم أخذ منحا تصاعديا ليستقر سنة 2012 عند 859 ألف طن، على الرغم من أن مصر تحقق اكتفاء ذاتيا تقريبا كاملا إلا أن هناك معوقات تحول دون تطوير صناعة الدواجن، والتي ربما كانت سببا في تراجع إنتاجها هو نقص طاقات المجازر الآلية، كما أن مكونات أعلاف الدواجن تعتمد بدرجة عالية (اعتمادا كليا) على الاستيراد، وهو ما يجعل تكلفة الإنتاج أشد تأثرا بتغيرات الأسعار في السوق الدولية لكل من الذرة الصفراء وفول الصويا، وهي السوق التي شهدت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة[2].

وفي السياق نفسه فإن إنتاج البيض عرف هو الآخر تذبذبا في إنتاجه، حيث انخفض إنتاجه من 296.94 ألف طن في متوسط الفترة (2001–2005)إلى 194.05 ألف طن سنة 2006، ليعود للارتفاع إلى 292.60 ألف طن سنة 2007 و315.15 سنة 2008، ثم يتراجع سنتي 2009 و2010، ليرتفع بشكل طفيف سنة 2011، وعموما فقد انخفض إنتاج البيض بمعدل (38%) سنة 2011 مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005)، إلا أنه عاد للارتفاع سنة 2012، رغم ذلك فإن إنتاج البيض يغطي احتياجات الطلب المحلي، أما عن أسباب تراجع إنتاجه فيعود أساسا إلى تقليص إنتاج أمهات البيض حيث انخفض من نحو 454 ألف دجاجة في 1990 ليصل إلى 279 ألف دجاجة في 2000، إلا أنه عاد للارتفاع سنة 2007 إلى نحو 502 ألف دجاجة ليواكب زيادة عدد السكان، وفي نفس السنة (2007) وبعد ظهور أنفلونزا الطيور تم إعدام كمية كبيرة من الدواجن لكن ذلك لم يؤثر على احتياجات السكان.

أما الألبان ومنتوجاتها فقد عرفت تطورا هاما خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع إنتاجها من 4631 ألف طن في متوسط الفترة (2001–2005) ليبلغ 5799 ألف طن سنة 2011 محققا معدل زيادة قدرها 25.22%، فخلال سنوات (2001 إلى2007) لم يتمكن القطاع إنتاج الألبان ومشتقاتها من تغطية الطلب المحلي(تحقيق نسب اكتفاء ذاتي متفاوتة ومقبولة)، لكن ابتداء من سنة 2008 إلى غاية 2010 استطاع هذا المجال من تغطية الطلب المحلي وتصدير الفائض، إلا أنه انخفض سنة 2011 ويعجز عن تحقيق اكتفاء ذاتي كامل لكنه عاد سنة 2012 ليحقق اكتفاء ذاتيا تقريبا كاملا 99.1 % .

---

[1]– الإدارة المركزية للتعاون الزراعي، الثروة الحيوانية في مصر مشاكلها، كيفية النهوض بها، www.agr-egypt.gov.eg (17/9/2014).

[2]– إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص59.

رغم أن حجم إنتاج اللبن الخام في مصر يتجاوز 5.7 مليون طن، تشكل الجبنة 39% من منتجات الألبان في مصر، وأن 40% من منتجات الألبان ينتجها القطاع العائلي و80% من الاستثمارات في القطاع محلية، إلا أن القطاع يواجه مشكلتين كبيرتين هما التكنولوجيا المتطورة للنهوض بالصناعة وسلاسل الإمداد والدعم اللوجيستي، كما أن صناعة منتجات الألبان في مصر تعاني من نسبة الفاقد إذ يتراوح بين 30% و40%، مما يؤدي إلى زيادة تكلفتها على المستهلك النهائي بنسب 60% عن التكلفة الطبيعية[1]، أما المشكل الآخر المهم هو انخفاض إنتاجية ماشية اللبن المصرية سواء من الجاموس أو البقر.

يعتبر متوسط الاستهلاك السنوي للفرد المصري من الألبان منخفض، فهو لا يزيد عن 35كلغ، ويعتبر هذا المعدل منخفض نسبيا مقارنة بدول أخرى في العالم، ولا تزال الدولة تبذل جهدا كبيرا في سبيل تحقيق الأمن الغذائي للمواطن المصري مع مراعاة الزيادة السكانية التي تبلغ سنويا 1.3 مليون نسمة سنويا، والتي تتطلب إنتاج كميات إضافية من المنتجات الغذائية.

أما عن الثروة السمكية فتعتبر من الثروات الهامة لكل من الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر، وذلك نتيجة مساهمتها الكبيرة في إمداد الفرد بالبروتين الحيواني، حيث يمثل استهلاك الفرد المصري من الأسماك حوالي 25% من استهلاكه من البروتين الحيواني، خاصة أن المشكل كما أكدته الكثير من الدراسات أنه مشكل نوعي وليس كمي[2]، وتعتبر مصر رائدة دول منطقة شمال إفريقيا في الإنتاج السمكي بإنتاج تجاوز 1.3مليون طن سنويا وبعائد يقدر بأكثر من 6 مليارات جنيه وتستوعب أكثر من 200 ألف عامل.

لقد تطور الإنتاج السمكي في مصر من 830.62 ألف طن في متوسط الفترة (2001–2005) ليبلغ سنة (2012) 1372 ألف طن مسجلا بذلك زيادة قدرها 65.17%، وهنا نلاحظ أنه في بقية دول شمال إفريقيا الأخرى(الجزائر، تونس والمغرب) انخفض الإنتاج السمكي نتيجة الصيد الجائر إلا في مصر، فقد ارتفع الإنتاج السمكي خلال فترة الدراسة، وهذا نتيجة تعدد مصادر إنتاجه في مصر إذ تتمتع بمسطحات مائية تبلغ جملة مساحتها 14 مليون فدان، ويغطي الإنتاج المحلي معظم الاستهلاك وتعتمد مصر في إنتاجها على كل من المصادر الطبيعية (البحار والبحيرات ونهر النيل وفروعه) والمزارع السمكية، وتساهم المصايد البحرية بنحو 12.3% من إجمالي الإنتاج السمكي.

مما سبق تحليله حول تطور الإنتاج الغذائي في مصر، نجد أن هناك تفاوتا في نسب الإكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية المختلفة خلال فترة الدراسة 2001–2012. والجدول التالي يبين ذلك.

---

[1]– الصندوق الاجتماعي للتنمية– (مجموعة تنمية المشروعات)– قطاع تنمية الأعمال، مرجع سابق، ص3.

[2]– محمد جابر عامر، الإنتاج السمكي في مصر، المؤتمر الخامس عشر للاقتصاديين الزراعيين 17-18 أكتوبر 2007، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، مصر ، www.gafrd.org (2013/04/20).

الجدول رقم(5-5): نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الرئيسية في مصر 2001- 2012 (%)

المجموعات السلعية	2001/2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	71.31	72.14	70.84	79	81.65	56.47	56.6	66.7
البطاطس	111.92	112.61	114.87	107.60	108.44	106.66	112.8	103.8
البقوليات	52.84	42.32	54.05	67.86	65.37	71.82	43.4	47.4
جملة الخضر	102.57	102.31	102.20	103.19	103.53	104.19	104	104
جملة الفاكهة	103.18	103.46	103.89	110.96	112.52	106.66	112.3	112.9
جملة الزيوت	27.71	16.36	31.71	27.66	35.69	33.11	24.2	31.3
السكر	80.23	83.68	89.28	54.75	88.89	84.37	70	68.3
جملة اللحوم	91.94	87.83	83.76	88.01	90.50	87.81	86.6	85.6
الأسماك	80.36	78.29	82.36	86.86	89.07	117.49	89.1	86.6
البيض	100.46	100.11	100.02	100.02	99.94	100.09	100.8	100
الألبان ومنتجاتها	83.80	93.67	92.51	101.87	109.36	115.57	88.1	99.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26-33)، مرجع سابق.

لتوضيح تطور نسب الاكتفاء الذاتي في الجدول السابق نقوم بتمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(5-1): تطور نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الرئيسية في مصر2001-2012 (%)

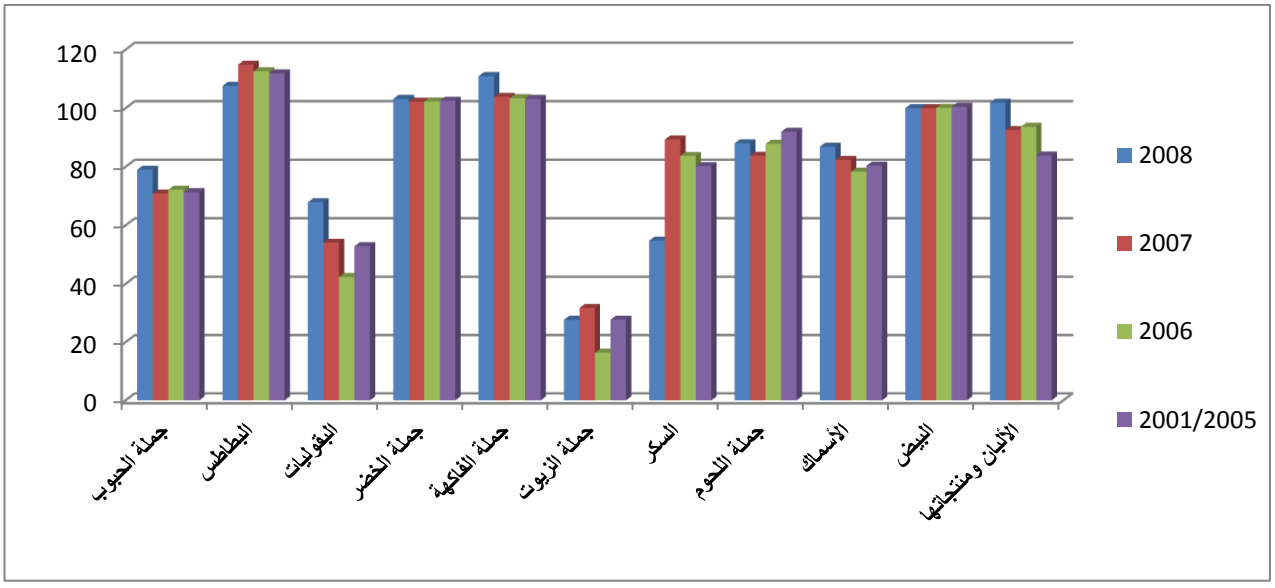

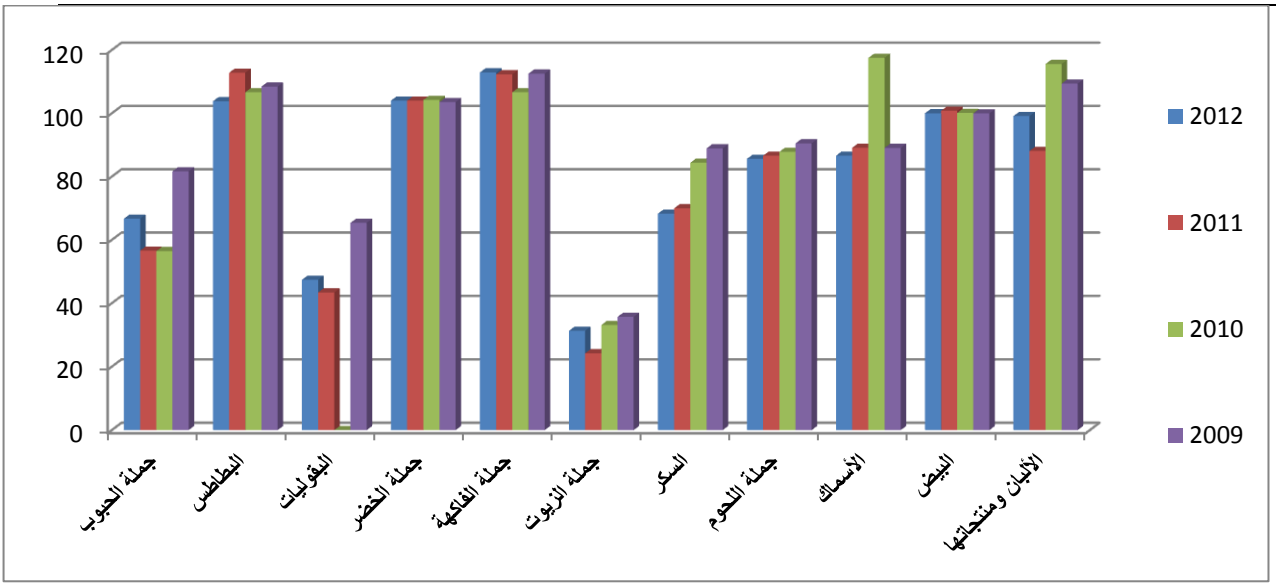

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(5-5).

المطلب الثاني: الإنتاج الغذائي في الجزائر 2001– 2012

يقوم القطاع الزراعي بدور هام وتأثير مباشر في النمو الإقتصادي كما أشرنا سابقا، وبالرغم من أهميته والمبالغ المرصودة لإنعاشه في الجزائر، إلا أن مكانته الإقتصادية ما فتئت تتراجع لصالح قطاعات المحروقات والأشغال العمومية والخدمات، وهذه طبيعة القطاع الزراعي المرتبط ارتباطا وثيقا بمعدلات هطول الأمطار*، إذ تتراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه المساهمة في الجزائر كمتوسط للفترة 2005–2011 بـ7.8 % مقابل 13 %في المغرب و11 %في تونس[1].

ومن حيث مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل فنجد أنه لم يتجاوز 16% من مجموع السكان الناشطين في الجزائر خلال فترة الدراسة (سجلت هذه النسبة 16% سنة 2006)، لتنخفض سنة 2009 إلى 9.3% وتستقر سنتي 2011و2012 عند 10.5%، وتعد هذه المساهمة ضعيفة إذا ما قارناها بالمغرب الذي لم تنخفض فيه نسبة التشغيل في القطاع الزراعي عن 37.5% سنتي 2011 و2012، وتعود أسباب إنخفاض معدلات التشغيل في الجزائر إلى عزوف الشباب الجزائري عن النشاط الزراعي، وهذا بسب انخفاض الدخل السنوي في الريف مقارنة بالدخل في الحضر، حيث كشفت دراسة قامت بها وزارة العمل والتضامن

* – الوضعية المائية الحرجة في الجزائر ناتجة عن محدودية وعدم نظامية التساقط (7% من المنطقة الشمالية تتعرض إلى 92% من التساقط في حين أن 80% من التساقط الكلي يتركز في المنطقة الوسطى والشرقية)، أما المجاري المائية فهي في معظمها قصيرة وجافة صيفا وتتسم بالفيضان شتاء، عموما القدرات المائية المتاحة للاستخدام في الجزائر ضعيفة تقدر بـ 17.7مليار م^3، ويشكل الماء عائقا أساسيا لـ75% من المساحة الصالحة للزراعة وبالتالي عاملا محددا للتنمية الزراعية المستدامة.

[1]– الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، تحليل الحالة واستجابة الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، مرجع سابق، ص13.

حول الأجور في المؤسسات الاقتصادية وقطاع الطاقة وقطاع الزراعة سنة 2003 أن هناك تفاوت صارخ ضد هذا الأخير، حيث أن متوسط الأجر الشهري الإجمالي في القطاع الزراعي لا يتجاوز 12000 دج (162 $)، أي أعلى بقليل فقط من الحد الأدنى للأجور الذي كان 10.000 دج(135 $)، في حين أن متوسط الأجر في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، هو ضعف الأجر في الزراعة، أي حوالي 24000 دج (324 $)، وفي قطاع الطاقة حوالي ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور.

بالإضافة إلى ضعف الأجور، نجد ضعف الامتيازات الأخرى على غرار الحماية الإجتماعية والتقاعد والاشتراكات بالتقسيط ما جعل القطاع الفلاحي في الجزائر منفر لليد العاملة.

وعلى الرغم مما سبق، ومن خلال الجدول رقم(5-1) السابق نلاحظ أن مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر سجل نموا مطردا ابتداء من سنة 2001 فاق 100 % سنة 2012، وهذا يدل على تحسن إنتاج الغذاء في الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما سيتم الوقوف عليه فيما يأتي من تحليل لتطور الإنتاج الغذائي النباتي والحيواني.

الفرع الأول: الإنتاج النباتي في الجزائر 2001– 2012

لغرض تحليل تطور الإنتاج الغذائي النباتي في الجزائر للفترة 2001-2012 نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (5–6): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر 2001–2012 (ألف طن)

المجموعات السلعية	20005/2001	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحبوب	3287,66	4017,75	3601,91	1702,05	5253,15	4558,57	3728	5137.2
البطاطا	1646,67	2180,96	1506,86	2171,06	2636,06	3300,31	3862,2	4219.48
البقوليات	51,18	44,07	50,08	40,16	64,29	72,32	78,82	84.3
الخضر	3631,11	3995,41	5524,28	6068,13	7291,29	8640,42	9569,24	10402.3
الفاكهة	2365,26	2791,14	2216,12	2653,51	3037,01	3350,13	3708,31	3857

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

يوضح الجدول (5-6) الارتفاع المتواصل لإنتاج الجزائر من مجموعات السلع الغذائية النباتية خلال الفترة (2001–2012)وبنسب متفاوتة، فبالنسبة لمحاصيل الحبوب فقد عرفت تذبذبا واضحا في حجم إنتاجها خلال فترة الدراسة، مما جعل حجم الإنتاج غير منتظم خلال فترة الدراسة وإن كان الإرتفاع هو السائد وهذا نتيجة عدم انتظام تساقط الأمطار التي ترتبط بها الزراعة في الجزائر، وعموما انتقل حجم إنتاج الحبوب من 3.28 مليون طن خلال الفترة (2001–2005) إلى 4.01 مليون طن سنة 2006، لينخفض سنتي 2007 و2008 بنسبة (10%) و(57.5%) على التوالي مقارنة بسنة 2006 وهذا راجع لأسباب رئيسية تتعلق بالظروف المناخية غير الملائمة وعدم الإعداد الجيد للتربة، أما سنة 2009 فسجلت ارتفاعا

قياسيا بلغ 5.2 مليون طن وهذا نتيجة تحسن الظروف المناخية وتحسن هطول الأمطار، لكنه بدأ في التراجع ابتداء من سنة 2010 ويستقر سنة 2011 في حدود 3.7 مليون طن، وبذلك انخفض بمعدل (29%) مقارنة بسنة 2009، إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر فعاد الإنتاج للارتفاع سنة 2012 حيث بلغ إنتاج الحبوب 5.1مليون طن. نشير أن المساحة المزروعة بالقمح عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للمحاصيل النباتية الأخرى فقد شهدت هي الأخرى نموا واضحا خلال الفترة (2001-2012)، بالنسبة للبطاطس فقد ارتفعت من 1.64 مليون طن كمتوسط للفترة 2001-2005 إلى 4.21 مليون طن سنة 2012 وهي بذلك اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث بلغت 97.4% سنة 2012، وتعود أسباب ارتفاع محصول البطاطا إلى ارتفاع المساحة المزروعة وكذا ارتفاع إنتاجية الهكتار، وكذلك الأمر بالنسبة لجملة الخضر والفواكه بما فيها التمور والزيتون فقد شهدت ارتفاعا مطردا في كميات إنتاجها وتعود أسباب ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة وارتفاع إنتاجية الهكتار[1]، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي سنة 2012 حوالي 99.8% و91.8% للخضر والفواكه على التوالي، أما بالنسبة للبقوليات حتى وإن سجلت ارتفاعا من 0.051 مليون طن كمتوسط للفترة (2001-2005) إلى 0.084 مليون طن سنة 2012 بسبب زيادة المساحة المزروعة (أما الإنتاجية فعرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة)، وتعود أسباب زيادة المساحة المزروعة من البقوليات إلى زيادة زراعة الحمص والبازلاء الجافة، ورغم ارتفاع إنتاجها كما أشرنا غير أنها حققت اكتفاء ذاتيا ضعيفا قدر بـ 29% سنة 2012، وكذلك الأمر بالنسبة للبذور الزيتية فقد حققت اكتفاء ذاتيا منخفضا جدا قدر بـ 8.4%سنة 2012 بعد ما بلغت 13.30% سنة 2011.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر 2001-2012

لغرض تحليل تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر للفترة (2001-2012) نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم: (5-7): تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر للفترة 2001-2012 (ألف طن)

البيان	20005/2001	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اللحوم الحمراء	256,38	209,14	229,57	235,93	271,59	263,26	267,41	240.9
اللحوم البيضاء	165,17	131,75	142,59	142,08	190,83	296,40	330,33	365.4
الألبان	1634,64	1773,54	1851,18	1878,52	2377,64	2854,08	3165,66	3064
البيض	157,53	178,49	195,69	184,39	193,56	224,53	229,10	266.3

[1]- انظر: فاتح حركاتي، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مؤسسة عالم الرياضة للنشر، الإسكندرية، ط1، 2014، ص ص 92-108.

الأسماك	117,48	157,02	148,84	142,04	132,27	130,12	95,17	103.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

تبين لنا الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن الإنتاج الحيواني عرف أداء متباينا خلال الفترة (2001–2012)، بالنسبة للحوم الحمراء عرفت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، فبينما بلغ متوسط الفترة (2001–2005)حوالي 256.38 ألف طن انخفض سنة 2006 إلى أدنى مستوى له بحجم 209.14 ألف طن وتعود أسباب ذلك إلى تأجيل استهلاك اللحوم المجمدة التي لم تكن أسعارها في متناول المستهلكين[1]، ليعاود الارتفاع سنتي 2007 و2008 إلا أنه بقي منخفضا مقارنة بمتوسط الفترة 2001–2005 حيث انخفض بمعدل (18%) سنة 2008، وارتفع بمعدل ضئيل سنتي 2007 و2008 مقارنة بسنة 2006، أما سنة 2009 فحققت أكبر كمية لإنتاج اللحوم الحمراء بمعدل زيادة قدره 29% مقارنة بسنة 2006 ليعرف تراجعا سنوات 2010 و2011 و2012.

وتعود أسباب تذبذب إنتاج اللحوم الحمراء إلى تذبذب عدد رؤوس الأبقار والغنم أما الماعز والإبل فعرفت استقرارا في معدل نمو رؤوسها .

أما بالنسبة للحوم البيضاء فقد شهدت ارتفاعا مطردا بلغ 100% سنة 2011 مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005)، وبهذا الإنتاج تكون جملة اللحوم (حمراء وبيضاء) قد سجلت معدلات اكتفاء مرتفعة بلغت 90.675% (100% لحوم بيضاء، 81.35% لحوم حمراء) سنة 2009، ونفس النسبة تقريبا سنة 2010 و2011 و2012 رغم انخفاضها في السنوات السابقة خاصة 2007 إلى 77% بالنسبة للحوم الحمراء.

في المقابل سجل إنتاج الألبان وثبة معتبرة جدا بلغت 93.66% سنة 2011 (رغم الانخفاض الطفيف سنة 2012) مقارنة بمتوسط الفترة 2001–2005، وهذا ما انعكس في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 52.9% سنة 2011 بعد ما كانت في كل السنوات السابقة لا تتجاوز 47%، وتعود أسباب عدم مقدرة الإنتاج المحلي الإجمالي على تغطية الإستهلاك إلى ضعف مردود الأبقار، فبالرغم من أن عدد الأبقار الحلوب بلغ سنة(2012) حوالي 900 ألف بقرة حلوب، تم استيراد منها 15000 بقرة ولود في سنة 2009 وهي سنة انطلاق برنامج الحليب و26000 بقرة ولود سنة 2011، إلا أن مردود الحليب لا يتجاوز 20 لتر كمتوسط في اليوم لكل بقرة*.

---

[1]- MADR ,Rapport sur la situation du secteur agricole,2005, p29.

*- جريدة النهار اليومية http://www.ennaharonline.com/(2015/12/12).

أما البيض فيعتبر المنتوج الوحيد الذي تحقق فيه الجزائر اكتفاء ذاتيا تقريبا كاملا حيث ارتفع إنتاجه بمعدل 69% سنة 2012 مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005).

وفي المقابل عرف إنتاج الأسماك هو الآخر تذبذبا في إنتاجه حيث بلغ 142.04 ألف طن سنة 2008 بمعدل زيادة قدره 20.90% مقارنة بمتوسط الفترة 2001-2005، ليبدأ في الانخفاض بداية من 2009 ليصل معدل تراجعه سنة 2011 (-32%) وهذا نتيجة الصيد الجائر وطرق الصيد غير المستديمة والمناخ، مما انعكس على نسبة الإكتفاء الذاتي حيث انخفضت لتصل 77.47% سنة 2011 و75%سنة 2012 بعدما كانت 88.56 % كمتوسط للفترة 2003-2007.

وفي سنة 2013 حقق القطاع الزراعي أداء جيدا بشقيه النباتي والحيواني، حيث سجل معدل نمو قدره 8.8% مقارنة بمعدل نمو قدره 7.2 % سنة 2012 ، حيث ارتفع معدل نمو القطاع الزراعي سنة 2013 على الرغم من انخفاض إنتاج الحبوب مقارنة بسنة 2012، يعود ذلك إلى نمو الإنتاج النباتي بمعدل 9.5% سنة 2013 مقارنة بـ 9.1% سنة 2012، وبتفصيل أدق فإن معدل نمو الإنتاج النباتي خارج الحبوب بلغ 11.4% سنة 2013 بعدما كان 7.6% سنة 2012، أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فقد سجل نموا قويا سنة 2013 بلغ 8.1 % مقابل 5.5% سنة 2012، مما يفسر أن معدل النمو التي سجلها القطاع الزراعي في 2013 تعود 50% منها إلى إجمالي الإنتاج الحيواني.

وتعود أسباب انخفاض الإنتاج النباتي مقارنة بالإنتاج الحيواني إلى ما يلي[1]:

- ✓ البرد الذي أصاب بعض المناطق، إضافة إلى الحرائق الناجمة عن آلات الحصاد، وحرائق موسم الصيف(طبيعية أو بفعل فاعل) ، حيث كشفت المحافظة العامة للغابات أن الحرائق أدت إلى هلاك 90 ألف هكتار سنة 2012 و 11 ألف هكتار سنة 2013؛
- ✓ مشكل التسويق، حيث يعاني الفلاحون من صعوبات كبيرة في تسويق منتجاتهم بسبب عدم صلاحية المسالك التي تربط بين أراضيهم الفلاحية وأماكن التسويق، خاصة خلال تساقط الأمطار فتغمر المياه والأوحال تلك المسالك، وهو ما يعيق حركة المزارعين بل حتى قاطني تلك التجمعات السكانية المترامية الأطراف بالمنطقة، وهذا ما يؤدي إلى إتلاف معظم المحاصيل، وخاصة الموسمية، كما حدث في إحدى قرى ولاية قالمة، حيث تعرضت أطنان عديدة من البطاطا للتلف بسبب تأخر في تسويقها نتيجة لعدم صلاحية المسالك والطرقات الواصلة بين أراضيهم وأماكن التسويق؛

---

[2]- هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية"، جامعة الشلف يومي 23- 24نوفمبر 2014، ص ص 9-10.

- ✓ ظاهرة الجفاف التي تقضي على مساحات كبيرة، تصل في حدود 729,1 ألف هكتار؛
- ✓ ظاهرة التصحر التي تهدد العديد من المساحات الزراعية، حيث يشير التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام 2010 أن الجزائر معرضة أراضيها للتصحر الجزئي أو الكامل في حدود 44% من أصل 9 ملايين هكتار مزروعة، وتخسر سنويا 7000 هكتار من الأراضي نتيجة التصحر.

عموما يبين تحليل نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي أنه بعد ارتفاع ضعيف بين 1962 و1980 زاد بمعدل سنوي بحوالي 3% بين 1981 و1990 وبـ 3.2% ما بين 1991 و2000 وبـ 7.3% ما بين 2001-2011، ويوضح هذا المعدل الحيوية الجديدة المدعمة للقطاع الفلاحي، إذ أن حجم إنتاج معظم المواد قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطا، الطماطم الصناعية، البقول الجافة...الخ) إلا أن هذا الإجراء يخفي التغيرات المشار إليها سنة (2008: - 7.4%)، (2009: +31.5%).

وبملاحظة هذا المعدل خلال الفترة (2000-2013)تظهر جليا الطبيعة غير المنتظمة لنمو الناتج الزراعي، إذ تظهر سلسلة من القمم وانخفاضات حادة في نمو النشاط الزراعي، حيث يوضح خط الاتجاه العام أن المتوسط السنوي يكون قريب من 5% إلى 6% وسجلت 2009 أعلى معدل نمو 21.1% خلال الفترة بعد سنة 2003 التي سجلت 19.5%، ومن عام 2009 ونحن نشهد تباطؤ في النمو بعد ذروة أسعار النفط[1].

نشير أن هدف سياسة التجديد الريفي(2009-2014)هو تحقيق معدل نمو قدره 8.3% فكانت النتائج المسجلة (نسبة النمو بالحجم) هي[2]: 2009: 31.5%، 2010: 8.5%، 2011: 10.6%.

كما أن الوفرة الغذائية بـ كلغ/حريرات لكل نسمة في اليوم هي في تزايد مستمر .

الجدول رقم (5-8): الحريرات المتوفرة – المجموعة لكل نسمة

السنوات	متوسط 1990-1999	متوسط 2000-2004	متوسط 2011
الحريرات	2944	3100	3500

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق 2012، ص 31

لقد انتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي الكلي من 500 مليار دينار سنة 2001 إلى 1600 مليار دينار سنة 2011، وبقيت الحصة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير المواد الغذائية نسبيا ثابتة حول 30%، ويظهر

[1] -Office National des Statistiques ,Les comptes économiques en volumes (2000/2013), p:04 www.ons.dz(30/04/2013).

[2] - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق2012، مرجع سابق، ص31.

تحليل المعطيات المفصلة حول تركيبة هذه الواردات (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير) تبين انخفاض محسوس بالنسبة للقمح الصلب والشعير وزيادة محسوسة بالنسبة للقمح اللين.

والمتتبع لتطورات الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر خلال هذه الفترة، يلاحظ أنه بالرغم من التحسن في إنتاج جميع المحاصيل النباتية والحيوانية إلا أنها لا تزال تعاني من نقص في نسب الاكتفاء الذاتي في معظم المنتجات الغذائية الرئيسية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-9):معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر 2001- 2012(%)

المجموعات السلعية	2001/2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	30.46	35.62	33.83	16.02	39.88	36.48	31.96	39.3
البطاطس	93.74	95.94	88.22	96.93	95.48	96.68	97.15	97.4
البقوليات	23.17	21.39	20.79	17.69	26.86	25.99	27.68	29
جملة الخضر	99.60	99.26	99.79	99.72	99.65	99.70	99.73	99.8
جملة الفاكهة	91.34	92.07	88.96	90.70	89.78	90.65	91.47	91.8
جملة الزيوت	8.05	7.07	5.10	6.21	12.12	6.15	13.30	8.4
السكر	0	0	0	0	0	0	0	0
جملة اللحوم	89.38	83.15	85.14	86.71	88.13	89.92	90.50	90.6
الأسماك	88.99	89.13	90.38	90.40	83.53	84.51	77.47	75
البيض	98.51	98.98	99.95	99.91	99.74	99.80	99.80	99.8
الألبان ومنتجاتها	43.87	40.44	32.66	42.64	46.50	51.06	52.9	52.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26-33)، مرجع سابق.

لتوضيح تطور نسب الاكتفاء الذاتي في الجدول السابق نقوم بتمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(5-2): تطور معدلات الإكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الغذائية في الجزائر 2001-2012 (%)

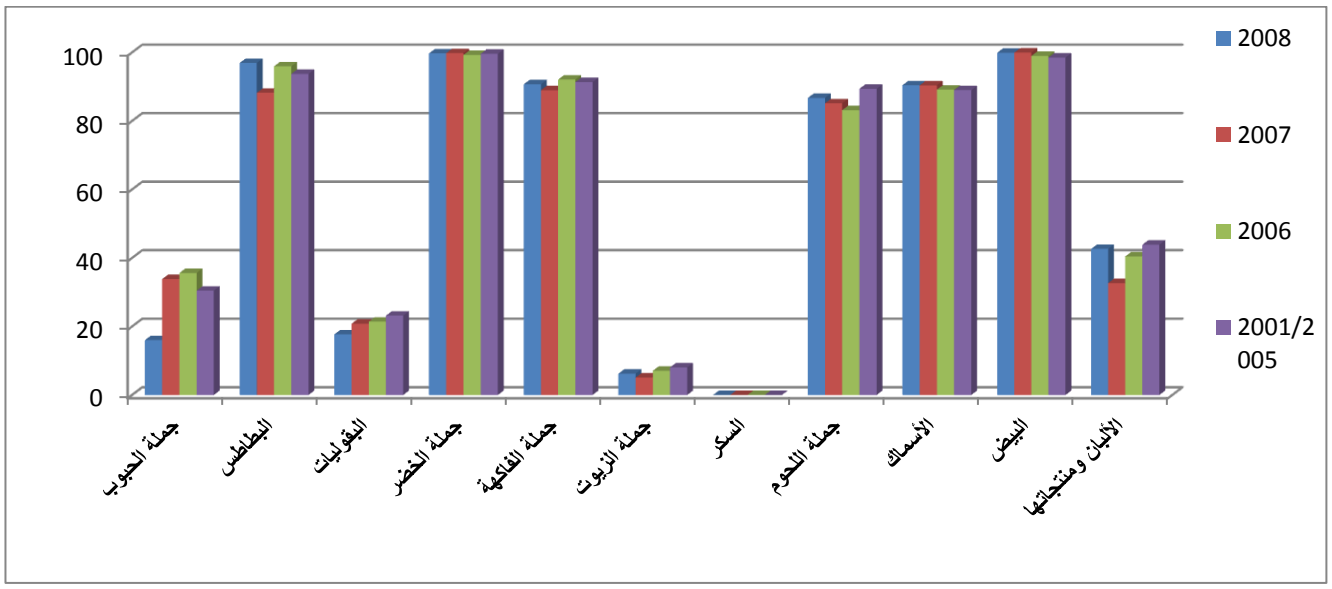

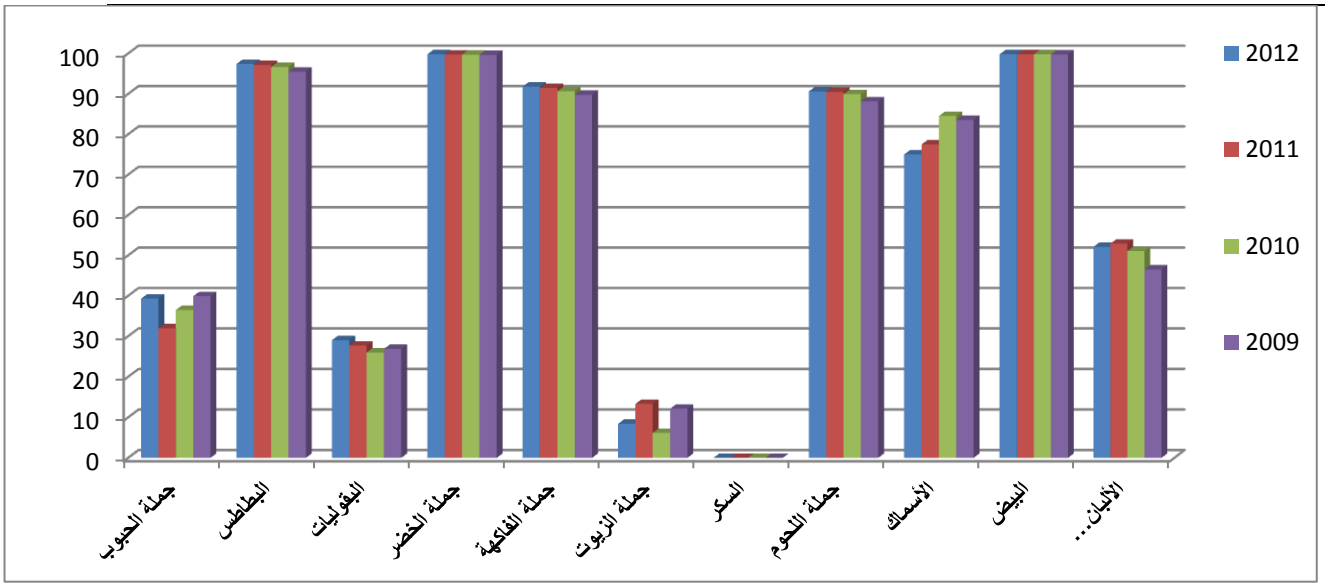

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-9).

إن نسب الاكتفاء الذاتي تبين بوضوح أن الوفرة الغذائية لا يغطيها الإنتاج الوطني إلا في حدود 70% إلى 75%، وهو ما تؤكده بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الثالث:الإنتاج الغذائي في تونس2001-2012

لقد برهن القطاع الزراعي في تونس على أنه ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد[1]، نتيجة أدائه المقبول طيلة سنوات فترة الدراسة، وفيما سجل القطاع معدل نمو سنوي بـ 2.6% لمتوسط الفترة(2002-2005) ارتفع ليسجل 2.9% كمتوسط لسنوات (2006-2009) و2.7% كمتوسط الفترة (2010-2014)رغم أدائه المتذبذب خلال بعض السنوات. أما بالنسبة لنظم الإنتاج الغذائي، فيحتل قطاع الماشية المكانة الأولى

[1]- حسب موقع بوابة الفلاحة التونسية التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري www.oriportail.tn (2013/12/19) فإن قطاع الفلاحة يساهم بـ :

- ✓12% من الناتج الداخلي؛
- ✓تمثل الاستثمارات الفلاحية 10% من جملة الاستثمارات في الاقتصاد التونسي؛
- ✓يساهم القطاع الخاص بحوالي 57% من جملة الاستثمارت في القطاع الفلاحي؛
- ✓تمثل الاستثمارت الفلاحية نسبة 21% من PIB_{AGR} (ناتج داخلي خام زراعي)؛
- ✓تمثل صادرات المواد الغذائية بنسبة 11% من جملة صادرات الخيرات؛
- ✓تمثل صادرات المواد الغذائية بنسبة 26% من (ناتج داخلي خام زراعي)؛
- ✓يشغل القطاع الفلاحي 16% من اليد العاملة النشيطة الكلية.

.

في تركيبة الإنتاج بنسبة 36% يتبعه قطاع الأشجار المثمرة (زيتون، تمور، حمضيات...) بـ27% والخضروات بـ15% ، ثم الحبوب بـ14% والصيد البحري بـ5% وأخرى 3 %.

وفيما يلي جدول يبين تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

الجدول رقم (5-10): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي 2003-2012

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
PIB(مليون دينار)	32,202	35,192	37,664	41,408	49,858	55,219	58,776	63,38	66,883	71,319
PIB_A(مليون دينار)	3,183	3,682	3,722	4,082	4,222	04,38	5,052	4,892	5,461	6,108
% PIB / PIB_A	9,9	10,5	9,9	9,9	8,5	7,9	8,6	7,7	8,2	8,6

المصدر: وزارة الفلاحة التونسية، الفلاحة في تونس (الإنتاج الفلاحي)، www.agriculture.tn(2013/09/03)

الفرع الأول: الإنتاج النباتي في تونس2001-2012

حسب موقع بوابة الفلاحة التونسية[1] تقدر المساحة القابلة للزراعة في تونس بـ5 ملايين هكتار، منها 2 مليون هكتار أشجار مثمرة (يمثل الزيتون 1.6مليون هكتار)، و2 مليون هكتار زراعات كبرى (منها 1.6 مليون هكتار حبوب)، والباقي موزع بين زراعات مختلفة وأراضي بور، كما تقدر المساحة المروية بـ420 ألف هكتار منها 75% مجهزة بتقنيات الاقتصاد في الماء، أما الموارد المائية القابلة للتعبئة فتقدر بـ4.8 مليار $م^3$ موزعة بين:

- ✓ مياه سطحية 2.7مليار $م^3$ عن طريق 29سدا كبيرا و222سد جبلي و810 بحيرة جبلية.
- ✓ مياه جوفية 2.1مليار $م^3$عن طريق 4700بئر عميقة و138 ألف بئر سطحية.

وفيما يلي جدول يبين تطور الإنتاج النباتي في تونس خلال الفترة 2012/2001

الجدول رقم (5-11): تطور الإنتاج النباتي في تونس 2001-2012 (ألف طن)

البيان	20005/2001	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحبوب	1860,94	1627,76	1991,43	1185,8	2533,58	1079,6	2342	2342
البطاطس	333	365	357	400	400	370	367	340
البقوليات	49,8	56,6	91,9	81,1	81,5	67,19	75,2	75.2
الخضر	2068,76	2271	2434,3	2693	2714	2834	2834	2834
الفاكهة	1035,22	1034,1	1001,5	1082	1123.70	1145,2	1314,38	1314
البذور الزيتية	624,42	1050	900	1000	809,34	758,8	785,8	244.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26-33)، مرجع سابق.

[1] -www.oriportail.tn (2013/12/19)

بالنسبة للإنتاج النباتي ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، فإن محصول الحبوب عرف ارتفاعا واضحا خلال متوسط الفترة (2001–2005)مقارنة بالسنة المرجعية 1990، نظرا للظروف المناخية الملائمة التي عرفتها الفلاحة التونسية سنوات (2003، 2004 و2005) باستثناء سنة 2002 التي عرفت انخفاضا في الإنتاج، وعموما بلغ متوسط إنتاج الفترة(2001–2005) من الحبوب بـ 1.8 مليون طن محققة بذلك اكتفاء ذاتيا قدر بـ 42.74%، لينخفض الإنتاج سنة 2006 ويحقق معدل اكتفاء ذاتي قدره 38.7% ثم يرتفع سنة 2007 إلى 39,33 % ، ويعود هذا إلى الظروف المناخية الملائمة، حيث تميزت هذه الفترة (2001–2006) -باستثناء سنة 2002- بتحسن الظروف المناخية على أغلب مناطق تونس خاصة الشمالية منها، وهذا نتيجة الإجراءات المتخذة لتثمين الظروف المناخية الملائمة، ثم انخفض الإنتاج سنة 2008 وارتفع سنة 2009 ليبلغ 2.5مليون طن ليحقق أحسن معدل للاكتفاء الذاتي خلال فترة الدراسة قدر بحوالي 58,56 %، تعتبر سنة 2010 أسوء سنة خلال فترة الدراسة حيث انخفض الإنتاج بـ 57.38% مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005)محققا بذلك معدل اكتفاء ذاتي قدره24.89% ، أما سنتي 2011 و2012 فقد ارتفع الإنتاج مقارنة بسنة 2010 وهذا راجع للكميات المتساقطة من الأمطار وزيادة المساحة المزروعة، نشير أن سنة 2012 حققت فيها جملة الحبوب اكتفاء ذاتيا قدر بـ 46%.

وفيما يتعلق ببقية المحاصيل الأخرى فقد عرفت أداء متباينا، بالنسبة للبطاطا التي تزرع في تونس على ثلاث مواسم زراعية (البطاطا البدرية، البطاطا الفصلية، البطاطا الآخر فصلية) على مساحة تبلغ 23ألف هكتار، فبعدما كانت كميتها لا تتجاوز (0.333 مليون طن) ارتفعت بمعدل 20% لتبلغ 0.40 مليون طن سنتي 2008 و2009، ثم عادت للانخفاض سنوات 2010 و2011 و2012 لتبلغ 0.37 مليون طن، 0.36 مليون طن و0.34 مليون طن على التوالي، ونشير أنه بعد تراجع معدل الاكتفاء الذاتي للبطاطا سنة 2007 بـ79.68% مقارنة بـ 89.75% في متوسط الفترة (2001–2005)، فقد حقق خلال السنوات التالية (2008،...،2012) اكتفاء ذاتيا مرتفعا تجاوز 93%، وكذلك الأمر للبقوليات فقد ارتفع إنتاجها من 49.8 ألف طن في متوسط الفترة (2001–2005) ليبلغ 75.20 ألف طن سنة 2012، علما أن سنة 2007 سجلت أعلى كمية إنتاج بلغت 91.9 ألف طن، وبذلك ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي إلى 76.76% مقارنة بمتوسط الفترة 2001– 2005 التي لم تتجاوز 61 %، وبالتالي حققت سنة 2007 ثاني أحسن معدل اكتفاء ذاتي بعد سنة 2008، أما سنوات 2001-2006 فلم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي 65% في المتوسط وهو معدل اكتفاء ذاتي منخفض، أما سنتي 2011و2012 فحققت فيهما معدل اكتفاء ذاتي قدر بـ71.9%.

وبالنسبة للخضر والفواكه فهي الاستثناء، فقد حققت فيها تونس اكتفاء ذاتيا وفائضا وجه التصدير، بالنسبة للخضر بلغ معدل نمو إنتاجها بـ 36% سنة 2012 مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005)، أما الفواكه فنمت بمعدل 26% سنة 2012 مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005).

أما عن البذور الزيتية التي تملك فيها تونس ميزة نسبية إنتاجية (وتصديرية) في شمال إفريقيا خاصة زيت الزيتون، فقد عرف إنتاجها هو الآخر تذبذبا خلال الفترة فبعدما ارتفع سنة 2006 ليبلغ (1.05) مليون طن مقارنة بمتوسط الفترة(2001–2005) انخفض سنة 2007 بـ 100 ألف طن ليعود ويرتفع سنة 2008 ويستقر عند 1 مليون طن، ثم بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 2009 لتستقر سنة 2011 عند حجم 785.80 ألف طن ويبلغ أدنى حجم له سنة 2012 بـ 244.4 ألف طن.

نشير أن إنتاج الزيت في تونس يمثل حوالي 13% من إجمالي الإنتاج الفلاحي و16% من القيمة المضافة في القطاع و44% من الأشجار المثمرة، ويصل عدد المعاصر المشغلة في فترة الذروة إلى 1400وحدة تبلغ طاقتها التحويلية اليومية 33ألف طن منها 75% تحت نظام السلسلة المتواصلة.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني والسمكي في تونس 2001–2012

لقد شهد قطاع تربية الماشية في تونس نموا مطردا خلال فترة الدراسة، سواء من حيث أعداد القطيع أو من حيث تطور الإنتاج، فقد بلغ عدد الأبقار المنتجة حوالي 450ألف وحدة سنة 2008 منها 220 ألف وحدة مؤصلة والبقية من سلالات محلية أو مهجنة، في حين بلغ عدد الأغنام حوالي 4.1 مليون أنثى وعدد الماعز وصل إلى 830ألف وحدة، ويساهم قطاع تربية الماشية بنسبة 36%من الناتج المحلي الفلاحي كما يوفر أكثر من مليون يوم عمل في السنة، تضاف إليها نحو 15 ألف منصب شغل يؤمنها قطاع تربية الدواجن، ويتوزع الإنتاج الحيواني على النحو التالي:

- ✓ اللحوم الحمراء 40%؛
- ✓ اللحوم البيضاء 28 %؛
- ✓ منتجات الألبان 26%؛
- ✓ منتجات أخرى 6%.

وفيما يلي جدول يبين تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في تونس خلال الفترة 2001–2012

الجدول رقم (5–12): تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في تونس 2001–2012 (ألف طن)

البيان	20005/2001	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اللحوم الحمراء	114,48	115,20	116,25	121,38	121,80	121,80	117	116.3
اللحوم البيضاء	90,12	78,80	96,10	102,50	100,25	100,25	120,00	127.5

الألبان	910,80	979,00	1006,00	1010,00	1030,00	1057,00	1088,10	1124
البيض	73,21	73,55	79,00	79,85	84,20	83,65	90.15	90.35
الأسماك	101,82	110,90	105,10	100,10	102,40	102.40	114.8	116.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

يبين الجدول السابق أن الإنتاج الحيواني سجل تحسنا واضحا ومنتظما في جميع أصنافه، فبالنسبة للحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء فقد عرفت نموا قدر بـ (1.58%) و(40.36%) للحوم الحمراء والبيضاء على التوالي سنة 2012 مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005)، محققة اكتفاء ذاتيا مرتفعا بلغ سنة 2012 حوالي 97.7% لجملة اللحوم، وكذلك الأمر بالنسبة للبيض والألبان فقد سجلتا معدلات نمو مرتفعة خلال فترة الدراسة، فإنتاج الألبان ارتفع من (910.8 ألف طن) في متوسط الفترة (2001–2005)إلى (1124ألف طن) سنة 2012 بمعدل نمو قدره 23.4%، كما سجل إنتاج البيض ارتفاعا مطردا إذ ارتفع من 73.21 ألف طن في متوسط الفترة (2001–2005) إلى 90.15 ألف طن سنة 2012 بمعدل نمو قدر بـ 24%، وهما بهذا تحققان اكتفاء ذاتيا مرتفعا قدر سنة 2011 بـ (99.64%) و(93.65%) للبيض والألبان على التوالي. أما إنتاج الأسماك فعرف تذبذبا في إنتاجه فزاد سنة 2006 بـ 8.91% مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005)في حين بلغ معدل زيادته سنة 2011 بـ 0.17% مقارنة بنفس الفترة، وهو كذلك يحقق معدل اكتفاء ذاتي مرتفع نسبيا 84.84 كمتوسط للفترة 2001–2012 .

غطت فترة الدراسة السابقة ثلاث مخططات تنموية متعلقة بالقطاع الفلاحي بتونس، فالمخطط العاشر 2002–2006 –كما أشرنا سابقا– فإن الهدف المسطر هو تحقيق معدل نمو للإنتاج الفلاحي يقدر بـ 3.7% وبمعدل قيمة مضافة قدره 3.5% مقارنة مع سنة 2001 التي كانت نتائجها فوق المعدل العادي، وعلى هذا الأساس فقد بلغ معدل القيمة الجملية للإنتاج الزراعي والقيمة المضافة خلال كامل سنوات المخطط 2938 مليون دينار و2423 مليون دينار على التوالي وهو ما يمثل نسبة إنجاز بـ 97% لأهداف المخطط[1].

الجدول رقم (5–13): تطور المعدل السنوي للإنتاج خلال المخطط العاشر 2002–2006 (ألف طن)

المنتجات	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز%
الحبوب	1470	1895	129
زيت الزيتون	880	722	82
قوارص	258	235,6	91
تمور	114,6	118	103

[1]– وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007–2011)، مرجع سابق، ص13.

بطاطا	344	335	97
طماطم	850	895	105
مجموعة اللحوم (حي)	391,3	360,9	94
بيض	1529,4	1447	95
حليب	1057	918	87
الأسماك	113,6	104	92

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007–2011)، ص13.

على الرغم من أن المخطط السابق لم يحقق 100% مما كان مستهدف من مستوى النمو، إذ حقق معدل ناتج قدره 2.6% مقابل تقديرات بـ3.5%، إلا أنه أثبت قدرته على التجاوب مع مختلف الإجراءات التي تم اتخاذها خاصة إجراءات تشجيع الاستثمار الخاص واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن الاستثمارات العمومية خاصة المتعلقة بتعبئة الموارد الطبيعية وكذا الأنشطة المتعلقة بالخدمات كالبحث والتكوين والإرشاد والصحة الحيوانية وحماية النباتات.

كما تزامنت فترة الدراسة كذلك مع تنفيذ المخطط الحادي عشر للتنمية 2007–2011 الذي تباينت فيه الظروف المناخية في مواسمه الثلاثة (2007–2008–2009)، فيما يخص الموسم الزراعي 2006–2007 تميز بظروف مناخية صعبة حيث فاقت فيه كميات الأمطار المعدلات الطبيعية العادية، والعكس فيما يتعلق بالموسم 2007–2008 إذ اتسم بظروف غير ملائمة حيث لم تبلغ كميات الأمطار المسجلة المعدلات العادية، أما الموسم 2008–2009 حيث شهدت بدايته نقص في هطول المطر إلا أن الكميات المتساقطة في الشتاء والربيع مكنت من تدارك النقص، وعليه فإن أهداف المخطط خلال ثلاث سنوات الأولى 2007، 2008 و2009 تمثلت في إنتاج في حدود "3284 مليون دينار" بالأسعار الثابتة لسنة 1990، ما يمكن من تحقيق معدل نمو سنوي قدره 3.4%، إلا أن النتائج أشارت أن قيمة الإنتاج بلغ "3208 مليون دينار" بالأسعار الثابتة 1990 وبذلك تكون نسبة الإنجاز 98% وهو مستوى مقبول رغم أنه حقق انحراف سالب مما سمح بتحقيق معدل نمو قدره 2.2%.

وسبب هذا الإنحراف السالب عن الهدف هو النسق غير المنتظم لمعدلات النمو من سنة إلى أخرى، إذ شهدت سنة 2007 معدل نمو 3.3% لينخفض إلى 0.6% سنة 2008 ثم ترتفع سنة 2009 إلى 1.2% سبب ذلك كما أشرنا سابقا هو تذبذب الهطول المطري.

ويبين التوزيع بين مختلف القطاعات الفلاحية الإنتاجية تفاوت معدلات الإنجاز كما يظهرها الجدول الموالي:

الجدول رقم (5–14): معدل الإنجاز لأهم المنتجات خلال الفترة 2007–2009 مقارنة بالتوقعات (ألف طن)

المنتجات	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز%
الحبوب	1824	1903	104

زيت الزيتون	1048	900	86
القوارص	271	282	104
تمور	127	144	113
بطاطا	380	350	92
طماطم	1000	1122	112
اللحوم الحمراء	123	120	98
اللحوم البيضاء	123	139	113
ألبان	1051	1015	97
منتوجات البحر	120	102	85
بيض	1436	1592	111

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية، تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والمواد الطبيعية حول التقييم نصف المرحلي للمخطط الحادي عشر للتنمية للفترة 2007–2009، أفريل 2009، ص10. والمخطط الثاني عشر للتنمية 2010–2014، جوان 2010، ص04.

أما الفترة الأخيرة 2010–2012 والتي عرفت نموا واضحا في إنتاج معظم المحاصيل رغم عدم بلوغ التوقعات لكل المحاصيل سوى الحبوب والقوارص والطماطم، والتي تزامنت بدورها مع بداية تطبيق المخطط الثاني عشر للتنمية 2010–2014* والتي يتوقع أن تكون النتائج خلال نهاية الفترة كما يلخصها الجدول التالي:

الجدول رقم (5–15):معدل الإنجازات والتوقعات لأهم المنتجات خلال المخطط 2010–2014 (ألف طن)

المنتجات	عشرية 2001– 2010	معدل إنتاج سنتي 2011– 2012	توقعات 2011– 2012	توقعات 2013	توقعات 2014
الحبوب	1780,44	2291,50	2105	2502	2700
زيت الزيتون	751	750	1150	3250	330
القوارص	256,10	356	317,50	47	50
تمور	61,18	86	190	220	230
بطاطا	342,60	350	385	390	390
طماطم	988,10	1192	1159	1217	1237
جملة اللحوم	422	.....	469,70	484,12	493,86
الحليب	961	1106	1132,50	1179	1212
بيض	1532	1529	1714	1743	1773

* – المعطيات الواردة في هذه الجزئية هي عبارة عن توقعات وزارة الفلاحة التونسية وليس إنجازات حقيقية نظرا لتعذرنا الحصول عن الإحصائيات السنوية الحقيقية.

منتوجات الأسماك	100,39	110	111,50	119	125

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- ✓ **وزارة الفلاحة التونسية، الفلاحة في تونس (تطور أهم المنتجات الفلاحية)، مرجع سابق، www.agriculture.tn**
- ✓ **وزارة الفلاحة التونسية، المخطط الثاني عشر للتنمية (2010–2014)، تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعي، تونس، جوان 2010، ص49. www.iresa.agrinet.tn (14–04–2014)**

رغم تحسن الإنتاج في معظم المجموعات السلعية الغذائية في تونس، إلا أن نسب الإكتفاء الذاتي لا تزال منخفضة خاصة في المحاصيل السكرية وجملة الحبوب والبقوليات والزيوت كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (5–16): معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الرئيسية في تونس 2001– 2012 (%)

المجموعات السلعية	2001/2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	42.74	38,7	39,33	28,09	58,56	24,89	46,6	46,6
البطاطس	89.75	94 ,55	79,68	98,21	82,01	97 ,04	93,8	93,4
البقوليات	61.32	63,34	76,76	79,05	73,37	69,52	71,9	71,9
جملة الخضر	100.83	102,07	100,98	102,4	101,39	101,64	101,6	101,6
جملة الفاكهة	103.84	104,69	105,53	108,92	107,65	110,18	109	109
جملة الزيوت	56.71	77,19	92,34	76,68	71,95	54,02	57,5	60,2
السكر	0	0	0	0	0	0	0	0
جملة اللحوم	97,82	97.56	96,86	97,06	97,60	97,51	97,5	97,7
الأسماك	92,36	86.76	87,66	80,10	78,83	81,55	88,4	85,2
البيض	99,43	99.76	99,48	99,82	99,99	99,61	99,8	99,8
الألبان ومنتجاتها	89,85	99.5	104,35	94,81	98,18	93,48	93,6	93,8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

لتوضيح تطور نسب الاكتفاء الذاتي في الجدول السابق نقوم بتمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(5–3) : تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الرئيسية في تونس 2001–2012(%)

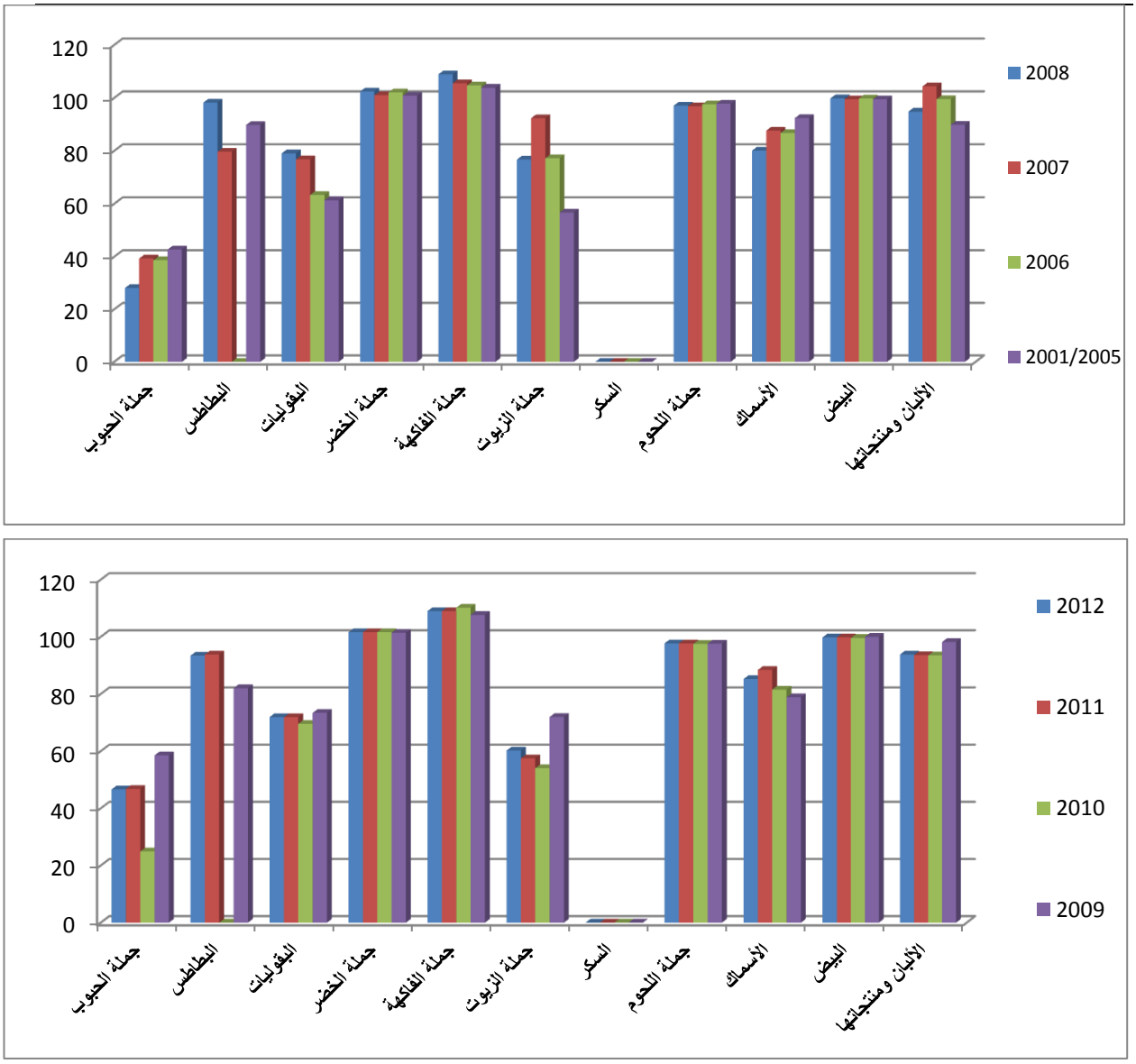

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (5–16).

المطلب الرابع: الإنتاج الغذائي في المغرب2001–2012

لا تزال تثبت الزراعة المغربية أنها مستقبل البلاد وأنها ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد المغربي، وأداة فعالة في مجال محاربة الفقر القروي، كما يعتبر تأثيرها السوسيو اقتصادي الحقيقي أكبر من مجرد مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال قدرتها على تحفيز التنمية على جميع المستويات بما فيها الاستهلاك.

تمثل المساحة المزروعة حوالي 13% من مجموع مساحة المغرب، في حين تمثل المراعي 30% منها، وبالنسبة للإنتاج النباتي تحتل الحبوب بجميع أنواعها المرتبة الأولى بالإضافة إلى مختلف الزراعات الصناعية والتسويقية إلى جانب المواد العلفية لتربية المواشي، ونظرا لعدم انتظام تساقط الأمطار لوجود اختلافات سواء في السنة الواحدة أو من سنة إلى أخرى من حيث الكمية والتوزيع، ومع تعاقب سنوات جافة وأخرى ممطرة، يطرح بحدة مشاكل المياه، حيث لا يمكن الإعتماد كليا على الأمطار في الزراعة، لذلك وجهت

السلطات العمومية اهتماما خاصا لتطوير عمليات الري اعتمادا على السدود منذ 1967، حيث ارتفعت كمية المياه المعبأة بواسطة السدود من 2مليار م^3 إلى أكثر من 15مليار م^{3}حاليا، مع الإعتماد على المياه الجوفية خاصة في المناطق ذات المناخ الجاف وشبه الجاف، وتمثل 30% مقابل 70% للمياه السطحية.

ما سبق من إجراءات لتوفير الماء الذي يعتبرا قيدا للزراعة ، انعكس في رفع قيمة الناتج الفلاحي كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (5– 4): تطور الإنتاج الفلاحي في المغرب خلال الفترة 1998– 2014 (مليار درهم)

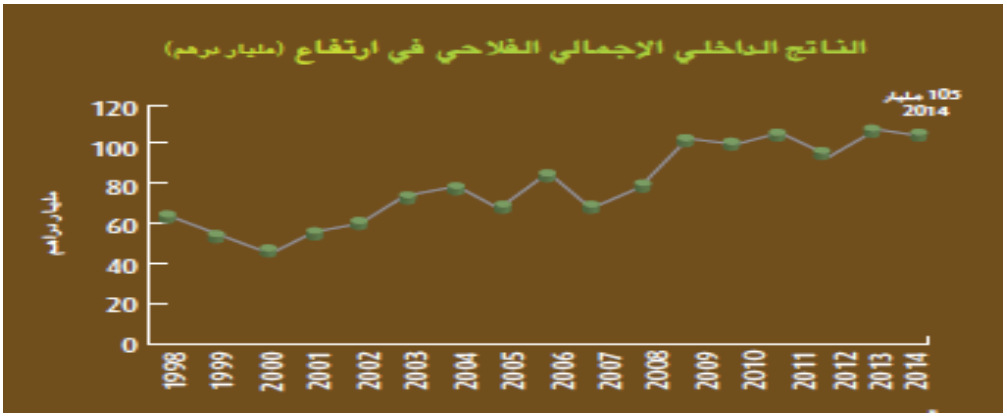

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري، قطاع الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام 2014، ص 6

يبين الشكل السابق تطور الناتج الفلاحي في المغرب*، فعلى الرغم من تعرضه لتذبذبات مستمرة خلال الفترة، إلا أنه أبان أنه مصدر مهم من مصادر نمو الاقتصاد المغربي فلم تقل مساهمته في PIB عن 12% (كانت هذه النسبة سنة 2005) في حين حققت سنة 2009 أعلى نسبة مساهمة في PIB قدرت بـ 14.61%** ويعود هذا النمو إلى تطور الإنتاج النباتي والحيواني بشقيه.

كما يساهم القطاع الزراعي بنسبة مهمة في التشغيل خاصة التشغيل الريفي حوالي 78% كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (5– 5):بنية التشغيل حسب النشاط الإقتصادي 2014

* – النظام الفلاحي المغربي بصفة عامة متميز بالثلاثي حبوب– رعي– زيتون على نسق الأنظمة الفلاحية التقليدية المتوسطية التي هي نتاج ارتباط أسلوب التغذية والإمكانات المناخية والبيئية.

** – هذه النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

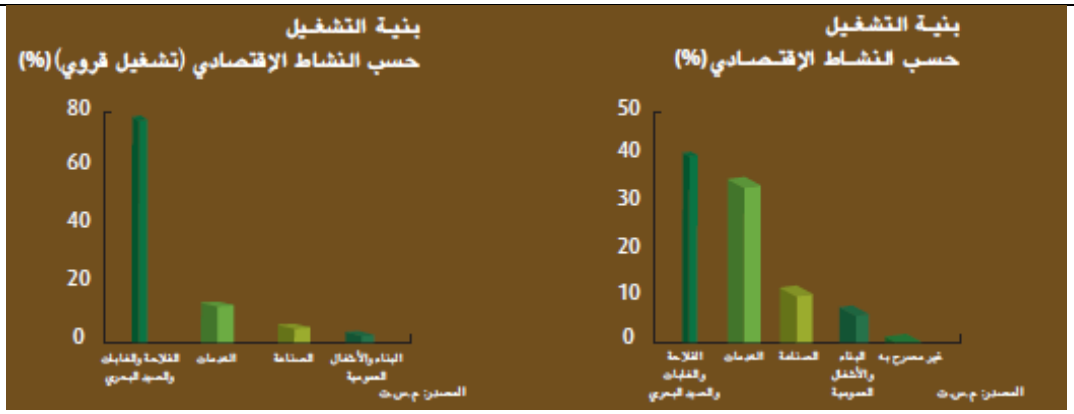

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري، قطاع الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام 2014، ص 6.

الفرع الأول: الإنتاج النباتي في المغرب 2001–2012

كما أشرنا سابقا تأتي الحبوب(قمح، شعير، ذرة) في مقدمة الإنتاج النباتي اعتمادا على مياه الأمطار(محاصيل بورية)، مع تطور في زراعة وإنتاج المحاصيل الصناعية والتسويقية(قصب السكر، الشمندر السكري، عباد الشمس، خضر، فواكه...)، حيث تعززت الصادرات الفلاحية نحو الإتحاد الأوروبي بعد توقيع"الاتفاق الفلاحي " مع المغرب سنة 2012 تطبيقا للوضع المتقدم الذي حصل عليه المغرب ضمن علاقاته مع الإتحاد الأوروبي.

عموما فإن ارتباط الإنتاج النباتي بالهطول المطري من ناحية وتأثره بالتقلبات التي تشهدها السوق الدولية للغذاء من ناحية أخرى، جعل الإنتاج الغذائي يعرف تذبذبات مستمرة. والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (5–17): تطور الإنتاج النباتي في المغرب 2001–2012 (ألف طن)

البيان	2005/2001	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحبوب	6137,33	9226,59	2495,70	5321,49	10451,80	7825,10	8621,64	6114,2
البطاطس	1370,16	1569,10	1560.00	1536,50	1629,00	1604,60	1577,40	1656,9
البقوليات	222,47	332,10	139.30	189,70	274,00	282,30	338,90	293,9
الخضر	4627,60	5291,00	4839.00	5375,10	5571,30	5705,70	5705,7	6574.90
الفاكهة	2967,12	3714,40	3410,90	3521,63	3720,10	4763,80	4688,90	3782.8
البذور الزيتية	797.77	996.34	1041.16	838.92	893.50	1552.6	1492.7	1369.9
السكر	466,07	376,28	414,00	414,00	409,40	341,57	368,00	400

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

تحتل المغرب المرتبة الأولى مغاربيا والثانية في شمال إفريقيا في الإنتاج النباتي، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن إنتاج الحبوب سجل نموا قدره 40.47% سنة 2011 مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005)، وحققت سنة 2011 اكتفاء ذاتيا قدره 58.91%، كما حققت سنة 2009 رقما قياسيا في إنتاج الحبوب قدر بـ 10.45 مليون طن محققة اكتفاء ذاتيا قدر بـ 70%، في حين عرفت سنتي2007 و2008 أدنى قيمة في إنتاج الحبوب قدرت كمتوسط للموسمين 3908.59 ألف طن، وهو بذلك ينخفض بمعدل (36.31%) عن متوسط الفترة (2001-2005) وهذا راجع طبعا كما هو الحال في الجزائر وتونس إلى الظروف المناخية غير الملائمة.

أما الموسم الفلاحي (2012- 2013)فيعد استثنائيا بكل المقاييس بفضل التساقطات المطرية المبكرة حيث سجلت (50%) من مجموع التساقطات مقابل (33%) في سنة عادية، وقد ساهمت هذه الظروف المناخية الملائمة في تحقيق الزرع المبكر لـ 35% من المساحات المخصصة للحبوب، فضلا عن زرع أنواع جديدة من البذور ذات جودة عالية تم توفيرها بأثمان مناسبة للفلاحين، وكذا التعميم الشبه التام لعمليتي الحرث والحصاد اللذان يستفيدان من دعم الدولة، كل هذه الظروف مكنت من تحقيق إنتاج 97 مليون قنطار مع إنتاج قياسي للقمح الطري وصل إلى 52 مليون قنطار[1].

رغم ما سبق، لا تزال المغرب تحقق اكتفاء ذاتيا منخفضا في إنتاج الحبوب، علما أن المساحات المنتجة للحبوب تمثل 52% من مجموع المساحة المزروعة، وتعود أسباب تراجع المردودية إلى امتداد مساحة الحبوب إلى أراضي هامشية ما جعل النشاط الفلاحي أكثر هشاشة في هذه المناطق.

وفي المقابل، فإن هيمنة الحبوب على نصف المساحة المزروعة جعل الزراعة المغربية ضعيفة التنوع، مما يجعل تحويل استغلال الأرض إلى نشاطات أكثر قيمة مضافة ومردودية -مثل الأشجار المثمرة- أكثر كفاءة في استغلال هذه الموارد، خاصة إذا كانت الفوارق كبيرة في مردودية الأراضي، فالحبوب تمثل 52% من المساحة المزروعة لكن لا تساهم إلا بـ18% من الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي، بينما تساهم سلسلة الخضروات بنسبة 12% من الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي بمساحة تناهز 3% فقط من المساحات المزروعة[2].

أما فيما يتعلق بمحصول البطاطا فعرف هو الآخر نموا مطردا بلغ 15% سنة 2011 مقارنة (بمتوسط الفترة (2001-2005)محققة اكتفاء ذاتيا كاملا إلا في سنتي 2001 و2009 بلغ (97%)، وكذلك بالنسبة

[1]-وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية، مديرية الإستراتيجية والإحصائيات، مذكرة إستراتيجية رقم 94، السنة الفلاحية 2013، ص04.

[2]- وزارة الفلاحة والصيد البحري، قطاع الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام 2014، نسخة 2015، ص8.

للبقوليات سجلت معدل نمو جيد بلغ 52% سنة 2011 مقارنة بمتوسط الفترة(2001-2005)، رغم أن سنتي 2007 و2008 شهدتا تراجعا واضحا في إنتاجهما بلغ (-26%) نتيجة الظروف المناخية غير الملائمة (قلة التساقطات المطرية)، في حين حققت سنتي 2010-2011 اكتفاء كاملا وفائض وجه للتصدير.

أما الخضر والفواكه فقد ارتفع معدل إنتاجهما بـ12% و58% على التوالي سنة 2011 مقارنة بـ (2001-2005)، علما أن المغرب تحقق فيهما اكتفاء ذاتيا وفائض للتصدير، أما في يخص البذور الزيتية فتحتل فيها المغرب المرتبة الأولى بالمنطقة بإنتاج قدره حوالي 1.5 مليون طن سنة 2011 وبمعدل نمو بلغ 97%، أي تضاعف إنتاجها مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005).

أما إنتاج السكر فهو الاستثناء في جملة المحاصيل، حيث انخفض إنتاجه بمعدل (21%) سنة 2011 مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005) ، وكان السبب في تراجع إنتاجه بصفة أساسية على مستوى دوائر الزراعة السكرية بسهل الغرب وحوض اللوكوس..، نظرا لصعوبة الولوج إلى الحقول بسبب الفياضات التي شهدتها هذه الجهات حيث بلغت المساحات المتضررة بـ 6500 هكتار[1].

وبالنسبة للموسم الزراعي(2012-2013)فعرف انخفاضا طفيفا في إنتاج البقوليات مقارنة بالموسم (2011-2012)، ويعزى هذا الانخفاض إلى إصابة بعض الأنواع من البقوليات وخاصة الحمص بمرض البثور (Authracnose)، وفي المقابل ارتفع إنتاج العدس ارتفاعا مهما مقارنة بالموسم (2011-2012)، أما الزراعات السكرية ونظرا للظروف المناخية الملائمة فقد قدر إنتاج الشمندر السكري للموسم(2012-2013) بـ 2.2 مليون طن أي بزيادة قدرها 38% عن الموسم (2011- 2012)، وهذا ناتج عن الزيادة في المساحة المزروعة وتحسن المردودية، كما قدر إنتاج السكر بـ 55900 طن مقابل 541000 طن 2011-2012، كما عرفت الزراعات الزيتية هي الأخرى تحسن في مردودية الهكتار، وتحقيق الزيادة في تغطية الحاجيات من الزيت انطلاقا من الإنتاج الوطني في حدود 19% في أفق 2020 مقابل 2% حاليا.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني والسمكي في المغرب 2001-2012

تحتل المغرب المرتبة الثانية بعد مصر في دول المنطقة في الإنتاج الحيواني والسمكي، حيث احتل قطاع الإنتاج الحيواني أو ما يسمى بـ "سلسلة الإنتاج الحيواني" مكانة هامة في المغرب وخاصة في تضمينات المخطط الأخضر، وذلك لعدة أسباب أولها السبب الاقتصادي حيث أن المنتجات الحيوانية لها وزن اقتصادي مهم يصل إلى 45% من الدخل الفلاحي الإجمالي وتمثل 40% من رقم المعاملات الفلاحية، أما السبب الثاني فيعود للوزن الاجتماعي المهم للقطاع، ذلك أن ما يناهز عن مليون فلاح يعيشون من أنشطة

[1]- وزارة الفلاحة والصيد البحري، الوضعية الفلاحية في المغرب رقم 10،"المنتجات المجالية استراتيجية العمل على امتداد سلسلة القيم"، ص109 ، www.agriculture.gov.ma (2014/07/16)

هذا المجال، كما أن 60% من مناصب الشغل العاملة في القطاع الفلاحي توفرها سلاسل الإنتاج الحيواني، إذ في جميع حلقات الإنتاج ابتداء من الإنتاج، التسويق، التصنيع والبيع يتم توفير مناصب شغل مهمة بالنسبة للساكنة النشيطة في القطاع، كما أن القطاع يلعب دورا مهما وأساسيا في دخل الفئات الهشة من خلال مشاريع المدرة للدخل، ونشير أن هناك مشاريع تضمنها المخطط الأخضر كما تناولناها سابقا هي في طور الإنجاز حاليا سواء بالنسبة لسلسلة إنتاج الحليب أو سلسلة اللحوم الحمراء أو اللحوم البيضاء، وتحقق المغرب بـ (الإنتاج الحيواني والسمكي) اكتفاء ذاتيا مرتفعا، حيث يوجه الفائض للتصدير باستثناء الألبان ومنتجاتها التي تحقق به اكتفاء ذاتيا منخفضا نسبيا.

يتوفر المغرب في ميدان الإنتاج الحيواني على قطيع من الماشية (21مليون رأس) يضم الأبقار والأغنام...، وقد شجع تزايد عدد السكان وارتفاع الطلب على استهلاك اللحوم البيضاء على تربية الدواجن التي تعرف تركزا مجاليا في الشريط الحضري الساحلي.

والجدول الموالي يبين تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في المغرب.

الجدول رقم (5-18): تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في المغرب 2001-2012 (ألف طن)

البيان	(2001-2005)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اللحوم الحمراء	276.78	294.55	292.82	301.27	347.53	353.53	349.59	373.96
اللحوم البيضاء	314	340	370	440	560	560	650	620
الألبان	1254	1571	1660	1800	2100	2100	2500	2500
البيض	158	140	190	185	225	225	255	250
الأسماك	993.47	881.16	878.34	1019.08	1137.55	1136	957	1165

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26-33)، مرجع سابق.

يبين الجدول السابق أن الإنتاج الحيواني والسمكي بأصنافها المختلفة في المغرب سجل ارتفاعا معتبرا خلال الفترة (2001-2012)، بالنسبة للحوم الحمراء فقد ارتفع إنتاجها بمعدل 26% سنة 2011 مقارنة بمتوسط الفترة(2000-2005) وهو بذلك يغطي 98% من الطلب المحلي ويبلغ متوسط الاستهلاك السنوي من اللحوم الحمراء سنة 2010 (12) كلغ للفرد، وكذلك الشأن بالنسبة للحوم البيضاء، حيث عرفت نموا مطردا خلال فترة الدراسة، بلغ معدل الزيادة سنة 2011 بـ 87% مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005)، ويقدر متوسط استهلاك الفرد السنوي 17.2 كلغ سنة 2010، وبخصوص إنتاج البيض فقد عرف هو الآخر ارتفاعا قدر بـ 61% سنة 2011 مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005) ليصل متوسط الاستهلاك بـ 138 وحدة للفرد سنة 2010 ووصلت حصة القطاع الصناعي إلى 82%.

وشهد منتوج الألبان ومشتقاتها هو الآخر تطورا مهما قدر أكثر من 100% أي من 1.254 مليون طن سنة (2001–2005) إلى 2.5 مليون طن سنة 2011، وقد سمح هذا المستوى بتغطية 82% من الاحتياجات الوطنية، وقدر استهلاكه بـ 64لتر للفرد في سنة 2010.

والجدير بالذكر أن سنة 2010 قد عرفت في إطار تنفيذ مخطط المغرب الأخضر إطلاق العديد من العقود بين الحكومة والفيدراليات البهيمية خاصة لقطاعات الحليب واللحوم الحمراء والدواجن من أجل تطويرها.

أما قطاع الأسماك فعرف نموا مذبذبا خلال سنوات الدراسة، حيث انخفض سنتي 2006–2007 بمعدل 11.47% مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005) التي بلغ حجم إنتاجها بـ 0.993 مليون طن، ثم ارتفع سنة 2008 و2009 ليبلغ حجم 1.137 مليون طن سنة 2009 ونفس حجم الإنتاج حققته سنة 2010، إلا أنه عاود الإنخفاض سنة 2011 ليصل 957.00 وهو بذلك يحقق معدل نمو سالب مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005)قدر بـ –3.6%، رغم ما سبق، إلا أن المغرب تغطي احتياجاتها وتحقق فائضا يتم تصديره، قدر معدل الاكتفاء الذاتي بـ 130.82% سنة 2011.

وبالإشارة إلى الموسم الزراعي (2012–2013) فقد عرف قطاع الماشية (البقر، الغنم، الماعز) زيادة كبيرة في حجم الإنتاج وذلك نتيجة الغطاء النباتي المرضي بسبب الظروف المناخية الملائمة، ما أدى إلى انخفاض أسعار الأعلاف بـ 10% ومن ثمة زيادة إنتاج الحليب بنحو 10% ليصل إلى 2.8 مليار لتر (مليون طن)، كما أن إنتاج اللحوم الحمراء ارتفع بـ 5% مقارنة مع سنة 2012 أي تحقيق إنتاج يناهز 490 ألف طن سنة 2013، أما الدواجن فقد استقر إنتاجها الذي تعدى الأهداف المسطرة، أما إنتاج البيض فهو الآخر عرف ارتفاعا قدر بـ 41% ما بين 2008 و2013 وهو كما قلنا سابقا يغطي الحاجيات الوطنية.

أما الموسم الزراعي(2013–2014) فتبرز معطيات وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية التطورات الإيجابية التي عرفها القطاع نتيجة ارتفاع إنتاج الحبوب، والتي تعود أسبابه إلى الكميات المعتبرة للتساقطات المطرية التي أثرت إيجابيا على سير السنة الفلاحية للموسم(2013–2014)، إذ ارتفع مستوى حقن السدود والفلاحة بـ 68% في فيفري 2014، إلى جانب زراعة الحبوب التي لا تتجاوز مساهمتها في القيمة المضافة الفلاحية 30% كحد أقصى، فإن القطاع الفلاحي استفاد كذلك من الأداء الجيد لكل من نشاط تربية المواشي المدعوم بفائض مخزون أعلاف السنة الفلاحية السابقة بالوضعية الجيدة للغطاء النباتي، وزراعة

أشجار الفواكه والخضر وهو ما تعكسه النتائج الجيدة على مستوى التصدير، والتي تعزى إلى الآثار الأولية لمخطط المغرب الأخضر على وجه الخصوص[1].

وفيما يلي جدول يبين نسب الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الرئيسية في المغرب

الجدول رقم(5–19):معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الرئيسية في المغرب 2001 –2012(%)

المجموعات السلعية	2001/2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	59.45	72.86	29.38	46.73	70.74	59.21	59	48.5
البطاطس	99.74	99.37	100.59	101.33	97.64	99.70	97.16	99.5
البقوليات	89.84	95.71	81.85	85.63	85.18	189.25	96.8	95.5
جملة الخضر	107.55	114.88	119.45	117.07	110.78	112.68	116.6	114.7
جملة الفاكهة	122.14	121.27	115.62	122.78	111.14	112.61	124.4	115.1
جملة الزيوت	27.36	19.99	25.97	25.64	29.42	47.29	45.5	42.4
السكر	49.37	38.30	36.97	37.53	31.36	31.86	32.8	29.2
جملة اللحوم	99.45	98	98.08	98.58	98.71	99.21	98.6	99.5
الأسماك	134.53	174.21	175.53	168	170.79	140.17	130.3	138.4
البيض	99.91	99.98	100	99.97	99.99	100.73	100.6	101
الألبان ومنتجاتها	70.33	75.92	82.88	72.46	79.13	79.84	84.2	84.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

لتوضيح تطور نسب الاكتفاء الذاتي في الجدول السابق نقوم بتمثيلها في الشكل البياني التالي:

[1]– وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، لمحة عن تطوير الظرفية الاقتصادية الوطنية خلال بداية السنة الحالية (2014)، المغرب، مارس، 2014، ص2.

الشكل رقم (5-6): معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الرئيسية في المغرب 2001- 2012(%)

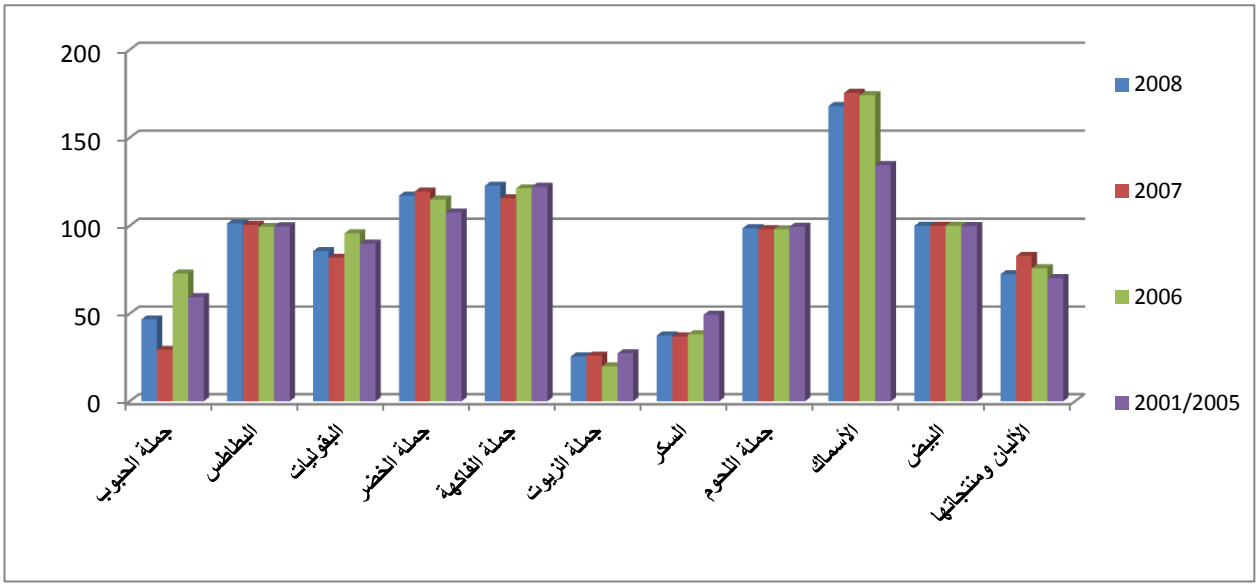

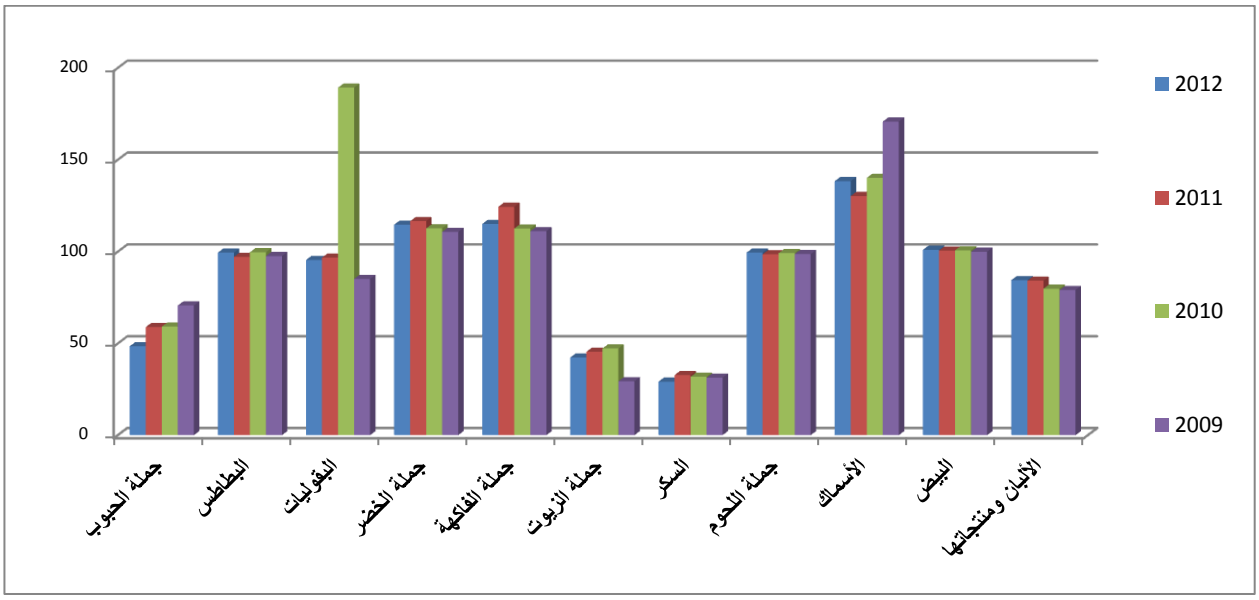

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق نفسه.

المبحث الثاني:إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية الغذائية (تحليل معادلة الغذاء لدول شمال إفريقيا)

تشير معادلة الغذاء لدول المنطقة إلى طبيعة ونمط العلاقة بين متغيرات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية من المجموعات السلعية الغذائية، بمعنى أن متضمنات البحث في العلاقة تتحدد بممكنات العرض من الغذاء ونمط الطلب عليه في هذه البلدان، فعندما تظهر حقائق الواقع التحليلي الغذائي أن هناك فائض "طلب" فذلك يعني في مضمونه أن الاقتصاد الزراعي متجه نحو تزايد انعدام الأمن الغذائي، في حين تشير حالة التوازن عند مستويات تغذوية مقبولة إلى سيادة أوضاع مرضية من الأمن الغذائي في المنطقة[1].

[1]- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ،ط1، 2011، ص18 (بتصرف)

وبالعودة إلى تحليل معادلة الغذاء في المنطقة فسوف نحدد ونحلل العلاقة بين الاستهلاك والإنتاج والتجارة الخارجية من المجموعات السلعية الرئيسية للدول الأربعة موضوع الدراسة، وبما أن الإنتاج تطرقنا إليه في المبحث الأول فسينصب تحليلنا على المتاح للاستهلاك والواردات والصادرات والفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية.

المطلب الأول: تحليل معادلة الغذاء في مصر 2001–2012

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحليل المتاح للاستهلاك بعد مقارنته بالأوضاع الإنتاجية، ثم نتناول أوضاع التجارة الخارجية الغذائية من خلال تحليل الواردات والصادرات الغذائية التي تبين لنا رصيد الميزان التجاري الغذائي، هذا الأخير يمكننا من تقدير حجم الفجوة الغذائية في مصر خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تحليل تطور المتاح للإستهلاك* للمجموعات الغذائية الرئيسية في مصر2001–2012

تعتبر مصر رائدة دول شمال إفريقيا في الإنتاج الزراعي، ورغم ذلك لا يزال الإنتاج الغذائي المحلي غير قادر على تلبية الاستهلاك لكثير من السلع الغذائية الرئيسية خاصة الحبوب، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5–20): تطور المتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية في مصر 2001–2012 (ألف طن)

المجموعات السلعية	2005/2001	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	29275,65	30783,99	31346,72	29935,96	27750,30	34530,00	38629	35458
البطاطس	2080,46	2451,34	2406,40	3315,07	3374,32	3407,16	3844,6	4584,0
البقوليات	835,58	920,32	720,61	528,93	580,67	425,66	681,3	463,1
جملة الخضر	15584,06	17684,82	17703,28	19483,84	21174,01	19136,42	16743	17344
جملة الفاكهة	7903,23	9502,49	9408,27	9229,56	8952,12	9339,65	9224,3	9883,6
جملة الزيوت	932,38	1495,12	783,67	958,59	758,27	768,71	1096,3	830,8
السكر	1774,87	1857,08	1740,47	2658,34	1666,27	2356,74	2938	3013
جملة اللحوم	1689,7	1580,50	1629,34	1526,60	1631,47	1768,13	1825,9	1916
الأسماك	1033,67	1135,85	1224,02	1229,12	1464,83	1110,54	1529	1584,5
البيض	295,57	193,84	292,55	315,08	275,13	274,71	297,9	298
الألبان ومنتجاتها	5526,47	6041,18	6236,91	5884,23	5279,68	4996,22	6579	5772

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

أما عن مدى تغطية الاستهلاك عن طريق الإنتاج الغذائي المصري، فيمكن توضيحها من خلال الشكلين التاليين:

*–يتمثل المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية في الإمدادات أو المعروض سواء كان مصدرها الإنتاج المحلي أو الواردات أو كلاهما فضلا عن التغير في المخزون.

الشكل رقم(5-7): تطور مجموع الإنتاج الغذائي والمتاح للاستهلاك في مصر خلال الفترة 2001-2012 (ألف طن)

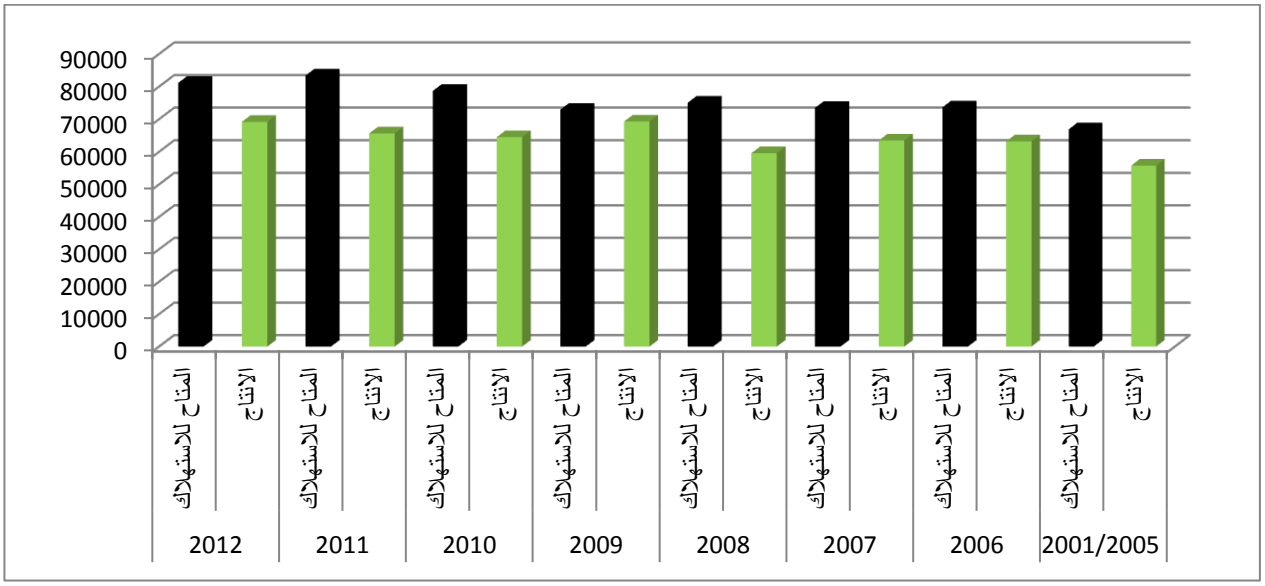

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول (5-3 و 5-4 و5-20)

الشكل رقم (5-8): تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية في مصر 2001-2012 (ألف طن)

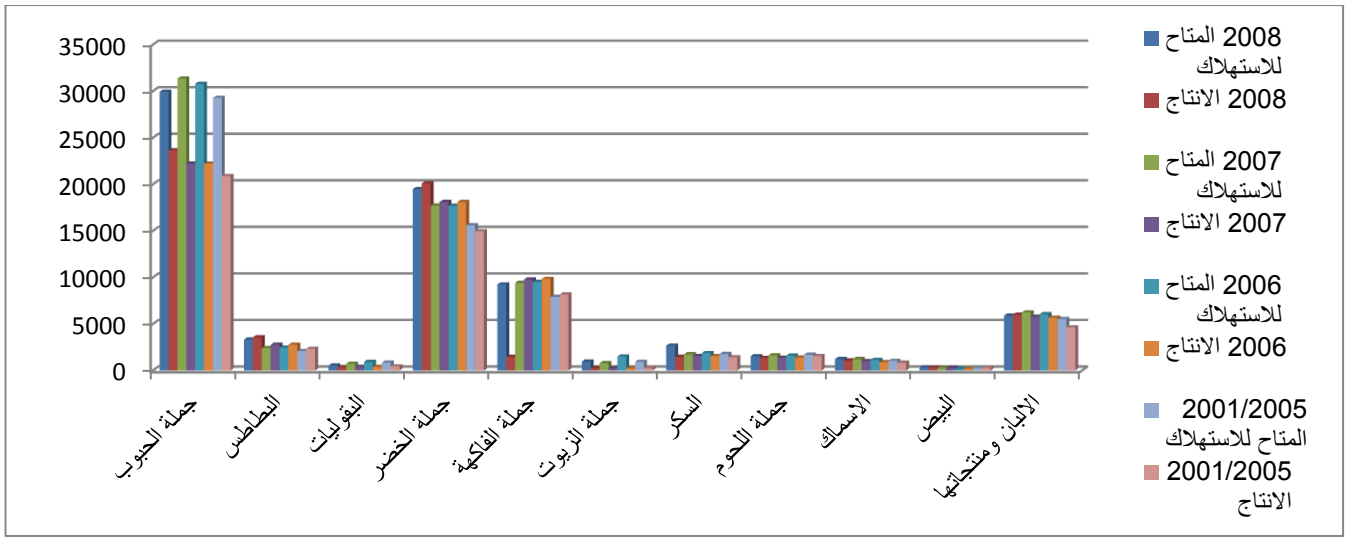

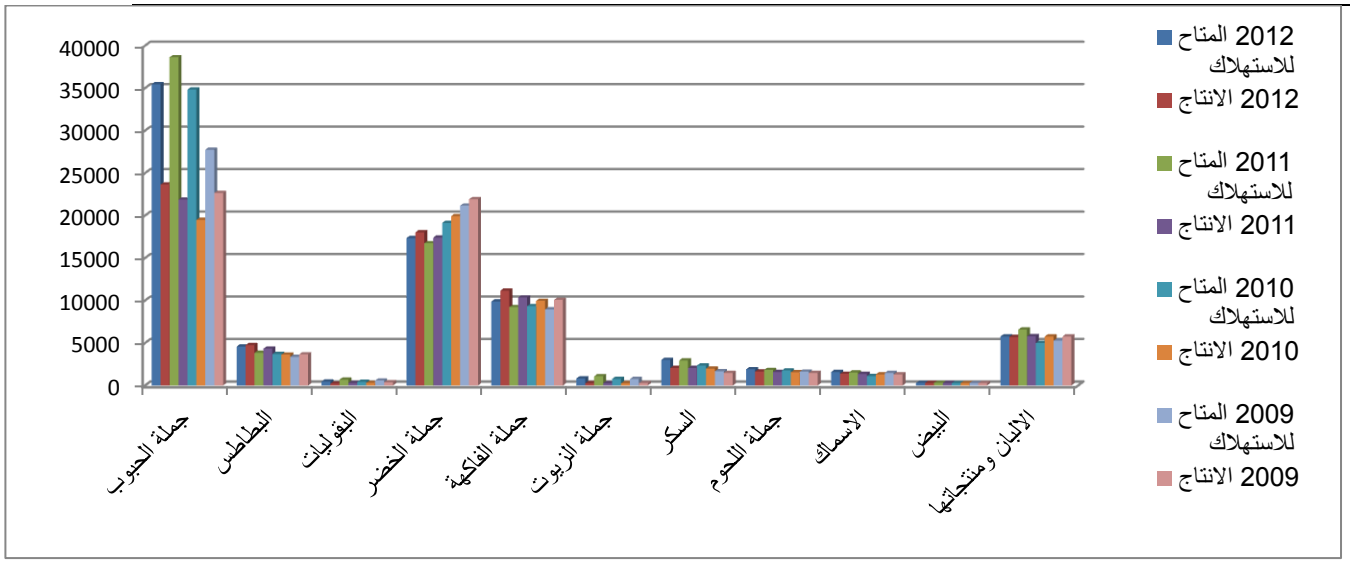

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول (5-3 و 5-4 و5-21)

يظهر الشكل رقم (5-7) أن المتاح للاستهلاك في مصر يفوق الأوضاع الإنتاجية لكل سنوات الدراسة، على الرغم من أن معدل الزيادة في الإنتاج الغذائي كان أعلى من معدل الزيادة في الاستهلاك عند مقارنة نهاية الفترة ببدايتها، حيث انتقل الإنتاج الغذائي من 55755.02 ألف طن كمتوسط للفترة (2001-2005)إلى 69173.04 ألف طن سنة 2012 بزيادة قدرها 24%، أما المتاح للاستهلاك فارتفع من 66931.64 ألف طن كمتوسط للفترة (2001-2005)إلى 81147 ألف طن سنة 2012 بزيادة قدرها 21%.

نشير أنه رغم الزيادة المطردة للمتاح للاستهلاك في مصر إلا أن زيادته كانت بمعدل أقل من معدل الزيادة للمتاح للاستهلاك للجزائر (على سبيل المقارنة) الذي زاد بمعدل 63% سنة 2012 عن متوسط الفترة (2001-2005) مقارنة بمصر الذي زاد بـ21% خلال نفس الفترة، وترجع أسباب زيادة الاستهلاك في مصر إلى الزيادة المطردة لعدد السكان الذي انتقل من 63.8 مليون نسمة سنة 2000 إلى 82.3 مليون نسمة سنة 2012، على الرغم من تراجع نصيب الفرد السنوي من استهلاك الأغذية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(5-21):نصيب الفرد السنوي من استهلاك بعض المنتجات الغذائية 2008-2012

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
الحبوب	355.6	307.6	277.7	269.6	221.1
المحاصيل السكرية والمحليات والعسل	-	-	8.4	8.3	7.2
البقوليات	10.6	6.6	6.4	7.6	5.3

الخضر	219.7	223.5	144.4	133.9	136.6
الفاكهة	110.7	106	75.2	72.5	82.1
الانتاج الحيواني	107.3	100.4	92.4	91.5	89.6
الانتاج السمكي	15.3	16.5	12.2	12.3	12.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2014، ص49. http//www.capmas.gov.eg

رغم ارتفاع المتاح للاستهلاك في مصر غير أن نسبة الزيادة السكانية كانت أكبر، مما انعكس في شكل تراجع نصيب الفرد من الاستهلاك لجميع المجموعات السلعية، والتي كانت بدورها نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية على تكلفة المعيشة في مصر من خلال زيادة أسعار السلع النهائية المستوردة وزيادة تكلفة السلع والخدمات المحلية وتكلفة الإنتاج، وقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر ارتفاعًا سريعًا وبلغ أقصاه(19.8%) في أغسطس2008 خاصة بالنسبة للسلع الغذائية، وارتفع متوسط سعر سلة الغذاء مقارنة بمستوى الأسعار في يناير 2007 بمقدار 1,427 مرة منذ نهاية عام2007،كما ارتفعت أسعار السلع بسرعة مقارنة بمستويات الأسعار في يناير 2007 بالنسبة للسلع الغذائية وجميع السلع بمقدار 1,686 و1,458مرة على التوالي[1]، واستمر الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الإرتفاع حتى بعد الأزمة الغذائية حيث بلغ 260.2 سنة 2011 و284.1 و319.4 سنتي 2012 و2013 على التوالي[2]، ومن جهة أخرى ونتيجة هذه القفزة الكبيرة في أسعار الغذاء ارتفع معدل التضخم بنحو 10.9% بين يونيو 2012 ويونيو 2013، كما سجل مؤشر أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعا بنسبة 13.8% خلال الفترة نفسها.

وقد كان لنمط دخول الأفراد أثره على الرفاهية التي تأثرت بدورها بارتفاع أسعار السلع الغذائية، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ (2804، 2973 و3256) دولار سنوات(2010 ،2011 و2012) على التوالي، ويعتبر هذا المستوى من الدخول من أضعف مستويات الدخول في الدول العربية، كما أن الإرتفاعات المتتالية لأسعار الغذاء خاصة قد خفضت من مستوى الدخول الحقيقية للمواطنين، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الفقر وفقا لخط الفقر الأدنى*، فبعدما كانت

---

[1]- هبة هندوسة، تحليل الموقف" التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، وزارة التعاون الدولي، مصر، 2010، ص 58.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي2013، ص24.

*خط الفقر الأدنى يساوى تكلفة تأمين سلة متوسطة النوع لغذاء يعطى الفرد متوسط سعرات حرارية متعارف عليها صحياً مضافاً إليها تكلفة إشباع حد أدنى ضروري من الحاجات غير الغذائية، أما خط الفقر الأعلى فهو يساوى التكلفة التي يعبر عنها خط

لا تتجاوز 16.74% للفترة 1999-2000 ارتفعت إلى 19.56% و21.56% للفترتين 2004-2005 و2008-2009 على التوالي، لتبلغ 25 % للفترة 2011-2012.

وبالنسبة لأنماط الإستهلاك يعتبر الغذاء هو البند الأساسي في إجمالي بنود الإنفاق بالنسبة لكل عُشيْر من السكان سواء كانوا يعيشون في المناطق الحضرية أو الريفية، ويمثل الإنفاق على الغذاء44,2% من إجمالي الإنفاق بالنسبة لكل السكان، ويقل نصيب الغذاء كلما انتقلنا من العُشيْر الأفقر 52,6% ليصل إلى33% فقط لدى العُشيْر الأغنى، ويبلغ الفرق بين العُشيْر الأفقر والعُشيْر الأغنى من حيث نسبة الميزانية المخصصة للغذاء نحو 20 نقطة مئوية. ولذلك، فإن زيادة أسعار السلع الغذائية بنسبة أكبر بالمقارنة ببنود الإنفاق الأخرى لها أثر سلبي على الفئات الفقيرة حيث أنهم إما يخصصون نسبة أكبر من ميزانيتهم للغذاء أو أنهم يستهلكون سلعًا أرخص ووجبات غذائية غير متوازنة، وقد أسفر هذا عن زيادة خطيرة في مظاهر سوء التغذية الملحوظ بين النساء والأطفال خلال الفترة 2005-2008[1].

وفي السياق نفسه، فقد كانت نتائج دراسة مرصد الغذاء المصري خلال الربع الثاني من سنة 2013 كما يلي[2]:

- ✓ بلغ متوسط إنفاق الأسر الأكثر احتياجا على الطعام والشراب كنسبة من إجمالي الإنفاق نحو 64.7%، مما يجعلهم الفئات الأكثر عرضة للأزمات في ظل ارتفاع أسعار الغذاء؛
- ✓ أدى ارتفاع وتذبذب أسعار الغذاء إلى الاعتماد الكبير للأسر الأكثر احتياجا على الغذاء الرخيص ذو السعرات الحرارية المرتفعة وهو ما يلقي بتداعيات سلبية على الحالة التغذوية لتلك الأسر؛
- ✓ أدى ارتفاع متوسط تكلفة الغذاء بـ 4.4% إلى تقلص القدرات الشرائية للغالبية الأكثر احتياجا؛
- ✓ على الرغم من أن منظومة الدعم الغذائي هي شبكة أمان الفئات الأكثر إحتياجا، إلا أن نحو 21% من تلك الأسر لا تمتلك بطاقات تموينية خلال هذا الربع؛
- ✓ ما زال النمط الإستهلاكي للأسر الأكثر إحتياجا يتسم بضعف التنوع الغذائي وزيادة استهلاك الحبوب والخبز(تستهلكه 100% من الأسر 7 أيام في الأسبوع)، حيث جاء الخبز البلدي المدعم كأكثر السلع المستهلكة (6.4يوم في الأسبوع)، كما تستهلك تلك الأسر الزيوت والمسلى والزبد والسكر مرة واحدة في الأسبوع، والبقول والألبان 5 أيام في الأسبوع، والخضروات والفاكهة 6.4و 1.8 يوم في الأسبوع

الفقر الأدنى مضافاً إليها تكلفة الارتقاء بمستوى نوعيه إشباع الحد الأدنى من الحاجات غير الغذائية إلى ما هو مقبول اجتماعيا في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

[1]- هبة هندوسة، مرجع سابق، ص58.

[2]- مرصد الغذاء المصري، نظام لرصد ومتابعة حال الغذاء في مصر، إصدارة ربع سنوية، رقم 12، أفريل 2013، ص3.

على الترتيب، وتستهلك تلك الأسر اللحوم والدواجن والأسماك أقل من مرة في الأسبوع، ويشكل البيض المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني.

وبملاحظة المجموعات السلعية كل على حدى، يتبين من خلال الرسم البياني رقم (5-8) أن الاستهلاك من بعض السلع الغذائية الرئيسية يفوق الأوضاع الإنتاجية لها، وتضم هذه المجموعة جملة الحبوب والبقوليات وجملة السكريات والزيوت وجملة اللحوم والأسماك (على الرغم من أن مجموعة اللحوم والأسماك حققت فيهما مصر معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة)، أما المجموعة الثانية فنجد أن الإنتاج منها يفوق الاستهلاك ويوجه الفائض للتصدير منها جملة الخضر والفواكه والبطاطس والبيض أما مجموعة الألبان فعرفت تباينا بين الإنتاج والإستهلاك خلال فترة الدراسة لكن في حدود الإكتفاء الذاتي.

وبالعودة إلى مجموعة العجز خاصة مجموعة الحبوب*، التي تسهم بحوالي 65% من إجمالي نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية وبحوالي 40 – 45 % من جملة البروتين اللازم للفرد يوميا وذلك في صورة خبز، فبالرغم من زيادة الإنتاج منها (زاد بـ 2788.5 ألف طن سنة 2012 مقارنة ببداية الفترة) إلا أن المتاح للاستهلاك ارتفع هو الآخر(زاد بـ 6182.35 ألف طن سنة 2012 مقارنة ببداية الفترة) أي أن كمية استهلاك الحبوب زادت بأكثر من مرتين من الزيادة في كمية الإنتاج سنة 2012 مقارنة ببداية الفترة.

وتعود أسباب الفجوة بين الكمية المنتجة والكمية المستهلكة من القمح في الحقيقة إلى الزيادة السكانية، وإلى معدلات استهلاك الفرد 190-200 كلغ/السنة بنسبة متضاعفة عن معدلات الاحتياجات العالمية للفرد[1].

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات الاستهلاك الغذائي نتيجة زيادة السكان، وتغير أنماط الاستهلاك، فإن معدلات النمو في مساحة الأراضي الزراعية لم تواكب التزايد الغذائي، ولكن ارتفاع معدلات إنتاجية أغلب المحاصيل في الأراضي الزراعية ساهمت في تخفيف حدة الفجوة الغذائية.

وكذلك الأمر بالنسبة لمجموعة البقوليات وجملة السكريات والزيوت وجملة اللحوم والأسماك حيث تجاوز الاستهلاك منها الإنتاج خلال فترة الدراسة.

وهذا مرده عموما حسب د. محمد سمير مصطفى الخبير بمعهد التخطيط القومي إلى[1]:

---

*تشكل الحبوب مصدرا رئيسيا للطاقة (السعرات الحرارية)، ومادة مالئة في الوجبات الغذائية اليومية للفرد وفي دول شمال إفريقيا خصوصا، وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بباقي المواد الغذائية، حيث يحتوي على 83% كاربوهدرات من محتواها (في أغلب محاصيلها) وتتراوح نسبة البروتين فيها بين(6.5- 18)% عموما، أما محتواها من الدهون فيتراوح بين (1-5)% وتعتبر هذه الدهون مصدر جيد للسعرات الحرارية حيث تولد 9 سعرة/غم.

[1]- السيد السيد حسن إبراهيم وآخرون، آلية تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر، ورقة عمل، كلية التكنولوجيا والتنمية- جامعة الزقازيق، http://www.news.zu.edu.eg/News.aspx (2015/05/03).

- ✓الزيادة الكبيرة في عدد السكان خلال السنوات السابقة والمتوقعة ارتفاعها في السنوات القادمة، مما يزيد من العبء الملقى على إنتاج الغذاء وتباين الفرق بين الإنتاج والاستهلاك؛
- ✓ تسارع معدلات التحضر وتغير أنماط الاستهلاك الغذائي؛
- ✓أثر المحاكاة الذي يعني أن أنماط الاستهلاك عادة ما تتأثر بالأذواق في البلاد الغربية؛
- ✓ دعم الغذاء: يحتل دعم الغذاء بندا رئيسيا في الموازنة العامة المصرية، وبخاصة ما يتعلق بدعم الدقيق وما يسمى السلع التموينية، وهي تلك السلع الأساسية التي تصرف على بطاقات التموين من سلع أساسية مدعومة، مثل الأرز والسكر والزيت والشاي. وحسب بيانات البيان المالي للعام المالي 2012-2013، فإن الدعم الفعلي للسلع الأساسية خلال العام المالي 2011-2012 قد بلغ 26.5 مليار جنيه، استحوذ دعم الخبز وحده على 16.1 مليار جنيه، بينما بلغت قيمة الدعم لباقي السلع الأساسية (زيوت وسكر وأرز وشاي) 10.4 مليارات جنيه[2].

أما بالنسبة لمجموعات الفائض وهي جملة الخضر والفواكه والبطاطس والبيض فنجد الإنتاج منها يفوق الإستهلاك ويوجه الفائض للتصدير(الجدول 5-5)، نتيجة الزيادة المطردة في الإنتاج حيث على سبيل المثال قد تضاعف إنتاج البطاطا خلال فترة الدراسة كما تحتل مصدر الصدارة بالنسبة لمحاصيل الخضر التصديرية كما تطرقنا له في المبحث السابق.

الفرع الثاني: تحليل الصادرات والواردات للمجموعات الغذائية الرئيسية في مصر 2001-2012

لقد أدى قصور الإنتاج الغذائي عن مواكبة الاستهلاك في مجموعة العجز إلى الإعتماد على الواردات لتغطية الفجوة، في حين وجه الفائض للتصدير، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم(5-22): تطور الصادرات والواردات من المجموعات الغذائية الرئيسية في مصر2001-2012 (ألف طن)

البيان	2005/2001		2006		2007		2008	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
جملة الحبوب	1023,82	9600,39	708,52	9106,87	1249,33	10388,63	405,77	6693,71
البطاطس	367,13	58,01	299,24	51,33	423,29	69,23	378,39	126,41
البقوليات	40,42	571,25	34,46	428,51	63,66	394,78	91,59	261,58
جملة الخضر	417,10	8,31	378,77	3,92	398,64	8,31	643,20	22,59
جملة الفاكهة	426,86	97,68	326,34	75,09	463,87	97,68	1095,28	83,82
جملة الزيوت	56,74	359,89	58,15	409,03	253,8	440,34	22,20	1225,10
السكر	23,21	1273,73	32,45	706,43	17,22	552,42	102,62	796,09

[1]- نقلا عن جريدة الحوار المصرية: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=103178(2015/04/25).

[2]- عبد الحافظ الصاوي، الأمن الغذائي بمصر، http://www.aljazeera.net/news/ebusiness، (2014/09/05).

جملة اللحوم	0,82	193,14	1,17	137,39	1,11	265,79	2,73	185,78
الأسماك	4,37	250,92	3,45	206,50	4,39	220,35	6,37	167,86
البيض	0,30	0,09	1,41	0,04	0,05	–	0,26	0,19
الألبان ومنتجاتها	142,23	524,41	61,78	957,25	106,01	572,92	968,02	858,25
المجموع مليون دولار	477,72	2450,98	786,69	3265,83	1138,65	4290,14	2202,11	7212,69
البيان	2009		2010		2011		2012	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
جملة الحبوب	812,28	5903,65	743,79	15773	222	16970	351,5	12144
البطاطس	342,57	57,61	299,96	72,90	637,4	143,6	280	105,9
البقوليات	138,34	339,44	235,56	355,52	58,4	444,1	119,8	363,3
جملة الخضر	777,90	31,49	805,33	3,77	228,6	159,8	851,5	161,3
جملة الفاكهة	1243,72	122,82	1178,55	556,69	1400,1	262,4	1600,2	323,0
جملة الزيوت	187,49	372,56	432,19	800,65	276,1	1156,4	221,4	1176,0
السكر	127,42	615,05	118,03	632,19	1351	966,1	157,9	728,9
جملة اللحوم	4,79	159,76	10,63	226,23	3,3	247,1	3	279,5
الأسماك	7,75	167,79	376,63	182,38	10,8	178,2	12,1	224,6
البيض	0,01	0,17	0,41	0,15	2,8	0,6	0,5	0,6
الألبان ومنتجاتها	1170.67	676.35	2792.64	2014.86	1510.6	2290	923.1	976
المجموع (مليون دولار)	3166,42	6286,79	5305,41	8389,25	4303,13	11160,55	3266,47	9591,65

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

الشكل رقم(5–9):تطور الصادرات والواردات لمجموع السلع الغذائية الرئيسية في مصر2001–2012 (مليون دولار)

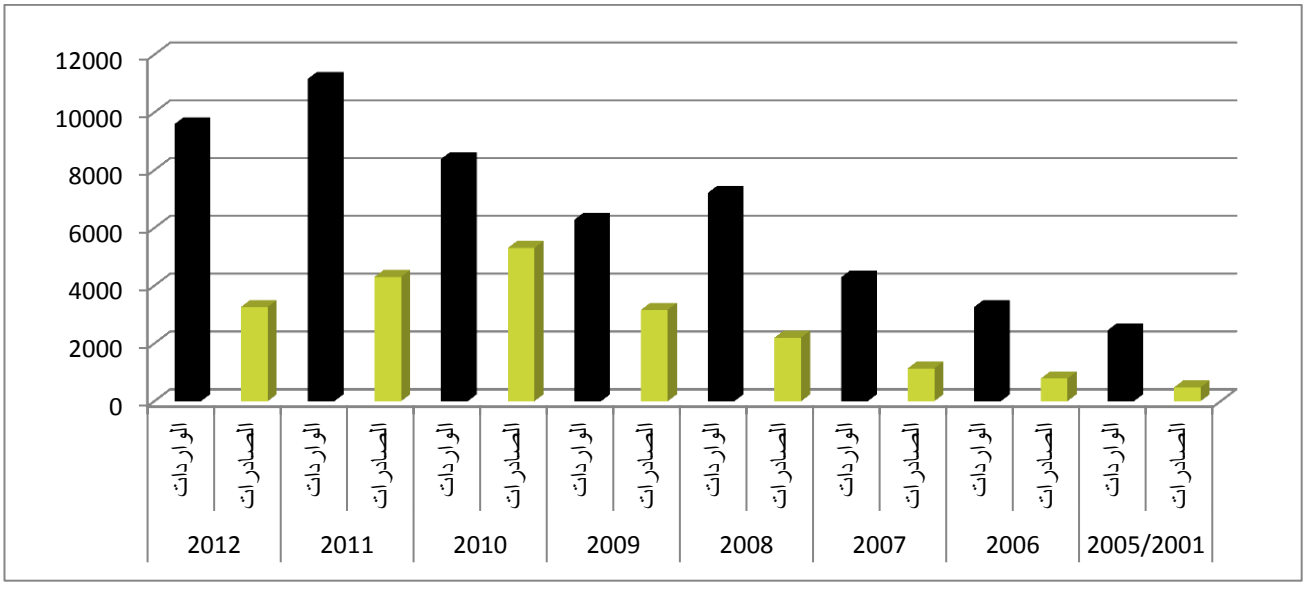

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم(5-22)

من خلال الجدول والشكل السابقين، يتبين لنا أن قيمة الواردات الغذائية في مصر سجلت ارتفاعا مطردا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 2450.98 مليون دولار في متوسط الفترة(2001-2005)لتبلغ 4.29 مليار دولار و7.21 مليار دولار لسنتي 2007 و2008 بمعدل زيادة قدره 75% و194% على التوالي، وقد تزامنت هذه الفترة مع الأزمة الغذائية العالمية وما نجم عنها من ارتفاعات حادة في الأسعار، غير أن سنة 2009 عرفت تراجعا في قيمة الواردات حيث بلغت 6.28مليار دولار وهذا بسبب تراجع الأسعار في السوق الدولية، أما سنتي 2010 و2011 فقد ارتفعت قيمة الواردات وسجلت أقصى قيمة لها سنة 2011 قدرت بـ11.6 مليار دولار، وتعود أسباب ذلك إلى ارتفاع الكميات وأسعارها في الأسواق الدولية، في حين تراجعت قيمة الواردات إلى 9.59 مليار دولار سنة 2012، بالرغم من زيادتها بمعدل 291.33 % مقارنة بمتوسط بداية الفترة(2001-2005).

أما بالنسبة لهيكلة الواردات الغذائية فتأتي مجموعة الحبوب في المقدمة مثلت 48% من إجمالي الواردات الغذائية المصرية سنة 2011 (مثلت سنة 2012 حوالي 60 % من مجموع الواردات الغذائية)، وتعد مصر المستورد الأول للقمح على مستوى العالم بحجم استيراد يصل إلى نحو ستة ملايين طن سنويا، لتليها الزيوت النباتية 19% واللحوم 8.45% والسكر 7.84% والألبان 5.18% خلال السنة نفسها، في حين تمثل باقي الواردات 11.53%.

وتشير بيانات عام 2012/2011 إلى أن المواد الغذائية تمثل 8.5% من حجم التبادل التجاري الكلي لمصر البالغ 77.8 مليار دولار، حيث بلغت الصادرات الغذائية لمصر 1.2 مليار دولار، في حين بلغت الواردات الغذائية 5.4 مليارات دولار[1].

وبالعودة إلى الصادرات فنجدها قد شهدت نموا معتبرا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 477.72 مليون دولار خلال متوسط الفترة (2005/2001) إلى 5305.41 مليون دولار سنة 2010 أي بمعدل زيادة قدره 1010%، وتعود أسباب هذا الإرتفاع بالدرجة الأولى إلى النتائج الإيجابية التي حققتها الإستراتجية الزراعية في مصر حتى 2017 التي تم إطلاقها سنة 2003، وبداية من سنة 2011 تراجعت قيمة الصادرات مقارنة مع سنة 2010 لتبلغ 4303.12 سنة 2011 و بـ 3266.47 مليون دولار سنة 2012.

أما بالنسبة لهيكل الصادرات الغذائية فتأتي في صدارة قيمة الصادرات الغذائية الأسماك بنسبة 25% وتليها الفاكهة بنسبة 24 % وجملة الخضر بما فيها البطاطس بـ 20 % من إجمالي قيمة الصادرات الغذائية

[1]- عبد الحافظ الصاوي، الأمن الغذائي بمصر، http://www.aljazeera.net/news/ebusiness، (2014/09/15).

سنة 2011، وتعد هذه المحاصيل من المحاصيل التصديرية لمصر، وبخاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج.

أما تغطية الواردات الغذائية بالصادرات الغذائية فبعدما كانت لا تتعدى 20% في بداية الفترة، ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات ارتفاعا مطردا بلغت 63.24 % سنة 2010، إلا أنها انخفضت إلى 38.55% و34%سنتي 2011 و2012 على التوالي.

عموما، رغم التطور الجيد الذي حققته الصادرات الغذائية المصرية، إلا أن مقارنة هذا الواقع بالإمكانيات والطموحات الممكنة في هذا المجال، تتبين مجموعة المشاكل والمعوقات في مجال الصادرات الزراعية نوجزها فيما يلي[1]:

- ✓ المحدودية البالغة لنسبة ما يتم تصديره من المنتجات الزراعية مقارنة بالطاقات الإنتاجية الكبيرة؛
- ✓ اعتماد الصادرات الزراعية على عدد محدود من السلع التصديرية التقليدية وبخاصة القطن الخام والأرز والموالح والبطاطس، وبالمقابل تتضاءل مساهمة المنتجات غير التقليدية وذات المزايا التنافسية في الصادرات، كما هو الحال بالنسبة لباقي الأنواع من الخضر والفواكه؛
- ✓ ضعف مشاركة قطاع صغار المزارعين في المنظومة التصديرية، والإعتماد الأساسي على كبار المنتجين والمزارع التصديرية الكبيرة في أغلب الأحوال، وضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين حلقات الإنتاج والتصدير؛
- ✓ عدم قدرة قطاع التسويق المحلي بخصائصه التقليدية وأوضاعه الراهنة على دعم ومساندة قطاع الصادرات؛
- ✓ محدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية وضعف نظم الرصد والمتابعة والتحليل للمتغيرات في تلك الأسواق التي تؤثر على الصادرات والواردات المصرية؛
- ✓ محدودية استثمار الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية لتنمية الصادرات الزراعية المصرية.

وبناء على التحليل السابق تعتبر مصر دولة مستوردة للغذاء، وكذلك مستقبلة لمعونات الغلال سنويا، وتصل نسبة الاعتماد على الخارج أكثر من 43%، كما يرتفع نصيب الفرد من معونات الغلال، فبعد أن كانت حوالي 30% خلال التسعينيات أخذت ترتفع سنة بعد أخرى.

إن أوضاع الصادرات والواردات تبين أن هناك عجزا مستمرا في الميزان التجاري الغذائي الذي بلغ ذروته سنة 2011، وهو ما نحاول التطرق إليه من خلال تحليل الفجوة الغذائية خلال فترة الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل تطور الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية في مصر للفترة(2001–2012)

[1] – جمهورية مصر العربية، استراتجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030، مرجع سابق، ص63.

فيما يلي جدول يبين تطور قيمة الفجوة الغذائية في مصر

الجدول رقم(5-23): الفجوة الغذائية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية في مصر 2001-2012 (مليون دولار)

المجموعات السلعية	2005-2001	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	1118,2	1252,05	2130,10	2823,97	1861,39	3181,64	5353,86	5600
البطاطس	23.39+	36,97+	67,09+	92,48+	38,92+	41,32+	117,67+	38+
البقوليات	129,74	151,92	131,01	179,45	168,5	150,53	340,94	303
جملة الخضر	86,07+	141,86+	180,97+	562,78+	555,41+	658,8+	559,69+	620+
جملة الفاكهة	36,17+	80,85+	174,7+	561,61+	889,79+	775,64+	804,68+	839+
جملة الزيوت	348,52	602,95	405,74	1800,21	1279,27	1662,34	1825,57	1574,1
السكر	81,57	132,40	95,93	455,92	189,34	186,13	616,74	601
جملة اللحوم	217,06	278,6	515,44	565,29	593,4	1020,98	936,12	1211,9
الأسماك	111,8	158,87	162,17	360,9	456,35	1010,64+	730,78+	493,1
البيض	4,64+	1,31+	0,05+	0,9	0,77	0,6	0,56	0,9
الألبان ومنتجاتها	116,64	163,14	134,21	40,81	55,47	631,98+	3,55+	167
المجموع	1973,26	2478,94	3151,79	5010,58	3120,37	3083,84	6857,42	8454

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26-33)، مرجع سابق.

ولتسهيل فهم حركة أرقام الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية المختلفة، نقوم بتمثيلها في الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم(5-10): تطور الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية في مصر 2001-2012 (مليون دولار)

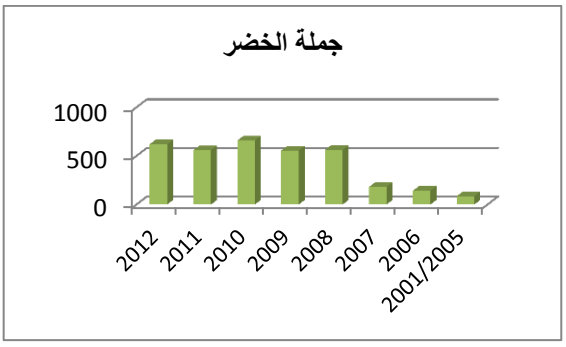

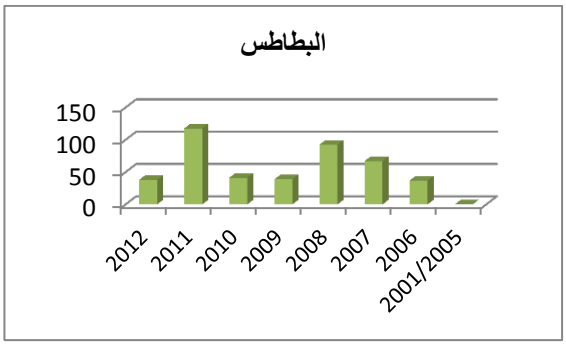

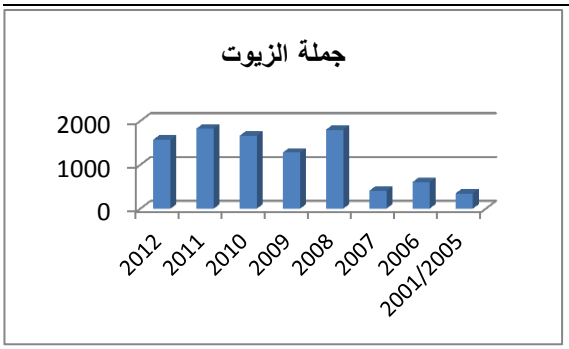
جملة الزيوت
2000
1000
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

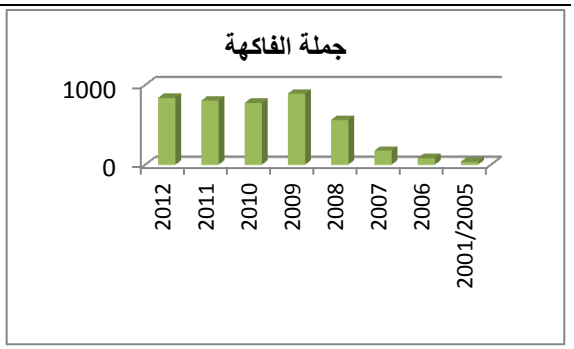
جملة الفاكهة
1000
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

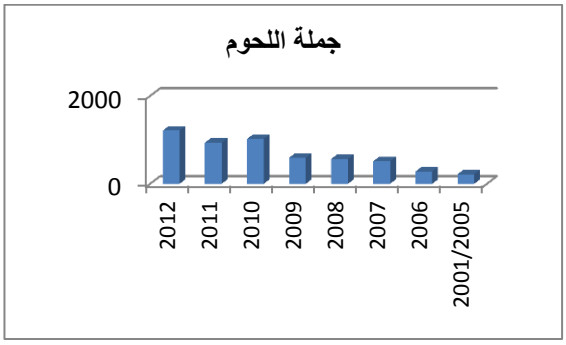
جملة اللحوم
2000
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

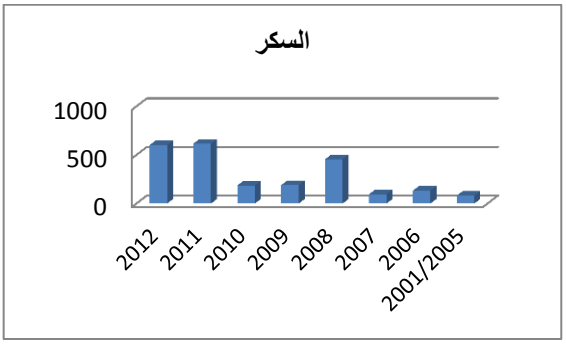
السكر
1000
500
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

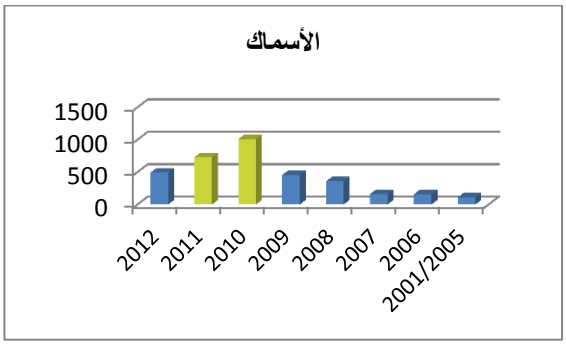
الأسماك
1500
1000
500
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

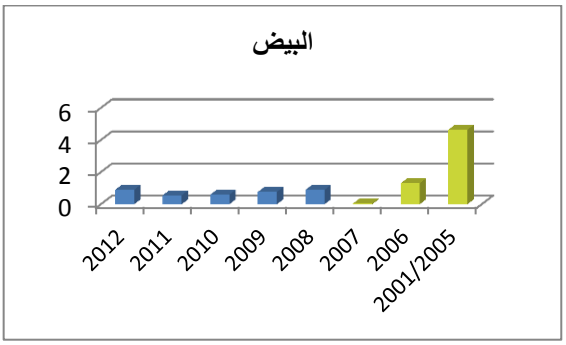
البيض
6
4
2
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

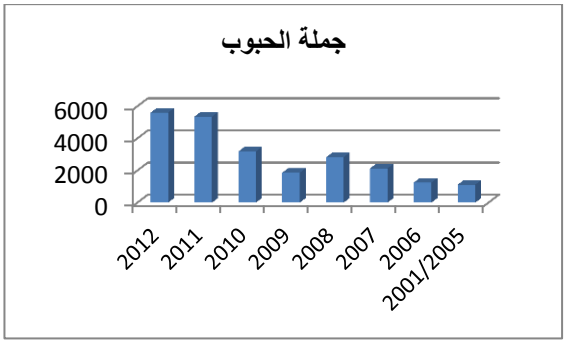
جملة الحبوب
6000
4000
2000
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

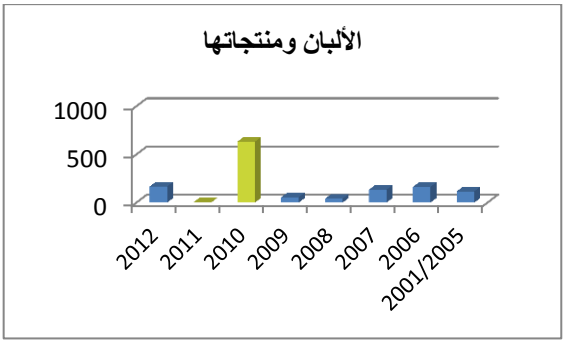
الألبان ومنتجاتها
1000
500
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

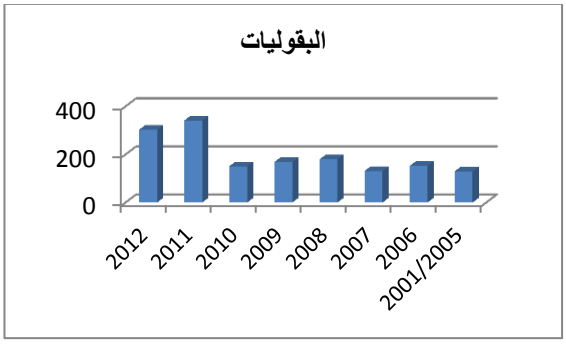
البقوليات
400
200
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

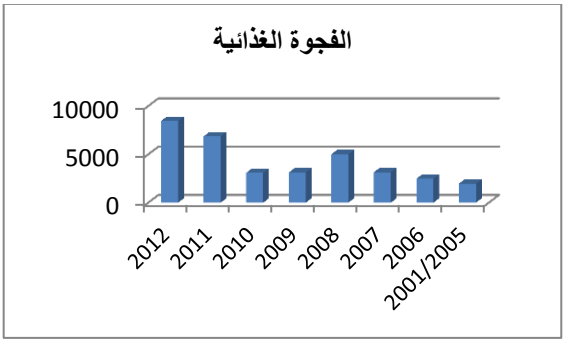
الفجوة الغذائية
10000
5000
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(5-23)

عرفت الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في مصر نموا مطردا خلال فترة الدراسة، حيث قدرت الفجوة الغذائية في بداية الفترة (2001-2005)بـ1973.26مليون دولار-علما أن قيمة الفجوة قدرت بـ 2160.84 مليون دولار كمتوسط للفترة (1998-2002)-، لتأخذ منحا تصاعديا خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمة 2478.94 مليون دولار و3151.79 مليون دولار خلال سنتي 2006 و2007 على التوالي، وهي بذلك تكون قد ارتفعت بـمعدل 25% و59% للسنتين على التوالي مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005)، بينما بلغ هذا المعدل 153% سنة 2008 بقيمة 5010.58 مليون دولار، وتعود أسباب هذا الإرتفاع لقيمة الفجوة الغذائية إلى الأزمة الغذائية وما نجم عنها من ارتفاعات حادة في الأسعار خاصة الحبوب والزيوت والسكر التي تضخمت فاتورة وارداتها في مصر، أما سنة 2009 ونتيجة تراجع الأسعار في الأسواق الدولية وارتفاع حصيلة الصادرات- نتيجة زيادة الإنتاج لأسباب ذكرناها سابقا-، في مقابل تراجع قيمة الواردات تراجعت قيمة الفجوة الغذائية لتبلغ 3120.37 مليون دولار، كما استمر الإنخفاض ولو بشكل طفيف سنة 2010 لتبلغ قيمة الفجوة 3083.84 مليون دولار، فرغم تراجع قيمة الفجوة الغذائية خلال هاتين السنتين (2009و2010) مقارنة بسنة 2008 إلا أنها ارتفعت مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005)بزيادة قدرها 58%، وهكذا استمرت الفجوة الغذائية في الإرتفاع خلال سنتي 2011 و2012 بشكل كبير جدا إذ بلغت على التوالي 6857.42 و8454 مليون دولار، وتعود أسباب ذلك، إلى زيادة الاستهلاك من المجموعات السلعية الرئيسية نتيجة ارتفاع عدد السكان الذي زاد بحوالي 20 مليون نسمة خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى تحسن مستوى المداخيل، على الرغم من زيادة الإنتاج خلال هاتين السنتين خاصة مجموعة الحبوب والبطاطا واللحوم، ومن ناحية أخرى تعود الأسباب إلى الموجة الثانية من الأزمة الغذائية سنة 2011 إذ عادت الأسعار إلى الإرتفاع بعد ما هدأت سنتي 2009 و2010 كما أشرنا سابقا.

نشير أن الفجوة الغذائية في مصر مثلت حوالي 20% من إجمالي الفجوة في الوطن العربي سنتي 2012 و2011

مما سبق تحليله يتبين لنا أن الفجوة الغذائية في مصر انتقلت من عجز قيمته 1973.26 مليون دولار في بداية فترة الدراسة (2001-2005) إلى عجز أكبر بلغ ذروته سنة 2012 بـــ 8454 مليون دولار، أي أن قيمة الفجوة زادت بأكثر من أربع مرات سنة 2012 مقارنة بمتوسط بداية الفترة(2001-2005)، وهو ما يجعلنا نحكم أن استراتجيات التنمية الزراعية المستدامة في مصر لم تحسن من أوضاع الأمن الغذائي(من حيث الكفاية)، بل زاد اعتماد مصر على الأسواق الدولية لتوفير الغذاء نظرا لعدم كفاية الإنتاج المحلي (رغم زيادة الإنتاج خلال فترة الدراسة) سواء للإستهلاك أو للتصدير وبالتالي تغطية الواردات.

وفي مقابل ماسبق، فإن التحليل يختلف في المجموعات السلعية على حدى، بالنسبة لمجموعات العجز وعلى رأسها مجموعة الحبوب والذي يعتبر مصدر العجز الغذائي إذ يمثل 56.27% من قيمة مجموعة العجز سنة 2012 الذي تعاني منه مصر وكل دول المنطقة، حيث انتقلت قيمة الفجوة من 1118.2مليون دولار في متوسط الفترة (2001–2005)لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2012 بـ 5600 مليون دولار نتيجة ارتفاع أسعار الحبوب (القمح، والذرة...) في الأسواق الدولية وتراجع إنتاج الحبوب كما تشير بعض الإحصائيات*.

أما جملة الزيوت والتي تعتبر المصدر الثاني للفجوة الغذائية إذ مثلت 15.81% من قيمة مجموعة العجز في مصر سنة 2012، إذ ارتفعت فجوة جملة الزيوت ارتفاعا مطردا خلال فترة الدراسة من 348.52 مليون دولار في متوسط الفترة (2001–2005)إلى 1574.1 مليون دولار سنة 2012 بزيادة قدرها 351.65%، وتعود الأسباب إلى قلة إنتاج هذا المحصول في مصر والاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي.

أما المصدر الثالث للفجوة فهو جملة اللحوم التي تمثل 12.17% من قيمة الفجوة الكلية، فقد ارتفعت قيمة الفجوة من 217.06 في متوسط الفترة (2001–2005)إلى 1211.9 مليون دولار سنة 2012، في حين تشكل كل من البقوليات والسكر والأسماك والبيض والألبان ومشتقاتها 15.75% من قيمة الفجوة.

أما بالنسبة لمجموعة الفائض نجد أن الخضر كانت تحتل المرتبة الأولى إلى غاية سنة 2008 بقيمة 562.78 مليون دولار وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2010 بـ 658.8 مليون دولار، إلا أنها انخفضت سنة 2011 وتستقر سنة 2012 عند 620 مليون دولار، واحتلت جملة الفاكهة المرتبة الثانية في مجموعة الفائض إلى غاية 2008، وابتداء من سنة 2009 احتلت المرتبة الأولى في مجموعة الفائض بأعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة بـ889.79 مليون دولار إلا أنها انخفضت سنة 2010 وارتفعت سنة 2011 لتستقر سنة 2012 عند 839 مليون دولار، أما البطاطس والمكون الثالث لمجموعة الفائض فعرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة فارتفع الفائض من 23.39 مليون دولار خلال متوسط الفترة (2001–2005)إلى 92.48 مليون دولار سنة 2008 لتنخفض سنة 2009 إلى 38.92 مليون دولار ثم ترتفع مرة أخرى سنة 2011 إلى مليون دولار 117.67 لتنخفض سنة 2012 إلى 38 مليون دولار.

أما مجموعة البيض والألبان فقد تباينت قيمها بين عجز وفائض خلال فترة الدراسة، نشير أن مجموعة الخضر والفواكه مثلتا حوالي 97.46% من قيمة مجموعة الفائض سنة 2012.

---

* بعض الإحصائيات من مصادر أخرى تبين تراجع إنتاج الحبوب في مصر لصالح زراعات تصديرية أخرى، في حين الإحصائيات التي اعتمدناها تشير إلى زيادة إنتاج الحبوب.

المطلب الثاني: تحليل معادلة الغذاء في الجزائر 2001-2012

على غرار مصر سنحاول في هذا المطلب معرفة مدى قدرة الإنتاج الغذائي في الجزائر على تغطية الاستهلاك المحلي، ثم نتناول التجارة الخارجية الغذائية من خلال تحليل الواردات والصادرات الغذائية التي تبين لنا رصيد الميزان التجاري الغذائي، ومن ثمة استخراج قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر خلال فترة الدراسة -التي تعكس مدى الاعتماد على الواردات لإتاحة الغذاء وكذا مدى قدرة الصادرات الغذائية على تغطية الواردات- من أجل الوقوف على مستوى التقدم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي الذي يعتبر جوهر أهداف السياسات الزراعية المستدامة في الجزائر .

الفرع الأول:تحليل تطور المتاح للإستهلاك للمجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر2001-2012

يعتبر الاستهلاك الغذائي غاية الإنتاج الغذائي، فالاستهلاك مؤشر عن المستوى المعيشي الذي بلغه مجتمع معين، وفي الوقت نفسه يعتبر مؤشر على مدى اعتماد هذا المجتمع على نفسه لإطعامها طبعا بعد مقارنته بالأوضاع الإنتاجية، كما يعتبر مؤشر عن النمط الغذائي الذي يتبعه أفراد هذا المجتمع، كما تبين تذبذباته عن عدم القدرة على المحافظة على مستويات مرغوبة منه في ظل الصدمات(سعرية أومناخية)، وهو ما سنحاول الوقوف عليه فيما يأتي من التحليل.

جدول رقم(5-24): تطور المتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية في الجزائر 2001-2012 (ألف طن)

البيان	2005/2001	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	10794,09	11280,46	10646,25	10623,5	13172,31	12496,38	11665,8	13075
البطاطس	1756,65	2280,45	1708,13	2239,87	2760,98	3413,52	3975,4	4332,7
البقوليات	220,9	206,02	240,88	227,03	239,31	278,29	284,79	290,3
جملة الخضر	3645,64	4025,02	5536,93	6084,88	7316,87	8665,99	9594,81	10428
جملة الفاكهة	2589,62	3031,65	2491,02	2925,58	3382,75	3695,87	4054,05	4202,5
جملة الزيوت	766,74	710,77	650,02	677,26	787,65	734,42	794,71	752,1
السكر	932,87	977,8	1121,86	1026,06	1120,58	1233,89	1233,89	1234
جملة اللحوم	471,65	394,22	437,11	435,95	524,7	622,41	660,49	669
الأسماك	132,01	176,5	164,69	157,12	158,35	153,97	122,85	138
البيض	159,91	180,33	195,78	184,56	194,06	224,98	229,55	266,8
الألبان ومنتجاتها	3725,91	4385,81	5668,79	4405,17	5113,09	5589,52	5981.48	5879

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26-33)، مرجع سابق.

الشكل رقم (5–11):تطور إجمالي الإنتاج والمتاح للاستهلاك للمجموعات الغذائية في الجزائر2001 –2012(ألف طن)

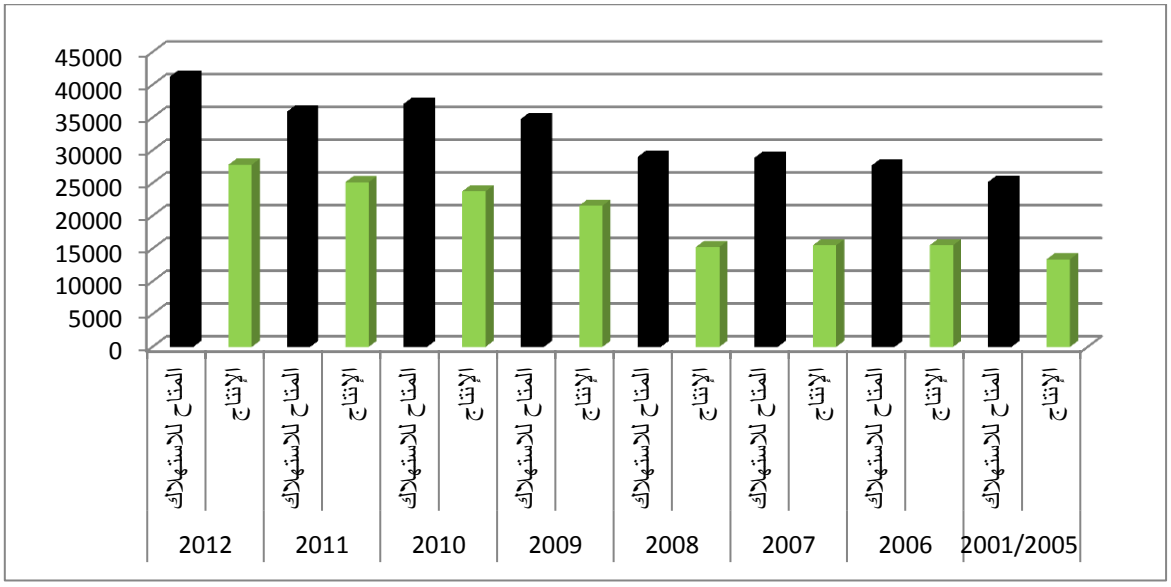

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول رقم (5–6 و5–8و 5–24)

الشكل رقم (5–12): تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية في الجزائر2001 –2012(ألف طن)

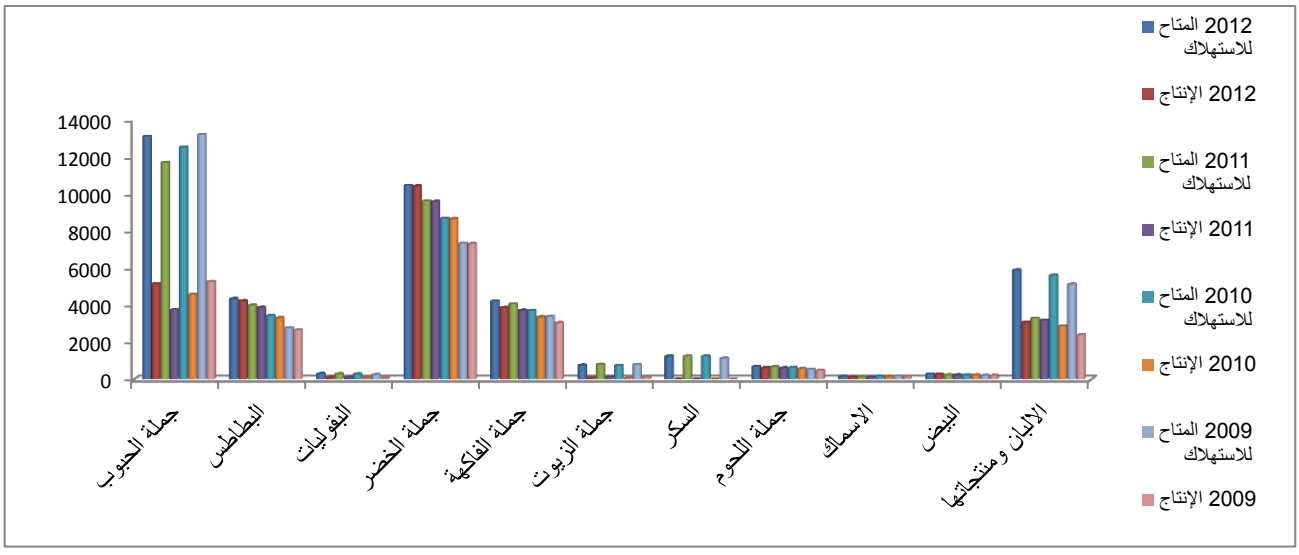

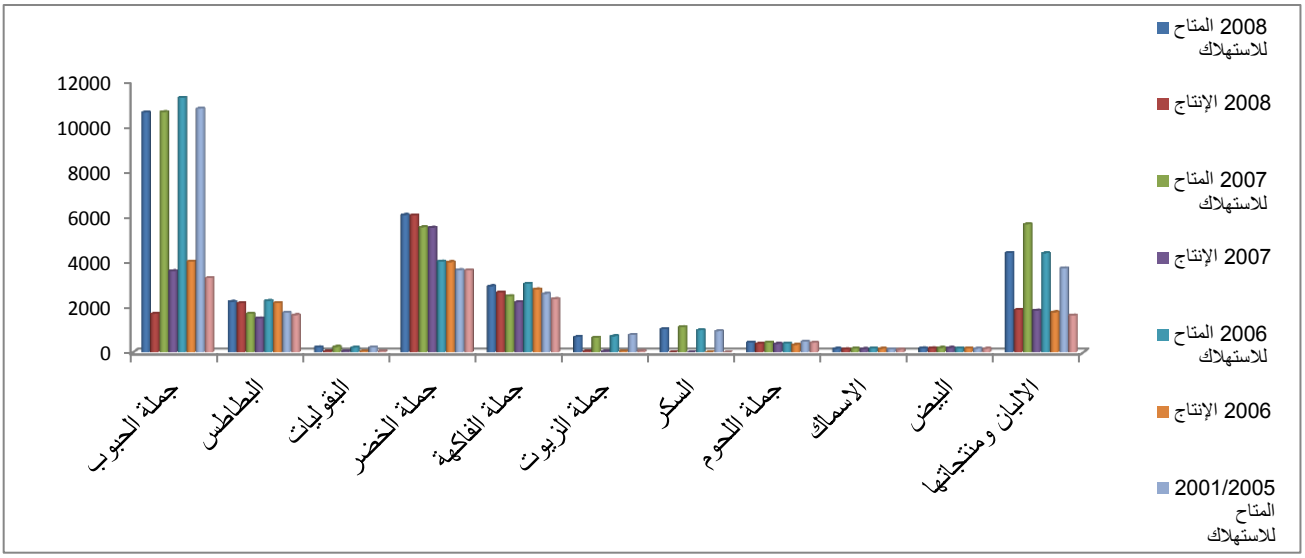

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (5-6 و5-8و 5-24)

يظهر الشكل رقم (5-11) أن المتاح للاستهلاك في الجزائر يفوق الأوضاع الإنتاجية لكل سنوات الدراسة، على الرغم من أن معدل الزيادة في الإنتاج الغذائي كان أعلى من معدل الزيادة في الاستهلاك عند مقارنة نهاية الفترة ببدايتها، حيث انتقل الإنتاج الغذائي من 13374.77 ألف طن كمتوسط للفترة (2001-2005)إلى 27803.6 ألف طن سنة 2012 بزيادة قدرها 107%، أما المتاح للاستهلاك فارتفع من 25195.99 ألف طن كمتوسط للفترة (2001-2005)إلى 41267.4 ألف طن سنة 2012 بزيادة قدرها 63.78 %.

كما يبين الشكل رقم 5-12 بوضوح أن الاستهلاك من معظم المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر يفوق الأوضاع الإنتاجية، باستثناء مجموعة الخضر بما فيها البطاطس التي أحرزت فيها تحسنا في الإنتاج إلى درجة الاكتفاء الذاتي والفواكه والبيض والأسماك ونوعا ما اللحوم التي تحقق فيها إكتفاء ذاتيا مرتفعا (استيراد متواضع وغير منتظم)، أما مجموعة الحبوب (القمح، الشعير، الذرة) والبقوليات والزيوت والسكر والألبان فالاستهلاك منها يفوق الأوضاع الإنتاجية خلال فترة الدراسة، فهو يعبر عن عجز مزمن. إن زيادة المتاح الاستهلاك نتج عن ارتفاع الوفرة الغذائية لكل فرد الذي انتقل من 3100 كلغ في الفترة 2000-2004 إلى 3500 كلغ سنة 2011[1]، لكن للأسف فإن هذه الوفرة تعتمد بالدرجة الأولى على الواردات الغذائية للسلع الرئيسية كالحبوب والحليب والزيوت... لأن الإنتاج الوطني لم يغط أكثر من 70% من الوفرة الغذائية[2].

[1] – MADR, Le renouveau agricole et rural en marché-Revue et perspectives, MAI 2012, P 43.

[2] – وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الريفي، مرجع سابق، ص35.

لذا فإن زيادة الإنتاج الغذائي – الذي يعبر عن كفاءة السياسة الزراعية– مؤشر مضلل في الحكم على هذه السياسة، ما لم تؤخذ بعين الإعتبار العوامل الأخرى المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء عند إعداد السياسة الزراعية مثل الزيادة السكانية ومستوى الأسعار وارتفاع المداخيل وتغير أنماط الاستهلاك...هذه العوامل تمارس تأثيرها على الطلب الذي ربما يلغي أي زيادة في الإنتاج وبالتالي تتسع الفجوة بين الإنتاج والمتاح للإستهلاك وبالتالي الفجوة الغذائية.

وبالفعل، فقد عرف نمو السكان في الجزائر نموا معتبرا خلال العقد الأول من هذه الألفية، وهو ما يعني ارتفاع الطلب على الغذاء، فقد ارتفع عدد السكان من32.15 مليون نسمة سنة 2000 إلى 38 مليون نسمة سنة 2012، كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(5–25):معدل النمو السكاني في الجزائر2000–2012

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
عدد السكان	32.15	33	33.96	35.09	36.38	37	38
معدل النمو السكاني%	1.41	1.31	1.38	1.60	1.79	1.86	1.52

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

عموما تطورت نسبة النمو السكاني الطبيعي بـ3.5% سنوات (1980/1970) لتنخفض إلى 1.78% سنة 2006، لتعود تدريجيا إلى الإرتفاع منذ ذلك الحين ليبلغ 2.3 %سنة 2014 وهي نسبة طبيعية تتناسب مع تجديد السكان[1].

أما بالنسبة لتحسن المداخيل، وحسب بيانات البنك الدولي[2] فقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني وفقا لتعادل القوة الشرائية من 8.17 دولار/يوم سنة 2001 إلى10.91 دولار/يوم سنة 2006 ليبلغ سنة 2012حوالي 13.22 دولار/يوم، كان ذلك نتيجة زيادة الأجور التي باشرتها الجزائر– ارتفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 8000 دج سنة 2001 إلى 18000 دج سنة 2012– من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق مستوى مقبول من الأبعاد التغذوية (القيمة الغذائية للمواد المستهلكة)، وبذلك زاد استهلاك الأفراد من المواد عالية القيمة مثل اللحوم والحليب والفواكه، نتج عن ذلك تحسن المؤشرات التغذوية في الجزائر حيث ازداد متوسط الاستهلاك الفردي اليومي للسعرات الحرارية خلال فترة

[1]– المرجع السابق نفسه، ص31.

[2] –http://data.albankaldawli.org.(2013 /5/15)

الدراسة من حوالي 3101.44 كيلوكالوري كمتوسط للفترة (2001–2009) إلى 3270 كيلوكالوري سنة 2012، والبروتين من 85.56غ/يوم كمتوسط للفترة (2001–2009) إلى 84 غ/يوم سنة 2012 والدهون من 67.34 غ/يوم كمتوسط للفترة (2001–2009)إلى 73غ/يوم سنة 2012[*]، ويمكن تفسير هذه الزيادة في مكونات الغذاء للفرد في الجزائر إلى تحسن مستوى معيشة السكان، والذي إنعكس إيجابا على معدلات الفقر فقد انخفض من4% خلال الفترة 1990–1992 إلى 3% سنة 2006[1] وبذلك تراجع مؤشر الجوع[*] في الجزائر من 6.4 سنة 1990 إلى أقل <5 سنة 2013[2].

وفيما يتعلق بالنمط الغذائي فإن المستهلك الجزائري يعتمد على المصادر النباتية لتوفير نحو 90% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية ونحو 75% من احتياجاته من البروتين ونحو 57% من احتياجاته من الدهون، وتوفر المصادر الحيوانية 10% و25% و43% من احتياجاته من السعرات الحرارية والبروتين والدهون على الترتيب، وهذه المعدلات تقل عن مستوى نظيراتها على المستوى العالمي حيث ترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالجزائر

وبالرجوع إلى مجموعة العجز من السلع الغذائية يأتي في المرتبة الأولى على سلم أولويات الحاجات الأساسية جملة الحبوب، وبالفعل فقد تحققت زيادات معتبرة في إنتاج هذه السلع، إذ بلغت هذه الزيادة 1.48مليون طن سنة 2012 مقارنة بمتوسط الفترة (2001–2005)، على الرغم من أنه عرف تذبذبا واضحا خاصة في منتصف العقد (2007–2008) ليرتفع سنة 2009 ثم ينخفض سنة 2011 ليعود للارتفاع سنة 2012، أما الاستهلاك فزاد بكمية قدرها 2.31 مليون طن وتعزى الزيادة في الاستهلاك في كثير من الحالات إلى زيادة النمو السكاني وزيادة الدخول (سياسة رفع المرتبات والأجور)، حيث ارتفع نصيب الفرد من كمية الحبوب من 216.83 كلغ خلال الفترة 1987–2000 إلى 225.61كلغ خلال الفترة 2001–2009، حيث تمثل الحبوب 60% من الحريرات المشكلة للغذاء اليومي للمستهلك الجزائري ونفس النسبة للبروتينات و9 % من الدهون المشكلة للغذاء اليومي للفرد[3] .

---

[*]– للتفصيل حول الأبعاد الاستهلاكية والتغذوية للناتج الغذائي انظر: http://faostat.fao.org/site/345/default.asp

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2010، ص 34.

[*] يتكون مؤشر الجوع العالمي (GHI)من ستة 6 درجات، تعرف بمستوى الجوع، وتتدرج من منخفض(4.9 أو أقل) إلى متوسط(5–9) إلى خطير(10–19.9) ثم إلى مقلق (20–29.9)ومقلق للغاية (30 أو أكثر)، وقد تم تحديد درجات هذا المؤشر باستخدام ثلاث معايير هي:نقص التغذية، معدل وفيات الأطفال، بيانات نقص الوزن لدى الأطفال.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2013، ص 28.

[3] – http://faostat.fao.org/site/345/default.aspx, (28/05/2012)

أما بالنسبة للسلع الأخرى في مجموعة العجز فنجد أن الجزائر تعرف عجزا مزمنا وإنتاجا متواضعا جدا لا يكاد يذكر في إنتاج السكر فهي تعتمد بنسبة كبيرة على الواردات، ونفس الحالة بالنسبة للزيوت والبقوليات ولو بدرجة أقل، أما الألبان فإن الإنتاج منها زاد بمقدار 1.42مليون طن في حين زاد الاستهلاك بـ2.15 مليون طن عند مقارنة نهاية فترة الدراسة ببدايتها.

الفرع الثاني: تحليل الصادرات والواردات للمجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر2001–2012

إن العجز الواضح في إنتاج الكثير من السلع الغذائية، جعل الجزائر تلجأ إلى الواردات لتغطية هذا العجز وإتاحة الغذاء عن طريق الاستيراد لتحقيق قدر معقول من الأمن الغذائي، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (5–26): تطور الصادرات والواردات لمجموعات السلع الغذائية في الجزائر2001–2012 (ألف طن)

البيان	2005/2001		2006		2007		2008	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
جملة الحبوب	6.89	7513.32	8.35	7271.06	7.18	7051.52	12.13	8933.58
البطاطس	0.25	110.23	0.15	99.64	0.02	201.29	0.01	68.82
البقوليات	1.15	170.87	1.87	163.82	0.22	191.02	0.09	186.95
جملة الخضر	0.85	15.38	1.99	31.60	2.32	14.97	0.76	17.51
جملة الفاكهة	9.73	234.09	12.30	252.81	13.13	288.03	10.09	282.16
جملة الزيوت	4.26	709.31	17.03	677.54	13.55	630.45	11.16	646.39
السكر	–	932.87	–	977.80	–	1121.86	0.19	1026.25
جملة اللحوم	0.01	50.11	0.04	66.48	0.10	65.05	00	57.94
الأسماك	1.90	16.43	2.32	21.51	2.19	18.04	3.12	18.20
البيض	–	2.38	–	184	–	0.09	–	0.17
الألبان ومنتجاتها	9.63	2100.90	15.49	2627.76	18.01	3835.62	20.48	2547.13
المجموع (مليون دولار)	*33.35*	*2930.79*	*54.97*	*3476.77*	*916*	*4954*	*124*	*7813*
البيان	2009		2010		2011		2012	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات

جملة الحبوب	6.03	7925.19	8.34	7946.15	8.34	7946.15	8.3	7946.15
البطاطس	00	124.92	0.05	113.26	0.05	113.26	0.1	113.3
البقوليات	0.09	175.11	0.09	206.06	0.09	206.06	0.1	206.1
جملة الخضر	5.25	30.82	5.25	30.82	5.25	30.82	5.2	30.8
جملة الفاكهة	9.02	354.76	9.02	354.76	9.02	354.76	9	354.8
جملة الزيوت	11.16	703.35	7.20	696.44	7.20	696.20	7.2	696.2
السكر	12.73	1133.31	6.20	1240.09	6.20	1240.09	6.2	1240.1
جملة اللحوم	0.02	62.30	0.02	62.77	0.02	62.77	00	62.8
الأسماك	2.14	28.22	1.70	25.55	1.49	29.17	1.6	36.1
البيض	–	0.50	–	0.45	–	0.45	–	0.5
الألبان ومنتجاتها	16.81	2752.26	16.81	2752.26	16.81	127.63	16.8	2832
المجموع (مليون دولار)	*116*	*5863*	307	*6058*	*313*	*9850*	*283*	*8983*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

الشكل رقم(5–13): تطور الصادرات والواردات لمجموع السلع الغذائية في الجزائر2001–2012 (مليون دولار)

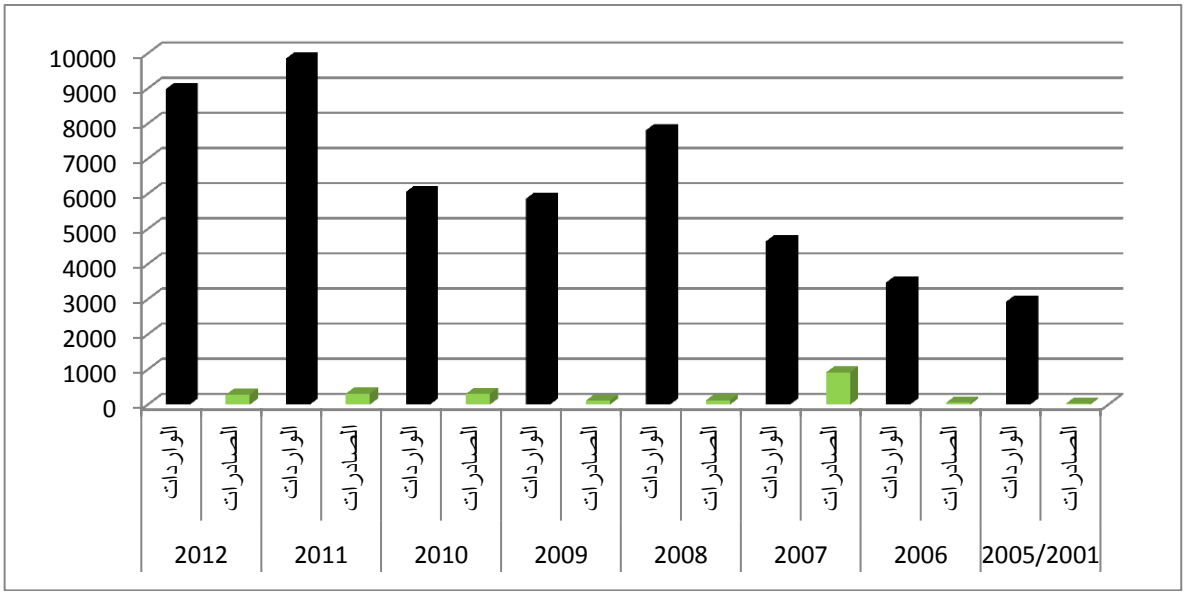

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 5–26

تبين معطيات الإنتاج الغذائي عدم مقدرته على تحقيق نصف احتياجات الاستهلاك لأهم السلع الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع خاصة الحبوب والبقوليات والزيوت والحليب ومشتقاته، لذا نلاحظ من خلال الجدول (5-26) والشكل (5-13) أن حجم وقيمة الواردات لم تتوقف عن الإرتفاع.

فقد ارتفعت الواردات الغذائية من 2.9 مليار دولار في متوسط الفترة (2001-2005) لتبلغ 3.47 مليار دولار سنة 2006 أي زادت بمعدل 28%، لتقفز سنة 2007 إلى 4.38 مليار دولار، وعرفت ثالث أعلى قيمة لها سنة 2008 بحوالي 7.21 مليار دولار وهي بذلك ترتفع بأكثر من الضعف (144%) مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005)، وتعود أسباب ارتفاع قيمة الواردات في هذه السنة إلى الأزمة الغذائية وما ترتب عنها من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية الذي انعكس في شكل تضخم فاتورة الاستيراد، إلا أن سنة 2009 عرفت تراجعا في قيمة الواردات مقارنة بسنة 2008 بلغت 5.86 مليار دولار وهذا نتيجة تراجع الأسعار في الأسواق الدولية وتحسن الإنتاج، لكن عادت الواردات للارتفاع سنة 2010 وبلغت 6.05مليار دولار لتقفز سنة 2011 إلى 9.85 مليار دولار وهي بذلك تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات(3.36) مقارنة بمتوسط الفترة (2001-2005)، لقد مثلت الواردات الغذائية لسنة 2011 خمس الواردات الإجمالية (20,85%)، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة في استيراد الحليب ومشتقاته بنسبة 93% و48% للسكر و21% للحوم المجمدة مقارنة بسنة 2010، إضافة إلى أن سنة 2011 شهدت ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية بنسبة 33% مقارنة بـ 2010 نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي سجل زيادة بنسبة45% لسنة 2011 مقارنة بشهر جويلية 2010[1]، ثم انخفضت قيمتها سنة 2012 إلى 8.98 مليار دولار بمعدل -8.8 % مقارنة بسنة 2011 و-0.55%سنة 2013 مقارنة بـ2012.

إن الإرتفاع المتواصل للواردات الغذائية نجم عنه ارتفاع نصيب الفرد من الواردات الغذائية من سنة إلى أخرى، انتقل هذا النصيب من 88.7 دولار في متوسط الفترة (2001-2005) إلى 236 دولار سنة 2012.

كما نلاحظ أن نسبة الواردات الغذائية من الواردات الإجمالية ظلت تتراوح في حدود تراوحت ما بين 17% إلى 25% من مجموع الواردات الكلية وقد عرفت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة[2].

وبالعودة إلى مجموعة السلع المستوردة نجد أن جملة الحبوب تمثل أكثر من 50 % من مجموع الواردات الغذائية، ثم يليها الحليب ومشتقاته، والسكر والزيوت والمجموعات الأخرى بدرجات أقل.

---

[1]-Jean-Marc Boussard et Mohamed Chabane, La problématique des céréales en Algérie, Défis, enjeux et perspectives, Communication dans le cadre de la 5èmes Journées de recherches en sciences sociales à AgroSup Dijon, les 8 et 9 décembre 2011, P03.

[2]- حسبت من بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك.

تعتبر الجزائر من بين الدول العشر الأولى الأكثر استيرادا للمواد الزراعية، تسيطر الواردات الغذائية على أكثر من 80% من الواردات الزراعية[1]، كما تعتبر في السنوات الأخيرة أول دولة مستوردة للغذاء في إفريقيا وثالث دولة مستوردة للحبوب في العالم، حيث تمثل في المتوسط 6% من إجمالي واردات الحبوب في العالم، وتقدر احتياجات الجزائر من الحبوب بنحو 8 مليون طن سنويا، لهذا تعتبر واردات الحبوب الأعلى منذ 50 سنة، وتعود أسباب ذلك إلى زيادة الاستهلاك الناتج عن عوامل مذكورة سابقا، بالإضافة إلى كون الحبوب (القمح خاصة) يستهلك بعدة أشكال كالخبز والكسكس والعجائن والحلويات...، وبالتالي فاستهلاك الفرد الجزائري للقمح يعتبر الأكبر مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب وتونس، حيث بلغ استهلاك الفرد الجزائري 240 كلغ مقابل 230 كلغ للمغرب و 220 كلغ لتونس، الأمر الذي جعل الإنتاج المحلي عاجزا عن تغطية الاستهلاك فالتعويض كان حتما بالواردات[2].

وقد ارتفعت واردات الجزائر من الحبوب بـ13% في يناير 2014 حيث بلغت 248.75 مليون دولار مقابل 219.8 مليون دولار في نفس الشهر من 2013[3]، رغم أن إنتاج الحبوب زاد خلال الخمس سنوات من 20 مليون إلى 50 مليون قنطار.

أما الحليب فيعتبر المادة الثانية المستهلكة بعد الحبوب، كما يعتبر الغذاء الوحيد الذي لا توجد فيه صادرات طوال 50 سنة، مقارنة بالمنتجات الغذائية الأخرى، وبالتالي ظل العجز يغطى عن طريق الاستيراد، حيث لم تنخفض نسبته من الواردات الغذائية عن 14% خلال الفترة 2007-2012، فارتفاع واردات الحليب راجع إلى ارتفاع الطلب الإجمالي المحلي الذي بلغ حجمه 3,5 مليار طن سنويا أي 100 لتر للفرد سنويا نتيجة للتزايد السكاني، حيث ارتفعت الواردات من الحليب بمعدل 34.79% سنة 2012 مقارنة بمتوسط الفترة 2001-2005، ولهذا تعد الجزائر ثاني مستورد للحليب في إفريقيا بعد نيجيريا[4].

أما السكر ونظرا لمحدودية زراعته في الجزائر واستهلاكه الواسع (مع القهوة والشاي في المنازل والمقاهي) فارتفعت كمية وارداته من 932.87 ألف طن في متوسط الفترة (2001–2005) إلى 1240.1 ألف طن سنة 2012 بمعدل زيادة قدره 32.39%، كما تشير بعض الإحصائيات أن الجزائريين يستهلكون 4ملايير لتر من المشروبات والمياه المعبأة سنويا، حيث 95% من المواد الأولية (دقيق الفواكه المختلفة

---

[1]- http://www.elaph.com/Web/Economics/2010/1/526154.htm.(03/01/2014)

[2]- هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص 13.

[3]- جريدة المسار العربي، العدد 2137، ص 07 .(16-03-2014).

[4]- Mohamed Naïli, Evolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, 2009,P03 نقلا عن: هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص 13.

والزيوت الأساسية ومختلف النكهات والإضافات الملونة الطبيعية والصناعية والمواد الحافظة والكحول الغذائية)تستورد من الخارج[1].

أما الصادرات الغذائية فهي متواضعة جدا ولا تغطي في أحسن الأحوال1.3% من الواردات الغذائية للمجموعات الزراعية المذكورة، ولا تمثل أكثر من 0.9% من مجموع الصادرات الكلية للجزائر خلال فترة الدراسة وتعتبر صادرات التمور والحمضيات والخمور من أهم الصادرات الغذائية في الجزائر.

الفرع الثالث: تحليل تطور الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية في الجزائر للفترة 2001–2012

إن ضعف الإنتاج الزراعي الذي أدى إلى الاعتماد الكبير على الواردات –التي تتأثر بشدة بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية– لمواجهة الطلب المتزايد على الاستهلاك، وفي ظل تراجع الصادرات الغذائية، كل ذلك أدى اختلال الميزان التجاري الغذائي لأهم السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (5–27): الفجوة التجارية الغذائية لمجموعة السلع الرئيسية في الجزائر2001–2012 (مليون دولار)

المجموعات السلعية	2001/2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	1256.47	1470.9	1843.74	3960.79	2323.32	1813.14	1813	3257.1
البطاطس	47.09	57.4	110.72	64.36	86.97	74.4	74.4	109.5
البقوليات	102.98	105.71	135.32	192.66	162.39	196.14	196.14	217.5
جملة الخضر	2.72	7.19	0.35	4.34	3.9+	+3.90	+4	22.3
جملة الفاكهة	69.91	79.41	97.61	132.73	185.12	185.12	185.12	362.2
جملة الزيوت	414.93	386.97	502.36	893.8	581.34	600.08	599	916.5
السكر	267.25	426.58	428.45	425.96	551.52	651.59	652	772.3
جملة اللحوم	106.9	163.76	140.75	173.64	172.21	173.42	173.4	257
الأسماك	5.94	17.35	9.54	16.21	44.03	33.84	51.8	59
البيض	4.49	3.44	0.88	1.22	3.43	1.4	1.4	1.3
الألبان ومنتجاتها	618.76	703.09	1060.49	1290.09	855.94	855.94	859	1261
المجموع	2897.44	3421.8	4330.79	7155.17	4962.37	4581.17	4600.96	7235.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

[1]– جريدة الشروق اليومي ، العدد 3968 ، شوهد 28 –04– 2013 ، ص7.

ولتسهيل فهم حركة أرقام الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية المختلفة، نقوم بتمثيلها في الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم(5-14:): تطور الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية في الجزائر للفترة(2001-2012)

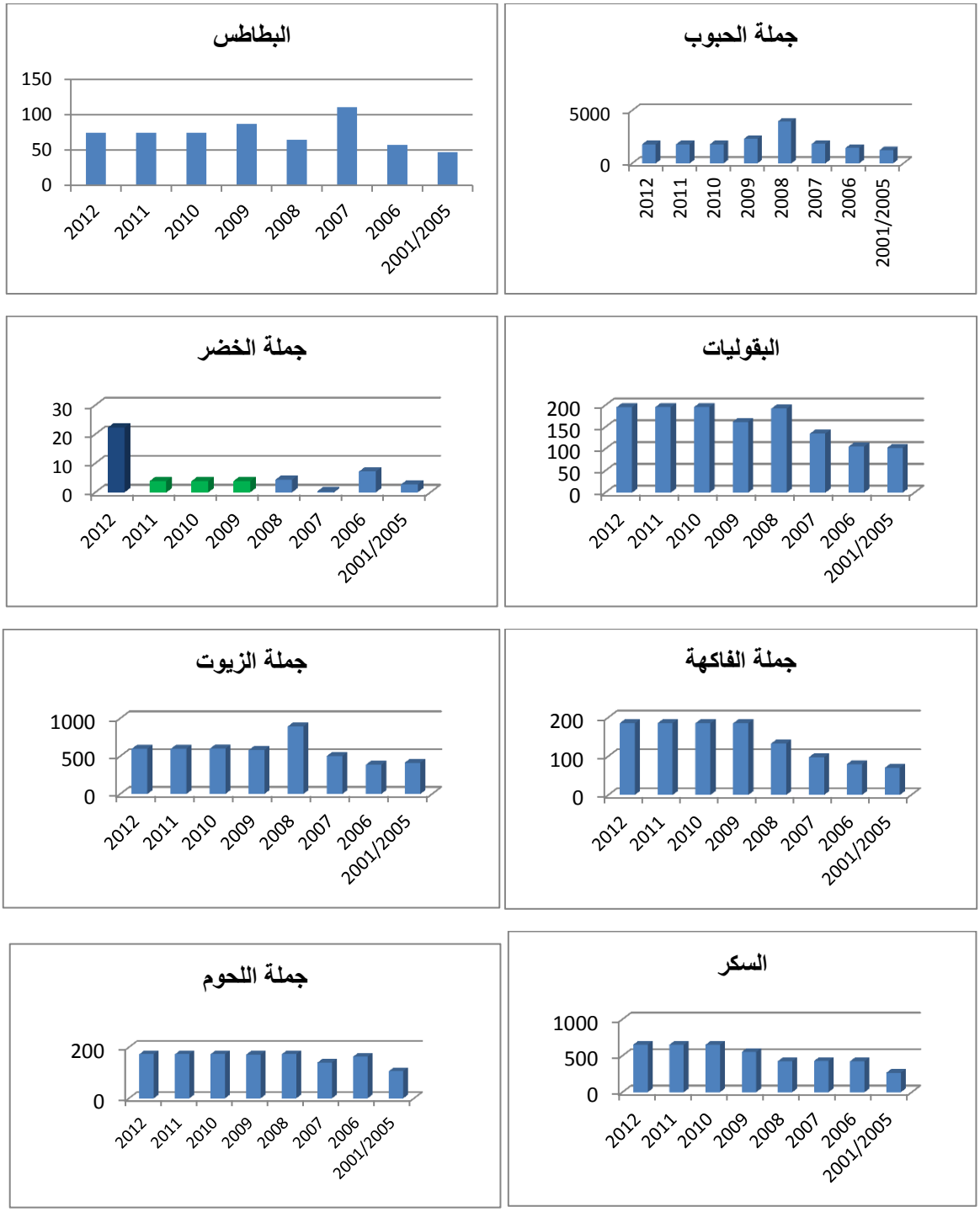

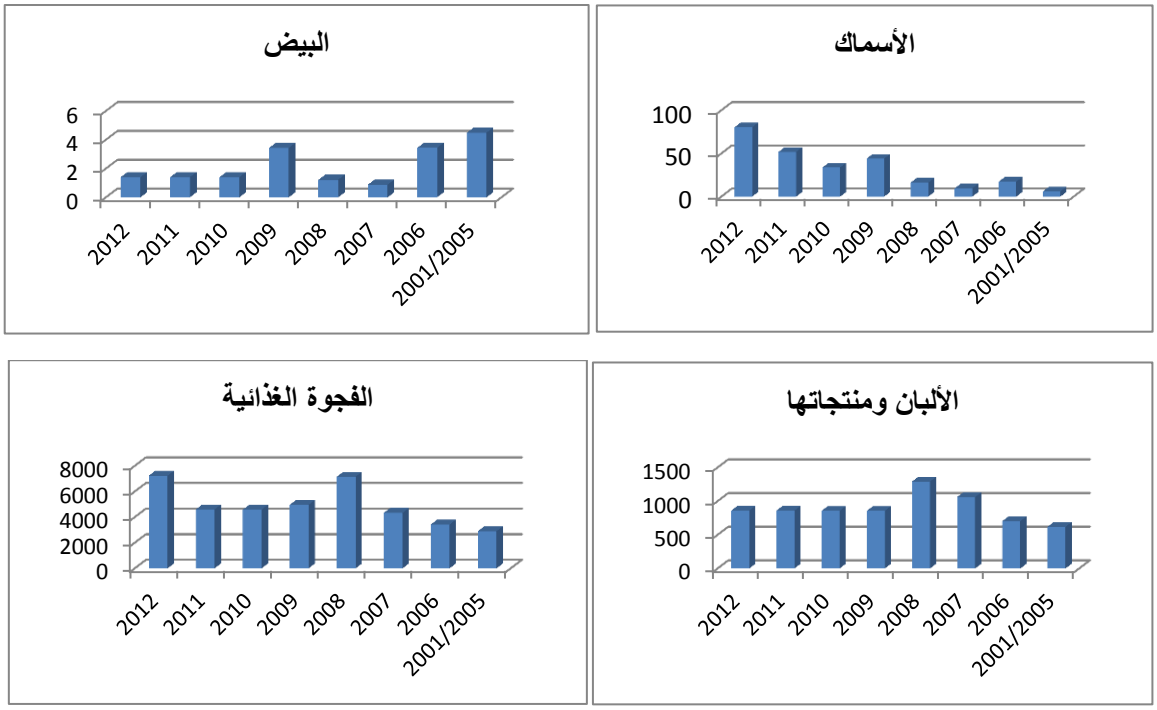

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(5-27)

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الفجوة الغذائية الكلية لأهم السلع الغذائية الرئيسية عرفت تذبذبات كبيرة خلال فترة الدراسة، فبداية الفترة وبالضبط خلال متوسط الفترة (2001-2005)قدرت الفجوة الغذائية بـ2897.44 مليون دولار وتزامنت هذه الفترة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية (2001-2004) -علما أن قيمة الفجوة قدرت بـ 1934.72 مليون دولار كمتوسط للفترة(1998-2002)-، وأخذت هذه الفجوة منحى تصاعدي لتبلغ سنة 2008 ثاني أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة بقيمة 7155.17 مليون دولار، وترجع الأسباب الرئيسية لارتفاع قيمة الفجوة خلال هذه السنة إلى تراجع الإنتاج الزراعي وتذبذبه وكذا ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية كما تطرقنا إليه سابقا، وهذا يجعلنا نستنتج أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2001-2004) لم يتمكن من تحسين أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر، واعتبرت الجزائر الأضعف في مؤشر الكفاءة الزراعية* حيث بقي هذا المؤشر محصورا ما بين 0,34 و % 0,42 طيلة الفترة 2000- 2005، ويعتبر أضعف معدل مقارنة بالمغرب وتونس ومصر التي تراوحت ما بين 0.38-0.48% للمغرب وبين 0.43-0.54% لتونس وبين 0.46-0.49% لمصر خلال نفس الفترة[1].

إلا أن سنة 2009 عرفت تراجعا في قيمة الفجوة الغذائية مقارنة بسنة 2008 حيث بلغت 4962.37 مليون دولار، وهذا يعود إلى الوفرة الإنتاجية في أهم المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى تراجع

---

* - تحسب بقسمة نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/نسبة العمالة في الزراعة من العمالة الكلية.

1 - الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص25.

الأسعار في الأسواق الدولية، وقد تزامنت هذه الفترة مع بدأ تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في سنة 2009 التي تستند على تحرير المبادلات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر، كما تهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، وقد ارتكزت هذه السياسة على قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، الذي حدد معالم وإطار هذه السياسة من أجل المساهمة في تحسين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة كما تطرقنا إليه سابقا.

اتجهت الفجوة الغذائية للإنخفاض سنتي 2010 و2011 فبلغت على التوالي 4581.17 و4600.96 مليون دولار، إلا أنها عادت للإرتفاع سنة 2012 لتبلغ أعلى قيمة بحوالي 7235.7 مليون دولار، أي ارتفعت الفجوة الغذائية بمعدل 1.12% سنة 2012 مقارنة بسنة 2008، وهذا يجعلنا نقول أن سياسة التجديد الريفي والزراعي لم تكن هي الأخرى فعالة من حيث تضييق الفجوة الغذائية وتحسين أوضاع الأمن الغذائي.

وعموما فإن الفجوة الغذائية لم تتقلص إذا ما قارنا قيمة الفجوة بين مطلع فترة الدراسة ونهايتها، بل ارتفعت من 2897.44 مليون دولار في متوسط الفترة (2001-2005) إلى7235.7 مليون دولار سنة 2012، وهذا يجعلنا نحكم على أن السياسات الزراعية المستدامة في الجزائر وخلال فترة الدراسة لم تحسن من أوضاع الأمن الغذائي بل ارتفعت الفجوة الغذائية رغم زيادة الإنتاج الغذائي.

ورغم ما يتيحه التحليل السابق من تقييم للفجوة الغذائية كليا، إلا أنه يخفي وراءه تباينات كبيرة في مجموعات السلع الغذائية، لذا فإن تحليل المجموعات السلعية يظهر لنا أن مجموعة الحبوب والألبان ومشتقاتها والسكر والزيوت تساهم بحوالي 85.87% من قيمة الفجوة سنة 2012 وهي مجموعات الاكتفاء الذاتي المنخفضة، في حين تمثل المجموعات المتبقية 14.13% من قيمة الفجوة وهي مجموعات الاكتفاء الذاتي المتوسطة.

من خلال المؤشرات السابقة نستنتج أن سياسات التنمية الزراعية في الجزائر لم تحقق أهدافها خاصة فيما يتعلق بتحسين الأمن الغذائي وتضييق الفجوة الغذائية رغم المجهودات الضخمة، حيث أن تبعية الجزائر للخارج في غذائها لم تعرف تناقصا، بل بالعكس ارتفعت الواردات الغذائية وخاصة الحبوب والحليب اللذين يشكلان نصف فاتورة الاستيراد الغذائية، حيث احتلت الواردات الغذائية في الجزائر المرتبة الأولى من بين دول المغرب العربي خاصة المغرب وتونس)، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وتذبذب الإنتاج وازدياد المستهلكين، فكل ارتفاع في عدد السكان بـ 500 ألف نسمة يترافق بتزايد قدره 1% في التبعية الغذائية، ولهذا تعتبر الجزائر من أضعف الدول العربية من حيث دليل السيادة على الغذاء، حيث بلغ المؤشر 0,3

مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب 1,1 وتونس 0,5 ومصر 1,8 ، ويعتبر مؤشر 0,3 سيادة غذائية منخفضة للغاية[1].

المطلب الثالث: تحليل معادلة الغذاء في المغرب 2001–2012

من خلال هذا المطلب سنحلل المتاح للاستهلاك بعد مقارنته بالإنتاج الغذائي، ثم نحلل تطور حجم الصادرات والواردات لنقف على تطور حجم الفجوة الغذائية في المغرب، للحكم على مدى قدرة السياسات الفلاحية المغربية على تحسين أوضاع الأمن الغذائي.

الفرع الأول:تحليل تطور المتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية في المغرب2001–2012

الجدول التالي يبين تطور المتاح للاستهلاك من المجموعات الغذائية الرئيسية في المغرب

الجدول رقم (5–28): تطور المتاح للاستهلاك للمجموعات الغذائية الرئيسية في المغرب 2001–2012(ألف طن)

البيان	2001/2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	10323.6	12663.01	8495.07	11388.05	14775.85	13215.15	14623	12605
البطاطس	1373.69	1579.10	1550.85	1539.58	1668.42	1609.4	1737.1	1665.5
البقوليات	247.63	346.97	170.18	221.66	321.66	149.17	348.3	307.8
جملة الخضر	4302.78	4605.75	4051.12	4546.59	5029.30	5063.78	4891	4973
جملة الفاكهة	2429.26	2560.69	2950.21	2863.43	3347.10	4230.32	2659	2871.9
جملة الزيوت	627.43	687.39	690.45	696.84	811.27	876.41	849.5	827.3
السكر	944.04	982.41	1119.95	1103.14	1305.68	1072.16	1123	1261
جملة اللحوم	594.04	647.47	675.78	751.89	919.39	920.79	1015.2	999.2
الأسماك	738.48	505.81	500.39	606.58	666.05	810.56	734.7	841.6
البيض	158.14	140.03	190	185.06	225.02	223.36	253.4	247.6
الألبان ومنتجاتها	1782.92	2069.17	2002.84	2484.05	2653.9	2630.14	2971	2960

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية، الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية، نحو مقاربة بديلة، ديسمبر، 2008 ، نيويورك، ص26.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

أخذت أرقام الجدول منحى تصاعدي والتي سنقوم بمقارنتها بالإنتاج الغذائي حتى يتسنى لنا معرفة مدى تغطية الإنتاج للاستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية.

الشكل رقم(5–15):تطور إجمالي الإنتاج والمتاح للاستهلاك في المغرب 2001–2012 (ألف طن)

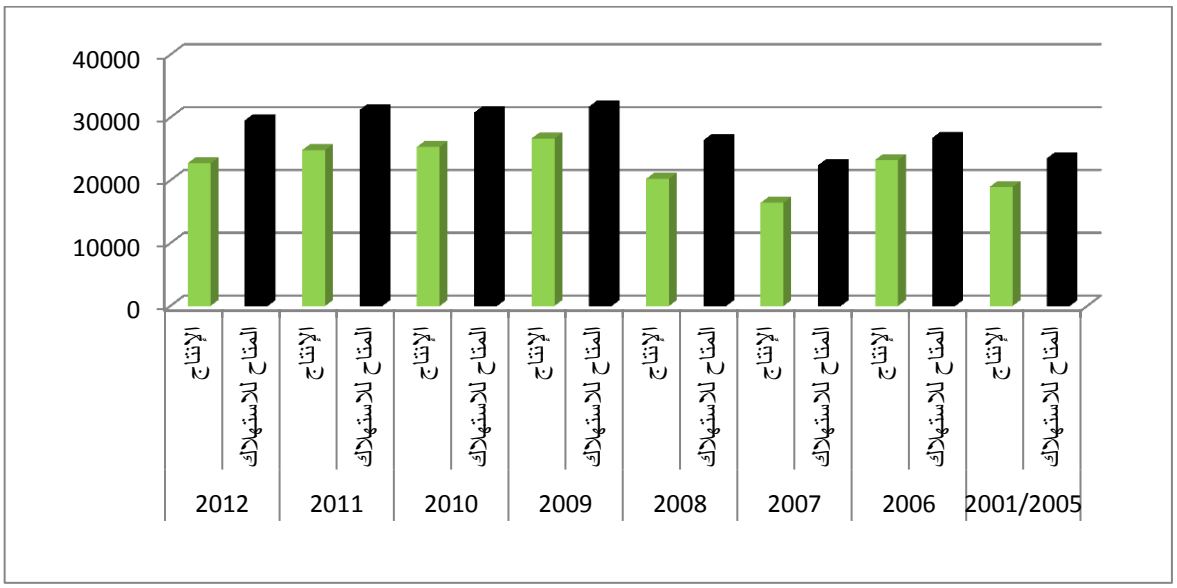

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول (5– 28و5–17 و 5–18)

الشكل رقم(5–16):تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية في المغرب 2001–2012(ألف طن)

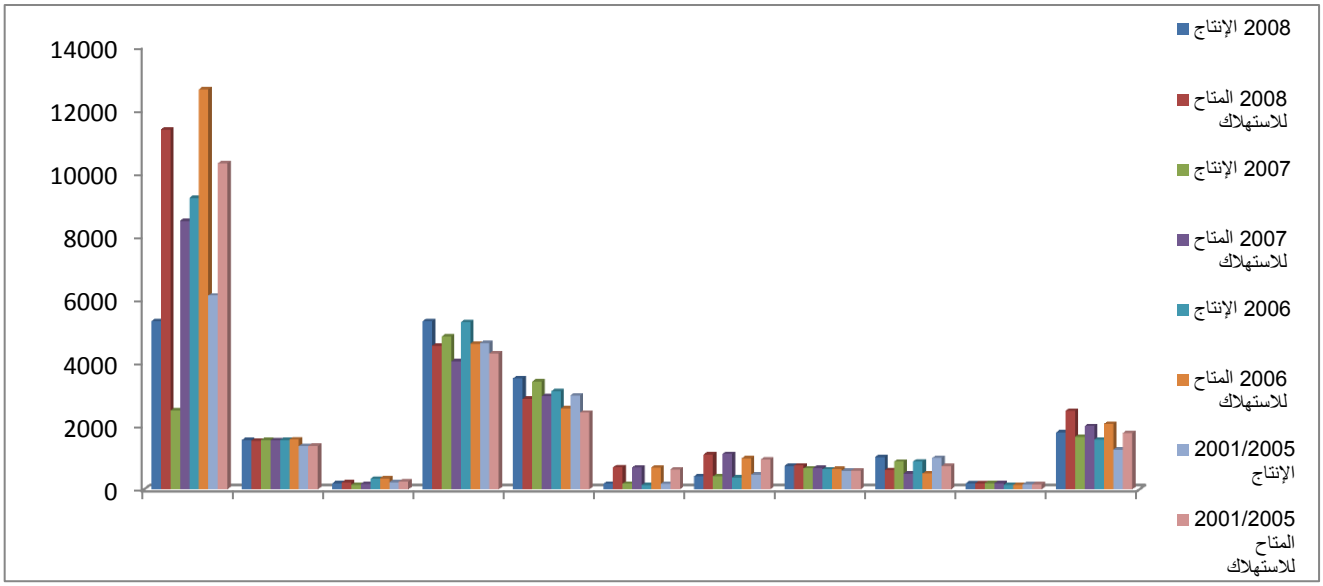

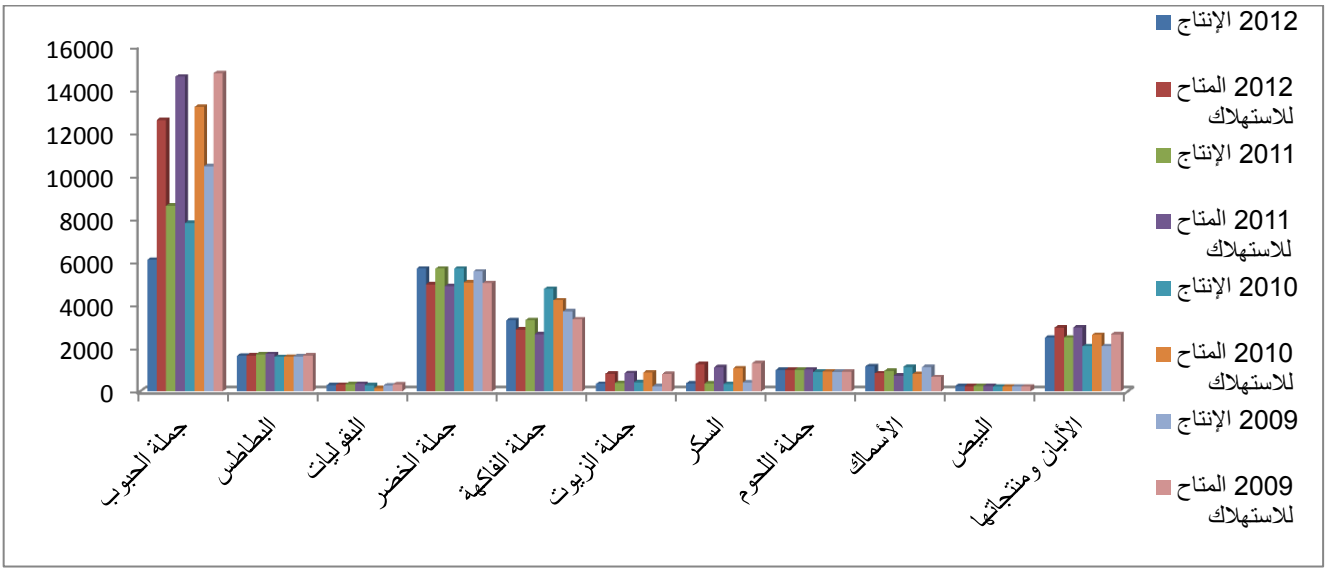

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول (5- 28و5-17 و 5-18)

يظهر الشكل رقم (5-12) أن المتاح للاستهلاك يفوق الأوضاع الإنتاجية لكل سنوات الدراسة، حيث انتقل المتاح للاستهلاك من 23522,01 ألف طن كمتوسط للفترة (2001-2005) إلى 29559,9 ألف طن سنة 2012 بزيادة قدرها 25.66 %، بينما ارتفع الإنتاج الغذائي من 18958, 67 ألف طن كمتوسط للفترة (2001-2005) إلى 22705,2 ألف طن سنة 2012 بزيادة قدره 19.8%.

أما الشكل رقم (5-13) فيظهر التباين الواضح بين الأوضاع الإنتاجية والمتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية في المغرب، ففي جملة الحبوب ومجموعة السكر والزيوت وكذا مجموعة الألبان ومشتقاتها والبقوليات نجد أن المتاح للاستهلاك يتجاوز الأوضاع الإنتاجية (حتى وإن كانت مجموعة الألبان والبقوليات قد حققت اكتفاء ذاتي مرتفع)، فرغم زيادة الإنتاج خلال فترة الدراسة لمعظم المجوعات الغذائية

كما تطرقنا إليه سابقا إلا أن معدل نمو الطلب الاستهلاكي تجاوز معدل نمو الإنتاج الغذائي، وهذا يعزى إلى زيادة عدد السكان وتحسن المداخيل.

ويعتبر تطور عدد السكان أحد أهم أسباب زيادة حجم الاستهلاك، حيث انتقل عدد السكان المغرب من 26.02 مليون نسمة سنة 1994 ليبلغ 29.84 مليون نسمة سنة 2004 ليتجاوز 30 مليون نسمة سنة 2006 ويبلغ 31.89 مليون نسمة سنة 2010 ليصل سنة 2012 إلى حوالي 32.59 مليون نسمة ، أما نسبة التحضر فقد انتقلت من 54.2% سنة 2000 إلى 58.8% سنة 2012[1]، كما رافق هذه الزيادة في عدد السكان ونسبة التحضر ارتفاع متوسط دخل الفرد المغربي، إذ ارتفع من 3.39 دولار/يوم سنة 2000 إلى 4.67 دولار/يوم سنة 2005 إلى 6.08 سنة 2010 إلى 6.58 سنة 2012.[2]

ونظرا لارتفاع المداخيل فقد بلغ المتوسط السنوي لنفقات الأسر المغربية للفرد الواحد 19267 درهم خلال سنة 2012 مقابل 8280 درهم لسنة (2001-2002)، أي ارتفاع بنسبة 50% خلال عشر سنوات حسب نتائج البحث الوطني لتتبع الأسر في 2012 الذي أنجزه المرصد الوطني للتنمية البشرية، كما انتقلت النفقات الشهرية للأسرة الواحدة من 4111 درهم سنة (2001-2002) إلى 6166 درهم سنة 2012، وأن 2125 درهم من هذه الميزانية الشهرية تخصص للتغذية بنسبة 34.5% سنة 2012 بعدما كانت 41.3 % سنة (2000-2001)[3]

وقد ترتب عن تحسن مستوى المعيشة في المغرب تحسن في مؤشر الجوع فيها من (7.8)سنة 1990 إلى أقل من <5 سنة 2012، كما تراجعت نسبة السكان ناقصي التغذية من 6% سنة 1990-1992 إلى 4% سنة 2006-2008،كما ارتفع نصيب الفرد من السعرات الحرارية إلى 3244 كيلوكالوري و88غ/يوم من البروتين و74غ/يوم من الدهون سنة 2012[4]

أما بالنسبة لمجموعة الخضر والفواكه والأسماك فرغم زيادة الإستهلاك منها خلال فترة الدراسة نظرا للاعتبارات والأسباب السابقة، إلا أن الإنتاج منها تجاوز الطلب الاستهلاكي الغذائي، أما مجموعة البيض واللحوم فقد حققت فيهم المغرب الاكتفاء الذاتي مع بعض الانحرافات الطفيفة خلال بعض السنوات، كما هو موضح في الجدول رقم(5-19) الذي يبين نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية.

---

[1] – المندوبية السامية للتخطيط http://www.hcp.ma ، (2013/03/12).

[2] – http://data.albankaldawli.org/indicator (15/05/2013)

[3] – المتوسط السنوي لنفقات الأسر المغربية للفرد الواحد في المغرب http://www.medi1tv.com/ar/32783 (2015/09/15)

[4] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي2013، ص28.

الفرع الثاني: تحليل الصادرات والواردات للمجموعات الغذائية الرئيسية في المغرب

كما أشرنا سابقا فإن مجموعات حققت فائضا وجه للتصدير، في حين أمكنت مجموعات العجز للواردات من تغطية الفارق، والجدول الموالي يبين تطور قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة (2012/2001).

الجدول رقم (5–29):تطور الصادرات والواردات للسلع الغذائية الرئيسية في المغرب 2001–2005(مليون دولار)

البيان	2005/2001		2006		2007		2008	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
جملة الحبوب	139,96	4326,23	115,96	3552,38	146,44	6145,81	96,54	6163,08
البطاطس	39,07	42,60	34,20	44,20	45,90	36,75	57,10	36,68
البقوليات	8,49	33,65	7,24	22,11	1,95	32,47	1,93	33,77
جملة الخضر	336,80	11,98	693,01	7,76	795,64	7,76	800,96	24,65
جملة الفاكهة	579,45	41,59	592,03	47,32	534,56	73,87	744,16	91,96
جملة الزيوت	0,03	478,00	0,06	606,19	2,12	708,07	0,07	689,21
السكر	19,14	474,90	15,96	565,93	35,61	546,73	22,50	540,70
جملة اللحوم	0,13	3,39	0,01	12,93	0,02	12,98	0,82	11,44
الأسماك	272,95	17,96	417,84	42,49	433,09	55,14	481,87	69,37
البيض	–	0,14	–	0,03	–	0,03	–	0,06
الألبان ومنتجاتها	75,59	604,51	184	682,17	528,84	528,84	141,13	825,18
المجموع (مليون دولار)	*1294.12*	*1261.05*	*3414*	*1524.13*	*2634.32*	*2932.27*	*3266.43*	*3834.85*
البيان	2009		2010		2011		2012	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
جملة الحبوب	99,56	4423,61	232,72	5622,77	133,5	6135	205.5	6696
البطاطس	10,34	49,76	37,74	4454	30,4	46.2	29.7	38.3
البقوليات	10,89	58,55	167,85	34,72	3,6	14.7	2.1	16
جملة الخضر	566,13	24,13	740,78	98,86	831.3	16.9	748.5	15.4
جملة الفاكهة	500,32	127,32	659,24	125,76	754.4	106.9	558.2	123.5
جملة الزيوت	0,04	896,32	1,84	732,53	56.3	811.4	27.3	919.9
السكر	15,67	188,24	59,86	521,84	61.2	524.3	29.7	506.4
جملة اللحوم	0,45	12,31	0,46	7,72	0.4	14.3	0.4	5.7
الأسماك	521,59	50,19	376,63	51,03	231	8.9	373	49.7
البيض	0,05	0,07	1,79	0,15	1.7	0.1	2.5	0.1
الألبان ومنتجاتها	142,34	696,24	282,66	812,80	122.1	593	153.7	614
المجموع(مليون دولار)	*2650.16*	*2626.3*	*3080.79*	*3095.39*	*3028.57*	*3753.31*	*3266.47*	*4007.94*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

الشكل رقم (5–17):تطور الصادرات والواردات لمجموع السلع الغذائية في المغرب2001–2012 (مليون دولار)

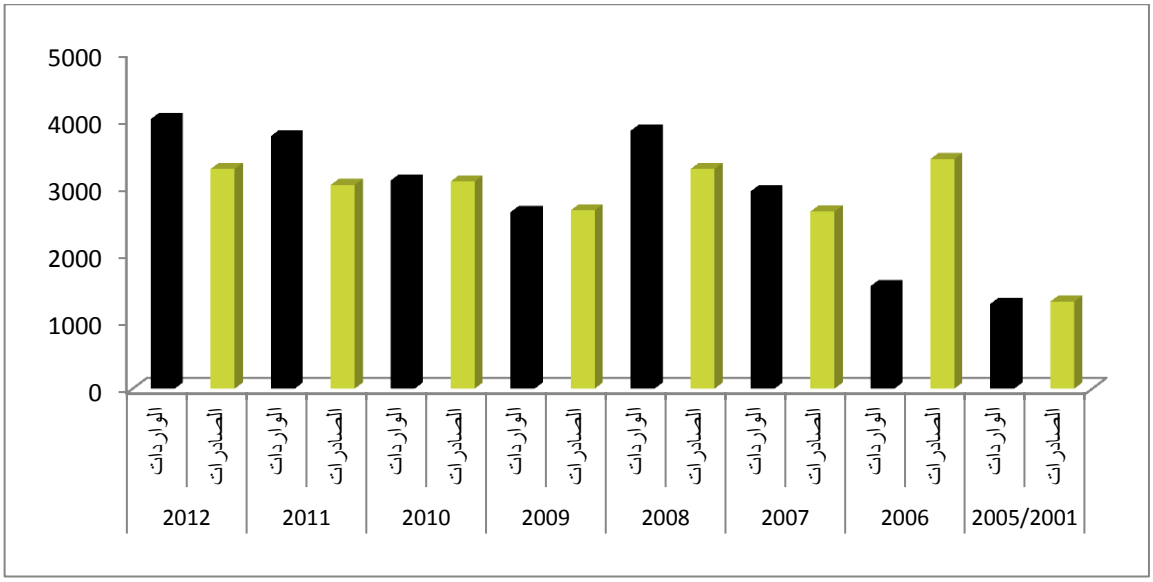

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق (5-30)، يتبين لنا أن قيمة الواردات الغذائية في المغرب سجلت ارتفاعا مطردا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 1.26 مليار دولار في متوسط الفترة (2001–2005) لتبلغ 2.9 مليار دولار و3.8 مليار دولار بمعدل زيادة قدره 101%و201% لسنتي 2007 و2008 على التوالي، وقد تزامنت هذه الفترة مع الأزمة الغذائية العالمية وما نجم عنها من ارتفاعات حادة في الأسعار، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات المغربية، في حين عرفت سنة 2009 تراجعا في قيمة الواردات، حيث بلغت 2.9 مليار دولار نتيجة تراجع الأسعار في السوق الدولية، لتعود للارتفاع من جديد ابتداء من سنة 2010 مسجلة أقصى قيمة لها سنة 2012 بـ4 مليار دولار (50.3 مليار درهم) بمعدل زيادة قدره 217% مقارنة بمتوسط الفترة 2005/2001، غير أن سنة 2013 و2014 عرفت تراجعا في قيمة الواردات قدر بـ42.9 و44.9 مليار درهم على التوالي، ويعزى هذا التراجع إلى ارتفاع الإنتاج الغذائي في المغرب خاصة الحبوب والبذور الزيتية[1].

وتجدر الإشارة أن الواردات الغذائية مثلت خلال سنة 2011 حوالي 10.8% من إجمالي واردات المغرب مقابل 9.8 % خلال سنة 2010، و9.2 % سنة 2009[2].

تتبوأ مجموعة الحبوب –على غرار مصر والجزائر– المرتبة الأولى على رأس قائمة الواردات الغذائية المغربية، حيث مثلت نسبة تراوحت ما بين 45% إلى 35% من قيمة الواردات الغذائية خلال فترة الدراسة،

---

[1] – وزارة الفلاحة والصيد البحري، قطاع الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام 2014، ص10.

[2] –Offices des changes, commerce extérieur du Maroc, Royaume du Maroc : 2011, p23.

غير أن هذه النسبة انخفضت سنة 2013 إلى 29.38%، ويأتي القمح اللين في مقدمة الكميات المستوردة من الحبوب نتيجة ضعف الإنتاج الوطني، ثم تليه الذرة لعدم مواكبة الإنتاج الوطني للتطور المطرد في قطاع الدواجن وفي المرتبة الثالثة القمح الصلب وأخيرا الشعير، وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة الزيوت حيث مثلت حوالي 10.23% من الكميات المستوردة سنة 2012، ثم تليها الألبان بـ 6.83% ثم السكر بـ 5.64%. ونشير أن كمية الحبوب والزيوت والألبان والسكر مثلت حوالي97% من كمية الواردات الغذائية في تونس سنة 2012.

تشكل واردات السكر –باعتباره المنتوج الوحيد الذي تحقق فيه المغرب اكتفاء ذاتيا منخفضا– عبئا كبيرا على فاتورة المغرب من المواد الغذائية، وتفيد المعطيات المتوفرة أن واردات السكر من السوق الخارجية ارتفعت بحوالي 95% عند نهاية أبريل 2011 مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2010، ونتج ذلك لارتفاع حجم الواردات بحوالي 30% والثمن المتوسط للطن بحوالي 50%، ويعتبر المغرب خامس أكبر مستهلك ورابع مستورد للسكر بإفريقيا[1].

أما في جانب الصادرات، فيعتبر المغرب المصدر الأول للغذاء مغاربيا، وقد شهدت صادراته الغذائية تطورا إيجابيا ابتداء من مطلع الألفية إلى غاية 2006، حيث انتقلت من 1.2مليار دولار في متوسط الفترة (2001–2005) لتبلغ 3.4 مليار دولار سنة 2006 أي بمعدل 236%، إلا أنها عرفت تذبذبا خلال بعض السنوات (انخفضت 2007 ، ارتفعت 2008، انخفضت 2009) وعرفت نوعا من الاستقرار خلال باقي سنوات الدراسة .

وبتحليل مجموعة الصادرات فنجد في مجموعة الفواكه محصول الحوامض الذي تطور إنتاجه من أجل تقديم سلعة عالية الجودة للمستهلكين محليا ودوليا، حيث استطاع المغرب أن ينوع منتجاته تماشيا مع متطلبات المستهلك الأوروبي والروسي على الخصوص، كما استطاع كذلك من فرض علامة المغرب في الأسواق الدولية بحكم تنوع المنتوج وتعدد المستوردين.

وفيما يلي شكل يبين تطور صادرات المغرب من الحوامض.

الشكل رقم(5–18): تطور صادرات الحوامض في المغرب

[1]– جريدة العلم المغربية http://www.alalam.ma/ (2014/04/02)

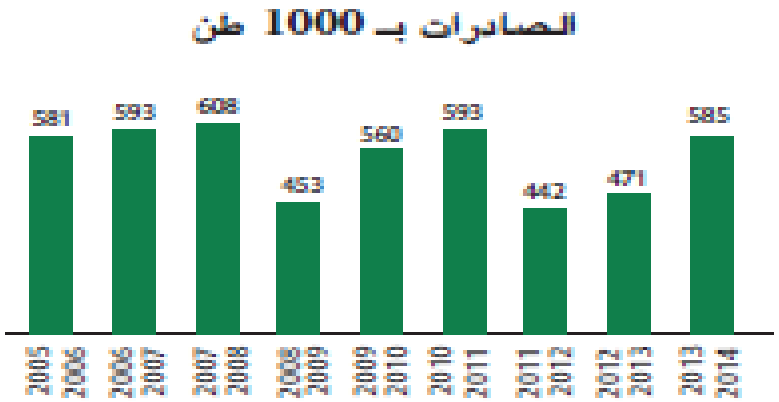

المصدر:وزارة الفلاحة والصيد البحري، قطاع الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام 2014، ص18

أما في يخص صادرات الخضروات، يملك المغرب ميزات هامة مقارنة مع الدول المنافسة خاصة في مجال الطماطم تحت البيوت المغطاة خاصة بعد تعزيز البنية التحتية، بالإضافة إلى الحضور التاريخي في الأسواق الأوربية والاعتراف بمميزات الذوق من طرف المستوردين.

أما صادرات الطماطم وحصتها حسب الأسواق فيمكن توضيحها من خلال الشكلين الموالين:

الشكل رقم(5–19):صادرات الطماطم و حصتها حسب الأسواق

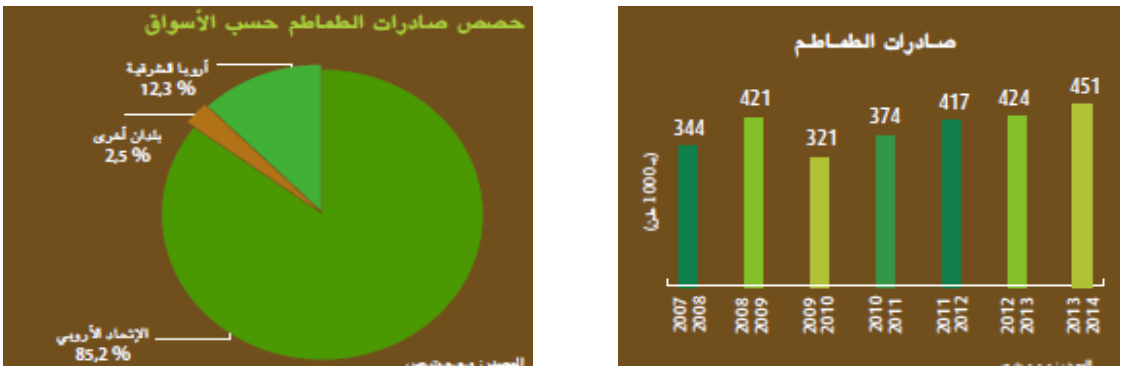

المصدر:وزارة الفلاحة والصيد البحري، قطاع الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام 2014، ص18

أما بالنسبة لزيت الزيتون فقد فرض المغرب نفسه على المستوى الدولي كأحد أهم مورد للزيتون المعلب على المستوى الدولي وأكثرها مصداقية، فالمغرب يحتل المرتبة الرابعة بين المصدريين العالميين، وبفضل خبرته استطاع المغرب أن يجد موقعا له في الأسواق ذات المتطلبات العالية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما نشير أن المغرب يعتبر من الدول المصدرة للأسماك ومعلباتها.

الشكل رقم(5–20):تطور صادرات زيتون المائدة وزيت الزيتون

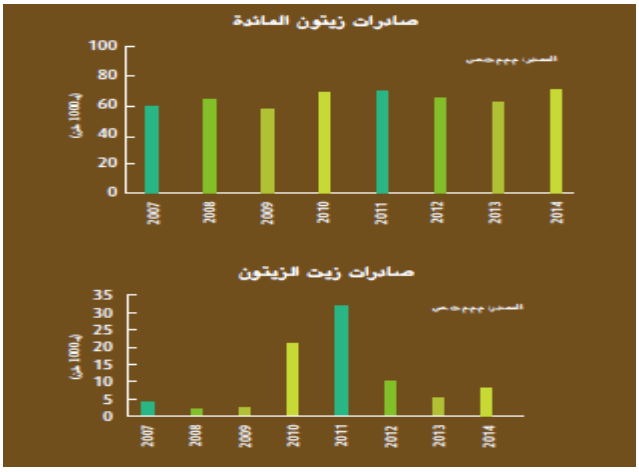

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري، قطاع الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام 2014، ص20

عموما يمكن القول أن تنمية الصادرات الغذائية كانت أحد الأهداف الرئيسية في السياسة الفلاحية المغربية، حيث بلغت حتى نهاية 2014 حوالي 18.6 مليار درهم، وأصبحت تمثل حوالي 9% من الصادرات الإجمالية، وهي نسبة مهمة مقارنة بصادرات القطاعات الأخرى، على الرغم من انخفاضها (حيث كانت تساهم سنة 2009 حوالي 22.3 %من الصادرات الكلية)، وتعود أسباب الإنخفاض إلى زيادة الصادرات الكلية بنسب أكبر من زيادة الصادرات الغذائية.

نشير أن تغطية الصادرات للواردات الغذائية في المغرب خلال فترة الدراسة لم تقل عن 80% في أسوء الحالات، وتتمثل الصادرات الغذائية في المجموعات السلعية التالية: الخضر الطازجة المجمدة والمعالجة، الطماطم الطازجة، الفواكه الطازجة المجمدة والمعالجة بالإضافة إلى الحوامض ومعلبات الخضر، بالإضافة إلى الأسماك وزيت الزيتون والتمور...

الفرع الثالث: تحليل تطور الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية في المغرب للفترة(2001–2012)

التوازن الواضح في أوضاع التجارة الخارجية للسلع الغذائية جعل المغرب أحسن دول المنطقة من حيث أوضاع الميزان التجاري الغذائي، وبالتالي يعتبر أقل الدول عجزا غذائيا في المنطقة، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم(5–30): الفجوة الغذائية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية في المغرب2001–2012 (مليون دولار)

المجموعات السلعية	2001/2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	671.83	590.04	1666.81	2140.38	1073.26	1399.70	2085	2250
البطاطس	2.06	2.87	7.84	6.62	18.28	6.35	21.6	17.5
البقوليات	8.49	7.04	13.85	27.96	36.16	+29.47	12.4	17.9
جملة الخضر	+201.93	+1665.6	+679.08	+687.67	+502.01	+614.82	+749	+708
جملة الفاكهة	+351.66	+309.08	+220.47	599.25	+305.27	+410.11	+573	+404
جملة الزيوت	235.82	306.57	509.97	732.91	546.59	438.18	555.5	608.8
السكر	117.77	261.12	224.01	289.31	419.23	396.98	452	541
جملة اللحوم	4	38.88	38.83	36.80	44.27	24.61	61.5	26.3
الأسماك	+562.72	+1161.82	+1362.71	+1585.01	+1439.40	+1283.17	+1095	+1493
البيض	31.	0.16	–	0.44	0.36	+1.14	+3.8	+5.8
الألبان ومنتجاتها	42.96	39.84	98.74	205.93	84.40	87.49	167	130
المجموع	+33	+1889.98	297.79	568.42	+24.13	14.60	724.74	741.46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

ولتسهيل فهم حركة أرقام الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية المختلفة، نقوم بتمثيلها في الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (5–21) : تطور الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية في المغرب للفترة(2001–2012)

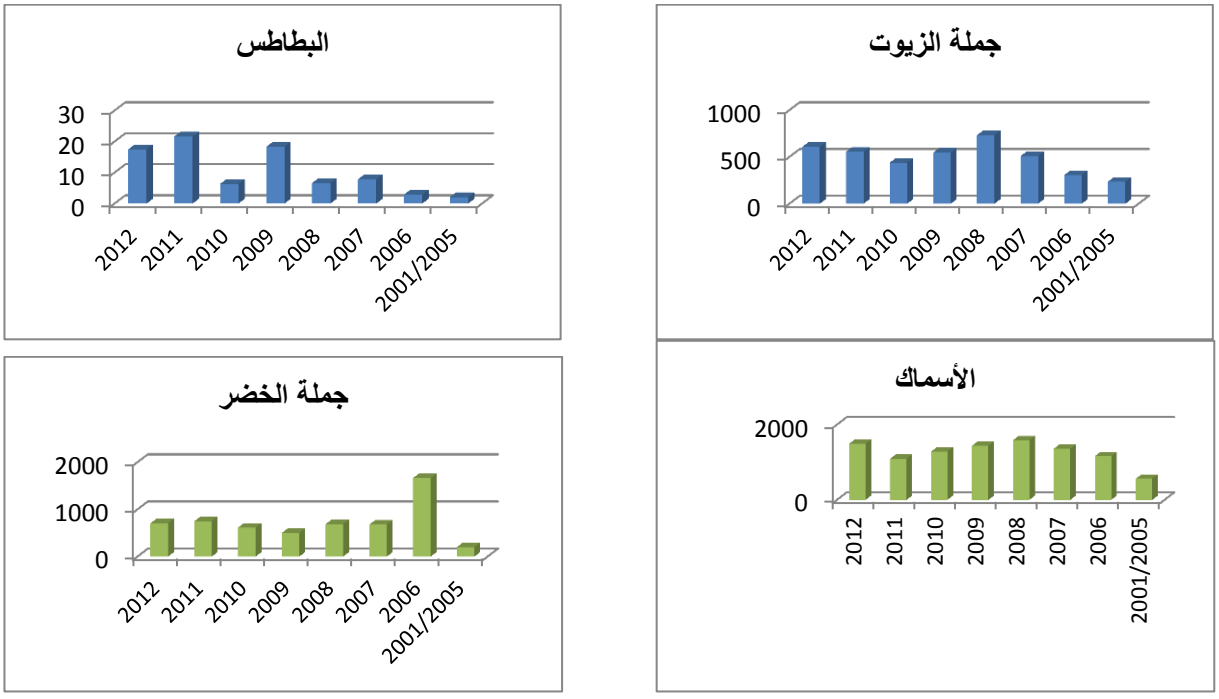

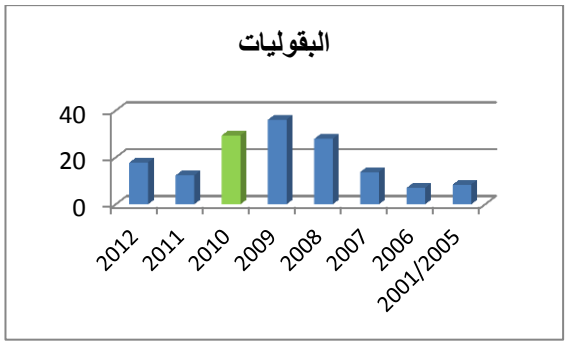
البقوليات
40
20
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

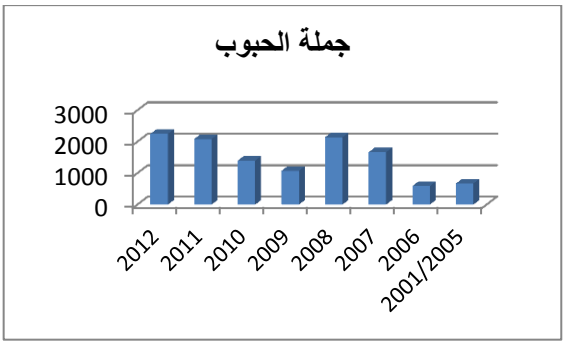
جملة الحبوب
3000
2000
1000
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

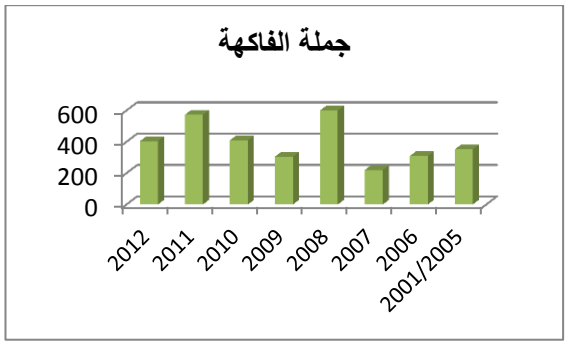
جملة الفاكهة
600
400
200
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

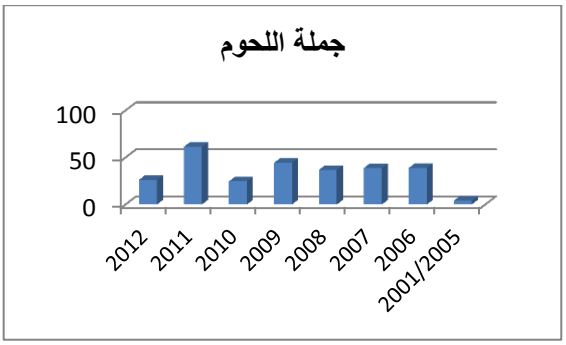
جملة اللحوم
100
50
0
2012
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2001/2005

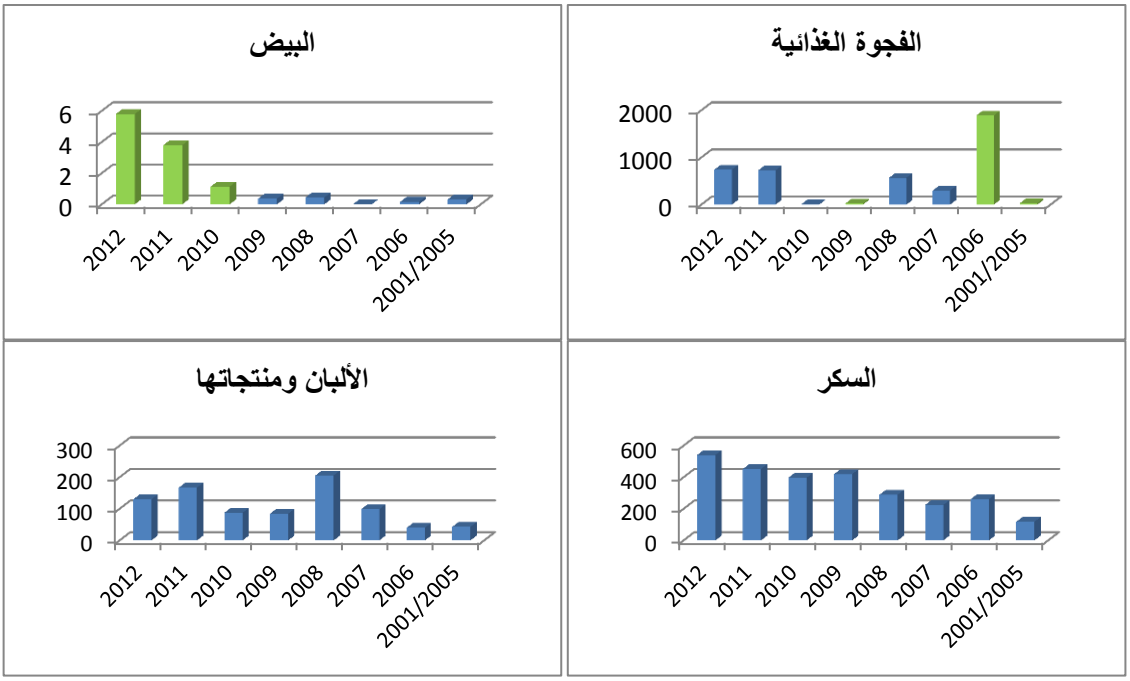

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

عرفت الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في المغرب تذبذبات واضحة خلال فترة الدراسة، فقد حقق المغرب خلال بداية الفترة فجوة غذائية موجبة(فائض) بلغت 33 مليون دولار سنة (2001–2005) –حققت الفجوة الغذائية قيمة موجبة قدرت بـ 61.63 مليون دولار كمتوسط للفترة (1998-2002)– لتنتقل سنة 2006 إلى 1889.98 مليون دولار، فعلى الرغم من الإنتاج الغذائي لم يكن كافيا لتغطية الاستهلاك المحلي لأهم السلع الغذائية الرئيسية، إلا أن تركيز المغرب على الزراعات التصديرية جعل قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات وتغطيها بأكثر من 100%، وهذا ما يجعلنا نقول أن السياسات الزراعية المطبقة خلال هذه الفترة كانت فعالة في تحسين أوضاع الأمن الغذائي أو على الأقل استمرار تحقيق فائض في الميزان التجاري، فعلى الرغم من عدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي في كثير من المجموعات السلعية، إلا قدرتها على الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها المغرب في بعض المجموعات الأخرى جعلها تحقق إكتفاء ذاتيا وتوجه الفائض للتصدير، واستعمال عوائد هذه الصادرات في تغطية العجز في المجموعات الأخرى.

أما سنتي 2007 و2008 فعرفت فيهما الفجوة منحا عكسيا(عجز في الميزان التجاري الغذائي)، إذ بلغت قيمتها 297.79 مليون دولار و568.42 مليون دولار على التوالي، وتعود أسباب ارتفاع الفجوة خلال هذه الفترة إلى ارتفاع أسعار الواردات الغذائية في الأسواق الدولية (الأزمة الغذائية 2008/2007)، إلا أن تراجع الأسعار في سنة 2009 أدى إلى تحقيق فائضا متواضعا في الميزان التجاري قدر بـ24.13 مليون دولار. وهذا يجعلنا نقول أن أوضاع الأمن الغذائي التي تمتع بها المغرب كانت هشة جدا، ولا تزال

ترتبط بأوضاع الأسواق الدولية للسلع الغذائية تزامن ذلك مع تراجع الإنتاج الغذائي لبعض السلع الغذائية نتيجة للظروف المناخية غير الملائمة.

وفي المقابل، شهدت سنوات (2010،2011، 2012) تحقيق الميزان التجاري الغذائي عجزا قدر بـ 14.60 و724.74 و741.46 مليون دولار على التوالي، أي أن الفجوة الغذائية عرفت اتجاها تصاعديا وتعود أسباب ذلك إلى ارتفاع الأسعار الذي شهدته الأسواق سنة 2011 فضلا عن تراجع الإنتاج في بعض المجموعات السلعية، وقد تزامنت هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الأخضر الذي لا تزال نتائجه غير واضحة وبالتالي لا يمكن إعطاء حكم نهائي عليه.

عموما فإن الفجوة الغذائية في المغرب انتقلت من الفائض في بداية فترة الدراسة (2001-2005) بلغ أقصى قيمة له سنة 2006، 1889.81 مليون دولار لتحقق عجزا بلغ سنة 2012بـــ741.46 مليون دولار، وهو ما يجعلنا نحكم أن السياسات الزراعية المستدامة في المغرب لم تحسن من أوضاع الأمن الغذائي من حيث الكفاية، فبعدما كان المتاح للغذاء في المغرب يوفر عن طريق الإنتاج الغذائي المحلي أو عائدات هذا الإنتاج من الصادرات أصبح المغرب يعتمد على مصادر أخرى لتسديد واردات الغذاء.

ما سبق عن الفجوة الغذائية الكلية، لكن عند الحديث عن المجموعات السلعية كل حدى فإن التحليل يختلف، فبالنسبة لمجموعات العجز وعلى رأسها مجموعة الحبوب والذي يعتبر مصدر العجز الغذائي الذي لم تستطع المغرب تحقيق اكتفاء ذاتيا فيه، نجد أن فجوة الحبوب انتقلت من 671.83 مليون دولار سنة (2001-2005) إلى 2250 مليون دولار سنة 2012 أي بزيادة قدرها 234%، وكذلك الشأن لمجموعة الزيوت فقد ارتفعت الفجوة من 235.82 مليون دولار سنة (2001-2005) إلى 608.8 مليون دولار سنة 2012 أي بزيادة قدرها 158.16%، والسكر بـ 360% والألبان ومنتجاتها بـ202.60%.

أما مجموعة الفائض فيأتي في المقدمة الأسماك حيث ارتفع الفائض منها من 562.72 سنة (2001-2005) إلى 1493 مليون دولار سنة 2012 أي بمعدل زيادة قدره 165%، وتعود الأسباب إلى زيادة فاعلية الصيد خاصة في أعماق المحيط، وتأتي في المرتبة الثانية جملة الخضر حيث ارتفع الفائض من 201.93 مليون دولار سنة (2001-2005) إلى 708 مليون دولار سنة 2012، وفي المرتبة الثالثة مجموعة الفاكهة حيث ارتفع الفائض ارتفاعا طفيفا من 350 مليون دولار إلى 400 مليون دولار.

المطلب الرابع: تحليل معادلة الغذاء في تونس 2001-2012

من خلال هذا المطلب سنحلل المتاح للاستهلاك بعد مقارنته بالإنتاج، ثم نحلل تطور حجم الصادرات والواردات لنقف على تطور حجم الفجوة الغذائية في تونس، لمعرفة مدى قدرة السياسات الفلاحية التونسية على تحسين أوضاع الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية.

الفرع الأول: تحليل تطور المتاح للإستهلاك للمجموعات الغذائية الرئيسية في تونس2001–2012

الشكل التالي يبين تطور المتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية في تونس.

الجدول رقم(5–31): تطور المتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية في تونس 2001– 2012(ألف طن)

البيان	2001/2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	4353,61	4206,2	5063,65	4221,59	4326,49	4336,65	5022	5022
البطاطس	371,2	386,02	448,07	407,31	395,07	381,28	391,2	364,2
البقوليات	81,21	89,36	119,73	102,59	123,08	96,65	104,7	104,7
جملة الخضر	2051,63	2535,63	2410,57	2629,97	2676,75	2788,17	2788	2788
جملة الفاكهة	996,92	988,01	949,06	993,41	1043,80	1039,35	1205,9	1205,9
جملة الزيوت	277,60	330,63	248,54	331,87	282,15	351,73	380,6	406,1
السكر	329,66	364,29	379,77	348,62	339,81	346,26	346	346
جملة اللحوم	209,15	208,82	219,23	230,67	227,50	227,72	230,7	249,5
الأسماك	110,24	127,83	119,89	125,59	129,90	125,57	129,9	137,1
البيض	73,63	73,73	79,41	79,99	83,66	83,98	168,1	167,9
الألبان ومنتجاتها	1013,64	983,88	964,09	1065,26	1076,59	1130,77	1162	1198

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

الشكل رقم(5–22): تطور إجمالي الإنتاج والمتاح للإستهلاك لمجموع السلع الغذائية الرئيسية في تونس2001– 2012 (ألف طن)

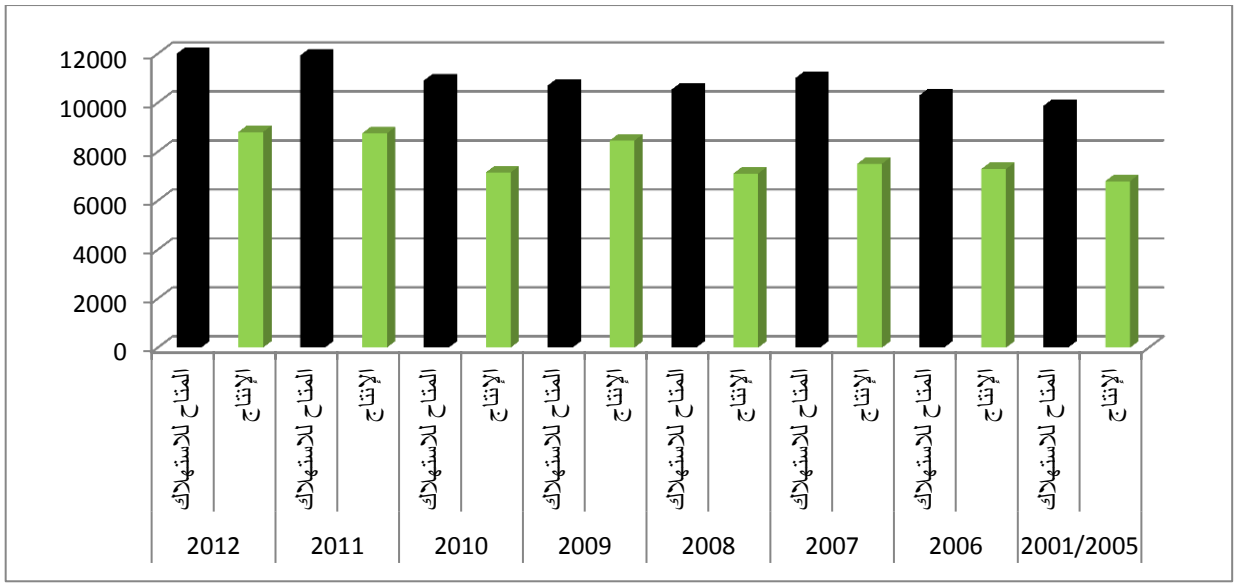

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(5–32)

الشكل رقم(5–23):تطور الإنتاج والمتاح للإستهلاك للسلع الغذائية الرئيسية في تونس 2001–2012 (ألف طن)

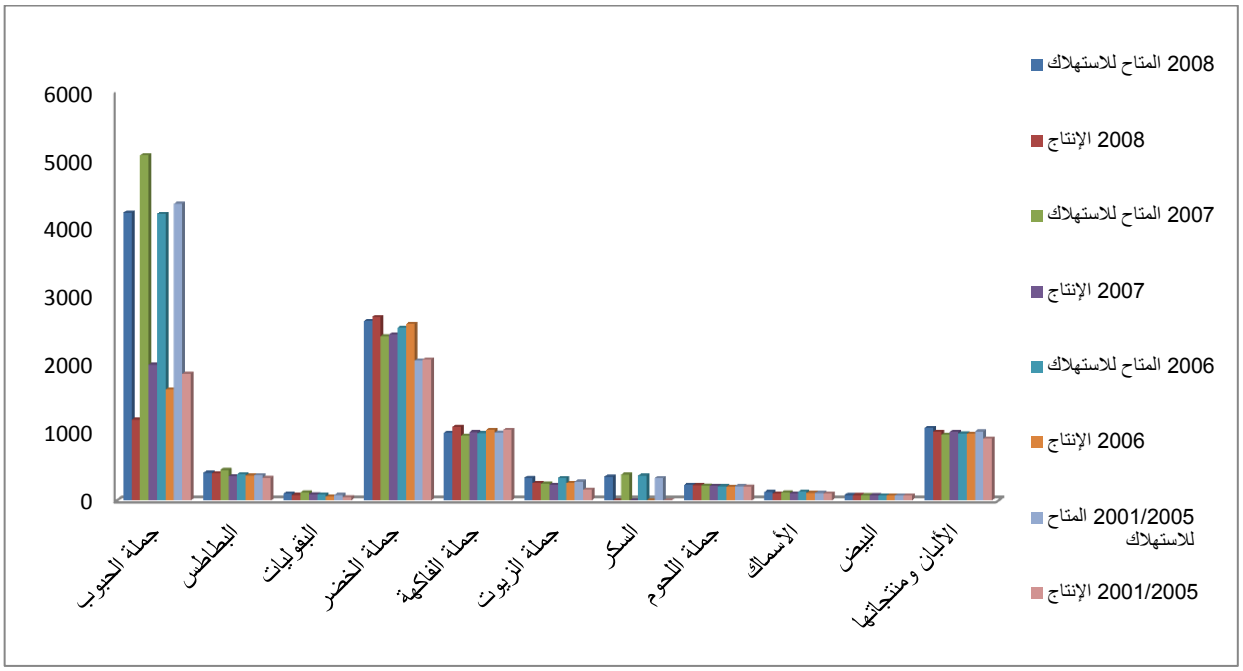

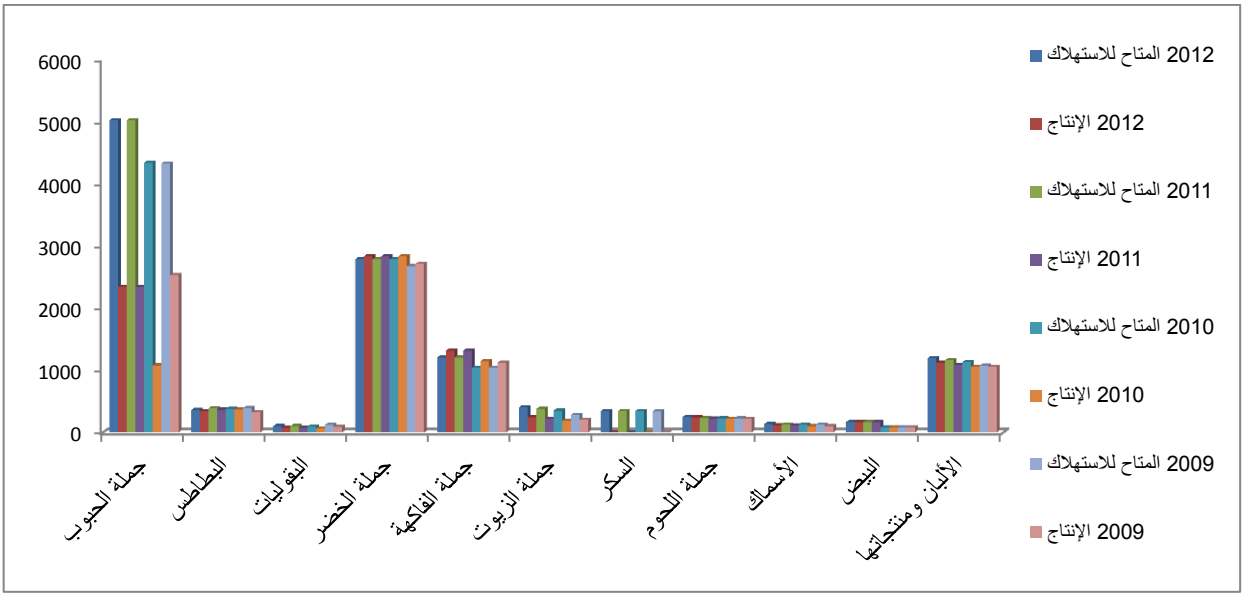

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول (5– 32 و5– 11و5– 12)

من خلال الشكل 5-19 نلاحظ تباين واضح بين الأوضاع الإنتاجية والمتاح للاستهلاك للمجموعات السلعية الرئيسية، ففي جملة الحبوب ومجموعة السكر والزيوت وكذا مجموعة الألبان ومشتقاتها والبقوليات والأسماك والبطاطس نجد أن المتاح للإستهلاك يتجاوز الأوضاع الإنتاجية (حتى وإن كانت مجموعة الألبان والبقوليات والبطاطس والأسماك) قد حققت اكتفاء ذاتي مرتفع، فرغم زيادة الإنتاج خلال فترة الدراسة لمعظم المجموعات الغذائية كما تطرقنا إليه سابقا، غير أن معدل نمو الطلب الإستهلاكي تجاوز معدل نمو الإنتاج الغذائي، حيث ارتفع الإنتاج الغذائي من 18958.7 ألف طن في متوسط الفترة (2001-

2005) إلى 22705.2 ألف طن سنة 2012 أي بزيادة قدرها 19.76%، في حين أن المتاح للإستهلاك ارتفع من23522 ألف طن في متوسط الفترة (2001-2005) إلى 29559.9 ألف طن سنة 2012 بزيادة قدرها 25.66%.

ويعزى هذا النمو المتزايد للاستهلاك من ناحية إلى زيادة عدد السكان الذي ارتفع من 9.5 مليون نسمة سنة 2000 إلى 10.02 مليون نسمة سنة 2005 ليبلغ عدد السكان سنة 2012 أزيد من 10.77 مليون نسمة[473]، ومن ناحية ثانية إلى تحسن مداخيل المواطن التونسي حيث ارتفع متوسط دخل الفرد (وفقا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الجارية للدولار) من 5.98 دولار/يوم سنة 2000 ليرتفع إلى 8.54 دولار/يوم سنة 2008 و يبلغ 10.31دولار/يوم سنة 2012[474]، نتيجة ارتفاع الأجور حيث ارتفع الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بالساعة (نظام 40 ساعة في الأسبوع) من 1.015 دينار/سا سنة 2001 إلى 1.49 دينار/سا سنة 2012[475]، ومن ناحية ثالثة إلى تغير أنماط الاستهلاك، حيث ما فتئ نمط الاستهلاك للمواطن التونسي يتطور ويتحول من نمط تقليدي يقوم على الحبوب إلى نمط أكثر تنوعا وأحسن اتزانا، علما أن النظام الغذائي التونسي لا يزال مبنيا على الحبوب على الرغم من تراجع استهلاك الحبوب من 204 كلغ/سنة عام 1985إلى 180.7كلغ /سنة عام 2010. والجدول التالي يوضح تطور الاستهلاك السنوي لبعض المواد الغذائية خلال 1985 -2010.

الجدول رقم(5-32):تطور متوسط الاستهلاك السنوي للفرد بالكلغ حسب المواد 1985-2010

البيان	1985	2000	2010
مجموعة الحبوب	204.4	180.4	180.7
خضر مصبرة	46.8	54.7	60.8
مجموعة اللحوم	17.8	24.8	29.8
الاسماك	6.1	6.7	9.7
الحليب ومشتقاته	37.5	44.5	95
البيض	77	119	166.7

[473]- المعهد الوطني للإحصاء بتونس http://www.ins.nat.tn، (2014/03/12).

[474] -http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD (15/05/2013).

[475]- المعهد الوطني للإحصاء بتونس ، مرجع سابق.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد: المعهد الوطني للإحصاء التونسي، المسح الوطني حول الإنفاق والإستهلاك ومستوى عيش الأسر 2010، 2013، ص10

نشير أن تونس تعتبر أحسن دول المنطقة فيما يخص مؤشر الجوع، إذ لم يتجاوز (أقل من <5) منذ 1990، كما لم تتجاوز نسبة السكان ناقصي التغذية 1% منذ سنة 1990، كما ارتفع نصيب الفرد من السعرات الحرارية إلى 3417 كيلوكالوري و99غ/يوم من البروتين و85غ/يوم من الدهون سنة 2012[476]، وبناء على هذه المعطيات تعتبر تونس أحسن دول المنطقة من حيث الأبعاد التغذوية لمجموعة السلع الغذائية كمتوسط للفرد خلال فترة الدراسة.

وبالعودة إلى المجموعات السلعية، نجد أن مجموعة الخضر والفواكه قد تجاوز الإنتاج منها المتاح للاستهلاك الذي ارتفع على التوالي من 2051.63 و996.92 ألف طن في متوسط الفترة (2001-2005) إلى 2788 و1205.9 ألف طن سنة 2012، أما مجموعة البيض واللحوم فقد حققت فيهم تونس الاكتفاء الذاتي مع بعض الانحرافات الطفيفة خلال بعض السنوات، كما هو موضح في الجدول رقم(5-16) الذي يبين نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية.

الفرع الثاني: تحليل الصادرات والواردات للمجموعات الغذائية الرئيسية في تونس 2001–2012

كما أشرنا سابقا فإن مجموعات حققت الإكتفاء الذاتي وفائضا وجه للتصدير وتتمثل هذه المجموعة في المنتجات التالية التمور والحمضيات وزيت الزيتون والخضر وأيضا الأسماك والخمور، في حين أمكنت مجموعات العجز للواردات من تغطية الفارق، والجدول الموالي يبين تطور قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة (2012/2001).

الجدول رقم(5–33):تطور الصادرات والواردات لمجموعات السلع الغذائية في تونس2001–2012(ألف طن)

البيان	2005/2001		2006		2007		2008	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
جملة الحبوب	160,40	2653,07	69,93	2648,37	72,37	3144,59	45,02	3080,81
البطاطس	2,53	40,55	6,67	27,69	11,44	102,51	12,35	19,66
البقوليات	0,82	32,23	0,24	33,00	1,55	29,38	2,65	24,14
جملة الخضر	27,65	10,52	65,08	12,71	45,07	21,34	75,17	12,14
جملة الفاكهة	71,06	32,76	77,35	31,06	104,64	52,20	132,63	44,04
جملة الزيوت	1,06	330,72	4,39	368,68	4,47	384,24	3,06	351,68

[476]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الامن الغذائي العربي 2013، ص28.

السكر	131,97	252,14	296,92	372,35	290,94	309,98	309,71	387,10
جملة اللحوم	0,51	5,06	0,08	5,88	0,15	7,03	0,60	7,39
الأسماك	16,85	25,27	22,21	39,14	24,32	39,11	21,64	46,63
البيض	0,08	0,50	–	0,18	00	0,41	0,04	0,18
الألبان ومنتجاتها	31,36	134,20	59,98	64,86	112,22	70,31	69,68	124,94
المجموع(مليون دولار)	580,57	741,87	1217,68	1038,41	1248,21	1634,29	1336,07	2013,95

البيان	2009		2010		2011		2012	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
جملة الحبوب	204,54	1997,45	13,91	3270,96	13,9	2694	13,9	2694
البطاطس	4,66	75,73	10,08	21,36	10,1	34,3	10,1	34,3
البقوليات	0,85	33,63	0,73	30,19	0,7	30,2	0,7	30,2
جملة الخضر	55,71	18,46	66,62	20,79	66,6	20,8	66,6	20,8
جملة الفاكهة	131,22	51,32	143,80	37,95	146,4	38,0	146,4	38,0
جملة الزيوت	4,47	344,28	3,55	349,81	3,6	349,8	36	349,8
السكر	262,18	341,31	245,16	406,90	145,2	406,9	245,2	406,9
جملة اللحوم	1,72	7,17	3,02	8,69	3	8,7	3	8,7
الأسماك	19,29	46,79	22,41	45,58	30,5	45,6	253	45,6
البيض	00	0,01	0,10	0,43	0,1	0,4	0,1	0,4
الألبان ومنتجاتها	58,38	77,97	53,86	127,63	53,9	128	53,9	128
المجموع(مليون دولار)	1059,85	1228,46	995,07	1666,01	1012,39	1613.04	977,22	1588,67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

الشكل رقم(5–24):تطور الصادرات والواردات لمجموع السلع الغذائية الرئيسية في تونس2001–2012(مليون دولار)

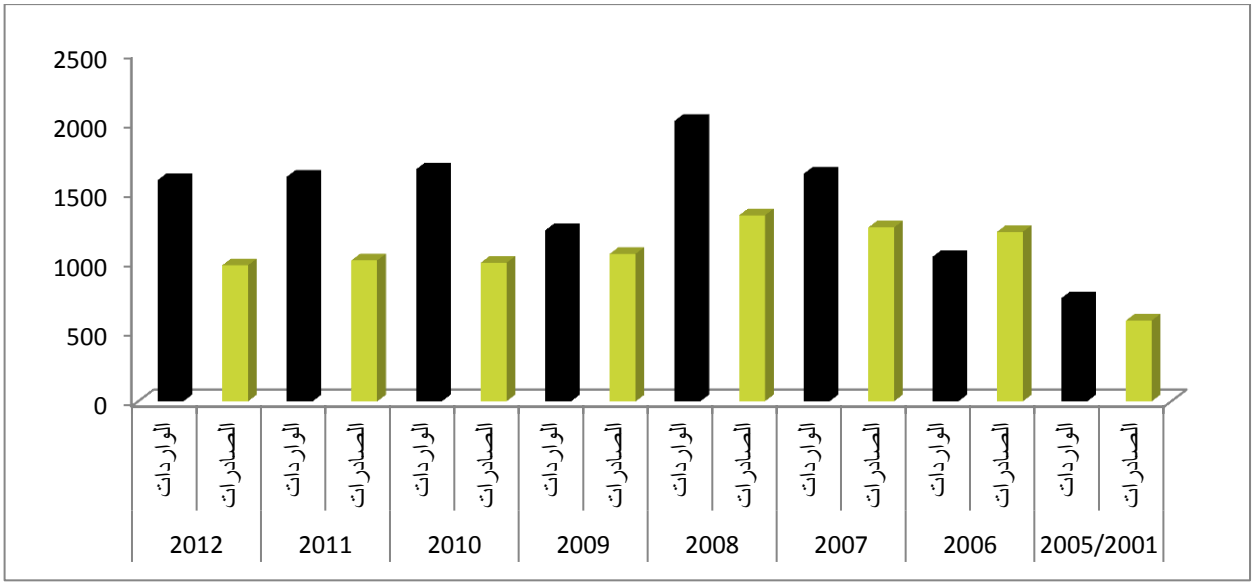

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(5–34)

من خلال الجدول والشكل السابقين يتبين لنا أن قيمة الواردات الغذائية في تونس، وعلى غرار كل دول المنطقة سجلت ارتفاعا مطردا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 741.87 مليون دولار في متوسط الفترة (2001-2005) لتبلغ 1.63 مليار دولار و2.01 مليار دولار بمعدل زيادة قدره 120% و171.4% لسنتي 2007 و 2008 على التوالي، وقد تزامنت هذه الفترة مع الأزمة الغذائية العالمية وما نجم عنها من ارتفاعات حادة في الأسعار، إلا سنة 2009 عرفت تراجعا في قيمة الواردات حيث بلغت 1.22مليار دولار وكان بسبب تراجع الأسعار في السوق الدولية وتحسن الإنتاج، أما سنوات 2010 و2011 و2012 فقد ارتفعت قيمة الواردات واستقرت في حدود 1.6 مليار دولار للسنوات الثلاثة.

نشير أن الواردات الغذائية ما بين عامي 2011 و2012 عرفت نمو قيمة واردات بعض المواد الغذائية الأساسية وخاصة منها القمح الصلب بمعدل 7% والشعير بمعدل 84% واللحوم بمعدل 126.6% والحليب ومشتقاته بمعدل 27% جراء تفاعل تطور الكميات المستوردة والأسعار العالمية، في المقابل سجلت بعض المواد الغذائية الأخرى تراجعا في قيمة وارداتها خلال هذه الفترة على غرار القمح اللين والسكر بنسب على التوالي 10% و22% بفعل تراجع الأسعار العالمية والكميات الموردة، بالإضافة إلى الزيوت النباتية بمعدل 15% لتراجع الكميات المستوردة منها بمعدل 18%[477].

أما سنة 2014 فبلغت قيمة الواردات الغذائية خلال الشهرين الأولين لسنة 2014 ما يعادل 595.5 مليون دينار مسجلة انخفاضا طفيفا بنسبة 1.1% مقارنة مع الفترة المماثلة في سنة 2013، ففي حين سجلت بعض المواد الغذائية تراجعا في قيمة وارداتها على غرار القمح اللين(-38%) والذرة الصفراء(-46%) والحليب ومشتقاته (16%)، في المقابل سجلت منتجات غذائية أخرى زيادة في قيمة وارداتها كالقمح الصلب (+31%) والشعير (+19%) والزيوت النباتية (+67%) والسكر (66.6 مليون دينار مقابل 31.4 مليون دينار) جراء تطور الكميات[478].

أما بالنسب لهيكلة الواردات فتأتي مجموعة الحبوب في المقدمة تمثل 51% من إجمالي الواردات الغذائية التونسية خلال الفترة(2007-2011)، لتليها الزيوت النباتية بـ 18% و السكر 11% والبطاطا 4% خلال

---

[477]- الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال سنة 2012، وزارة الفلاحة، الجمهورية التونسية، 2013، ص3.

[478]- الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال الشهرين الأولين لسنة 2014، وزارة الفلاحة، الجمهورية التونسية، ص2.

الفترة نفسها. في حين لا تتعدى كل من واردات الحليب ومشتقاته والشاي والقهوة نسبة 3% من القيمة الإجمالية للواردات[479].

في حين مثلت الواردات الغذائية 7.2% من الواردات الكلية التونسية خلال العشرية 2000-2009 و7.8% في متوسط الفترة 2010-2012، وارتفعت خلال عام 2013 إلى 10.1%من مجموع الواردات لتمثل 9.2% سنة 2014[480].

أما الصادرات فشهدت نموا معتبرا، حيث ارتفعت من580.57 مليون دولار خلال متوسط الفترة (2001-2005) إلى 1336.07 مليون دولار سنة 2008، أي بمعدل زيادة قدره 130%، وتعود أسباب هذا الإرتفاع بالدرجة الأولى إلى النتائج الإيجابية التي حققها المخطط العاشر للتنمية 2002- 2006، وبداية من سنة 2009 تراجعت قيمة الصادرات مقارنة مع سنة 2008 لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2010 بـ995.07 مليون دولار، تزامنت هذه الفترة مع تنفيذ المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011.

وفي المقابل سجلت الصادرات التونسية تراجعا بمعدل 2.9% ما بين عامي 2011-2012، بسبب انخفاض عائدات منتجات البحر الطازجة بـ16% والقوارص بنسبة 17%، جراء تراجع الكميات المصدرة منها بنسب 21% و23% على التوالي، إضافة إلى تقلص قيمة صادرات الخضر الطازجة بنسبة 12% والعجين الغذائي بنسبة 3%، وفي المقابل سجلت عائدات الزيتون نموا بـ 47% إضافة إلى تطور الصادرات التونسية من التمور بنسبة 16% والتي استقطبت الكميات منها ما يزيد عن 60 دولة، أهمها المغرب، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا وفرنسا[481]

أما خلال الشهرين الأولين لسنة 2014 فقد سجلت صادرات المواد الغذائية تراجعا بنسبة 37.9% مقارنة مع نفس الفترة 2013، نظرا لتقلص عائدات زيت الزيتون بنسبة 80% (45.4مليون دينار مقابل 224.1 مليون دينار) و83% من حيث الكمية (7.6 ألف طن مقابل 44.6ألف طن)، بالإضافة إلى محضرات الخضر والفواكه ومصبرات الأسماك والقوارص بنسب على التوالي 83% و 25% و 8%. في المقابل سجلت منتجات غذائية أخرى ارتفاعا في قيمة صادراتها خلال الفترة على غرار منتجات البحر الطازجة والمجمدة التي تضاعفت عائداتها لتبلغ 50 مليون دينار مقابل 14 مليون دينار خلال الشهرين الأولين لسنة

---

[479]- المعهد الوطني للإحصاء بتونس، مرجع سابق.

[480]- الميزان الاقتصادي لوزارة الفلاحة ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط، نقلا عن: www.agriculture.tn/index.php /styles/ (2015/04/25).

[481]- الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال الشهرين الأولين لسنة 2013، وزارة الفلاحة، الجمهورية التونسية، ص4.

2013، بالإضافة إلى التمور والخضر الطازجة حيث سجلت عائداتها نموا بنسب على التوالي 39% و6%[482].

أما بالنسبة لهيكل الصادرات الغذائية، فتبقى زيت الزيتون تحتل الصدارة في قيمة الصادرات الغذائية بنسبة 33% وتليها التمور بنسبة 14% ومنتجات البحر بـ 12% والعجين الغذائي بـ 8% ومحضرات الخضر والفواكه والخضر الطازجة 8% من إجمالي قيمة الصادرات الغذائية خلال الفترة 2007-2011، كما شهدت السنوات الأخيرة تصدير منتجات أخرى على غرار الطماطم المجففة والفواكه المجمدة وبعض الفواكه الطازجة كالخوخ والإجاص والدلاع والتين الشوكي[483].

ونظرا لمساهمة الزيتون والتمور بحوالي 47% في هيكل الصادرات التونسية، فقد حضي المنتوجان باهتمام خاص، فبالنسبة للزيتون فأعدت له إستراتجية خاصة للنهوض به خاصة بعد النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها خلال المخطط التاسع والعاشر للتنمية،كما سيتواصل العمل على تفعيل الإجراءات الرامية إلى دعم القطاع والنهوض به بهدف تحقيق معدل إنتاج سنوي بـ 176 ألف طن من زيت الزيتون، وستتمحور الأهداف الإستراتجية المستقبلية خلال المخطط العاشر حول دعم القدرة التنافسية للقطاع، وذلك بمزيد التحكم في تكلفة الإنتاج وتحسين الإنتاجية عبر: إدخال أصناف جديدة من الغراسات المكثفة مع ترشيد التوسع في الغراسات.[484]

أما قطاع التمور فقد حضي بعناية خاصة، حيث تم وضع خطة للنهوض بهذا القطاع سنة 2008 وتهدف إلى الرفع في الإنتاج وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتوج، ومن ناحية أخرى سيتواصل العمل لدعم الحماية الصحية والإنتاج البيولوجي والرفع في طاقة التخزين، ولتحقيق هذه الأهداف سيقع التأكيد على المعاينة الصحية للواحات بصفة منتظمة، والعناية بالنخيل بتدعيم المقاومة المندمجة ضد دودة التمر باستعمال الناموسية والمواد البيولوجية، وتنظيم الإتجار في فسائل النخيل بهدف الحد من انتشار الآفات

---

[482]- الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال الشهريين الأولين لسنة 2014، مرجع سابق، ص2.

[483]- المعهد الوطني للإحصاء بتونس، مرجع سابق.

[484]- وزارة الفلاحة التونسية، المخطط الحادي عشر للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية (2002-2009)، الفلاحة والموارد الطبيعية، 2009، ص 70

والأمراض للحصول على إنتاج جيد وقابل للتصدير، بالإضافة إلى تنظيم مسالك الترويج الداخلي والخارجي، علما أن التمور التونسية تصل إلى أكثر من ستين بلدا بالقارات الخمس[485].

أما تغطية الواردات الغذائية بالصادرات الغذائية كانت في حدود 86% في العشرية الأولى من الألفية الثانية، إلا أنها انخفضت إلى 71.5 % كمتوسط للفترة (2010-2012)[486].

نشير أن الصادرات الغذائية مثلت 8.2% من مجموع الصادرات التونسية خلال العشرية 2000-2009 وانخفضت إلى 7.7% كمعدل للفترة 2010-2012، وتعود أسباب هذا الإنخفاض إلى ارتفاع الصادرات الكلية بمعدل أكبر من الصادرات الغذائية، وتجدر الإشارة أن قيمة الصادرات الغذائية خلال الشهرين الأولين لسنة 2014 مثلت نسبة 6.7% من إجمالي الصادرات مقابل 11% خلال نفس الفترة من سنة 2013.

الفرع الثالث: تحليل تطور الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية في تونس للفترة(2001-2012)

الجدول التالي يبين تطور الفجوة الغذائية في تونس خلال الفترة 2001-2012

الجدول رقم(5-34):الفجوة التجارية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية في تونس2001-2012(مليون دولار)

المجموعات السلعية	2001/2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جملة الحبوب	351,76	453,7	962,79	1178,54	478,4	767,18	869,08	876
البطاطس	16,89	11,75	47,40	8,91	35,75	10,06	19,08	19,1
البقوليات	7,60	8.91	8,23	6,79	9,37	8,79	8,79	8,8
جملة الخضر	22,9+	46,07+	33 ,37+	65,67+	58,32+	67,15+	67,15+	67+
جملة الفاكهة	82,52+	101,58+	175,37+	184,48+	195,50+	216,46+	177,13+	177+
جملة الزيوت	131,86	569,43+	471,27+	335,27+	196,10+	14,55	14,55	14,6
السكر	81,21	165,31	140,38	135,39	153,89	208,54	208,54	209
جملة اللحوم	10,63	21,73	21,86	26,91	24,25	27,68	27,68	27,7

[485]- بوعلي سفيان ودوحة سلمى، الاستراتيجية التونسية لتطوير الإنتاج الفلاحي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية عرض و تقييم السياسات واستشراف المستقبل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي:08/07 ماي 2014 ، ص9

[3]- الميزان الاقتصادي لوزارة الفلاحة ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط، نقلا عن: www.agriculture.tn/index.php /styles/ (2015/04/25) .

الأسماك	91,30+	132,51+	117,98+	122,98+	87,75+	93,65+	151,20+	116+
البيض	2.54	1,89	3.25	1,09	1,67	5,18	6,1	6,1
الألبان ومنتجاتها	19,10	7,03	0.14+	28,65	3,13	6,22	6,22	8
المجموع	161,3	179,27+	386,08	677,88	168,61	670,94	764,56	611,45

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة (26–33)، مرجع سابق.

الشكل رقم(5–25): الفجوة التجارية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية في تونس2001–2012(مليون دولار)

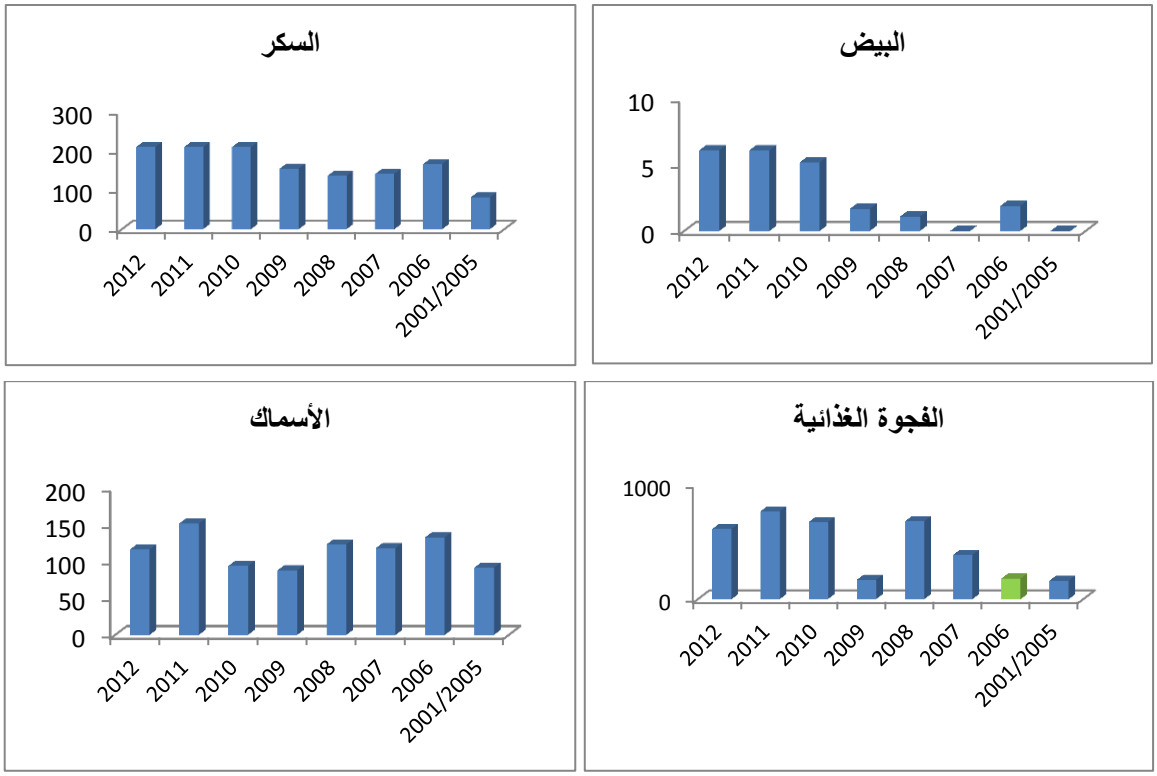

المصدر: من إعدد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(5-35)

عرفت الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في تونس تذبذبات واضحة خلال فترة الدراسة، حيث قدرت الفجوة الغذائية في بداية الفترة (2001-2005) بـ161.3 مليون دولار، وتعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الواردات خاصة من الحبوب والزيوت، أما سنة 2006 فتعتبر سنة استثنائية في تونس إذ حققت فيها فجوة غذائية موجبة(+179.27)، وتعود أسباب ذلك إلى النتائج الإيجابية للمخطط العاشر للتنمية الذي (2002-2006)، الذي تجاوزت فيه قيمة الصادرات للواردات بفضل تحسن الإنتاج الوطني خاصة في مادتي زيت الزيتون والتمور، على الرغم من أن تونس لا تحقق اكتفاء ذاتيا في مجموعة الزيوت لكن تركيزها على الزراعات التصديرية جعلها تحقق فائضا في الميزان التجاري، وهذا ما يجعلنا نقول أن السياسات الزراعية المطبقة خلال هذه الفترة (المخطط العاشر للتنمية 2002-2006)كانت فعالة في تحسين أوضاع الأمن الغذائي، فعلى الرغم من عدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي في كثير من المجموعات السلعية، إلا قدرتها على الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في بعض المجموعات الأخرى كالتمور والزيوت والخضر والفواكه، جعلها تحقق إكتفاء ذاتيا وتوجه الفائض للتصدير، واستعمال عوائد هذه الصادرات في تغطية العجز في المجموعات الأخرى.

في حين شهدت سنتي 2007 و2008 منحا عكسيا (عجز في الميزان التجاري الغذائي)، حيث بلغت قيمتهما 386.08 مليون دولار و677.88 مليون دولار على التوالي، وبذلك ارتفعت قيمة الفجوة بمعدل قدره 139.35% و320.26% للسنتين على التوالي، وتعود أسباب ارتفاع الفجوة خلال هذه الفترة إلى ارتفاع أسعار الواردات الغذائية في الأسواق الدولية (الأزمة الغذائية 2008/2007)، إلا أن تراجع الأسعار في سنة 2009 وتحسن الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب(حيث تضاعف إنتاجها مقارنة سنة 2008)، أدى إلى تراجع قيمة الفجوة الغذائية إلى نفس القيمة المحققة في بداية الفترة بفارق 7 مليون دولار، أما سنة 2010 فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية بمعدل 312% مقارنة بسنة 2009، بسبب تراجع الإنتاج خاصة مجموعة الحبوب والسبب الثاني هو تراجع قيمة الصادرات، واستمرت الفجوة في الإرتفاع في سنة 2011 حيث بلغت 764.56 مليون دولار، وهذا راجع للارتفاع في الأسعار في الأسواق الدولية، وأخيرا تراجعت قيمة الفجوة سنة 2012 مقارنة بسنة 2009 وذلك نتيجة تراجع الأسعار في السوق الدولية.

عموما فإن الفجوة الغذائية في تونس انتقلت من عجز قيمته 161.3 مليون دولار في بداية فترة الدراسة (2001–2005)، لتحقق فائضا سنة 2006بـ 179.27مليون دولار ثم عجزا سنة 2012 بلغ 741.46. مليون دولار، أي قيمة الفجوة تضاعفت بأربع مرات والنصف (4.5) في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها، وهو ما يجعلنا نحكم أن السياسة الزراعية المستدامة في تونس لم تحسن من أوضاع الأمن الغذائي، بل زاد اعتماد تونس على الأسواق الدولية لتوفير الغذاء نظرا لعدم كفاية الإنتاج المحلي سواء للاستهلاك أو للتصدير وبالتالي تغطية الواردات .

ما سبق عن الفجوة الغذائية الكلية، وفي المقابل فإن التحليل يختلف بالنسبة للمجموعات السلعية على حدى، فبالنسبة لمجموعات العجز وعلى رأسها مجموعة الحبوب الذي يعتبر مصدر العجز الغذائي حيث مثل 75% من قيمة مجموعة العجز سنة 2012 الذي تعاني منه تونس وكل دول المنطقة، حيث انتقلت قيمة الفجوة من 351.76 مليون دولار سنة (2001–2005) لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2008 بـ 1178.54 مليون دولار، نتيجة ارتفاع أسعار الحبوب (القمح والذرة...) في الأسواق الدولية وتراجع إنتاجها محليا، لتتراجع قيمة الفجوة سنة 2009 إلى 478.4 مليون دولار نتيجة تحسن الإنتاج وانخفاض الأسعار في السوق الدولية، إلا أنها عادت للإرتفاع سنة 2010 إلى 767.18 مليون دولار نتيجة تراجع الإنتاج، واستمرت الفجوة في الارتفاع سنة 2011 و2012 لتبلغ على التوالي 869.08 مليون دولار و876 مليون دولار على التوالي، وتعود الأسباب إلى ارتفاع الأسعار سنة 2011 (الموجة الثانية للأزمة الغذائية).

أما السكر فيعتبر المصدر الثاني للفجوة الغذائية ويمثل 17% من قيمة مجموعة العجز سنة 2012، فقد عرفت فجوته ارتفاعا مطردا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت قيمة الفجوة من 81.21 مليون دولار

في متوسط الفترة (2001–2005) إلى 209 مليون دولار سنة 2012 بزيادة قدرها 157%، ويعود ذلك إلى قلة إنتاج هذا المحصول في تونس والاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي، وأخيرا تشكل كل من البطاطس والبقوليات وجملة الزيوت وجملة اللحوم والبيض والألبان ومشتقاتها 8% من قيمة العجز.

أما بالنسبة لمجموعة الفائض فنجد أن جملة الزيوت كانت تحتل المرتبة الأولى إلى غاية سنة 2009 بقيمة 196.10 مليون دولار حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2006بـ 569.43 مليون دولار، إلا أنها انخفضت سنتي 2010 و2011 واستقرت سنة 2012 عند 14.5 مليون دولار، وتحتل جملة الفاكهة المرتبة الثانية في مجموعة الفائض حيث ارتفع الفائض من 82.52 مليون دولار كمتوسط للفترة (2001–2005) ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2010 بـ 216.46 مليون دولار ويستقر سنتي 2011 و2012 عند 177مليون دولار، أما الأسماك والمكون الثالث لمجموعة الفائض فعرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة واستقرت سنة 2012 عند 116 مليون دولار.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تحليله نستنتج أنه رغم الزيادة المطردة في إنتاج الغذاء في دول شمال إفريقيا موضوع الدراسة- مع بعض الاختلالات سواء بين السنوات أو بين الدول-، إلا أن الإنتاج الغذائي لا يزال ضعيفا في دول شمال إفريقيا وخاصة جملة الحبوب، الزيوت، السكر والألبان، حيث بلغت نسب الاكتفاء الذاتي مستويات ضعيفة، وتعتبر الجزائر أضعف دول المنطقة موضوع الدراسة من حيث مؤشر الاكتفاء الذاتي لهذه المجموعات السلعية، مما ترتب عليه تذيل الجزائر لدول المنطقة فيما يتعلق بمؤشر الكفاءة الزراعية، كما لا يزال الإنتاج الزراعي في دول منطقة شمال إفريقيا يعتمد على الهطل المطري، رغم تزايد المساحة الزراعية المسقية والتوسع في نظم السقي الحديثة .

إن عدم قدرة الإنتاج الغذائي في المنطقة على تغطية الاستهلاك لا يعود إلى ضعف معدلات نموه، بقدر ما يعود إلى الزيادة الأكبر في معدلات نمو المتاح للاستهلاك، هذا الأخير الذي تحدده مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني وتحسن المداخيل وتغيرات أنماط الاستهلاك لدول شمال إفريقيا، رغم أن مصر والجزائر تجاوز معدل نمو الإنتاج الغذائي معدلات نمو المتاح للاستهلاك عند مقارنة نهاية فترة الدراسة ببدايتها، وهذا نظرا لأن حجم الإنتاج الغذائي يمثل نسبة صغيرة من حجم الاستهلاك.

لقد تحسن المستوى المعيشي لسكان دول شمال إفريقيا، حيث تراجع مؤشر الجوع فيها وانخفضت معدلات الفقر، وتعتبر تونس رائدة دول المنطقة في هذه المؤشرات تليها الجزائر وأخيرا المغرب ومصر، وبدأ الاستهلاك يتحول إلى السلع عالية القيمة الغذائية، رغم بقاء الحبوب مصدر الغذاء الرئيسي في جميع دول شمال إفريقيا، لذلك تعتبر عنصرا استراتيجيا لكفالة الأمن الغذائي للسكان، ومن بين الحبوب يحتل القمح مكانة بارزة في الوجبة الغذائية في بلدان شمال إفريقيا، وغالبا ما يساهم بأكثر من 50%من قيمة الطاقة التي توفرها الوجبة الغذائية.

لقد ترتب عن ضعف الإنتاج الغذائي، اعتماد دول شمال إفريقيا على الواردات لتوفير الغذاء للسكان من المجموعات السلعية سابقة الذكر خاصة الحبوب، إذ تعتمد المنطقة على يزيد عن 50% من احتياجاتها الغذائية من الحبوب على الاستيراد- حيث تبلغ واردات ثلاث بلدان فقط (الجزائر، مصر، المغرب) نسبة تتراوح ما بين 13% و15%من الواردات العالمية للقمح-، ونظرا لضعف صادراتها الغذائية انعكس ذلك في شكل عجز مستمر ومتنامي في الميزان التجاري الغذائي، ما انعكس في النهاية على اختلال معادلة الغذاء في دول المنطقة، ومن ثمة ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية للدول الأربعة خلال فترة الدراسة، مما جعلنا نستنتج أن سياسات واستراتجيات التنمية الزراعية المستدامة في دول لم تتمكن من تحسين أوضاع الأمن الغذائي من حيث الإتاحة.

كما تفاوتت قيمة الفجوة الغذائية في دول المنطقة تفاوتا كبيرا، حيث لم تتجاوز قيمتها في المغرب وتونس 0.76 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى اعتماد هذين البلدين على إنتاج السلع التصديرية التي تتمتع فيها بميزة نسبية، واستعمال عوائد هذه الصادرات من العملة الصعبة في تغطية الواردات، أما بالنسبة لمصر والجزائر فقد تجاوزت قيمة الفجوة 7 و8 ملايير دولار للبلدين على التوالي، فإذا كان ارتفاع عدد السكان يفسر نوعا زيادة الواردات في مصر رغم ارتفاع صادراتها، أما الجزائر التي يبلغ عدد سكانها نصف سكان مصر فيعزى هذا الارتفاع في الفجوة الغذائية إلى ضعف حصيلة الصادرات الغذائية.

ونتيجة لما سبق، تعتبر الجزائر من أضعف الدول العربية من حيث دليل السيادة على الغذاء سنة 2010، حيث بلغ المؤشر 0,3 مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب 1,1 وتونس 0,5 ومصر 1,8 ، ويعتبر مؤشر 0,3سيادة غذائية منخفضة للغاية

نشير في الأخير وكما يتوقع نموذجي"IMPACT" وهو نموذج الذي تم استحداثه بواسطة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية(2008) ونموذج منظمة الأغذية والزراعة، وهما نموذجان شاملان يقدمان توقعات لحجم العرض والطلب المستقبلي على الأغذية في مختلف أنحاء العالم، ويقدم النموذجان نتائج مماثلة للتوقعات المستقبلية للأمن الغذائي في البلاد العربية–رغم استخدام منهجيات مختلفة–، ولقد توقع النموذجان أن يزداد حجم الطلب على الأغذية في البلدان العربية بصورة كبيرة في عام 2030 وما بعدها، ولن يتمكن الإنتاج من مسايرة تلك الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الأغذية المستوردة، ويوصي النموذجان بأنه ما لم يتم تبنى تدابير للتخفيف من حدة المخاطر سوف تصبح البلدان العربية أكثر تعرضًا للارتفاع العالمي في أسعار الأغذية، ويمثل النمو السكاني المحرك الرئيسي لزيادة واردات الحبوب، بينما يلعب نمو الدخل دورا أقل حجما.

خاتمـــــــة عـــــامـــــــة

ملخص عام

لقد تجاهلت طويلا الدول النامية القطاع الزراعي ولم توليه أهمية كبيرة كتلك التي أولتها للقطاع الصناعي، على الرغم من أن ذلك التوجه له ما يبرره، خاصة وأن معظم الدول النامية خاصة العربية منها خرجت لتوها من قيود الاستعمار وأرادت أن تنهض باقتصاداتها وتحسن مستوى معيشة أفرادها، وكانت كل الآمال معلقة على القطاع الصناعي، باعتباره كان ولا يزال مرادفا للتقدم والتطور هذا من جهة، ومن جهة أخرى وما عزز هذا التوجه هو ظهور مجموعة من نظريات التنمية –سواء نظريات النمو المتوازن أو نظريات النمو غير المتوازن أو نظريات التنمية المستقلة...–،كلها اعتبرت أن القطاع الصناعي هو القطاع الذي يجب أن تهتم به الدول التي تصبو إلى تحقيق تنمية شاملة حتى وإن اختلفت في كيفية الوصول إلى هذه النتيجة.

على الرغم من أنه لم يهمل القطاع الزراعي كلية في هذه الدول، إلا أنه كان ينظر إليه بأنه نشاط اقتصادي يركز على الجانب المادي فقط، أي المساهمة في زيادة الدخل الوطني، دون الأخذ بعين الإعتبار الجانب الإجتماعي ولا البيئي، لكن في الحقيقة الزراعة هي طريقة حياة والنشاط الإقتصادي الرئيسي للمجتمعات الريفية، وهي الفضاء الذي تلتقي فيه النظم الإكولوجية بالإنسان.

لقد كان لإهمال الجانب الاجتماعي في التنمية الزراعية أن زادت الفوارق بين الريف والمدينة، وارتفعت معدلات الفقر الريفي؛ حيث أشار البنك الدولي أن ثلاثة أفراد من كل أربعة أفراد فقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية، وأن 2.1 مليار نسمة يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وأن معظمهم يعتمد على الزراعة لكسب العيش –علما أن 3 مليار من سكان العالم النامي يعيش في المناطق الريفية–، فضلا عن انتشار الجوع والأمراض وغياب التعليم والصحة...؛ مما جعل عالم الريف طاردا لسكانه من أجل البحث عن سبل الحياة الأفضل.

الحقيقة السابقة، جعلت البنك الدولي ينشر سنة 2008 تقريره الثلاثين من تقارير التنمية العالمية، وخصصه كله للتنمية الزراعية وكان موسوما بعنوان "الزراعة من أجل التنمية"، من خلال إعادة معرفة كيفية استغلال الزراعة وكذا الأدوار التي يمكن أن تقوم بها التنمية في العوالم الثلاثة للزراعة، ففي عالم البلدان القائمة على الزراعة تمثل الزراعة المصدر الرئيسي للنمو، فهي تساهم بـ 32% من نمو إجمالي الناتج المحلي، ومعظم الفقراء في المناطق الريفية (يشكلون نسبة 70%)، هذه المجموعة من البلدان يسكنها 417 مليون من سكان الريف ويتركزون بشكل رئيسي في إفريقيا جنوب الصحراء؛ أما البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول، فلم تعد الزراعة مصدرا أساسيا لنموها الاقتصادي؛ فهي تساهم بمعدل 7 % من نمو إجمالي الناتج المحلي، ولكن الفقر يبقى ريفي الأصل بشكل كبير (82% من كل الفقراء)، تتمثل هذه المجموعة في الصين، الهند، إندونيسيا، المغرب ورومانيا، ويسكنهم 202 بليون من سكان الريف، وأخيرا البلدان القائمة

على اقتصاد المناطق الحضرية إذ تساهم الزراعة في هذه البلدان بدرجة أقل في النمو الاقتصادي، بنسبة 5% في المعدل الطبيعي، ومعظم الفقراء من الحضر ومع ذلك مازالت المناطق الريفية بها 45% من الفقراء، تشمل هذه المجموعة على 255 مليون من سكان الريف الفقراء الذين يتوزعون على أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي والعديد من بلدان أوروبا وآسيا الوسطى.

وعموما، فإنه ثبت أن دور النمو الزراعي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وأنه يفيد الفقراء أكثر من النمو في القطاعات غير الزراعية، خاصة في الدول القائمة على الزراعة، لهذا السبب يجب أن تكون إستراتيجية النمو لمعظم الاقتصاديات القائمة على الزراعة مستمرة في دفع الزراعة للأمام لعدة سنوات قادمة.

إن إخفاقات التنمية الزراعية لم تقتصر على الجانب الإجتماعي فقط(زيادة الفقر الريفي)، بل بلغت آثارها الجوانب البيئية والنظم الإيكولوجية؛ فقد أدت النظرة المادية للزراعة التي تتمثل في زيادة الإنتاج والإنتاجية، أو ما سمي بـ "نموذج الإنتاج المكثف" الذي بلغ ذروته في فترة الثورة الخضراء وركز كثيرا على المدخلات من أسمدة ومبيدات كيماوية، مما أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بالبيئة وبصحة الإنسان، حيث تدهورت آلاف الهكتارات الزراعية، وتلوثت المياه، وتسمم الآلاف من المزارعين والمستهلكين، وانتشرت أمراض الإنسان والنبات والحيوان، وبسبب ذلك ظهرت مجموعات متعددة في العالم تنادي باستحداث أنظمة زراعية آمنة، تحافظ على الموارد وعلى إنتاجيتها للجيل الحالي وللأجيال اللاحقة، كما تحافظ على صحة الإنسان من خلال منتوج مغذي وصحي، ومن أهم تلك التقارير تقرير "براوندتلاند1987" الذي تعرض للنمو الاقتصادي المستدام من الناحية البيئية في العالم، حيث تناول الموضوع تحت مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، وقد اتضحت أهمية هذا المفهوم"التنمية الزراعية المستدامة" وتأكدت في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة "ريو" عام 1992.

إن فكرة التنمية الزراعية المستدامة جاءت كنموذج بديل للنموذج الزراعي التقليدي الذي أخفق في كثير من المسائل الاجتماعية والبيئية وحتى الثقافية؛ فالتنمية الزراعية المستدامة هي التنمية التي تكون ممارستها سليمة بيئيًا، ومناسبة فنيا، وقابلة للتطبيق اقتصاديا، وعادلة اجتماعيًا، وملائمة ثقافيًا، وإنسانية وتعتمد على منهج علمي شامل، ومن أمثلتها الزراعة البيولوجية والزراعة الحافظة والزراعة العضوية والزراعة بدون حرث...

وفي سياق كل ماسبق، وتماشيا مع المفاهيم التنموية الحديثة التي تتسم بالاستدامة، ونظرا للعجز الغذائي الذي تتسم به منطقة شمال إفريقيا، وعجز السياسات الزراعية السابقة في تحقيق هذا الحق الأساسي

لشعوب المنطقة(الحق في الحصول على غذاء كافي وصحي ومستدام)، قامت دول شمال إفريقيا بتبني مفهوم التنمية الزراعية المستدامة في سياساتها واستراتجياتها الزراعية التي بدأت في تنفيذها في العقد الأول من الألفية، بهدف جوهري هو تحقيق أمن غذائي مستدام بكل أبعاده، آخذة بعين الإعتبار الجوانب البيئية والإجتماعية والمكانة التاريخية للزراعة في دول المنطقة كونها طريقة حياة لكثير من سكان أرياف هذه الدول، إلا أن نتائجها تفاوتت من بلد إلى آخر ومن مجموعة سلعية إلى أخرى، وعموما فقد ارتفعت الفجوة الغذائية في كل دول شمال إفريقيا غير أن قيمتها تفاوت بين الدول نفسها، فرغم زيادة حجم الإنتاج الغذائي من معظم السلع الغذائية إلا أن زيادة حجم الاستهلاك كان أكبر، مما حتم على هذه الدول اللجوء إلى الأسواق الدولية لتغطية العجز، مما جعل الصادرات غير قادرة على تغطية الواردات رغم تفاوت نسب التغطية في هذه الدول، وهذا ما جعلنا نستنج أن سياسات واستراتجيات التنمية الزراعية المستدامة المنفذة خلال فترة الدراسة في دول شمال إفريقيا، لم تحسن من أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة من حيث مؤشر الإتاحة، بل تراجعت نسبة مساهمة الإنتاج الغذائي في الوفرة الغذائية لصالح الواردات، وأن ما يدفع من عملة صعبة لتسديد قيمة هذه الواردات متأتي من عوائد القطاعات غير الزراعية.

اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة والتحليل للموضوع يمكن الحكم على أن:

الفرضية الأولى صحيحة، فعلى الرغم من الدور المهم للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية عموما، إلا أن هذا الدور تعاظم مع مرور الوقت، خاصة مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، حيث أثبتت الزراعة نجاعتها وقدرتها على أن تكون رائدة النمو الاقتصادي في كثير من الدول، كما أبانت عن قدرتها في الإقلال من الفقر الريفي خصوصا، خاصة في الدول القائمة على الزراعة والبلدان المتحولة، كما تعتبر مورد هام من موارد الخدمات البيئية، فضلا أن تكون المصدر الأول للأمن الغذائي، علما أن القطاع الصناعي الذي اهتم به طويلا في هذه الدول قد أخفق في تحقيق هذه الأهداف التي كان ينتظر منه تحقيقها.

الفرضية الثانية صحيحة، لأن فلسفة التنمية الزراعية المستدامة تختلف عن سابقاتها من نماذج التنمية الزراعية، كما أن مؤشرات قياسها وأهدافها وأبعادها تختلف عن مؤشرات وأهداف وأبعاد النماذج التقليدية، فهي تهتم بالجانب البيئي والجانب الإجتماعي بالقدر الذي توليه للجانب الإقتصادي، وتهتم بالأجيال اللاحقة بقدر اهتمامها باحتياجات الأجيال الحالية.

الفرضية الثالثة صحيحة، لأن الأمن الغذائي كان يقاس بمؤشر الكفاية والوفرة فقط، لكن مع استمرار ارتفاع الفقر، والتعرض لصدمات ارتفاع الأسعار، وكذا المخاطر الصحية التي نجمت عن استهلاك الغذاء،

تطورت مؤشرات قياسه، فأصبح الأمن الغذائي يقاس فضلا عن الكفاية بالقدرة على الوصول إلى الغذاء(تحمل تكاليف الأغذية)، وجودة وسلامة الأغذية، بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار الذي يعني استقرار المؤشرات السابقة للجيل الحالي والأجيال اللاحقة، وهو ما يعبر عنه بالأمن الغذائي المستدام.

الفرضية الرابعة صحيحة، فبعض الموارد تملك منها دول شمال إفريقيا رصيدا ضخما مثل الأراضي الزراعية والمورد البشري والمورد المالي، والبعض الآخر تمتلك منه الحد الأدنى الذي يضمن تبني تنمية زراعية مستدامة، مثل المورد المائي والبحوث والتقنيات الزراعية والجوانب البيئية والإهتمام بالمرأة الريفية، كما أنها أكثر المناطق استفادة من تغيرات المناخ حسب سيناريوهات تغيره، وعموما تمتلك دول شمال إفريقيا على مقومات التنمية الزراعية المستدامة، كما أن هناك إرادة ملموسة من طرف حكومات كل من مصر والجزائر وتونس والمغرب لتبني مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، تجسدت في السياسات والإستراتجيات الزراعية المنفذة خاصة مع بداية الألفية الجديدة رغم كل التحديات التي تواجهها.

الفرضية الخامسة خاطئة، ذلك أن التنمية الزراعية وخلال فترة الدراسة 2001-2012، لم تحسن من أوضاع الأمن الغذائي في مجموعات السلع الغذائية الأساسية في دول المنطقة التي اختيرت كدراسة حالة(مصر، الجزائر، المغرب، تونس)، ذلك أن الفجوة الغذائية ما فتئت ترتفع خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة

- **النتائج العامة**

- أن التطور الذي عرفه الفكر التنموي عموما والفكر التنموي الزراعي خصوصا كان كنتيجة لإخفاقات هذا الفكر، وتتجلى مظاهر هذا الإخفاق فيما يلي:
  - ✓ استمرار الفقر والتهميش والأمراض والجهل واتساع الفجوة بين الريف والحضر في الإقليم الواحد، وبين المناطق على المستوى العالمي؛
  - ✓ الأخطار البيئية الناتجة عن الاستغلال الجائر للموارد ما أدى إلى تدهورها (الأرض) أو ندرتها وتلوثها (الماء)، مما زاد من تفاقم مشكل الفقر والأمراض؛
  - ✓ استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية والحروب والنزاعات نتيجة التفاوت الإجتماعي في كثير من الأحيان، وخاصة في الدول العربية وثلاث دول من منطقة شمال إفريقيا(مصر، ليبيا، تونس).
- التنمية المستدامة هي إطار حديث للتنمية الشاملة، توافقت فيه مادية الإقتصاديين وحمائية البيئيين وعدالة الإجتماعين من أجل تحسين حياة سكان الأرض الحاليين واللاحقين؛

- التنمية الزراعية المستدامة حلقة إضافية في سلسة الفكر التنموي الزراعي، تهدف إلى تحقيق أمن غذائي مستدام في ظل الضوابط البيئية والإجتماعية والثقافية، حتى وإن اعتبرها البعض أنها نوع من أنواع الزراعة النظيفة التي عرفها الإنسان منذ القديم، إلا أنها تختلف عنها في المفهوم وفي الأبعاد وفي الأهداف؛
- التنمية الزراعية المستدامة تتطلب مجموعة من المقومات والعوامل الفاعلة تتمثل في المناخ وتغيراته، الماء والأرض، الموارد البشرية والمالية، الأسمدة والمبيدات الكيماوية، التقنيات والبحوث الزراعية، فضلا عن السياسات الزراعية المستدامة كحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الموارد والإهتمام بالنساء الريفيات...؛
- يمكن للتنمية الزراعية المستدامة أن تؤدي أدوار غير تقليدية خاصة في تحسين حياة سكان الريف والتخفيف من الفقر في أوساطهم، كما يمكنها أن تساهم في تدعيم النمو الإقتصادي والمحافظة على البيئة وتوفير السلم الإجتماعي خاصة في الدول الزراعية الفقيرة؛
- الأمن الغذائي هو جزء من الحق في الحياة، ومسؤولية تحقيقه تقع على عاتق الحكومات والدول والمجتمع الدولي؛
- الأمن الغذائي لا يعني الحصول على الغذاء الكافي فقط، وإنما الغذاء الكافي والمغذي والصحي بانتظام واستقرار للجيل الحالي والأجيال اللاحقة؛
- لقد أدت الأزمات الغذائية إلى مزيد من الفقر والجوع والحرمان في كثير من الدول الفقيرة التي تعاني منه أصلا، وكثيرة أسباب الأزمة التي للدول المتقدمة اليد الطولى فيها، سواء من حيث سياساتها الزراعية (الدعم أو الحماية، الوقود الحيوي) أو إغراءات معوناتها الغذائية، أو للطبيعة الاحتكارية للأسواق الدولية للسلع الغذائية التي تسيطر عليها ثلة قليلة من الشركات العملاقة التابعة لهذه الدول؛

- **نتائج الدراسة التطبيقية**

- تعتبر دول شمال إفريقيا ذات طابع ريفي زراعي، فعلى الرغم من اعتمادها على الزراعة –منذ عقود– كأداة لتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية، والحد من الهجرة إلى المدن التي تتوفر على مرافق الحياة، إلا أنها أخفقت في ذلك، فتراجع معدل النمو الزراعي وزاد الإنكشاف الغذائي وزادت الهجرة إلى المدن؛
- تتوفر دول منطقة شمال إفريقيا على جل مقومات وعوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة، كما أن هناك إرادة سياسية تتبنى هذا النموذج، تجسدت في سياسات واستراتجيات زراعية مستدامة انطلقت في تنفيذها دول المنطقة، وتضمنت هذه السياسات مبادئ الاستدامة صراحة، من خلال حرصها على المحافظة على الموارد الطبيعية الأرضية من التدهور والتملح والتعرية والتصحر، بالإضافة إلى المحافظة على الموارد المائية من التلوث وترشيد استخدامها نظرا لندرتها في المنطقة، كما تهدف هذه السياسات إلى

المحافظة على التنوع الحيوي وتحسين مناخ الاستثمار والنهوض بدور المرأة الريفية، وتحسين مستوى معيشة سكان الأرياف؛

- تعاني التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة من جملة من التحديات والمعوقات، منها ما هو هيكلي من سمات الزراعة في المنطقة، ومنها ما هو مستجد فرضته العولمة والإنفتاح التجاري، إذ التغلب عليها يمكن من تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة؛
- يرتبط الأمن الغذائي في دول منطقة شمال إفريقيا (مصر، الجزائر، تونس والمغرب) بالإنتاج الغذائي، ومن جهة أخرى يرتبط بتغيرات الأسعار في الأسواق الدولية؛
- تتميز الزراعة في دول شمال إفريقيا بارتكازها الأساسي على الأمطار وافتقارها إلى القدرة التنافسية، وتهديد الظروف المناخية –خاصة التصحر– للأراضي الزراعية، مما انعكس بالسلب على الأمن الغذائي بهذه الدول؛
- تعتمد دول شمال إفريقيا على المزارع الصغيرة التي تفتقر إلى الدعم والتوجيه الملائم، مما قلل من قدرتها التنافسية نتيجة عدم استفادتها من نتائج البحوث الزراعية والتقانات الزراعية الحديثة، بالإضافة إلى تعقد نظام حيازة الأراضي، وتراجع الاستثمار الخاص خصوصا؛
- لقد أدى تطبيق سياسات التنمية الزراعية المستدامة في منطقة شمال إفريقيا (مصر، الجزائر، تونس والمغرب) إلى زيادة الإنتاج الغذائي بشقيه النباتي والحيواني، غير أن أوضاع الأمن الغذائي لم تتحسن، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى نمو السكان بمعدل أكبر من نمو الناتج الزراعي فضلا عن تحسن المداخيل وتغير أنماط الاستهلاك؛
- الإنتاج الزراعي في دول المنطقة لا يزال دون مستوى الإنتاجية العالمية لأهم المحاصيل الزراعية، وخاصة القمح باستثناء مصر؛
- تعاني بلدان شمال إفريقيا من النزوح الريفي وارتفاع عدد سكان المدينة، وبالتالي انخفاض ملحوظ في اليد العاملة الزراعية والسكان المزارعون مما يؤثر سلبا على النشاط الزراعي بهذه الدول؛
- تتميز بلدان شمال إفريقيا بأنها دول استهلاكية بإنفاقها نسبة أكبر من دخلها على الغذاء، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بشدة لإرتفاع أسعار المواد الغذائية؛
- حسنت دول شمال إفريقيا مستوى معيشة أفرادها، تبين ذلك من خلال ارتفاع المداخيل وتراجع مؤشر الجوع وانخفاض معدل الفقر؛

- تعتبر دول شمال إفريقيا الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي في مناطق العالم لاعتمادها القوي على الواردات الغذائية، وأعلى عجز غذائي من حيث واردات الحبوب مما يجعلها تعاني من تبعية شديدة اتجاه استيراد الحبوب؛
- على الرغم من أنها استطاعت أن ترفع من قيمة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إلا أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية أدى إلى ارتفاع الفجوة الغذائية في هذه الدول؛
- تحتل مصر المرتبة الأولى في الصادرات الغذائية تليها المغرب ثم تونس والجزائر على الترتيب، أما الواردات فتحتل مصر المرتبة الأولى تليها الجزائر ثم المغرب وتونس؛
- تعتبر الجزائر أضعف الدول من حيث تغطية الصادرات الغذائية للواردات وبالتالي تعتمد على موارد خارج القطاع الزراعي-قطاع المحروقات- لتغطية الواردات الغذائية، كما تحتل المرتبة الأخيرة في مؤشر السيادة الغذائية؛
- تعتبر جملة الحبوب المصدر الرئيسي للفجوة الغذائية في جميع دول شمال إفريقيا؛
- تحتل مصر الصدارة في قيمة الفجوة الغذائية، تليها الجزائر ثم تونس والمغرب على الترتيب؛
- لقد أثرت الأزمة الغذائية سلبا على أوضاع الأمن الغذائي في دول المنطقة، لكن تدخل حكومات هذه الدول حال دون تأثيرها على أوضاع المعيشية للأفراد؛
- لقد كانت هناك أثار إيجابية للسياسات الزراعية المستدامة على النمو الاقتصادي والتشغيل والفقر والاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية في معظم دول المنطقة؛
- لم تستطع برامج التنمية الزراعية المستدامة من تحقيق أو على الأقل تحسين أوضاع الأمن الغذائي في دول المنطقة خلال فترة الدراسة، ربما يعود السبب إلى حداثة هذه البرامج وعدم انتهاء فترات تنفيذها وبالتالي تقييمها.

التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن التوصية بما يلي:

- يجب عدم التردد ووضع قطيعة نهائية مع الفكر التنموي التقليدي وضرورة تبني التنمية المستدامة، وأن الموارد المتوفرة حاليا هي ملك للبشرية جمعاء، فينبغي المحافظة عليها وصيانتها واستعمالها عقلانيا وفي حدود الضرورة، ولا ينتج إلا وفق التكنولوجيا التي تدني استعمال الموارد إلى أدنى مستوى ممكن؛
- لا بد من العودة إلى الاهتمام بالزراعة وإيلائها أهمية كبيرة، خاصة بعد ما أكدت في كثير من مناطق العالم على أنها قاعدة للنمو والحد من الفقر والمحافظة على البيئة فضلا عن توفير الغذاء؛

- على الدول النامية التي تريد أن تكون زراعاتها في أوضاع أفضل أن تلتزم بتنفيذ جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية، الذي تضمنه تقرير البنك الدولي "الزراعة من أجل التنمية" 2008؛
- الجوع والفقر أزمتان أخلاقيتان قبل أن يكونا أزمتين اقتصاديتين واجتماعيتين، إذ كيف عدد الذين يعانون من أمراض البدانة وزيادة الوزن في العالم أكبر من عدد الذين يعانون من الجوع، فإذا كان المجتمع الدولي جادا في القضاء على المشكلين معا، ما عليه سوى إرساء قواعد العدالة والأخوة الإنسانية في توزيع الموارد؛
- على الدول النامية أن لا تعتمد على الأسواق الدولية في إمداداتها الغذائية، نظرا لما تشهده هذه الأسواق من ارتفاعات مستمرة ومتواصلة في أسعار السلع الغذائية؛
- العمل على رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية من خلال ما تتيحه نتائج البحوث الزراعية، وتوفير الدعم والمرافقة للزراعة، خاصة وأن الزراعة في منطقة شمال إفريقيا بها قوى كامنة، لو يحسن استغلالها لاستطاعت أن تحقق الإكتفاء الذاتي لشعوب المنطقة؛
- على دول شمال إفريقيا أن تستفيد من المزايا النسبية التي تتمتع بها في بعض المحاصيل الزراعية، وإكسابها الميزة التنافسية عن طريق إدخال التقنيات الحديثة في العمليات الزراعية، بما يمكن من تصديرها بسهولة حتى تستطيع كسب أسواق جديدة في العالم؛
- رغم كونها أقل الدول استخداما للأسمدة والمبيدات الكيماوية، غير أنها مطالبة الآن بتشجيع إنتاج واستخدام الأسمدة والمبيدات البيولوجية وتقديم تحفيزات لذلك، ولاستخدام التقنيات النظيفة في الإنتاج؛
- على دول شمال إفريقيا أن تستفيد مما تملكه من موارد زراعية ضخمة، سواء على المستوى القطري أو في إطار تكاملي من خلال التعاون والتنسيق في ما بينها لتحقيق الأمن الغذائي؛
- الاهتمام بالريف لأنه هو خزان الموارد الزراعية، من خلال توطين السكان الريفيين وتوفير لهم كل مرافق الحياة الموجودة في المدينة؛
- العمل على إيجاد التحفيزات التي تشجع العمل الزراعي، خاصة رفع الأجور والتأمين الإجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفع القيمة الاجتماعية للفلاح وللمهنة، التي ينظر إليها أنها غير مشرفة وأنها معرة...؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية واللوجستية الخاصة بعمليات الاستثمار الزراعي، والحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وزيادة الإستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي الزراعي وفق أسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل؛

- الإستغلال الأمثل للموارد المائية في عملية ري المساحات الزراعية، وتكثيف عمليات التشجير للحد من ظاهرة التصحر وتدبير مخاطر الكوارث؛
- التشجيع على الإلتحاق بالتخصصات الخاصة بالزراعة في التعليم الجامعي بما يساهم في الحصول على مخرجات تتناسب وإحتياجات التنمية الزراعية المستدامة؛
- العمل على خلق تكامل بين السياسات الإقتصادية والسياسية والفلاحية لتحقيق الأمن الغذائية.

آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتشعب و الواسع، أمكن لنا أن نقف على عدة إشكالات التي يمكن أن تكون مواضيع لدراسات لاحقة، نذكر منها

- ✓ أوضاع الأمن الغذائي في شمال إفريقيا بأبعاده الأربعة؛
- ✓ فعالية التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة؛
- ✓ دور التنمية الزراعية المستدامة في الإقلال من الفقر في دول شمال إفريقيا؛
- ✓ دور التكامل الزراعي بين دول شمال إفريقيا في تحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ دور القطاع الزراعي في تحقيق التنوع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول–حالة الجزائر–؛
- ✓ سبل تفعيل دور المرأة الريفية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في دول شمال إفريقيا؛
- ✓ دور الإرشاد الزراعي في تفعيل نظم المعرفة الزراعية وتقنياتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛
- ✓ دراسة لمؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في دول شمال إفريقيا.

قـــــــائـــــمـــــــة

المـــــــــــراجـــــــــــــع

أولاً– المراجع باللغة العربية:

أ– الكتب:

1- القرآن الكريم.

2- أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)، مكتبة سكان المعرفة، الإسكندرية، مصر، ط3، 2004.

3- أحمد عبد الولي السماوي، دور الإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية وتحقيق الآمن الغذائي في الجمهورية اليمنية، كلية الزراعة – جامعة صنعاء، 2008.

4- أسامة بدير و سامي محمود، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر (الواقع، التحديات، والآفاق المستقبلية)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة الأرض والفلاح، العدد 48، القاهرة، مارس 2009.

5- أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية، إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2003.

6- الإمام محمد محمود، السكان والموارد والبيئة والتنمية، التطور التاريخي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم –ناشرون، بيروت، ط1، 2006.

7- أنيسة أكحل العيون، الأمن على اختلاف أبعاده (الغذائي–البيئي–الإنساني)، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2012.

8- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2003.

9- تركي فيصل الرشيد، ترجمة علي عبد العزيز صالح، استراتيجيات التنمية الزراعية التجربة السعودية (دور الزراعة في تدعيم الأمن الغذائي، التخفيف من الفقر ودعم النمو الاقتصادي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2012.

10- جيمس جواتيني ورتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987.

11- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1.

12- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط1، 2014.

13- خلف بن سليمان بن صالح بن خطر النمري، التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، والمملكة الهاشمية، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، ج1، 1995.

14- خواجة محمد علا، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم –ناشرون، بيروت، ط1، 2006

15- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، مواد تدريبية.

16- رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.

17- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.

18- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991.

19- زواوية حلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2014

20- زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي (المياه في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بدائل الحروب والتنمية)، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2009.

21- سالم اللوزي و آخرون، تحديات الأمن الغذائي العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان الأردن، ط1، 2009.

22- سالم توفيق النجفي و عبد الرزاق الحميد شريف، السياسة الاقتصادية الزراعية، الموصل مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1990.

23- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.

24- سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، (بدون دار نشر)، 1982.

25- سعد فليح حسن ، أضواء على الزراعة الحافظة ، الهيئة العامة للبحوث الزراعية ، دون سنة نشر.

26- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من الطبيعيين الى التجاريين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.

27- السيد إبراهيم مصطفي وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

28- السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية، دراسة تطبيقية على بعض الدول الإسلامية العربية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

29- شكراني الحسين، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

30- شهاب إبراهيم، السياسات الزراعية في البلدان النامية، منشورات دار الثقافة، سورية، دمشق، 1998.

31- الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2009.

32- الصادق عوض بشير،تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية، للعلوم، ناشرون، بيروت، ط1،2009.

33- صالح العصفور، السياسات الزراعية، المعهد العربي للتخطيط، 2003.
34- عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية: الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلودنية، الجزائر، ط1، 2011.
35 -عادل أحمد حشيش، أصول الإقتصاد السياسي-دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
36- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الإقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، 2007.
37- عبد الرحمن يسرى، دراسات في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1973.
38- عبد السلام محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1988.
39- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
40- عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة، القاهرة، 2002.
41- عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
42- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.
43- عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967.
44- علي الخليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع فرص التنمية ؟ محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان التعاون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
45- علي العربي، مقاربات إلى صناعة الجوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009.
46- عماد محمد ذياب الحفيظ، الزراعة العضوية وقاية للصحة وحماية للبيئة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014.
47- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.
48- كفاح عباس رمضان الحمداني، مشكلة إنتاج الغذاء في دول المغرب العربي (2007/2000)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل (العراق).
49- كميل حبيب و حازم البنى، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.
50- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
51- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983

52- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

53- محمد حامد دويدار و مجدي محمود شهاب، الاقتصاد السياسي: تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الاقتصاد السياسي والرأسمالية، الدار الجامعية، بيروت، 1989.

54- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 1999.

55- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبع الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002.

56- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.

57- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات-الإستراتجيات-التمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

58- محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، ط1، 2010.

59- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبلية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

60- محمود الأشرم، التنمية الزراعية (العوامل الفاعلة)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ط1، 2007.

61- محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميًا وعربيًا)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.

62- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات، موضوعات)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2007.

63- منور أوسرير و محمد حمو، الاقتصاد البيئي، الخلدونية، ط1، 2010.

64- ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

65- نادية أحمد عمراني، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

66- نواز عبد الرحمان الهيتي، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط ، 2010.

ب- المجلات:

67- إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعًا طبيعيا وبشريا)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27 العدد 3+4، 2011،

68- إبراهيم العيسوي، تجديد الدعوة إلى بناء امن غذائي عربي راسخ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010.

69- أحمد الشربيني، المياه وأزمة الغذاء العالمية، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد 601، ديسمبر 2008.

70- إدوارد ويلسون، تهديدات للتنوع الإحيائي، مجلة العلوم الأمريكية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، المجلد 7، العدد 3، مارس 1990.

71- أنجد روسيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة، مجلة التمويل والتنمية، 1996.

72- إيان غولدين، السياسات الزراعية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانعكاساتها على بلدان شبه الجزيرة العربية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، السنة 13، العددان 1-2 (1992).

73- أيمن الشحاذة العودة، الزراعة الحافظة (النظام المفتاحي لحل المشاكل القائمة في النظم البيئية الزراعية)، الزراعة و المياه في الوطن العربي، مجلة دورية علمية زراعية تخصصية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أكساد العدد 26-2010.

74- جميل الطاهر، تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 9، خريف 1997.

75- دافيد بلوم وتارون خنا، الثورة الحضرية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، المجلد 45، العدد 3، 2007.

76- عدنان أحمد تلاج و وليد إبراهيم سلطان، أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق- محصول القمح أنموذجا -، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 40، الملحق 4، 2012.

77- فايز عبد الهادي أحمد، دراسة تحليلية لأزمة الغذاء العالمية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2010.

78- مجلة البيئة والتنمية، مقتطفات من النص الرسمي لمقررات قمة جوهانسبورغ، العدد2، 2002.

79- ناصر عبيد الناصر، واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 14، العدد 2، جامعة دمشق، سوريا، 1998.

80- نوفل حميد رشيد، حامد عثمان برهان، مفاهيم وآليات البحث العلمي الزراعي الموجه لخدمة الاستثمار في منظور الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الإستثمار والإنماء الزراعي، 2004.

ج- أطروحات الدكتوراه:

81- أحمد الشربيني، المياه وأزمة الغذاء العالمية، مجلة العربي،وزارة الإعلام، الكويت، العدد 601، ديسمبر 2008
82- سيار زوبيدة، دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر"3"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، 2014/2013
83- عبد القادر أوزال، العولمة والأمن الغذائي العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.
84- عزاوي اعمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2005
85- عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.
86- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2013-2012
87- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010.
88- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، 2000.
89- نسيمة أوكي، الأزمات المالية وإمكانية التواقي منها والتخفيف من أثارها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2007.

د- رسائل الماجستير:

90- بوزيان فتيحة، واقع وآفاق التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013/2012
91- طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المجددة، رسالة ما جستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.
92- عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
93- عريبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الإقتصادات المغاربية، رسالة ما جستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس -سطيف1، 2013.

94- قصوري مريم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة–حالة الجزائر–، رسالة ما جستير غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، 2012/2011.

95-بن خزناجي أمينة، دور التكامل الإقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، رسالة ما جستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس –سطيف1، 2013/2012.

96- قاسم محمد أبو دست، السياسات الزراعية في الدول النامية، نموذج سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

هـ– التقارير:

97- الإدارة المركزية للتعاون الزراعي، الثروة الحيوانية في مصر مشاكلها، كيفية النهوض بها، www.org-egypt.gov.eg.

98- إستراتيجية التنمية الفلاحية، مخطط المغرب الأخضر، www.FINANCES.GOV.MA.

99- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006.

100- الأمم المتحدة، تقرير السكان والتنمية،، " ندرة المياه في الوطن العربي "، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، نيويورك، العدد الأول، 2003.

101- الأمم المتحدة، ريو+20 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ري ودي جانيرو، البرازيل 20-22حزيران 2012، الوثيقة الختامية للمؤتمر،

102- الأمم المتحدة، معالجة الأزمة الغذائية العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2008.

103- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية، الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية، نحو مقاربة بديلة، ديسمبر، 2008 ، نيويورك

104- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية20 ،حالة المدن العربية2012/ 2013–تحديات التحول الحضري–الطبعة الثانية، ديسمبر 2012،نيروبي، كينيا

105- البنك الدولي، موجز السياسات، الزراعة والنمو والاقتصادي، تقرير التنمية في العالم 2008.

106- الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، أفريل 2005.

107- الحبيب بن طالب، الجهوية الموسعة "جامعة الغرف الفلاحية بالمغرب".

108- حيدر إبراهيم علي :إستراتيجية التنمية الريفية في الدول الخليجية، ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي، إدارة شؤون المرأة والأسرة، الأمانة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، جامعة الدول .العربية 1982 ، الأردن، طبع شركة فنون الرسم و النشر والصحافة، القصبة، تونس، .1985

109- الصندوق الاجتماعي للتنمية، إدارة تنمية المشروعات الزراعية، دراسة جدوى مشروع مركز تجميع ألبان، www.SFdegypt.org.

110- صندوق النقد الدولي، الإحصائيات المالية الدولية، أفريل 2012.

111- عبد القادر محمد سالك، تقرير عن أهداف التنمية المستدامة في شمال إفريقيا، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، ديسمبر 2013.

112- فوزي نعيم محروس، تقوية وتدعيم الرابط بين البحث والإرشاد، اجتماع مسؤولي وخبراء بحوث ونقل التقانة الزراعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2012.

113- قطاع الماء بالمغرب: الحالة الراهنة والأفاق، تطور الوضعية في آفاق 2030، w w w.water.Gov.Ma.

114- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – مكتب شمال أفريقيا –، حشد الموارد لتمويل التنمية في شمال أفريقيا، 2011.

115- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا - مكتب شمال أفريقيا-، الأمن الغذائي في شمال أفريقيا تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، الرباط، المغرب، ط1، 2012.

116- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا – مكتب شمال أفريقيا–، الأمن الغذائي في شمال أفريقيا تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، الرباط، المغرب، الطبعة1 ،2012

117- مركز البحوث الزراعية (مركز المعلومات والتوثيق)، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030، القاهرة 2009، www.idc.sci.eg. 2014/09/25

118- معهد الموارد العالمي، تقييم النظام البيئي للألفية، ثرواتنا الطبيعية ورفاهية الإنسان (الفرص والتحديات لقطاعي الأعمال والصناعة)، 2005.

119- المكتب الدولي للعمل، جنيف، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي الدورة 102، 2013.

120- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الزراعة، وثيقة السياسات الزراعية، 1995.

121- منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011.

122- منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية.

123- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأراضي و المياه في إقليم الشرق الأدنى و شمال إفريقيا، 2013.

124- منظمة الأغذية والزراعة (fao)، تعزيز البحوث والإرشاد الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة، قطر،2004 .

125- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة)، 2013 .

126- منظمة الأغذية والزراعة، انعدام الأمن الغذائي في العالم، أثر الزراعة على النمو 2012.

127- منظمة الأغذية والزراعة، تقرير عن إمدادات الحبوب والطلب عليها. ar.fao.org/world Food http://situation 2012/11/20.

128- منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة 2008.

129- منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006، القضاء على الجوع في العالم، (حصاد 10 سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية)، روما، إيطاليا.

130- منظمة الأغذية والزراعة، نقص التغذية حول العالم 2012، كيف يسهم النمو الاقتصادي في الحد من الجوع وفي تحسين التغذية ؟، روما 2012.

131- منظمة الأمم المتحدة .www.un.org./agenda21 2013/06/25

132- منظمة الزراعة والأغذية "FAO"، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 13 - 1996/11/17، روما.

133- منظمة الزراعة والأغذية (FAO)، حالة الأغذية والزراعة 2005، التجارة الزراعية والفقر، هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء ؟ روما، إيطاليا، 2005.

134- منظمة الزراعة والأغذية (FAO)، المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في إفريقيا، سيرت الجماهيرية الليبية، ديسمبر 2008.

135- منظمة الزراعة والأغذية (FAO)، حالة أسواق السلع الزراعية، 2009.

136- منظمة الزراعة والأغذية ،حالة الأغذية والزراعة في العالم2014 .

137- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشر، روما 26-30 مارس 2001.

138- منظمة الزراعة والأغذية(fao)، دور البحوث الزراعية في الأمن الغذائي العالمي والتنمية الزراعية، 1995

139- منظمة الزراعة والأغذية، ماهية الزراعة العضوية، www.fao.org /Organicag /oa-faq/oa-faq1/ar، 2014/3/13.

140- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ورقة قطرية حول بحوث ونقل التقانات الزراعية في الجمهورية التونسية، عمان، الأردن، 2012.

141- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ورقة قطرية حول مركز البحوث الزراعية في جمهورية مصر، عمان، الأردن، 2012

142- المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدورة القومية، تحليل السياسات الزراعية، الخرطوم، ط1، 1999.

143- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2025.

144- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، 2008.

145- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة، العدد الأول والثاني، ديسمبر 2009.

146- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات، التقرير الشامل، الخرطوم، السودان 2000.

147- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة السياسات العامة لاستخدام موارد المياه في الزراعة العربية، الخرطوم، السودان، 1994،

148- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، 2009.

149- الهيأة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، إدارة الدراسات والإنماء 2012، تجربة الهيئة العربية في مجال نشر وتوطين نظام الزراعة بدون حرث في السودان والدول العربية.

150- وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، لمحة عن تطوير الظرفية الاقتصادية الوطنية خلال بداية السنة الحالية (2014)، المغرب، مارس، 2014.

151- وزارة الدولة لشؤون البيئة المصرية، جهاز شؤون البيئة المصرية، تغير المناخ وآثاره على المنطقة العربية، قرار القمة العربية بشأن تغير المناخ، www.eeaa.gov.eg 19 /12/ 2012.

152- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، إنجازات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي 2009.

153- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، منظمة الأغذية والزراعة، إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر حتى 2017، ماي 2003.

154- وزارة الفلاحة الصيد البحري، عرض السيد الحبيب بن طالب، رئيس جامعة الغرف الفلاحية بالمغرب حول "الجهوية الموسعة"، 19 /02/ 2010.

155- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي، (التجديد الفلاحي و الريفي)، 2010.

156- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي (عرض وآفاق)، ماي 2012.

157- وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية، مديرية الاستراتيجية والإحصائيات، مذكرة إستراتيجية رقم 94، السنة الفلاحية 2013.

158- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، ، التجديد الريفي، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية، أوت2006 ،

159- وزارة الفلاحة والصيد البحري، الوضعية الفلاحية في المغرب رقم 10، ملف، ص 109، "المنتجات المجالية استراتيجية العمل على امتداد سلسلة القيم"، www.agriculture.gov.ma .

160- وزارة الفلاحة والصيد البحري، مخطط المغرب الأخضر (الإستراتيجية الطموحة)، ma.gov w w w .agriculture .

161- وزارة الفلاحة والصيد البحري، موقع بوابة الفلاحة التونسية التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري .www.oriportail.tm

162- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، المخطط الثاني عشر للتنمية 2010/ 2014، تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، جوان 2010.

163- وزارة الفلاحة والموارد المائية، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007/ 2011)، w w .onagri.nat / tn w، 17 /8/ 2014.

164- وليد صالح وآخرون، أوضاع الأنظمة البيئية للمياه العذبة في البلدان العربية، الفصل الثالث من التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2010

و- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

165- بن مصباح حدة، المرأة والأمن الغذائي في الجزائر، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7-9 أكتوبر 2012.

166- آمال حفناوي، مساعي الجزائر من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة كمحرك لعجلة التنمية الشاملة المستدامة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول البدائل التنموية في الإقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، يومي 22/21 نوفمبر 2012.

167- جمال محمد صيام، شريف محمد سمير فياض، أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء فى مصر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (مؤتمر التغيرات المناخية وآثارها على مصر)، نوفمبر 2009.

168- خديجة الدوبلالي، تجربة المملكة المغربية في مجال المرأة الريفية والأمن الغذائي، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7-9 أكتوبر 2012.

169- زين العابدين طويجيني، الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله، مؤشرات كمية دالة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية"عرض وتقييم السياسات واستشراف المستقبل يومي: 07- 08 ماي 2014، جامعة المدية.

170- شريفة بوالشعور، أثر القطاع الزراعي على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية (نموذج تصحيح الخطأ ECM)، الملتقى الدولي الثاني حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية

-عرض وتقييم السياسات واستشراف المستقبل-كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 07 و08 ماي 2014.

171- عباس فرحات وعلية بوهوم، تأثير تغيرات الأسعار العالمية للقمح على الامن الغذائي العالمي دراسة تحليلية قياسية للفترة (2011/1980)، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول " القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية "يومي 28و29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.

172- عدنان زوين، الاستثمار في مجال التنمية الزراعية المستدامة والبيئية في سوريا، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن.

173- عقيلة صالح حمزة، المرأة الريفية والأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7-9 أكتوبر 2012.

174- علية جودة، إدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي بجمهورية مصر العربية، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7-9 أكتوبر 2012، - فاطمة جبران، تجربة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال إدماج المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية بولاية باجة في تونس، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7-9 أكتوبر 2012.

175- فيصل مختاري و علي هواري مولاي، أثر النمو الاقتصادي على أداء القطاع الفلاحي- حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية " 29/28 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المدية.

176- ليلى الحيدوسي، تجربة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال إدماج المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية بولاية باجة في تونس، ورقة قطرية مقدمة إلى اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7-9 أكتوبر 2012،

177- محمد جابر عامر، الإنتاج السمكي في مصر، المؤتمر الخامس عشر للاقتصاديين الزراعيين 17-18 أكتوبر 2007، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، مصر، www.gafrd.org.

178- مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية- بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط-، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر، ط2، 2005.

179- منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة: الأمن المائي و الغذائي والتنمية المستدامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الدورة الرابعة 20-22ديسمبر 2009.

180- نصيرة بركنو، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014.

181- نعمة إنزال، منتدى السياسات الزراعية حول تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي مع منظور للشرق الأدنى، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2006.

182- هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية"، جامعة الشلف يومي 23- 24نوفمبر 2014

ز- مقالات إلكترونية:

183- تغير المناخ وأثره على المنطقة العربية، قرار القمة العربية بشأن تغير المناخ، سرت، ليبيا، www.eeaa.gov.eg، 10 /12/ 2012.

184- خالد عبد الحميد، حوار مع موقع الجزيرة عن أسباب تقليص مصر وارداتها من القمح، www.Djezera.net، 4 /01/ 2014.

185- السيد محمد عليوي، تصريح رئيس الاتحاد المغاربي للفلاحين، www.binaanews.net./news-15223، 22 /08 2014.

186- شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي، من موقع الشبكة على الأنترنت www.rdfs.net 2014/01/15.

187- صالح ياسر، الاقتصاد السياسي لأزمة الغذاء العالمية الراهنة - محاولة فهم الجذور، al- nnas.com، 2014 /07/14.

188- عبد الله الثنيان، معضلة الأمن الغذائي العربي والاكتفاء الذاتي، www.alriydh.com، 18 /08/ 2014.

189- علي إبراهيم، الأمن الغذائي ومقومات تحقيقه في ظل المتغيرات الدولية ، www.alrasheednet.com 2012/07/05

190-عمار بشير عبد الله، تحليل وضع السودان في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، يوليو2013، http://elneel.sudanagri.net/، 10 /12/ 2012.

191- محمد خلف التل، إستراتيجية التكامل الغذائي بين الدول العربية، جامعة الدول العربية، www.enarf.com 2014/07/07.

192- المغرب الأخضر www.maroc.ma/ar/content.

193- المندوبية السامية للتخطيط http://www.hcp.ma/ 2013/03/12

194- www.un.org/esa/sustdev/indis/isdms2001/table ، 12 /03/ 2013.

ح- الجرائد الرسمية:

195- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 46، 10 أوت 2008.

196- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 10، 26 أوت 2008.

ط- الجرائد:

197- جريدة الأهرام الإلكترونية، alahram.digital.org، 14/03/ 2014.

198- شوكت صرصور، الزراعة من أجل المستقبل، الشبكة العربية للتنمية المستدامة،WWW.ANSAD.NET.

199- عادل البلتاجي، رئيس مجلس البحوث الزراعية والتنمية في حوار مع جريدة الأهرام الرقمية، digital.ahram.org.eg 14/04/ 2013.

200 -جريدة النهار اليومية www.ennaharonline.com 2015/12/12.

ثانياً- المراجع باللغة الفرنسية:

201- Agri-med, Rapport annuel, 2006, CIHEAM-IAM Montpellier, France.
202- Banque Mondiale, Problématique de développement rural des zones sèches dans la région Moyen Orient et Afrique du Nord, Contribution à la mise à jour du rapport «From vision to action for rural development», publié en 1997.
203- BERTRARD Hervieu et al, Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb, Les notes d'analyse du CIHEAM, N° 16, 2000.
204- CIHAEM ;Agri.Med ;Agriculture ;Pêche ;Alimentation et Développement rural durable dans la région Méditerranéenne, Rapport annuel2006, CIHEAM , Algérie (Pr Slimane.B).
205- Comment évaluer la sécurité alimentaire?. Guide pratique pour les sociétés nationales africaines. Fédération international des sociétés de la croix rouge et du croissant rouge. Sur le site : www.streaminitiative.org

206- Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge www.streaminitiative.org
207- Youcef Berkane et Abdenour Moussaoui, La politique du renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation, 2010, 26èmes Journées Scientifiques ATM–BETA Crises Et Soustenabilite Du Developpement, Pôle européen de Gestion et d'Economie (PEGE), Université De Strasbourg, France, www.cres-alsace.org/spip/IMG.
208- Gérard Azoulay, Jean-Claude Dillon, La sécurité alimentaire en Afrique : manual d'analyse et d'élaboration des stratégies, Kharthala Editions, France, 1993.
209- Jean-Marc Boussard.et Mohamed Chabane, La problématique des céréales en Algérie, Défis, enjeux et perspectives, Communication dans le cadre de la 5èmes Journées de recherches en sciences sociales à AgroSup Dijon, les 8 et 9 décembre 2011.
210- Joseph H.Hulse, Science, agriculture et sécurité alimentaire, Conseil national de recherche du canada, Canada, 1995.
211- Keith Griffin, Stratégies de développement, éd :Economica, Paris 1989.
212- La transformation structurelle en Afrique centrale, Revue thématique, Département régional Centre (ORCE) Édition n° 2, Août 2013.
213- Les comptes économiques en volumes (2000/2013), office national des statistiques, wwww.ONS.dz .
214- MADR , Evaluation de la mise en oeuvre du Renouveau agricole, Pré Bilan Campagne agricole 2013, 19eme session d'évaluation trimestrielle – Alger, 9 et 10 novembre 2013.
215- MADR, Direction de formation, de la recherche et de la vulgarisation**,** programme de renforcement des capacités humaines et d'assistance technique (PRCHAT)- bilan de réalisations (2009-2012**)**.
216- MADR, Le renouveau agricole et rural en marché-Revue et perspectives, MAI 2012.
217- Melanie Requier-Desjardins;Impacts des changements climatiques sur L'agriculture au Maroc et en Tunisie et priorités d'aptation;CIHEAM-AM;Mentpelier;N°56-Mars 2010.
218- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Direction de la Formation de la Recherche et de la Vulgarisation, Stratégie et Politique de vulgarisation agricole pour la Période (2010-2014).
219- Mohamed Naïli, Evolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, 2009.
220- Pourquoi l'agriculture doit-elle être durable ? www.uved.fr.
221- Roger d.norton, Politique de développement agricole, concepts expériences.ROM 2005.
222- Un socle commun pour un développement durable, www.civam.org.

223- United nations environnement programme, méditerranéen action plan (unep/plan), actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables. Italie, 8-11 Mai 2008.
224- Cervantes-Godoy, D.et J.Dewbre, Importance économique de l'agriculture dans la lutte contre la pauvreté , Éditions OCDE, 2010.

ثانياً– المراجع باللغة الإنجليزية:

225- Agnes R , women : the key to food security, food policy ctatement ; N° 21 international food policy research iwstitute (IFPRI), washington, dc/ 1995.
226- corporate power the final frontier in commodification of life, (etc.group), no100, (november2008). www.etcgroup.org/upload/publication.
227- Edgar Owen, The future of freedom in the developing world ,economic development and political reform, new York.
228- Edward Barbier , The concept of sustainable economic , development environ must conversation, vol 14, N°2, 1987.
229- FAO, the state of the world's land and water resources for food and agriculture, 2011.
230-FAO, Agriculture and consumer protection department, magasine home 2001, www.fao.org/ag/magazine/0101sp1. 14/09/2014
231- http://faostat.fao.org/site/345/default.aspx.
232- I F P R I, High Food Prices: The What, Who, and How of Proposed Policy Actions, USA, May 2008.
233- IFPRI, The Food Security System, A New Conceptual Framework, IFPRI Discussion Paper 01166, DC: International Food Policy Research institute, March 2012, http://www.ifpri.org.
234- IPCC, 2007, Climate change 2007, WGI contribution of scientific basics, 4th assessment repport of the intergovernmental panel of climate change.
235- john warren, clare lawson, ken belcher : the agri-environment, www.openisbn.com.
236- Randy Stringer, How important are the 'non-traditional' economic roles of agriculture in development?, Center For International Studies, No. 0118, Adelaide University, AUSTRALIA, May 2001.
237- Ross M.wech and Robin D.Graha, A new Parading for world Agriculture Meeting Human Needs Productive, Sustainable, Nutritious, Field Crops Research,vol60, (1999).
238- Wiliam Paddock and paul paddock, famine 1975 ,(boston, MA, little bijoux and company, 1996.
239- World bank, Agriculture for Development, world development report 2008.
240- world bank, women in development: issues for economic and sector analysis, policy planning and research working paper, (1989 Washington, dc : the bank.)